

MS.— 2

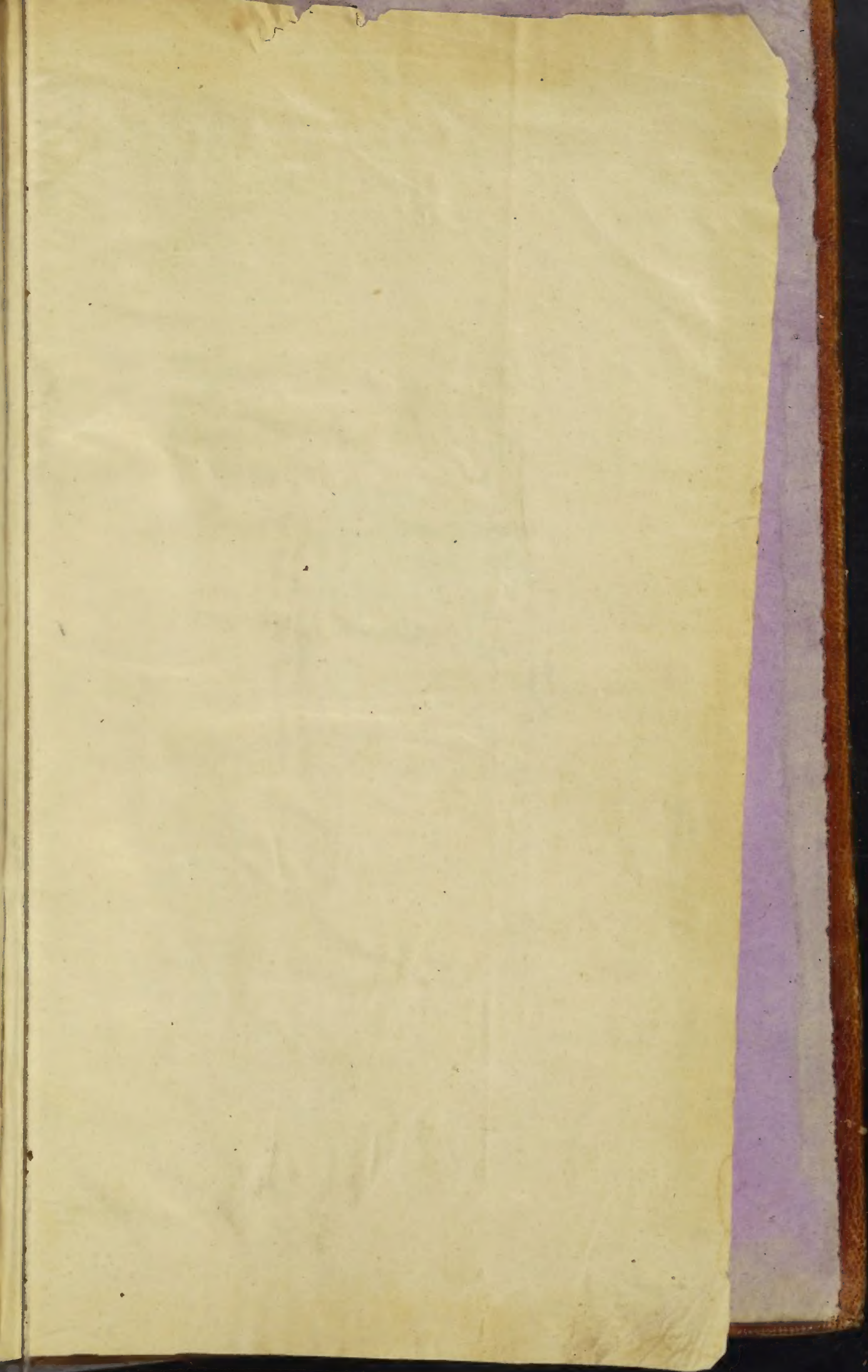
INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES

★

McGILL
UNIVERSITY

4132463

نقطه



١٤ ت

في حق الأفاضل من علماء زمانه
حسن اليه المصنف في كتابه

الحمد لله

فانك طيلة

فَوَيْلٌ

خمس

4

1

1

[illegible]

في انا ومن
الطبيب ويوصف النار و...
خرقة عليها عا والمك بعد تلبس
الدواء والامه كمد قناعا وطبخه داخل الدواء ثم
كالبيضة واخذ من العواد في طبخه
ونزله و...
وزين مع رابع والفرار ياخذ باء اللبغ
وتنظف ويرفع ويقضى الامه
تلقح في الاخصيت قلاد بيب تين وصف وتصنف دواة

نور ايا

هو
2 نوبة النواركي نور الدين
بن عبد الصمد الحلي
عنه

هو الملك طاهر الملوك
في نوبة العبد الضعيف المذنب القوي
نور الدين بن عبد الصمد الحلي
عنه

يعلم العلماء وتفسير لا يعلم الا الله عز وجل فاما الذي لا يعذر احد به انه فهو ما يلزم
 الكافة من الشرايع التي في القرآن وحمل دلائل التوحيد واما الذي يعرفه العرب بلسانها
 فهو حقائق اللغة ومصوغ كلامهم واما الذي يعلم العلماء فهو ناوليل المشابه وفروع الا
 واما الذي لا يعلم الا الله عز وجل فهو ما يجري مجرى العيوب وقيام الساعة ثم كلا
 اقول تحريز الكلام ان الخبر محمول على ظاهر غير متروك الظ وانه صحيح مضمونه
 على ما اعترف به في اول كلامه حيث قال قد صح عن النبي صلى الله عليه وآله
 ان الشيخ ابا علي رحمه الله قال في اول تفسيره التفسير معناه كشف المراد عن اللفظ
 المشكل والتاويل رد احد المحتملين الى ما يطابق الظاهر وقيل التفسير كشف
 المعطى والتاويل انتهاء الشيء ومصيره وما يؤول اليه امره وهما قرينان من الاولين
 فالعنى من فسر وبين وحزم وقطع بان المراد من اللفظ المشكل مثل الجمل والمتشابه كذا
 بان يحمل المشرك اللفظي مثلا على احد المعاني من غير مزيج وهو اقاويل نفلي كخبر من
 آية اخرى كذلك او ظاهر او احاط او عطف او عمل المشرك المعنوي المراد به احد معانيه
 مخصوصه بدليل غير الدليل المذكور على فرد معين فقد اخطأ وبالجملة المراد من التفسير
 المنوع برأيه وبغيره بل هو القطع بالمراد من اللفظ الذي غير ظاهر فيه من غير دليل بل بحرد
 رأيه وبميله واستحسان عقله من غير شاهد معتبر شرعا كما لو جفت في كلام المبدع وهو
 ظ من تتبع كلامهم والمنع منه ظ عقلا والنقل كاستف معنه وهو المعنى غير بعيد عن الا
 المذكورة بل ظاهرها ذلك **كتاب الطهارة** ببدء بالفاتحة بتمناؤ
 ثم ذكر آياتها ليس **ابتداء** الترجين الرحيم بكن الاستدلال بها على راجحة التسمية
 عند الطهارة بل عند كل فعل فاعل الا ما اخرجته دليل بان الظ ان المراد بها تعليم العباد
 ابتداء فاعلم فان معناه على ما قال الشيخ ابو علي الطبرسي رحمه الله في تفسير الكبير استنبطوا

رظ
 وموضوع 2

لا خرب

نؤمن ان هذا التفسير لا يان لتعلق الخار
 والمجور احتمالات فاختار ما ذكره فيجاء
 الى دليل او نقص وما عطف عليه

فاعلم ان هذا التفسير لا يان لتعلق الخار
 والمجور احتمالات فاختار ما ذكره فيجاء
 الى دليل او نقص وما عطف عليه

كتاب الطهارة

ضد المص
 15

موضد المص
ما

ونفلا من غير هذه الآية ايضا فعلى هذا يمكن ان يحل على مرجحة الاستعانة
الاما اخرج الدليل والنقص بالكرهه والخبر يرفع من غيرها او يحل على
الكرهه الا ما يعلم تحريمه او على التحريم حتى يعلم الكراهه والجواز الله يعلم اهنا
الصرط المستقيم الآية تدل على رجحان طلب الخير من الله سبحانه اصل الخبر
وهو الصراط المستقيم اي دين الاسلام قاله المفسرون وقيل انه النبي والايمه عليهم
السلام الغايون مقامه وهو المروي عن ائمتنا عليهم السلام قاله الشيخ ابو علي الطوسي
رحمته الله قال الاول حل الآية على العموم حتى يدخل جميع ذلك فيه لان الصراط
المستقيم هو الدين الذي امر الله تعالى به من التوحيد والعدل وولاية من اوجب
الله طاعته ولا يخفى المساحة في التفسير الثاني او عبادة الله تعالى فقط دون غيره
يتدل عليه بعض الآيات مثل قوله تعالى وان اعبدوني هذا صراط مستقيم فيدل على
مشرعية الدعاء بل على استحبابه مطلقا حتى ثبات الامر الذي عليه مثل الدين
وعدم تعبد وحصول دين المعبود عليهم والدينهم الصالحون فيكون تحريضا
وترغيبا الى الانقطاع الى الله تعالى وطلب التوفيق منه في الامور كلها واعتقاد
انه لا يصير الانسان من عند نفسه ويعلمه من دون توفيق الله وهذا به آية
مقبولة عند بل مثل ائمتنا في نظم السورة دلالة على طريق تعليم الدعاة وهو
كونه بعد النسبة والتعبد والتواضع بالنسبة الى الله تعالى كاهل المعارف وورد به الزيادة
والي ائمتنا ما رايت احدا يتوجه الى استنباط هذه الاحكام من الفاتحة نعم ذكر في
تفسيرها ما يمكن الاستنباط منها فكانهم تركوا للظهور او لوجودها في غير استنباطها
بعلم ولما توفقت صحة العبادة على الايمان اشرف الى بعض الآيات التي تتعلق به
منها اوليك على هدى من ربهم واوليك هم الضالون وهي اشارة الى المستقين الذين
يؤمنون بالغيب ويعملون الصلوة ويؤتون الزكاة وقار رفاقهم ينفقون اقا

لعمري انما هو الصراط المستقيم
الذي هو الدين الذي امر الله تعالى به

ان كان المراد من الصراط المستقيم
الذي هو الدين الذي امر الله تعالى به

فلا ريب ان مقتضى هذا التفسير
انما هو الصراط المستقيم

السامع

انما هو الصراط المستقيم
الذي هو الدين الذي امر الله تعالى به

اعوذ بالله

على ما في المتن
منه ما في المتن
منه ما في المتن
منه ما في المتن
منه ما في المتن
منه ما في المتن
منه ما في المتن
منه ما في المتن
منه ما في المتن
منه ما في المتن

اعرابها فظ فان اولئك مبتداء وعلى هدى متعلق بمقدّر خبره ومن رتبهم صفة
 هدى متعلق بمقدّر وكذلك اولئك الثاني مبتداء والمفعول خبر وهو ضمير
 فصل لا محل له عند البعض ومبتداء وما بعده خبره والخبر خبر اولئك عند
 الآخرين واخبر اولئك وكرر للتأكيد والتوضيح وللبالغة يكون الفلاح للمؤمنين
 الموصوفين بالصفات المذكورة كما ان الفصل يدل عليها مع افادته للحصر وكذا
 تعريف الخبر واما لغة فابضا ظاهرة اذ المهداية هي الدلالة على ما يوصل الي
 المطلوب او الدلالة الموصلة ولعل الثاني اولى والفلاح الجاح والظفر على
 ما في المتن ان هؤلاء الموصوفون هم الذين انصفوا بهديته من الله و
 بهادون غيرهم وانهم الظافرون بالعبادة والمطلوب وهو الخلاص من النار لا
 غيرهم واما الدلالة على الاحكام فلا تخلو من خفاء يابها انها تدل على وجوب
 ما هو سبب الفلاح من التقوى والايان بالغيب واقامة الصلوة اي فعلها
 والمحافظة عليها افعالا وكيفية ووقفا وائبا الزكوة مستحبا والافتقار لما
 رزقهم الله مطلقا من المحرمات وذلك لانه لم يفرق بين خبر الفلاح في فعل هدى
 المذكورات ومعلوم ان الفلاح الذي هو النجاة من العذاب والوصول الى الجنة
 واجب فيكون ما هو هو فوق عليه وسبب له واجبا وذلك هو المظهر والتقوى على
 ما نقل عن اهل البيت عليهم السلام هو ان لا يراى الله حيث نهاك ولا يفتقدك
 حيث امرك اي التقوى هو اجتناب جميع المنهيات وارتكاب جميع المأمورات
 الايمان بالغيب قبل هو المصدق بالغيب الغير المحسوس وقيل بما غاب عن
 الحواس وقيل بما جاء من عند الله وقيل بجميع ما اوجبه الله تعالى وادب اليه وابعاد
 قيل بالعبادة والجنة والنار وقيل هو المصدق بالغيب فالغيب هو القلب ح
 علوه ان ينفى هنا تحقيق الايمان شرعا اذ يتوقف عليه امور كثيرة فنقول لا
 ر

من الاعراب 22

كان ان يكون
 اولئك الموصوفين
 فالبالغة يكون
 وجوبه لا يوجب
 راجح في استعماله
 صحيح في الكشاف
 سكونه منها اول
 وصف للمعنى
 الالهيته او من
 يصلو فبعض
 اما وجوب النجاة
 الفلاح من العذاب
 وجوب الوصول الى الجنة
 لان يق ان لا
 الله ففصل في

ولمن وهو الضمير
 ارضع

قال الله تعالى
 اعماله غلب الله
 جعلها حائرا بينه وبينه
 هم الذين جحدوا الله
 ثم ذكر معنى آخر وضعه

الحاقه واس بابونه غنچه الخاصة

المقرن ولائع وكلامية والفلاح

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

انه مطلق المصدق في اللغة وعما في الشرع ففعل في جميع البيان ان المعزلة قالوا
باجمع ان الايمان هو فعل الطاعات فمنهم من اعتبر الفرائض والنوافل ومنهم من
اعتبر الفرائض حسب واعتبروا اجتناب الكبائر كلها كانه يربط بفعل الطاعات
مجموع الامور الثلاثة اعتقاد الحق والافراجه والعمل بمقتضاه كاقال في الكتاب
وتعمل القاضى انه مذهب المعزلة وجهه هو المحدثين والخوارج فمن اجل الاعتقاد
فهو مضاف ومن اجل الافراجه فهو كافر ومن اجل العمل فهو فاسق عند الكل وكما
عند الخوارج وخارج عن الايمان غير داخل في الكفر عند المعزلة واما دليلهم
فما يعتمد به الا انه فهم ذلك من كثير من الاخبار المذكورة في كتاب الايمان والكفر
من الكافي وغيره من الكتب المعتمدة من الاصحاب حيث يدل على دخول الاعمال
وان المؤمن يخرج عن الايمان حين الغشق ثم اذا تاب يصير مؤمنا ما فعل
جمع البيان العامة والمخاصة عن علي بن موسى الرضا ع ان الايمان هو التصديق
بالقلب والافراجه باللسان والعمل بالركان وعند ايضا عليه السلام الايمان قول
مقول وعمل معقول وعرفان بالعقول واتباع الرسول ويدل على ضعف
مذهبهم عطف العبادات على الايمان في القرآن العزيز بل الاخبار ايضا وايضا
اسناد الايمان الى القلب في مثل قوله تعالى وقلبه مطمئن بالايمان اولئك كتب
قلوبهم الايمان ولما يدخل الايمان في قلوبكم وايضا افزان الايمان بالعاصي في
قوله وان طابعتان من المؤمنين افسسوا ويا ايها الذين امنوا كتب عليكم
العصا في العتلى والذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم وايضا تكليف المؤمنين
بالعبادات واجتناب المنهيات مثل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله
وعند ذلك من الآيات ولو كان الاعمال داخل في الايمان لما حصر جميع ذلك
وحجاجة الى التأويل والتكليف فلا يصار اليه قطعي المن وقوي الدلالة اذ الخوارج

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به كل عالم
والعلم الذي هو نور القلب والروح والبدن
والعلم الذي هو نور القلب والروح والبدن
والعلم الذي هو نور القلب والروح والبدن

الخروج عن ظ القطبي لا يجوز إلا بأقوى من ادوا بالمثل وايضا الاصل والاستصحاب
وعدم الخروج عن معناه اللغوي فانه فيها معني التصديق اتفاقا على ما قاله
ومعلوم ان الخروج عنه الى التصديق والافرار والاعمال يحتاج الى دليل قوي
بخلاف التصديق الخاص فانه بعض افراد معناه اللغوي ولا يبعد ضم الافرار
ايضا اليه باعتبار ان الكتمان للعدا وغيره اذ انك من الاظهار لا يجوز
انه لا يستلزم الدخول حتى انه لو لم يقل ذلك بالقول لا يكون مؤثرا
يستلزم عدم العلم ايضا باعتبار انه اما مرادف للاسلام او اخص
ومعلوم اعتبار الافرار فيه وفيه ايضا ان لما منع ذلك وهو ظ فالعمل
في الايمان والاحبار الواردة محمولة على الايمان الكامل الذي يكون للمؤمنين
المؤمنين التورعين المخلصين المقبولين واما الايمان المطلق عند الاحباب
فهو التصديق والافرار بالبرهان وجميع ما جاءت به على الاجمال و
كل شيء علم كونه ما حاثت به وبالولاية والامامة والوصاية لاهل البيت
كل واحد واحد مع عدم صدور ما يقتضي خروجه عنه والارتداد مثل
سب النبي وآله المصحف في الفاذورات فليس الى ما يدل على كون امير
المؤمنين عليه السلام اسما وهو غير محصور ونقص على شيء منه قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف ياتي الله بقوم يحبهم
اذل على المؤمنين عاطفة عليهم من الذين جمع دليل ودخول على المؤمنين
معنى العطف او التنبيه على انه مع ذلك حافظون المؤمنين وحالكون
عليهم وهم في جانبهم ولما بلغة اعزة على الكافرين سدا يد عالين عليهم من عزه
غلبه مجاهدون في سبيل الله صفة اخرى لهم او حال من الصير في اعزة ولا
يخافون لومة لائم عطف على مجاهدون بمعنى انهم جامعون بين المجاهد

ابن سينا
فی الحاشیاء فی الطب
ابن سينا

والله اعلم
بالغيب
والله اعلم
بالغيب

الدليل بالكسور والبن وموضع
وتدليل به اى خضع

نظم

اذا

في سبيل الله والقلب في دينه ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم
 الى ان الاوصاف المذكورة من عطية الله وفضله ونهى اسبابه لا يمكن كسبه بغير
 عون وفضل منه وهو كبر الفضل ولا ينقصه اعطاء شيء عليه بمواقع الاشياء بغير
 استحقاق كل احد لا في مقدار من الفضل والانعام وظاهرها في امير المؤمنين واصحابه
 والذين ارتدوا معه بعد صلى الله عليه من الخوارج ومحاربه يوم الجمل وصفين وغيره
 اذ ما وقع ارتداد قبل ولا بعد الامثال ذلك معه ولا ان يهتدوا به من حورده الا
 فيه واصحابه لان الحرب الذي فعله كان على اللوم فان الخوارج اهل القرآن والصلوة
 وعادته زوجه رسول الله صلى الله عليه وآله ومعها اصحابه ومعوز خال
 المؤمنين ومعها اصحابه فكان على اللوم ولكن ما كان هو واصحابه يخافون من
 لومته لا لم كان لانهم كانوا على الحق فلا يجنون عليه مع ذلهم وصفوا نفوسهم
 مع المؤمنين وتواضعوا معهم مشهور حتى نسب الى الدعابة لكثرة تواضعه وقالوا
 انه كان فينا كاحدا في زمان خلافته ويمشي في سوق الكوفة وينادي خلوصي
 المؤمن المجاهد في سبيل الله ولانه الذي ثبت محبة الله له اي ارادة الله له الهدى
 والتوفيق في الدنيا لما يحب ويرضى وحسن الثواب في الآخرة ومحبة الله اي ارادة
 طاعته جميعها والخبر عن معاصبه كلها ويؤيد ما روي من محبة الله تعالى ورسوله
 له ومحبته لله وللرسول في خبر الراية قال الامام نور الدين علي بن محمد المكي المالكي
 في كتابه فضول المهمة في معرفة الائمة هذه عبارة فصل في محبة الله تعالى ورسوله
 عم وذلك انه فتح النعل في كثير الاحاديث العجيبة والاحبار الصالحين في صحيح البخاري
 ومسلم وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله قال يوم جبر لا عطين الراية غدا
 يفتح الله على يدي يحب الله ورسوله ويحب الله ورسوله فبات الناس يخوضون في
 ليلتهم انهم يعطيها فلما اصبح الناس غدا على رسول الله صلى الله عليه وآله كل منهم جزء

اي ص

الدعابة الملاح

六

حديث الطائر الذي اهدى
الى رسول الله صلى الله عليه وآله

اي فضلك ما ذكره

والحشم

الوصف في ذلك الزمان الا فبه وكذا يوتى قصة الطير وهي مشهورة البه من ربه في كتب
العامه والخاصه قال اخطب خوارزم في كتاب النافي في آخر الفصل التاسع في بيان
انه افضل الاصح واخبرنا الشيخ وذكر الاسناد الى قوله عن السن بن مالك قال اهدى
لرسول الله صلى الله عليه وآله الطير فقال اللهم انبي باحب خلقك اليك يا كل معي من
هذا الطير فقلت اللهم اجعله رجلا من الانصار رجاء علي عليه السلام فقلت ان رسول
الله صلى الله عليه وآله علي حاجته قال فذهب ثم جاء فقلت ان رسول الله صلى الله عليه
والله علي حاجته قال فذهب ثم جاء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ارفع ففعلت
ثم دخل فقال يا علي ما حديثك قال اهدى آخرتك كرات يردني انس برعمك علي خا
قال صلى الله عليه وآله ما حملك علي ما صفت يا انس قال سمعت دعاءك ^{حين} قال
ان يكون في رجل من قومي فقال النبي صلى الله عليه وآله ان الرجل قد يحب قومه ان الر
قد يحب قومه ومثله في كتب آخر مثل الفصول المئنه ثم نقل شعرا في بيان الرجل
يحب قومه وبالجملة محبة الله وللرسول ومحبة الله ومحبة رسوله ظاهره وبه
الاخبار ما لا يحصى من ذلك ما قبل من كتاب اخطب خوارزم في الفصل التا
في بيان محبة الرسول صلى الله عليه وآله وآله آياه وللخص على محبة ومولاه ونبيه
بخصه ومن جملة ذلك ما روي بالاسناد في هذا الفصل عن عائشة قالت قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وهو في بيتي ادعوا الي حبيبي فدعوت ابا بكر فخطب اليه
رسول الله صلى الله عليه وآله ثم وضع راسه ثم قال ادعوا الي حبيبي فقلت ويكلم
ادعوا علي بن ابي طالب فواثبه ما يريد غير فلما رآه فرج الستور الذي عليه ثم
ادخله فبه فلم يزل يحضه حتى قبض ويث عليه وغير ذلك وعدم خوفه من لونه
لا بهر واضح ومنعق عليه وكذلك كونه اذ له على المؤمنين واعزة على الكافرين وكذا
ارتداد قوم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ومقاتلته عليه السلام معهم وهو ايمهم

في الاخبار معلوم من النواحي ومن كتب اهل العلم من كتاب كمال الدين بن طلحة
الشافعي وفضول المهنة للمالك والحوارزمي قال باساده عن علي بن ابي طالب
قال كنت اصحب مع النبي صلى الله عليه وآله في بعض طرف المدينة فابتنا على خد
فعلت يا رسول الله ما احسن هذه الحديقة فقال لك في الجنة احسن منها ثم ابتنا على
حديقة اخرى فعلت يا رسول الله ما احسن هذه الحديقة فقال لك في الجنة
احسن منها حتى ابتنا على سبع حدائق افول يا رسول الله ما احسن هذه فيقول
لك في الجنة احسن منها فلما خلا له الطريق اعتقني واجلس بايما فعلت يا رسول الله
ما يبتلك قال ضعفين في صدور افوام لا يبد منها لك الا بعدني فعلت في سلطنة
دعني قال في سلطنة دينك وفي كتاب الحوارزمي باساده عن علي عليه السلام
امرنا بقراءة ثلثة الفاسطين والناكئين والمارقين فاما القاسطون فاهل
واما الناكئون فذكرهم واما المارقون فاهل الهرقان يعني الخوربة ونقل في
البا من في بيان ان الحق معه وان مع الحق جباله عليه السلام مع معوية ونقل عمار
وقوله صلى الله عليه وآله ستغفلك البغية الباغية وانت مع الحق والحق معك باعاً
ادارت علياً سلك وادباً وسلك الناس وادباً باعياً فاسكن مع علي ودع الناس
لن يدليك في ردي ولن يخرجك من الهدى يا عمار انه من فعله سبعا اعان به علياً
علي عدي فله الله يوم القيمة وساحاً من دبر ومن فعله سبعا اعان به عدو علي
فله الله تعالى يوم القيمة وساحاً من نار قال قلنا حسبك ونقل في هذا الفصل عن علي
عليه السلام باساده قال يا عبي اعصى ويطاع معوية ونقل ان ابن عباس قال لانه
يطاع ولا يعصى اي معوية وانت عن قليل لصي ولا تطاع وبالجملة الاوصاف كلها
موجودة فيه ويؤيد كونها فيه قوله تعالى متصلاً بالاية المذكورة انما وليكم الله ورسوله
والذين آمنوا الذين يقومون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راعون مع اجماع المسلمين

تفتحه
البشر أن الناس إلى غير ذلك
مع ذلك يريد كما يكتب
الذي يفتحه
الضعيف كنية الضعفاء جمع
ممد

الحق ص
والزبد والتابعه

الحمد لله الذي هدانا لهذا

المحور
الب

الجانبا لا فو وید

الحق السهم

الوشاح يفتح
ورضع بالجوهر

المراحم عاتق
وكشي ص

لا ان معونه يطاع الخ وال...

سورة النور

فيه حمل على الوجوب والندب الغار ونقبة فلا يجوز في الغار لانه استعمال لغظ في وقت
 بمغيبه الحقيق والمجازي في اطلاق واحد وفيه تأمل لانه مجاز والمجاز غير الغار ولكن بعيد
 لعدم القرينة الا ان يرد مع فهم التفسير فهو الغار ولكن يجوز ذلك بالبيان النبوي
 كافي ساير الاطلاقات والعمومات المخصوصات مثل آيات الصلوة والزكوة وغيرها
 على ان قال فيه بعد باسطران المراد بلع الرجلين المعنوم من عطفها على الرأس العسل
 العليل ولا شك انه بالنسبة الى الرأس مع حقيق فيقول غطا واحد اطلق في اطلاق واحد
 على المعنى الحقيق والمجازي مع عدم القرينة بل مع الاشتباه فهو الغار ونقبة وهل
 الاتفاقي فظهر كون المراد المعنى الحقيق في الرجلين ايضا كما فهمه بعض الصحابة واهل
 عليهم السلام فاقبل فيه والاية تدل على وجوب مور في الوضوء **الاول** غسل الوضوء
 العنصر المعلوم عرفا وقد حدى في بعض الاحبار المعتبرة بانه الذي يدور عليه الابهام
 والوسطى عرضا وطول من قصد لشعر الى الدق وهو اول فعل الوضوء فظ الاية
 لا يدل على اعتبار النية ولا على تعيين الانشاء لكن اعتبار النية معلوم اذ لا يمكن الفعل
 الاختياري بدونها وفهم عليهم السلام من الاعلى الى الاسفل في اعضاء الغسل فهو
 ولا على وجوب الترتيب بين اجزاء العنصر بل لا يمكن ذلك حقيقة نعم ملاحظة العرفي
 حسن ولا على وجوب التخليل مطلقا ويدل على عدمه الروايات الصحيحة ولا على وجوب
 المس والدلك باليد لصدق العسل مع الكل فكذلك عليه لعل من جنس اوجاع يقال به
 والباقي يبقى على حاله **عسل** اليدين والترتيب مستفاد من الاجماع والخبر ويمكن
 فهمه من الاية ايضا بكلف بان يقال ففهم قد ير الوجه لوجود الغاء التقينية ولا قابل
 بعدم الترتيب فان التقينة لا توجب الترتيب اصلا بل يجوز تعدير غسل الرجلين
 على غسل الوجه وايضا عطف الباقي على الوجه الذي هو مدحوله الغاء بعد التقين
 كل واحد فاقبل فيه فانما تدل على فعل المجموع بعد القيام الى الصلوة فكانه قال ادافه الى
 على وجهه

في حمل على الوجوب والندب الغار ونقبة فلا يجوز في الغار لانه استعمال لغظ في وقت
 بمغيبه الحقيق والمجازي في اطلاق واحد وفيه تأمل لانه مجاز والمجاز غير الغار ولكن بعيد
 لعدم القرينة الا ان يرد مع فهم التفسير فهو الغار ولكن يجوز ذلك بالبيان النبوي
 كافي ساير الاطلاقات والعمومات المخصوصات مثل آيات الصلوة والزكوة وغيرها
 على ان قال فيه بعد باسطران المراد بلع الرجلين المعنوم من عطفها على الرأس العسل
 العليل ولا شك انه بالنسبة الى الرأس مع حقيق فيقول غطا واحد اطلق في اطلاق واحد
 على المعنى الحقيق والمجازي مع عدم القرينة بل مع الاشتباه فهو الغار ونقبة وهل
 الاتفاقي فظهر كون المراد المعنى الحقيق في الرجلين ايضا كما فهمه بعض الصحابة واهل
 عليهم السلام فاقبل فيه والاية تدل على وجوب مور في الوضوء **الاول** غسل الوضوء

عظام
 كان
 عظام
 كان
 عظام
 كان

في حمل على الوجوب والندب الغار ونقبة فلا يجوز في الغار لانه استعمال لغظ في وقت
 بمغيبه الحقيق والمجازي في اطلاق واحد وفيه تأمل لانه مجاز والمجاز غير الغار ولكن بعيد
 لعدم القرينة الا ان يرد مع فهم التفسير فهو الغار ولكن يجوز ذلك بالبيان النبوي
 كافي ساير الاطلاقات والعمومات المخصوصات مثل آيات الصلوة والزكوة وغيرها
 على ان قال فيه بعد باسطران المراد بلع الرجلين المعنوم من عطفها على الرأس العسل
 العليل ولا شك انه بالنسبة الى الرأس مع حقيق فيقول غطا واحد اطلق في اطلاق واحد

في حمل على الوجوب والندب الغار ونقبة فلا يجوز في الغار لانه استعمال لغظ في وقت
 بمغيبه الحقيق والمجازي في اطلاق واحد وفيه تأمل لانه مجاز والمجاز غير الغار ولكن بعيد
 لعدم القرينة الا ان يرد مع فهم التفسير فهو الغار ولكن يجوز ذلك بالبيان النبوي
 كافي ساير الاطلاقات والعمومات المخصوصات مثل آيات الصلوة والزكوة وغيرها
 على ان قال فيه بعد باسطران المراد بلع الرجلين المعنوم من عطفها على الرأس العسل
 العليل ولا شك انه بالنسبة الى الرأس مع حقيق فيقول غطا واحد اطلق في اطلاق واحد

الصلوة فوضوا ولا يدل على اللوات ايضا ومنها بانهم يعقيب الكل بالفضل وذلك غير
 ممكن فيراعي ما امكن بعيد فان الرواد مجرد العقيب لا يعقيب بلادهم وعلى تقدير
 كونها مرادة فلا يمتنع الا تكون غسل الوجه بلا ملة نعم نعم وجوب الوادة وبطلان
 الوضوء تركها مع خفاف جميع الاعضاء السابقة من الروايات الصحيحة بل الاجماع
 ويمكن فهم ان عمل الوجوب الى الرفق وان سلوان ظاهرها كون الابتداء من الاصابع
 ولكن انعقاد اجزاء الاقدام على عدم وجوب ذلك فيكون الى هنا لانها غايبة
 ومحمولة على معناها اللغوي لان الغسل بمعنى كونه منتهاه بعد الابتداء من الاصابع
 وانما يكفي تسمى الغسل فيها ايضا كالوجه على أي وجه كان ولا يبعد وجوب غسل الرفق
 وان كان غايبة وخارجا من باب القدم لانه مفصل واحد مشترك كما ثبت في الاصول
 فتولي وجوب غسلها احتياطا غير مناسب **الثالث** مسح الرأس مطلقا بما يسهل
 مغبرا او مدبرا قليلا او كثيرا على أي وجه كان الا ان اجزاء الاصابع على ما نقل وفعلهم
 عليهم السلام خصصه بمقدم الرأس ببقية اليد بالمال الجدي اختيارا وجوز صليقي
 نادر ودليله ليس بناهض عليه فانه روايتان صحيحتان والثاني على عدم جواز
 تفضله الوضوء والثاني بالمال الجدي وحقا على التقية لذلك مع ما فيه وعلى غير الاختار
 والاحتياط لا يترك وقد منع بالكن من ثلث اصابع استجماءا ووجوبها كانه بالاجماع
 وذهب البعض الى وجوب ثلث اصابع ولا دليل عليه وعموم الآية والاحبار بل
 خصوصها بتقية **الرابع** مسح الرجلين بالسمي كالرأس وفي الرواية الصحيحة ان يركل
 الكف وبهم من الاخرى كل الظفر والى اصل الساق ومفصل القدم وهو المراد
 بالكعب وتدل عليه اللغة وهو مذهب العلامة وكانه موافق لمذهب العامة
 فانهم ودليل مسح اجزاء الامامية واحبارهم وظاهر الآية فان قرأت الخبر صحيحا في
 ذلك لانه عطف على رؤوسكم لا محتمل غيره وهو ظاهر وجب الجوار ضعيف خصوصا مع

معنى
 وفي غير على الرفق
 الى الرفق من الرفق
 الى معنى
 غسل

رتبة في الرواية
 اجزاء اصابع القدم
 كونه منتهاه بعد الابتداء من الاصابع
 رتبة في الرواية
 اجزاء اصابع القدم
 كونه منتهاه بعد الابتداء من الاصابع

ارجى الله الاجماع
 السمع

رتبة في الرواية
 اجزاء اصابع القدم
 كونه منتهاه بعد الابتداء من الاصابع

العصر

[illegible]

۱۱۳۳

سبب الجباب الطهارة

ببضع الشربة وطبه وقد صرحوا بذلك الآن يقال انه معطوف على ان كنتم محذرين
 محذوفاً فكانه قبل ادا قسم الى القبولة ان كنتم محذرين متوضوا وان كنتم حذافاً
 ويؤتى به كون باقي الطهارات كذلك ويسعوه بعض الاجبار وقوله ان والكان
 المناسب اذا انفصل العمومات من الاجبار والآية ايضا على تقدير كونه معطوفاً
 على اذا ويؤتى به الكثرة ونعم الآية ايضا وان كنتم مرضى كأنه عطف على محذوف

عنه اذا كان في البياض
منه اذا كان في البياض

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is dense and covers most of the page, with some lines appearing to be headings or titles. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods. The text is written on aged, slightly discolored paper.

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is dense and covers most of the page, with some lines appearing to be headings or section markers. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods.

بضم الشرف طه وقد صرحوا بذلك إلا أن يقال أنه معطوف على إن كنتم محدثين
محدوا فإمكانه قبل إذا قمتم إلى القبلة إن كنتم محدثين فتوضؤوا وإن كنتم خفافا
ويؤتبه كون باقي الطهارات كذلك ويعتبه بعض الإخبار وقوله إن والكان
المناسب إذا فخصص العمومات من الإخبار والآية أيضا على تقدير كونه معطوفا
على إذا ويؤتبه الكثرة وتمة الآية أيضا وإن كنتم مرضى كأنه عطف على محدوف
هو كنتم صحاحا ضارين قادرين أي إذا قمتم إلى القبلة وكنتم صحاحا خاصين
قادرين على استعمال الماء فإن كنتم محدثين فغير الجانب توضؤوا وإن كنتم خفافا
فاغتسلوا وإن كنتم مرضى مرضا يضر كبر استعمال الماء أو صافين ولم تقدر
على استعمال الماء لعدمه أو للتضرر به أو جاء أحد منكم من الغائط لعل كفاية
عن الحدث الخارج من أحد السبيلين فأومعني الواو أو لاسم النساء لعل
كفاية عن الجماع الموجب للفصل الجانب وهو الدخول حتى يغيب الحشفة قبل أو
دبر أقيموا أصعبا طبيا أي اعتدوا والرضا ظاهرة مباحة فاصحوا بأبدكم
بعض وجوهكم وبعض أبدكم مبتدئين الصعيد وبعض الصعيد بان يضعوا
أبدكم على بعض ثوب مسح الوجه واليد أو من بعض الثيم كما ورد في الرواية أي
ما يتيم به وهو الصعيد فلا دلالة على تقدير كونها بتعريضه على وجوب لصوف
سني من الصعيد فجب كونه ترايا يلصق كونهم فالآية تدل على وجوب الغسل
وإن الجانب موجب له وإن الإنا بطل البول والريح أيضا أحداث موجبة للوضوء
وإن الرض والسفر مع عدم القدرة على الماء موجب للثيم بدلها ومسح
بأربع برما يبع بها وعلى اشتراط طاهرية ما يتم به بل إباحة أيضا بل
طهارة الماء وإباحة الرضا في الوضوء والغسل وإن كفيده الثيم أن الحج في
بعض الوجه مطلقا وكذا بعض اليد وإنه لا يحتاج إلى الاستسقاء والتحليل

[illegible]

وان اول افعال التيمم مسح الوجه والوضوء والغسل والتيمم مبنيات في كتب
الفروع مع احكامها وجميع واجباتها وموجباتها والفرعيات الكثيرة ليس
هو علمها اذ الغرض هنا بيان ما يمكن من الايات الكريمة ثم لا يخفى ان في
نظم هذه الآية مثل التي سيجي لا تخلو عن اشكال على حسب فهمنا مثل ترك الغسل
اولها وذكر الجنابة فقط بعدك والاجال الذي يفهم ان الغسل بعد الاقامة
بجولة ام لا وترك كنتم حائضين صحاحا فادريش على استعمال الماء ثم عطف
كنتم عليه وترك تعيد المرحضى وناخير فلم تجدوا عن قوله او جاء وذكر جاء
احد منكم من الغايط ولا مستم النساء مع عدم الحاجة اليها اذ يمكن الفهم قاسبق
والعطف بالواو والناسب بالواو وغير ذلك مثل الاختصار في بيان الحدث الاصغر
الغايط والتعبير عنه بجاء احد منكم من الغايط والاكثر على التيمم والتعبير عن
الجنابة به وكأنه لذلك قال في كشف الكشاف ونعم ما قال والآية من مفصلات
القوان ثم طول الكلام في توجبه او في قوله او جاء احد منكم ولعل السري في ذلك
التعريب على الاجتهاد وتحصيل العلوم لتطهير السعادات الدائمة ثم في الآية
احتمالات وابحاث اخبر سيجي في الثابتة الله الموفق وقد استدله بقوله
فلو تجدوا ماء على طلب غلوة سهم في الحزنة وعلوتين في السهولة ولا دلالة
عليه فيها ولا في الخبر والاصل ينبغي ان ينفى الطلب حتى يتحقق عدم الماء
عرفا مثل رحله وحواله مع الاحتمال فما لم يابريد الله لجعل عليكم من حرج
فيل اي ما يريد الله الامر بالوضوء للصلوة او بالتيمم نصيحا عليكم ويجعل ان
المواد ما يريد الله جعل الجرح عليكم بالتكاليف الشاقة مثل تحصيل الماء على كل وجه
ممكن مع عدم كون الماء حاضرا وان كان ممكنا في نفس الامر ولا بالطلب الشاق وخرج
بالحرف وغيره بل يبي على الظاهر فينبغي التيمم ولا تكلف في التيمم ايضا بان يوصل الارض

وكونه قاسبقا وبيان الوضوء
والغسل مفصلا في بيان التيمم
على تأمل خصوص الادراك ان كنتم
معطوف على ان كنتم صحاحا على ما قد
المص رحمه الله تعالى

بمعنى ما يريد الله بالامر بالوضوء والغسل التيمم
ان يكون من الماء او من التيمم
ان يكون من الماء او من التيمم
مضيقا بل مع سائر ما مل وان كان من الثاني
فيجب

هذا هو الوجه في التيمم
بأنه لا يشرع في التيمم
إلا في حال الضرورة

مجلسه ۱۲۸

ايراجلكنك سدا نفص قوم والنفس
سدا نفصكم للمؤمن على ترك العدايم
فقدوا عليهم بازكا ونفص عود
وقتل نساء اوصيبه قاض

ازا كان العادل مع الكفار
واجبا فمع الغفيرة

وقد قاص
تغذين اهل عليهم ادم حال كونه تلبس بالحق
تغذين اهل عليهم نساء ابني ادم حال كونه تلبس بالحق
يكن ان يكون متخفا بالنساء
والبا واللاية
المسبب بالحق عليهم
تصن

ویدل علیه قولہ کافہ بعلم شغال دین
خیر این وخر بعلم شغال دین

انما هو في هذا العلم اشكال لان قوله في العلم
 انما المراد من قوله في العلم انما هو في العلم
 انما هو في العلم انما هو في العلم

كلامه التي بعد ان ارسل الغراب الذي جاء ودفن عرابا آخر وفعلم القائل كيفية الدفن

وقيل المراد الناعس وقيل المراد النبي صلى الله عليه وسلم اي لا تسكروا وانتم فاطموني بالصلوة
وما صنعنا انما لاول فلان خرج من الحقيقه واقا الكافل ان اكثر المنسب قالوا
نزلت قبل تحريم الخمر عندهم وايضا النبي صلى الله عليه وسلم غرق بالصلوة لا السكركه

وكن ان يكون المراد ان التفتوح
تتعلق القول من العبارة القاصه
واما الوجه فيض

الا من التفتوح فيها بان باقي بها بحيث لا يكون عصيا فاعلم ان يقصد بها الرياء او
غيره من المبطلات والمراد تقوي عن ذنب ينافي تلك العبادة فيكون اشارة الى
ان الامور التي يستلزم النبي صلى الله عليه وسلم عن صده وهو موجب للفساد وبالجملة بشرط في قوتها
معدم كونها معصية ولا مستلزما لها الله تعالى ليس بسطت الي يدك لمقتضى ما انما

تخرج اي تاتم استسلم الي انقاد
اي اعتقد كونه قاصدا واثما

يدي اليك لا فتلك الي اخاف الله وحب العالمين قال في الكشاف كان هاهنا
من قابل ولكنه يخرج عن قوله واستسلم له خوفا من الله لان الدفع لم يجر
تحريرا لما هو الا فضل قال عليه السلام كن عبدا لله المقول ولا تكن عبدا
العالم يمكن ان يقو التسليم فبشرط وكذا لو كان مباحا فان وجوب حفظ النفس عظمى
ولا يمكن اباحة التسليم الذي هو بقاء فبشرط بل هو قتل النفس والآية لا تدل على

او كما حفظ الله مستلزم للدفع
المستلزم فبشرط التسليم
عمل التسليم انما هو كالمجور فبشرط
لا يجوز كالحق في النفس
ان يكون فاعلا واضحا لا محض
فلا يلزم من عدم بسط
اليه للفتل عدمه للدفع
الواجب فيه فاعلم

التسليم فانه قال ما انما يبسط يدي اليك لا فتلك فانه يدل على عدم بسط اليد
بقصد قتله لا للدفع البصر وهو ظاهر ويمكن فهم وجوب الدفع من اخر الآية فافهم

الثانية يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون

ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغسلوا وان كنتم مرضى او على سفر او جاء
احدكم من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فميتهموا صعيدا طيبا
فا مسحوا بوجوهكم وايديكم انما الله كان عفوا غفورا اي لا تصلوا اليها الوضوء
والخاطبون هم الذين يعلمون ما يقولون من السكاري وليس كل سكران لا يفعل

قال في القاموس سكر كفتح نقض
صحا في ي السكركه السكركه
السكركه والنصارى
ونهم في هذه ان السكركه لا يعلم
مخالفة الم اعرف بما قال

فبشرط تطهيرهم وبهم عن الصلوة حتى علموا ان يشعروا في الصلوة لا يعلموا ما
يقولون بزوال عقلهم فتأمل وانتم سكارى من الشرب وبحسب ادا تم
في الصلوة ما تقر فون ولا تعلمون ما تقولون حتى تعلموا ان الصلوة
زوال العقل لا تقع وهو ظاهر ولهذا اوجب الفقهاء الغشاء على السكران وجعل
وانتم سكارى حال عن فاعل لا تقربوا ولا جنبا عطف عليها اي لا تقربوا

الصلوة

والجنب يستوي فيه الواحد والجمع لانه اسم حر حر المصدر الذي لا جناس وهو
في اصل موضوع السجود وقيل للحال طم من احب الرجل اذا خالطها

الصلوة جنباً وهو من وجد عند الجنابة ولم يغتسل عند ذكر أو موثلاً واحداً أو الزوجين
فغسلوا إلا المسافرين منكم فانه يجوز صلوة جنباً لكن باليتميم مع تعذر الغسل
كاسبج، وفيد العبور لا غلبة الاحتياج الى التيميم في السفر وقبل المرد لا تغربوا
مواضع الصلوة وفي المساجد والنورسكارى ولا انتم جنباً إلا ان تكونوا عاترين
فيها بان تدخلوا من باب ونحو جوامن آخر وقال في ن وهو المروي عن أبي جعفر
ع ويؤيد عدم الاحتياج الى قيد التيميم وجعل في ن ذكر كون الصلوة مع
التيميم مودة مؤبداً وكأنه يريد لزوم التكرار وهو غير لازم والقول بجورم دخوله
السكنان المسجد غير معلوم إلا ان يكون للصلوة فيرجع الى تحريمها وحذف
المضاف نكطف وعموم الساجد غير جيد غير جيد لعدم جواز العبور في المسجد
إلا ان يراد بعد الآية الدخول في الصلوة وإن أكن جعله جنباً باعتبار المساجد
بازنكاب تعديراً ويجعل ان يكون المنى الغروب الى الصلوة مطلقاً ومجلاً بالنسبة
الى السكنان فعلها بالنسبة الى جنب الدخول الى مواضعها ويكون ذلك معلوماً
بالبيان ولا يخ عن بعد الأول بعد هذا كله على تعديراً عن صحة الروايات
على تقديرها فالقول بمضمونها متعين وفي الآية دلالة ما على عدم خروج المولى
عن الايمان بشرط الحرفا مل فيه وعلى تحريم دخوله شارب الخمر الذي
يعقل ادعاه على عمله بعد الدخول في الصلوة اوفى الساجد فيها ويجعل كون كل
مؤيد العقل كذلك وفيها الاشارة الى ان القلب لابد ان يكون غافلاً حال
الصلوة ولا مشغولاً بغير ما يتعلق بها وكذا على تحريم دخوله جنباً فيها اوفى
المسجد الا الميمون المسافر والعابر فيها وعدم حصول رفع الحدث بالتيميم وإن
كنه مرضى او على سفر يعني ولا يغربها جنباً حتى يغتسل فلا بد من الغسل للصلوة

والجنب يستوي فيه الواحد والجمع لانه اسم حر حر المصدر الذي لا جناس وهو
في اصل موضوع السجود وقيل للحال طم من احب الرجل اذا خالطها
الصلوة جنباً وهو من وجد عند الجنابة ولم يغتسل عند ذكر أو موثلاً واحداً أو الزوجين
فغسلوا إلا المسافرين منكم فانه يجوز صلوة جنباً لكن باليتميم مع تعذر الغسل
كاسبج، وفيد العبور لا غلبة الاحتياج الى التيميم في السفر وقبل المرد لا تغربوا
مواضع الصلوة وفي المساجد والنورسكارى ولا انتم جنباً إلا ان تكونوا عاترين
فيها بان تدخلوا من باب ونحو جوامن آخر وقال في ن وهو المروي عن أبي جعفر
ع ويؤيد عدم الاحتياج الى قيد التيميم وجعل في ن ذكر كون الصلوة مع
التيميم مودة مؤبداً وكأنه يريد لزوم التكرار وهو غير لازم والقول بجورم دخوله
السكنان المسجد غير معلوم إلا ان يكون للصلوة فيرجع الى تحريمها وحذف
المضاف نكطف وعموم الساجد غير جيد غير جيد لعدم جواز العبور في المسجد
إلا ان يراد بعد الآية الدخول في الصلوة وإن أكن جعله جنباً باعتبار المساجد
بازنكاب تعديراً ويجعل ان يكون المنى الغروب الى الصلوة مطلقاً ومجلاً بالنسبة
الى السكنان فعلها بالنسبة الى جنب الدخول الى مواضعها ويكون ذلك معلوماً
بالبيان ولا يخ عن بعد الأول بعد هذا كله على تعديراً عن صحة الروايات
على تقديرها فالقول بمضمونها متعين وفي الآية دلالة ما على عدم خروج المولى
عن الايمان بشرط الحرفا مل فيه وعلى تحريم دخوله شارب الخمر الذي
يعقل ادعاه على عمله بعد الدخول في الصلوة اوفى الساجد فيها ويجعل كون كل
مؤيد العقل كذلك وفيها الاشارة الى ان القلب لابد ان يكون غافلاً حال
الصلوة ولا مشغولاً بغير ما يتعلق بها وكذا على تحريم دخوله جنباً فيها اوفى
المسجد الا الميمون المسافر والعابر فيها وعدم حصول رفع الحدث بالتيميم وإن
كنه مرضى او على سفر يعني ولا يغربها جنباً حتى يغتسل فلا بد من الغسل للصلوة

الصلوة جنباً وهو من وجد عند الجنابة ولم يغتسل عند ذكر أو موثلاً واحداً أو الزوجين
فغسلوا إلا المسافرين منكم فانه يجوز صلوة جنباً لكن باليتميم مع تعذر الغسل
كاسبج، وفيد العبور لا غلبة الاحتياج الى التيميم في السفر وقبل المرد لا تغربوا
مواضع الصلوة وفي المساجد والنورسكارى ولا انتم جنباً إلا ان تكونوا عاترين
فيها بان تدخلوا من باب ونحو جوامن آخر وقال في ن وهو المروي عن أبي جعفر
ع ويؤيد عدم الاحتياج الى قيد التيميم وجعل في ن ذكر كون الصلوة مع
التيميم مودة مؤبداً وكأنه يريد لزوم التكرار وهو غير لازم والقول بجورم دخوله
السكنان المسجد غير معلوم إلا ان يكون للصلوة فيرجع الى تحريمها وحذف
المضاف نكطف وعموم الساجد غير جيد غير جيد لعدم جواز العبور في المسجد
إلا ان يراد بعد الآية الدخول في الصلوة وإن أكن جعله جنباً باعتبار المساجد
بازنكاب تعديراً ويجعل ان يكون المنى الغروب الى الصلوة مطلقاً ومجلاً بالنسبة
الى السكنان فعلها بالنسبة الى جنب الدخول الى مواضعها ويكون ذلك معلوماً
بالبيان ولا يخ عن بعد الأول بعد هذا كله على تعديراً عن صحة الروايات
على تقديرها فالقول بمضمونها متعين وفي الآية دلالة ما على عدم خروج المولى
عن الايمان بشرط الحرفا مل فيه وعلى تحريم دخوله شارب الخمر الذي
يعقل ادعاه على عمله بعد الدخول في الصلوة اوفى الساجد فيها ويجعل كون كل
مؤيد العقل كذلك وفيها الاشارة الى ان القلب لابد ان يكون غافلاً حال
الصلوة ولا مشغولاً بغير ما يتعلق بها وكذا على تحريم دخوله جنباً فيها اوفى
المسجد الا الميمون المسافر والعابر فيها وعدم حصول رفع الحدث بالتيميم وإن
كنه مرضى او على سفر يعني ولا يغربها جنباً حتى يغتسل فلا بد من الغسل للصلوة

اولاًتم النساء ای ماستم تبرهن بشیرکم

و به استدلال ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم السافعي المطلي على ان السافعي

الوضوء وقيل او جامعهم وقيل
حزبه والكسائي منا وفي المائدة

استعماله كتابه علم
اقل من اللامه. بينا و

العسل ضرر اربع وللصحة
والله اعلم بالصواب

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ

۱۰۸
سعدیہ بیگم

حاجا، اوسافین کدک محنا

تمموا وأشار الى مطلق المحدث

اي الموضع التي يعاطفها هو

فيه تأمل فان الطائر مخصوص

بط والزح ايفكا ان اولافسم

في الروايات وهو مذهب الأئمة

ملفوظه فایده عن مطلق مؤلف
احد منکر

على اوجها، وفيه لمرض والسفر
والمرض في الاكل

نَافِلُ الرِّجَالِ مِنَ الدِّمَا

الفعل باليوم والتكرار نحو

مع والمعنى ان كنتم مرضى او على

وَحَبِّدُوا مَا آتَى الْوَعْدَ وَاعْلُوا

استعماله وحی يكون حكم عدم
شمار

ن غير الآية او من سوفها لا

والمسهور عند اصحابنا البينة

بسمه بالیدین من فصا
خبر

فيسح ليطن كل واحد طهر

3 .

•

ان علق منه فان لم ينل منه ارض بقدر مع
 عرفا فتمرها ولعل التيمم للاجاء وللجاء
 للرض مطلقا او لسفر لا يكون الماء فينبو
 ان لنم مرضى مرضا لا تغذون على استعمال الماء
 الى التطهير مطلقا محدثا بحدث اصغرا والبرق
 بالحدث الاصغر بقوله او جاء احد منهم من الغائط
 كتابه عن الحدث الاصغر ولكن في ادخال الكل
 بالغائط او ما يخرج عن السيلين البول والغائط
 النساء كتابه عن الجاء للوجوب للفعل وقد فسره
 والى حنفية كالمباشرة في الصوم والاعتكاف ويجزئ
 السيل للمنفعة سيما اللس ولو لم يجد واعطف
 والغاء اسارة الى ان عدم الوجدان ينبغي ان يكون
 تقديره تخصيص الغائط واللس كاهل لا يكون كونه
 التلذذ وخروج اللين بغير جاع ومن البيت وزوا
 حدا معنوما من غير الكتاب من السنة والاجماع
 سفر وجاء احدكم فتكون او يعنى الواو كما قرأ
 استعمال الماء بوجه اما العدة او لعمدة العدة على
 العدة على استعمال الماء بغير سفر ومرض معنوما من
 في قوله فلم يجد واما الخلاف في كيفية التيمم كالتيمم
 معارضة لضرب اليدين على الارض ضربة للوجه و
 شعر الرأس الى طرف الانف الاعلى وضربة لليدين

في ثلث روايات رولة الشيخ زيد بن عمار عن ابن عباس عن ربيعة بن
 حنا عن عرو بن ابي المقدام عن ابي عبد الله عليه السلام وقيل ضربان فيها البعض
 لاخبار موثقة اخبار في باب كلها هيجه احاديث رولة الميراث
 عن ابي عبد الله عليه السلام وكذا خبر رولة اسحق بن عمار الكندي عن ابي اسحاق
 وحملها المصنف على التخيير ولا استحباب

في ثلث روايات رولة الشيخ زيد بن عمار عن ابن عباس عن ربيعة بن
 حنا عن عرو بن ابي المقدام عن ابي عبد الله عليه السلام وقيل ضربان فيها البعض
 لاخبار موثقة اخبار في باب كلها هيجه احاديث رولة الميراث
 عن ابي عبد الله عليه السلام وكذا خبر رولة اسحق بن عمار الكندي عن ابي اسحاق
 وحملها المصنف على التخيير ولا استحباب

من الرند الى اطراف الاصابع ان كان بدلا عن وان كان بدلا عن الوضوء
 وضمة واحدة ودليله غير طوافيل ضربة واحدة فيها والآية تدل عليه
 فافهم وكذا الاخبار الصحيحة وقيل ضربان فيها البعض الاخبار ولا بعد
 كون الضرب فيها واحدا والتخيير واستحباب الثانية جمع بين الأدلة والظن
 انها احوط وتفصيل باي احكامه معلوم من محله والمشهور كون الضرب
 اول الافعال ويمكن فهم كونه المسح من الآية فافهمه والاحوط ان ينوي عند
 الضرب والمسح وكذا المولات في الجملة ولا بد من كون التيمم بالصعيد وهو
 مطلق الارض ولا يشترط التراب فيصح بالجر الامس وهو الاظهر من ذهب
 الاصحاب ومذهب ابي حنيفة ويؤيده اللغة وقوله تعالى صعيدا زلقا ولا
 ينافيه ما في سورة المائدة من قوله منه لا يدل على كون المسح بالوجه واليد
 ببعض الارض فلا بد ان يكون شيئا ملصوقا باليد ومن التبعض لا يجوز
 كونها لا بد الغاية لا للتبعض هكذا قال في الكشاف وغيره ويجوز كونها
 للتبعض مع عدم لزوم لصوق شيء لآخر ويؤيده اهلها انها لانه لو كان
 المراد وجوب اللصوق ما كان ينبغي تركها ولهذا لا يعتبر اللصوق في المسح
 البدني فتأمل وايضا في الاخبار ما يدل على ان المراد بالصعيد مطلق الارض
 ويجوز التيمم بالجر والمراد بالطيب كانه الطاهر ويجعل المباح ايضا في الآية
 دلالة على كون الغائط ونحوه حدثا اصغرا موجبا للطهارة اي الوضوء
 والتيمم وعدم اشتراط حصول المني في الجنابة فيلبي غيبوبة الحشفة لصق
 الملاسة التي هي الجماع وخرج ما دون غيبوبة الحشفة بالاجماع والجر وعلى
 كون الجماع حدثا اكبرا موجبا للغسل والتيمم وعدم احتياج الوضوء في غسل بين حدث
 الجنابة ودلالة الآية السابقة عليها اظهر وجوب التيمم بالصعيد للعد

حكم المصنف في كايه كايه
 فاعلموا ان لا تزل
 والظن ان مثل قولك في كايه كايه
 فقال المصنف ان لا يمكن ان يكون المراد
 فيمكن من الية مثله
 الصعيد التراب وقال تغلب جبريل بن لقون
 فنضع صعيدا زلقا اي ارضا طينا
 من وقال في صعيد التراب او جبريل
 فعل هذا ما بيد اللغة على تأمل الارض
 اما خصوص بالتراب او مطلقا
 فتشركا والنيابة الارض اذ في التراب

ليس هو انما في العاموس فانه ما ذكره محمد بن
 لعن الطاهر بل ذكر الطاهر للحلال فيص
 تعينه فغالبه الغالب لا يستعمل
 والادق منه الجماع وحدث اكبر وعلمه
 بين حدث اكبر وعلمه اكبر فيص

فانظر الى قوله
 فافهم وكذا الاخبار الصحيحة
 فافهم وكذا الاخبار الصحيحة

اي لاصل عدم حيلاز اليتيم يذوق العذر بعد نبوت وحوو النوصور والفصل ٢٢

والوجه
وفي غير الأصل وعدم الدليل وعلى كونه مباحا واعتبار المسح باليد من عرفا
والوجه عفا ويشعر بان المسح أول افعال التيمم الا ان يريد بالتيمم بالصعيد
الضرب بالبدن عليه وعلى كون التيمم البدل عن الوضوء والغسل واحد
فيكون ضربه واحدا فيها وعلى بطلان صلوة السكران للمنهى فيجب الغسل
لانها فائبة ولا بعد فهم عموم بدلية التيمم عن الوضوء والغسل وعموم
اباحه ما يباح بها ومنع في الحقيقتين من جواز الطواف بالبيت للحج التيمم
لانه جنب ولا يجوز دخوله في المسجد الا عابرا الهذلية وليس الرجوع
للمطواف عبورا بعد عدم العزوف بين العبادات وايضا يلزم المحذور اما
عدم وجوب الطواف عليه او عدم تحلله حتى يتمكن من الغسل وهو
حيج منع بالعمل والنفل ولا حبار الكثير جدا بانه احد الطهورين
وانه يكفي عشر سنين اشارة الى دوامه وان رب الماء ورب التراب واحد
وعبر ذلك والكل صريح في العموم وظاهر هذه الآية لشعرية ولا بد على عام

فيه نظر الان ليس في منطوق كلامه
ذلك لان القضاء يخص انما
يجب بامرجه يدفعه
معلوم من دليل اخر

فأجاز النبي ﷺ في بعض العبادات كالصلوة
لأنه النبي ﷺ يبين العبادات بنفسه

وغير ذلك والكل صريح في العموم وظاهره في الآية ليسع به ولا بد
ذكره بعد تقدير موضع الصلوة لما مر وأن الأولى كون المعنى ولا يفر
المجنب الصلوة الأحال المتفر كما تقدم وأن المراد على تقدير موضع الصلوة
بلا يتم يعني لا يجوز دخوله المحجب بغير ظهور ولو باليتم السجدة
عابراً إلا مع اليتم وهو ظاهر ما يفسر كون المنتم حجاباً ولا عدم
دخوله المسجد فبقي ما ذكرناه من الأدلة سالما عن المعارض فتأمل
أنه كان عفواً غفوراً أي كثير الصنع والتجاوز كثير المغفرة والستر على
ذنوب عباده **الثالثة** وخامسها ألا يعبد إلا الله مخلصين له الدين

ويعتبروا الصلوة ويؤتوا الزكاة لعل الأمور تسير هم الاناس المكفون
والكفار لفظ وهو ظاهر بحسب اللفظ والاول بحسب المعنى مخلصين حاله

[illegible]

ساق الكلام
قوله لا ينفك
الانفس في الكلام

خارج الدم
ف
ن
ن
ن
ن

الاصحاب

بيان
افراد الطهر
الارضا

مضی الصفحہ
انما لم تجز و ہام

ای علی تقدیر عدم جواز اضافہ الموصوف الى الموصوف

والقابل به اعرف
اي ما يتنطق به كادى
وهو كالاخلاص

سورة الواقعة

اشبه الهم على اصول الهم في الماش والعاد
اللوح المحفوظ طوله ما بين السماء والارض
وعرضه ما بين الشرق والغرب مكتوب
فيه كل شيء ٥

لان قوله لا يمسه ضيف خبر ومغناه النبي
ولا تيمان بالنبي في صوت الجبل
في المعنى لانه لو اراد النبي لا غير
جود وقال لا يمسه ٥

وحسين لا يمسه الا المطهرون من غير حدث
والجبابرة ويؤيد الزواجر الصادق
عليه السلام وقد قال لولده اسمعيل
اقرء الصحف قال استع على وضوء
فقال لا تمس الكتاب من
الورق وادلكم بحجر الكنوز
منه فالحسب اولي

له فمادى لعله اشار الى انه لا ينبغي
ما نفهم ان السلم لا يحتاج للعلل
كل من امور مطلقا بل هذا
في مثل ان الزنا الباس
مر

وهو ان يكون
الطاهر ان يظن
بغيره

وقيل نزلت في اهل قبارة ذلك
على الباقر والصادق عليه السلام
بحبون ان يظنوا بالبايعين
الفايط وروي عن النبي صانه
قال لهم ماذا يفعلون ففسر الله انفسهم فقالوا لا

واحد فاقه وقرب منه وكفى ركب ان لا تعبد والا اياه اي امر ربك امرا
مقطوعا به اي حكم وقال لا تعبد والا اياه اي يجب ان تعبد والله وحده
ولا تعبد واعين فجب العبادة لله ونحوه لغية فبدل على الاخلاص فافهم ان
بان لا تعبد وانفعل الاول ان مفسر الحكم وعلى الثاني صلة مع حذف الياء
عنها وهو قياس مطرد عندهم **الرابعة** انه اي المنزل لقول كرم صفة اي قران
حسن مرضي او كثير النفع في كتاب مكنون صفة بعد اخري او خبر بعد خبر
اي مستور عن الخلق في لوح المحفوظ لا يمس الا المطهرون صفة لقول
او كتاب او خبر ان قيل نزل على عدم جواز مس القران للحدث مطلقا
موقوف على كونه خبرا بمعنى النبي وكونه صفة لقول او خبر ان تعبد فموقوف
فيله لا يمس الا المطهرون ورجوع ضمير لا يمس الى القران اولى المنزل والقران
الى كتاب مكنون وكونه صفة له محتمل واضح مذكور في الكتاب ويكون المراد
بح بالمطهرون الملايكة المطهرون من الذنوب مع تقاية بعناية المعنى وجواز
كونه صفة لقول او خبر ان باعتبار ما كان والاصل يؤيد وليس هنا اجماع
سورة التوبة ولا خبر صريح صحيح والاحتياط واضح **الحامسة** اي في مسجد قبار رجال

بحبون ان يظنوا وان الله يحب المطهرين وفي سبب التزول دلالة على
استحباب الجمع بين الاحجار والآل في الاستنجاء والبالغة في الاجتناب عن
النجاسات وان العلم لا يحتاج للعلل في مثل ذلك فتأمل قيل لما نزلت قال
النبي صلى الله عليه وآله يا معشر الانصار ما الذي صنعتم فقد نزلت فيكم
ان نزلت فيهم ما يسوهم بفعلهم ذلك فقالوا نبتع الاحجار والآل فلي النبي صلى
الله عليه وآله فيدر رجال بحبون ان يظنوا وان الله يحب المطهرين
على محبتهم وحسنهم على التطهير من النجاسات كحرص الحب على المحبوب ومحبة الله

اياهم

ما في ان الغاية ان تعد، ليخرج من الجوارح

[illegible]

يَا هُم اَنْزِلُوا فِي عَمَلِهِمْ وَحَسَنَ إِلَهُهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ الْحَبِيبُ عَلَيْهِ سَلَامٌ وَهُوَ يُسَمِّرُ بِالْبَحْرِ عَلَى
 فَعَلْ عَقْدَاتِ الْعِبَادَاتِ وَبَذَلَ عَلَى حُصُولِ الْجَزَاءِ بِالسَّعْيِ فِي عَمَلِ الْخَيْرِ مِنْ
 الْمَقْدَرَاتِ الْقَرِيبَةِ وَالْبَعِيدَةِ حَتَّى الْخَطَوَاتِ فِي تَحْصِيلِ الْحُجَّ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَعَ بَعْضِ
 الْأَضْيَارِ قَوْلُهُ تَعَالَى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ أَيْ الْمُسْلِمِينَ الْمَجَاهِدِينَ لَا يَصْبِرُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا تَصَبُّبٌ وَلَا
 مَحْصَنَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ
 نَبْلًا إِلَّا كَيْتَبُ لَهُمْ بِعَمَلٍ صَالِحٍ أَنَّ اللَّهَ لَا يَبْذُرُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ وَلَا يَنْفَقُونَ نَفَقَةً
 صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كَيْتَبُ لَهُمْ لِحْزَنًا إِنَّ اللَّهَ أَحْسَنُ مَا كَانُوا
 يَعْمَلُونَ أَيْ كَيْتَبُ لَهُمْ ذَلِكَ الْعَمَلُ مِنَ الْأَنْفَاقِ وَقَطْعِ الْوَادِي أَوْ كَيْتَبُ لَهُمْ بِعَمَلٍ
 صَالِحٍ فَيَذَلُّ عَلَى اسْتِجَابِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ السَّعْيُ بِإِلْعَانِ وَجُوبِ مَا يَتَوَقَّفُ
 عَلَيْهِ الْوَاجِبُ فَنَامِلُ السَّادِ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَ بِهِ وَتُذْهِبَ
 عَنْكُمْ رِجْسَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ فَهَذَا دَلَالَةٌ عَلَى كَوْنِ
 الْمَاءِ طَاهِرًا وَمُطَهِّرًا أَوْ يُطَهِّرُ بِهِ وَرَفَعَ حَدَّثَ الْجَنَابَةِ وَأَنَّ الْأَحْتِلَامَ مِنَ
 الشَّيْطَانِ وَبِحَيْثُ أَنْ يَكُونَ مِنْ رِجْسِ الشَّيْطَانِ الْمَتْنِ وَبَذَلَ عَلَى نَجَاسَتِهِ فَنَامِلُ فِيهِ
 قَالَ فِي الْكُتُبِ رِجْسَ الشَّيْطَانِ وَرِجْسَهُ خَبِيلُهُ وَوَسْوَاسُهُ إِلَهُهُمْ وَتَحْوِيلُهُ نَامِلُهُ
 مِنَ الْعَطَشِ وَقِيلَ الْجَنَابَةُ لِأَنَّهَا مِنْ تَحْيِيلِهِ وَقَرِي رِجْسَ الشَّيْطَانِ وَبَذَلَ
 أَنَّ إِبْلِسَ يَمْثِلُ لَهُمْ وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ قَدْ سَبَقُوا إِلَى الْمَاءِ وَنَزَلَ الْمُؤْمِنُونَ فِي
 بَيْتِهِ كَثِيرٌ لَعَنَ شَوْخَ بَيْتِ الْأَقْدَامِ عَلَى عَيْرِ مَاءٍ فَتَاهُوا فَأَخْلَصَهُ كَثَرُهُمْ فَقَالَ لَهُمْ أَنْتُمْ يَا
 أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ تَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ عَلَى الْحَقِّ وَأَنْكُمْ تَصَلُّونَ عَلَى غَيْرِ وَضْءٍ وَعَلَى الْجَنَابَةِ
 عَظُمَ وَلَوْ كُنْتُمْ عَلَى حَقٍّ مَا سَبَقَ عَلَيْكُمْ هُوَذَا عَلَى الْمَاءِ وَمَا يَنْتَظِرُونَ بِكُمْ إِلَّا
 أَنْ يَجْعِدَ كَرَمَ الْعَطَشِ فَإِذَا قَطَعَ الْعَطَشُ اغْنَاكُمْ مَتَا الْيَكْمِ فَقَتَلُوا مِنْ أَحْبَابِ
 وَسَيَاقُوا أَنْفُسَكُمْ إِلَى مَكَّةَ فَخَرُّوا خَرًّا شَدِيدًا وَاسْتَقْفُوا فَاتَزَلَّ اللَّهُ مَطَرًا غَطَّرُوا
 وَارْتَوَوْا

على الانتفاع بالانعام مثل الابل والبقر يحل اكلها وسائر الانتفاع مما ولدها
في السفينة ويدل عليه ايم فاد الاستوت انت ومن معك على الغلک فعل الحمد
مما الذي نجانا من العوم الظالمين وقل رب انزلني منزلا مباركا وانت خير المنزلين
ويدل على رجحان قوله ذلك بعد الجلوس في الغلک وقوله منزلا اما اسم مكان محل
النزول او مصدر ايم اي انزل اباركا كثير الخير والبركة والظاسم بار في
مطلق المترك ورد به الرواية ويستحب بعد ركوب الدابة تلاوة قوله تعالى سبحان
الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين واننا الى ربنا لمنقلبون وقوله والحمد لله رب
العالمين **السابعة** ويسلونك عن الحيض قل هو اذى فاعزوا النساء في الحيض
ولا تغربوهن حتى يطمئنن فاذا نطمئنن فانوهن من حيث امركم الله ان
الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فيل كنوا في الجاهلية بمنهون عن موا
الحيض ومشاربتهن وبجاسمتين فالوا عن ذلك فترلت والحيض مصدر كالميت
والحي يعني يسلونك يا محمد عن الحيض واحكامه قل يا محمد انه اذى اي قد رخص

سورة البقرة

كانوا ايامه
لان النصارى كانوا
يملكون بالجنس واليهود كانوا
زكوة من كل شئ فامر
بقتلهم قتلا عظيما
سريعا

وموفق بن يعقوب الملقب منه فاجنبوا النساء في الخيض حتى يجمعن في الفرج زمانا
 الخيض وهو عن ابن عباس وعائشة والحسن وفيه وجه واحد ومحمد رفيق ابي
 يوسف وهو مذهب اكثر اصحابنا وبذل عليه آية المبادر من اعترافهن اذ المقم
 من معاشرتن وهو الجاء في الفرج والاصل والاستصحاب وبعض الروايات
 والشبهة والكثرة وسهولة الجمع بينهما وبين منافعها بالجل على الاستصحاب والامتناع
 فاطلق الدخول بل مطلق الامتناع منها حصن وعدم المقارنة بالتناقض في
 احوط وجعل اجنبوا عن ما تحت الازار فجعل ما فوقه وهو مذهب ابي حنيفة
 وابي يوسف وكونه مدعيا للشافعي ايم كما قال في مجمع البيان غير ظاهر مع انه
 نزل عن الشافعي انه قال اجنبوا عما معدن لقوله عليه السلام انما امرت ان
 تحبوا ما معدن ادا حصن ولم يامركم باخراجهن عن البيوت ففعل الاعاجم
 ولم يسند اليه في الكشاف الا الى ابي حنيفة وابي يوسف ونزل عن عائشة
 انها قالت يجنب شعرا الدم وله ما سوى ذلك وانت تعلم عدم فهم هذا المعنى
 من الآية فالجل عليه بعيد موجب للاجمال الذي هو منفي عن القرآن العزيز
 الا عند الضرورة وليس له الا ما فعل محمد صاحب ابي يوسف عن عائشة ان عبد
 الله بن عمر سألها هل ياتر الرجل امرأته وهي حائض فقالت لست اذرها على
 سفلها ثم لبسها ان شاء وروى يزيد بن اسلم ان رجلا سأل النبي صلى الله
 عليه وآله ما يجلي لي من امراتي وهي حائض قال لست عليها ازارها ثم شأنك
 باعلاها ثم قال محمد وهذا قول ابي حنيفة وقد جاء ما هو اخص من هذا
 عن عائشة انها قالت يجنب شعرا الدم وله ما سوى ذلك وانت تعلم عدم
 صحة الاسناد ان الاول منقول عن عائشة وقولها ليس بحجة وما اسندته
 البه صلى الله عليه وآله ودلالة ايم ليست بصحجة والثاني غير معلوم الصحة
 انما رواه احمد بن محمد بن عيسى بن عمر

طاهر الدم
 فينف
 حان
 الغل
 ونحو
 بين
 الخ

عطف على قوله ان المبادر ابي ويدل عليه التبادر
 اي لان الاصل يدل على عدم
 لان قبل زمان الخيض كانت معاشرتن حلالا
 باي وجب كان فاذا صار حائضا كانت
 الطهارة كالها سور الفرج
 في الجمع بين الروايات
 الدالة على عدم وجوب اغتسال
 في الجملة من الفرج فقط وانما
 في الروايات ما يدل على وجوب
 غسلها في كل وقت
 السماع والى الحديث السابق
 اي وجوب اجتناب ما تحت الازار فينف

انما
 في فاذ اظهر
 مجمع البيان
 في حنيفة

قوله النبي صلى الله عليه وآله في ما عطف
 معناه ان شدة ازارها فيحتاج للباقي
 والمباشر اعظم ان يكون فوق
 كما في قوله تعالى مع
 اول من

في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

لان ما ربه يدل على شذازا رقط

في قوله لا يصح ومع ذلك نقول العمل على الاستحباب للجمع بين الادلة كما

وليس بجار ولا يصح ومع ذلك نقول العمل على الاستحباب للجمع بين الادلة كما
ينهم انه فعله محمد حيث قال وقد جاء ارض ولا تفرقون عن تأكيد للاعتدال
وبان لغايته وهو مؤيد للمعنى الاول اذ الظن مقاربه للنسأ وهو ذلك
الاضاءة ^{الاضاءة} واما الغاية فقرأه الضعيف تدل على انه انقطاع الدم كما هو مدعب اكثر
الاصحاب وتدل عليه بعض الروايات والجمع بين الروايات والعزائم
ادخل قراءة الشدة وبعض الروايات الاخذ على الكراهة اي عدم العمل
المطلق الى حين الفصل المحترم قبل الانقطاع والكراهة بعد الى حين الفصل
وقراءة الشدة تدل على انه اما الفصل او الوجه او غسل الفرج بعد الانقطاع
والاول مذهب السانعي ومنسوب الى بعض الاصحاب وهو ان بابويه
والظاهر ان ليس كذلك ولا بد له من حل وقراءة الضعيف ايم على الفصل للجمع بين
الغرائب حتى يصح هذا وقال في الكشاف وذهب السانعي الى انه لا يفرها
حتى تظهر ونظير فجمع بين الامرين وهو قول واضح وبعضه فاد انظر
كانه يريد ذلك والآخر واضح اذ بين غايته الضعيف والشدة مضافه ولا
يمكن الجمع الاعلى ما قلنا وأشار اليه القاضي وكان في محبيه كذا مضافه
سهلة والباقي غفار صاحب جمع البيان حيث قال واختلف في ما في
غاية محترم الوطى فمنهم من جعل الغاية انقطاع الدم ومنهم من قال اذا انقطع
او غسل فرجها حل وطها من عطا وطاوس وهو مدعها وما احتار
ما عرف مدعها لاصحابنا وهو اعرف بما قال ومعلوم زواله بالفصل ولنا
في تحقيق هذه الآية مع الاحكام رسالة جامعة للاقوال والاجابات وتحقيق
المقال فن ارادها بعلية عطاها واما مذهب ابي حنيفة على ما ذكره في الكشاف
فبعد من الآية كثيرا ولا وجه له وهو انه ان كان لا كثر الدم فيجوز الى انقطاع

لان ما ربه يدل على شذازا رقط
في قوله لا يصح ومع ذلك نقول العمل على الاستحباب للجمع بين الادلة كما
ينهم انه فعله محمد حيث قال وقد جاء ارض ولا تفرقون عن تأكيد للاعتدال
وبان لغايته وهو مؤيد للمعنى الاول اذ الظن مقاربه للنسأ وهو ذلك
الاضاءة ^{الاضاءة} واما الغاية فقرأه الضعيف تدل على انه انقطاع الدم كما هو مدعب اكثر
الاصحاب وتدل عليه بعض الروايات والجمع بين الروايات والعزائم
ادخل قراءة الشدة وبعض الروايات الاخذ على الكراهة اي عدم العمل
المطلق الى حين الفصل المحترم قبل الانقطاع والكراهة بعد الى حين الفصل
وقراءة الشدة تدل على انه اما الفصل او الوجه او غسل الفرج بعد الانقطاع
والاول مذهب السانعي ومنسوب الى بعض الاصحاب وهو ان بابويه
والظاهر ان ليس كذلك ولا بد له من حل وقراءة الضعيف ايم على الفصل للجمع بين
الغرائب حتى يصح هذا وقال في الكشاف وذهب السانعي الى انه لا يفرها
حتى تظهر ونظير فجمع بين الامرين وهو قول واضح وبعضه فاد انظر
كانه يريد ذلك والآخر واضح اذ بين غايته الضعيف والشدة مضافه ولا
يمكن الجمع الاعلى ما قلنا وأشار اليه القاضي وكان في محبيه كذا مضافه
سهلة والباقي غفار صاحب جمع البيان حيث قال واختلف في ما في
غاية محترم الوطى فمنهم من جعل الغاية انقطاع الدم ومنهم من قال اذا انقطع
او غسل فرجها حل وطها من عطا وطاوس وهو مدعها وما احتار
ما عرف مدعها لاصحابنا وهو اعرف بما قال ومعلوم زواله بالفصل ولنا
في تحقيق هذه الآية مع الاحكام رسالة جامعة للاقوال والاجابات وتحقيق
المقال فن ارادها بعلية عطاها واما مذهب ابي حنيفة على ما ذكره في الكشاف
فبعد من الآية كثيرا ولا وجه له وهو انه ان كان لا كثر الدم فيجوز الى انقطاع

في قوله لا يصح ومع ذلك نقول العمل على الاستحباب للجمع بين الادلة كما
ينهم انه فعله محمد حيث قال وقد جاء ارض ولا تفرقون عن تأكيد للاعتدال
وبان لغايته وهو مؤيد للمعنى الاول اذ الظن مقاربه للنسأ وهو ذلك
الاضاءة ^{الاضاءة} واما الغاية فقرأه الضعيف تدل على انه انقطاع الدم كما هو مدعب اكثر
الاصحاب وتدل عليه بعض الروايات والجمع بين الروايات والعزائم
ادخل قراءة الشدة وبعض الروايات الاخذ على الكراهة اي عدم العمل
المطلق الى حين الفصل المحترم قبل الانقطاع والكراهة بعد الى حين الفصل
وقراءة الشدة تدل على انه اما الفصل او الوجه او غسل الفرج بعد الانقطاع
والاول مذهب السانعي ومنسوب الى بعض الاصحاب وهو ان بابويه
والظاهر ان ليس كذلك ولا بد له من حل وقراءة الضعيف ايم على الفصل للجمع بين
الغرائب حتى يصح هذا وقال في الكشاف وذهب السانعي الى انه لا يفرها
حتى تظهر ونظير فجمع بين الامرين وهو قول واضح وبعضه فاد انظر
كانه يريد ذلك والآخر واضح اذ بين غايته الضعيف والشدة مضافه ولا
يمكن الجمع الاعلى ما قلنا وأشار اليه القاضي وكان في محبيه كذا مضافه
سهلة والباقي غفار صاحب جمع البيان حيث قال واختلف في ما في
غاية محترم الوطى فمنهم من جعل الغاية انقطاع الدم ومنهم من قال اذا انقطع
او غسل فرجها حل وطها من عطا وطاوس وهو مدعها وما احتار
ما عرف مدعها لاصحابنا وهو اعرف بما قال ومعلوم زواله بالفصل ولنا
في تحقيق هذه الآية مع الاحكام رسالة جامعة للاقوال والاجابات وتحقيق
المقال فن ارادها بعلية عطاها واما مذهب ابي حنيفة على ما ذكره في الكشاف
فبعد من الآية كثيرا ولا وجه له وهو انه ان كان لا كثر الدم فيجوز الى انقطاع

في قوله لا يصح ومع ذلك نقول العمل على الاستحباب للجمع بين الادلة كما
ينهم انه فعله محمد حيث قال وقد جاء ارض ولا تفرقون عن تأكيد للاعتدال
وبان لغايته وهو مؤيد للمعنى الاول اذ الظن مقاربه للنسأ وهو ذلك
الاضاءة ^{الاضاءة} واما الغاية فقرأه الضعيف تدل على انه انقطاع الدم كما هو مدعب اكثر
الاصحاب وتدل عليه بعض الروايات والجمع بين الروايات والعزائم
ادخل قراءة الشدة وبعض الروايات الاخذ على الكراهة اي عدم العمل
المطلق الى حين الفصل المحترم قبل الانقطاع والكراهة بعد الى حين الفصل
وقراءة الشدة تدل على انه اما الفصل او الوجه او غسل الفرج بعد الانقطاع
والاول مذهب السانعي ومنسوب الى بعض الاصحاب وهو ان بابويه
والظاهر ان ليس كذلك ولا بد له من حل وقراءة الضعيف ايم على الفصل للجمع بين
الغرائب حتى يصح هذا وقال في الكشاف وذهب السانعي الى انه لا يفرها
حتى تظهر ونظير فجمع بين الامرين وهو قول واضح وبعضه فاد انظر
كانه يريد ذلك والآخر واضح اذ بين غايته الضعيف والشدة مضافه ولا
يمكن الجمع الاعلى ما قلنا وأشار اليه القاضي وكان في محبيه كذا مضافه
سهلة والباقي غفار صاحب جمع البيان حيث قال واختلف في ما في
غاية محترم الوطى فمنهم من جعل الغاية انقطاع الدم ومنهم من قال اذا انقطع
او غسل فرجها حل وطها من عطا وطاوس وهو مدعها وما احتار
ما عرف مدعها لاصحابنا وهو اعرف بما قال ومعلوم زواله بالفصل ولنا
في تحقيق هذه الآية مع الاحكام رسالة جامعة للاقوال والاجابات وتحقيق
المقال فن ارادها بعلية عطاها واما مذهب ابي حنيفة على ما ذكره في الكشاف
فبعد من الآية كثيرا ولا وجه له وهو انه ان كان لا كثر الدم فيجوز الى انقطاع

الدم وفي قوله الى بعد الغسل او بعد مضى وقت الصلوة مع انه بقي حكم الوسط الا ان يريد بالاقول غير الآخرة والعكس وانت تعلم بعد ارادة الله تعالى من هذا المعنى من هذه الآية مع احتياج المخلوق في اكثر الاوقات الى حكمها سيما مع عدم بيان واضح ومعلوم عدم ذلك والما اختلف الفقهاء وما يحتاجني عن مثل الشافعي وغيره فالعقل مجزوم بعدم استحسان ارادة هذا المعنى من هذه فمأمل ولا نقل على الله ما لا نقله فان الذي يتجمل من استحسان العقل من عدم الاحتياج الى الصبر اذا كان الدم كثيرا واحتياجه في القليل باطل بطلانا واضحا وزمان الغسل قليل جدا وان وقت الصلوة لا معنى له وبمكن الاستحسان التي احسن منها مثل كونها حارة المزاج او الباردة وكونها في البلاد الحارة او الباردة وكونها قريبة الى سن الصغر وسن اليأس وغيرها مما لا ينبغي فلا يمكن الجراءة في الاحكام الالهية على هذه الاسباب فادانظر فانوهن فجامعون فالامر بالجماع للاباحة بالمعنى الاخص او بالمعنى الاعم فيمكن ح الاحكام الاربعة فيه من حيث امركم الله من قبل الطهر لان قبل الحيض عن السدي والصحاح وقيل من قبل النكاح دون الجوز عن ابن الحنفية والاول الباقى قال الزجاج معناه عن الجهات التي يحل فيها ولا يفتقر من حيث لا يجوز مثل كونهن صابحات او محرمات او معتكات وقال الفراء ولو اراد الفرج لقال في حيث فلما قال من حيث علمنا انه اراد من الجهة التي امركم الله منها كذا في جمع البيان ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اي بالما وبذلك عليه سب نزول قوله تعالى في رجال الآية المشهورة وقيل التوابين من الكبار والمنظهرين من الصغار كانه بالمؤبة ايضا وابانهم لم

هذه المراسم غير النسابة بحال البص
لكن في حال الطهر ما عدا الزوجات
لكن في حال الطهر ما عدا الزوجات
لكن في حال الطهر ما عدا الزوجات

[illegible]

تخرج والعزم ولا يضر عدم دلالة على المنع عن دخول المسجد فاستدل ابي حنيفة
 (لا) دخولهم المسجد

وذلك
المسيح المزمور
الذي

السيد الميرزا
القدس سره

6831

هذا هو السجدة المطلقا اي سجد كان ومنها عدم
 تكبير السليين لهم بمعنى منعهم عن دخوله بل قبل هو المراد من الهني ومنها عدم جواز
 ادخال مطلق النجاسة المسجد وان لم يتعد كما هو مذهب العقلاء للتفصيل
 المفهوم فان عدم دخوله المسجد منقطع على نجاستهم فكانه قبل لا يدخلون المسجد
 لانهم اجناس والاجناس لا يجوز دخولهم المسجد لاستلزام كون النجاسة في المسجد
 وبوتيقه وجوب تعظيم شعائر الله وما روي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 ما جدم النجاسة فيجب ازالة النجاسة عن المسجد بالطريق الاولى ولكن الآية
 ليست بصريحة لاحتمال اختصاص الحكم بنجاسة المشرك ولم يثبت وجوب تعظيم
 الشعار الى هذه المرتبة والرواية ما تعرف سندها فضلا عن صحتها ولهذا
 ذهب الاكثر الى عدم الجواز مع التقدي لا بد منه ولعل دليله هو الاجماع موبد

كان لا بد من ازالة النجاسة عن المسجد
 مطلقا لانها مخصصة لا يرد عليها
 اي المفهوم من كلامه

قال استوعب في تعظيم شعائر الله
 من شعور القلوب والوجد
 شعائر الله في تعظيمه
 لا يدخل فيه النجاسة
 مطلقا

التي اعتبر العلامة في تعظيمها
 الى الجاهد والالتزام
 الرجل القدر وقال الغزالي في قوله تعالى
 الرجل على الدين لا يعتدلون انه العقاب
 عاق الرجل الطعام والشراب
 يعاقبه عيانا في كونه فهو عاقف

تعلقا له اثره في قوله
 تعاقف من ان يحبس

باعتدالهم من التعظيم والنجس مع العمل على التعدي **السابعة** بالابها الدين امواجه
 التخصيص قد تقدم انما الحرم والبسر والانصاب والازلام حس قبل قدر
 بعاق عنه العقول وافواده لانه جنس اولاته حرم الحرم وحرم المعطوفان محرم
 من جنسه ويدل هو عليه او المضاف محذوف وكانت قال انما تعاقف الحرم الآية
 ويجعل ان يكون حراما عن كل واحد واحد من عمل الشيطان صفة حس واحد
 آخر بسبب البدلية من ترتيبه فاجنبوه يحل كون الصبر رجعا الى كل واحد
 من المذكورات او الهني عند المفهوم او الرخص او عمل الشيطان او تعاقف لعلمكم
 تفعلون لكي تفعلون بالاجتناب عما نهى عنه وفي الآية مبالغة زائدة
 وجوه شتى في تحريم الحرم والبسر من جهة المعارضة بالانصاب الذي عبادهما
 كفر والحصة بآية ليس الا الرخص ثم كونه من عمل الشيطان ثم الامر بالاجتناب
 بعد ذلك كله والتعدي برباها والاستعداد بان شاربها لا يفلح ثم التأكيد ببيان
 انما تعاقف الحرم والبسر من جهة المعارضة بالانصاب الذي عبادهما
 كفر والحصة بآية ليس الا الرخص ثم كونه من عمل الشيطان ثم الامر بالاجتناب
 بعد ذلك كله والتعدي برباها والاستعداد بان شاربها لا يفلح ثم التأكيد ببيان

ضررا

انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في اكلوا من ثمره ثم يقول انتم صرتم عاصين
فهل انتم متنبهون واطيعوا الله واطيعوا الرسول واحذروا فان توليتم فاعلموا انما عملنا رسلنا
البلغ البين

انما الله تعالى قد علم انهم سيقولون

صريحها بقوله انما يريد الشيطان وفعل انتم منهم ان وبعدك بالاحتراف عند الله
ورسوله فيما امر به ونهى عنه والحذر وعبر ذلك فاقبل وفي الآخرة دلالة
على تحرير تعاطي هذه الاشياء المذكورة بالبرهان في الخبر قال في الخبر عصير
العنب المشتمل وهو العصير الذي يسكر كبره وتقل عن ابن عباس ان المراد بالخمر
جميع الاشربة التي تسكر والميتراي الفار كلد بلعبه والانصاب بالنظم
بمعنى العبادة لها جمع نصب وهو الصنم والازلام بالاستقسام وفي الافح
يستقسمون بها الحوم الخنزير في الجاهلية ونحوه عنه وهو مشهور قال في
في الكلام حذف والمعنى شرب الخمر وتناوله والنصب فيه وعبادة الانصاب
والاستقسام بالازلام رجس اي خبيث الى قوله والرجس واقع على الخمر وما
ذكر بعد ها وفي هذه الآية دلالة على تحرير سائر الصفات في الحرم من الشرب
والبيع والشراء الاستعمال على جميع الوجوه لا دلالة فيها على نجاسة الخمر
ولهذا قال الصدوق ان الله عز وجل حرّم شرها لا الصلوة في ثوب اصابه
فما مل والاخبار مختلفة في ذلك والاصل يؤيده ان ثبت كون الرجس
بمعنى النجس الشرعي فقط لدلت عليها لكن قال في القاموس ان الرجس بالكسر
العذر ويجوز ونفع الرأى وكسر الجيم واللام وكلما استعذر من العمل والعمل المودي
الى الحساب والشك والعقاب والغضب ورجس كمنع وكرد رجاسة
عمل علة فيما قال في جميع البيان قال الرجس في اللغة اسم لكل
ما استعذر من عمل يقال رجس رجس اذا عمل فيما لا اجماع الذي على كون
الرجس بمعنى النجس في المذهب غير معلوم بل كونه بمعنى النجس الشرعي اذا ما
يفهم ذلك الا ان العذر وكونه بذلك المعنى غير ظاهري والظاهر ان معنى الما ثم الفعل
المودي الى العقاب او النجس كما في آية المظهر ليصح كونه جوازا عن البس وغيره

من الامم جمع من جمع الازمنة كالحمد والثناء
كانوا يستعملون
راقد جمع قح وهو العرق
الاجمع القبح هو السوء الذي لا يشرب به
قيد كاصح به اهل اللغة ولعل في قيد
سوء فاعلم الناصح

الرجس فاعلم
بمعنى النجس
بمعنى العذر

فيه تأمل في مقتضى ذلك ان اجماع الفقهاء والعلماء
على ان الرجس كناية عن النجس
باجماع هذه النسخ ليس بحمد فاعلم

في آية الله تعالى
والله اعلم
بما لا يعلمون

لا يخرج عن الخلاف على معنى التقية
 من ان يقا التقية اهل البيت والجميع على الخلاف
 قبل معناه ثباتك فمقتضى الامر بعدم التقية والتلف
 وقبل معناه نفسك فظهر حاله فلا ظاهر التوب
 في العتق وقيل معناه فظهر وقار النبوة عليه
 والخبر وقيل المراد قبل التوبة ثباتك
 وقيل معناه ازواجك فظهر من انهم كان
 قال من ناسكم وقيل ثباتك فظهر
 ذكره الله

في كل كراهية احتمالات وكل كراهية على احد احتمالات
 في دليل ووجه على ما عمل
 فيجب حل كراهية على وجوب الطهارة الشرعية
 التي هي ازالة نجاسته

لا يخرج عن الخلاف على ما هو باحتساب
 لشيء اخر والمراد بوجوب الطهارة
 واعتباره كما وعظمته ونزاهته

اي اعظم من الذي صلى الله عليه واله
 وعيسى لكن ترك كراهية على غيره الخطاب
 خاطب النبي صلى الله عليه واله

وان سلم مجيبه يعني الخمس وبالجملة لادلالته فيها على نجاسة العجز وهو طاهر في
 الاجزاء اربعة لا خلت فيها والجمع كل ما يدل على وجوب الغسل على الاستحباب
 اولى من حمل ما يدل على عدمه على التقية العاشرة وثباتك فظهر قبل في معناه
 امور كثيرة والمتبادر هو الامر بتطهير الثياب عن النجاسات مؤبداً بان
 الكفار ما كانوا يطهرون من النجاسة بان لا ينجسها وان نجست فطهرها
 بالاء المطلق لانه المعلوم من التطهير اذا اعتبرت في التطهير بغيره فدل على
 وجوب طهارة الثياب ولو نجا بالماء المعروق لا غير وان صدق بكفي
 للطهارة من غير عصر ولا ورود ولا عديد الا ما اخرج الدليل من اجماع
 اواخره والنفصل معلوم من كتب الفروع وان اريد تفصيل الثياب كما قيل ونقل
 عن الصادق ع ايم فمكن فظهر الطهارة ح ايم لانها المنع من التفسير كما
 على القابل به وفي الرواية تسمير الثياب طهور لها قال الله تعالى وثيابك فطهر
 اي فستر ويجعل ان يكون المراد التطهير الذي هو الطهارة لغه فان السطافة
 مطلوبة للشارع بازالة الوسخ ونحوه فمهم وجوب الطهارة الشرعية على ثيابك
 ولكن ظاهر الامر الوجوب ومعلوم عدمه وجوب غير الشرعية ولهذا على
 تفدير حملها على الشرعية ما حملت على الاعم من ان يكون فيما يجب ازالة النجاسة
 فيه مثل الصلوة ام لا بل حصت بالاول فاقول والرجز فاحر اي حص الصم
 بوجوب الاحتساب والعصا ايضا في او يكون القديم لعنه قبل الرجز بالصم
 والكسر هو الصم والمراد عدم عبادته وعدم تعظيمه والنيات على هجره لا ترضى
 الله عليه والدكان برئاً منه لم يزل ولا يزال ويجعل ان يكون المراد اعم قبل
 عينة صلى الله عليه وآله وترك من اهله ورعيته او كسبه واهانته بها امكن
 له او اعم وقيل الرجز هو العذاب والمراد وجوب اجتناب موجب وهو

في كل كراهية على غيره الخطاب
 خاطب النبي صلى الله عليه واله
 وعيسى لكن ترك كراهية على غيره الخطاب
 خاطب النبي صلى الله عليه واله

الشرك وعبادة الاصنام وغيره من المعاصي مطلقا وقبل الجزا بالضم
 الصم وبالكسر العذاب قال في القاموس الروح بالكسر والضم العذر وعبادة
 الاوثان والعذاب والشرك فعلى الاول يكون تأكيد لقوله وثيابك فطهر
 وتفسيره وهو مما المناسب لتكبير الصلوة وطهارة الثياب وعلى هذا حمل
 في بعض استدلال اصحاب وقبل معناه اخرج حب الدنيا عن
 قلبك لانه راس كل خطيئة الحادية عشر واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات
 فامتن قال ابي جاعلك للناس اماما قال ومن دريتي قال لا يناله عهدي
 الظالمين الابتلاء هو الاختبار والامتحان والكلمات هي التكليف الشاق
 على بعض الاحتمالات مثل ذبح الولد وعجز من تكليف المذكورة في التفسير
 وقبل هي سنن الحنفية العشر حسن في الرأس وحسن في البدن اما الرأس فالمقصود
 والاستنطاق والفرق وقص الثارب والسواك واما البدن فالحنان وحلق
 العانة وتقليم الاظفار ونف الاطمين والاستسحابة بالاء ونسج سر بعنينا
 صلى الله عليه وآله شريعة من قبلنا لاينا في اثبات بعض احكامها لان المراد
 نسخ المجموع من حيث هو مجموع والاثام هنا هو فعل التكليف تاما وعلى
 ما مر به والامام المعتزلي به في اقواله وافعاله وهو احد معني الامام في مجمع
 البيان وفي الكشاف هو اسم من يؤتم به كالارار لما يورث به يعني يؤتمون
 بك في دينهم والذرية هو النسل ومن يحصل من اهل البيت الاولاد والبنل هو
 النوصول والادراك والعهد هو الامانة كاهل اوفي جمع البيان وهو
 المروي عن ابي جعفر واي عبد الله عليه السلام ونظم كانه العشق الذي
 يصير به الانسان غير عدل كايهم من الكشاف قال فيه وانا بنال عهدي
 من كان عادلا بريئا من الظلم واذا ظف اذكر المحدث في امثاله والمخاطب هو

ذكر في تفسير الكلمات مع فعل الزاد بالكلمات
 ما ذكره الامام في تفسير البيت ورفع قواعد السلام
 وقيل فينا سلك اجمع كالطواف والسجود والركب
 والاحرام والتفويض وغيره وقيل ابتلاه بالركب
 والقر والشمس واللبان وخرج ابراهيم والنار والنجوة
 وقيل من الخسيفية الذرية الموصلة وقيل غير ذلك
 كل هذا قد كثر في الكتب
 الفرق والفرق وسط الارض وهو الذي يفرق بين
 والضابط في ذلك هو ان لا يورد اذا
 اعتبرت مشروطة بالجد والاجماع
 فخالف المكان واذا اعتبرت لا يخط
 توافق المكان

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, covering the bottom half of the image.

[illegible]

ایرینال العدید

ار فہم کو کلامہ اہم النبوع

ایر و کاجانم غیر از انوار نورانی

مخفية مثل ليلة القدر وساعة الاجابة واسمائه الاعظم لانهم ابا الكل عا
 الاهتمام وبذكر كوا المصلحة في الكل فهي تدل على جواز العمل المعين لوقت من
 غير جزم بوجوده مثل عمل ليلة القدر والعبد واول حجب وعينها مع عدم
 ثبوت الهلال وقد صرح بذلك في الاخبار فلا يشترط الجزم في البتة ولهذا
 جاز الزيادة فيها ليلة الشك فافهم وقوموا في الصلوة ذكر ابن الله في قيامكم
 والعتوت ان يذكر الله قايما وقيل كانوا يتكلمون في الصلوة فنهوا وقيل هو
 الركود وكف الابدى والبصير في الكتاب قال في جمع البيان وقوموا لله
 قانتين قال ابن عباس معناه داعين والعتوت هو الدعاء في الصلوة حال القيام
 وهو المروي عن ابي جعفر والى عدائته عليها السلام وقيل طابعين وقيل خاضعين
 وقيل ساكنين والذكر السب من الدعاء فانه اعظم والاصحاب لا يتشطون
 الدعاء في العتوت فانهم يجعلون كلمات الفرج افضل وليس فيها دعاء فذلك الآتي
 على وجوب محافظة الصلوة خرج ما ليس بواجب منها اجابا في الباقي تحت
 العموم فلا بعد الاستدلال بها على وجوب الجمعة والايات البنية واسندت بها
 على وجوب العتوت فيها وفيه تأمل لاحتمال معان آخر كما مر وعدم ثبوت
 كونه بالمعنى للعارف عند الفقهاء واحتمال كونه مخصوصا بالوسطى كما قيل
 ولما امر بالقيام فهو اما قيام حقيقي او كتابي عن الاستغفار بالعبادة تتنعا
 في حال العتوت فالواجب هو القيام حال العتوت لا العتوت وان حصل
 ح وجوب العتوت اية اذ على تعذيب تركه ما وجد الما موبد وهو القيام
 العتوت فوجوبه يستلزم وجوبه لكن وجوبه عين معلوم القابل وعلى تعذيب تركه
 مشروطا اي ان فتنم معتموا والاصل عدم الوجوب وهو مذهب الاكثر والله
 ليس في رواية يعلى النبي صلى الله عليه وآله الصلوة الاعرابي والصادق عليه السلام

قانتين ص

ركعة الما ركودا لكن ص

والعبدين م

حماد بن عيسى وعنه هان الرويات فالاستحباب عن بعد وبكلى حمل الآية عليه
فماثل الثالثة وامر اهلك بالصلوة واصطبر عليها لانسالك رزقك فاحسن رزقك
والعاقبة للنقوى اي قبل انت مع اهلك على عبادة الله والصلوة واستعينوا
بها على حاجتك ولا تهتموا برزق الرزق والمعيشة فان رزقك ياتيكم من عندنا
وحن رزقك ولا تسالك ان ترزق نفسك ولا اهلك ففرغ بالاك لامر الحجة
وعنه غروعة بن الزبير انه كان اذا راي ما عند السلاطين فرا ولا عندن الآية ثم ينادي
الصلوة بالصلوة وحكم الله وعن بكر بن عبد الله المزني كان اذا اصاب اهلك خصا
قال قوموا وصلوا بهذا امر الله ورسوله ثم يلو هذه الآية ثم يظاهر الآية وجوب
امر اهلك بالصلوة فقط ولعل المراد وجوبها على الامر بها اليه وترك الظهور ^{هو}
ما حور بالصبر عليها وعدم جعل طلب الرزق وكسبه مانعا عن ذلك معللا بانه
ثابت من عند الله ما يحتاج اليه هو واهله من غير سب وكسب ومخصيص الاهل
بجمل لكثرة الاهتمام وكونه معهم دائما وكون رزقهم مانعا فيحمل المصنف ترك
الكسب للرزق بالكسبة والتوجه الى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على مشقة الصلوة
والامر بها وعدم تكليفه برزق نفسه وعياله ويكون ذلك من خصايصة ويحمل
العموم ان توجه اليها غير مثل توجه اليها كما في آيات آخر ولهذا قيل من كان
في عمل الله كان الله في عمله وقال بعض الفقهاء طالب العلم التي لا يحتاج الى
الكسب للرزق فانه ياتيه من عند الله فيكسب من حيث لا يحتسب وفي جمع
البيان وامر يا محمد اهل بيتك واهل دينك بالصلوة وروي ابو سعيد الخدري
قال لما نزلت هذه الآية كان رسول الله صلى الله عليه وآله ياتي باب فاطمة
وعلي عليها السلام تسعة اشهر عند كل صلوة فيقول الصلوة الصلوة وحكم الله
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا ورواه ابن عوف

باسناد بطريق كثيرة عن اهل البيت عليهم السلام وغيرهم مثل ابي بردة وابي
 رافع وقال ابو جعفر عمن الله تعالى ان يخص اهله دون الناس ليعلم الناس ان
 لاهله عند الله منزلة ليست للناس فامروهم مع الناس ثم امرهم خاصة هذا
 يدل على ان المراد باهلاك من يخص به من اهله لاهله دونه اية واصطبر عليها
 اي على فعلها وعلى امرهم بها وعلى مناق ذلك لانك رزقا لا خلفا ولا لنسك
 بل كلفناك العبادة واداء الرسالة وضمان رزق الجميع نحن نرزقك الغطاء للنبى
 صلى الله عليه وآله والمراد به الجميع اي نرزق الى جميعهم ولا نسترزقهم ونفهمهم
 ولا ننتفع بهم فيكون المبلغ في الامتنان عليهم والعاقبة للتقوى اي العاقبة المحمودة
 لاهل التقوى واعلم ان هذا النقص لا يناسب رواية ابي جعفر عليه السلام وهو
 الظاهر خلاف الظاهر وان ظاهرها اختصاصا بعد طلب الرزق وانتهى برزق
 وكذا اهل بيته لا كل خلفه فانه لا ينهم كعدمهم اهل دينك من اهلك وهي تدل
 على وجوب الامور والصبر عليها ولا يبعد فهم الامر بكل المأمور والصبر على
 التكليف الشاق وعدم جعل الرزق مانعا عنه وعدم الاعتداد بالدينا وجعلها
 محمودة وكون التقوى هي العاقبة المحمودة **الرابعة** قد افلح المؤمنون الذين هم في
 صلواتهم خاشعون في مجمع البيان اي خاشعون متواضعون متذللون لا يرفعون
 ابصارهم عن مواضع سجودهم ولا يبتغون عينا ولا سالا وروى ان النبي صلى الله
 عليه وآله رأى رجلا يعبد بالمحبة في صلواته فقال اما لو انك لوضع قلبه تحسنت
 جوارحه وفي هذا دلالة على ان التسويع في الصلوة يكون بالقلب والجوارح اقا
 بالقلب فهو ان يفرغ قلبه من جميع هماتها والاعراض عما سواها فلا يكون فيه غير
 العبادة والعبود واقا بالجوارح فيقبض البصر والاقبال اليها ويترك الالتفات
 والعبث وفيما ذكر من غرض البصر مطلقا تأمل اد السحب السطرى الى موضع السجدة فما

السلام

القيام الى اخر ما هو المشهور نعم ورد عقب البصر حال الركوع في رواية حماد وفي رواية
 زرارة النظر الى ما بين الجبلين وحمل الشيخ الاولى على الثانية بانه اذا لم ينظر الا
 الى ما بين رجليه فكانه غش بصره ويحمل العن بها يكون كل واحد من الغش والنظر
 مستجابا بخبرنا وايضا كون الاقبال اليها من الجوارح غير فاسد وفي الكشاف للحنفية
 في الصلوة حبس القلب والنزاع اليه موضع التحوذ لعل مراده حال القيام والحيلة
 النظر الى حضور القلب ونائزته وخوفه وطعمه ونظره ذلك بالتوجه بالكلية الى
 الصلوة والى الله بحيث يظهر البكاء والاضطراب في القلب واستعمال الاعضاء
 الظاهرة على الوجه المدب وتترك المكروهات مثل العبث بحسه ونيابه
 والالفات مينا وشالاً بل النظر الى غير السجد حال القيام والنظر والنسابة
 والفرقة وغير ذلك مما بين في الفروع وورد في الاصول لا يفعل المكروهات
 ولا يفعل المندوبات في الصلوة والدينهم عن اللغو معوضون واللغو ما لا يعينك
 من قول او فعل كاللعب والهزل وما توجب الروة القار واطرافه يعني ان
 بهم من الجد في العبادة ما يسفهم عن الهزل وخوّه قال في الكشاف ولما وصفهم
 بالحنوف في الصلوة اتبعه الوصف بالاعراض عن اللغو لجمع طم الغفل والترك
 الشافعي على النفس الذين لها قاعدتاها التكليف وانت تعلم ان الحنفية في
 الصلوة كان مشتملا على الغفل والترك وترك اللغو اي ما لا يعين مطلقا فعلا كان
 او تركا فترك ترك ما يقع اليه داخل في الاعراض عن اللغو وبالحيلة هو شامل لكل
 من الغفل والترك لا يفتن ولا يحصل الاعراض عن ذلك الا بترك الباحة اليه
 فعلا وتركه فيوجب ذلك الاستغفار بالعبادة دائما فاسم فذلك على الترتيب
 بالحنفية بالمعنى المتقدم فيها حتى كاد ان يكون له دخل عظيم في الايمان اي في كماله قدت
 على استجاب بعض الاعمال في الصلوة وكل اهتة البعض على الاجمال وتفضيله يعلم

البصر

في العين م

الذين م

من الاجزاء ومذكور في العزوع وكذا على الترتيب بالايجاز عن اللغو بل بينهم وجه
ذلك حيث ان له دخلا في الابيان اي في كماله وقارنه بفعل الزكوة وترك الزنا
وذلك ايضا على ان فعل الزكوة وترك الزنا كذلك حيث قال عاطفا على الذين
والذين هم للزكوة فاعلون والذين هم لفرضهم حافظون الآية المراد بالزكوة هنا
المصدر فيكون مثل ما يقال فاعل الضرب باضافه الفاعل الى الاحداث كما هو
المعارف مثل ان يقال من فاعل هذا يقال زيد او الله او خلق الله قوله والذين هم
على صلواتهم حافظون في جميع البيان اي يقومونها في اوقاتها ولا يصعبونها فانما اعاد
ذكر الصلوة تنبيها على عظم قدرها وعلو رتبها عنده تعالى اوبك هم الوارثون
معناه من كان بيت الصفات واجتمعت فيه هذه الخلال هم الوارثون يوم القيمة
منزل اهل النار من الجنة فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله ما منكم من احد الا له
منزلان منزل في الجنة ومنزل في النار فان مات ودخل النار ورث اهل الجنة
منزله وقيل ان معنى الميراث هنا انهم يصيرون في الجنة بعد الاحوال السعدية
وينتهي امرهم اليها كالغنائم التي يصير الوارث اليها ثم وصف الوارثين فقال الذين
يرثون الفردوس هم فيها خالدون الفردوس اسم من اسماء الجنة وقيل هو اسم لرباض
الجنة وقيل هو حجة مخصوصة قال فليس ذكر الصلوة هنا تذكرا بل لانها مختلفات
اد وصفوا اولها بالخشوع في صلواتهم واخبرها بالمحافظة عليها وذلك ان لا يسهوا عنها
ويؤدوها في اوقاتها ويقوموا اركانها ويكملوا نفوسهم بالاهتمام بها ويبلغوا في ان يتم
به اوصافها وايضا قد وجدت اولها في الغد الخشوع في حبس الصلوة اي صلوة كانت
وجعت آخرها في المحافظة على اعدادها وهي الصلوة الغسرية والوتر والسنن الربية
مع كل صلوة وصلوة الجمعة والعيد والجماعة والاستسقاء والكسوف والحسب
وصلوة النبي والنهي وصلوة النسيح وصلوة الحاجة وغيرها من النوافل اي

للخال اي الخصال

كاهوال

أولئك الجامعون لهذه الاوصاف هم الوارثون للاحقاء بان يسوا وارثا دون
 من عداهم في حرم الوارثين بقوله الذين يرثون الفردوس فجاء في حقه من
 الارث لا تخفى على الناظر ومعنى الارث ما تروى في سورة من ان الفردوس على
 قارون الجنة وهو السنان الواسع الجامع لانواع الثمر وروى ان الله عز وجل بنا حنة
 الفردوس لبنه من ذهب ولبنه من فضة وجعل خلد لها السك الادنى وفي رواية
 الجنة من مسك مدرك وغرس فيها من جيد الفاكهة وجند الریحان فيها دلالة على
 الترغيب في حفظ الصلوة بالعنى المتقدم وانه لابد من محافظتها جميعا حتى يكون حنة
 لحضرة الفردوس والخلود في المصطف بها خلاف الخسوع فانه يكفي في الواحدة ابنا
 كانت كما ذكره وان جميع ما ذكره من الصلوة امر عونه الاصلوة المعنى فانها بدعته
المنع الثاني في دلائل الصلوة الحسن واولاها وفيه آيات **الاولى** ان
 الصلوة لدلولك الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر ان القرآن كان مشهودا
 ومن الليل فمن سجدة نافلة لك عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا في ذلك
 الشمس غربت وقبل زالت وروى عن النبي صلى الله عليه وآله انا في خير من لدلولك
 الشمس صلى في الظهور واستعاذ من ذلك لان الانسان يدلك عينه عند النظر
 اليها فان كان الدلول الزوال فالآية جامعة لاوقات الصلوة الحسن والظلال
 كذلك القعدة والرواية المتقدمه وكذلك روايات الخاصة ولكن متوقف مع ذلك
 على كون الشمس غير دخول الليل بل الظلمة الشديدة وهو نصف الليل كما يدل عليه
 بعض الروايات الخاصة فغلبت دلالة على سعة في وقت جميع الصلوة الحسن على الاجماع
 فيخصص ويتعين بضم الاحبار والاجماع على الوجه المقرر فيتم المطر فامل قال
 الكشاف والغسق الظلمة وهو وقت صلوة العشاء وفيه اجمال من حيث عدم
 معلومته آخر الوقت بل اوله ايضا وقال فيه النبي وقرآن الفجر صلوة الصبح سميت

قرأنا وهو التوارة لأنها ركن كما سميت ركوعا وسجودا وقنونا العمل مراده بالركن هو
 الواجب الذي يتركه عبد بطل الصلوة لاسهوا ايضا كما هو اصطلاح الاصحاب مشهور
 فشهد ملائكة الليل والنهار فدان فعلت في أول وقتها فيه إشارة إلى المبالغة
 في فعلها أول الوقت وعند بعض الفقهاء ليس أول الوقت إلا الآخر في جميع الصلوات
 الموسعة ومن يفعلها في أول الوقت فهو مقدمها عليه ويجزي فهو خروج عن النص
 بالهواتف ما قال في مجمع البيان في الدلوك فعال قوم زوالها وهو المروي عن أبي جعفر
 وإلى عبد الله عليه السلام ومعنى لدلوك الشمس عند دلوكها وقيل غسق الليل هو
 أول بدو الليل عن ابن عباس وقيل هو انقضاء الليل عن أبي جعفر وإلى عبد الله
 عليها السلام ثم قال واستدل قوم من اصحابنا بالآية على أن وقت الظهر موع
 إلى آخر النهار ولا نسجد اوجبت اقامة الصلوة من وقت دلوكها إلى غسق
 الليل وذلك يعني أن بينها وقتا ولو لم يرصد الشيخ أبو جعفر قدس الله روحه قال
 أن الدلوك هو غروب الشمس ومن قال أن الدلوك هو الزوال أمكنه أن يقول
 أن المراد بيان اوقات الصلوات الخمس على ما ذكره الحسن لا بيان وقت صلوة
 واحدة وأقول أنه يمكن الاستدلال بالآية على ذلك أي على وسعة الوقت
 على الوجه المشهور بأن يقال أن الله سبحانه وتعالى جعل دلوك الشمس الذي
 هو الزوال إلى غسق الليل وقما للصلوة الأربع إلا أن الظهر والعصر اشتركا في الوقت
 من الزوال إلى الغروب والمغرب والعشاء الآخر اشتركا في الوقت بين الغروب
 إلى الغسق وأفراد صلوة المغرب بالذكر في قوله وقرآن العز في الآية بيان وجوب
 الصلوة الخمس وبيان اوقاتها ويؤيد ذلك ما رواه بالإسناد عن عبد الله بن زياد
 عن أبي عبد الله عليه السلام قوله كما أقوم الصلوة لدلوك الشمس إلى غسق الليل
 قال إن الله تعالى فرض أربع صلوات أول وقتها من زوال الشمس إلى انقضاء الليل

منها صلاتان أول وقتها من عند زوال الشمس إلى غروب الشمس إلا أن هذه
قبل هدمها صلاتان أول وقتها من غروب الشمس إلى غسق الليل إلا أن
هذه قبل هدمها وإلى ذلك ذهب المرتضى علم الهدى قدس الله روحه في أوقات
الصلوة وهذه الرواية موجودة في الأصول ويوجد في غيرها أيضًا ونقلها
الشيخ أبيه في كتبه وقال بها وقال الزجاج أن في قوله تعالى وقرا القرآن
في الصلاة على أن الصلاة لا تكون إلا بعزاءة لأن قوله أقم الصلوة وأقم قرآن
البحر قد استدل به في غير الصلوة بالعزاءة حتى سميت الصلوة قرآنا فلا تكون
صلوة إلا بعزاءة فيه تأمل كما في قول الكشاف خصوصًا في قوله وقم وتأفأ
ليس مشروع إلا في بعض الصلوة عند هدم الوتر أو الصبح وحده مستحب فاحمل
قوله من الليل فتجد الآية يدل على وجوب صلوة الليل وإختصاصه به
صلى الله عليه وآله يمنع من الناس فيه الثانية أقم الصلوة طرقي النهار قيل أن طرقي
النهار وقت صلوة البحر والعرب وقيل غداة وعشية وهما صلاتا الصبح
وقيل والظهر أيضًا لأن بعد الزوال كله عشية ومساء عند المغرب فدل على
سعة وقتها في الجملة وينبغي إدخال الصائتين أيضًا وزلفا من الليل قيل العشاء
وقيل أي ساعات من الليل وهي ساعة العزاءة من آخر النهار وقيل زلفا
من الليل أي قربان الليل وحققا على هذا التفسير أن يعطف على الصلوة أي
أقم الصلوة وأقم زلفا من الليل على معنى وأقم صلوة تقرب بها إلى الله عز وجل
في بعض الليل فيمكن أن يكون إشارة إلى صلوة الليل المشهورة أن الحسنات ^{هي} يد
السيات بحمل وجهين تكفير الذنوب بالطاعات فهي صالحة في وقوع التكفير وكذا
غيرها من الآيات والأخبار واللفظ يعني أن الطاعات موجب لتزكيتها
بالخاصية أو بسبب لطيفة كقوله أن الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر ذلك

ذكرى للذين آمنوا ما ذكر من قوله فاستقموا لها عظمة النقطين ثم رجع الى ذلك
للتذكير بالصبر بقوله واصبر فان الله لا يضيع اجر المحسن وهو دليل على الخ
والترخيص والترغيب على الوعظ والالتقاط وعلى الصبر والاحسان وهو ^{رض}
الثالث فسبحان الله حين تمسون وحين يصبحون وله الحمد في السموات والا
وعشيا وحين تظهرون سئل ابن عباس هل تحب الصلوة الخمس في القرآن قال نعم
وفراء هذه الآية فالصبح حين تمسون صلاة المغرب والعشاء وحين تصبحون
صلوة الفجر وعشيا صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر ويحمل ان يراد
بالاول المغرب ونعشيا العشاء وتظهرون الظهرين وغير ذلك مثل ان يراد
نعشيا المغرب والعشاء وتمسون العصر وتظهرون الظهر فقط وعشيا
على حين فيكون وله الحمد معترضة ويحمل عطفه على السموات ولكن بعدح
فهم الصلوة ويحمل ان يراد من الحمد الصلوة الا انه حينئذ الصلوة في السموات
غير ظاهرة وعطف العشاء وحين تظهرون ايض على السموات غير مناسب
وحين تظهرون مشعر بعطفه على الاول وترك حين في عشيا كما انه لو لم يحمي
الفعل منه فناق **الرابعة** فاصبر على ما يقولون وسبح بحمد ربك قبل طلوع
الشمس وقبل غروبها معناه في الكسوف فكانه قال صل لله قبل طلوع الشمس
يعني صلوة الفجر وقبل غروبها يعني الظهر والعصر لانها واقعتان في المصنف
الاخير من النهار فخ فيها دلالة على وجوب الصلوة الثلاث وسعة وقتها وعدم
اختصاصها باول الوقت فالقول بان وقت صلوة الفجر الى الاسفار والنفوس
كما هو قول بعض اصحابنا غير واضح وكذا اختصاص الظهر باول الوقت ^{كل}
العصر باول وقتها وهو ظننا على تفسير التبع بالصلوة واقا على الاتصال
بكون المراد هو التبع حقيقة فلا دلالة بل المراد هو الترغيب والترجيح على

تسبيحاً وتزهداً في هذه الاوقات الشريفة ومن آنا، الليل فسمع اطراف
النهار لعلك ترضى قدم الظرف هنا على الفعل عكس الاول للاهتمام
بفعلها ليل لعدم شغل النفس حينئذ ولائها شوقاً بحمل كون من يعنى في وابتدا
وقال في الكتاب وقد تناول السبيح في آنا، الليل صلوة الغنة وفي اطراف
النهار صلوة المغرب وصلوة الفجر على التكرار ارادة الاختصاص كما
في قوله حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى عند بعض المعشرين ومجمل
من آنا، الليل ارادة صلوة الليل المشهورة ايضاً او مطلق الصلوة ليلاتها عباد
مطلوبة جداً وارادة نافذة الفجر ايضاً وكذا من اطراف النهار ايضاً عمل الامر على
الزحان المطلق فامل **الخامسة** وسبح محمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب
ومن الليل تسبحه وادبار السجود اي سبح حامداً ربك قبل الطلوع وقبل الغروب
وسبحه ايضاً في بعض الليل وفي ادبار السجود والسبح اما محمول على ظاهره او
على الصلوة فالصلوة قبل طلوع الشمس الفجر وقبل الغروب الظهر والعصر ومن
الليل المشاء ان فيها دلالة على وسعته وقها وادبار السجود السبح في انار الصلوة
والسجود والركوع بعد رها من الصلوة وقيل النوافل بعد المكتوبات وعن علي
الركعتان بعد المغرب وروي عن النبي صلى الله عليه وآله من صلى بعد المغرب
قبل ان يتكلم كتب صلواته في عليين ومثلها موجودة في طرفنا ايضاً والظاات
المراد بها ان يتكلم بكلام اجنبى لا التعقيب وهو مفسر في الرواية الصحيحة
والادبار جمع دبر وقري بكسر الهمزة مصدره والكلم من ادبرت الصلوة اذا انقضت
ونمت ومعناه وقت انقضاء السجود كقولهم استبكت خفوق النجم وتقرب من
الآية ما في الطور وسبح محمد ربك حين تقوم اي سبح محمد ربك حين تقوم من اي
مكان وقيل من نومك وقبل تقوم الى الصلوة المفروضة فقل سبحانك اللهم وبحمدك

وقيل وصل بامر ربك حين تقوم من مقامك قبل الركعتين قبل صلاة العجر وقيل
حين تقوم من المجلس فقل سبحانك اللهم وبحمدك لا اله الا انت اعظم لي
وتب علي وقد روي مرفوعا انه كفاية المجلس وروي عن علي عليه السلام من خب
ان يكمل بالكمال الا وفي فليكن آخر كلامه من مجلسه سبحانك رب العزة
عما يصفون وسلام على الرسلين والحمد لله رب العالمين وقيل اذكر الله بلسانك
حين تقوم الى الصلوة الى ان تدخل في الصلوة ومن الليل فسبحه وادبار النجوم
بالكر قبل المراء الامر بقول سبحان الله وبحمده في هذه الاوقات وقيل يعني صلوة
الليل وروي رزاة وجران ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر والي عبد الله عليها السلام
في هذه الآية قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقوم من الليل ثلث مرات
فيستظر في افاق السماء فيقرأ حسن آيات من آل عمران ان في خلق السموات والارض
الى انك لا تخلف الميعاد ثم يفتح صلوة الليل العجر وقيل معناه المغرب والعشاء الا
وادبار النجوم يعني الركعتين قبل صلاة العجر وهو الروي عن ابي عبد الله والي جعفر
عليها السلام وذلك حين تدبر النجوم اي حين يغيب ضوء الصبح وقيل معناه صلوة
العجر العروضة وقيل معناه لا تفعل عن ذكر ربك صباحا ومساء وتزيمه في
جميع احوالك ليلا ونهارا فانه لا يفعل عندك وعن حفظك وفي هذه الآية دلالة
على انه سبحانه قد ضمن حفظه وكلايته حتى يبلغ الرسالة الله بعلومه حقيقة كلامه
وعبره وبذلك على رحمان القيام للصلوة عن المضاجع والصلوة بالليل كمواع
الرب خوفا من العقاب وطعنا في الثواب والاتفاق قارن قد الله تعالى قوله تعالى
تجاء في جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفا وطعنا وماء رزقنا هم ينفقون
يرفع جنوبهم عن موضع اضطجاعهم لصلوة الليل وهو المجدون بالليل
الدين يقومون عن فرشهم للصلوة وهو الروي عن ابي جعفر والي عبد الله عليها السلام

نوه

فهو القيام في الليل لصلوة الليل والتجديد المشهور وظاهر الآية أنهم يقومون
للدعاء خوفا من عدم الاجابة وطعنا لها كأنه الدعاء في الوتر وغيره وقيل هم
الذين لا ينامون حتى يصلوا العشاء الاخرى قال ابن نزلت فيها معانير الانصار
كما نصلي المغرب فلا نرجع الى رحالنا حتى نصلي مع النبي صلى الله عليه وآله صلوة
العشاء وقيل هم الذين يصلون ما بين المغرب والعشاء الاخرى وهي صلوة
الاوائل وقيل هو الذين يصلون العشاء والمغرب في جماعة يدعون ربهم خوفا
من عذاب الله وطعنا في رحمة الله وقار رزقهم الله فيفقدون في سبيل الله وطا
واعلم ان وجوب الصلوات ليس من الغنة فانه من ضروريات الدين مع ان
الآيات الدالة عليها في غايه الاجمال فكان تركها البقي ولكن ذكرنا بعض
الآيات في ذلك لبيان الوقت وبعض العوايد الاخرى **ينبغي** ساقوا الى
مغفرة من ربكم قبل تدل على ان المراد بالامر الفور وذلك غير ظاهر فانه يجزئ
ان يقال المراد استحباب السارعة فانه انما يقال مثل هذا الكلام عرفا اذا لم يكن
واجبا فاما ما يورده دخول السجرات فيه فذلك على استحباب فعل العبادات
اولا ومنها ما تقدم **النوع الثالث** في القبلة وفيه آيات منها قد
نرى قلب وجهك في السماء فلتولينك قبله ترضاها قول وجهك شطر المسجد
الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وان الدين اوتوا الكتاب ليعلمون
انه الحق من ربهم وما الله بغافل عما تعملون الوية هنا بمعنى العلم والقلب التحول
والتحرك في الجهات والقبلة هي الكعبة للقادر على المشاهدة على سبيل العادة
والبعيد الجهة على ما هو المشهور والرضا هو المحبة والتولية هو الصبر والتف
والشطر هو الجانب والحو والجهة والحرام هو المحرم كالكتاب بمعنى المكتوب والحق
هو وضع الشيء موضعه والعقلة هي الشهوة عن بعض الاشياء والمقام ان الله تعالى

يقول النبي صلى الله عليه وآله انا قد فعلت تردد وجهك في جهنم النساء اي توجهك نحوها
 انظار الخويل القبلة النازل منها نحوك الى قبلة بجها وتنشوق اليها لا غرضك
 الصبيحة التي في نفسك وواقفت في ذلك مشيئة الله وحكمته وفي قبلة ابيك
 ابراهيم علي نبيا السلام وعليه السلام وادعى الى الايمان لانها مغفرة ومطافهم
 فلنعتبك تلك القبلة الرضيه ثم ينها بقوله قول اي فاجعل توليه وجهك
 في جهنم المسجد وسنته واصرف نحو المسجد المحرم فبه القنال واخراج المخرج والمقيد
 وباني ما يحرم على الحرم يعني اجعل قبلك التي توجه اليها للصلوة وغيرها تلك
 الجهة ثم اشار الى وجوب ذلك على كل مكلف في كل مكان بقوله تأويت ما كنتم
قولوا وجوهكم شطره واعل في القبور بالجو والمسجد دون البيت دلالة على وسعة
 امر القبلة وانها الوجهة الواسعة لا البيت كما هو للقريب واختيار المسجد دون
 الحرم مع انها اذل لئلا يؤهم كون الحرم قبلة للبعيد كما قيل على انه يجمل ان يكون
 البراد الحرم ويكون القبور عند باسم الشرف اجزائه فيكون نسبة الكل باسم الجزء
 او على ان حكمه حكم المسجد في وجوب التقويم ويؤيده وصحة بالحرام ويحتمل ان يكون
 القبور عن البيت بالمسجد الحرام نسبة للجزء باسم الكل فيكون القبلة للقريب نفسه
 وللبعيد جهته كما هو مذهب اكثر الاصحاب وعلى التقادير لا تفاوت في
 القبلة العينة للبعيد فانها مبنية اما على العلامات الموضوعه لها شرعا
 على ما ذكره الفقهاء مثل جعل الجدي خلف المنكب الايمن وهو مجمع الكيف ^{والعقد}
 وقال المحقق الثاني هو الكنف وذلك غير ظا بحسب اللغة والشعر والدليل
 واما على القدامات ^{على} النبوية كما بينها اهلها لكل اقليم اقليم فالوجه في الست ^{الجانب}
 الماخوذ للتوجه الى القبلة المعبرة المعينة على الوجه المقرر من العلامات
 المعينة له اما من دليل شرعي او عقلي كما استدل به وقد ذكر اصحابنا تفاوت كثيرة

ليست

لها وكان ان لا يكون واحدا منها سالما مع انه لا اعتبارا بدقيقته اذ الواجب استعمال
العلامات فقط وليس الجهة واقعة في المص حيث لم يتحقق لم يحركنا التوجه الى
الى القبلة وهو امر ظاهر اعلم انه قال في مجمع البيان ذكر ابو اسحق الثعلبي عن كنانة
عن ابن عباس انه قال البيت كله قبلة وقبلة البيت الباب والبيت قبلة
اهل المسجد والمسجد قبلة اهل الحرم والحرم قبلة اهل الارض وهذا موافق لما
قوله اصحابنا ان الحرم قبلة من نأى عن الحرم من اهل الافاق انتهى لعله يريد بعض
الاصحاب وهو الشيخ ومن ينفعه وقد ضعفه المتأخرون ادليله بعض الروايات
الغير الصحيحة وتدل على كون القبلة هي البيت نفسه للتقريب وجهته للبعد
ادلة صحيحة وان كان في افادتها تأمل الا انها تم بضم امور اخبر مع انه يلزمه
خروج الصف عن القبلة اذ اراد عن الحرم الا ان يؤلف بجهة الحرم فيبقى النزاع في
التقريب حيث يجوز الشيخ مع قدرة التوجه الى البيت التوجه الى الحرم مع العلم
بانه غير موافق للبيت على انه ينبغي ان يقول من خرج طاب له من نأى وايضا
كون الباب فقط قبلة للبيت غير واضح ولا مطابق لكلام اصحابنا بل للادلة
فكلام ابن عباس غير واضح ولعل الاسناد اليه غير صحيح او عمول على الاقلية
وايضا ان امر القبلة على ما فهم من قلة ادلته مع اهتمام الشارع ببيان احكام
الشرع حتى مستحبات الخلا واسع جدا وليس امر القبلة بضيق بل فيه وسعة
وقبلة بادى التوجه المناسب الى جهة البيت كما يفهم من كلام بعض الاصحاب
مثل المحقق الثاني من انه لابد من حصول زاويتين قائمتين من الخط
الخارج من بين عيني المقلد الواصل الى الخط الذي هو للجهة مع انه ما بين الخط
الجهتي وكلام المذكور من انه لا يجوز الانحراف ولو قليلا واما قلة الادلة فظا
هرة
ادالة الكونية في غاية الاحوال اذ من يعرف ان نحو المسجد اين مع انه ورد في

الدين الشريعة فادعوا لذلك هناك بيان مثلا فمن انهم حاله جميع الافاق
 مع الاحتياج اليه لكل الصلوة ليلا ونهارا بل دايما لمن يصلي والذبح والاحضار
 والدفن والسجرات من الجلوس والدعاء وللأخفاف في الخلاء وغير ذلك و
 ليس من الاخبار الآن الآخرة واحدي التهذيب في نهاية ما يكون من ضعف السند
 فانه قاله عن الطاطري بغير واسطة عن جعفر بن ساعته عن علاء بن رزين
 عن محمد بن مسلم عن احدهما عليها السلام قال سالت عن العتلة قال ضعيف
 علي فقال وصل وطريقه اليه غير واضح وهو ضعيف جدا علي ما ذكر في وفي
 الطريق جعفر بن ساعته وهو ائيم من الضعفاء وآخر في العتلة بغير اسناد
 قال رجل للمصادق عليه السلام اني اكون في السفر ولا اهتدي الى العتلة بالليل
 فقال اتعرف الكوكب الذي يقال لها جدي قلت نعم قال اجعل علي منبك
 وادكت في طريق الحج فاجعل بين كفتيك وهما مع ما في سندهما في غاية
 الاجمال كما ترى واستبعد من الكيم العالم ان يكلف بمثل هذا التكليف الشاق
 بهذه الأدلة فقط واقام يدل على عدم الصيق فهو بعض الاخبار الصحيحة
 ائيم مثل قولهم عليهم السلام بين الشرق والغرب قبلة كما يظهر من قوله تعالى
 والله الشرق والغرب الآية على الظاهر وان كان سبب ترك الأدلة المنصلة لبعض
 امور العتلة الى علم الهبة فعلى تقدير التسليم فذلك ائيم علمه دقيق كثير المعاني
 على ما ينهم من لسان اهله ولا يمكن الوصول الى التحقيق به الا بتقريب في
 زمان طويل والتكليف به ائيم بعيد عن الشرع وقوانينه ولطفه وكونه
 سهلة سحره والنقود في تقليد اهل ذلك العلم ائيم بعيد عن تقليد مع عدم
 عدالته ليس من قوانين الشرع او الظاهر لا بد من الاشارة الى قول بعض الحكماء الذي
 لا يعلم اسلافه فضلا عن العدالة وان امكن وجود من يعلم عدالته مع علمه به

من غير اخذ من تقدم من الحكم فهو نادر جدا ومع ذلك لا يحصل العلم بالبيت
بل ولا مكة بل ولا الحرم ايضا نعم يدعى بعضهم القدرة عليه مع وجود الال
كثرة بحيث لا يمكن استحصالة الامثل السلطان ومع ذلك كيف يمكن في
البراري والقرى التي لا يعلم عرضها وما رصدوها بل في البلد الرصد ايضا
فانهم يعينون عرض البلد من موضع معين من البلد مثل وسط البلد فيبقى
خاتمة البلد فيفاوت الحال فلا يفيد الاحتيا مع انه في الاصل لا يخفى
اد التحقيق على ما يظهر من كلامهم ما يصرح به بل لا يمكن لعدم مساعدة الآلات
على اتخاذ الاختلاف فيما بينهم ايضا في السابل والتحققات فغير يقرب ذلك
للمه في الجملة ولكن لا يسد ولا يغني عن جوع وايضا ما يعرف وجب ضم الاحكام
مشرق الاعتدال ومغربه الى علامة العراق مع ان الظان قبلهم لم يست نقطة
للجنوب كما يظهر من الماشاهدة في مكة وتعيين الجدي خلف المنكب مع انه يقولون
حين كونه علامة هو واقع على النقطة الشمالية التي يوافق خط نصف النهار والنقط
فيكون ح بين الكنتين فكانه بالنسبة الى بعض البلدان وايضا جعل النظم للنجوم الصغير
الذي بينه وبين الفرقين قطبا لكونه عند ك يظهر من كلام العامة ايضا على ما
رايت في حاشية على المحرر غير واضح على ما سمعت من بعض اهل العلم الذي هو
خالي الذي لا يظهر البرور في هذا العلم بل يقول ان النقط قريب من الجدي جدا
وايه شاهدته كما قال فاني نظرت وعلت علامة ورايت هذا النجم الصغير
تجرك كثيرا ويقطع دائرة كبرى وحركة الجدي كانت قليلة جدا ودائره اقل من
دائره تلك النجوم كثيرا ورايته كانه ما يتحرك من اول الليل الى نصفه فحينئذ تبين
له حركة قليلة وايضا كلام اكثر اصحاب الخال عن تسميته قطبا وما رايته الا في شج
الارصاد للشيخ زين الدين رحمه الله ثم جعلهم قبله خراسان مثلا مثل قبله القدر

كالوقوف بعيدا عنه لانه شرفي بالنسبة الى الكوفة من مكة مع انهم يقولون ان قبلتها ^{بقية}
 اذ ثبت بالتواتر صلوة المعصوم فيه بتلك القبلة والحب انما في الحديث في الكوفة
 خلف المنكب لا خلف الكتف كما قاله المحقق الثاني وجعل قبلته حراسا وكثر بلاد العجم
 على وضع اليد خلف الكتف وغير ما كان غير ذلك اليه والظاهر خلاف ذلك
 وان ما فعله بعيدا خصوصا في حراسا ان الله يعلم منها والله المشرق والمغرب
 فانهما تولوا فتم وجه الله ان الله واسع عليم المشرق مبتدأ الله متعلق بمقدار حجب
 والمغرب عطف عليه والفاء للتفريع وايضا للمكان وما زلت كما في حجبها ^{بها}
 يعني المشرق وهو معقول فيه لتولوا وهو فعل شرط حذف نونه بالجزم وفاء فتم للجزاء
 وجه الله مبتدأ وهو ظرف لمقدار حجب وجهه والوجه جزاء والمفعول على ما يفهم من الكشاف
 ان البلاد والارض المنقطة الى المشرق اي النصف الذي فيه محل طلوعها والمغرب
 اي النصف الذي فيه محل غروبها كلها ملك لله ففي اي مكان فعلتم التولية بمعنى
 تولية وجوهكم شطر المسجد الحرام بدليل قوله قول وجهك شطر المسجد الحرام
 وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره فتم وجه الله اي ثم جهته التي جعلها قبلته
 لكم واحرك ان تجعلوا وجوهكم اليها حيث ما كنتم او فتم دانه تعابى يعني عالمها ففعلتم
 فيه فيقبل منكم ويحييكم مثل ما انا بكم في المسجد الحرام او في بيت المقدس كما فتم
 من الآية السابقة وهي ومن اظلم الآية فانها قبلها بلا فصل فتد جعلت لكم الارض
 مسجدا فقلوا في اي بقعة واي جزء منها اردتم فان الكل لله وافعلوا التولية ^{بها}
 وجوهكم شطر المسجد الحرام فان ذلك ممكن في كل مكان وليس بمخصوصة بمكان
 دون مكان ويريد ان يدفع بذلك وهو من نبوههم عدم امكان التوجه الى جهة
 واحدة من جميع الامكنة ان الله واسع الرحمة يريد التوسعة وليس لعبادة عليم
 بمصالحهم فان المصلحة الحاصلة للصلوة في الساجد حاصلة لهم في اي مكان

في قوله
 فقلوا في اي
 بقعة واي جزء
 منها اردتم فان
 الكل لله وافعلوا
 التولية

كان مع التولية وحصول سائر الشرائط وليست هذه بمنسوخة ولا مخصوصة بحال
الضرورة ولا بالنوافل مطلقا او حال السفر كما يفهم من سائر التفاسير اما سبب
النزول فيقول كان اليهود انكروا تحويل القبلة الى الكعبة عن بيت المقدس وتبطل
نزول في النطوع على الراحلة حيث توجهت حال السفر قال في مجمع البيان ثم
قال هذا من روى عن الحسن عليه السلام روى عن جابر انه قال بعث النبي صلى الله عليه
والسليم في مكة واصابنا ظلمة فلم نعرف القبلة فقال طائفة منا قد عرفنا
القبلة هي هذه السال فصلوا وخطوا وخطوا وقال بعضهم القبلة هي هنا
فبطل الجنوب فخطوا وخطوا فلما اصبها وطلعت الشمس اصبحت تلك المخطوط
لغير القبلة فلما رجعنا من سفرنا سالنا النبي صلى الله عليه وآله عن ذلك فسكت
فانزل الله تعالى هذه الآية وقيل كان للسليم التوجه حيث شاءوا في صلواتهم فيه
نزلت الآية ثم نسخت بقوله تعالى قول الآية ويعلم من رواية جابر انه لا يجب الصلوة
حال الهجرة الى الكثر من حجاب واحد ويكفي الظن الى جهة وان لم يكن عن علاما
شريعة وان العلم بقيل المقل ليس بشرط بل اذا حصل الظن وفعل وكان موافقا
لفرضه كان محريا لا يحتاج الى الاعادة كما يفهم من عبارات الاصحاب ولما
الحكم المستفاد من الآية بناء على الاول فهو اباحة الصلوة في اي مكان كان
وعوم التوجه الى المسجد الحرام واقام على ما يستفاد من ظاهرها قبل التامل في عدم
اشتراط القبلة مطلقا وتعيين حال الضرورة او المأفلة على الراحلة سفرنا
ثما من وعيد ذلك ومجمل عموم القاعدة فاما النوع الرابع في مقتعات
احض للصلوة وفيه آيات الاولى يا بني آدم قد انزلنا عليك لباسا ابي خلقنا
لكم تبديرات ساوية واسباب نازلة منه ونظيره قوله تعالى وانزل لكم من الانعام
وقوله وانزلنا الحديد فاسار الى ان للاموار الساوية مثل المطر دخلا في حصول

اللباس وقد يكون اشارة الى الرتبة فقط فان حصول اللباس لما كان باهر
 الله وحكمته كما ان عاليا فصار نازلا من الاعلى الى الاسفل يواري سواكم
 صفة لباسه عورتكم روي ان العرب كانوا يطوفون بالبيت ^{لبن} على وقوف
 لا ينظفون في ثياب عصيا الله فيها وربها عطف على لباسا وهو لباس الخجل
 في الآية اشارة الى وجوب ستر العورة باللباس القول يوارى سواكم فانه يدل
 على فيج الكشف وان السر مراد الله تعالى وفي الثاني الى استجاب الخجل باللباس
 ويمكن فهمه استراحا كون اللباس مباحا لان الله تعالى لا يمن باعطاء الحر امر
 ولباس التقوى اي خشيته الله او الايمان او لباس يقصد به العبادة والخشية من
 الله تعالى والتواضع له كالصوف والشعر او مطلق اللباس الذي يبقى بدن من الصلابة
 كالحق والبرد والجرح مبتداء ذلك خير جنه بان يكون ذلك مبتداء فان جنة
 خير والجنة خير لباس او ذلك صفة وخير جنه اي لباس التقوى المسار اليه
 خير وقري بالنصب عطف على لباسا كانه يزيد على الاخير لباس ينقي بهن
 الحر والبرد والجرح والقمل دون اللباس الذي يستر عورته او يهمل به فاللباس ثلثه
 قد امن الله تعالى على عباده بخلق روح في ذلك خير تاقل ويمكن كونه جنس الا يحصل
 به السر والحفظ عن الحر والبرد والجرح بخلقها وبجمل رجوعه الى اللباس
مطلعا امر اسار بقوله ذلك من آيات الله لعلهم يذكرون يا بني آدم لا يفتنكم
 الشيطان كما اخبر ابوكم من الجنة ينبع عنها لباسها الله يراكم هو في قسمة من
 حيث لا ترونهم انا جعلنا الشياطين اولياء للذين لا يؤمنون الى ان ازالنا
 اللباس من آيات الله لئلا يذكر الانسان ويتعطف واوصى الى بني آدم ان لا يمتحنه
 الشيطان ويقتله ببلية بان يوقع في دين يوجب دخوله النار وينزع لباسه
 ويبعد عورته كما فعل نايوبه وانه يراه هو وهم لا يرونه فالخذر لكل الخذر عند لا بد

المقام

من عدم الغفلة وقال أن الشيطان هو أولياء الذين لا يؤمنون فلا يجوز للؤمنين
أن يأخذوا ولياً وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها كان
المراد بالفاحشة الذنب الفاحش قال في فعله مناهية في البغي والخش كعبادة
الصنم وكشف العورة إذا فعلوا ما يعتدرون بابناء الآباء وإن الله أمرهم بها ^{فرد}
الله تعالى أن قال قل إن الله لا يأمر بالفحشاء أي الله لا يأمر بالفحش والبغى فإنه قبيح ^{منه}
^{عنه} كانه ترك الأول لظهور قبحه وعدم صلاحيته للعذر ومثله في القرآن
كثير ففيه دلالة على عدم جواز التقليد وإن الله لا يأمر بالبغى وأنه قبيح وأنه لا يفعل
البغى وإن الفعل في نفسه قبيح من غير أمر الشارع فأمثالها كثيرة في القرآن العزيز
مثل أن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر
والبغى فيقول الأسعري أن الحسن محض قول الشارع أعمل والبغى قوله لا تفعل
باطل وهو واضح وأكث في صدور البغى عن الله تعالى يقولون على الله مالا
تفعلون قل أمرني بالمعسط ومعلوم قبح الأمر بالفحش وإن الأمن بلبس مفسد ^{بمفسد}
تاكيدات على نفي البغى عن الله وكون الفعل مباحاً في نفسه فهو حجة على النافي من
الاسعري **الثانية** يا بني آدم خذوا زينتكم أي لباسكم حيث أن سائر العورة
فهو زينة عند دخول كل مسجد لطواف أو صلوة أو مطلق دخول الساجدة ^{محملة}
أن يريد أحد ثياب الجمل فيها فإن الزينة أحد ما فعل الله تعالى في الأول دليل ^{حج}
ستر العورة في الصلوة والطواف وعلى الباقي استحباب الزينة فيها أو مطلق
الستر وقد فسر بالمسحط والسواك والخاتمة والسمادة والسمي تر عقيب الأمر بالستر
بالأمر بالاكل والشرب وعدم التزهد عن ذلك بقوله وكلوا واشربوا ما طاب أو
ابحوا واستلذوا ما خلق الله لكم كاللبس ولكن لا تسرفوا بتعدي حد ود الله مطلقاً
بمحرم المال وبالعكس وفي المأكل والشرب واللبس فلا يجوز أكل وشرب مالا

يجوز ولا ينبغي ما لا يليق بحاله وعدم لبس لباس البخل وقت النوم والخدشه ونحو
 ذلك كابتين في محله تفصيله او في الاكل والشرب حتى يكون اشارة الى كل هذه
 ونحو كون الاكل المؤدي الى المرض ولهذا قيل جمع الله الطب في نصف آية كلوا
 واستربوا ولا تسرفوا ان الله لا يحب السرفين اي يفضله فينبغي حمل ولا تسرفوا
 على الاسراف للحرمان ثم اكد ما تقدم بقوله قل من حرم زينة الله اي قل يا محمد ما
 حرم الله زينة اي الامور التي خلقها الله لزينة عباده التي اخرج الله لبياسه
 خلقها للعبادة واخرج من النبات كالقطن والكتان ومن الحيوان كالصوف
 والصقولات والطيبات من الزهر المستلذات من المأكول والمشرب او البها
 فيها دلالة واضحة على ان الاشياء خلقت على الاباحة دون الحرمة كما في
 غيرها كما صرح به في الكتاب في اول البقرة في تفسير قوله تعالى هو الذي خلق
 لكم ما في الارض جميعا اي لا تنفعاكم جميع ما خلق فيها بل هي وافعها كما دل عليه
 العقل فاجتمع الآن العقل والنقل على ان الاصل في الامور هو الاباحة ^{فيها}
 يحتاج الى الدليل فاعمل قل في الذين امنوا اي الطيبات ثابتة ومباحة
 للمؤمنين مع مشاركة الكفار لهم في الحياة الدنيا خالصا للمؤمنين مختصة بهم
 يوم القيمة في الحياة الدنيا متعلقة بتعلق الذين وعملوا بها حال
 عن صير الطيبات في متعلق الذين ويوم القيمة طرف خالصا لهم لمشاركهم
 اخرى الى حصص المحرمات الاضافية بقوله قل انما حرم ربّي الفواحش ^{التي}
 ما زاد تحشها ونجسها وقيل المراد ما يتعلق بالفروج ما ظهر منها وما بطن ^{منها}
 وسرها والام اي ما يوجب الاثم نعم بعد تخصيص وقيل شرب الخمر والبغي
 الظاهر والكبر لغیر الحق متعلق بالبغي مؤكدا له وان شر كوا بالله ما لم ينزل به
 سلطانا انهم بالشركين وتبيينه على وجوب اتباع البرهان حيث يعلم ان لو كان

على الشك برهان لوجب الآن البرهان عليه حاله وعلى نحو ما أتباع
المزبذ عليه برهان وان تقولوا على الله ما لا تعلمون بالاحاد في صفاته والا
عليه واسناد الامور الغير الصادرة عنه اليه كما منها ان الحكم في المسئلة كما مع انه
ليس كذلك وان الله يعلمه كذا ولم يكن كذلك ويدخل فيه الفتوى والعصا بغير
الاستعفاء وهو موقوف ومعلوم وجود محرمات غير هذه المذكورات فهي متروكة
في الآخرة مخصوصة بها والحاصل اني قنات **الثالثة** حرمت عليكم الميتة كانه
اشارة الى بيان المستثنى الذي اشار اليه بقوله الاما يتلى من المحرمات المتلوة
الميتة والظا انها كل حيوان فارقت الروح من غير تذكية شرعية ولو باخراج
المسلم السمك من الماء حيا واخذ الجراد كذلك ويحتمل ان يكون المراد كل حيوان
ما كوله اللحم حين حياته وفارقت الروح من غير تذكية شرعية فيكون النحر
من جهة الموت خاصة كما هو موقوف الآبنة وظاهر لفظ الميتة مشعر بان ما
لم تحل فيه الحياة منها لا يكون حراما ولهذا استثناء الاصحاب موقفا بالاجماع
على الظن والاحبار ويمكن ان يقال المبادر من تحريم الميتة تحريم اكلها كما في الدم
ولم يحذر وان ثبت تحريم جميع اشغاعاتها فيكون بغيرها ويحتمل فيها ايضا
قالوا بوجوب جميع الانقاعات بالميتة لان العين ما تحرم وتقدر الاعمال على
تبدل يلزم الاجمال والرجح بلا مرجح ادلا قربة على الخصوص فانهم وجب بدل
علم عدم جواز لبس جلد الميتة في الصلوة وغيرها وبغت ام لا كما يدل عليه الا
بالاجماع الاصحاب ولا دلالة في الآية على نجاسة الميتة فامل وسوف بالبحث
في نعمة الآية في كتاب الاطعمة انتاء استقام **الرابعة والخامسة** والافعام
خلقها لكم فيها ذوق ومنافع ومنها تاكلون الآية عدا الله تعالى منها خلق الانعام
للانسان المستعملة على الدف وهو ما يدف به من الاكسية واللابس الماحوزين

فتراء

جبار

شعرها وصوفها وبرها ومنافع اخرها مثل الركوب واللبس والحزب
واكل لحومها وغيرها ثم عذرها اخر بقوله والله جعل لكم من بيوتكم اي
جعل من البيوت الماخوذة قبابا تتخذونها من الحجر والدر وغيرها سكنا اي
ما سكن النفس اليه ونظمت اليه من سكن وموضع يسكنون فيه وجعل
لكم من جلود الانعام يعني الادم بيوتا قال اي ويجوز ان يتناول المتخذ من
الوبر والصوف والشعر فانها من حيث انها ثابته على جلودها يصيب
عليها انها مأخوذة من جلودها فثابتة فيه تستخفونها قبابا وحيثما تحف
عليكم حلها في اسفاركم يوم ضعفكم اي وقت ارتحالكم من مكان الى آخر يوم
اقامكم اي الوقت الذي تزلون موضعا فقيمون فيه لا يشغل عليكم في الحين
ومن اصوافها وهي للضأن واوبارها للابل واشعارها للبعرة انا قال قبل
انواعا من متاع البيت من العرش والاكسية ومناعا اي سلعة تنفعون بها
وتتخذون بها الى حين اي الى يوم الغنى عن الحسن وقيل الى وقت الموت بحمل
ان يراد بموت المالك او موت الانعام وقيل الى وقت البلاء والعفا وفيه
اشارة الى انها ثابتة فلا ينبغي للعاقل ان يخافها كذا في جمع البيان والاول
بعيد **السادس** والله جعل لكم ما خلق ظلالا اي وجعل لكم ما خلق من
الاشجار والابنية ظلالا اشياء تستظلون بها في الحر والبرد وجعل لكم من
الجمال اكنا نامواضع تسكنونها من كهف وثقبه تاوون اليها وجعل لكم
سرايل قصا من العطن والكتان والصوف ثيابكم الحر ترك البرد لان ما
يقبه بقبه واخاره على البرد لان الخاطئين اهل الحر وليس عندهم البرد الا
قليل فالحفظ عندهم عندهم وقيل ان الحر يقبل دون البرد ويحمل ان البرد
يمكن دفعه بشئ مثل النار والدخول في البيوت بخلاف الحر وسرايل دوع

وجوانن فيكم باسم سنة الطعن والضرب في الحروب ويدفع عنكم سلاح أعدائكم
وفيها دلالة على إباحة هذه الأمور ونحوها وهو ظ فاعلم يعرفون نعم الله ثم
ينكرونها في الكثاف قبل انكارهم النعمة هو قوتهم لولا فلان ما اصبحت كذا
نعم الله وانما لا يجوز النكارة نحو هذا اذ لم يعتقد انها من الله وانه اجراها على يد
فلان وجعله سببا في بطلها فبذلك على محرم هذا القول بل قريب من الكفر وبطل
من عليه بعض الاخبار ايضا فلا بد من الاجتناب والاحتياط **السابع** ومن اظلم
من منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها اولئك ما كان لهم ان
يدخلوها الا خائبين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم المنع
هو الصد والحيولة قال في جمع البيان الظلم اسم ذم لا يجوز اطلاقه على الانبياء
والعصومين كانه التعدي وخلاف العدل والخروج عن طاعة الله تعالى والسعي هو
الكسب يقال فلان يسعى على عياله اي يكسب لهم وصنعه الوقف والترك والخراب
هو الهدم ومن لا يستغفار الانكار في منبأه واطلم جنه ومساجد الفعول
الاول لمنع وان يذكر مفعوله الثاني ويحتمل ان تكون من محذوفة عن ان لان حذف
حرف الجر عن ان قياس ويجوز ان يكون مفعولا له بحذف المضاف اي كراهته
ان يذكر كذا في الكثاف وجمع البيان ولا يرد عليه انه يفيد تحريم المنع المعلن والعقد
سلا المطلق فيعلم الجواز في الجملة لانه نهاية ما ينهم منه انه من منع لئلا يكون الظلم
بل يوجد من هو اظلم وهو كذا لك فلا يحتاج انما للبالغة فيكون البالغة اقل من
المنع للكراهة وزاد في جمع البيان احتمال كون المذكور بدلا عن مساجد الله
اشتمال كانه يقول ليس احد اظلم ممن منع ان يذكر في مساجد الله اسمه لعل
علاقة الاشمال مثل اشمال الظروف والظروف والتقدير ومن اظلم من
منع الناس من مساجد الله كراهية ان يذكر وامن ذكر الله وفي جعل مساجد

كما وقع في الاحتمال الاول مساحية فيحمل القول بحذف المضاف واقامه المضاف اليه
 مقامه فكان الاصل متوردي مساجد الله فلا يرد ما قيل ان منع يقتضي مفعولين
 ولا يمكن ان يعذر الا بالذكر فانه المنوع على ان الذكر منوع عنه والناس هم المنوعون
 والمفعول محذوف المنوع من ذكر الله في المساجد التي مسجد كان وباني ذكر كان وان كان
 سبب النزول خاصا بانه كان النزول في الروم حيث غزا وفي بيت المقدس
 وخبروه وفي المراكين حيث منعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يدخل المسجد
 للحرام عامر المحديتة فاقبل ولا يبعد ان يراد به مطلق العبادة فيه بل المنع عن
 مطلق العبادة لظهور العلة وتدل الآية على تحريم السعي في خزائنه فحرم الخراب
 بالطريق الاولى وفي ذكر السعي في الخراب بعد المنع اشعارا بان يكون المنع عن
 الذكر فيها تحريما والعبادة فيها تعييرا فيدخل الذكر فيها في تعيير المساجد وما دلاله
 نية الآية على تحريم دخول المساجد على الكفار كما قيل فليس بظا اذ ليس بظا في
 ان معناه النبي عن تمكن الكفار وتمكينهم من دخولها اذ قد يكون معناها كما هو
 الظاهر ما كان ينبغي لهم الدخول في نفس الامر ولا يلق لهم ذلك الاخافين من
 اذى المسلمين والاخراج لهم وصار الامر الآن بالعكس يعني في الواقع ما يستحقون
 الدخول الاخافين وذليلين وهم يتعدون ذلك ويمنعون المسلمين من الدخول
 كما يدل عليه اية اخرها لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم ويمكن كون
 ذلك الدخول خائفا والذل هو الخزي في الدنيا واعطاء الجزية عن يدهم
 صاعرون ويكون العذاب العظيم في الآخرة اشارة الى عذاب يوم القيمة وهو
 عذاب عظيم واي عظيم يعود بالله منه قيل في الآية احكام ما عرفنا بها بل لم يظهر
 كون بعضها حكما في نفس الامر مثل وجوب اتخاذ المساجد كغاية وجوب عبادته
 ما استهدم منها وجوب شغلها بالذكر واستحباب كل واجب كتابي عينا فاما

وهو اعلم **التاسعة** انما يعرف الساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر واقام الصلوة واتى
الركوة ولم يحش الا الله فحس اولئك ان يكونوا من المهتدين فيها حث عظيم وتغيب
جزيل على تعبير الساجد وان له شأنا كبيرا عند الله حتى انه لا بد من انصاف فاعلم به
الانصاف الجليله والا ففعله كعدمه فيسفي ان يكون التقير من نعم الصلوة ويوبى
الركوة ولو حش الا الله والا فتقيره ليس بغير امر ضا والمرد المبالغة والا فالغير
امر مطلوب للشارع من كل موحد وتربى عليه ثوابه الذي قرره ولكن قد يكون فيه
الزيادة بالاخلاص وانصاف فاعلمه بالافعال الحسنة ولا بعد في ذلك ولهذا قيل
حسنات الابرار سيئات المقربين فكانت اشارة الى ان المؤمن الكامل لم يزل يشا
العبادات بل يجعل غير الله معدوما حتى ثم يخفف ما يملكه من الانس والجن ويجعل حبه
وطعنه مختصا بغيره تعالى ومع ذلك يرجو ان يكون من المهتدين ثم انه قيل بعمل كون المراد
بالغير نعم الساجد باصلاح ما يستهدم وتزبيها وازالة ما تكدره النفس منه فليكن
فانه روي من كس سجدا يوم الخميس ولبلة للبعثة واخرج من الثواب مقدار ما يدرك في
العين غفر له والاسراج فيها روي انه من اسرج في مسجد سراجا ليرزق الله لا يملكه جملة
العرش يستغفر من له ما دام في السجود ضوه ويجعل ان يكون سفلها بالعبادة ^{الصلوة} مثل
والذكر وتلاوة القرآن وتجنبها من اعمال الدنيا واللهو واللعب وعمل الصنائع بل ^{الحديث}
في السجود ياكل الحسنات كما ياكل النار الحطب قيل المراد الله من الحديث وايضا قد
ذكروا ان منع الساجد من العبادة فيه تخريب حتى اطفاء السراج ويمكن ان يكون
المراد كلاهما ولا بعد في ذلك لوجود الدليل عليها كما عرفت مع امكان الصدق عفا
وسرها وان لم يكن لغة وعرفا عما الله يعلم بحقيقة الحال **وهنا ايات** اخذ
تعلق بالساجد ذكرنا آية منها **اولى** وايضا وجوهكم عند كل مسجد وادعوا لخلعين
له الدين اي توجهوا الى عبادة الله مستقيمين غير عادلين الى غيرها واقيموا نحو ^{القلية}

في كل وقت سجود أو مكانة وهو الصلوة أو في أي مسجد حصص الصلوة وأنتم فيلا
ناخروها حتى تعودوا إلى صاحبكم فنجعل السجود صلوة الخبة على ما قبل
فما لم نرهم بالدعاء عند كل مسجد مخلصين له ذلك وفيه دلالة على الحق على
الدعاء في المساجد **الثانية** باليهما الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا
ولعبا من الذين آمنوا الكتاب من فيكم والكفار أولياء وانفقوا الله أن كنتم مؤمنين
يعني الذين يتخذون دينكم هزوا ولعبا وهزوا ويسخرون بدينكم من أهل الكتاب
والشركيين لا يصح ولا يجوز لكم أيها المؤمنون أن تحبوه وتولوهم ويكون بينكم وبينهم
محبة ووداد وان تكونوا أولياء لهم وتجعلونهم أولياء لكم بل بينكم وبينهم البغضاء
والعناد فان محبة الله لا تجتمع مع محبة عدوه وانفقوا الله في عوالاتكم أعداء الله
ان كنتم مؤمنين حقا وان الإيمان يعاند موالاته أعداء الذين فيهم اشعار بعدم
جواز موالاته الفساق والعاشقة معهم بحيث تستقر بالصدقة فافهم **التاسعة**
واذا ناديتهم إلى الصلوة اتخذوها هزوا ولعبا ذلك بأنهم قوم لا يعقلون أي
لا تتخذوا الذين اذا ناديتهم إلى الصلوة اتخذوا مصاداة الصلوة أي الاذان هزوا
ولعبا أولياء قبل كان جلا من النضاري اذا سمع اشدان محمد رسول الله صلى الله
عليه وآله في الاذان قال حرق الكاذب يعني الموزن فدخلت خادمة أي جارية
بنار ذات ليلة وهو نائم فتطأ برت منها شرارة في البيت فاحرق البيت فاحرق
هو واهله لعنة الله قيل فيه دليل على نبوت الاذان بنص الكتاب لا بالعلم وحده
وفيه قائل اذ فيه دلالة على نبوته في الشرع ففي الكتاب دلالة على انه كان في
الشرع ذلك اما نبوته بالكتاب فلا ولما كان لعنهم وهزوه من افعال
السفهاء والجهلة قال لا يعقلون كانه لا عقل لهم **النوع الخامس** في مقاربات
الصلوة وفيه آيات قد على وجوب البتة والقيام والوقوف بقوله تعالى وقوموا

الله فائين وفي افادته لها ما مل لا يخفى وكذا استدلك على وجوب تكبير الاحرام المشهور
على الوجه النقول بقوله تع وكبره تكبيرا او بقوله وفي الثالثة وربك فكبر وفي
دلالته ايضا خفاء فافهم واستدل بوجوب القراءة حتى السورة بقوله تع وفي
الرابعة فاقروا وما يتسر من القرآن وبقوله تع فاقروا وما يتسر منه وفي انما
الاستدلال ايضا ما مل يعلم بالما مل في تفرده مع الساتر في الآية وتفسيرها وقد
فسدت القراءة بصلوة الليل وهو طسوق الكلام او نداء القرآن في الليل او
مطلقا استحبابا او وجوبا بالحفظ المجهزة وغيرها والمخاطب هو صلوات الله عليه
مع طائفة معه واما القراءة في الصلوة فلا يفيهم فاما **الخامسة** يا ايها الذين آمنوا
اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ليس فيها دلالة على
استحباب السجود عند قراتها بل وجوب الركوع والسجود فكانت في الصلوة وعبادة
الرب من الصوم والصلوة والحج والغزو وغير ذلك ثم امر بفعل الخير مطلقا
مثل صلة الرحم وفي الكثاف صلة الرحم ومكارم الاخلاق وافعلوا ذلك كله
لعلكم تفلحون وانتم راجعون الفلاح طامعون فيه غير مستقيمين ولا تفلحوا على
اعمالكم وعن عقبته بن عامر قال قلت يا رسول الله في سورة الحج سجدتان قال
نعم ان لم تسجدنهما فلا تقراها **السادسة** وان الساجد لله فلا تدعو مع الله احدا قيل
المراد بالساجد الاعضاء السبعة التي يسجد عليها وايد بقوله صلى الله عليه وآله امر
ان اسجد على سبعة ارباب اي اعضا وقد روي ذلك عن ابي جعفر عليه السلام
فالعنى انها الله اي خلقت لان يعبد الله فلا تشركوا معه غيره في سجودكم عليها
ولما انها الساجد المعروف فكما قيل فالعنى انها مختصة بالله تع فلا يعبد فيها مع الله
غيره وقيل السجود لغيره بالساجد لانه قبلتها وهو يعبد الله يعلم وقيل السجود
جمع مسجود بالفتح مصدر فالمراد يجب السجود لله فلا يفعل لعينه **السابعة** فسبح

بإسم ربك العظيم ومنها سبغ اسم ربك الأعلى روي من طريق العامة أنه
لما نزلت الأولى قال النبي صلى الله عليه وآله اجعلوها في ركوعكم ولما نزلت
الثانية قال اجعلوها في سجودكم ومن طرفا عن الصادق عليه السلام أنه يقول
في الركوع سبحان رب العظيم وفي السجود سبحان ربّي الأعلى الغرض واحد
والسنة ثلث والروايات ثلاثة لأن على كون الذكر الخاص فيها ولكن يحدف ويحدف
وتدل غيرهما على زيادته وهي مقبولة كائنت في الأصول وكذا على اجزاء مطلق
المتبوع بل مطلق الذكر وذلك غير بعيد فالاحتياط قولها ثلثا مع زيادة ويحدف
الثامنة ولا تجهر بصلواتك ولا تخاف بها واتبع بين ذلك سبيلا قال في الجمع
في معناه أقوال أحدها أن معناه بأشاعة صلواتك عند من يؤذيك ولا تخاف
بها عند من يلمسها منك غير الحسن وروي أن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا صلى
فجهر في صلواته فسمع المشركون فشتوه وآذوه فأمره سبحانه بتكليم الجهر وكان
ذلك بحد في أول الأمر وبه قال سعيد بن جبير وروي ذلك عن أبي جعفر رضي
عنه الله عليه السلام ولا يخفى بعده فأنه لا معنى لقوله ولا تخاف بها واتبع ولعل
عنها غلط ويؤيده نقل خلاف ذلك عند عليه السلام أو الإخفات محمول على عدم
حدوث النفس لا يظهر الحروف والابتغاء على وجه لا يسمع من يؤذي ويسمع
فأما وثانيها أن معناه لا تجهر بدعاءيك ولا تخاف به ولكن اطلب بين ذلك
سبيلا فالمراد بالصلوة الدعاء ولا يخفى بعده أيضا فإن المتبادر منها الصلوة الشرعية
وأن الإخفات في الدعاء مطلوب قال الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وفي
موضع آخر وخيفة ودون الجهر من القول وفي الأخبار ومولد عليه كثير
ونالها أن معناه ولا تجهر بصلواتك كلها ولا تخاف بها كلها واتبع بين ذلك
سبيلا بأن تجهر بصلوة الليل وتخاف بصلوة النهار ليتمكن المتابعة والجماعة

في الفريضة والقيام للنافلة ايم هذا ايم بعيد وغير مفهوم مع انه لابد من
جعل صلوة العجر من الليلة وجعل ركعتي العشاء والاحيق من المغرب من النهار
وهو ما لا يفهم بوجه وابعها لا يجهر جهرا استغل من يصلي به فربك ولا تخاف
حتى لا تسمع نفسك عن الجبابي وقريب منه ما رواه اصحابنا عن ابي عبد الله عليه
السلام انه قال الجهر ما رفع الصوت شديدا والخافتة ما لم تسمع ادنك وابتغ بين ذلك
سبيلا اي قراءة وسط بين الجهر والخافتة هذا هو المتبادر فالمعنى هو الجهر العا
جدا بحيث يخرج عن كونه قاربا في الصلوة والاحفات الخفية بحيث يلحق بحديث
النفس ويخرج عن القراءة فلا يجوز الاقراط ولا التقريب بل يجب الوسط والا
والعدل بين الاقراط والتقريب ولكن علم من السنة القريبة اختيار بعض افراد
هذا الوسط في بعض الصلوة الجهر في الجملة للرجل في الصبح واولي المغرب والعشاء
وجميع النوافل الليلة والاحفات في غيرها ولكن كون ذلك على سبيل الوجوه
غير معلوم الدليل الادليل على وجوب التقصيل المشهور ويؤيد عدم الاصل
والرواية الصحيحة وطاهر الآلة وخفاء معنى الجهر والاحفات وبيان المعنى للرجل
بحيث يعد عواجها او الاحفات بما لا يسمعه الغريب بحيث لا يبعد عن فاجها
بل يبعد اخفانا وان كان ما يسمعه القريب بل البعيد ايم وفي الرواية لا يسمعه الا ^{حسني}
غير معلوم الماخذ مع عدم الوضوح والبيان فان فيه خفاء فيمكن حل الرواية الجملة
في الجهر والاحفات على الاستحباب للجميع كما ذهب علماء الهدى في الانصاف الله
يعلم حقيقة الحال والصواب وقال في الكشاف يصلونك بقرائة صلواتك على
حذف المضاف لانه لا يلبس من قبل ان الجهر والخافتة صفتان نعمتان على
الصوت لا غير والصلوة افعال واذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله
يرفع قوائمه فاداسمه الشركون لغوا وسبوا فامر بان يحفظ من صوته ^{المعنى}

ولا يجهز حتى تسع الشركين ولا تخاف حتى لا تسع من خلقك والبع بين
 الجهر والخافه سبيلا وسطا هدامع عدم ظهوره لا يوافق السئلة اذ
 ليس دائما مورا باساع من خلفه بل مورا في بعضها بذلك في الجملة
 بعضها بعد مده وذهب قوم الى ان الآية مسوخته بقوله ادعوا اليكم لضعا
 وخفيه وانقاء السبيل مثل الوجه الوسط في الفداء وفيها ما تقدم
 مع زيادة لزوم النسخ على انه غير لازم لا مكان الجمع فما مل العاشرة ان الله
 وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما الى
 قولوا الصلاه والسلام على رسول الله او اللهم صل وسلم عليه في الكشاف
 معناه الدعاء بان يترحم عليه الله وسلم وفي رواية كعب الاحبار انا قد عينا
 السلام عليك يا رسول الله فكيف الصلوة فقال قولوا اللهم صل على محمد
 محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم ظاهرها وجوب الصلوة والسلام عليه
 في الجملة فيحمل ان يكون الصلوة التي هي جزء الشهد والسلام حال حيوته وقد
 يكون واجبا او يكون مندوبا كما سلم عليه في آخر الصلوة بقول السلام عليك
 ايها النبي ورحمة الله وبركاته او يكون بمعنى التسليم والافتداء كما قيل او يقصد
 بالسلام المخرج عن الصلوة ويحمل وجوب الصلوة عليه كما ذكره كادل عليه بعض
 الاخبار وبالجملة لا نفهم وجوبا غير ذلك قال في الكشاف الصلوة عليه ^{حيه}
 وقد اختلفوا في حال وجوبها فمنهم من اوجبها كلها جرى ذكره وفي الحديث
 من ذكرني عنده فلم يصل علي قد دخل النار فابعده الله هذه مروية من طريق
 ايضا مع غيرها وروي انه قيل يا رسول الله ارايت قول الله تعالى ان الله ^{ملكته}
 يصلون على النبي فقال عليه السلام هذا من العلم المكنون لولا انكم سألتموني عنه
 ما اخبركم به ان الله وكل في ملكين فلا اذكر عند عبد مسلم فبصلي علي

الامال انك الملكان غفر الله لك وقال الله وملائكته جوابا لدينك
 آمين ولا اذكر عند عبد مسلم فلا يصلي علي الا قال انك الملكان لا غفر الله
 لك وقال الله وملائكته لدينك الملكين آمين ومنهم من قال يجب في كل مجلس مرة
 وان تكرر ذكره كما قيل في آية السجدة وتسمية العاطس وكذلك في كل دعاء في اوله
 وآخر ومنهم من اوجهاها في العزيمة وكذلك قال في اظهار الشهادتين مرة والدي
 يقتضيه الاحتياط الصلوة عليه عند كل ذكر لنا ورد من الاخبار انه في الاحتياط
 من طيننا اليه مثل الاول موجودة مع صحة بعضها ولا شك ان احتياط
 الكشف احوط واخار في كثرة العرفان الوجوب كلما ذكر وقال انه اختيار
 الكشف ونقل عن ابن بابويه وانك تعلم انه لم يفرق بين اختياره ويمكن اختيار الوجوب
 في مجلس مرة ان صلى اخر او ان صلى ثم ذكر يجب ايضا في تعدد التعمير بتعدد الوجوب
 اذا غلظت والا فلا ولعل دليل عدم الوجوب الاصل والشبهة المستند الى عدم
 تعليمه للمؤمنين وتركهم ذلك مع عدم وقوع تكليفهم كما يفعلون الآن وكان
 لنقلنا قل ثم قال فان قلت فانقول في الصلوة على غيره قلت القياس يقتضي
 جواز الصلوة على كل مؤمن لقوله هو الذي يصلي عليكم وملائكته وقوله وصل
 عليهم ان صلواتك سكن لهم وقوله عليه السلام اللهم صل على آل ابي اوفى ولكن
 للعلماء تفصيلا في ذلك وهو انه ان كان على سبيل التبع كقولك صلى الله على
 النبي وآله فلا كلام فيها واما اذا افرد غيره من اهل البيت بالصلوة كما يفرد هو
 لان ذلك صار شعبا للذكر رسول الله ولانه يؤدي الى الاهتمام بالرفض ولا
 يخفى ما فيه فان ما ذكره برهان لاقياس وان البرهان من العقل والنقل كما ابا
 وسنة كانه قد ورد في خبر الصابرين الذين اذا اصابهم مصيبة قالوا اننا
 لله وانا اليه راجعون اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة فانه انك على ان

كل

صلوات الله على من يقول هذا بعد المصيبة ولا شك في صدوره كذلك عن أهل
البيت بل غيرهم أيم فادبنت لهم الصلوة من الله فيقول بذلك لهم وهو
أصح جواز مطلقا بل لا يفراد بخصوصه فلا مجال للتفصيل ولا ينبغي جعل شعار
له أيم صلى الله عليه وآله ولا ذلك ما فاع مع الله لا معنى للحكم بكونه ما ثبت بالبرهان
العقلي والنقلي كتابا وسنة من التعقيب والتحرير من الامور وانما صار ذلك
شعارا للبدن صلى الله عليه وآله بسبب جعلهم ذلك له ومنعهم لغيره صلى الله عليه وآله
ومع ان كون اهل بيته مثل في هذه الحال فالأقصور فيه كما هو عند الاجماع
وانما صار شعارا لانهم فعلوا ذلك وترك غيرهم لغير وجه ولا مقتضى
البرهان ومع ذلك لا يستلزم كونه شعارا لهم ومندوا ولا ينهم تركه والابواب
ترك العبادات كذلك فانها شعار لهم وبالجملة لا ينبغي منع ما يقتضي العقل
والنقل جواز بل استحبابه وكونه عبادة بسبب ان جماعة من السلفين يفعلون
هذه السنة والعبادة فان ذلك تعقب وعناد محض وليس فيه تقرب الى
الله تعالى وطلب لم رضائه وعمل لله وهو لا يناسب من العلماء العمل بالله
ولهم مال ذلك كثير مثل ما ورد في تسليم القبور ان السجود هو السطح وهو
شعار فالتسليم حينئذ وكذلك في التخمير بالبين وغير ذلك وعند
ذكر علي بعد قول صلى الله عليه وآله وترك الآل بعد صلى الله عليه وآله مع
مستحب لغير نزاع وانما كان التبع في الافراد فانهم يتركون الآل شعرا ويقولون
صلى الله عليه وآله والجمع انهم يتركون الآل وفي حديث كعب الاحبار حين سئله
عن كيفية الصلوة عليه قال صلى الله عليه وآله قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد
كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم كما قل وقل على ان ابدأ بالله ورسوله حرام
موجب لللعن ابدأ قوله ان الذين يودون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا

والاحقة واعدهم عذابا مهيئا ويدل على تحريم ايذاء المؤمنين والمؤمنات
اي المسلمين بغير استحقاق وجناية تقتضي ذلك وسيقوله تعالى والذين يؤمنون
للمؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا اي بغير جناية واستحقاق ومع ذلك
فقد احتملوا ايها نانا وانما مهيئا ويدل على ان التقوى هو الايمان بالمأمور
به والامتناع عن المعاصي والقول السديد اي قول لا حقا عدا موجبا لاصلا
ح

الايصال وعقوان الذنوب قوله يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا
سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم والراد حفظ اللسان في كل باب
لان حفظه وسداد القول راس الخير كله والمعنى راقبوا الله بحفظ
وسد يد قولكم فانكم ان فعلتم ذلك اعطاكم الله ما هو غاية الطلبة من تغفر
حسناتكم والاثابة عليها ومن مغفرة سيئاتكم وتكثيرها وقبل اصلاح التوفيق
في الجي بها صالحة من صفة النوع السادس في الذوات وفيه اثبات
الاولى فصل لربك وانحر قبل المراد صلوة العبد فيكون دللا على وجوبها
ويكون الترابط مستفادة من السنة الشريفة ويؤيده وانحر على تدبير الراد به
نحو الابل قبل ويكن ارادة ذبح ما ذبح ليدخل الشاة وعينها اي صلوة العبد
واذبح اضحيته ويكون المراد الهدي الواجب او يكون وجوب الاضحية
مخصص بما صلى الله عليه وآله للاجتماع المنقول على الظ على عدم وجوبها على
امتد بل هي سنة مؤكدة للاخبار المذكورة في محلها وان فعل الوجوب عن
ابن الجنيدي في الدرر وروي الصدوق عن ابن بوجويه على الوجوب
واحد ابن الجنيديها وقبل المراد صلوة العبد بالشعر وذبح الهدي بمنى وقبل
المراد الصلوة مطلقا وجعل نحو المضي الى القبلة فيها وهو كناية عن استقبال
القبلة فيها فكانه قبل صل الى القبلة ويحمل كون المراد رجاء فعل الصلوة لله

مطلعا والدج له ويكون التفصيل بالوجوب والندب من السنة والاجتماع وقد نقل
في مجمع البيان اخبار الدالة على ان المراد رفع اليد بالتكبيرات في الصلوة الى محاذة
حسن الصدر وهو اعلاه كالحن وموضع القلادة قاله القاموس وفي رواية
عن ابن يزيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في قوله فضل الربك ^{واحد}
هو رفع يديك هذا وجهك ورواية عبد الله بن سنان عنه عليه السلام فيها
ورواية جميل قال قلت لابي عبد الله عليه السلام فضل الربك واحد فقال المنيه
هكذا يعني استقبال يديك بحد ووجه القبلة في افتتاح الصلوة وفي روايته ثمان
بن حنان عن الاصمعي بن نباتة عن امير المؤمنين عليه السلام قال لما نزلت
هذه السورة قال النبي صلى الله عليه وآله لجبرئيل ما هذه النحلة التي امرني ربك
ليست بحقة ولكنني يا مارك اذ اعزمت للصلوة ان ترفع يديك اذ اكبرت واذا
ركعت واذا رفعت راسك من الركوع واذا سجدت فانه صلوتنا وصلوة الملائكة
في السموات السبع فانه لكل شيء رتبة وان رتبة الصلوة رفع الايدي على كل
تكبيرة قال النبي صلى الله عليه وآله رفع الايدي من الاستكانة قلت وما الاستكانة
قال الانقرا هذه الآية فاستكانوا للربهم وما ينضجعون وقال في مجمع البيان بعد
اوردته الثعلبي والواحد في تفسيرهما فيكون المراد مطلق الصلوة ورفع اليدين
الى هذا الوجه والحمد حال تكبيراتها ويكون مستجابا كاهوراي الكزلاحي
ويؤيده الاصل والشهرة والاحتمالات في الآية وبعض الاخبار الدالة على الترك
مثل صحيحة حماد المشهورة القولية فانه ترك فيها رفع اليدين في تكبير الشجر ^{كجلبوس}
الاستراحة بدل على عدم وجوبها الا في مقام التعليل وبما في صحيحة علي بن جعفر
عن اخيه موسى بن جعفر عليها السلام قال علي الامام ان يرفع يده في الصلوة
ليس على غيره ان يرفع يده في الصلوة والظاهر ان لا قابلا للوقوف وقال في التهذيب

قال محمد بن الحسن العتيقي في هذا ان فعل الامام اكثر فضلا واسد تأكدا من
 فعل المأمور وان كان فعل المأمور ايضا فيه فضل على ما بيناه الاولى الغير بدل
 المأمور في الموضعين والرواية الاخيرة فانها تدل على انه من زينة الصلوة والله
 من التضعف والخصوع فيها ومعلوم عدم وجوبها فانها زائدة على الاصل والا
 ان لا يترك فانه فعل عن السيد قدس سره وجوبه كانه لما تقدم مع صحة رواية
 عبيد الله بن سنان فانها صحيحة في الهندية ولرواية اخرى صحيحة ومتممة
 ارادة السيد ايضا بالوجوب الاستحباب فانه قد يطلق ذلك عليه ويؤيده
 انه ما نقل عنه وجوب التكبير صرحا ويعد وجوب الرفع به مع عدم وجوبه
 وجعل ذلك شرطاً ولهذا قال الشهيد رحمه الله كانه قابل لوجوب التكبير
 ايضا اذ لا معنى لوجوب الكيفية مع استحباب الاصل وفيه تأمل معلوم وبذلك على
 عدمه ايضا بعض الاخبار ويمكن فهم استحباب التعمد بالله واحد العودة
 من الشيطان والجن والانس وسجنهم ومن عينهم من المعوذتين وايضا يمكن
 استحباب الاستغفار والتوبة الى الله مع عدم العلم بحصول الذنب فلا
الفصل المنجب له من سورة النضر وعنه استغفار الله فيهما **الثانية** واذا
قراءت القرآن فاستعد بالله من الشيطان الرجيم لما ذكر العمل الصالح قبله يقول
 من عمل صالحا من ذكر او انثى وهو مؤمن الآية ذكر الاستعاذة من الشيطان
 اللعين عند تلاوة القرآن اشار الى ان الاستعاذة من جملة العمل الصالح اي
 اذا اردت قراءت القرآن فاستعد بالله من الشيطان الرجيم من ان يوسوس
 ويغفلك وينسبك بان تقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وعنه ارادة
 القراءة بالقراءة للظهور والبتادركا يقال اذا انظرت فعل هذا الدعاء واذا
 اكلت فتم واعسل يديك والمراد قبله كقولهم تعاوا اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا

الآية روي عن عبد الله بن مسعود قال قرأت على رسول الله صلى الله عليه وآله
فقلت أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم فقال لي قل أعوذ بالله من
الشيطان الرجيم هكذا أقرا منه جبريل عن القلم عن اللوح المحفوظ وظاهر
هذه الآية الشريفة بانضمام أن الأمر للوجوب بفيد وجوب الاستعادة
عند ابتداء قراءة القرآن مطلقا حتى أنه لو قطعها في الأثناء لم يراد أن يقرأ
فيستعيد ثم يقرأ ولو كانت كلمة والحاصل أنه يستعيد دائما فيقول الآتي إلا
سند
فيكون وجوبه في كل ركعة يقرأ فيها ولكن الظاهر أنه ما ذهب إليه أحد من العلماء
ويحتمل كون الوجوب من خصائصه صلى الله عليه وآله نعم نقل وجوبها عن أبي
علي حسن بن الشيخ الطوسي رحمه الله في أول الركعة قبل الحمد فقط عجزا بها
ولادلائل فيها عليه بخصوصه وكأنه نظر إلى أنه يعلم الوجوب دائما وما ذهب إليه
أحد فيحتمل بأول الركعة فلا يكون المراد لذلك وهو بعيد إذا القول في
الغير في ذلك أيضا غير ظاهر وإرادة قراءة الركعة الأولى من الصلوة الوا
جبة
أي بعيد لا يفهم من غير قرينة ذلك عليه فلا يمكن إرادة الله تعالى ذلك فيحمل
على الاستحباب دائما كما هو الظاهر ويؤيده بعد التخصيص المذكور وقرب
كون الأمر للمندوب ولو كان مجازا مع كثرته وكونه جنسا منه فتبقى الآية على عمومها
وبعد وجوب الاستعادة مع عدم القابل لمجرد إرادة الأمر المندوب يعني
قراءة القرآن إذ له أن يرجع بعد فإيجب عليه القراءة أصلا فكيف الاستعادة وقد
قالوا لا يجب العسل مثلا إذا كانت غائبة من الصلوة ودخول التجدد وقراءة
القرآن واجب فلا يجوز أن يقصد الصلوة ويعجز عنها وهو وظاهره
فما قل والأصل وقول أكثر العلماء وعدمها في تحريم الصلوة كما مر وخلق
الأخبار عنها فما قل قال في مجمع البيان والاستعادة استدفاع الأولى بالأولى

على وجه الخضوع والدلل وناويله استعد بالله من وسوسة الشيطان عند
قراءتك لتسليم في الصلاة من الزلل وفي النواويل من الخطل والاستعادة
عند الصلاة مستحبة غير واجبة بخلاف في الصلوة وخارج الصلوة
فحملها على الاستحباب غير بعيد الا ان الطرخ كان استحبابها في اول كل ركعة
فيما رايت قابلا متافكا تحض بالدليل مثل الاجماع وان فعل واحد وقراءه
واحدة مع انها ليست بصحة في العموم بحيث يشمل كل ركعة فمما مل فيه
والاحبار اربعة ظاهري في الاستحباب في اول الركعة فقط حيث ما ذكر
غيرها فاقول وبالحجة المسبلة لا تخلو عن اشكال نظر الى ظاهر الآية فاما
ظاهرها الوجوب او الاستحباب دايما وما وجد قابلا فكانهم حملوها على
الاستحباب دايما واخرجوا غير الركعة الاولى من سائر الركعات للاجماع
ووجه وقال ي والجمهور على انه للاستحباب وفيه دليل على ان المصلي يستعيد
في كل ركعة لان الحكم الرب على شرط يتكرر بتكرره قياسا وهذا جند الاقوال
قياسا لبطالته وعدم ظهور الاصل والعلة فالتكرر والعموم ليس للقياس
العرفي المفهوم من مثل هذه العبارة عن فاكافي قوله تع وادافتم الى الصلوة
آيات متعددة يا ايها الزمّل فمّر الليل الا قليلا نصفه او انقص منه
قليلًا او زد عليه ورتل القرآن ترميلا اصل الزمّل مترمل من زمّل اذعه
في الزاء كما هو المشهور لغزب المخرج اي فمّر الليل ايها الزمّل بالنياب او باعباء
النبوة للصلوة في جميع الليل او ان القيام بالليل كتابة عن الصلوة بالليل فاما
في مجمع البيان انه عبارة عن الصلوة بالليل الا قليلا منه وهو نصفه ونصفه
بدل عن قليل كما هو الظاهر وقلة بالنسبة الى جميع الليل او انقص وزد عطف
على فمّر بقدر فمّا مل وصير منه وعليه للنصف او قليلا فغناه فمّر واشتغل

بل للعموم

بالصلوة نصف الليل او اقل منه او ازيد منه والى هذا اشار الصادق عليه السلام
على ما نقل في مجمع البيان قال عليه السلام القليل النصف او انقص من القليل او
زد على القليل وبعد كون نصفه بدلا من الليل لقوسط الاستثنائين المبدل
والمبدل مع الالتباس بل ظهور خلافه ولزوم لغوية او انقص منه لانه بعيد
معنى فهو نصف الليل الا قليلا فيحتاج الى العذر بان قلت او انقص لمناسبة او
زد كما قال في مجمع البيان او انه قد يحسن التردد بين الشيء على البت وبينه وبين غيره
على التحخير كما فعلت وفي صاحب كثر العرفان وكلاهما تكلف بعيد عن فصاحة
كلام الله تعالى خصوصا الثاني لان مرجعه الى التحخير بينهما قال في او نصفه بدلا من
الليل والاستثناء منه والمضرب في منه وعليه للاول من النصف كالثالث فيكون
التحخير بينه وبين الاول منه كالربع والاكثر منه كالنصف ولا يخفى ما فيه من لزوم
لغوية الاستثناء فانه ينبغي ان يقول ج فهو نصف الليل او انقص منه ومن ان الاقل
ليس مرتبة معينة حتى يقال او انقص منه او زده عليه ليصل الى الربع والنصف
وهو ظ وكذا كون المراد بالاقليلا قليلا من الليالي وهو ليالي العذر والمرض
لعدم ظهور كون الليل للاستغراق وعدم الاحتياج الى الاستثناء والاحتياج الى
التكليف في الاستثناء والمبدل وفي انقص او زد ولا ينبغي في هذه السورة من قوله
ان ربك يعلم انك تقوم الى فتنك ان تكون هذه الآية اسارة الى وجوب صلوة
الليل عليه صلى الله عليه واله كقوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك اي يجزئك
التهجد وهو الصلوة بالليل زيادة على باقي الصلوة مخصوصة بك دون نفسك
على ما قيل ويكون المراد بالترخيص للمؤمن من قوله تعالى في اخر هذه السورة فاقروا
ما ينسر من القرآن وقوله فاقروا ما ينسر من التحفيف في الوقت لا اسقاط الصلوة
بالكلية على تقدير الزاد من القرآن الصلوة وما على تقدير حملها على القراءة فقط

السقوط بالكلية فيكون حملها على عدم القدرة فمثل وعنه ابن عباس تكون مندوبة
على الآية لدليل الاختصاص من الإجماع وظاهر الآية والأخبار مع الأصل
أن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من أن تقرب وأقل من ثلثي الليل ونصفه
وثلثه وهما عطفان على أدنى أي تقوم ونصف الليل وثلثه وعلى قراءة الجوع عطف
على ثلثي أي أقل من نصفه وأقل من ثلثه وكذا يقوم طائفة من الذين معك ^{نقل}
في مجمع البيان رواية أن كان علي بن أبي طالب عليه السلام وأبا ذر رآه يقرأ الليل
واللهما يعلم مقدارها فيعلم القدر الذي يقومون فيه وهو القادر على القدرة
والعلم بحيث يوافق ما أراد النصف أو النقص أو الزيادة علم أن لن يحصى علم
أنكم لا تطيقون احصاء الوقت المقدر على الحقيقة والمداوغة على ذلك بسره
فأب علمكم أي خفف عنكم أو لا يلزمكم عقابا وإنما على التخصيص في ذلك كما لا يلزم
التأنيب بل رفع الذنب والبسطة في ترك ذلك عنكم كما رفعها عن التأنيب فأراد ^{بالنوبة}
لازمها فذلك على سقوط العقاب بها فافروا ما ينس من القرآن أي اقربوا إلى صلوة
الليل مقدار ما أردتم واحببتم بالمعنى المقدر وعبر عن الصلوة بالقراءة لأنها جرت
الصلوة وبطل الصلوة بتركها عدا كما تعبیر بالركوع والتجود عنها قال في نهج
قول أكثر المفسرين كما أن المراد بقوله الليل صلوة الليل بإجماع المفسرين إلا أبا مسلم
فأنه قال المراد قراءة القرآن في الليل فكان ينبغي الإشارة إلى أن من يقول بأن
قيام الليل هو الصلوة فيه ينبغي أن يقول المراد بقاؤه هو صلوة الليل وقا
فيه أيضا والظاهر أن معنى ما ينس مقدار ما أردتم واحببتم وهو ما ينس منه إرادة
التخفيف ولأنه المبدأ من هذه العبارة ولهذا الوقت أعطى السائل ما ينس ويحصى
لا يفهم الخاطب الا ذلك فقد ظهر أن لا يمكن الاستدلال بنحو على وجوب السورة
على ما هو المشهور كما أشرت إليه في محله فذكر وأشار إلى اعداء آخر للتخفيف بقوله

علموا ان سيكون منكم مرضى واخرون يضربون في الارض يبتغون من فضل الله
كان المراد بالضرب في الارض السفن للتجارة ونحوها كما يحصل به المال والتخصيل
العلم والجمع والزيارات او صلة الرحم وكل ما كان لله من الشيء والسفر في الارض
وقد ورد روايات كثيرة في التزعم على التجارة من طريق العاقبة والمخاصة ^{سكوة}
في محالها قال فين قال عبد الله بن مسعود اجماع جيل جيل الى مدينة من
مدائن المسلمين صابرا محسبا فباعه بسبعين مائة كان عند الله بمنزلة الشهداء
ثم قرأ واخرون يضربون الآية واخرون يقاتلون في سبيل الله هذا اخرون فان
العائنة تمنع من الصلوة بالليل فالكمل عند التخفيف ولها رتب عليه التخفيف
وقال نع فافروا ما ينس منه اي من القرآن تأكيد للحكم المتقدم وعلى كل تقدير لا
ينبغي الترك بالكيفية فيمكن الاستدلال بهذه الايات على وجوب صلوة الليل
على النبي صلى الله عليه وآله والاستحباب على امتي في الجملة سواء كان في كل الليل
او بعضه ولا ينبغي الاقل من ثلثة عشر ركعة مشهورة ولا يشترط صحة البعض
بالبعض ولا يلزم فعل كلها بل يكون تخيير بين الكل والبعض الذي يطلو عليه ^{الصلوة}
والكل افضل وبغير عدم سقوطها سفرا ومرضاضا ايضا وذلك مفهوم من الاخبار
بل الاجماع ايضا ويحتمل ان يكون صلوة الليل في المقدار المتقدم واجبة ثم نسخ الوجوب
عن الامم بقوله ان ترك الآية تخصيصهم دوند لبقائه عليه صلى الله عليه وآله
بالاجماع وبقوله نعم ومن الليل فتهجد الآية وان تكون مستحبة ثم خفف وحسن
بمعنى سقوط تأكيد ذلك المقدار مطلقا خصوصا عند الاعتذار ويحتمل ان يكون
المراد بقراءة القرآن بالليل استحبابا لا وجوبا فان قراءة القرآن مستحبة ^{مط}
خصوصا في الليل وبذلك عليه الاخبار من العاقبة والمخاصة فان قيل ^{القرآن}
واجب كقائه للمعظ في الصدر لبقائه الاحكام والمعجزة وادلة اصول الدين قلجمل

عليه قبل لأن العبد يحصر لغوا فقامل قال فجمع البيان ثم اختلفوا في
القدر المستحب في الليل المراد بهذه الآية فقال سعيد بن جبير خمسون آية
وقال ابن عباس مائة آية وعن الحسن من قراء مائة آية في ليلة لم يحاجه
القرآن وقال ^{من} قراء مائة آية في ليلة كتب من القائلين وينبغي ان يكون
المراد ما يصدق عليه وما ينس لما من وكذا زاد فهو احسن فان زيادة
الخبر حين يحمل ما ورد من القدر في الاخبار على التاكيد وروي عن الصادق
عليه السلام انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من قراء عشرين
في ليلة لم يكن من العاقلين ومن قراء خمسين آية كتب من الدكرين ومن
قراء مائة آية كتب من القائلين ومن قراء مائة آية كتب من الناسعين ومن
قراء ثلثمائة آية كتب من العاقلين ومن قراء خمسمائة آية كتب من المجتهدين
ومن قراء الف آية كتب له منظر من نور العنطار حسنة عشر مثقال من الذهب
والمثقال اربعة وعشرون قيراطا اصغرها مثل جبل احد واكبرها ما بين
السماء والارض وقال الصادق عليه السلام من قراء في المصحف متع بهم ^{خفف}
عن والديه ولو كانا قوفين ثم انه ينبغي القراءة من المصحف كادله عليه الخبر
وان كان حافظا وعنه عليه السلام يرفعه الى النبي صلى الله عليه وآله ليس شيء
استد على الشيطان من القراءة في المصحف نظرا والمصحف في البيت بطرد
الشيطان وقال اسحق بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت
فذلك اني احفظ القرآن على ظهر قلبي فاقرأ على ظهر قلبي افضل او انظر في
المصحف قال اقرأه وانظر في المصحف فهو افضل ما علمت ان النظر في
عبادة وكل ذلك عن عدة الداعي وقال في اذاب المتعلمين الحق خواجه
لصين الدين قد من الله سره ان قراءة القرآن نظر افضل لقول النبي صلى الله

وآله افضل اعمال امتي قراءة القرآن نظرا وايضا قد يحصل الخلط بالاشتباه بين
 الحروف مثل الصاد والظا وغير ذلك وينبغي ان يقرأها مستقبلا لعدم استجاب
 الاستقبال ومطهر او قاعدا الذي يمكن في الصلوة وقايمها للتأديب ^{الاستقبال} قال
 في عنه الداعي وقال عليه السلام كانه الصادق عليه السلام لانه تقدم لقارئ
 القرآن بكل حرف يقرأ في الصلوة قايما مائة حسنة وقاعدا خمسون حسنة
 ومطهرا في غير الصلوة خمس وعشرون حسنة وغير مطهر عشر حسابات
 اما في لا اقول بالرحرف بل بالالف عشر وباللام عشر وبالميم عشر وبالواو
 عشر وعن الحسن بن علي عليها السلام قال قرأ آية من كتاب الله عز وجل
 في صلوة كتب الله له بكل حرف مائة حسنة فان قرأها في غير صلوة كتب
 الله بكل حرف عشر وتبدل على ان القراءة قايما في الصلوة ضعفها فيها جازا
 الرواية المتقدمة المذكورة في عنه الداعي فتدل على كون الصلوة قايما
 افضل حتى الوتر وقد بينه في محله واذل قراءة القرآن كثيرا وشرا بطها ^{مكروه}
 في محلها والغرض هنا الاشارة اليها تحملا وينبغي ان يكون بالترتيب كما قال الله
 تعالى بعد قوله اورد عليه ورتل القرآن ترتيلا روي عن امير المؤمنين عليه السلام
 في معناه بقرينة بياننا ولا يمتنع هذا السطر ولا تنزه نزل الرمل ولكن اوقع به
 القلوب القاسية ولا تكون هم احدكم احسن السورة اي اقرا متفكرا على هينك
 كما قيل انه يكون بحيث لو اراد السامع عد حروف الكلمات لعد كما روي في
 قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله عن عائشة في الكشف وقيل البيان لا
 يتم الا بالتجمل وانما يتم ان تبين جميع الحروف ويأتي حقها من اسباع الحركات
 وكأنه اشارة اليه قيل في معنى انه بيان الكلمات واداء الحروف وعن ابي عبد الله
 عليه السلام قال ادا مرت بآية فيها ذكر الجنة فمثل الله الجنة وادامرت بآية

فيها ذكر النار فتعذر بالله من النار وقيل هو يهمل على نظمه ونواله ولا يغير
لفظا ولا يقدم موضعاً وكان الراجح الوجوب لا الاستحباب وروى أبو بصير
عن أبي عبد الله عليه السلام في معناه قال هوان تكلمت فيه وتحسن به صوتك
وروي عن أم سلمة أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقطع قراءته
آية آية وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يمد صوته هذا ولكن
ما روي في معناه يدل على أنه مستحب فهو مريد لحمل قيام الليل على الاستحباب
فما ملأ يوبى استحباب القراءة لبلا قوله أنا سئلتني عليك قولاً ثقيلاً يعني
سنوحي عليك القرآن وجد النفل كون الأحكام الشاقة فيه سبباً على رسول
الله صلى الله عليه وآله فإنه يعمل به ويأمر به ويبليج ويحمل الأذى فيه ولما فيه
من قيام الليل ومجاهدة النفس وترك الراحة وأنه يفعل في الآخرة في
ميزان الأعمال العمل به وقراءة أو أنه قول ربنا فتعيل عظيم أن نأشبهه الليل
أي النفس التي يقوم وينبأ في الليل للصلوة أو القراءة هي أشد وطاء أي
كافة ومشقة وأقوم قبل أي أشد مقالاً وقراءة لمعنى القلب ثم أشار في
آخر السورة إلى وجوب إقامة القلوة المفروضة المقررة والزكوة كذلك
بقوله وإقيموا الصلوة واتوا الزكوة وإلى الفرض المعروف أو مطلق الانفا
في سبيل الله بل مطلق الحسنات فافهم بقوله واتوا الله قد ضا حساناً على
حسن معروف خال عن الأذى والمنه والربا وما فقدوا لأنفسكم من خير
من مال بل مطلق الإحسان تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجراً ما هو
متضمن لمعنى الشراط مبنداً مع صلته وتجذوه خير بمنزلة الجزاء وهما معقول
الأقل لجندوا وعند ظرفه وهو فضل بين معقوله الأول ومعقوله الثاني
هو خير وكان قد وجد شرط الفصل وهو كون ما بعده معقولة لأن خير العمل

بمن لأن معناه حين ما تخرج من الدنيا وقت الوصية واليه إشارة فيما روي عن
 عيسى العابد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اوصيني فقال اعد جهلك
 وقدم زادك وكن وصي نفسك ولا تغفل لعينك بعث اليك بما يصلحك او
 من مطلق ما تترك انفاقه وفعله من التقربات والطاعات والمعتل بمن
 بمن له المعرفة ولهذا لا يعرف باللام مع انه قد يوجد مع كون ما بعد تكلف
 اية اطرا واللباب واعظم عطف على حين واجل اثنين عن بسند وحدثنا
 حين واعظم قال به هو تكليد وفضل وقال في التوكيد فضل او بدل او تكليد
 فيه انه يلزم تكليد المنسوب بالرفع وبذلك عتد وقال في جمع البيان او
 صفة لها فيه ان المشهور الضم لا يوصف ولا يوصف به ثم اشار الى وجوب
 الاستغفار والتوبة بقوله واستغفر الله في جميع الاحوال فان الانسان لا يخرج عن
 تقريط ونقصين وذنب دايما ان الله غفور رحيم دليل على وجوب الاستغفار
 يعني يجب عليكم ذلك فانه يغفر لكم فانه سار لذنوبكم وصنوح عنكم حين
 عليكم فلا تنكروا ذلك على وجوب الاستغفار ومسرة وعينه دايما وان لم
 يشعر بالذنب فيمكن استجاب التوبة دايما من غير شعور بصدد والذنب
 ويدل على قبول التوبة اية فافهم **النوع السابع** في احكام متعددة
 تتعلق بالصلوة وفيه آيات **الاولى** واذا حبيت تحية فحيوا باحسن منها
 او ردوها ان الله كان على كل شيء حسيبا قال في جمع البيان اللغة التحية السلام
 يقال حيي تحية اذا سلم قال في القاموس اية التحية هو السلام ثم قال في
 جمع البيان المعنى واذا حبيت تحية فحيوا باحسن منها امر الله تعالى المسلمين برد
 السلام على المسلم باحسن ما سلم ان كان مومنا والا فليقل وعليكم لا ينحلي
 ذلك فنقول باحسن منها للمسلمين خاصة وقوله او ردوها لاهل الكتاب

عن ابن عباس فاذا قال المسلم عليكم فقلت وعليكم السلام ورحمة
الله وبركاته فقد حبت رباحا حسن منها وهذا منتهى السلام وقيل ان قوله او
ردوها للمسلمين ايضاً الى قوله وهذا اقوى لما روي عن النبي صلى الله عليه
والله قال اذا سلم عليكم اهل الكتاب فقولوا وعليكم وذكر علي بن ابيهم في
تفسيره عن الصادق عليه السلام ان المراد بالتحية في الآية السلام وانه
من الميم وذكر الحسن ان رجلاً دخل على النبي صلى الله عليه وآله فقال السلام عليك
فقال النبي صلى الله عليه وآله وعليك السلام ورحمة في آخرة آخر وسلم عليه فقال
السلام عليك ورحمة الله فقال النبي صلى الله عليه وآله وعليك السلام ورحمة الله
وبركاته في آخرة آخر فقال السلام عليك ورحمة الله وبركاته فقال النبي صلى الله
عليه وآله وعليك فقبله رسول الله زدت للآول والثاني في التحية وتكرر
لثالث فقال انه لم يبق لي من التحية شيئاً فزدت عليه مثله انتهى وقال في
الجمع روي انه في السلام وبدل على وجوب الجواب اقاماً باحسن منها وهو ان
يزيد عليه ورحمة الله فانه قاله المسلم زاد وبركاته وهي التمام واما ما يرد مثله
لما روي وفعل الرواية المقدمة الى قوله ومنه قيل اول التردد بين ان يحكي
المسلم بعض التحية وبين ان يحكي تمامها وهذا الوجوب على الكفاية حيث
السلام مسروراً فلا ردة في الخطبة وقراءة القرآن وفي الحرام وعند قضاء الحاجة
ونحوها والتحية في الاصل مصدر رجاك الله على الاخبار من الجوقة ثم استعمل
لحكم والله تعالى بذلك ثم قبل لكل دعاء فغلب في السلام وقيل المراد بالتحية العطية
واوجب الثواب او الرد على المنهب وهو قدير للسائعي وقال في ف الا حسن
منها ان يقول وعليكم السلام ورحمة الله اذا قال السلام عليكم وان يزيد وبركاته
اذا قال ورحمة الله وفعل الرواية المقدمة فتعظم من اللغة وتفسر في ن

وي بلف ايضاً ان الرد بالتعبد هنا في التعبد الغالبة المتعارفة بين المسلمين بعد رفع
ما كان متعارفاً في الجاهلية وفي السلام المتعارف بينهم فالجاء عليه اولى من الحمل
على العطية فيجب عوضها او ردّها كما قاله الشافعي في القديم لانه خلاف المتبادر
والاصل عدم وجوب عوض العطية ووجوب ردّها بل ردّها من عدم شرعا
جداً فلا يمكن الاجاب ببل هذا الاحتمال وكذا حملها على السلام وعلى كل تركا فعل
عن نفسيين علي بن ابيهم نعم لو ثبت صحة الرواية المنقولة في تفسيره بكل حمل على
الترجحان المطلق لا الوجوب اذ الظاهر عدم القابل بوجوب تقويض كل تركا ^{احسان}
وهو معلوم من الروايات ايضاً فمأمل وكذا حملها على كل تحية بالسلام ونحوه مثل
صباحكم ومساءلكم ونحوها لعدم المتبادر وبعد الفهم وعدم ظهور الوجوب والاصل
عدمه وليس بظاهر من الآية فالاصل نفيه ولا تعبد الجاهلية والاسلام للتحية
وبالجملة الذي يتبادر من الآية السلام المتعارف بين المسلمين ولهذا خلاف في
وجوب رده فهو معنى بالآية وعنده غير ظكوز مراد اياها فتلك بالاصل والاحتياط
ظاهر لا يترك وايضاً الظاهر ان كل صيغة صحيحة متعارفة في العرف بالقواعد
المعروفة توجب وجوب الرد مثل السلام فقط كما هو متعارف بين بعض الناس
بحذف الجنب فانه جائز ولصدق التعبد عليه ايضاً على ما فسدت وبحتمل عدمه ^{صحيح} للآية
وعدم كونه متعارفاً شاعراً وعرفاً عاماً وعدم العلم بكونه مراد في الآية لانه غير
صريح في العموم لانه مملوء وان كان ظاهراً عاماً عن فائز ان الظاهر وجوب الرد
بالمثل او بالاحسن كلياً لا خلاف فيه وبدل عليه الاخبار ايضاً فالاجماع والخبر
موثقان للآية والظاهر انه قوي على ما يظهر من كلامهم وبدل عليه الفاء فلو ترك
ياثير ويبقى في ذمته مثل سائر الحقوق وهذا مويد لغوية حقوق الناس فمأمل
وليس بعيداً لانه المتعارف والمطهر من السلم عليه وايضاً قالوا يجب الاسماع وهو

ليس بواضح الدليل بل بعض الاخبار الصحيحة في عدم وجوب السلام
واند يكفي ان يجيب في نفسه بحيث لا يسمع المسلم الا ان يكون اجابا قاطعا
الاخبار وايضا ظاهر هو ان الوجوب كقائي وظاهر الدليل خلافه بل الوجوب
العملي لانه المتبادر من الامر الذي للوجوب لانه اذا خطب به كل واحد
فيهم وجوبه عليهم مع عدم دليل مسقط عن البعض بفعل البعض لكن الظاهر
اجماع الامة على ذلك ولانه انما سلم سلاما واحدا فليس له الاعراض ^{حد}
ولكن الظاهر انما يسقط بفعل من كان داخل في المسلم عليهم ويكون ذلك ^{حد}
بالجواب فلا يسقط برده من لم يكن كذلك فلو خصص البعض من جماعة لم
يجب الرد الاعلى من خصص ولا يسقط عنه برده غيره وايضا لو رد غير المكلف
ولو كان داخل فيهم لا يسقط عن الباقيين لانه قد وجب الرد عليهم ولم يأت
احد به اذ لا يجب على غير البالغ فهو بمنزلة العدم ويمكن ان يقال فلو سلم
عليهم وهو داخل ومقصود ايضا بالسلام فكان المسلم ما وجب الرد بل جاء
بكلام يريد عوضه بواجب وعين واجب فكانه ما اتي بالوجوب اوانه لما قصد
السلام على غير المكلف فكانه سلم على غير المكلف وحده فاقبل وايضا لو سلم غير
البالغ المتميز الذي يقصد التحية فظاهر الآية وجوب رده كالبالغ وقيل لا
لعدم كونه مكلفا واقباله سرعية وسرعية المكلفين والسرعية غير ظاهرة
قيل ان افعال الصبي سرعية كما هو الظاهر فالاجزاء والوجوب قوي والاحتياط
واضح ثم انه معلوم ان وجود الرد انما يكون في السلام المبرور ولكن الظاهر
المسرع حتى يحصل المانع فيجب الرد حال الخطبة والقراءة والحمام والخلا
فان الظاهر استحباب ذلك كله وسرعيته الا ان يكون اقل من بعض الافراد ^{حد}
نعم ان ثبت كراهة السلام في هذه المواضع بمعنى كونه من وجوه من عدمه ويكون

الجواب مخصوصا بالسحب والراجح لوجوب الرد ولكن ظاهر الآية العموم ولهذا قيل
 بوجوب رد سلام الجنبية مع القول بالتحريم فاقبل فيه والظاهر ان الكراهية بهذا
 المعنى لا بمعنى الاقل ثوابا من فرد آخر كما قال بعض الاصحاب ان لا كراهية في
 العبادات الا بهذا المعنى وظاهر الاصحاب الوجوب كلياً فكأنه بالاجماع وعموم
 المعنى في المصنوع من الآية والرواية وبوتبع ما ورد في الرد في الصلوة فينبذ على
 المس وعقبه بل الوجوب اذ السلام منهي عنه فيها فلو لم يكن واجبا لم يرد وهو كونه
 في الرواية الصحيحة نقول السلام عليكم مبطل ما قال السليم فالظاهر الوجوب في كل
 واحظ ان الظاهر بالرد بالمثل شامل لقوله السلام عليكم اذا قاله المسلم من غير الشك
 وبوتبع الرواية المتقدمة وعلى الظائفة والظاهر ان ذلك وعليكم السلام بتقديم
 الخبر لعدم التفاوت بين التقديم والتأخير ولما تقدم في الرواية المذكورة بل في
 نوي وفوكذا بالنسبة والعريف وسلاحي وسلام الله ونحو ذلك على الظاهر
 وان الافضلية تحصل بضم ورحمة الله وبركاته مع عدمها في الاول وان الانسان
 محير في الرد بينهما نطاهر الآية وعينه ولكن حصص الاحسن بالسلم فاقبل ان معنى
 الآية ان الاحسن بالسلم والمثل للكتابي خلاف ظاهر الآية والاصل عدم
 وجوب العوض باحسن فكلاهما في السلم يجوز والاحسن حسن وفي الكتابي
 يمكن المثل لما تقدم من الروايتين مع احتمال تخصيص الامر بالسلم فلا يجب
 رد الكتابي اية كالحرفي لعدم حسن التحية عليهم بل يجب البعض وعدم التحية
 لمن حارب الله ورسوله وينبغي ان يتبع ما في الرواية مثل وعليك فاقبل ثم
 انه ذكر البعض ان السلام على الصلي مستحب وليس بمكروه كانه للعموم وانما اذا
 سلم عليه يجب الرد يمكن ان يبطل صلوته ان كان وقت السلام مسفوا لا بد من
 اذكاء الصلوة كالقراءة فان ذلك حرام لغورية الجواب فيكون كلاما اجنبيا مهنيا ^{الذي}

في العبادة مبطل كائنت في الاصول وانت تعلم عدم صراحة العموم ولهذا قيل
بالكرهية في الخلا والعام للعاري وعلى تقديره فالوجوب مقدم على افعال الصلوة
فم لو جوب المولاة في القراءة مثلا فورية وعلى تقدير وجوبه قد يكون مساويا
ومحيزا بينه وبين المولاة وعلى تقدير الزحان فتحى الكلام فرع ان الامر بالنهي
مستلزم للنهي عن صنع الخاص وقد جففناه في موضعه ثم انه على تقدير ذلك في
ان يكون النهي شاملا للافعال ايضا كالاذا كان اذا سقطت من الروح الى ان يرد
ان الصلوة مطلقا الا اذا علم عدم امكان رده ولم يستعمل قبله شيئا فيه الا ان بقا
لا يجب الذهاب الى ان يرد ويبطل فلو تعارضا سقط وجوب الرد ^{سقط} بقين الا
بها فصاح الى الدليل وايضا ينبغي ان يقول بالبطالان بناء على تقديره اذا ذكره
في وقت يمكن الرد وان لم يكن ذكر احين سئل عليه بل ذكر بعد ان ذهب وراح
السلم الا انه يمكن ان يرد السلام من غير ابطال للصلوة بان يصبح حتى يصل اليه
الرد فكانه المراد ثم ان كون الكلام اجنبيا منهييا في الصلوة لا يستلزم بطلانها
لان النهي مبطل اذ النهي في العبادة معناه ان يكون النهي عند نفس العبادة فيبطل
ح فلو فكّر الانسان في الصلوة بكلام اجنبى منهي عنه بالفرض كالنسيم لو تبدل
على البطالان نعم لو فكّر بخير واجب منهى عنه واكتفى بذلك ولم يتذكره في وقت
يبطل ذلك الجزء ويبطلانه يبطل الكل من جهة ترك الجزء لا من جهة ان النهي في
العبادة يبطل ففي الصلوة المذكورة على تقدير تسليم النهي عن كلمة وكلام حين
ترك الرد لو عاد بعد في وقت ما فات المولات التي هي شرط واعاد ذلك الكلام
لم يبطل صلواته الا ان يثبت ان كل كلام اجنبى حرام ومبطل وان كان قسرا وذكرا
وذلك غير ثابت بل في النهي ما يدل على اختصاص ذلك بغير القرآن وكذا لو اتي
بالاذاكار السجدة فقامل هذا **الثانية** قل ان صلوتي وسكتي يجياني وما في

7
تدري العالين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين قبل المراد بنسبي
سائر العبادات فهو نعم بعد تخصيص وقيل افعال الحج والمراد بالحج والمات العبادات
حال الحيوة والذي تقع بعد الموت بالوصية مثل التدبير او كون نفس الحيوة
والموت تدري العبادات خالصه له والحياة والمات خاصة به لا يقدر عليها ولا
يفعلها غيره وبذلك امرت اي بالقول المذكور او بالاخلاص في الامور ^{التي}
فهم منها وقد استفيد منها النية وجوب كون العبادات لله لا لغيره ففهم بالغير
عنهم الشرك الظاهر مثل عبادة الاصنام والكواكب والحقي وهو الربا والبقعة ^{تسمى}
ادخال قصد حصول الثواب وعدم العقاب بالعبادة فيه فان فعلها لوجوبها
حسن بل واجب عندهم وهو مسلم لذلك وما فعل عن امير المؤمنين عليه السلام
فمن خصا يصح عليه على انه لا يدل عليه بل يدل على ان فعله ما كان لذلك
بل لكون الله اهله وكذا لا يفهم ان الاخلاص المذكور من احكام الاسلام
فيكون كل مسلم مأمورا به ولا يدل ايضا على كون العبادات شركا لله وهو وظي
ولانها على ان صحة الصلوة بل سائر العبادات متوقفة على معرفة الله ووجد ^{بنية}
وكونه مربيا ونسبا للعالمين وعالما وقادرا وحكيما فان العلم بكونه مربيا ونسبا
لهم يستلزم العلم بكونه عالما وقادرا وحكيما خفا نعم يمكن الاستدلال بها على
وجوب المعرفة وتوقف الصحة عليها لتمام القول فانه يفهم انه يجب
قول ذلك ومعرفة القول وفهمه وصدقه مع العلاقات متوقفة عليها والعباد
منه توقفا على معرفة تلك الامور بالدليل سيما مع القول بانه بدون ذلك
مسلم في الظاهر لا يشترط في صحة الصلوة عين الاسلام والايان ويمكن فهم عدم
جواز اسناد حلق شي من العالم الى غيره مثل الكواكب والعقول والا فلا ^{الله}
انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة

وهو راعون حصص ولاية الخلق في الله ورسوله والذين آمنوا الذين يعنون
الصلوة ويتصدقون حال صلواتهم راعين الظمن الولي هو المولى
للامن كله والاولى بهم من انفسهم ومن بيده امورهم مثل الله ورسوله
اذ لا معنى للمحصص في المذكورين بغير هذا المعنى مثل المولى والناصر والمحب
الولي بهذا المعنى في الآية السابقة مع بعدها على تقدير تسليم لا يدل
على كونه هذا ايضا كذلك وكذا في الآية السابقة وقال على القوي في حقه
بما اتفق المفسرون على انها نزلت في علي بن ابي طالب حين تصدق
بجائته في الصلوة راعا ويدل عليه الروايات من الخاصة والعامة و
الآية واختصاص الاوصاف المذكورة فيه عليه السلام بالاجماع والجمع
للمعظم وترغب الناس في المصدق ولا تدفع في اخبارنا انه وقع مثل
هذا الفعل من كل الآية الاحد عشر من ولده عليهم السلام والحصر اصابه
بالنسبة الى من يتوقع انه ولي مثل في ذلك الزمان وبني المحصر عليه
بانه يقع التردد بل يحتمل جماعته بخلافه ولا يحتاج الى بؤته حين التزلزل
بنت عدم ثبوته له عليه الصلوة والسلام فان الله ان يخبر بانه الامام حين
الاحتياج وهو بعد فوته صلى الله عليه وآله بغير فضل وهو وظ وانه بعد
وجود اذات المحصر واختصار الاوصاف فيه عليه السلام واتفاق
المفسرين على انه في حقه تدل على اختصاصه بهاء ولا معنى لجعل وهم
رايعون عطفا او جعله بمعنى خاضعون والاعتراض بانه قد يكون
بمعنى الناصر وغيره مما اشرنا اليه وبانه ليس في حقه الجمع والمحصص وهم
يقولون به كما قاله علي القوي مع انه لو صح لكان اعتراضه على الله فاذن
اتفق المفسرون على انه في حق علي حين تصدق بجائته في الصلوة وهو راع

عام

ل

ومن يقول الله ورسوله والذين امنوا فان حزب الله هم الغالبون كان ذلك
فهم حزب الله وحزب الله هم الغالبون وضع المظهر موضع المضمر تنبيهها
على البرهان عليه وتوخيها بذكرهم وتفضيلهم وتبيين فضلهم بهذا الاسم
وتعريضها بين يولي غير هؤلاء فانهم حزب الشيطان الحزب بمعنى القوم
فالآية تدل على جواز النية في الزكوة وقضا فقط والمصدق ونية في
الصلوة ونسبة الصدق زكوة لان الظان الذي فعله ما كان ركوة ^{حجة} ^{قصة}
وان كان واجبة فذلك على جواز التأخير في الجملة واصلح الله به قال
اخطب خوارزمي في الفصل السابع عشر في بيان ما انزل الله من الايات
في شأنه احبوا الامام الى قوله فقال لهم النبي صلى الله عليه وآله انما وليكم الله
ورسوله الى قوله وهم ركعون ثم ان النبي صلى الله عليه وآله خرج الى المسجد
والناس بين قائم وراكع وبصر سابل فقال النبي صلى الله عليه وآله له هل اعطاك
احد شيئا فقال نعم خاتما من ذهب فقال له النبي صلى الله عليه وآله ما اعطاك
قال ذلك العاقم واوحى بيده الى علي عليه السلام فقال النبي صلى الله عليه وآله
علي اي حال اعطاك قال اعطاني وهو راكع فكبر النبي صلى الله عليه وآله ثم
قرا ومن يقول الله الآية فاستحسن بن ثابت في ذلك ابا الحسن فندك
نفسى ومهجتي وكل بطي في الهوا ومسارع ايدى مسجى في المحبين ضايعا
وما الدج في جنب الاله بضايح فانت الذي اعطيت اذ كنت راكعا
فدتك نفوس القوم باخبر راكع فانزل الله فيك حين ولايته فبينها
في محركات الشرايع ثم روى عنه صلى الله عليه وآله باسناده ان الذين امنوا
وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية هم انت يا علي ^{وعليك} ^{وعليك}
وموعدهم الخوض اذ اجبت الامم للحساب تدعون على محجلين وتعمل في

هذا الكتاب مراراً أن المراد بحسن التبريد هو علي وعقل الله كان إذا قبل قال
الصالحين هذا حين التبريد وكانوا يدعون به **الرابعة** اني انا الله لا اله الا
انا فاعبدني واقم الصلوة لذكري ان الساعة آتية أكاد أخفيها اي اظهرها
فالمعنى لا زال له ليجزي كل نفس بما تسعي قبل معناه اقم الصلوة لذكرك اي اياها
بان فانك لم تذكرت فضيلتها اي وقت كان فاراد بذكري ذكر الصلوة
ذكرها لكونه او بحرف المضاف وفهم المعنى المذكور من غير ضم الخبر مشكل
ومعناه لا يحتاج اليه في ذلك نعم بوجه **الخامسة** وهو الذي جعل لكم
الليل والنهار خليفة لئن اراد ان يذكر او اراد شكورا اي جعل كل واحد
منها خليفة الآخر الذي اراد ان يذكر نعمة الله فيها او يشكره عليها فيها
وحاصله جعل ذلك ارادة ان يراة ذكره وشكره نعمة فيها استدلال بها على
مشروعية فعل قابت الليل نهارا والعكس فان معناه الليل خليفة النهار
فيما يقع ان يقع فيه وبالعكس ومنه من مجرد هاهنا مشكل كما بقينا فافهم
السادسة فاذا انسح الخ الا شهر الحرم الى قوله فان نابوا واقاموا الصلوة
وانوا الزكوة فخلوا سبيهم قبل استدلال على ان تارك الصلوة مستحل امرته
بحب قتله لانه تعالى علق المنع من قتلهم على التوبة واقامة الصلوة وايتاء
الزكوة ولا شك ان تركهم الصلوة كان على وجه الاستحالة لعدم تحقق
اعتقاد وجوبها من الشك والحكم المعلق على مجموع لا يتحقق الامع
تحقق المجموع فيكون في حصول نقيضه فوات واحد من المجموع ولا
يخفى ما فيه فافهم **السابعة** يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذي
من قبلكم لعلمكم تتقون اما اللغة فالعبادة هي اقصى غاية الخضوع كما من في
اياك تعبد والخلق هو الفعل والابحاد على تقدير وسواء والباقي ظاهر

وأما الأعراب فلعلكم تشقون جملة حالته عن الخالق ولكن على طريق التشبيه
 بالراجح لاستحالة حقيقة الرجاء منه أو عن المخلوقين أو عن العابدین
 وأما كونها علة فيكون بمعنى كي فيكون موافقا لقوله تعالى وما خلقت الجن
 والانس الا ليعبدون كما يظهر من مجمع البيان ففيه انه نفل في الكشاف
 وتفسير القاسمي ان لعل واجبا بهذا المعنى فعلى تقدير التسليم بحتم كونها
 ذكر في مجمع البيان محصل المعنى ومعناها المجازي والمنع المذكور فيها يكون
 باعتبار الحقيقة الذين عطف على معمول خلقكم وغلب الخطاب على الغيبة
 في لعلمكم او حذف واياهم للظهور وأما المعنى فهو الامر واجاب مطلق العباد
 على كل الناس المخلوقين مسلما كان او كافرا حرا او عبدا الا ما اخرج الله
 من الصبيان والمجانين والنصف بالمانع من العبادة ولما الاستباط فهو
 انها تدل على وجوب العبادة في الجملة ومسوغيتها مطلقا فلا يحتاج اليه
 التوقيف فيصلح النافذة دائما والصوم كذلك واعادة العبادة والعصا وغير
 ذلك من انواع العبادات وكون الكافر مكلفا والمسلم كذلك حتى يثبت
 المنع واما دلالتها على ان العبد لا يستحق بعبادته ثوابا لانهما تدل على ان الوجوب
 المذكور للشكر على النعم المعدودة عليهم على ما ذكره في ومثله قال في نه وغيره
 ظاهرة لجوار كون ذكر النعم المعدودة للتزجيب والتحرير عن الفعل والمنع
 من الترك لان الامر اذا كان فانعم كثيرا وذكر نعمه عند الامر يكون ذلك
 اتم واعلى في حصول الامر بين بدلا ما موزين رغبة في الفعل وحثا في عدمه
 الترك نعم يمكن كون ذلك ايضا ولكن مع قيام هذا الاحتمال ما صار الدلالة
 عليه واضحة نعم لا بد من دليل على اثبات استحقاق الثواب عليها غير هذا
 لقيام ذلك الاحتمال وذلك موجود ولعله اجماع الخاصة والاهل والابرار

الكثرة والدليل المذكور في اصول الكلام وبوتة ان المنعم العني المطلق بمن على
العباد في مواضع كثيرة بهذه النعم وانما هو المناسب مع عدم ارادة العوض فلا
ينبغي كونها سببا وموجبا للعبادة فتأمل **الثامنة** الذي جعل لكم الارض
فراشا والسماء بناء وانزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم فلا
يجعلوا قنادا وانتم تعلمون اما الاعراب فالذي اما منصوب بان ^{بعد} صفة
صفة للرب او بالمدح والارض والفراش مفعول لا جعل والسماء والبناء عطف
عليها ومن الاولى ابتدائية والثانية بتعظيمه ويكون الرزق حينئذ حالا او
مفعولا له اي حال كونه رزقا او ليكون رزقا او من رزقا لكم او ببيانته مقدمة
على المبين وهو الرزق كما يقال انتفت من الدراهم الغا والغا في فلا للتقديم
اما على اعبد واو على اعل الذي خلقكم انما مفعول فلا يجعلوا وانتم
تعملون جملة حالية من فاعل فلا يجعلوا ومفعوله اما محذوف او مقدر هو
ان لا يقدر على مثل هذه الافعال غيره وان لا تدله واما اللغة فالغاش
هو البساط والبناء هو المبني وهو هنا وبة وفي الاصل اعم من ان يكون بناء
او وبة كذا في الكشاف والند المثل الذي يكون ضدا واما المعنى فبا اعتبار
الاولى هو الامم بعبادة الله الموصوف بالصفات المذكورة والهي عن
الاشراك به والاشارة الى قطع عنهم بالجمل لعدم القدرة وعدم ما يؤصلهم
اليد لوجود العلم والتمييز فيهم ووجود ما يؤصلهم من خلق هذه المذكورات التي
لا يقدر عليه غيره سيما الضد الذي يجعلونه شركا له وقابلا مقامه من الاصنام
فان لا يقدر على شيء ولا تنفع ولا تنقض واما الاحكام المستنبطة منها فهي اباحة
السكون في اي جن كان من الارض على اي وجد ارادوا الصلوة فيه وسائر
العبادات كذلك وطهارتها ايضا واستعمال الماء في اي شيء كان على اي وجد

وطهارته بل طهر ربه انهم لا يسمونها من جهة انتفاعه المتعارفة المطلوبة منه
ومقام الامتنان نعم جميع ذلك مع اباحة جميع الثمرات المخرجة للزرق وقيل
التمرة اعم من المطعوم والملبوس والزرق اعم من الماكول والشرب وفيه تا
اذ التمرة المخرجة هي الزرق لا عين فاذا ذكر انها اعم من الملبوس غير حقيقة
ولكنه لا يبعد سموها للكل فان الفطن مثلاً ثمرة شجرة والا برئتم يحصل من
ورق الشجر ويكون المراد بالزرق ما يعين به الانسان ويؤيد ما ذكره في
مجمع البيان في تفسير الآية الثالثة بعد هذه في بيان كلامه فقام من ان الله
عبارة عما يتبع الانتفاع به ولا يكون لاحد المنع منه فيدخل الجميع فيه ويحتمل
الشك وثبوت الواحد بینه وأن الجاهل معذور على تقدير عدم القدرة على
العلم او عدم الدليل للوصول اليه وذلك من تعيد النبي بالحال بالعلم الذي
من تفسيره فيعلم منه عدم التكليف بما لا يطاق فيبطل مذهب من يقول ب
واقاد لانتها على كون العبادات سكرل وعدم استحقاق الثواب لان الصفا
الذكورة للآمن الذي هو الله تعيد عليها التكليف بها على ما ذكره القاضي هنا
وفي الآية السالف على وجه يفهم اعتقاده لذلك انه الحق فباطل لما ترى
السالف والنظر انه ما ذهب اليه من الطائفة المحقة بل من مطلق المسلمين
الاقليل وليس بذهب مشهور من المتعبدين بالشريعة فان الثواب والمغفار
قريب ان يكونا من ضروريات دين محمد صلى الله عليه وآله بكل الآيات
وبها يتبين الحس والنس وعليه يدل كثير من الآيات والاجابيل الاجماع
لان هذا المذهب منسوب الى ابي القاسم البلخي فقط على ما ذكره في شرح
البحر يدو حاله انهم ليس بظاهر الله يعلمون اعلم ان في الآية الثالثة بعد هذه
التي ذكرناها دلالة على ابطال قوله حيث قال تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا

الصالحات ان لموجبات الآية حيث يعلم بتقليل ان حصول هذه النعم العظام
 للانسان بالايمان والعمل الصالح فيكون مستحقا لها وهو ط كدلالتها على خروج
 العمل الصالح عن الايمان وكذا في غير هذه من الآيات **النفخ الثامن** فيما
 عند اليوم من الصلوة واحكام تلحق اليوم من يومه وفيه آيات **الاولى** يا
 ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة فاسمعوا لله واذكروا
 البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون **الثانية** فاد اقصيت الصلوة فانتسروا في
 الارض وابغوا من فضل الله واذكروا الله كثير العلمكم تعلمون **الثالثة** واذا
 راو تجارة او طوافوا اليها وتركوا قايما قايما قل ما عند الله خير من الله ومن
 التجارة والله خير الرازيين **خص** الخطاب بالمؤمنين اي المسلمين لانهم المستفوعون
 بايجاب الصلوة الخاصة وهي صلوة الجمعة عليهم بعد سماع الاذان لقوله
 اسعوا اي اذهبوا واضعوا على ما روي وعبر بالبيع الذي يعني المبالغة في الذي
 المبالغة في الفعل وعدم الترك لانه قد روي ان المستحب هو الرجوع الى ^{الصلوة}
 بالسكينة والوقار لا بالسرعة وذكر الله هو الصلوة فكانه قال اليها الله عبر
 عنها بالذكر اشارة الى انها ذكر الله والله ينبغي القصد بفعلها انها ذكر الله ويحتمل
 الخطبة وكان تحريم البيع والشرا وقت وجوبها تعبد وان الكلام مانعا عنها اذ
 يجوز الجمع بين المعنى الى الصلوة الواجب والبيع والشرا وهو ط فلا ينبغي التعدي الى
 سائر ما يشبهه لانه قياس ممنوع من غير ظهور العلة مع مخالفة للاصل وما
 يدل على اباحتهما من العقل والنقل كتابا وسنة واجماعا ولا يبعد عدم الانعقاد
 وان لم يكن النبي مطلقا الا على الفساد ليس المظهر والتمسك الى الصلوة ولان
 ما يدل على انعقاده هو اباحته فمع رفعها لا ينعقد موثقا باصل عدم انعقاد
 المال البديل وليس بظاهر العقد الحرام الذي لا يرضى به الله دليله حجة

هاب

لذلك فماتل وبالجملة انتعال مال البائع الى المشتري وبالعكس الذي
 الاصل عدمه يحتاج الى الدليل ومجرد البيع الذي هو حرام وخلاف ما
 الله به عين ظاهر في ذلك مع انه قد يدعي ظهور عدم الانتفاء من
 النبي كما ادعي بعض الاصوليين فماتل ذلك حين لكم اي السعي اليها وترك
 البيع حين لكم ان كنتم من اهل العلم والعرفان او ان كنتم تعلمون الخير والشر
 تعلمون ان ذلك حين بالنسبة اليكم من عدمها وما يتبعه ثم اباح الله بعد
 اداء الصلوة الانتشار وطلب الرزق به من فضل الله ورحمته ولطفه
 اشارة الى ان التاجر والكاسب للرزق لا ينبغي ان يعتمد على كسبه وتجارته
 بل انما يطلب من فضل الله عليه ورحمته ويجعل الكسب والتجارة وسيلة
 وسبيل لذلك بسبب ترغيبه فالامر هنا بعد التحريم للاباحة وان كان
 في الاصل للوجوب للاجتماع على عدم وجوب ذلك ويجعل الوجوب في
 بعض الاحيان مثل الكسب للتفقد الواجب ثم اشار الى ذم المسلمين وظاهر
 اثم الذين كانوا معده صلى الله عليه وآله بانهم اذ راوا وعلوا تجارة او لم
 يعملوا بل ظنوا بسبب سماع صوت دال عليها في الجملة وهو الراد بالله قبل
 كان للتجار الذين يحيون بالتجارة الى المدينة طبل يضربونه بعد
 الوصول لاجبار الناس ذهبوا الى التجارة الموهومة القليلة الفايده
 الفانية وتركوا تجارة باقية عظيمة وهي الصلوة معك تركا مستلحا بالاعتقاد
 بترك واجب عظيم وقطعة المحرم ولغا رقة صلى الله عليه وآله وسلم في
 فانه روي اثم لما سمعوا صوت الطبل تركوه قائما في الصلوة وذهبوا
 اليها وقد علم سبب وجع الصبي ثم امر صلى الله عليه وآله بالقول لمحمد بن
 ما عند الله من الخير الباقي وهو خير الآخرة والدينا حين من التجارة

الحقيقة والموهومة او منها ومن الله اذ قبل بعضهم ذهب لمحض الطبل
 وبعضهم للتجارة وحج يمكن ان يكون التقدير وانفضوا اليه وحدوث
 لدلالة المذكور عليه واحتماله كثيرة وان الله تعالى حيز الارضين فيمن
 من غير ان يسرع للتجارة ولو ترك الذهاب لله ولعبادته الرزق حينما
 تحيل حصوله بسبب المسارعة اليها وترك العبادة ثم اعلم ان الذي استفيد
 من الآية الشريفة هو وجوب صلوة الجمعة على كل مؤمن بعد النداء ثم
 الجمعة مطلقا وتحريم البيع ثم اباحته بعد ما وقد ذكرنا لها شروطا
 كثيره في كتب الفقه فليطلب هناك غير اننا ذكرنا ان اكثر الروايات الواردة
 في الكتب واصحها واصحها ان العدد الشرطي وجوبها هو الخمسة وهو قول
 اكثر الفقهاء المعروفين الآن وقال في جمع البيان العدد يكامل عند أهل البيت
 ع سبعة وهو في بعض الروايات وبعض الاقوال للشيخ مع الله يقول يا ابا جعفر
 الخبير بالخمس والحي بالسبعة جمع الاحبار واعلم وقال ابو في فضل
 منصور بن حازم عن ابي عبد الله ع قال من الواجب على كل مؤمن اذا كان لنا
 سبعة ان يقرأ في ليلة الجمعة بالجمعة وسبح اسم ربك وفي صلوة الظهر بالجمعة
 والمنافعين فاذا فعل ذلك فكأنما يعمل بعمل رسول الله عليه وآله وكان
 ثوابه وجزاؤه على الله الجنة وما رايته هذه في الكتب المشهورة الا في ثواب
 الاعمال للصدوق فانه نقلها فيه في ثواب سور القرآن باسناده وفيه
 محمد بن حسان وهو مجهول واسماعيل بن مهران وفيه خلاف وان كان الظاهر
 انه ثقة والحسن وهو مشترك والذي يظهر من ثواب الله ابن علي كانه ابن
 فضال الله يعلم فالجواب ما ثبت والاستحباب غير بعيد لما ثبت بالنص
 وباجماع الامة العمل بالروايات في السنن والوصول الى ما نقل فيها من الثواب

فروعاً

وان لم يكن كالفعل ولما ثبت للجمهور واصحابنا الاستحباب والكره بالرواية
الضعيفة فالجمهور واصحابنا يتعبدون بها وما ذكرها القائل وق القائل بوجوب
قراؤها في ظهر يوم الجمعة في الغيبة وما ذكرها القائل باستحباب الجمعة وسبح
اسم في المغرب والعشاء ليلة الجمعة وسندها عيّن واضح واخرها صحيح في
ان المراد القراءة في الصلوة واولها ظاهر في ذلك فمحمل ارادة قراؤها في اولي
المغرب والعشاء اوها والظاهر الاخير وعليه حل في الخ رواية ابي بصير عن
الصادق عليه السلام قال اقرأ في ليلة الجمعة الجمعة وسبح اسم ربك وتدل
على العشاء والرواية عن الصادق عليه السلام فاذا كان العشاء الاخرة فاقرأ سورة
الجمعة وسبح اسم ربك واستحباب ذلك في ليلة الجمعة خصوصاً في الصلوة سيما
الغداً بخصوفا العشاء عيّن بعيداً كاختيار الجمعيتين في الظهرين لهذه الرواية
وعينها الخروج عن الخلاف المفقول ولا شك ان ذلك احوط وكان المراد
الاستحباب لعدم القائل بالوجوب على الظاهر ما قل الرابعة ولا تصل على
احد منهم مات ابداً ولا تقم على قبره انهم كفروا بآبائه ورسوله وماتوا وهم
فاستقروا ظاهرها يدل على عدم جواز الصلوة في وقت من الاوقات على
احد من الكفار الذين ماتوا على كفرهم وكذا الوقوف على قبورهم للدعاء لهم
وان علة ذلك هو الكفر وفيها اشعار بجواز ذلك للمسلمين مطلقاً ما قل
الخامسة واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة
اي اذا سافرتم فلا جناح عليكم ان تقصروا الصلوة الرابعة الغزبية بحذف
ركعتي اخرها ويكن وما قلها اليوم والآية مجمل ببيانها بالاجزاء والاجماع فالسفر
شروط لعصر الصلوة والآية ودلت عليه الاخبار ايضا والاجماع واما الخوف
فقط قوله ان خفتم ان يغتصبكم الذين كفروا ان الكافرين كانوا لكم عدواً بيننا وبينهم

ان حُفَّتْ فَنَسَتْ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي انْفُسِهِمْ وَدَبَّتْكُمْ اِنَّهُمْ شُرَطٌ فَلَا تَصْرَعُ الْاَمْرَ
وَلَكِنَّهُ بِالْمَعْنُومِ الشَّرْطِيِّ وَهُوَ اِنْ كَانَ حُجَّةً اَلَا اَنَّهُ مُرَوِّعٌ بَعْدَ ظُهُورِ قَائِدَةٍ
لِلتَّعْيِيدِ سَوَى الْمَعْنُومِ كَأَيِّنٍ فِي مَوْضِعِهِ وَقَدْ يَكُونُ رَاقِعُ الْخَوْفِ وَقَدْ
الْزَوَلِ اَوْ كَوْنُهُ اَلْغَلْبُ وَالْاَعْيَادُ قَبْلَ وَاَمَّا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ كَثِيرَةٌ مِثْلُ
فَإِنْ حُفَّتْ اِنْ لَا يُقَيِّمُ أَحَدٌ وَدَاوُدَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فَيَا أَفْتَدَتْ بِهِ وَلَا تَذْكُرُ هُوَا
فَيُنَازِلُكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ اِنْ أَرَدَنْتُمْ تَحْصِيَا وَابْنُهُ هُوَ مَعْنُومٌ بِالْمَعْنُومِ عَارِضٌ أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ
وَهَذَا مَعَارِضٌ أَقْوَى وَأَصْرَحُ مِنْهُ مِنَ الْأَجْعَالِ وَمِنْطُوقُ الْأَخْبَارِ قَالَ ^{وَقَدْ} رَوَى
تَضَافَرَتْ السُّنَنُ عَلَى جَوَازِهِ ابْنُهُ فِي حَالِ الْاَمْرِ فَتَرَكَ الْمَعْنُومَ بِالْمَنْطُوقِ وَإِنْ كَانَ
الْمَعْنُومُ حُجَّةً ابْنُهُ أَقْوَى وَيَذْكُرُ عَلَيْهِ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ عَنْ زُرَّارَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمٍ
أَنَّهُمَا قَالَا فَلَنَا لَا يَجْعَلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا نَقُولُ فِي الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ كَيْفِيٍّ
وَكَمْ هِيَ فَقَالَ اِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ وَإِذَا ضَبَّتْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ
أَنْ تَقْصُرَ وَاحِدَ الصَّلَاةِ فَضَارَ التَّقْصِيرُ فِي السَّفَرِ وَاجِبًا كَوَجُوبِ التَّامِّ فِي
الْحَضَرِ قَالَا فَلَنَا إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ وَلَمْ يَقُلْ أَفْعَلُوا فَكَيْفَ أَوْجِبُ
ذَلِكَ فَقَالَ عَمَّا قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الصَّافِ وَالْمَرْوَةِ فَزَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا
جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهَا الْأَثَرُونَ اِنَّ الطَّوْفَ بِهَا وَاجِبٌ مَعْرُوفٌ لِأَنَّ
اَللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ وَسَمِعَهُ بَنِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَذَلِكَ التَّقْصِيرُ فِي
السَّفَرِ شَيْءٌ صَنَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ قَالَا فَلَنَا
لَهُ مَنْ صَلَّى فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا ابْعِيدَ اَمْ لَا قَالَ اِنْ كَانَ قَدْ قَرَّبَ عَلَيْهِ آيَةٌ ^{بِخَيْرٍ}
وَفَسَّرَتْ لَهُ وَصَلَّى أَرْبَعًا عَادُوا اِنْ لَمْ يَكُنْ قَرَّبَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَعْلَمْهَا فَلَا اِعَادَةَ عَلَيْهِ
وَالصَّلَاةُ كُلُّهَا فِي السَّفَرِ الْفَرِيضَةُ رَكْعَتَانِ كُلُّ صَلَاةٍ إِلَّا الْمَغْرِبَ فَإِنَّهَا ثَلَاثُ لَيْسَ
فِيهَا تَقْصِيرٌ تَرَكَّهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي السَّفَرِ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ وَقَدْ

سافر رسول الله صلى الله عليه وآله إلى ذي حنب وفي مسير يوم من المدينة
 يكون إليها بريلان أربعة وعشرون ميلا فقص وأطرب فصار سنة وقد
 سمى رسول الله صلى الله عليه وآله في ما صاموا حين أظلمت العصاة ^{البرصية} قال في العصاة
 إلى يوم القيمة وأنا المعروف أبناءهم وأبناء إبنائهم إلى يومنا هذا وفيها فوائد
 وأحكام كثيرة لذلك نعلت فافهمها ثم إن ظاهر الآية يدل على العسر مجرد
 صدق السفر ولكن ثبت بالإجماع أن ذلك لو لم يكن وعند الشافعي مسير يومين
 ستة عشر فرسخا وعند أبي حنيفة مسير ثلاثة أيام بلياليهن مسير الليل
 ومشي الأقدام على العسر ولا اعتبار بإبطاء الضارب المسافر وأسرعته قاله
 في ف فكانه أربعة وعشرون فرسخا ولكن لا يناسب إدخال الليل إذ يمكن قطع
 ثمانية فراسخ في يوم واحد جعل ذلك يوم صوم ولهذا ما اعتبره ي بل قال أربعة
 برود للشافعي وستة لأبي حنيفة والبرود جمع بر يد وهو أربعة فراسخ وعند
 أصحابنا بريلان وهو ثمانية فراسخ يوجب العسر وذلك عليه الروايات الكثيرة
 الصحيحة عن أهل البيت عليهم السلام وهو أولى لأن ظاهر الآية أنه يكفي مطلق
 السفر وما يصدق عليه ولا شك أنه ما يصدق عليه وأنه خرج أقل من ذلك
 بالإجماع وبقي ما فوقه تحت الآية ولكن يدل على الأقل أيضا مثل بر يد
 يوجب ذلك بعض الروايات الصحيحة ولكن الظاهر ما قاله به أحد حملهما
 على التخيير حينئذ البعض والبعض الآخر على عدم بنية الإقامة وعلى قصد
 الرجوع في يوم أو ليلة فيصير بريلان في يوم ولكن يدل رواية صحيحة على
 وجوب العسر على أهل مكة بالخروج إلى عرفات بحيث يبعد كل للدورات
 وأيضا ظاهر الآية أن مجرد الخروج إلى السفر وصدق الضرب سبب للعسر ولكن
 حده أكثر الأصحاب بالوصول إلى موضع لا يسع إلا أن ولا يرى الجدران

او احدها وقال البعض بخروج من موضعه ولكل شاهد من الروايات
 فماتل في تحقيق الحق ثم ان ظاهر الآية ايضا ان العنصر رخصة لا عزيمة ولكن
 مذهب اصحابنا وابي حنيفة انه عزيمة اي واجب معين لا يجزي عنه
 لاجازته بخير فيه ويدل عليه ما روي من طرق العامة والروايات الصحيحة
 عن اهل البيت عن واجبات الطائفة ونفي الجناح لاني في ذلك مثل وجوب
 السعي بل بعم وان كان في الجواز اكثر استعلا اذ لو تسك في انه لا يخرج في فعل
 الواجب فاذا ذلت الاخبار من الخاصة والعامة عليه مثل قول عمر صلوة
 السفر ركعتان تام عن قصر على لسان بنيتكم وقول عائشة اول ما فرضت
 الصلوة ركعتين ركعتين فاوقت في السفر وزيد في الجسر فالآية ^{عليه} تحمل
 ولا تسك ان العنصر احوط واولى ومجمع عليه فلا بد من الصيرورة اليه ^{فان}
 ف كانتهم القوا الاتمام وكانوا مظنة لان يخطر ببالهم ان عليهم نقصا نافي
 العنصر فرفع عنهم الجناح بقوله لاجناح الآية لتطيب انفسهم بالعنصر ويطاؤا
 اليه ثم ان صلوة العنصر شرابط واحكام مذكورة في مكانها فليطلب هناك
 وان قال اصحابنا الخوف موجب للعنصر كالسفر فالشرط احد الامرين المذكورين
 في الآية وان لم يفهم من ظاهرها بل ظاهرها ان كلاهما شرط ولكن ذلك
 الاخبار مع الاجماع على انها ليس بشرطين بل احدهما فقط ولا استبعاد في
 ذلك فان اكثر الايات المستبعدة منها الاحكام في غاية الاجال وانما يفهم
 تفصيلها من الاجماع والاحبار على انه يمكن فهم العنصر مع الخوف وحده من آية
 صلوة الخوف المذكورة بعد آية العنصر بلا فضل حيث ذلت على كونها
 ركعتين ظاهرة وفسرت فماتل **السادسة** واذا كنت فيهم فاوقت لهم ^{الصلوة}
 الآية اشارة الى الصلوة حال الخوف جماعة وفيها كمال الاهتمام بها حيث لا

رين

ترك في مثل هذه الحال مع ارتكاب بعض الامور في الصلوة للعطف عليها
وبطاهرها فعلق من قال ان ذلك مخصوص بالنبي صلى الله عليه وآله من
جهة الخطاب وسبب النزول ولكن الظاهر ثبت عمومها باجتماع الطائفة
ودليل التامسي وان حكم الامام له حكمه فلا شك في الجواز معه واما بدو
فاذا وجد ما يخالف القواعد فشكل ولكن ظاهر ما مر ذلك مع انه ليس
فيها مخالفة واضحة كثيرة للقواعد وترك تفصيلها لاحتمال الاختصاص به
وبالائمة عليه وعليهم السلام مع ذكر احكام الخوف واقسامها في الفقه وعلم
ظهور المقصود هل هي صلوة بطن الخلق او ذات الرقاع فامل ويمكن ان يكون
اشارة الى صلوة سنة الخوف كما قيل السابعة فاذا قضيت الصلوة فاذا ذكرنا
الله قياما او قعودا او على جنبكم فاذا اطمانتم فاقموا الصلوة الآية اي اذا
اردم الصلوة مثل اذا قرأتم القرآن فصلوا فالذكر بمعنى الصلوة او بمعناه
ولكن بان تصلوا له وهو في القرآن كثير فالحق صلوها ما امكنكم على اي
وجه يمكن قياما وقعودا او نحو ذلك ويحتمل ان يكون اشارة الى صلوة القادر
والعاجز اي صلوا قياما اذا كنتم اصحاء وقعودا اذا كنتم مرضى على تقدير
على القيام وعلى جنبكم اذا لم تعدروا على القعود وقال في جمع البيان عن
ابن مسعود وروي عن ابن عباس انه قال عقيب تفسير الآية لم يعد الله
احدا في ترك ذكره الا المغلوب على عقله وقد روي في اخبارنا انهم هذا
المعنى للآية وبهم الترتيب بين القيام والقعود والجنوب في الصلوة ولم
يعلم الترتيب بين الجنين والاستلقاء ويحتمل ارادة الكل من الجنوب غير
ترتيب او مع الترتيب ولعل في الرواية اشارة اليه كما صرح به بعض الاجتاه
لاشك انه احوط وكانه يوجب ارادة الصلوة ولكن يسع حال الخوف قوله

فاذا اطمانتم يعني في وقت عدم الاطمئنان صلوا على قدر ما يمكنون منه من
القيام والقعود والجنوب فاذا اطمانتم وقدرتم على ان يقوموها باركانها
المعتبرة حال القدرة فاقموا الصلوة اي صلوهما مجردا وحافظوا على
اركانها وشرايطها كلها كما هي وقد مضى تفسير تنميتها اعني ان الصلوة كانت الآتية
فان خفتهم ورجالا او ركباناً فاذا امنتم فاذا ذكر الله كما علمكم ما التكونوا به
الرجال جمع راجل مثل تجار وصام وقيام والراجل هو الكابن على رجله واقفا
كان او ماشيا والركبان جمع راكب كالفرسان جمع فارس وكل شيء غلا سبيا
مقد ركبته فوجالاحال والتقدير فصلوا رجالا يعني ان خفتهم من عدد واسع
او غرق ونحوها ولو يمكنكم الصلوة نامة الافعال والشروط كما هي المقررة حال
الامن فصلوا رجالا على ارجلكم وعلى اي هئية يمكنكم ماشين او واقفين الى
العبادة وغيرها بالقيام والقعود والسجود ان امكن والاقبالا بآباء والآباء
والتكبير والتهليل والتسليم يعني تعبد والمقدور من الهية او على ظهور رؤسكم
على اي جهة تتوجه ولو تمكن من العبادة فيها والاقبالا امكن وبالجملة في الآية
الشريفة اشارة الى صلوة الخوف على طريق الاجال والتفصيل مذكور في
الكتب الفقهية مع ادلتها وفي مجمع البيان ان عليا عليه السلام صلى ليلة
الهرب خمس صلوات بالآباء وقيل بالتكبير وان النبي صلى الله عليه وآله صلى
يوم الاحزاب ايماء فاذا امنتم من الخوف فاذا ذكر الله اي فصلوا صلوة الامن
وقيل اذكر الله بالثناء عليه ولله الشكر امن الخلاص من الخوف والعدو
فكانه الاولى لظهور الذكر فيه ولغيره صلوة الامن من قبيله فاذا اطمانتم
الآية فدللت على استحباب الذكر شكر الله على دفع الالم او الخوف كما علمكم اي الذكر
مثل ما علمكم من الشرايع وكيفية صلوة الخوف والامن وغيرهما وشكر البوازي

نعم فاموصولة او مصدرية وما لم تكونوا تعلمون مفعول عليكم وما موصولة
 او موصوفة ولم تكونوا صليتم او صفة وتعلمون خبر تكونوا **الثامن** فاذا افرغ
 فانصب والى ربك فارغب قبل فاذا افرغت من الصلوة المكتوبة فانصب
 الى ربك في الدعاء وارغب اليه في السئلة يعطك وهو مروي عن ابي
 جعفر والى عبد الله عليها السلام وعن عبيد الله بن عبد الله بن
 النضر وهو التعب اي لا تشغل بعد الصلوة بالراحة مثل النوم والاكل
 وعدم الاشتغال بشئ بل اشغل بالعبادة مثل الدعاء بعد ما فيكون المدا
 التعقيب وهو الدعاء بعد الصلوة وتعل عن الصادق عليه السلام انها الدعاء
 في دبر الصلوة فيكون اشارة الى استحباب التعقيب كما هو المشهور والجمع عليه
 وهو الاشتغال بعد الغريضة بالدعاء والمسئلة كما يدل عليه الاخبار من
 الخاصة والعامة وينبغي اتباعها بعد الغريضة قبل الاشتغال بشئ حتى قبل
 النافلة في صلوة المغرب اي ويدل عليه الاخبار بخصوصها فاوردت
 فعلها قبل الكلام وتحميلها فالمراد غير التعقيب كما صرح به في الرواية في التعقيب
 وينبغي ايضا ان يكون على عبء الصلوة كما يشعر به الآية ويدل عليه الاخبار
 وقاله بعض الاصحاب حق بالغ في الذكرى انه ليضر بالتعقيب جميع ما يضر بالصلوة
 والظان المراد بالبالغة وتقص الفضيلة والا فالدعاء مستحب على كل عبء
 ووردي الحديث بعد سوال التعقيب بعد القيام انه معقب ما دام منظره
 ويمكن استفادة استحباب الدوام على الطهارة من هذه الرواية وبالجملة الظاهر
 انه يفهم من الآية استحباب الطاعة بعد الصلوة سيما الدعاء فانه وروي
 الرواية حث عظيم وترغب كثير وثواب جزيل في التعقيب وهو مذكور في
 ما ورد في محله فاطلبه وعدم الفراغ او النوم فانها بضران بالدين والدنيا

كما ورد في الروايات الكثيرة خصوصاً النوم بعد العشاء الى ان يطلع الشمس فانه
مذموم جداً ويكره بعد صلوة الليل فانه ورد انه لم يبرح صاحبه بصلوة الليل
التي صلاها وكذا ورد دم الكسل والضحك فينبغي الاجتناب عنها الله الموفق
وابيض فيها اشارة الى الطلب والرغبة الى الله فقط لا غير حيث قدم الصلوة ^{فانه}
المحصر وقال والى ربك فارغب اي لا غير وهو **الطاسعة** واقتموا الصلوة

وابتوا الركعة واركعوا مع الراكعين الصلوة معلومة لغة وسرعا واقامتها
ادائها باركانها وشروطها المعينة سرعا والركوع لغة هو الانحناء والاعتناء ^ظ
وقيل هو الخضوع وهما متقاربان وسرعا انحناء خاص وهو الانحناء بحيث
يصل به مستوي الخلفه ركبتيه على ما ذكره الفقهاء وقد يطلق ويراد بالصلوة
فالمعنى ايجاب الصلوة على الاطلاق والعموم واجباب الركوع فيها مع الراكعين
او الترغيب الى الخضوع فيها او مطلقا مع كل خاضع وخاشع ومعنى مع على
الاول لا يخرج عن مسامحة الابلون المراد الترغيب والتحرير على الجماعة بعد
اجاب الصلوة فالمعنى صلوا مع المصلين اي صلوا جماعة اماماً او امامين
فيحتمل ان يكون فيها اشارة الى ان الجماعة لا بد لادراكها من الركوع ويشعر
بكون الركوع مع الامام فلو كان الامام راكعاً وادركه لم يكن مدركاً لعدم ^{صدقه}
الركوع مع الركع بل بعده ويدل عليه الخبر الصحيح وهو مذهب الشيخ والشهيد
خلافاً ويدل عليه بعض الاخبار مويداً بالكثرة ويجوز انظار الامام راكعاً
للدخول وبالإجماع المنقول عليه والاحتياط يقتضي الاول بل الاصل انما
يكون المراد اجاب الصلوة التي تجب فيها الجماعة كصلوة الجمعة والعيدين
يكون اشارة الى وجوب الركوع في الصلوة حيث كان الخطاب لبي اسئبل
وما كان الركوع في صلواتهم كانه قال صلوا مثل صلوة المسلمين ثم اعلن ان ^ظ ^{هـ}ها

ان الخطاب لبني اسرائيل لما سبق من قوله تع يا بني اسرائيل ولكن لا علم
 عدم الفرق في الحكم فلا يبعد الاستدلال بها على نبوت علي كالمكذابين
 مع ان هذا الحكم موجود في آيات واحبار آخر كما ان الخطاب فيما قبلها
 مخصوص بعلماء اليهود كما قال في مجمع البيان مع ان الثانيان الحكم مشترك
 للاجماع وغيره وهو قوله تعالى انا منون الناس بالبر وتنسون انفسكم
 وانتم تكونون الكتاب افلا تعقلون قيل كان علماء بني اسرائيل يأمرون
 الناس باتباعه صلى الله عليه واله وسلم ولم يؤمنوا به ولم يتبعوا فثبت
 الآية الكريمة ومضمونها النهي عن ترك النفس تاركة للخير والعمل الصالح
 مثل الايمان به صلى الله عليه واله واتباعه وفاعلة للمعاصي والذنوب مع
 مع امر الناس بضدّها مع قراءة الكتاب الدال على وصفه وجوب
 الايمان به واتباعه وهو التوراة مع العلم بفتح ذلك من العقل والجملة
 الآية تدل على ان الذي يريد لغيره الخير ولا يريد لنفسه فيها توبيخ عظيم
 لمن يفعل ذلك فهي تدل على كون النفس مذمومة بذلك عقلا فيها دلالة
 على كون البغى عقلياً ولا يدفعه وانتم تكونون الكتاب كما قاله التنزياري
 في حاشيته الكشاف فافهم وليس المراد عدم جواز امر الناس بالطاعة
 مع ارتكابه المعاصي كما يتوهم اذ العدالة لا يشترط في الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر كما هو الاصل والمشهور ومقتضى الدليل عدم اشتراط كون
 الواعظ معظماً لان الامر بالمعروف واجب وفعله واجب آخر ولا
 يستلزم ترك الثاني سقوط الاول وهو ظبط بل الواجب اظهار نفسه وكونه
 الخش واطهر فجماع العقل لازمة عقابه ثم يمكن كون وعظ المتعظ
 ادخل في جواز تارك الصلوة امر غيره بها وهذه ايم ذكرناها هنا وبالجملة فيهم

لناسبتهم

من ظاهر الآية الحظر والتهديد العظيم على من ترك نفسه مع امر غيره
كابدل عليه قوله تعالى يقولون ما لا يفعلون كبر مقاما عند الله ان تقولوا
ما لا نفعلون ان حمل على الاعمال على خلاف الوعد فقط في ذلك على
الوفاء بالوعد واستعينوا بالصبر والصلوة وانها لكبيره الاعلى الحاجه
الصبر منع النفس عن محبتها وكفها عن هواها والاستعانة بطلب العون
والعاونة والمعنى حاج الجمع بين الصلوة والصبر وجعل ذلك معينا للقضاء
الحواج بان يصلوا صابرين على تكليف الصلوة لمساقتها وما يجب فيها من
اخلاص القلب وصدق النيات ورفع الوسواس وعراعات الآداب
والاحتراس عن الكار مع الحفنة والحسنة واستحضار الله ان تصاب بين
يدي جبار الارض والسوات فانه اذا فعل ذلك تقضي الحواج مني معتبر
وقد وردت الصلوة للحاجة فيحمل اياها ويحمل ان يكون المراد بالصبر
الصوم فان الصائم يصبر نفسه على الجوع والعطش ولهذا في شهر رمضان
شهر الصبر والصبر راجع الى الاستعانة او الصلوة صابرين على مساقتها وعلى
الاخير حذف صبر الصوم للظهور والتقي باحدهما العدة ويحمل كونه
راجعا الى جميع ما تقدم من تكليف بني اسرائيل من قوله وذكر الآية
ان يكون المعنى واستعينوا على البلايا والنوايب بالصبر والصلوة والآ
ليها كما يروي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا حزبه امر فزع
الى الصلوة ويحمل كون الصلوة بمعنى الدعاء فيكون الامر بالدعاء والصبر
عند البلايا وانها لكبيره اي لشاقة على كل مكلف الاعلى المدللين والمستكينين
ونقطة من قوله كبر على في الكشاف وسبب عدم فعلها عليهم توفهم ما وعد
للمصلين والصابرين بقوله وبشر الصابرين الآية وانما يوفي الصابرون اجرهم

بعض حساب كايهم من وصفهم بعد بقوله الذين يظنون انهم ملا فوارتهم
 وانهم البدر اجعون اي الذين يتوقعون لقاء ثوابه ويطلعون به كذا في
 الكشاف وفي مجمع البيان الظن هنا بمعنى العلم واليقين **العاشرة** وادق اي
 القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون واذكر ربك في نفسك تضرعا
 وخيفة ودون الجهر من القول بالعدو والاصال ولا تكن من الغافلين
 ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون
 الانصات هو الاستماع ويحمل ان يكون مع السكوت قيل كانوا يتكلمون في
 فاعروا باستماع قراءة الامام بل مطلق القراءة السموعة والانصات اليها لكن
 الظاهر عدم وجوبها بالاجماع الا في الصلوة للماموم فثبت عليه استماع قراءة
 اعاجبه والانصات اليها ويكون المراد وجوب ترك قراءة الماموم في الجملة
 اي في الجملة وما يسمع ولو همهم في الاضغاث وبها استدل عليه بعض
 الاصحاب والحنيفة وذلك لانه عن بعد من جهة اطلاق عام كثير الافراد
 وارادة فرد خاص قليل وايضا من جهة ايجاب الانصات والاستماع ظاهرا
 بل صريحا وارادة عدم وجوبها بل وجوب امر آخر وهو ترك القراءة لا
 ذلك على ان في الاستلزام تأملا اذ يمكن القراءة مع الاستماع والانصات
 الا ان يريد به السكوت فيمكن حملها على عموم رجحان الاستماع والانصات
 بترك الكلام والتوجه الى ساعده وفهم معناه والتدبر فيه ويكون التفضل
 بالوجوب في بعض اوقات الصلوة والاستحباب في الباقي معلوما محجوزا
 وعلى استحبابها للاجماع على عدم وجوبها الا ما اخرج الدليل ويعلى وجوب
 ترك قراءة الماموم في موضعه بدليل آخر وهو الاخبار كما بين في محله وهي مختلفة
 والجمع بينها لا يخلو عن تكلف ولهذا اختلف الاصحاب في الحكم وتامم تحقيقه في

الصلوة

محله فاقبل قوله واذكر ربك في نفسك الآية تدل على وجوب الاخفات في
 القراءة والذكر والاعاء مطلقا والظاهر عدم القابل به ويمكن حمله على موضع
 وجوب ذلك مثل القراءة في الاخفات به واريد بالذكر في النفس عدم الجهر العرفي
 الفقهية مع اساع النفس وذلك لا يخرج عن بعد ما من بعد حمل لفظ عام على
 فرد قليل بان يخص بالقرآن في بعض الصلوة مع جعل الراد بالذكر في النفس
 الاخفات المصطلح عليه في الفقه ويمكن حمله على الحث والترغيب على اخفاء
 الذكر والاعاء والقراءة مطلقا بحيث لا يسمع او بمعنى عدم اطلاق الغير ليعبر
 عن الربا وعدم الجهر العالي المسموع فندس عا وبوتيه وذن الجهر من القول
 اي الجهر العالي قال اي متكلما من الكلام فوق الترددون الجهر فانه ادخل في
 المسموع والاخلاص وذلك قد يكون واجبا اذا كان موجبا للترك الربا او يكون
 قراءة واجبة فيجب اساع النفس بحيث يخرج عن حديث النفس ولا يكون عاليا
 بحيث يخرج عن الحد وقد قالوا ذلك في قراءة الصلوة الغرضية بل يمكن ذلك في
 مطلق القراءة الواجبة بل مطلق القراءة والاعاء وفي بعض الاخبار اشارة الى
 ذلك وان كان في بعضها ما يدل على جواز حديث النفس فاقبل واقل بحتم
 ان يكون الراد استحباب الذكر والاعاء والقراءة دون المقدر الواجب ليعبر عن
 الربا كما قل في استحباب السر في الصدقة المندوبة واستحباب فعل النافلة في المنزل
 سجدة وان كان ذلك غير ظرف وكذا سائر العبادات فان الاخلاص فيها هي
 العدة فكما بعدت عن شبهة الربا كانت اول فيكون المستحب في مطلق الذكر
 اوصاف الضرع والخوف والاخفات والذكر بالقلب واللسان لا بجود اللسان
 به فيكون في نفسك اشارة الى اعتبار المقصد لا الى الس وبوتيه قوله ودون
 الجهر حتى لا يلزم التكرار والمعنى اذكر الله متكلما قاصدا ومتقرا ومخافتا وخا

من عدم الاجابة وطامعها كما يدل عليه قولنا خوفا وطعا وهذا اذ اب التوبة
في نفسها واما من حيث الوقت فينبغي ان يكون بالعدو والاصال اي اوقات
العدوات والعشيات اقل النهار واخره وقت العصر كانت احصا الفضلها
ولبعد العبادات فيها عن الربا لعدم اطلاع الناس لان اكثر الناس فيها في غزلهم
مشغولون عاظم فاقبل ثم رغب في الذكر وعدم تركه وسبانه والغفلة عنه
بقوله ولا تكن من الغافلين ويحتمل التحريم كما هو ثابت لبعض الاوقات وعموم
الترغيب على عدم الغفلة والمذكر للعبادة والاستغفار بذكر الله كما مر او
استعمال او امره ونواهيه بان يذكر الله ونوابه الموعود وعقابه عند امره
فيفعل ولا يترك وعند النواهي فيترك ولا يرتكب ثم اتم ذكره والسحاب السجدة
في آخر هذه السورة ولعل في قوله ان الذين الآتية انشأه بعيدا الى ذلك وكذا في
غيرها والمجموع احد عشر اخرا الاغراف والرعده والخل واخذ بني اسرائيل
وعبرهم ولجج في موضعين والفرقان والنمل وص واذ السماء انشئت وفي الاربع
واجب المراجعة عند قوله انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها حضروا سجدا
وسجوا بحمدهم وهم لا يستكبرون وكذا في سورة حم عند قراءة لا تسجدوا
لشئ ولا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن الآية ويحتمل عند لا يسجدون لعل
الاخير اولى والاحوط السجدة فيها وفي آخر النحر واعبدوا واخر اقرارا
واقرب ولعل دليل الاصحاب على الوجوب في السور الاربع والاصحاح
في الباقي هو الاجماع وبعض الاخبار مثل ما فعل عن ابي المومنين عليه
عليه السلام السجود اربع وقول الصادق عليه السلام اذا قرأ شيء من العزائم الاربع
فستغفرا فاسجد وان كنت غير وضوء وان كنت جنباً وان كانت المرأة لا
تصلي وسائر القول ان فيها بالحيث ولا يستدل على الوجوب باتها وارده

الامر الدالة على الوجوب لانه منقوض وهم اذ لا دلالة فيها على وجوب
 السجدة عند السماع وكذا قراءة الآية التي هي فيها وهو لا بد من الضمان
 مثل انه تدل على الوجوب في غير قراءة هذه الآية والصلوة بالاجماع و
 سجدة الصلوة اجماعا وفيه انه ينبغي ان يدعي الاجماع في المدعي وعند
 السامعي كلها مستحبة واسقط سجدة ص وعند ابي حنيفة كلها واجبة
 واسقط السجدة الثانية من الحج قال في ف لان المراد بالسجدة فيه هو
 سجدة الصلوة بقربته مقارنتها بالركوع فيه انه ما استدلل السامعي على
 استحبابها عنده بهذه الآية بل بالحديث كما فعل ف وغيره انهم وبالجملة لا
 من الدليل وذلك خارج عن نفس اية السجدة وهو ظن ان الظاهر السجدة
 هنا هو وضع الجبهة فقط فلا يجب وضع الباقي مع احتماله وكذا الطهارة
 والذكر وغير ذلك مما يجب في سجدة الصلوة والشهر والسليم ويستحب
 التكبير بعد الرفع والذكر لما روي في الكافي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال اذا قرأت شيئا من العزائم التي ليس فيها فلا تكبر قبل سجودك ولكن تكبر
 حين ترفع رأسك وفي الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قرأ احدكم
 السجدة من العزائم فليقل في سجوده سجدة لك تعبدا وقل لا مستكبرا عن
 عبادة ربك ولا مستكفرا ولا مستعظما بل انا عبد ذليل خائف متجير ولن تتبع
 الكتاب بذكر آيات **الاولى** فمن كان يرجو الفاء ربه فليعمل عملا عظاما
 في ان اي من بطع في لقاء ثواب ربه وباعله وتقر بالبعث اليه والوقوف بين
 يديه وقبل معناه فمن يخشى لقاء عذاب ربه وقيل ان الرجا محتمل على
 الخوف والامل وانشد في ذلك قول الشاعر فلا كل ما يرجو من الخير كان
 ولا كل ما يرجو من الشر واقع فليعمل عملا صالحا اي خالصا لله تعالى بتقرب اليه

ولا يشرك بعبادة ربه احدا غير من ملك او بشر او شجر او حجر عن الحسن بن علي
 معناه لا يراى في عبادة ربه احدا عن سعيد بن جبير ومجاهد وقال ابن جابر
 رجل النبي صلى الله عليه وآله فقال اني انصدق واصل الجسم ولا اصنع ذلك الا
 لله فبذكر ذلك مني واحمد عليه فليس بي ذلك فيسر في ذلك واعجب منه
 رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يقل شيئا فنزلت الآية قال غطاء عن ابن عباس
 ان الله تعالى قال ولا يشرك بعبادة ربه احدا ولم يقل ولا يشرك به لانه
 اراد العمل الذي لله ويجب ان يحمد عليه قال ولذلك يستحب للرجل ان يدفع
 صدقته الى غيره ليقسمها كي لا يقطعه من يصله بها وروي عن النبي صلى الله عليه
 وآله انه قال قال الله عن رجل انا اعني الشراك عن الشراك فمن عمل عملا اسرك
 فيه غيري فانا منه بري فهو الذي اسرك اوردته مسلم في الصحيح وروي عن عباد
 بن الصامت وشاذ بن اوس قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله يقول
 من صلى صلوة يراى بها فقد اسرك ومن صام صوما يراى به فقد اسرك وقيل
 هذه الآية وروي ان ابا الحسن الرضا عليه السلام دخل يوما على المامون وراه
 يتوضا للصلوة والغلام يصب على يده الماء فقال لا يشرك بعبادة ربه احدا
 فصرف المامون الغلام وتولى اتمام وضوءه بنفسه وقيل ان هذه الآية اخذ
 آية نزلت من القرآن وروي الشيخ ابو جعفر بن بابويه باسناد عن عيسى بن
 عبد الله عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال ما من عبد يقرب الى الله
 اناس مثلكم الآية الا كان له نور في موضع الى بيت الحرام وان كان من اهل
 البيت الحرام كان له نور الى بيت المقدس وقال ابو عبد الله عليه السلام ما
 احد يقرأ اخر الكهف عند النوم الا استيقظ في الساعة التي يريد بها ثم اعلم ان
 هذه الآية الشريفة بالتفسير المتقدم تدل على وجوب الاخلاص والتمسك بطريق

العبادة بحيث لا يلحقه بعد ذلك اي عجب وعز وجله وبذل عليه قوله تعالى
يجب ان يحمدا والآية وهو في غايته من الاشكال والصعوبة الله يعين ويعفو
ويفهم التأويل قياسي من ف وايضا يدل على استنراط الاستقلال بالعبادة
فلا تصح التولية والاستعانة فيها وبذل عليه اي ما وري عن الرضا عليه السلام
حين سئل عن ان يصب الماء عليه ومنعه فقال السائل ما يحب ان اوجر
فقال توجرت واعاقب انا ولكن هذه مع ما تقدم من حكاية المامون يد
ن على صحة ذلك الفعل وحصول الثواب للمعين والعقاب للمعان وهو مشكل
فانه ينبغي بطلان العبادة فكان يجب على المامون اعادة الوضوء وعلى الاعام
الامر بها لا الاتمام والعقاب على المعين ايضاً فانه يصير معنياً على الحرام الا ان
يحل على الكراهة مع الطلب ويكون مقصوده عليه السلام بقرائة الآية اشارة
الى المبالغة في المنع لا الحقيقة او يكون ما فعله المامون منذ وبات الصلوة او
ما تمكن عليه السلام اكثر من ذلك ويكون المعين جاهلاً ومقصود القرينة ونبأ
فيكون هذا دليلاً لكون الجاهل معذوراً واعلم اننا قد جربنا الانبئاه في
وقت اردناه بقرائة الآية المتقدمة وقد وجدناه كاري غير مرة واحداً
بعض من يوثق به من الاحباب ايضاً بذلك فالحسن صحيح ويكون وجود النور
من المصنع الى بيت الله الحرام كذلك صحيحاً فانها مروية في رواية واحدة ولا
معي تصديق بعضها وكذب البعض ولكن مع حسو ذلك النور من الملائكة
لا يدعون للقاري الى ان يستيقظ كما رآه في عين من مثل الهنديب وسبحي من
وكذلك فلعل في غلطا ونقصا يوتيه مارواه ابو جعفر ابن بابويه في العقية
في باب ما يقول الرجل اذا أدى الى فراشه قال النبي صلى الله عليه وآله من قرأ
هذه الآية عند منامه قل ائمانا بشئ منكم الآية سطع له نور الى المسجد الحرام

حشو ذلك النور ملائكة يستغفرون له حتى يصبح أو يكون في غيرها هذا العمل واجب
يلقي العمل وحصول ذلك الثواب الاجماع والاجبار من العادة والخاصة المنقولين
في حصول ذلك الثواب لما عمل بعمل باروي عنه عليه السلام وان لم يكن كاريوي
وهو ينفع هنا وفي غيره من الاعمال الكليبة وفعلنا الله وانا كبر للعلم والعمل الصبر
وفي ف من كان يامل حسن لقاء ربه وان يلقاه لقاء رضا وقبول وقد فسر اللقاء
او من كان يخاف سوء لقاء ربه فالمراد بالهني عن الاشراك بالعبادة اي لا يراى بعمله
وان لا يتبع به الاوجه ربه خالصا لا يخلط به غيره وقيل نزلت في جند بن
زهير قال لرسول الله صلى الله عليه وآله اني اعمل العمل لله فاذا اطلع عليه سري
فقال ان الله لا يقبل من شريك فبدروى الله قال لذلك اجران اجر السر
واجر العلانية وذلك اذا قصد ان يقضى به وعنه عليه السلام انما الشك
الا صغر قالوا وما الشك الا صغر قال الرابع عن رسول الله صلى الله عليه وآله
من قرأ سورة الكهف من اخرها كانت له نور من قمره الى قدمه ومن قرأها كلها
كانت له نور من الارض الى السماء وعنه صلى الله عليه وآله من قرأ عند مضجعه قل انما
انا بشر مثلكم الا انه كان له في مضجعه نور انبلا لا الى مكة حشو ذلك النور ملائكة
يصلون عليه حتى يقوم وان كان مضجعه بمكة كان له نور انبلا لا من مضجعه الى
البيت المعور حشو ذلك النور ملائكة يصلون عليه يستغفرون له حتى يفي ثواب
قراءة هذه وتفسيرها وافق عليه العادة والخاصة والثانية واصبر اي احبس
نفسك يا محمد مع الذين يدعون ربهم بالغدوة والعشي يدعون على الضلوة والله
عند الصباح والمساء لا تغفل عنهم فيفتنون يومهم بالدعاء ويختبون بالدعاء
ويحمل هموم العبادة وما يتقرب به يديون وجهه رضوانه ويريدون تعظيمهم
والقربة اليه دون الربا والتمتع ولا تعد عينك لانبيا ورعيانك عنهم بالنظر

الى غيرهم من ابناء الدنيا تريد زينة الحيوة الدنيا اي تريد مجالسة اهل الشرف والعنا
كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حريصا على ايمان العطاء طمعا في ايمان اتباعهم
اولا ثم الى الدنيا وزينتها وطولا الى اهلها ولما كان بعض الاحيان يميل الى
ايمان الروسا عوتب بهذه الآية وامر بالاقبال على فقراء المؤمنين وان لا يرجع
بصر عنهم ارادة مجالسة الاشرف ولا قطع من اغفلنا قلبه عن ذكرنا اي من
جعلنا قلبه غافلا عن ذكرنا بعض فضله للعقل هكذا في ن وبعثهم من الرعيب
والخريف بمجالسة الفقراء والصالحين والعباد دون اهل الدنيا والاعنياء وهو
ظا قتل نزلت في سلمان ولي ذرو صهيب وجباب وذويهم من فقراء اصحابه ^{لك} و
ان المولفة قلوبهم جاءه والى رسول الله صلى الله عليه وآله عن عتبة بن جصين والاقوع
بن حابس وذوهم فقالوا يا رسول الله ان جلست في صدر المجلس ومحب فنا
هؤلاء ورواج صنائهم وكانت عليهم حجاب الصوف جلسنا نحن اليك واخذنا
عنك فلا يمنعنا عن الدخول اليك الا هؤلاء فلما نزلت الآية قام النبي صلى
عليه وآله والناس فاصابهم في موخر المسجد يدكرون الله عز وجل فقال الحمد لله
الذي لم يمنني حتى امري ان اصبر نفسي مع رجال من اخي معكم الحياة والمات
كذا في ن ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار
لايات لاولي الايات منصوب بانه اسم ان وجبه الطرف المقدم اي في
ايجاد السموات والارض وجعله الليل والنهار مختلفين باعتبار الخواص
والاحوال بل اختلاف كل واحد منها نارة باردة ونارة حارة ونارة قسوة ونارة رقة
للايات وادلة على وجود الله وتوحيده وصفات الله العليا من الوجودية
والسلبية لذوي البصائر والعقول واللب هو الخالص سي العقل به لانه اشرف
واخص ما في الانسان فذكرت على الترتيب بعلم الكلام بل الهبة ايضا والذين

يدكرون الله في ما وقعوا وروى عنهم في محل الجربا لله صفة او عطف بيان او تا
لاولي ويحتمل ان يكون مفعولا او منصوبا على المدح وهو اشارة الى ان ذوي العقول
هم الذين يدكرون دائما وعلى كل حال وهذا ورد في التوريب والترغيب بذكر الله
كثيرا مثل ما روي عنه صلى الله عليه وآله من احب ان يرتع في رياض الجنة فليكثر
من ذكر الله وبما موسى ذكره حسن على كل حال فدل على الترغيب بذكر الله دائما
وعلى كل حال صحيحا او مريضا قايما او قاعدا او مضطجعا وعلى اي حال كان من
عين مانع بوجه من الوجوه عن ذلك ويحتمل ان يكون معناه يلقون على هذه
الهيئة على حسب طاقتهم كما روي عن الخاصة والعامة روي عنه صلى الله عليه
وآله انه قال لعمران بن الحصين صل قايما فان لم تستطع فعاذ فان لم تستطع
فعل على جنب ثم على ايماء وهو حجة الشافعي على ان الرريض يصل مضطجعا
بعقاد يورده على بطلان مذهب ابي حنيفة انه يستلقي ومذهب الشافعي
موافق لمذهب اصحابنا ولكن في بعض الروايات الترتيب بين الجنبين اليمين
ثم اليسار فيكون المراح بالذكر الصلوة قاله البيضاوي ورواه علي بن ابراهيم في
تفسيره فلا تنافي بين التفسيرين فانه غير متنع وصفهم بالذكر في هذه الاحوال
وهم في الصلوة وفي تدل على هيئة الصلوة في المرض كما ذكره اصحابنا ودلت عليه
الروايات ويتفكرون في خلق السموات والارض عطف على يدكرون ويؤيدون
على ان من كمال العقل والبصيرة التفكير في خلقها للاستدلال به من جهة الخلق
وهو الاجرام والبلع او ضاعها وقادير فيها بما تتي في العقول عن ادراك بعض
عجايبها كما يظهر بالتأمل خصوصاً مع ملاحظة علم الهيئة على عظم شأن الصانع
وكبر باسلطانه وصفاته البوتية والسلبية وكما قد رتبه النبي صلى الله عليه وآله عن تحصيله
العقل فتحقق ان ليس لها صانع الا الله الذي لا اله الا هو ولا يشبهه شيئا ولا

محرر

بقدر القادرون قدرة وعن سفيان الثوري انه صلى خلف الغار كعبتين
 ثم رفع راسه الى السماء فلما رأى الكواكب عشي عليه وكان يسول الدم من
 طول حرته وفكرته وفي الآية دلالة على عظم شأن علم الاصول الدين
 وفضله والتفكر في خلق الله مستدلا على وجود الله وصفاته حيث جعل
 كذا ذكر الله من لوازم الفعل وعرضه على الظاهر وروي في الاخبار الخاصة
 والعامه ما يفيد ذلك مثل ما روي عنه صلى الله عليه وآله لانه لا عبارة كالنفس
 وان ذلك معيد للعلم ومعلوم ان سر العلم نبات الله على غيره من العلوم
 والاعمال فانه سوط لكل وعند صلى الله عليه وآله انما رجل مستلق على فراشه
 اذا رفع راسه فظل الى الجحوم والى السماء فقال اني اشهد ان لك رباً وخالفاً
 اللهم اغفر لي فظل الله اليه فغفر له وعن ابن عمر قال قلت لعائشة رضي
 باعج ما رايت من رسول الله صلى الله عليه وآله فبكيت واطالت ثم قالت كل
 امره عجب انا في ليلى ودخل في الحيا حتى الصبح جله بحلري ثم قال يا عا
 هل لك ان نادني لي الليلة في عبادة ربي فقلت يا رسول الله اني لاحب
 قربك وحب هوائك وقد اذنت لك فقام الى قرنيه من ماء في البيت فوضا
 ولم يكثر من صب الماء ثم قام يصلي فقراء من القرآن وجعل يبكي حتى بل الدمع
 خفق به ثم جلس فحمد الله واثني عليه وجعل يبكي ثم رفع يديه وجعل يبكي حتى
 رايت دموعه قد بلت الارض فاثارة بلال يودنه لصلوة العداة واه يبكي
 فقال له يا رسول الله انبكي وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر
 فقال يا بلال افلا اكون عبداً شكوراً ثم قال وعالي لا ابكي وقد انزل الله علي
 في هذه الليلة ان في خلق السموات والارض آية ثم قال وبل فراها ولم تفكر فيها
 وروي وبل لمن لا كما بين فكله ولم تبا عليها وفي هذه دلالة على ان العبد الشكور

دبسة

هو الذي يبكي كثيرا والله ينبغي الاذن من الزوجين اراد القيام للعبادة في لياليها
فكانت يجب الصلابة طويلا والله لا يضر البكا والدعاء بحضور الزوجين ^{الاصح}
ولا ينافي الخفة التي هي مطلوبة في الدعاء وعلى الوعيد في عدم النامل في معنى
الائتداع وعدم التفكير فيما يدل على صفاته فكانت يشعر بوجود المعرفة بالليل
ولا يضر عدم العلم بسند الرواية فقاتل ربنا ما خلقت هذا باطلا كما حال
عن فاعل يتفكرون اي يتفكرون قائلين ربنا وهذا انما هو الخلق المذكور
من السموات والارض اذ الخلق بمعناه اولها يعني ليس ما خلقت عبدا لا حكمة
ولا فائدة ولا غرض فيه بل فيه حكمة عظيمة وعصا كبر من جعلها كونه دليلا
على التوحيد والعلم والقدرة والارادة وغير ذلك من الصفات وكون الارض
مبدأ الوجود الانسان وسبب الاستقراء وترتب الفوائد التي ترها ترتب
على خلق السماء والارض واختلاف الليل والنهار التي لا يحصلها الا الله فهن
ان يستدل بها على ان افعل الله تعالى معللة بالاعراض الحاصلة للعبادة فلا
يجب عود الغرض من الفعل الى فاعله وهو وظ فيها حكم وعصا وان الباطل
والعبث مح عليه والله مدعوم وقبح والله متع عندك اشار اليه بقوله سبحانه اي
نزهك نزهها من العبث والباطل ففنا عذاب النار اشارة الى ان مجرد العلم
بغاية الخلق يدل على استحقاق العبادة وحسن التكليف والعقاب بتركها والنقص
في التفكير عنه مما يستحق وان له المغفرة والعفو والله قادر على ذلك ^{في فح}
والله لا يبدل لطلبها من العلم بما تقدم فلا بد من الايمان والعلم بالله لم يفعل عبدا ^{لا}
وان مجرد ذلك كاف للطلب والله يبتلك اهلها فقاتل ربنا انك من تدخل
النار فقد اخزيتك بمنزلة التعليل للطلب المتقدم كأنهم قالوا ان لم تقدر لنا فقلنا
النار وهو الخزي العظيم لا خزي فوقه فهو تأكيد للطلب والملاح فيه وإظهار ^{حاصل}

اليه تعا سوا قلنا المراد هو دوام الخلود امر لا يوجب بدء الاحبار فان الاستغناء
من عذاب النار فيها اكثر من ان تحصى بل في بعضها ما يدل على ان الاحبار
الاعذاب النار وعال للظالمين من انصار ارادهم مدخلين النار وضع
المظهر موضع المصير للاشارة الى ان سبب الدخول هو الظلم على انفسهم
لا غير وانهم يستحقون ذلك فالعفو والمغفرة احسان ولفظ تفضل
غير لازم فيدل على انه بغير التوبة يجوز ويجمل كائن وهو تأكيد الطلب
حيث لا ناص لهم وكان المراد بالناصر الذي يخلص الداخل منه بنصره
وغلبته على من اراد ادخالهم فانه الظامن الناصر فلا ينافي وجود الشيع
فانهم ويجمل ان يراد بالظالمين الكفار ولا يحتاج الى التاويل ربا اننا سنعنا
مناديا ينادي للايمان ان امنوا بربكم اي امنوا او بان امنوا قيل عليه اشكال
فان الاخيرة اشارة الى كون ان مصدرية وذلك غير جيد فانه بصير التقدير
ينادي للايمان بالايمان فاجيب بانها مخففة من الثقيلة واعتراض عليه
بانه لا يدفع الاشكال عن صاحب مع انه لابد للتحقق من احد حرف
اربعة حرف النفي وحرف التخصيص وحرف الاستقبال الا ان تدخل على الجملة
الاسمية او على فعل غير متصرف لان المصدرية لا تدخل هم هنا ثم قال المعتز
ويمكن دفع الاشكال عن القرآن بجعلها زائدة كاجوزة بعضهم وايضا لا استحالة
في كون التقدير ينادي للايمان بالايمان بربكم لان الاول مطلق والثاني
مفيد فلا تكرار وايضا النداء للايمان اعمر ان يكون بلفظ الايمان او بلفظ خبر
متناول له ومستلزم له فقال بالايمان ليغيد ان النداء الى الايمان انما كان
بلفظه اقول في دفع الاشكال على تقدير ان المصدرية لا يلزم ان يكون المان
بالمصدر مصدر اصرحا وقد صرح به السيد الشافعي في بعض تحقيقاته وايضا

لا تصور في ذلك التعدي فانه لا تصور اذ قبل بنا دي للايمان بالايمان
 بالرب اي بنا دي له بقول يكون مضمونه طلب الايمان من الخاطئين بالنداء
 سواء كان بقوله امنوا او صدقوا او سلوا او قولوا لا اله الا الله محمد رسول الله
 ونحو ذلك ولا تصور في ذلك وبوتيقه ما قبل ان المصدرية اذا دخلت ^{تكون} اقتران
 للطلب ويجوز كونها محققة وما ذكره المعارض من الشرط وغيره وما ذكره بعض
 النحاة فكأنه يريد به الاغلبية ولهذا قال في وي في تفسير قوله ان اذا
 سمعتم ان المحققة من المستقبل هي ايضه كلام وليس يعبرج في كون ان مصدر ^{شكال}
 او يكون مقصوده دفع الاشكال بوجه آخر وايضا في قول المعارض في دفع الاشكال
 بزيادة لانه جازع عند البعض تأمل فان مجرد ذلك لا ينفع وهو ظاهر وايضا ليس
 الاشكال بالتكرار حتى يدفع بما ذكره بل عدم ظهور المعنى بقول النداء بالايمان وقد
 عرفت له معنى صحيحا فاندفع الاشكال وايضا لا فرق بين الايمان والايمان
 فكيف يكون الثاني معقدا دون الاول وايضا النداء بالايمان امر كناية بالجملة
 لا اشكال في القرآن ولا في كلام صاحب الكشاف ولا في كلام صاحب البطل ^{انما}
 ذلك في كلام المعارض وهو السبيل اليمني واسما علميا فاما قبل النادى هو النبي
 صلى الله عليه وآله وقبل القرآن والاول اظهر وفي ذكره ولا جمل لم مضلا
 تأكيد في تكرار ريبا للطلب ريبا فاعفولنا دوننا وكفر عنا سبائنا يمكن ان
 يكون الكبار كما قالوا وسبائنا اسارة الى الصغار فانهما تكون مكفرة ^{لا} اجتنابا
 الكبار عند البعض وتوفنا مع الابرار امننا موثقتهم واجعلنا بعدهم ^{معهم}
 الابرار جمع برا او بار كما صحاب وارباب في جمع رب وصاحب ريبا واتنا ما وعدنا
 على رسلك اي ما وعدتنا على تصديق رسلك من الاجر والثواب او ما
 وعدتنا بلسانهم ونعلم عنك وهذا السؤال ليس لان يعمل بوعده وعدم ^{خلال} الا

به لا احتمال ان لا يفعل ذلك لان ذلك مح عليه نعم الله عنه بل طلب لبغاية على
استحقاق ذلك بالموت على الايمان والعمل الصالح الكامل الذي يستحق به ذلك
الوعد مخافة ان لا يكون من الموعودين لسوء العاقبة او لغيره في الامثال
بشر ايها من الاخلاص او غير او تعبد واستكانة كالقول الانبياء والاولياء
القصص اغفر لي من غير ذنب بل يظهر من البكاء والخوف العظيم من العقاب
والنقصيرات العزلة والافتقار بالذنوب العظيمة جدامع عدم شيء فيها
ولا تحزن يا يوم القيمة بالعذاب وادخال النار بان نقصنا عما يقضيه ونقصنا
لما نبتعدنا عنه ولا تفعل ذلك بنا انك لا تخلف الميعاد بانانة المؤمن اجماعا
الداعي بمنزلة دليل على انه لم يفعل اي لم تحزننا لانك وعدت بذلك وانك لا
تخلف الميعاد اوانه حين بمعنى الدعاء فيكون تأكيد للعصمة وقال في دعاء بمعنى
المعبر فافهم فاستجاب لهم ربهم ابي لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر او انثى نعمكم
من بعض بحمل ان يكون المراد فاجاب دعاء وهم وظلهم بان الله لا يضيع عمل من
فانه يبيد على ذلك فدل على انه لا بد من العمل ومن الايمان معه وقالوا اي
استجاب طلبهم واعطاهم مرادهم ومقصودهم فذلك الآية على ان الدعاء قد
الجز والانتفاع مستجاب قال في روي عن جعفر الصادق عليه السلام من
حزني امر فقال حسرت مرات ربنا لجاه الله فاجاب واعطاه ما اراد وفراده
الآية وكأنه يريد ذكر المطلب بعد قولنا ربنا احسنا قال فين وهذا يتضمن الحث
على اظنه الادعية التي في الايات المقعدة والاشارة الى انه ما يقبل الله بها
ونذب اليها وذلك يتضمن الاجابة لمن دعابها انتهى ثم ان في تمة هذه الآية دلالة
على الاستعجاب والتوغب العظيم على المواجهة في سبيل الله وطاعته والصبر على
الاذى في الله وعلى الاخراج عن الدبار والاهل كالصبر على العمل والعمل فان ذلك

ابن مخصوص بالمهاجرين معه من مكة الى المدينة لعموم اللفظ قال الله تعالى ^{لذين}
هاجروا واخرجوا من ديارهم واودوا في سبيلي وقاتلوا وقتلوا الاكفر عنهم
سيئاتهم ولا دخلهم جنات تجري من تحتها الانهار ثوابا من عند الله والله عنده
حسن الثواب لانها تدل على ان هذه الامور مطلقة موجبة لمحو الذنوب ^{الذنوب} و
الجزيل فيها دلالة على ان العمل لا يقع شكر بل له اجر وعوض وان الذنوب تكفر
بالعمل الصالح ومنها كثير فاقول كقولنا من يعمل مثقال ذرة خيرا يره الآية
يا ايها الذين امنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون ^{عن ابن}
بها على استحباب الرابطة المصطوحة مع عدم الضرورة لعدم القابل وعلى الوجوب
معها في محمولة على الرابطة المصطوحة وفي ربط النفس وجسدها في تقوى الكفار
لرفع من ارادتهم السوء بالسلبين ان قدروا ولا جناح للسلبين حتى يدفعوهم فيها ^{موا}
من هجومهم كما يدل عليه بعض الروايات وقال في ن روي عن ابي جعفر الباقر
عليه السلام انه قال معناه اصبروا على المصائب وصابروا على عدوكم وقيل ^{معناه}
رابطوا الصلوة انظر وها واحدة بعد واحدة لان الرابطة لم تكن روي ذلك
عن علي عليه السلام بوبن ماري في انتظار الصلوة بعد الصلوة من الاجر
العظيم مثل من جلس في مصلاه بعد الصلوة الى وقت اخرى انه صيف الله
ويكرمه ويعطيه ما سأل قال في جمع البيان روي عن النبي صلى الله عليه وآله
انه سئل عن افضل الاعمال فقال اسبغ الوضوء في السبرات وفعل الاقدام الى
الجماعات وانتظار الصلوة بعد الصلوة فذلك الرباط ثم قال وهذه الآية تنص
جميع ما يتناول التكليف لان قوله اصبروا يتناول لزوم العبادات ومحبة المحرمات
وصابروا يتناول ما يتصل بالعبر كجاهدوا في الله والافس وها هو اعظم منها من جهاد
النفس ورابطوا يدخل فيه الدفاع عن المسلمين والذب عن الدين واتقوا الله يتناول

الانتهاء عن جميع المناهي والزواج والابتناء بجميع الايام ثم تبع جميع ذلك بالفلاح ^ح
 وبالله التوفيق كأنه يريد بلزوم العبادات العبادية المتعلقة بنفسه من غير نظر الى
 غيره وكذا يجنب المحرمات وان فهم ذلك المعنى من صابر واباعثار كونه من باب
 المفاعلة بين الاثنين كما اشار اليه قبله وكذا رابطوا فكانت حمله على المعنى الاعظم المستفاد
 من معناه اللغوي وهو مشتق من الرباط والرابطة وقيل معناه اصبر واعلى ^{مشارف}
 الطاعات وما يصيبكم من الشرايد وصابر واي غلبوا اعداء الله في الصبر على
 شرايد الحرب واعداء عدوكم في الصبر على مخالفة الهوى وتخصيصه بعد الامس
 بالصبر مطلقا شدته ورابطوا اليكم وحيوكم في النغور من صدين للعدو
 وانفسكم على الطاعة كما قال النبي صلى الله عليه وآله من الرباط انظار الصلوة بعد
 الصلوة وعند عليه السلام من رابط يوما وليلة كان كعدل صيام شهر وقيامه
 لا يضر ولا ينقص عن صلواته الا الحاجة اذا سئل عليهم آيات الرحمن حررا سجدا
 وبكيا يدل على التعجب على الهجرة والبكاء عند سماع آيات الله قالوا بسبب السجدة
 عند سماع هذه الآية كأنه من الاجماع والاحبار فقاتل خلف من بعدهم خلف
 اضاعوا الصلوة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون فيها دالة على محرم ايضا ^{عند}
 الصلوة واتبع الشهوات قيل المراد بالاضاعة تركها وقيل تاحيرها عن اوقاتها
 وفي اخرها ما يدل على قبول التوبة من التارك والتابع للشهوة مع العمل الصالح
 حيث قال تعالى آمن تاب وآمن وعمل صالحا فاولئك يدخلون الجنة ولا
 يظلمون فيها **كتاب الصيام** وفيه آيات **الاولى والثانية**
 يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ايا
 معدودات من كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر الى قوله ان كنتم
 يعني اوجب الله وكتب ايها المؤمنون الصوم عليكم كتابة مثل كتابته على الذين من

فبلكم فامصدرية ولعل النسبية في اصل الصوم والعدد والوقت ايضاً لكن عتو كما نفل
في التفاسير رجاء التفواكم اي حال كون مرجوا منكم التقوى اوراجين ان تكونوا من
المتقين اوراجاء تفواكم بالصوم فانه اصل ومن العبادات المعبرة في التقوى اولاً
شعار هو اوراجاء لمصوالت التقوى لكم بد عن سائر المعاصي فان الصوم يكسر الشهوة كما
الحديث من لم يطق الباء فعليه بالصوم فان الصوم له وجاء اي الصوم للغرب بمنزلة
الخصاوي في آخر حصاء امي الصوم هو في مجمع البيان والاول في الكشاف والبيضاوي
بل القوم العصبية وما يتبعها من الشرور ويحصل للنفس انكسار وعدم الميل والتمسك
الى ما يضره كما يجد في النفس اذا كانا منظرين والصوم قبل لغة الامساك وشرعاً
امساك شخص مخصوص عن اسباب مخصوصة في زمان مخصوص ولا يفسر الاجا لان
المقصود هو الاشارة اليه في الجملة لا بيان حقيقة اذ لا يعلم ذلك الا بعد الاعا
بشرائط صحيحة ومعداته وهو موكول الى محله ووجه ذكر الوجوب على اعم الساتر
تسليته للمومنين بهذا التكليف فيفهم انه شاق على النفس لانه صاف لشهواتها كما تنق
ايضاً الاهتمام بتوطئ النفس على فعله وحسن قبوله اقاماً لمعدودات اي المرفوض
عليكم الصوم في ايام معلومات وموقات كما ستعلمونه اوقلايل فاعمله الصيام المصد
وان وجد الفصل لان الظرف يكفيه راحة العاقل فليس ذلك موجباً للذهاب الى
التقدير اي صوموا اياماً كما قاله البيضاوي مع انه موجب للتكرار والنفل على الطيفه
وكذا قل عمل المصد المعروف كما قيل ولم يثبت قول من قال بعدم وجوده في القرآن
على انه قد يكون المراد في غير الظرف فافهم ولعل تلك الايام شهر رمضان كما سيبين
عن قريب قال في مجمع البيان وعليه لكن المفسرين لا ما وجب ونسخ به وهو ما
ونله ايام من كل شهر كما يجوز البيضاوي اذ جعل مثل قوله الآية منسوخة خلاف
الظن ببل لا يجوز النسخ عالم يتعين سببها مع نفاذ حكم ما بعدوها المنقوع عليه وانما وجب

تلبه الأيام على غير النبي صلى الله عليه وآله من المومنين غير معلوم وإنما فعل في الكشاف
وجوبه عليه فقط وان فعل في غيره وايضا لا ينافي وجوب رمضان وجوب غيره فلا
يصح ضمها لغيره فاعلم فمهمها وجوب صوم رمضان بانضمام والاهتمام بشأنه كونه
سببا للتقوى وعلمه ان كونه واجبا غير المريض والمسافر من كان منكم من بياضا هـ
مطلق المرض اي مرض كان وما يصدق عليه المرض عاما كما فعل عن البعض في
الكشاف لكن حصه الاحكام بمرض يضرب الصوم اما العسر بمره وطوله
او زيادته بالاحبار ولعله بالاجماع ايضا والاحتياط وبالنسبة العقلية وما
يفهم من قوله يريد الله بكم اليس ولا يريد بكم العسر قال في الكشاف وقيل
هو المرض الذي يعسر معه الصوم ويريد فيه لقوله تعالى يريد الله بكم اليس ومآره
ولعله رضي به وتعل من الساقى الله لا يفيظ حتى يجهد الجهد الغير المحمل وما
استدل عليه ودليله غير واضح والآية والاحبار تدفعه كما عرفت وايضا كثر
اهل الاسلام خصصوا المرض بما مر كما خصصوا السفر بسفر العسير ولكن ما
يقتضي حصول الشقة بالصوم فيه اما دايما او كثر بحيث ما يفيض عليه العدم
ضبطها واظهر الآية والاحبار الكثرة في عدم العبد مع عدم الموجب من الإحـ ع
والاحبار بل عدم الخلاف على عدمه كما يفهم وقوله او على سفر اي من كان منكم على
سفر فيكون معطوفا على من بياضا اي من كان منكم في هذه الأيام رآب سفر
وفي البيضاوي فيه إيماء بان من سافر في أثناء اليوم لم يفيظ كأنه اخذ من لفظة
على والآيات وليس بواضح اذ ظاهره كونه في هذه الأيام على السفر وذلك يتحقق
بوجود الكثرة في السفر كما هو المتعارف باجاء حكم الشيء على الكثرة ويدل عليه
احبار صحيحة صريحة وهو المذهب المنصور من المذهب في هذه السلسلة كما هو
المحقق في تحله فعليه على أيام المرض والسفر فاعلم بمعنى معدومة وفرا بالنسبة اي

فليصم عنه كذا في ف وي ولا ينسك ان عليه وفليصم فقيدان للوجوب كما هو
 المقرر في الاصول فتقولها وجزمها الله على سبيل الرخصة لا على سبيل الوجوب
 وقيل على الوجوب وزاد في وذهب اليه الظاهر به وبه قال ابو هريز لانها سب
 فانه خروج عن ظاهر الآية بل عما قال في بيان التركيب وقال في جمع البيان وقد
 ذهب الى وجوب الافطار في السفر جماعة من الاصحاب كعمر بن الخطاب وعبد الله
 بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن عوف والي هريز وعرق بن زياد
 وهو الروي عن ابينا فقد روي ان عمر بن الخطاب امر رجلا صام سفرا ^{فما}
 بعيد صومه وروي عنهم عليهم السلام ذلك فقد علم عدم الاجماع ^{حصة} عنهم على الر
 بل عدم الخبر الصحيح بل مطلق الدليل الصحيح لبعده خفايه عليهم سيما وزاده اليضا ^{وي}
 قوله ان افطر خلاف الظاهر وانكأب سأل هذا الخلاف في القرآن العزيز من غير
 ضرورة لا يجوز اذ العمل بظاهر القرآن بل مطلق الادلة متعين كما هو المبين في
 والمعقول ففهم من ذلك وجوب القضاء على المريض والمسافر سواء صلا أو فطرا
 لا يجابه بقوله فعلة على ما مر فلا يكون ذلك الصوم محزرا لانه ما يسقط به القضاء
 عند الغفاه فلا يكون جائزا اذ لو كان جائزا لاجرا وايضا احدم يقول حواره
 غير ان يكون احد الواجبين وقد ابطناهما وايضا ظاهر قوله فليصم غيره
 الابام انه لا يصمهم فيكون الصوم فيها حراما كما ذهب اليه اصحابنا ولعله اجري
 عندهم وعليه اخبار كثيرة صحيحة بل ففهم تخريم مطلق الصوم في السفر الا انا
 نجد في الكتب انهم استثنوا مثل صوم النذر المعيد به وعليه رواية صحيحة ويجعل
 بعضهم بل اكثرهم الصوم العيز الواجب في السفر مكرها ويقت ذلك بعضهم بانه
 اول نوايا اذ لا يكون العبادات راحة او حراما فلو كانت حائز مكرهه كانت
 بالمعنى الذي مر وذلك غير واضح اذ العبادة كما يجوز كونها محرقة يجوز كونها مكرهه

بالمعنى المتقدم الحقيقي ايضاً الآن يقال باعتبار اليقين فمحرم لانه تشريع فمأكل
 فالظن في الصوم سفر اقامه التحريم مطلقاً الا ما ثبت استثناءه او الكراهة بمعنى
 المعارف في الاصول بمعنى انه لو لم يصح كان احسن من الصوم اي عدمه
 من وجوده ولا يعاقب عليه ولا مانع في العقل ان الشارع ذلك للمكلف وقد
 ثبت في الاخبار كبر الثبوت عن سفر ولم يثبت ما يدل على الرجحان بخصوصه
 الا ما روي في خبرين ضعيفين جداً من فعل احد الائمة عليهم السلام في صوم
 شعبان سفر وليس يصح ايضاً في الندوب لاختلاف التدبر ويجعل مقتضاه
 به ايضاً ويبعد الجمع لجل الاكثر الاصح لاجل واحد او اثنين ضعيفين غير محتمل
 على الكراهة بالمعنى المذكور اذ بعد ان منع الامام بقوله لا يصح او ليس من البر
 عن صوم مثل يوم الغدير واول رجب وسائر الايام المباركة من يريد صومه
 ويسأل عن فعله او لا يعني ان الثواب اقل من ثواب الصائم في الغرض او يعني ان الثواب
 في الافطار سفر اكثر من الصوم فيه اذ ليس الغرض عبادة في السفر على ما هو
 المشهور في غير الواجب مثل شهر رمضان وبعد ان يكون الانسان متاباً
 في السفر بالافطار ثواب اكثر من الثواب الذي يحصل له بالصوم فيه وايضا لا
 معنى لصومه عليه السلام في السفر مع مخرجته من الافطار على ما هو عليه
 المعنى ان اللذان هما حل وجه الاخبار الدالة على بطلان الصوم في السفر بناء على الكراهة
 فمأكل الله يعلم وانما التابع في القضاء فلا بعد كونه مستحباً لما في بعض الروايات
 وقراءة شائعات وان كان الحق عدم تجنيبه ما لم يثبت كونه قاتلاً يدين في الاصول
 لكنه مؤيد وايضا سارعوا وعينه ما يدل على التجيل في فعل الخير وايضا مما يحصل
 مانع فتعقبت تلك العبادة العظيمة وايضا يتمكن به من الصوم والندوب بالانقضاء
 حيث ذهب اكثر الاصحاب الى عدم جواز له عليه الغرض وعليه ذلك الخبر الصحيح

ب

يات

ق

والحسن ايم كلاهما في الكافي وايضا ظن ان بعض الاصحاب ذهب الى وجوب التكبير
في العصا، فخلص بذلك عن الخلاف وما ورد في بعض الروايات من التفضل
بالاخر بالتابع في السنة والتعريف في الباقي فليس ثبات بل الظاهر استحباب السابع
مطلقا للروايات والجمع بينهما وبين ما يدل على التعريف لو وجد لا يفيد ترجيح
التعريف ولو في البعض بل ولا السأوي واقام معنى وعلى الذين يطبقونه فيه
اختلاف كثير والمنقول عن اهل البيت عليهم السلام الذين هم العارفون بالقرآن
المراد بهم الشيخ والعجايز الذين كانوا يطبقون أولا الصوم ثم صاروا يحبون لا
يطبقونه الا على وجه الثقة التي لا يتحمل مثلها عادة او يطبقونها بجد وطاقة
ومشفقة لا يتحمل مثلها في العادة وكذا الحوامل والمريضات والمرصعات القليلات اللبن
كما قاله الاصحاب وعلى الاول في الآية حذف اي كانوا يطبقونه من قبل والان
ليس كذلك وعلى الثاني يكون ما ولا بمعنى يطبقون الصوم بالمجد والطاقة اي
الثقة والذي يدل عليه ما رواه محمد بن يعقوب في كتابه عن محمد بن يحيى عن
محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن علاب بن رزيق عن محمد بن مسلم عن
ابي جعفر عليه السلام في قوله عز وجل وعلى الذين يطبقونه فدية طعام
مسكين قال الشيخ الكبير والذي ياخذ العطاش وفي قوله فمن لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا قال من مرض او عطاش وان هذا الخبر صحيح وما
في كتابه صحيحا عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الشيخ
الكبير والذي به العطاش لا جرح عليها ان يقطر في رمضان ويتصدق كل
واحد منها في كل يوم بمد من طعام ولا قضاء عليها فان لم يتدبر فلا شيء عليها
وروي ليه فيهم من سل ابن بكين عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام
في قوله عز وجل وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين قال الذين كانوا

يطبقون الصوم فاصابهم كبر او عطاش وشبه ذلك فعلمهم لكل يوم وروي ايضا عنه
 صحيحا عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الحامل القرب
 والرضع اللقيط اللبن لا يخرج عليها ان يظن في شهر رمضان لانها لا يطيقان
 الصوم وعليها ان يتصدق كل واحد منها في كل يوم بغير فيه بعد من طعام عليها
 وقضاء كل يوم افطارا فيه تقضيانا بعد وفي صحيح اخيه عن محمد بن مسلم عن ابي
 جعفر ع قال مثله فكان ترك الثاني واحد باعتبار القيين بالحامل القرب
 ولعظه مذكور ومن الخبر الثاني اطلاق الصوم فيمكن حمل المنع الوارد في بعض
 الروايات على تقدير الصحة على الكراهة وايضا فهم حكم العطاش ونحوه ودخولهم
 الآية وقال في مجمع البيان وروي عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال معناه
 وعلى الذين كانوا يطبقون الصوم ثم اصابهم كبر او عطاش او شبه ذلك
 فعلمهم لكل يوم مقداره ان شاء الله من سئل ان يكثر فكان له لصاحبه وكونه عاذا
 في المقص احثا ففكان الارسال لا يضر حيث استند غيره من عمل الاصحاب بل
 الظاهر خلاف قال فيه ايضاً وروي عن علي بن ابراهيم باسناده عن الصادق
 ع قال وعلى الذين يطبقونه فدية من موز في شهر رمضان ثم صرح ولم يقض
 ما فات حتى جاء شهر رمضان آخر فعلم ان يقضي ويتصدق لكل يوم مدين
 طعام وهذا رايته في تفسيره من غير ان يسند ولم يرو عنه في الكافي مع نقله
 في هذه المسئلة روايتين وسجبان ومن تطوع خير اي تطوع في البر في جميع
 الامور سواء كان زيادة في العبدية بان يطعم الثمن سنين مسكنا كما قال بعض
 او زيادة على المديسكن واحد او الا كما قال به الآخر او الزيادة في الاطعام المذكور
 مطلقا بما بين القولين كما نقل عن ابن عباس كل ذلك في مجمع البيان فهو
 اي التطوع خير له واحسن وان تصوموا خير لكم يعني صومكم خير لكم من الافطار

بغيره

لما فيه من المصالح الخفية والظاهرة فان تصوموا بمعنى الصوم مبتدئين وخير حين
ولكم متعلق به وان لو اب من صام اكثر من فديته من افطر وان كانا واجبين والظ
منها ان الصوم خير من اختيار الفدية قال في فوي وان تصوموا خير لكم ايها
الطيقون واللطوفون وحلم على انفسكم وجهدتم طاعتكم خير لكم من الفدية
وتطوع الخير فبدل على التحيز بين الفدية والصوم لهؤلاء الذين ذكرناهم فيمكن
القول به لكن بشرط عدم حصول العلم بالضرر الذي يؤل الى وجوب الافطار
والظ من عبارات الاصحاب هو جواز الافطار لا الوجوب ان كنتم تعلمون اي
ان كنتم تعلمون ما في الصوم من الفضيلة والمصالح تعرفون انه خير لكم من الفدية
والافطار ويجوز ان يكون معناه ان كنتم من اهل العلم والعقل السليم والتمييز بين
الحسن والاحسن والفتح والاقبح تعرفون انه خير لكم فالجواب المحذور ليس بعد
كونه اشارة الى اظهار فضيلة الصوم كما مرت اليها الاشارة في الاخبار مطلعا من
غير قيد بما نحن فيه كما هو الظ من المعنى الاخير الذي هو اولي واعلم فكان معناه
ان كنتم من اهل العلم والتمييز تعرفون خيرية الصوم لكم من الافطار وبالجملة لا
يدل على خيرية الصوم في السفن والمرض عن الافطار كما هو المشهور في السنة
الطلبية والعلوم على طريق التحيز والآية دلت على وجوب الافطار للرخص والمسافر
وكذا الاخبار بل اجماعهم ايم على الظ وعلى وجوب القضاء عليها البصر ولكن اذا
انصل المرض الى رمضان آخر فهل يجب عليه القضاء ام لا فعموم الآية يفيد
وذهب اليه بعض الاصحاب والمشهور عندنا لظهور الروايات القوية مع
وجوب الفدية لتلك الروايات وبحسب القضاء معها وذهب اليه الصدوق
وقوله في الدرر ومن ايم الشيخ زين الدين في شرح الشرائع ادا لم يتصل المرض
الى رمضان آخر وصح في بينها بحيث يتدر على القضاء وتركه سواء كان متهما

ام عيونه وهو من كان عازما عليه واخر باعتقاد وسعة الوقت ثم حصل له ما نفع مثل
حيض او مرض او سفر ضروري والنهائون من لم يخطر بباله القضاء او خطب فيهم
على التوك وذهب الشيخ واكثر المتأخرين الى وجوب الغدبة على النهائون دون
عيونه واما القضاء فالظاهر اجماعي عندهم والروايات تدل على الاول فليس
يبعد القول به مثل ما رواه محمد بن يعقوب في كتابه عن علي بن ابراهيم عن
ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن عيسى عن حريز بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
وابي عبد الله عليه السلام قال سألتهما عن رجل مرض فليصم حتى ادركه رمضان
اخر فعلا ان كان برأ ثم نوافي قبل ان يدركه رمضان اخر صام الذي ادركه
ونصدق عن كل يوم بمد من طعام على مسكين وعليه قضاء وان كان له نذر
حتى ادركه رمضان اخر صام الذي ادركه ونصدق عن الاول لكل يوم مدا
على مسكين وايس عليه قضاء وعاروا ايضا فيه عن علي بن ابراهيم عن ابيه
ومحمد بن اسعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن ابن ابي عمير عن جميل عن
زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يمرض ويدركه شهر ويخرج عنه وهو
مريض ولا يصح حتى يدركه شهر رمضان اخر قال ينصدق عن الاول ويصوم
الثاني فان كان صحيح فيما بينهما ولم يصم حتى ادركه شهر رمضان اخر صامها جميعا
ونصدق عن الاول وهذا مذكور في الفقيه ايضا عن جميل عن زرارة الى اخيه
فعلناه وزيادة وجميل هذا الظاهر دراج النقة لانه هو الذي نقل واحد عن
زرارة في روى عنه ايضا ابن ابي عمير قال في كتاب النجاشي وطريق الفقيه اليه
صحيح كما هو مذكور في كتب الرجال فالخير صحيح في الفقيه وعينه كما سمي في كتب
الفقه به مثل الخ وشرح السرايع واما الاول فالظاهر انه حسن لوجود ابي علي بن
بن هاشم وكذا استاه في الخ والمتنهي وقال الشيخ زين الدين في شرح السرايع

محمد بن مسلم وزرارة وما وجد في كتاب الاخبار عن ما ذكره عن محمد بن مسلم
 فالظاهر انما عني ذلك فاستنبه عليه الامر ونقد وثبت وثيقه عندك والظاهر ان
 يهتم بثيقه من بعض الضوابط والذي رايت من الاخبار المعتبرة في المسئلة في الكتب
 الخبرين المذكورين والصحاح المذكورين في التهذيب عن الحسين بن سعيد عن فضالة
 كانه هو ابن ابيوب النعمه وطريق الشيخ فيه الى الحسين صحيح عن ابي عبد الله عمه قال
 من افطر في شهر رمضان في عذر ثم ادرك رمضان اخر وهو موافق لثيقه
 بمدة لكل يوم فاما انما في صمت وتصدقت واما التفصيل الذي ذهب اليه الشيخ في
 التهذيب والناحرون من الاصحاب فدليلة عن واضح اذ نقل له رواية عن
 ظاهرة الصحة ودلائلها ايم ضعيفة فالمصير اليها بعيد وهي رواية الحسين بن
 سعيد عن القاسم بن محمد عن علي بن ابي بصير كظم مستكر كون بل صفاء عن
 الحسين عن ابي عبد الله عمه قال افطر في رمضان او في رمضان ثم صح فانما
 عليه لكل يوم افطر فدية طعام وهو حد لكل مسكين قال وكذلك ايم في كفارة
 الظهار مداما وان صح فيما بين الرضامين وانما عليه ان يعطي الصيام فان تهاون
 بدو وصدق فعليه الصدقة والصيام لكل يوم مداما فرغ من ذلك رمضان
 والسنة علم واما الدلالة فليست فيها تفصيل وليس اليها وان فيها صحيح فيما قاله يعني
 اخر من غير قصد وعزم على القضاء بل هو مطلق الترك ولهذا ما ذكر خلافه في
 كان كذلك كان للناسب ذكر ما يقابل به اي العازم وانما قابل به ان لم يفعل ولم يقض
 قال في الصحاح الهون هو السكينة والوقار وتهاون به اي استخفافه والظاهر ان
 هنا هو كان عليه القضا فان ترك القضاء لم يفعل مطلقا كما هو موافق لثيقه من
 الاخبار المعتبرة التي ذكرناها وعينها ما لم يذكر وقول الشيخ زين الدين في
 شرح الشرايع وولت عليه مشي الى ما ذكرناه من الاخبار العجيبة كصحاح محمد

بن مسلم وزرارة وغيرهما يدل على وجود الصحيح أكثر مما نعلمناه وما عرفناه لك
 وقد عرفت من هذه الاخبار ان الواجب هو المدايعة كما هو مذهب الأكثر
 ولو كان للاقل دليل على المدين فحمل على الاستحباب عين بعيد وكذا السجيا
 القضاء لمن اتصل مرضه الى رمضان آخر وكذا التتابع في القضاء لما مر
 وصححه الحلبي عن ابي عبد الله عم قال اذا كان على الرجل شيء من رمضان
 فليقض في اي شهر شاء ايا ما متابعه فان لم يستطع فليقضه كيف شاء
 ويجوز الايام فان فرق فحسن وان تابع فحسن المذكورة في العقبة وهي في
 الكافي حسنة وحسنه عبد الله اي عبد الله بن سنان ايضا وسأها في شرح
 في الانساب وصححه وليس بواضح لان ابراهيم بن هاشم في الطريق على ما في الكا
 عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد اظنه ابن عيسى عن
 الحلبي عن عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال اذا افطر شيئا من شهر رمضان في عذره فان قضاها متابعاً ^{فضل}
 وان قضاها متفرقاً فحسن لا بأس به فعلى تقدير وجود خبر دال على الفرق
 كذا او بعضها يحمل على التحين وكذا الاختصار للمسافر على القدر القليل من الأكل
 والشرب وترك الجماع والاخبار والجمع والخروج عن الخلاف وكذا المريض ترك
 الزيادة على ما يستتبع تركه للعلة المضمومة من الآية والاخبار رتبة الخبر الذي
 يدل على اجتناب الجماع للمسافر وترك زيادة الأكل والشرب وايضا لا بعد الحاق
 المسافر في بعض الأحكام المذكورة بالمريض ثم ان الله تعالى وجوب الصوم وكده
 وبين تلك الايام بقوله تعالى اعني الآية **الثالثة** شهر رمضان الذي انزل
 فيه القرآن هدى للناس وبنيات من الهدى والعرفان فمن شهد منكم الشهر
 فليصمه ومن كان مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليس ولا يرد

بكم العسر وتكلموا العدة وتكبروا الله على ما هدى بكم ولعلكم تشكرون الشهر معروف
وهو ما بين الهلالين أو ثلثين يوما ورمضان مصدر رمض بمعنى الحر والشدة
فتعل إلى الشهر وجعل الشهر مضافا إليه فصار المجموع علما وهو غير منصرف ^{للف}
والنون مع التعريف كذا في ف وي وفيه ناقل إذ المجموع هو المعرفة والعلم لا
المضاف إليه فقط وقيل هو ايم علم فكان له عليم مركب ومفرد فلا يحتاج إلى
الجواب بجذوف المضاف من العلم فانه خلاف الاصل ويبعد عن الطبع والاستعلاء
في مثل ما قوي عنه ليم صلى الله عليه وآله من صام رمضان ايمانا واحسابا بالحد
ومن ادرك رمضان ولم يغفر له الحبر ولا يبعد مثل هذه على الجواز والبيان عنه
صلوات عليه وآله والذي ورد في البعض عن المنع عنه بانكم لا تقولوا رمضان فانكم
ما تدرون ما هو بل قولوا شهر رمضان عملا على الكراهة لو ثبت الصحة اذا لم
يكن عوض صحيح او لم لا يعرف مطلقا وقيل في وجه التسمية انما سمي الشهر بذلك
لارتماض الناس واحراقهم في حر الجوع والعطش بصومه او لارتماض الذنوب
فيه وهما بيان على وجود الصوم في هذا الشهر حين التسمية وهو غير معلوم في
الكساف ان الصوم عبادة قديمة فكانهم سموه لارتماضهم ولو وقع التسمية لهذا الشهر
في رمض الهوى بالنسبة الى حرارته والارادة ظاهرة اي طلب الدوام واليسر والعسر
متضادان معلومان اي اللين والصلابة والتكيل والكمال الاتمام وشهر رفعه
اقابانه خبر متبادر محذوف اي هي بمعنى الايام المعدودة التي هي فرض صومها
شهر رمضان وكونه بدلا عن الصيام كما قيل في ي بعيد لجذوف المضاف ووجود
الفصل الكبير ولنوم كونه مكتوبا على الذين من قبلنا البصر وهو غير معلوم او متبادر
خبره الذي انزل وهو صفة من شهد خبره ولو صفة بما تضمن معنى الشرط صح
الغاء في الخبر وهدي وبيات حالان عن القرآن ومن يباينة والفرقان عطف

على الظري اي هو آيات واضحات قاهدي الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل
واعراب فمن الخ ظاهري وتكلموا بحبل عطوفه على ما يستفاد مما يستعمل اي اسقط
الصوم عن المريض والسافر واوجب في أيام آخر لا رادة اليتم وعدم رادة
التفسير والتكبير او يكون التقدير وسرع ذلك للتكبير وحذف للظهور ومحمل
البض ان يكون معطوفه على البيرواي يريد ان تكلموا فاهما في ي وف وفي الثاني
الاول اوجه ولعل حاصل التفسير فرض واجب عليكم صيام الشهر الشريف
الذي انزل الله فيه القرآن العزيز الذي هو هاد للناس من الضلال الى
الهدى وبين الحلال والحرام والنار والحسد بين الحق والباطل بمعنى كون ابتداء
النزول وقع فيه وانزل الله الى السماء الدنيا طه كان فيه ثم ينزل بالسبح على مكة
الصالحه وانزل في شأنه بعض القرآن اي وصفه وبيان رتبته بان فيه ليلة
خير من الف شهر ثم بين كيفية وجوب هذا الصوم بانه على من يجب وفي اي
وقت كما سذكره في الآية اللاحقه فقال فمن شهد اي حضر في موضع هذا
الشهر غير مسافر بل ولا مريض ايض فالشهر مفعول فيه كما صرح به في ف
وي وجمع البيان فالشهود هو الحضور في البلد وكان المراد مع القدرة
على الصوم وهي الصحة التي نعم من ايجاب الصوم ونعم من الاولى ايض فلا
يكون ومن كان مريضاً بمنزلة الاستسنا والتخصيص فانه خلاف الظ من العبارة
وسوقها ولهذا ما ذكر فيها وكان المراد اعتمر من الحضور في بعضه او كله فليصمه
اي يجب عليكم الصيام في الذي كنتم حاضرين وقادرين فيه على الصوم من
الشهر مضى صير فليصمه وان كان الظ على انه مفعول به الا انه في الحقيقة على
الظنية وحذف الخافض واوصل الفعل وذلك لانه الله تعالى يريد بحسب
لكم ما احبنا غير شاق وصلب وحرج وصيق في جميع امورك ولا يريد ضد ذلك

بل يريد عدمه فان ارادة الشيء مستلزم لعدم ارادة ضده بل ادعى العبد والذبح
 ذلك بقوله ولا يريد بكم العسر التقي بالاول فيفهم منه كمال المبالغة لارادة اليسر
 وعدم العسر فاشار مرق الى عدم موعوبية صوم السافر لتبديد وجوبه بالحض
 ثم التصريح بصوم عوضه بعد زواله ثم بيان العلة لزم في ضدها اللازم لارادة
 اليسر ثم التصريح بعدم ارادة العسر ثم بالعلل مثل التكبير والتكسر على تسريع اليسر
 العسر كما هو المنقول عن الامور السابقة فيحتمل ان يكون قوله وتكلموا على الامور
 بمراعاة العدة اي انما امرتكم بقضاء الشهر لتكلموا اعدته وتكبروا والله علة لتعليم
 كيفية القضاء للسافر بعد السفر والريض بعد الرض ولعلكم تشكرون علة اليسر
 واستقاط الصوم فيها لف وتشرع في كل واحد علة لكل واحد بل الظاهر ان التكلموا
 علة القضاء والتكبير والتكسر بمعنى لفظوا الله ويحذرون على هذا انكم على الذي هديكم
 اليه من العبادات والعلم بكيفية العمل فاما مصدرية او موصولة وقيل للواد
 به التكبير في عيد الغفران والتكبير عند روية الهلال وكلها هي بعيد سيما الاحتمال
 لعدم الفهم وبعد العلة فالحكم الذي يستفاد منها وجوب صوم شهر رمضان بعد
 حصوله من الآية الاولى اجمالاً وكذا وجوب الافطار على السافر والريض لما في
 تحريض وفهم من بيان اهتمام الواجب بما بدلك حيث أكد بتأكيدات شتى كما
 عرفت وجوب القضاء عليها وفي الشقة والخرج والصيق عن العباد في كل
 الامور الامتثقة علم وجوب تحملها المصلحة يعلمها الله وعدم مشروعية عبادته
 شاقة من عند نفسه كما يدل عليه غيرها من الآيات والاجاز فيكون الشريعة
 سميحة سهلة فلهذا ذكرت هذه الآية لتأكيد حصول وجوب الافطار على
 والريض ليندفع وهم عدم جواز ذلك بل عدم وجوبه ايضا وليبان ان الواجب
 في الآية الاولى هو صوم ايام شهر رمضان وان اليسر مطلوب واليسر منفي والآ

فعلوه وجوب الصوم من الاولى وعدمه عليها ولا يبعد ان الاستدلال على جواز
السفر في شهر رمضان من غير ضرورة هذه الآية وما فيها حجت فهو ان السافر
مطعم يجب عليه الاططار والعضاء كاتقوا ولو كان السفر غير جائزا لما كان كذلك بل
كان الواجب الصوم ويحرم الاططار ولا يجب العضاء بل يحرم ما صاعده في السفر
ولان هذه الآية تدل على نفي العسر والطلب اليس ولا تنك ان منع من السفر
به يستفاد به ليدنه او ديناه عسر وليس بيس ويدل عليه بعض الاخبار الصحيحة
مثل ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال اذا سافر الرجل في شهر
رمضان فخرج بعد نصف النهار عليه صيام ذلك اليوم ويعتد به وكذا صحيمية
الحلي عن الصادق ع انه سئل عن الرجل يخرج من بيته وهو يريد السفر وهو صائم
قال ان خرج قبل ان ينصف النهار فليفطره وليعوض ذلك اليوم وان خرج بعد
النوال فليتم صومه وهو حسن على رواية الشيخ وصحيح على ما رواه في النقيبة ^{هذه}
صريحة في الجواز قبل الزوال ولغيره بعد العصر في الجملة لعدم المنع في الخبرين ^{عدم}
القول بالواسطة على ما اظن وصحيمية رافعة قال سالت ابا عبد الله عليه
السلام عن الرجل يريد السفر في شهر رمضان قال اذا اصبح في بلد ثم خرج
فان شاء صام وان شاء افطر وصحيمية محمد بن مسلم عن الباقر ع انه سئل
عن الرجل يعرض له السفر في شهر رمضان وهو مقيم وقد مضى منه ايام فقال
لا بأس ان يسافر ويفطر ولا يصوم وصحيمية حماد بن عثمان قال قلت لابي عبد الله
ع رجل من اصحابنا جاء خروفا من الاعواض وذلك في شهر رمضان اتلقاه في الطريق
قال نعم قلت اتلقاه واظطر او اقيم واصوم قال تلقاه وافطر ^ل اما في النقيبة في
الصحيح عن ابان بن عثمان وسئل الصادق ع عن الرجل يخرج يسبع اخاه مسير
يومين او ثلاثة فقال ان كان في شهر رمضان فليفطر قيل فايها افضل بصوم او

بشيخ قال يشيع ان الله تعالى وضع الصوم عنه اذا شيع وبلغهم منه استصحاب
 التشيع على وجه اكد فافهم وغيرها من الاخبار على ما في المحل لكن تركها لعدم القوة
 والذي يدل على مدحها في الصلاح وهو تحريم السفن في شهر رمضان اخبار عيسى
 صحيحة الاخبار ابي بصير عن ابي عبد الله عم قال سالت ابا عبد الله عن الخروج
 اذا دخل شهر رمضان فقال لا افيما اجبرك به خروج الى مكة او غير ذلك في
 سبيل الله او مال تخاف هلاكه او اخ تخاف هلاكه وانه ليس باخ من الاب والخم
 للجواب عن استدلاله بضعف الاخبار وبان ابا بصير مشترك وايضا ارسل عن
 ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله ان كان المال كاهو النط فالطريق قوي على تقدير صحة
 توثيق ابي بصير على ما قيل وان كان البطاني فليس بقوي اية لانه مجهول والنط
 ان ابا بصير هو يحيى ابن القاسم على ما نقل في الكافي عن علي بن ابي حمزة عن ابي
 بصير وعلى هو قايده ابي بصير يحيى فيحمل سقوط علي في الغيبة وايضا في الكافي في
 وداعه يدل بخلاف هلاكه فلا دلالة فيه وبانه ليس بصريح في التحريم فان كلمة لا
 يحمل التحريم والكراهة وان قلنا ان الاول اظهر ولكنه ليس بمباين لعارض هذه
 الاخبار ويخص عموم القرآن به ادلا بد لتخصيص القرآن بالخبر من كون الخبر ايضا
 في الدلالة على ما يخرج به القرآن عن ظاهره وبالحجة ينبغي في تخصيص قطعي الثبوت
 بظني الثبوت من كون دلالة المحض الظني قطعية لتحريمه قطعية العام فلا بد
 ان يكون دلالة الخاص على الفرد المخرج بالمخصص عن العام القطعي اقوى وان لم يكن
 دلالة العام عليه وهو موقوف ومبين في الاصول فلا تغفل عن هذه اللطيفة وبانه
 قد يكون ترك بعض ما اجبر به اية مثل ما فهم من الاخبار يعني بن يد عليه ما
 وجد في الاخبار الاحول ولا يمكن حمل تلك على هذا اذ فيه تخصيص في امور مذكورة
 مخصوصة ولو حمل على كل ضروري كما هو مدحها في الصلاح فهو خلاف الظاهر

بل ذلك متعين لعدم إمكان ترك
 هذه الاخبار كلها وان هذا عام
 فيخص تلك الاخبار

الرواية فذهب اليه لا يناسب دليله ومع ذلك لا يمكن حمله
كما فعلوا اذا ما ملها وبعد هذا كله يمكن حمله على الكراهية بجمع
ذكر الشيخ في التهذيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال قلت جعلت
فذلك يدخل على شهر رمضان فاصوم بعضا فبعض في زيارة قبل ابي عبد الله
ع فافزوع وافضل داهيا وجابيا او افتر حتى افطر وازورة بعد ما افطر يوم
او يومين فقال اقم حتى تقطر قلت جعلت فذلك فهو افضل قال نعم اما
قوات كتاب الله فمن شهد منكم الشهر فليصمه ففيه دلالة على الافضل
وكذا يدل عليها ما رواه في الغيبة في صحيحه الحلبي عن ابي عبد الله ع قال
سأله عن الرجل يدخل شهر رمضان وهو مقيم لا يريد برأه ثم يبدا
بعد ما يدخل فمكت فمالته غير مرة فقال نعيم افضل الا ان يكون له حاجة
لا بد له من الخروج فيها او يخوف على ماله وان كان الحلبي محتلا ولكن الظاهر
انه ثقة كما يفهم من كلامهم والشهر رآته مكررة الى ان يمضي ثلثة وعشرون
يوما فتروا الكراهية للخبر بذلك التفضل حيث قال في الرواية فاذا
مضت ليلة ثلث وعشرون فليخرج حيث يشاء ثم اعلو ان في الاخبار المتقدمة
دلالة على الافطار لو سافر قبل الزوال وعلى الصوم والاخبار لو سافر بعده
عليها مع ذلك الاجماع المنقول في المحل عن الشيخ والاحكام القبيحة الدالة على ان من
قصر الصلوة قصر الصوم ومن لم يقصرها لم يقصره فالجواب ان في المحل بعد ما خلت
ما قلناه هنا ورد مذهب الشيخ قال قوله اي الشيخ اذا خرج بعد الزوال بقيت
النية للسفر مسك وعليه الاعادة ليس بعيد من الصواب اذا لم يتحقق منه
شرط الصوم وهو النية فانه في غابة البعد اذا لمعنى بالاعتداد بالصوم
والامرية ووجوب العضاء والاعادة مع ان الامن مفيد للاخبار والحقى كما

بين في محل الان يول بالامساك وهو بعيد اية وليس له دليل الا ما يجيل من
 قوله هذا اذا لم يتحقق منه شرط الخ يعني البنية شرط فاذا ثبت بنية التفرغ لم يتحقق
 بنية الصوم فلا يقع الصوم وهو ليس بدليل بعد ما قلناه لك مع ما رايت مع ان
 البنية قد لا تشترط في الليل وقد يتحقق على طريق الشرط ولهذا يوجبون البنية
 على من ثبت بنية التفرغ ويوجبون عليه الصوم لا الامساك فقط حتى يخرج الية
 قد تحصل البنية بالتمار بعد ان عرفت انه يسافر بعد الزوال وح يفتح فخرج
 صومه او يكون بتبنييت البنية في الليل على هذه المسألة بانها تاسف بعد الزوال
 ثم قال بالتعبير بين الافطار والصوم لصحيفة رفاعه المتقدمة بعد ان قال
 ما بلغنا في هذا الباب مع روابي الحلبي ومحمد القهستاني المتقدمين وقال
 انما قيدنا ذلك بالخروج بعد الزوال لاجتماع ايجابين الاحبار ولك ان تقول الخ
 الاحبار ان اتفق ذلك بقضيه قبل الزوال الية فانه لعل في الخ اجبارا لئلا
 على وجوب الصوم اذا سافر قبل الزوال الية مع ان حمل صحيفة رفاعه على
 الاول اقرب لقوله اصح وباقى حمله تفصيل صحيفة الحلبي المتقدمة فيمكن الحمل على
 عمومها وهو ط وحل المتقدمة على الاستحباب ويمكن حملها على قبل الزوال
 على معنى تحيين بين ان يبطل سفره فيصوم وبين ان يلزمه فيفطر او يحل على ان
 معناها ان يخرج قبل الزوال فيفطر وان خرج بعده فيصوم فهو محذور من الصوم
 والافطار هذا التفصيل بل يجب حملها عليه لوجوب حمل المطلق والحمل على القيد
 والمفضل وقد مضى الفصل والعقيد واعلم اننا قد طولنا في هذه المسئلة والعدر
 ما ذكر في الخ للتطويل وهو كونه من السائل الجلبلة وانه افي فيه اولاً بما ذكرناه
 اولاً ثم استصوب مذهب الشيخ بعد رده واستدل عليه ثم استصوب التحيين
 واستدل عليه وهذا الخ عن اضطراب على انه اعترض في هذه المسئلة على ابن

انما

اربع حروف رفاعه

صحيفة الحلبي

البيان في حجية

وحيث رفاعه
وذكره في حجية

ادرى بالاضطراب الله تعالى بعلمه بالصواب ثم اعلم انه لما كانت في الآية المذكورة
 بعد محاذ لالة ما على بعض الاحكام مع استمالها على التقرير في الطلب والدعا
 والسؤال من الله تعالى مع ورود ان دعاء الصائم لا يرد ذكرنا هذا واذا سالك
 عبادي عني فاني قريب اجيب دعوة الداعي اذا دعان فليستجيبوا لي وليؤمنوا
 بي لعلهم يرتدوا روي ان اعرابيا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله اقرب
 ربنا فتاجبه ام بعيد فتنا ديد فتزل الدنيا للبعيد للحاج الى رفع الصوت
 والناجات للقریب الذي لا يحتاج الى ذلك والخطاب له صلى الله عليه وآله والنقد
 فقل لهم اني قريب وهو تمثيل كمال علمه بافعال العباد فاطلاعه على احوالهم
 من قرب مكانه منهم يعني اذا سالك عبادي وفي هذه الاضافة تشريف لهم عن
 كبرية احوالي من جهة القرب والبعيد فقل اني اعلم دعاءكم ولو كان في غاية
 الغفلة كما يسمع القريب اذا قرب فله الى اذنه مناجية بل هو اقرب من جبل الوريد
 فاقبل دعاء الداعي اذا دعاني وقل ذكر اذا دعان للصوم في الدعاء والترغيب
 في التكرار وتقرير الداعي اشارة الى داع خاص وهو الذي يدعو متبعنا للاجاء
 ويطلب ماله فيه المصلحة لا الحزم ولا مالا يليق بحاله وليس فيه الصلحة او
 يكون الى الجنس ويكون تكرار دعوته بقوله اذا دعان لذلك وبالجملة ان الله يعلم
 المصلحة ويستجيب معها ولا يستجيب بدونها وتعمل وتوخر لذلك ولولم يستجيب
 يعوض ويثبت في الدنيا والاخرة فعلى تقدير عدم الاجابة لا ينبغي التواخي واليا
 فان ذلك المصلحة فان دفع بما قرناه السؤال المشهور كما ذكره المفسرون ايضا
 وبعد ان وعد بالاجابة والقبول قال فليستجيبوا لي اي قبلوا انتم ايضه دعوا في اذا
 دعوتكم وامرتكم بالطاعة والدعاء فاطلبوا واسالوا نصرعا وخفية لا تغلب ساه
 وغير متوجده ومنصرف المعنى ما يقولون ولا جهر ومراعاة فان الله لا يحب العبد

ير

به

س

واطلبوا ولا تستكبروا ولا تنكروا الدعاء استكبارا ونكرا وعدم اعتقاد الاجابة عنهم
عليه بالتسارع وقد مرته على الاجابة فان من فعل ذلك يدخل النار معيا فيها وتركها
اذ نادى ربه رت لا تدري في فردا وانت خير الوارثين الى قوله وكانوا لنا خاسعين
في ف سال زكريا ربه ان يوزقه ولدا يرثه ولا يدعه وحيدا بلا وارث ثم رداوه
الى الله مسئلا فقال وانت خير الوارثين ان لم تر زكريا من يورثني فلا ابالي فانك
خير وارث واصلاح روجه ان جعلها صالحا للولادة بعد عقرها وقيل عشرين
خلقها وكانت نسيئة الخلق فيمكن ان يستدل بها على تحقق الارث من الانبياء
فتذكر وعلى استحباب هذا الدعاء لطلب الولد ولا يبعد ان يستجاب له كالزكريا
عدم مثل الاربعة المتقدمين وتدل عليه الرواية عن ابي عبد الله عليه السلام
انهم كانوا بمنزلة الغليل لا سحابة دعاء الانبياء السابق عن ابي عبد الله عليه السلام
المتقدمين استحقوا اجابة دعوتهم وقبول دعائهم لمبادرتهم الى ابواب الخير
في تحصيل العبادات كما يفعل الراغبون في الامور والمجادون وقرى رغبوا ورغبا
بالاسكان وانهم يدعون الله رغباء رغبين في الدعاء ورغبين للاجابة رغبين
من الرد وعدم الاجابة وعقاب ربه مثل قوله ويجذر الاخوة ويرجو احده
ربه وانهم كانوا خاسعين متضرعين والمسارعة الى العبادات مطلقا مطلوبة
لله كافي وسارعوا فيدلى على ان فعلها في اول الوقت افضل الصلوة وغيرها الا
لدليل وعلى الدعاء هذه الآية تدل على استحباب كون الداعي مبارعا في الخيرات
ورغبوا ورغبوا وخاشعوا لیسحاب دعاءه فيمكن ان يقيد به عموم ما يدل على
استجابة الدعاء مطلقا مثل قوله ادعوني استجب لكم وهذا احد الاجوبة لما
يقال كثير ما يدعوا ولا يري الاجابة فبما مل قال في ن زوى الحرب بن العنبر
قال قلت لابي عبد الله ع اتي من اهل بيت قد انقضوا وليس لي ولد فقال ادع

واثبت ساجد ربه لي من لدنك دمية طيبة انك سمع الدعاء
 لا تدري فردا وانت خير الوارثين فقد اشرنا فيها قلناه الى معنى قوله تع
 في المحر بن علي الدعاء في الايتين الاخيرتين بقوله ادعوني استجب لكم ان الذين يستكبر
 وخفية ان الله لا يحب المعتدين وادعوني استجب لكم ان الذين يستكبر
 عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين وليؤمنوا بي امر يحصل الايمان اي
 التصديق بجميع ما جاء به الانبياء من لايمان له وبالنبات والاستمرار للتصديق
 به او التصديق بانه قادر على الاجابة قريب راجين في ذلك كله الرشد يعني
 اصابة الحق والخير واعلم انه لما امر بعبادات شاقه وفي الصوم بتكثير العدة على
 وجه امر به والقيام بوضائف الخيم والتكبير والشكر على ما يليق به فان الايمان
 بالامور به على وجهه ومع شرايطه عسر ومشقة كما يفهم من الروايات المشهورة
 وهي على ما سمعنا من بعض الفضلاء انه روي انه قال صلى الله عليه وآله
 شيبني سورة هود اذ فيها فاستقم كما امرت في و عن ابن عباس رضي الله
 عنه ما نزلت على رسول الله صلى الله عليه وآله في جميع القرآن آية كانت اسد
 ولا اشق عليه من هذه الآية ولهذا شيبني هود والواقعة واخوانها وروي
 ان اصحابه قالوا له لقد اسرع فيك الشيب فقال شيبني سورة هود عن
 بعض رايت رسول الله صلى الله عليه وآله في المنام فقلت له روي عنك
 انك قلت شيبني سورة هود فقال نعم فقلت ما الذي شيبك منها
 الانبياء وهلاك الامم قال لا ولكن قوله فاستقم كما امرت وعن جعفر الصادق
 عليه السلام فاستقم كما امرت قال افنقن الى الله بصحة العزم وعينه من الجبار
 عن البيت ع وايضا قال في الفقيه قال ابو جعفر عليه السلام يا جابر من دخل
 عليه شهر رمضان فصام تمامه وقام وقرأ من ليله وحفظ فوجوه لسانه

ن

ق

بصره وكف اذا خرج من الذنوب كيوم ولدته امه قال جابر قلت له جعلت
 فداك ما احسن هذا من حديث قال ما اشد من شرط الى هذه الآية السرف
 الدالة على انه حين باحواله سمع لا قول المحرم محجب له عابهم فجاز لهم باعمالهم حتى
 يهون ذلك عليهم ويكونوا احب اليها ففهم من الآية وجوب الايمان وقبوله
 وجوب قبول سائر الطاعات واعتقاد اجابة الدعاء واعتقاد انه سميع عليم
 والله ليس في جهنم ولا مكان اذ لو كان كذلك لما قرب الى كل باع ثم بين احكام
 الصوم وكيفية فعله بعد ان بين الفاعل فقال احمل لكم ليلة الصيام الوقت
الى فسيحكم من لباسكم وانتم لباسه هن علم الله انكم كنتم تحانون انفسكم فانا
عليكم وعفى عنكم فالان باسروهن وانبعوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى
 تبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من العجر ثم انمو الصيام الى الليل
 ولا باسروهن وانتم عاكفون في الساجد تلك حدود الله فلا تقربوها تلك
 يبين الله آياته للناس لعلهم يتقون قبل سب نزولها ان الله تعالى اوجب
 الصوم على الناس كان وجوبه بحيث لو صلوا العشاء الاخرة او سجدوا ما حبل
 لهم الاكل والشرب والجماع الى الليلة القابلة ثم ان عمر بن الخطاب بعد العشاء قدم على
 النبي صلى الله عليه وآله واعتذر اليه فقال له رجال فاعتنوا بما صنعوا بعد العشاء
 فتزلت كذا في يوف وقاله في جمع البيان ايضا وانت تعلم ان هذا ايضا لا يناسب
 ما قلنا عنها في تفسير قوله تعالى او ابل السورة واذا ابتلى ابوهم ربه انها نكاح
 عني ان الفاسق لا يصلح للامامة وان النبي معصوم قبل النبوة ايضا وهذا دليل على
 انه وما تفسيرها هو ان الله تعالى اباح الجماع في الليلة التي يصح فيها صياما اذ الوقت
 هو الجماع هناك قال المفسرون ودل عليه سبب النزول وكان لفظة ^{قضاء} معنى الا
 عدي بالي هن لباس استيناف لبيان سبب الاباحة بمعنى ان الصبر عنهن

صعب لا ينقضي مثل الثياب لكم وانتم كذلك فثبتته سدة الخالطة واللايسة
والانضمام بالخالطة الثياب وعلامتها وانضمامها بصاحبها وقيل هن فروش
لكم وانتم لحاف هن او شبه حفظ كل واحد حال صاحبه عن كشفه عند غيره
بفعل الباتر وصيانه عن كشف عورتة عند الغير علم انه بيان لزيادة سبب
الاباحة والطفة ورحمة لعباده بانه يعلم انتم ما يفعلون الصبر بل يجتنبون الا
والنواحي بالخالفه والمعصية فالودون الاوامر الشرعية التي هي امانات يظنون
انفسهم بتعريضها للعقاب وتقتصر حفظها عن الثواب لشهوتهم وقلة تدبرهم في
العواقب ويسعون وبالعون في الظلم والاختيان والنجاسة ككرة الليل والشهوة
ولهذا قال يجتنبون وما قال تحذرون اذا الاختيان ابلغ في النجاسة كالاكساب
والكسب فان زيادة الباقي تدل على زيادة العاني كما هو المشهور عند من يجتنب ان
تكون الزيادة في الاكساب فعلا او صرا هذا اشارة الى ان المعصية لا تكتب
عليها ولا تصير سببا للعقاب الا بعد كثرتها والسعي والجد في تحصيلها وتعددها عند
والكسب في الطاعة الى ان الطاعة تكتب وثياب عليها بمجرد وقوعها على اي وجه
كانت وادنى شيئا منها فيكون اشارة الى حال كرم الله ولطفه ورحمته وشفقته
قال صاحب الكتاب وذكر في المطول ايضا انه اشارة الى ان النفس انما تعمل العبادات
بالليل والشهوة والسعي في اعمل واحد في المعصية بخلاف الطاعة فتاب عليكم اي
قبل توبتكم ان ينتم عما فعلتموه في عنكم ذنوب ما فعلتم من المحرم الذي ذكرناه من
قبل او عطفوا العموم للفظ قدل على وجوب قبول الطاعة سيما لان الله اخبر
بذلك قالان باشر وهن يعني لما جاوزنا ورفعا المحرم فافعلوا ما نهيناكم عنه
واستغواوا طلبوا ما كتبنا لكم وقد نهوا عنه في اللوح المحفوظ من الولد اشارة
الى انه لا ينبغي تحصر العرض من هذا الفعل في الشهوة واعطاء النفس ما تريد بل

وامر

مها

ينبغي جعل ما هو مطلوب لله من غرضه ومطلوبه او اجعلوا جميع ما يطلبون في
 مطالبكم وافعالكم من ارتفاقكم وارواحكم واولادكم ما كتب الله اي قصدوا الذي
 قد رزق الله ورزقكم لكم لا غير فانكم شعبون في التحصيل ولم يحصل وما يليق بكم اي لم
 اللفظ وكلوا اي باسروهن واطعموا واسروا من حين الافطار الى ان يعلمكم العبد
 المعترض في الافق متنازع الظلمة التي معه فشب الأول المحيط الأبيض والثاني
 بالاسود ويتبين المراد بان الأول هو العجز والكفى ببيان عن بيان الثاني لانه علم
 من ذلك ثم يتبين آخر الصوم بقوله وانما الصيام الى الليل بانه أول الليل وهو
 دخول الظلمة في الجملة وقالوا يعلمون بغير الشمس العلوم بهاب الخمر الشرفية
 لا يتبع منها شيء وان بقيت صغرة اوبياض هذا عند كثير الاصحاب وعند الشيخ
 العرص كما هو عند العامة والروايات مختلفة ولعل الاحوط ما قاله الاكثر للاكثر
 واحتمال دليل غير القيد به للجزء الدال على ان عبودية العرص المذكورة في بعض
 الروايات
 تعلم بالذهاب المذكور ثم انه ينفي عن الباشرة في حال كونهم عاكفين في الساحد
 وكانه للناسبة اشتراط الصوم في الاعتكاف ذكر متصلا باحكام الصوم ولا
 هو الزور لغته ومن عاها هو اللبث المخصوص في مكان مخصوص للعبادة ولا
 يحسن تعريفه بانه لبث في جامع صايم بالعبادة كما هو في كلام بعض الاصحاب فانه
 مشعر بكون العرص من اللبث فيه عبادة اخرى غير مثل صلوة او تسبيح او قراءة
 او غير ذلك وليس كذلك وتفصيل احكامه واحكام الصوم يطلب من كتب النفع
 ثم اكد الاحكام المذكورة بقوله تلك حدود الله يعني ان ما نهى عنه من المنيات
 صريح او في ضمن الامر من حدود الله فلا تقربوها فهي عن قرب المنيات
 وترك المأمورات للبالغه مثل لا تقربوا الزنا والمراد بالقرب المألوف محدود
 الله احكامه امر كان او نهياي لا تتعدوها والقوله تلك حدود الله فلا

تعتدوها ومن تبعوا حذو الله فقد ظلم نفسه كذلك يبين الله الخ أي مثل
هذا البيان المذكور يبين الله لكم آياته من الترخيص رجاء تفويضكم عن المعاصي
والمحارم وأما الأحكام المستفادة منها فهي إباحة الوطئ في ليلة كل يوم برأيه
أول الليل وأخره أي ليلة كانت وأي صورة كان وتحريم ذلك في النهار من المعلوم
أيضاً ومن مفهوم المعلوم إباحة القبيل وغيره من الأفعال المتعلقة بالنساء غير
الجماع إذ مفهوم الإباحة المذكورة تحريم الرفث في النهار ومفهومه ما قلناه
وذلك كله معلوم بالأصل والأخبار بل الإجماع البق فلا فقه من التحريم والكل
يحتاج إلى الدليل وجوب التوبة لأنه قد علم سقوط الذنب بها وفعل مسقط
الذي هو مخلص من ضرر عظيم واجب عقلاً وسعياً البق على ما هو المقرر
المباشرة المستفادة من الأمر أي بأمره وقته ويحتمل الاستحباب مطلقاً الآن
يدل عن غيره على غيره دليل كالكراهة مثل أول ليلة كل شهر غير شهر رمضان
ويضد وغيرهما ما هو المذكور في الفقه مع دليله إذا قایل بالوجوب أو
يكون للإباحة مجزئاً والتفصيل مستفاد من السمع مثل وجوبها خوفاً للوقوع
في الزنا أو بعد مضي أربعة أشهر واستحبابها في أول ليلة من شهر رمضان
للرواية وإنكار الشهوة في النهار ورفع حدث يحتمل وقوعه من غير شعور ^{عند}
كثرة الميل مع عدم الوصول إلى الوجوب رجاء ولد بعد الله والكراهة مثل
ما قرأه والإباحة إذا لم يكن دليل على غيرها واستحباب النكاح وجوبه والتشري
لأن المباشرة المحبة موقوفة عليه إذا الأصل عدم التقدير واستحباب الولد ^{لنكاح}
ليبعد الله لالئال والبال كواقع النهي عنها في الأخبار ولا قصد الملة والشهوة
كالهيام واستحباب الفجاعة والرضا ما كتب الله واستحباب اختيار الولد أي ^{من}
هي في سن من نزل أو من البيت الغالب عليهن الولادة أو الغالبة من علامات

العقيم قبل عدم الخيض على ما قيل أو التي تزوجت وعاولدت ولا يبعد فهم كراهة
 الوطئ في غير القبل الذي ليس هو مظنة حصول الولد وكراهة العمل على الامة
 والمتعة والتحريم في غيرها يكون مستفاد من غيرها من الاخبار والاجماع ان
 كان وابطاحه الاكل والشرب بل زعمنا البقاء الامن في معناه الاصلي في العمل وان
 كان بعد النهي وقتنا انه لا باحة بمعنى رفع الحظر اذ لا هو بحر في الباشرة
 وتحريم الاكل والشرب بعد النهي للغايب لان مفهوم الغاية حجة كما هو الحق البين في
 الاصول وهذا على تقدير حمل الأمر بالاحبة بمعنى الاعراض وبالعنى الاخص
 كذلك نعم لم يؤول اليه لا على حمل على الاستحباب وليس بعيد اخراج جزء ما قبل
 النحر ايم من باب المقدعة فحرم ما في ذلك ايم كما يحرم ما في جزء من أول الليل
 كذلك كما هو المصريح في الاصول والدليل فيمكن ان لا يقع النية مقارنة للنحر فكيف
 في النهار لوجوب تقديمها على النوي بحيث لا يقع جزء منه خاليا عنها يقينا وذلك
 لم يتحقق الا بوقوعها قبل فقهرايم وجوب النية ليلا لان الصوم النوي الذي
 هو الامساك في تمام النهار مع جزء من الليل من باب المقدعة لا بد ان لا يقع عن
 النية يقينا ولو لم تكن في الليل لم يتحقق ذلك نعم لو فرض تحقق الصوم بدون
 جزء من الليل يمكن القول بالمقارنة فسقط المقدعة كما في سائر ما يجعلونه مقدعة
 للعاجب فينا على ما نقرر عند فهم يلزم مقارنته النية لذلك الجز مجوزاها من
 أول الليل وكذا النهار فاحوزونه يحتاج الى دليل فقد ظهر لك من ذلك انه
 على تقدير جعل حتى غاية للباشة ايم لا بدل على جواز الوطئ الى الغير قبل
 على جواز وتمتع الغسل نهارا وصحة صوم المصباح جنباً وما ذكر في الكشاف بقوله
 قالوا فيه دليل على جواز النية بالنهار في صوم شهر رمضان وعلى جواز باخير
 الغسل الى الفجر كما قاله ايم في غير ظاهر ثم الظاهر ان حتى غاية للشرب لان

المذهب الحق الثابت في الاصول ان العيد المذكور بعد عمل القعدة للاخيرة
 فكانه اشار اليه صاحب الكتاب باسناد ما جرت اليه العير كيف لا وهو خلاف
 الحنفية وامامنا فيمكن تعلقه بكلوا اليه لانه مع الشرب كشي واحد فكانها جملة
 او تقول ليس بمعلق الا بالشرب وكون الاكل مثله لدليل اخر من السنة
 او اجاع تركه وكذا غاية الجوع واشترط الصوم بالغسل في الليل وعدمه بفهم من
 موضع آخر واكثر الاصحاح على اشتراطه وابن بابويه على عدمه والاحبار مختلفة
 والظاهر مذهب ابن بابويه للاصل والرواية الصحيحة الشرعية بل ظاهر الآية
 حيث دلت على جواز الرقث والمباشرة في جميع اجزاء الليل والشرع ليس له
 واولوية الجمع بين الادلة يحمل ما يدل على الغسل ليلا على الاستحباب ولكن لا
 مع الجماعة وتركها ذكر الاحبار والبحث عنها خوفا من التطويل مع انها مبينة في
 موضعها وايضا وجوب الافطار بمعنى تحصيل مبطل للصوم ولو كان بقصد بطلاله
 في الليل ويحتمل كون الاتمام اشارة الى وجوب استمراره الى الليل حسب تحريم
 الوصال وايضا من غيبة الاعتكاف في المسجد وتحريم مباشرة النساء فيه
 ولو ليلا ولا يفرق منه الشريطة ولا فساد الاعتكاف بالوطي لان النهي ليس
 بمعلق بالعبادة حتى يلزم تعلق الامر والنهي معا بشي واحد مخفي فيكون
 محالا فيفسد نعم ذلك ثابت بالاحبار بل الاجماع ايضا على الظاهر فساد قول
 ي وفيه دليل على ان الاعتكاف يكون في المسجد ولا يختص بمسجد دون مسجد وان
 الوطى المحرم فيه ويفسد لان النهي في العبادة يوجب الفساد لانك قد دلت
 ان النهي انما يدل على الفساد في العبادة اذا تعلق بها او بحرما او بشرطها الشرعي
 المأمور به وبالجملة التحقيق ما اشرت اليه في كل صورة يلزم اجتماع الطرفين
 تفسد وهذا ليس كذلك الا ان يقال يفهم الثاني هنا فامل بل يمكن كون التعميم

جاء

ط

كأنه في السبيل لا الاعتكاف فتأمل وأيضاً خفاء في دلالة الآية بمجرد هاهنا غير
النظام بتعريف الاعتكاف وثبوت الحقيقة الشرعية على أن الاعتكاف لا يكون
في غير المسجد كما هو كلامه وكذا في دلالتها على عدم الاختصاص بمسجد دون مسجد
كما صرح نعلف حيث قال وقالوا فيه دليل على أن الاعتكاف لا يكون إلا في
مسجد وأنه لا يختص به مسجد دون مسجد فإن مضمونها تعميمها على كل مسجد حين لا
في الساجد بعد أن سلك الرادة عموم الساجد أي أي مسجد كان ولكن ما يفهم
جواز الاعتكاف في أي مسجد كان بل تحميم المباشرة في أي مسجد يجوز فيه الاعتكاف
ويحقق الاعتكاف فيه وقد يكون ذلك مخصوصاً ببعض دون بعض كما قيل
أن ما كان يقول باختصاصه بالجامع وكذا بعض أصحابنا وبعض يقول بالشرط
في مسجد جمع فيه بعض يوم جمعة وقيل جماعة مخصوص البعض بالاربعة السنين
ومسجد الكوفة ومسجد البصرة وبعضهم بالثلاثة الأول وبطل البعض البصر
بالمدين وهو بعيد والسلف وقيل لا يجوز إلا في مسجد بني وهو أحد الساجد
الثلاثة وقيل في مسجد جامع والعمامة على أنه في مسجد جماعة وقوله عاهد في المسجد
انتهى لعل المراد بالثلاثة مسجد الحرمين ومسجد الأقصى والجامع المسبب الأعظم
وهذا يدل على عدم فهم العموم وفهم الاختصاص الآن يقال أنهم فهم العموم
وخصصوا بدليل وإن كان يلزمهم خلاف ظ الآية ولكنه غير بعيد ولا عجز
وفيه إبحاث **الأول** في وجوبها ومحلها وفيه

آيات الأولى ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمعرب ولكن الذين
آمن بالله واليوم الآخر والمليكة والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوي
القرى والبناتى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلوة
وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في الباساء والضراء

الباس اوليك الذين صدقوا واوليك هم المفلحون اي ليس الخير والفعل الرضي كله
 صرف الوجه في الوجه في الصلوة الى القبلة حتى يضاف اليه سائر الطاعات فيكون
 الخطاب للسالكين ايضا او يكون الخطاب لاهل الكتاب فانهم لما كثروا فوضي
 امر النساء حين حوالت وادعي كل طائفة ان البر هو الوجه الى القبلة فاليهود يدعي
 ان البر هو وجهه قبل المعرب اي الى بيت المقدس والنصارى قبل المشرق قال
 الله تعالى ليس البر ذلك بل البر المتمد عليه هو بر من آمن بالله الآية فهذا المضاف
 محذوف وهو اول من جعل البر بمعنى البار لموافقة ليس البر اي من صدق بالله
 وجميع صفاته من العلم والارادة والكراهة والوحدة والقدرة والسع والبصر والعدل
 والحكمة جميع الصفات البتوتية والسلبية كان ذلك كله مراد بالايان بالله قال في
 مجمع البيان يدخل فيه جميع ما لا يتم معرفة الله تعالى الا به كعرفة جدوث العالم والوجود
 بيوم القيمة بانه حق وفيه الحساب والعقاب والمشر والنشر واليزان وتطهير الكتب
 وجميع الامور الواقعة فيه وصدق بوجود الملائكة وانهم عباد الله يعبدون
 حيث وبالكذب المنزلة بانه حق وثابت ومنزل من الله الى عباد الله وانما
 فيه حق وصدق وكذا التصديق بالانبياء بانهم مبعوثون الى الناس لتعليمهم
 معصومون من الذنوب وما يفعلون الا الحق واتى المال عطف على آمن
 اي من اعطى المال مع حب المال اي احتياجه كاري عنه صلى الله عليه وآله
 لما سئل اي الصدقة افضل قال ان توتيته وانت صحيح صحيح تامل العيش ونحش الفقر
 او على حب الله اي لوجهه والتقرب به الى الله وهذا نقله في مجمع البيان عن السيد
 المرتضى قدس سره قال ما سبقه اليه احد وهو مذكور في الكشاف وي ايضا ان
 على حب الاعطاء والجار والجور ورجال وذوي القرى اي قرابة المعطي او قرابة النبي
 صلى الله عليه وآله فانه ورد النواب العظيم لاعطاء القرابة لانه تصدق وصلة

ف

الرحمة وكذا صلة قرابة رسول الله صلى الله عليه وآله فانها نقدق وصلته رسول
الله صلى الله عليه وآله واليتيم من الالسن من لا اب له من لا يبلغ ومن باقى لليتوان
ما ليس له ام كذا قيل في جمع البيان وغيره وفيه ايضه فيحمل ان يكون معطوفا على
القرنى فيعطى المال من يكفلهم لانه لا يصلح ابطال المال الى من لا يعقل او يكون
معطوفا على ذوى القرنى فيعطى المال انفسهم نفلا عن الغير فيخرج من حيث يفتح
اعطاء المال للاطفال سيما الميراث غير ان الا ان يكون من الحقوق الواجبة وكذا يشك
اعطاؤه لكل من تكفلهم طوط لا يكون وليا فينبغي الاعطاء للولي ولا يبعد
الاعطاء على تقدير عدمه الى ثقة يخرجهم عليهم او صرف المعطى بنفسه عليهم
على تقدير عدم الغير فاقبل والمسكين من ليس له نفقة السنه على ما قالوه وابن
السبيل من انقطع بسفره عن اهله ويكون غير قادر على الرجوع الى اهله وان كان
غنيا في اهله ولعله بشرط عدم قدرته على التصرف في حاله الذي في بلد بيعه ونحوه
والسائل الفقير الذي يسال ونواخص من المسكين والظاهر ان الفقر شرط في
البيع على تقدير الاعطاء من الزكوة الواجبة وترك لعدم الالتباس كما قال
فوي وفي الرقاب اي اعطاء المال في الرقاب بان يستري العبيد والاماء
وتعق مطلقا او الذين تحت الشدة او الكاشرين فقط والاول هو الظاهر
الاية وكذا البربر من اقام الصلوة بحمد ودها في اوقاتها مع الشرايط المعينة فيها
وبر من اتى الزكوة مع الشرايط ايضه فيها ايضه عطف على ان قبلها والوفون
اي هم الوفون بعهدهم فهو غير معتدل محذوف اي الذين ذكرهم من اصحاب
البرهم الذين يوفون بما عاهدوا الله ويمكن ان يتم العهد والبر والنداء
بل لا يبعد شمول لمن عاهد الناس ايهم وهم الصابرون ايهم اي الى ابون
انفسهم على ما تكرر في الباسا والنصارا والبوس والفقر والجمع والعلو وجق

الباس وقت القتال وجهاد العدو والشدة والرخا والصحة والمرض والصابرين
 قيل منصوب على المدح اعني بذكرناه الصابرين كأن الموفون مرفوع بالمدح ولكن
 وجود الواو غير مناسب في المنصوب بالمدح والمرفوع به اليه لانها صفتان في
 الاصل ولعدم ما عطا عليه ظاهرا وكأنه استئناف ويحتمل ان يكون الموفون
 عطفا على ما قبله والصابرين بتقدير تبر الصابرين عطفا عليه ايضا ولكن في
 الاول حذف المضاف واعوب المضاف اليه اعرابه وفي الثاني اقيم على حاله كما
 في والتقدير يا اخضره بقرأة الجرب بتقدير عرض الاخضره قال ف الموفون عطف
 على من آمن واخرج الصابرين منصوبا على الاختصاص والمدح اظهار الفضل
 الصبر في الشدايد وقري والصابرون وقري والموفون والصابرين اولئك
 الذين صدقوا اي الموصوفون بالصفات المتقدمة هو الذين صدقوا الله فيما
 بتلوا وعاهدوا وقت القتال او هم الذين صدقوا فعلا لم يبرأهم وهو المنقون
 بغيرهم عن نار جهنم وسائر العذاب او عن الكفر وسائر المعاصي المهلكة ويحتمل
 ان يكون واتى المال اشارة الى غير الزكوة الواجبة من المندوبات والصلوة و
 الزكوة اشارة اليها او يكون كلاهما في الواجبة الاولى لبيان المصنف والسابعة
 لبيان الفضل فقط ويكون الذكر على هذا الوجه والتكرار للاهتمام فا قال في
 مجمع البيان في الآية دلالة على وجوب اعطاء مال الزكوة المفروضة غير
 ظاهر عندي الا باعتبار حصر البر وحصر الصدق والتقوى في فاعل المذكورات
 وذلك اليه غير واضح فافهم واعلم انه ليس في الآية دلالة على وجوب الزكوة بل
 ولا على وجوب شيء من المذكورات نعم فيها ترغيب وتحريض على الامور المذكورة
 فيعلم الوجوب من موضع آخر وما كان فيها احكام يعيد بها مع ان هذه الاحكام
 يترجم عن غيرها مفصلة ولكن ذكرتها لتابعه من تعدد ما كثرها واشتمالها على

في

فيهم من كان من مال من اوله
 لا استجاب في بعض الارضه الزكوة
 ان دل عليه دليل في بعض الاستجاب
 كاتوا المال على التقديرين اوله فاقبل

اما في الآية ولا تعلق بالكلمات
على آمن والظن العظم القاطع
واما الحديث فله

فوايد حتى قال في الآية الجامعة للكالات الانسانية باسرها والآلة عليها صحتها
او ضافاتها بكنزها ونسجها منحصرة في ثلاثة اشياء صحة الاعتقاد وحسن المعاش
وتدبير النفس وقد اشير الى الاول بقوله من آمن الى النبيين والى الثاني
بقوله واتى المال الى وفي الرقاب والى الثالث بقوله واقام الصلوة الى غيرها
ولذلك وصف السجعة لها بالصدق نظر الى ايمانها واعتقادها بقوى العقول
معاسرة الخلق وتهديب افعالها ونفسه ايضا وكانت الابداس ان يقول صلى الله
عليه وآله من عمل هذه الآية فقد استكمل الايمان وفيها وفيه دلالة على عدم
اعتبار الاعمال في الايمان بل في كماله **الثانية** وويل للشركين الذين لا يؤتون
الزكوة وهم بالاحرة هم كافرون فيها دلالة على وجوب الزكوة على الكفار
لانهم ينعهم منها ان للوصف بعدم ايتاء الزكوة دخلا في نبوت الويل لهم ولكن
علم من الاجماع وغيره عدم الصحة منهم الا بعد الاسلام وكذا سقوطها عنهم
بالاسلام ويدل عليه الخبر المشهور الاسلام يجب ما قبله واقادلاتها على ذلك
مستحل تركها كافرا فيها خفاء نفوذها السعاريه من قوله وهم بالاحرة هم
كافرون فانه يدل على كسر الموصوفين بعدم الايتاء وذلك لم يكن الامع
الاستحلال بالنقص والاجماع ولكنها يكفيان فيلغوا الآية او يقال لانهم كانوا
يتكفرونها الاستحلال فاما في **الثالثة** والذين يكنزون الذهب والفضة
ولا ينفقونها في سبيل الله فيسحق الله غضابهم يوم يحى عليها في نار جهنم تكلو
بها جبابهم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنتم لانفسكم فذوقوا كسركم
تكنزون الكنز هو المال المدخور تحت الارض ولعل المراد هنا حفظه وعدم
انفاقه في سبيل الله فيكون ولا ينفقونها بيان للمقمة ولعل الضمير للكنوز او
الاموال او لكل واحد من الذهب والفضة والثانيث باعتبار الغضدان باعتبار

الغنى

المتعددة والكثرة وقيل للفضة والاختصار لقربها وفهم حكم الذهب بالطريق الاولى
 والذين مبتداء تضمن معنى الشرط وبشرهم خبره مع التأويل وبوم يحتمل ان يكون
 ظرفا لقوله وبشر وان يكون صفة عذاب او اليم اي كايين يوم يحيى او ظرف لهما او
 هو الاعضاء لان الجبهة كناية عن الاعضاء المقادير المواجهة والجنوب عن
 الايمان والشان والظهور عن الساخرة فاستوعب الكلي البدن كله وقيل غير
 ذلك فاما قل هذا ما كنتم الآية بتقدير تقول لهم خذوا جهنم هذا ما كنتم والآ
 ظاهرة في تحريم الكفر وعدم الانفاق فقبل نسبتها بالزكوة ولا منافاة مع ان
 الاصل عدم النسخ فيحتمل ان يكون الكفر وعدم الانفاق كناية عن عدم الزكوة فيكون
 في الآية اشارة مجملة الى وجوب الزكوة وبيانها من النصاب والقدر المخرج وما
 يخرج منه عليه الاجماع والاختار وبدل عليه الخبر عن اهل البيت ع والتفصيل
 المذكور في الكتب الغنيمية فليطلب ههنا ويدل ما بعد هذه الآية على ان عدم
 الشهور اثناعشر في الآيات بعدها احكام الجهاد وبدل على عدم قبول
 والزكوة من الكفار بعدها قوله تعالى انفقوا طوعا او كرها ان يتقبل منك انكم
 كنتم قوما فاسقين وما منعهم ان تقبل منهم نفقاتهم الا انهم كفروا بالله وبرسوله
 ص خطاب للكفار بان انفاقهم طوعا او كرها سواء في عدم القبول والرد عنه
 هو الكفر قال في توقيفك وما منعهم الآية وقال ايضا المراد بالامر بالانفاق هو الخبر
 لا الانشاء والطلب فعينها دلالة على عدم قبول ما يعتبر فيه القرية منهم فامل في صحة
 وقهم وبدل على مدحه الكسر وعدم قبول العباد كسلا وكرها قوله ولا يكون
 الصلوة الا وهم كسالى ولا ينفقون الا وهم كارهون ففي صحة العباد من الكفر
 عليها مثل الصلوة جبر او الزكوة التي ياخذها الامام فمر اتمل الا ان يقال
 انه لو خذ بحسب الظاهر لم يرض لم ينفع به في الاخرة بل يمكن عدم سقوط

خيار

به

ن

نفاق

في الدنيا البصر ولكن ظاهر كلامهم خلاف ذلك فاقبل وذلك في مثل الزكوة من
الحقوق المالبة غير بعيد حيث ان حق الناس ويمكن اخذه منه فيجب وبشر
ومنه وسقطت البينة منه فيما تشرط وينوي وليه وهو الامام ع ومن يقوم مقامه
واقا في العبادة المحضة الحاجة الى الاخلاص فالظ عدم السقوط الامع وجوده
فان حصل بعد الاكله والابتعاد عنه التكليف بحسب الظاهر عند جواز
تكليفه مرة اخرى لا بحسب نفس الامر فاقبل **الرابعة** وفي اموالهم حق معلوم
للسايل والمحرور من جهة ضعف المؤمنين انهم يقدرون في اموالهم نصيبا حظا
للمهدي الذي يطلب والمعتقف الذي يظن لذلك غنيا فيحرم عن الصدقة والا
فيكون ان يستدل بها على الترغيب في بدل الاموال ونحوه وتعيين شيء منها المذكورين
ولو بالوصية وغيرها خصوصا اذا يدوم وان يكون اشارة الى ما تقرر من هذا
وجوبه مثل الزكوة والنس فيكون الحج باعتبار الكسب والاضراج في
قبض الزكوة واعطاها المسحق وفيه آيات **الاولى** حذ من اموالهم صدقة
نظيرهم وتزكيتهم بها وصل عليهم ان صلوئك سكن لهم والله سميع عليم الذين تعلمون ان
الله يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات وان الله هو الغواب الرحيم يدل
على جواز الصلوة على غير النبي منفردا وكذا قوله صلى الله عليه وآله اللهم صل على ابي اوفى
وعبر ذلك وقال في تفسير قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا
تسليما القياس جواز الصلوة على كل مومن لقوله هو الذي يصلي عليكم وقوله صل
عليهم ان صلوئك سكن لهم وقوله اللهم صل على آل ابي اوفى ولكن للعدا تفضيلا
في ذلك وهو انها ان كانت على سبيل التبعية كقولك صلى الله على النبي وآله فلا كلام فيها
واما اذا اعزذت عن من اهل البيت بالصلوة كما يعزذ هو فكيف لان ذلك صار
شعار الذكر رسول الله صلى الله عليه وآله ولا يودي الى الاتهام بالرفض الخ فيج

هذا الكلام واضح بحيث لا يحتاج الى التبريح اذ لا معنى لجعل الآيات والاخبار دليل
للقصاص وجعل المدلول قياسا ومنع ما صحح الله ورسوله جواز ونهيه بل وجوبه
لان شعار النبي ولان شعار جماعة لان الله ورسوله كانا عالين بذلك ومع ذلك
ندبوا اليها فكانه منع عليها به وكان حنيا عليها مفسدة ذلك لغو ذبا لله من ذلك
وكونه شعار الرسول الله لا نبيا في جوارزه لغيره على انها انما صارت شعارا لهم ذلك
وانما ليست شعارا لله وحده بل يذكر معه الله حتى في الصلوة فلا وجه للمنع لا لاجل
الله عليه وعلى الله وقد مر زيادة بحث فيه فنذكر وهي تدل على وجوب اخذ الزكوة
على النبي صلى الله عليه وعلى الله ان جاء اهله بها اليه وان الزكوة تظهر للمال وتبينه في
الدعاء عليه لاهله وان دعاءه ما يسكن اليه قلوبهم وقطبين به ولا تدل على وجوب
الدفع اليه ولا الى النايب ولا على وجوب الدعاء على مطلق الاخذ اي الساعي والنا
لان الامر مخصوص به صلى الله عليه وآله بل لا يدل على وجوب الدعاء عليه ايضا
مطلقا لانها واردة في جماعة مخصوصة مثل ابي لبا به واصحابه وفضتهم مشهورة
والغير راجع اليهم فاقبل وعلى قبول التوبة وقبول الزكوة على الله بل سائر العباد
بل وجوب العلم بذلك وكذا كونه حيا وهي ان جماعة تخلفوا عن رسول الله
صلى الله عليه وآله حين ذهب الى الجهاد قتل هو يثله وقتل عشرة سبعة منهم
او ثقتوا انفسهم على سواي السجدة بل بلغهم ما نزل في المنفلتين فافقوا بالهلا
فقدم رسول الله صلى الله عليه وآله فدخل المسجد فطلى ركعتين وكان عادته ذلك
كلما قدم من سفر وكانه لذلك فيستحب لكل قادم ذلك كما ورد به الرواية وذكر
في الدرر وسال عنهم فذكر له انهم اقساموا ان لا يخلوا انفسهم حتى يحلهم رسول الله
فقال انا اقسام ان لا احلهم حتى او مو فيهم فنزلت الآية المنقعة على هذه الآية وهي
واخرون اعترفوا بذنوبهم فاطلقتهم واعذرتهم فقالوا يا رسول الله هذه اموالنا

ب
يب

دات

ك

التي خلقتا عنك فتصدق بهما وطهرنا فقال ما عرفت ان اخذ من اموالكم
 شيئا فقلت خذ من اموالهم الآية فاحد منهم الزكوة المقررة شرعا الثانية
يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجناكم من الارض
ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم باحديه الا ان تفضوا فيه والله عني
 حميد هذا بيان لصفة الصدقة امر المؤمنين بالانفاق لانهم المنفقون به
 كما امر من بعض طيب مكسوباتهم سواء كانت من تبعية ام ابتدائية اي حلاله
 او حيله المحبوب عندهم كما اشار اليه في قوله ما تحبون وبالانفاق من طيب ما
 اخرجتكم الارض فحذف المضاف بقية ما سبق او اريد ما هو الطيب من
 الغلات والثمار والمعادن والكسور وما هو عن قصد اتفاق الخبيث اي الردي
 او الحرام من المال مطلقا وتنفقون كانه حال عن فاعل ييمموا اي لا تصدوا
 الخبيث من المال كونه منفقين عند اوبان تنفقوا منه فيكون بياننا ليمموا
 ويحتمل ان يكون منه متعلقا بتنفقون ويكون حالا عن الحديث وصير منه اجعا
 اليد وفيه تكلف ولستم اي حالكم وشأنكم انكم اذا اخذون الخبيث في عوض
 حقوقكم اذا كانت لبعضكم على بعض لردائه الا ان تفضوا فيه وتساخروا في
 احد الخبيث بالعينين فالاعراض مجاز في الساحة من اعرض بهز اذا غمضه
 فكما انه اذا كانت العين مغمضة يوخذ الردي والمعيب لعدم العلم فكذلك اذا
 ساهح فكانه لا يرى عيبه وادته وكذا في الحرام ايم لكن في الاول اظهر وعن ابن
 عباس رضي الله عنهما انهم كانوا يتصدقون بحشف التمر وسراخ فهو عند واعلوا
 ان الله عني عن اتفاقكم بالحيد والردي وانما بامركم لمصلحةكم واتفاقكم حميد
 باقائه اياكم على الاتفاق وقبوله فهو حقيق بالحمد ترغيب وبيان لانفعاهم
 عقبه بقوله تعالى الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة

منه وعظما والله واسع عليم اي السبطين يعدكم العفو في الاتفاق يعني يقول
لا تشقوا فانكم اذا انقتم تصيرون فقراء محتاجين ويامركم بالخمس اي
الحرمات من عدم الاتفاق وانفاق الردي والحرام وغيره او الخلل وغير
ذلك من سائر المعاصي والله يعدكم مغفرة منه لذنوبكم وفضلا اي خلفا
افضل مما انقتم في الدنيا من البركة وتزكية المال من الحرام والنفس من
الخل وفي الاخر من الاجور العظيم والثناء الجليل والله واسع الفضل المتفوق
عليهم بما تعلمون من انفاق الردي والحرام والجيد والحلال فيجازي كلا بعمله
فظاهرها وجوب انفاق الطيب بالمعنى المتقدم فيجوز ان يكون اسارة الى
وجوب اخراج ما يجب فيه الزكاة من التقدين والمواقي من الغنم والبقر
والابل فانها تحصل بالكتب والعمل والخمس من جميع ما يكتب فلا اخراج للحرام
ولا الردي من الرضي والمعيبات من غيرها ولا يكون مجزبه اي لا للمعتم
من النبي ولعدم العلم بحصول براءة الذمة مع العلم بالاستغفار وكذلك
يقوله ولا يتمسوا الخ الى وجوب الزكاة في الغلات وبعض الثمار وجميع
ما يخرج من الارض والخمس فيه ايضه حتى المعادن والكنوز الا ما خرج بالذ
من الاجماع والاحبار كاخراج جوار الردي على تقدير كونه ما يخرج منه كله
رديا او بالقيمة السوقية على ما يقولون من جوار اخراج القيمة فالابنة ذلت
على وجوب انفاق بعض ما يكتب وما يخرج من الارض وكون المخرج من الطيب
ويجوز ان يكون المعتم منها وجوب الزكاة والخمس على الاجال فيستعبر بوجوب
زكاة التجارة ايضه لكنها غير ظاهرة والاصل وجوبه الى ذر وهو ما رواه ذر
في الصحيح قال كنت قاعدا عند ابي جعفر عليه السلام وليس عنده عينا ابنة جعفر
فقال يا زارة ان ابا ذر وعثمان نارا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله

ليل

ق

قال عثمان كل مال من ذهب او فضة يدار ويعمل به ليخرجه ففیه الزكوة اذا
 حال عليه الحول فقال ابو ذر اما ليخرجه او دير وعمل به فليس فيه زكوة انما
 الزكوة فيه اذا كان ركاذا او كنزا موضوعا فاذا حال عليه الحول ففیه الزكوة
 فاجتمعوا في ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وآله قال فقال القول ما قال ابو
 ذر الخبر نفيانه وهو المراد هو الرجحان المطلق فيسئل الواجب والتدب وكون
 المخرج من الكسب استجبا بالكا فيتل وفيه بعد **الثالثة** فأت ذا القرنى حقه
 والسكين وابن السبيل اي اعطاه حق فقولا حق دي القرنى صلة الرحم بالنفس
 والمال على الوجه الذي يمكن ويلق ويحمل وجوب نفقة الاقارب وتخصيصها
 بالابوين والاولاد لاجتماع الاصحاب واجبارهم وحق المسكين وابن السبيل
 يحتمل ان يكون الزكوة وما يليق ان يرعى السكين وابن السبيل وقيل معناه
 فاعطى يا محمد حقوق ذوي قرابتك التي جعلها الله لهم من الاغناس عن
 مجاهد والسدي وروى ابو سعيد وغيره انها انزلت هذه الآية على النبي
 صلى الله عليه وآله اعطى فاطمة عليها السلام فمكنا وسلم اليها وهو الذي عت
 جعفر والى عبد الله ع وقيل انه خطاب له وغيره والمراد بالقرنى قرابة
 الرجل وهو امر بصلة الرحم بالمال والنفس وآت المسكين والسافر المحتاج
 ما فرضه الله لهم من مالك كما ذكرناه اولا فيحتمل ان يكون الامر للوجوب وكون
 المراد اعطاء نفقة الواجب على الابوين والاولاد والزكوة على المسكين وابن
 السبيل ونحو ذلك مما يجب باجماع ونحوه وللرجحان المطلق فيسئل صلة الواجب
 والتدب وتبلا اقارب وغيرهم فيكون التقصيل والبيان من غير هذا ذلك
 حين الذين يريدون وجه الله واولئك هم المفلحون اي اعطاه الحقوق
 مستحقها حين لم يريدوا الله دون الريا والسعور فانه شرب لم يريدوها

وأولئك الذين يريدون وجه الله هم الغايرون ثواب الله والقرب لديه
 انهم من ربوا ليربوا في اموال الناس فلا يربوا عند الله وما انتم من زكوة تريد
 وجه الله فالويلك هم المضعفون في هذا الربا قولان احدهما انه ربا حلال
 وهو انه يعطى الرجل العتيق ويهدي الهدية ليا بكثرته فليس له اجر ولا ثواب
 عن ابن عباس وطاوس وهو المروري عن ابي جعفر عليه السلام والقول
 الاخر انه الربا المحرم فعلى هذا يكون كقوله تعالى يحق الله الربا ويرى الصدقات
 وفي قوله يريدون وجه الله دلالة على استرط الاخلاص في الاتفاق فكانت
 النية فافهم **الرابعة** انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين
 عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ^{بعضه}
 من الله والله عليم حكيم فيها دلالة ما على وجوب الزكوة وحصر من يركب عليه
 واللام للاختصاص في العلة بمعنى الربط المطلق والتعلق لا الملكية لعدم الملك
 وكون اللام للاعمال ويؤيد في الرقاب وفي سبيل الله فان في ليس للملكية
 ولهذا حملها الاصحاب على بيان المصروف والاستحقاق لا الملك والابلية
 البسط على جميع الاصناف والشركة بينهم وبين الملاك فلا يجوز نصرفهم بغير
 اذنهم بل الاعطاء لبعضهم بغير اذن الباقيين وايضا يلزم اعطاء العين لاربع
 ونحو ذلك من لوازم الملك والشركة والكل خلاف الاجماع على الظاهر والراد
 من الفقهاء والمساكين هنا واحد والذكر للتاكيد ولا فائدة هنا للبحث عن
 الاسماء والراد من لا يقدر على قوت السنة له ولعياله الواجب نفقتهم ولو
 بالصنعة والكسب والعامل هو الذي يجمع الزكوة ولا يشترط فيه الا العمل
 بظاهر الآية والمؤلفة هي الطائفة من الكفار التي يعطون حتى يعينوا
 المسلمين على الكفار ولا يشترط فيهم اية الادراك وفي الرقاب الراد به للمالك

ون

لا

تشرى من الزكوة وتعتق واشترط البعض كونهم تحت الشدة وبعض الكتابة
وظاهر الآية خلاف ذلك وينبغي ان يعتد الامام او المالك او الوكيل بعد
الشراء ويجعل العتق بحض الشراء والغارم هو الذي عليه دين وليس له عوضه في
الآية عدم اشتراط صرفه في الباح ولكن قد بدد بالخبر ويمكن للاجماع وفي سبيل
الله قبل الجهاد والظاهر عطلق القربات غير المذكورات وابن السبيل هو الذي
انقطع عن بلده وليس عنده ما يوصله اليه وان كان له في بلده شيء ويمكن اشتراط
عدم العتق على التدين وعينه للوصول الى البلد فان المتبادر من ابن السبيل
هو العاجز عن الوصول الى بلده فما قل ويجعل عدم لظاهر اللفظ وعدم
ظهور المتبادر وهذا احكام تطلب من كثر الغرض مثل اشتراط الايمان او
حكمه مثل اطفال المؤمنين في غير الولوة ^{عليه} ولو نهها شيئا اذا كان المعطي عنهم
للعبر والاجماع على الظاهر الامع العجز فيعطو ما يسد الرق مثل ما يוכל حال الضر
ما لا يجوز كله للعقل والنقل ويجعل مقدار دفع الضر العرفي الذي لا يحتمل مثله
ويجوز من الهاشي لهم فما قل وعدم اشتراط العدالة في الفقراء للاصل في عموم
الآيات والروايات وعدم دليل صالح لدفع الظاهر اعتبارها في العامل يحصل ^{لهم}
به ولدعوى الاجماع عليه في الدروس والاحوط اعتبارها فيهم واشترط
عدم كونه من يجب نفقته على الزكي في الفقراء والسالكين بل لا يحتاج الى
الذكر لان ذلك قادر على الموت ويدل على ان ابناء الرسول صلوات الله
عليه وآله حرام ويجعل ان يدل على وجوب القتل والارتداد موله ^{الذين} تقاومهم
يؤذون النبي ويقولون هو اذن قل اذن خيركم الاذن هو الرجل الذي
يصدق كل سمع ويقبل قول كل احد الى قوله والذين يؤذون رسول الله
لهم عذاب اليم يحتمل العذاب اليم القتل والخلود في النار ويدل ايضا على ان

كونه الشخص بحيث يقبل قول كل احد ويعمل بمقتضاه ولا يحمل على الكذب ولا يظن
ذلك ممدوح كما هو المقرر حتى قبول الايمان من المخالف والناقض والعقل
ظاهرهما ولا يكلف ببواطنهم واذا صلوات الله عليه وآله يمكن ان يشتمل في
حال حيوته وموته من الاستهزاء والتخريف وكذا ذريته كما روي انه قال فاطمة
بضعة مني من اذاها فقد اذاني وغير ذلك من الاخبار الدالة على ذلك

الخامس ان بدو الصدقات فغايها وان تحفوها وتوتوها الفقراء

وهو خير لكم وتكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير اي ان تظهروا
وانفاقها فتمت الشيء تلك الصدقة المبدأ يعني ان ابدىها نعم شيء لا يفتح فيه بل فيه
نواب حسن وان تحفوها الصدقات وتوتوها الفقراء حفيظة فذلك الانفاق
خير لكم من اظهاره والله يسقط بسبب الانفاق مطلقا او الانفاق المحقق بعض
الذنوب عنكم فمن تبعضتة قبل تلك الذنوب صغائر وقبل اعم فان العباد
اللاحقة تسقط الذنوب المتقدمة وجوبا وهو مذهب الاجباط والتكفير
وعلى مذهب الاحباب من بطلان الاجباط والتكفير عندهم على ما هو المشهور
بل ادعى عليه الاجماع يكون ذلك الاسقاط تعضلا من الله تعالى بعد ذلك الا
فما بصير واجبا الا بوعده وقوله لا قبله بسبب الانفاق وكلا جميع ما ورد
مثله في الاجباط والتكفير من الآيات والروايات او يقال الجمع على بطلانها
هو اجباط التاخر ولو كان قليلا جميع ما تقدم من الطاعة او المعصية لا اسقاط
ما بينا وبالله يعلم قال الفخر الرازي القول بالاجباط باطل لان من اتى
بالايمان والعمل الصالح استحق الثواب الدائم فاذا كفر بعد استحق العقاب
الدائم ولا يجوز وجودهما جميعا ولا اندفاع احدهما بالآخر اذ ليس زوال
بطريان الطاري اولى من اندفاع الطاري لقيام الباقي والمخلص ان لا يجب

نفاق

ط

عقلا نواب الطبع ولا عقاب العاصي فيه نظر ولا أنه لا دخل لقوله ولا يجوز
 انهم في بطلان الاحباط بل موثقه وما ينعدم ذكر ابطال ارتفاعها ونالها
 النقص باحباب المعدم وبالعكس وبطريان الصنعا قتل واربعا بأنه يجوز
^{بوجه} العمل الثاني والطارى على الباقي الاول وخامسا لا شك في احباط
 الكفر بالايان وبالعكس وهو صريح القرآن والاخبار وتعل عليه الاجماع بل
 الاحباط مطلقا فيها وسادسا ان هذا بالجمعية بطلان استحقاق الثواب
 والعقاب لا الاحباط فاقبل وسابعا ان المخلص ليس بخلص فانه ليس بابطال
 الاحباط لانه انما هو على تقدير الاستحقاق وايضا ان الاحباط ممكن على
 تقدير الاستحقاق الشرعي وما ابطال فاقبل الاحباط وقد كان المطرد
 وثامنا ينبغي ان يقول ولا اندفاع الباقي بالطاري كما يقتضيه مدعى دليله
 والا يصير الدليل احص من الدعي وهو فاقبل وتاسعا ان لامعنى لنفي الاستحقاق
 العقلي اصلا مع ان دليله ينفي الشرعي ايضا فان القائل لا يردع الاستحقاق
 عقلا من غير شرع بل يدعي ان العقل يحكم به بعد ورود الشرع لوجود الآيات
 الكثيرة الدالة على ذلك والقرآن مشحون بذلك مثل جزاء بما كنتم تعملون
 وبما كنتم واما ذلك كثيرة جدا والاشاعة يدعون ان ليس ذلك
 لا عقلا ولا شرعا وقال العلامة الدواني في اثبات الواجب الثواب والعقاب
 ليسا ببقية استحقاق من غير قيد بالعقل ودليلهم يدل على ذلك وهو ان
 فعل العبد ليس باختياره وانما تعلم فساد هذا الكلام فان الآيات والآثار
 مشحونة باستحقاق العبد آياها مثل ما تروى ^{انما} ان لا استحقاق للثواب
 لاحتمال التفضل فلا معنى للعقاب بغير استحقاق وهو ظاهر فالحاصل ان
 لامعنى لنفي الحسن والقبح العقليين ولا لعدم استحقاق الثواب والعقاب

بالعقل وجواز ادخال الشيطان وسائر العصاة للجنة والانباء النار
 كما جوزه الاشعري وان ما يدل على الاحباط كمن جحد والتاويل ما تقدم
 فتأمل والله عليم بما تعملون من الاتفاق او مطلق العمل سر وجهه البلاء
 ونهار احسانا وشيئا ويجازي على ذلك العمل على قدر الاستحقاق فيفضل
 على قدر ما يريد بفضل ثم ان ظاهر الآية يدل على افضلية اخفاء الصدقة
 مطلقا وبديل عليه بعض الروايات اي مثل صدقة السر تطفي غضب الرب
 ونظفي الخطيئة كما يطفي الماء النار وتدفع سبعين بابا من البلاء وقوله
 عم سبعة يظلم الله يوم لا ظل الا ظله الامام العادل وشاب ثناء في
 عبادة الله ورجل قلبه متعلق بالسجود ورجلان تحابا في الله واجتمعا
 ونفر قاعليه ورجل دعه امرأة ذات منصب وجمال فقال ابي اخاف
 الله عز وجل ورجل يصدق بصدقة فاحفها حتى لم تعلم منية ما تنفق
 مثاله ورجل ذكر الله خاليا اى وحده في الخلوة ففاضت عيناه والمشي
 بين الاححاب ان الاظهار في الغريضة اولى سيما في المال الظاهر ^{محل} هو
 النية لرفع تهمة عدم الدفع وبعد عن الريا ولان يتبعه الناس في ذلك
 والاخفاء في غيرها يسلم من الريا والروى عن ابن عباس ان صدقة التطوع
 اخفها افضل واما المفروضة فلا يدخلها الريا ويلحقها تهمة النع باخفا
 فاطهارها افضل ومارواه في مجمع البيان عن علي بن ابراهيم باسناده الى القا
 عم قل الزكاة المفروضة تخرج علائقه وتدفع علائقه وغير الزكاة ان
 دفعها سرا فهو افضل فان ثبت تحته او صحت مثله فخصص هذه الآية وبفضل
 به والآمفي على عمومها ومعلوم دخول الريا في الزكاة المفروضة كما في سائر
 العبادات المفروضة ولهذا اشترط في النية عدمه ولو تمت النية كانت

بحمد

بها

وق

مختصة بنيتهم

وفي آيات الأولى

وما تنفقوا من خير فلا أنفسكم وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله وما تنفقوا
من خير يوق اليكم وإنتم لا تعلمون فيها تحريص على الانفاق بالخبر كأنه المال
بأن ذلك نفع النفق لا للنفق عليه وبأنه موجب لتوبة الاجر واشترط التوبة
والاخلاص لأن الظان المراد بالتي في قوله وما تنفقون النبي فيفهم التوبة
فالهم **الثانية** للفقراء الذين احصوا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا
في الارض بحسبهم الجاهل اغنياء من العفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس
الحافا وما تنفقوا من خير فإن الله به عليم قبل تقديره اعمدوا للفقراء او ^{جعلوا}
ما تنفقونه للفقراء او يكون خبر المبتدأ محذوف اي صدقاتكم للفقراء ولما
بين الانفاق الذي هو خير اراد ان يشير الى النفق عليه الذي الانفاق عليه
خير فقال للفقراء فيحتمل ان يكون التقدير هو للفقراء اي اعطاهم الفقراء
خير او ينبغي كون ذلك للفقراء كاحفائهم اي للذين ليس لهم نفقة السنة فعلا
اوقية واحصوا أنفسهم في سبيل الله يعني منعوا أنفسهم عن الكسب بالتجارة
وعينها للنهي الجهاد او لطلق العبادة ولا يقدر على الزواج في التجارة
والكسب لاستغفارهم بالجهاد او العبادة مطلقا بحسبهم الجاهل حالهم اغنياء من
جنة عفتهم وعدم سؤلهم وكان جملة لا يستطيعون بيان الجملة احصوا ^{جعلوا}
اخرى للذين احوال وكذا بحسبهم وتعرفهم بعلاماتهم من الضعف وصفة القوة
كان الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وآله او لكل من يباقل في شأنهم ولا يسألون
الناس الحافا اي الحافا اما معذور فان الالحاف سؤل خاص اي السؤل
بحيث يلزم السؤل حتى يعطيه ولا يفارقه الا باعطاء احوال بمعنى
فالحقير والمعنى لا يسألون الناس وان سألوا ضرورة فلا يسألون سؤل

لم ينفذ ولم يقبل المراد في السؤال والاحاف جميعا وتعل من كلام العرب مثله
 وهذا هو المناسب لو فهم والمراد ليسوا كغيرهم ليسكون الناس الخافا لانهم
 ليسكون ولا يلجفون وبالجملة ذكر الاحاف ليس للاعتراض بل للوقوع وقو
 من غيرهم وكثرة فتحه وفي الحديث ان الله يحب المحي الحليم المتعفف ^{بعض}
 البدي السائل اللطف وما تنفقوا من مال لهم ولغيرهم سرا وعلايته في سبيل
 الله فانه يعلمه ويجازي عليه على قدر الاستحقاق والمنفعة وحسن المالك ^{حسن}
 الانفاق والمنفق عليه وثكان والزمان وحذفت النون لتضمن معنى
 الشرط ولهذا دخل الفاء في الخبر قبل الفقراء هم اصحاب الصفة وهم كقولنا
 رجل من مهاجري قريش لم يكن لهم ساكن في المدينة ولا عساير وكانوا في صفة
 السحر يتعلمون القرآن بالليل وبلغطون النوى بالنهار وكانوا يخرجون
 مع كل سربة بعثا رسول الله ص فن كان عنده فضل اناهم به اذا ^{كانهم} امسى وعن
 ابن عباس وقف رسول الله ص يوما على اصحاب الصفة فرى فقرهم وجهدهم
 وطب قلوبهم فقال اشروا يا اصحاب الصفة فن بقي من امي على النعت
 الذي انتم عليه راضيا بما فيه فانه من رفقا في الحديث اشارة الى حال
 اصحاب الصفة وانهم على امر عظيم وكذا من هو مثلهم ومضمون آية الشريعة
 حث الاعيان على الانفاق وعلى ائناهم واستجبابه وحث الفقراء على الا
 بصفة هؤلاء الموصوفين من الاستغفال بالعبادات وبدل النفس وجسمها
 في سبيل الله والصبر على الفقر والرضا به وعدم السؤال فان الطائفة المحكم
 غير مختص هؤلاء المذكورين كما يفهم من سوف الآية وذكر العلماء اياها في
 باب الزكوة والخبر النقول انفا وايضا عدم وجود الفارق للانفاق والبصا
 الحسنه وح لا كراهة في اخذ الزكوة وترك الكسب استغفالا بالعبادة

عه

به

نصا و

سيما طلب العلوم الدينية فانه كالجهد بل اعظم على ما قالوا وورد به بعض
الروايات بل يكون مستحبا الآن يكون صاحب عيلة فيسعى في الكسب لهم
دون الاستغفار بالعبادة لاحتمال حصول الزكوة الله يعلم ثم بحث على
الاتفاق ايض بل على الاتفاق دايما وبكل ماله بقوله الذين يتفقون اموالهم
بالليل والنهار سرا وعلانية فلم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم
يحرزنون قال يوف وي وجمع البيان انه قال ابن عباس انها نزلت في علي عليه
السلام حيث كانت معه اربعة دراهم فتصدق بتواحد منها وبواحد ليلا
وبواحد سرا وبواحد علانية قال في الجمع وهو الروي عن ابي جعفر علي
عبد الله عليها السلام وقيل غير ذلك ايض مثل انها نزلت في جيل الرباط وقيل
في كل منفق كذلك والظاهر انها نزلت فيه عليه السلام للاخبار والشهر وكنتها
عامة فكل من يفعل ذلك له هذا ولكن السابق هو عليه السلام فله اجر كل
من يفعل من غير ان ينقض من اجر الفاعل شيء للغير المشهور وهذه تدل على
حسن الاتفاق واستجابته ولو بكل المال وفي كل وقت وعدم الخوف
والحرز لعدم حصول الثقة له على احتمال اذ حاصلها وصف الذين
يعتصمون الاوقات والاحوال واموالهم بالصدق بحرصهم على الخير فكما نزلت
فيهم حاجة محتاج يخلوا قضاهم ولم يوحزوها ولم يتعدوا ابوقت ولا حال
ولا مال دون آخر خوفا من العقوب وعدم الوصول لمراضات الله به والظن
من اموالهم جميع الاموال ويدل عليه سبب النزول ايض وكان معنى الآية الاتفاقي
في النهار سرا وعلانية وكذا في الليل ولعل حصل سبب النزول ذلك والاشارة
الى الاتفاق مطلقا والمبالغة في ذلك وعدم تركه وعدم جعل شيء مانعا
له والا فالسرا اما ليلا او نهارا وكذا العلانية وبالعكس فاعل ويفهم من قوله

تعالى فلهم اجرهم عند ربهم ان ذلك بالاستحقاق وفي القرآن العزيز والاشد
الشرف انما لها كثيرة فعول المجرة ان العبد لا يستحق شيئا بعمله باطل ونعيم
الاجر وانتهى اجر عظيم وان ذلك اجر الاتفاق وانتهى لاهوت عليهم من احوال
يوم القيمة ولا هم يحزنون فيه مع عظم هول ذلك اليوم وحزن الناس فيه
كاهو العلوم والآيات والاحبار به مشحونة وبالجملة عذاب هذا اليوم وشدة
معلوم من الدين ضرورة بحيث لا يحتاج الى الاشارة ومع ذلك المنفق المذكور
امن من ذلك كله بالاتفاق المذكور فكان الاتفاق امر عظيم عند الله وان

الله اهتما ما حال الفقراء وفي الاخبار راجع ما يدل عليه **الثالث** يسئلونك

كبن

ماذا ينفقون قل ما تنفقون من خير فقلو الدين والاقرين واليتامى والمسا
وابن السبل وما تفعلوا من خير فان الله به عليم السؤال طلب الجواب واقا
بكونه بصيغة مخصوصة كما فيه به في مجمع البيان وغير واضح والنفقة الظاهرها
صرف المال وقال فيه انها اخراج الشيء عن ملكه ببيع وهبة وصلة وغير ذلك
وقد غلب في العرف على الاخراج ما كان من المال من عين او رزق ولعل الراد
بالو الدين اعم من كان بواسطة او بلا واسطة حقيقة او تغليباً والاقرين قارب
المنفق غيرهما واليتيم طفل لا اب له والسكين ما يسره نفقة السنة وابن السبل
الساكن المنقطع به ماذا ينفقون ما مبتدأ وذات خبر وهما بمنزلة لفظ واحد
مفعول ينفقون وما موصولة منضممة لمعنى الشرط وانفقتم صلتهما ومن ساكن
ما وخال عن العائد المحذوف فقلو الدين خبر مبتدأ محذوف والمجموع خبر
ما وفتح دخول الفاء لسننهما معنى الشرط قال في مجمع البيان انها نزلت في عمر
بن الجوح وكان شيخا كبيرا ذامال كثير فقال يا رسول الله بماذا انصديق وعلى
من انصديق فانزل الله هذه الآية والمعنى يسئلونك يا محمد اي شيء ينفقون

فهو منسوب على انه معمول فعل محذوف وقرى بالرفع اي المنفق العند
 هذا الفضل عن الاهل والعيال او الفضل عن الغني او الوسط من غير اسرف ولا
 غير وهو المروي عن ابي عبد الله او الفاضل عن قوت السنة عن الباقر عليه السلام
 قال في ن و نسخ بابه الزكوة وبه قال السدي واوجب المال وافضله كذلك في
 مجمع البيان ولا شك في بعد النسخ لانه خلاف الاصل والمنافة غير ظاهرة الا
 بالناسيل قال في الكشاف العفو نقض الجهد وهو ان تنفق ما لا يبلغ انفاقه
 منه الجهد واستغراخ الوسع يقال للارض السهلة العفو وعن النبي صلى الله
 عليه وآله ان رجلا اناه ببضة من ذهب اصابها في بعض الغاري فقال خدا
 مني صدقة فاعرض عنه رسول الله ص فاناه من الجانب الايمن فقال مثله فاعرض
 عنه رسول الله ص ثم اناه من الجانب الايسر فاعرض عنه فقال هاتهما بي
 فاحدهما فخره بها خذ فالواصا به لسيه او غفره ثم قال عني احكم بما لك
 يتصدق به ويجلس تكلف الناس انما الصدقة عن ظهر غنى ولا يخفى
 بعد هذا الخبر فانه بعيد عن خلقه صلى الله عليه وآله ذلك من غير ذنب وبعيد
 من الفاعل انه ذلك وايضا في الاخبار ما يدل على مدح الصدقة عن جهد
 واحتياج والاخبار التي تدل على حواساة الاحوان والتسوية قد بنا في ذلك
 وبكفي في ذلك فعل اعيان المؤمنين واهل بيته عليهم السلام حتى نزلت هل الى
 وقوله تع ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة اي حاجته ولكن يوفون
 الاول ولا تبسطها كل البسط ومثله خير الصدقة ما انت غني ولعل وجه
 الجمع باعتبار الاشخاص فكل من يقدر على الصبر ولا تجوز الصدقة الى السؤال
 وار كتاب المحذورات يكون صدقة جهده افضل ومن لم يكن كذلك فلا اول
 بالنسبة الى العيال والاهل وعدمهم الله يعلم كذلك يبين الله لكم الايات

اي انما اول الصدقة بالزكوة الجهد
 منها والصدقة بافضل من قوت
 السنة والى الصدقة وآية
 الزكوة بان الزكوة
 الصدقة مجمع
 الزكوة

ان الصدقة الزكوة والتسوية
 لا يجوز انفاق المال الا في هذه
 في زمان النبي صلى الله عليه وآله

بعض من ان المصنفين لم يوردوا المعصوم
 بعض والى دليل على انهم اختلفوا فيهم
 انما ثبت عدم الرواسطه في
 المصنفين والفقهاء
 في الكلام
 معصوم

والإشارة

والاستدراك الى كمال الاهتمام بحال الانفاق ويحتمل ان يكون هذه جملة مستغلة
فيكون الخوض الاخبار بان الكفر ظلم عظيم كما قال الله تعالى ان الشرك لظلم
عظيم لا فقه ظلم على نفس الكافر بالحرمان عن السعادة والوقوع في الشقاوة
الايتيين بالكيفية وان يوم القيمة هم الذين ظلموا انفسهم لا الله ظلمهم ويحتمل
ان يفهم ان ترك الانفاق ظلم لكن الكفر ظلم عظيم وهذا بالنسبة اليه ليس
بظلم وحيحتمل ان يكون الانفاق مشاعلا للواجب والندب كما قيل وليس كذلك
البعد الله يعلم **السادس** مثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله كمثل
ابنت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع
عليم اي مثل صدقة الذين ينفقون كمثل حبة او مثل الذين ينفقون مثل
زارع حبة اخذت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة يعني النفقة في سبيل الله
اي الجهاد او مطلق القرب سبع مائة ضعف والله يضاعف لمن يشاء اي
يفعل هذه الزيادة لمن يشاء او انه يزيد على ذلك لمن يشاء والله واسع اي يوسع
ولا يضيق عليه ما يتفضل من الزيادة عليهم بسبب وقدر انفاقه وبعده في
تحصيله فينبغي على ما يعلم من حاله ويمكن ان يكون هذه باعتبار التفضل والشيء
وباعتبار التفاوت في حال المنفق مثل الاخلاص والاحتياج وحال المنفق عليه
مثل اضطراره وصلاحه وقربته وشرافته وطريق الانفاق من كونه سراحتي
لا يعرف صاحبه فلا ينافيه من جاء بالحننة فله عشر امثاله واعلم ان هذه ما
بعد هاتين الايات الكثيرة يدل على الترتيب والتعريض في الانفاق والله لا يد
كونه خالصا لله وخاليا من الريا والمن والادى وانها تبطل **السابع** قوله تعالى
الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما انفقوا منها ولا اذى لهم
اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون المن ان يعتد باحصائه على

احسن اليه مثل ان يقول احسنت اليك اوالى فلان والاذى ان يتناول عليه
 ويرفع بسبب ما انعم عليه وبالمجمل هما معلومان وما ذكرناه لا يخص ^{الاحسان}
 وهي تدل على عدم الاجرم مع المن والاذى كما هو صريح في الاخرى سيجي وفيه
 ناقلا سيجي ولا يبعد انها كما يبطلان الاتفاق يبطلان غيره ايضا من الاحسان
 باي طريق كان مثل قضاء حاجة شخص وتعليمه وتخليصه من محنة وتغنيته
 ورد الغيبة عنه وتعريفه واستعمال الخلق معه بان يسامحه فيما فعل بالنسبة
 اليه ولم يكاف مع قدرته عليه وبالمجمل جميع ما يمكن ان يعد احسانا وموجبا للاجر
 والحاصل ان مضاعفات الامور للحسن الموجبة للتقرب الاكبر كثيرة حتى ان
 السرور بذكر غيره احسانه وعدده مضاعف ومهلك على ما قسم من بعض الروايات
 بل يمكن فهمه من عموم بعض الآيات مثل قوله تع ولا تحسبن الذين يفرحون بما
 اتوا ويجون ان يجدوا بالهم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب وهو عذاب
 اليم والعاقل كل العاقل والمذاق كل المذاق ينبغي ان لا يفعل ما يفسد سعيدة ماله
 ولا يصرفها بحيث لا جبر له بل يكون وبالاعليه ويصير سفيها فانه ادعى في
 المذكورة الاجماع على ان صرف المال في الخدم موجب للفساد المانع من سائر
 تصرفاته المالية وهو يجب ان يحسن صنعا والخلوص من هذه الامور سيما الرأيا
 والسمعة التي هي الشراك في غابة الصعوبة كما هو المبين في محله والله الموفق ومثلها
 قوله تعا قول معروف ومفقرة خير من صدقة تتبعها اذى والله غني حكيم
 اي روجيل بكلام حسن لا يقع فيه والتجاوز عن الخصال السابلية وبطلان مفقده له من الله
 والغفوة عن السابلية بان يعذره ويغفر مساوئها خير من الصدقة التي يتبعها
 اذى والظاهر ان الخير بمعنى اصل الفعل اذ لا خير في الصدقة التي يتبعها اذى كما علم
 مما سبق وسياتي ان المن والاذى يبطلانها بل بها يحصل العقاب ايضا الا ان يعاقب

منه

ان في ذلك مسامحة وان الصدقة يحصل بها اجر ولكن بالادى يحصل العقاب والله
 يعطي الخفافكم وليس نفعه الا لكم حلهم عن معاجلة من يمن ويؤذي بالعقوبة
 فهو خسر العقاب طله ونفعه بالله من غضب الحليم ويحمل ان يكون المراد الوصية
 بالحلم فان الله مع غناه يحلم عن عقوبة العصاة فكيف يحتاج لا يحلم عن الذي
 لا يعصي وهو في غايه الاحتياج الى تحصيل الثواب وسقوط العقاب فافهم
واشار الى ابطالهما **الثامن** قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تبطلوا صدقاتكم
بالمال والادى كالذي يتفق ماله رياء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر
كمثل صفوان عليه تراب فاصابه وابل فثله صلا لا يقدرون على سى اقا
كسبوا والله لا يهدي القوم الكافرين اي لا تحبطوا اجر الصدقة بكل واحد
 من المن والادى كابطال المرائي انفاقه الذي لا يريد به رضا الله ولا ثواب
 الاخر فالكاف في محل النصب بالمصدر اي لا تبطلوا ابطلاً امثلاً لابطال الذي
 ويحمل الحال فيكون المعنى لا تكونوا مضطربين بها حال كونكم مثل الذي يبطل
 بالرياء والرياء مضروب بانه مفعول له او على الحال بمعنى مريباً والمصدر راي
 انفاق رياء يعني صفة المصدر او المضاف اليه له وحذف ووضع مقامه ولا
 يؤمن عطف على يتفق ماله رياء الناس اي وكالذي لا يؤمن بمعنى كابطاله
 استعماله او صدقته فقط اذ الكلام فيها او يكون المعنى كما مر بان يكون من تنية
 التشبيه الاول وتفسير المرائي بالله ولا باليوم الآخر فلا يؤمن بحصول
 الثواب بالانفاق او الاعتدال لا يريد رضا الله وثواب الله يوم الاخرة ولا
 يصدق حصولها بالانفاق والعمل الصالح ويحمل عطفه على رياء يجعله حالاً
 بتاويل المفرد فثله مثل المرائي او مثل المبطل انفاقه بالمعنى والادى والرياء في
 انفاقه وعدم الايمان وجرمانه مثل حجر اميس يكون عليه تراب خالص فوقه عليه

تكم

فبضم الكلام بتاويل الذي لا يتفق ماله
 حال كونه مرائياً او حال كونه
 غير مرائياً

ابن النجاشي في القباب

الانسان في غلبته النعمه

ابن النجاشي في القباب

الانسان في غلبته النعمه

مطر عظيم القطر فجعل ذلك المطر ذلك الحجر الامس نقيما من التراب فليس لهم
اجر ولا هم ينفعون بشئ مما كسبوا بطريق الربا بل وجدوا انفسهم في النار
بل كونه شركا كما يشعر به والله لا يهدي الكافرين فانه تعويض في اشارة بان
ذلك كفر فكانت عقوبتهم بالكافرين كما في ترك الزكوة والحج فغيرها تحريم المن والى
والزبا وجوب الاخلاص في الانفاق بل في سائر الاعمال **التاسعة** ومثل الذين
ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله ويتبين انفسهم اي نيتا بعض انفسهم
على الايمان فان المال شقيق الزوج فمن بذل ماله لوجباته ثبت بعض نفسه
ومن بذل ماله ووجهه ثمنها كلها او صدقها للاسلام وتحققا للجزاء مبتدئين
اصل انفسهم وفيه نية على ان حكم الانفاق بالنفقة بتوكيد نفسه عن الجمل والمحب
المال كمثل حبة بريرة اي ومثل نفقة هؤلاء في الزكوة كمثل سبائك في موضع
مرتفع فان النجوة تكون احسن منظر او ان كثره والربوة مثل الداء اصابتها
وابل اي مطر عظيم القطر كانت اكلها اي جاءت ثمرتها ضعفين اي مثلي
ما كانت تثمر بسبب المطر العظيم فالرأ بالضعف المثل كما يريد بالزوج الواحد
في قوله تعالى كل زوجين اثنين وقيل اربعة امثاله ونصبه على الحال اي مضاعفا
فان لم يصبها وابل فطل اي فصبها طل او فالذي يصيبها طل او فطل يكفيها
لحسن منبتها وبرودة هوائها وارتفاع مكانها والطل هو المطر الصغير القطر والضعف
ان نفقات هؤلاء زائدة عند الله تعالى لا تصنع بحال وان كانت متفاوتا باعتبار
ما ينضم اليها من الاحوال ويجوز ان يكون التمثيل لما هم عند الله بالجنة على الربوة
ونفقاتهم الكثيرة والعليلة الزايدتين في قربانهم بالوابل والطل والله بما تعملون
بصير مخبر عن الربا والن والاذى وتوجب في الاخلاص ابو احكم الفقير
فيه لا نكار ان يكون له حبة من خيل واعناب تجري من تحتها الانهار ليهنأ من كل

التمارة

الثمرات جعل الجنة من الخيل والاعناب مع ان فيها من سائر الاشجار اربعة ثغلبا لهما
 ليشرب منها وكنوزها ثم ذكر ان فيها كل الثمرات ليدل على احتواها على سائر انواع
 الاشجار ويجوز ان يكون المراد بالثمرات المنافع واصابه الكبير اي كبر السن فان
 العاقبة والنقر في الشجرة اصعب والواو والحاء وله دراية صفاء صفار لا
 قدرة لهم على الكسب فاصابها اعصار فبذرها فاحترقت عطفت على اصابها
 ربح عاصفة تنفكس من الارض الى السماء مستديرة كعود والمعنى تسيل حالة من فعل
 الافعال المحسنة ويقيم اليها حاجتها كالباء وايناء ومن في الحسرة والندامة
 والاسف اذا كان يوم القيمة واشتدت حاجتها اليها ووجدتها محبوسة بحال
 من هذا شأنه واشبه بهم من حال يسيرة في عالم الملكوت وترقى بفكره الى جناب
 الجبروت ثم نكس على عقبه الى عالم الزور والتفت الى عاوى الحق وجعل
 سعيه هباء فتصور كذلك بيت الله لعمركم تتفكرون اي تفكرون
 فيها فتعتبرون بها ولتنفع الكتاب بانه ولا تحسن الذين يخلون فاعل محسن
 النبي صلى الله عليه وآله او كل من يصلح للمخاطبة والذين مفعوله الاول جحد المصنف
 ليربط المفعول الثاني وهو خيرا وهو فصل لا يظن عمل الذين يخلون خيرا
 لهم وعلى قراة محسنين بالعبادة يخل كونه الفاعل محسب وعاقل ونحو ذلك
 وهو ظاهر من السوق او الذين ومفعوله الاول حذوف اي لا يظن
 الذين يخلون بخلاف خبرهم هكذا قالوا وهذا خلاف ما في الكافية من عدم جواز
 حذف احد مفعولي باب حسبت فكانه محمول على الغالب او على الحذف الذي
 يكون نسباً نسبياً قيل في معنى سيطوقون يجعل ما يخل به من المال طوقاً في
 عنقه والآية نزلت في مانع الزكوة وهو المروى عن ابي جعفر ع وروى عن النبي
 صلى الله عليه وآله انه قال ما من رجل لا يودي زكوة ماله الا جعل في عنقه سحاج

النافع
 وهو ان يكون
 الثمرات تحصل
 له ثم بعد ذلك
 وجعلها من اجل

من هذا شأنه واشبه بهم من حال يسيرة في عالم الملكوت وترقى بفكره الى جناب
 الجبروت ثم نكس على عقبه الى عالم الزور والتفت الى عاوى الحق وجعل
 سعيه هباء فتصور كذلك بيت الله لعمركم تتفكرون اي تفكرون
 فيها فتعتبرون بها ولتنفع الكتاب بانه ولا تحسن الذين يخلون فاعل محسن

والذين الذين يخلون بما آتاهم الله
 فضايلهم خير لهم بل هو شر لهم يسلطونهم
 ما يخلون به يوم القيمة وتدمرهم السموات
 والارض والله باطلاع خير

السجاء ككتاب وكتاب
 الحية او الذكر منها
 صغير
 قاتل

كتاب في سورة البراءة ومقتضياتها

يوم القيمة ثم تلي هذه الآية وقيل معناها يجعل في عنقه طوق من نار وغير ذلك وقيل
 يوفي بما عمل من المال فيجعل ذلك طوقا ويعدب به مثل يوم تحمى الخ وقيل معناه
 وباله الى عنقه وقد يعبر عن الانسان بالرقبة كقوله تع فك رقبة قال مجاهد
 الآية الحث على الاتفاق والمنع عن الامساك من جهة ان الاموال اذا كانت تعرض
 للزوال اما بالوت او بغيره من الآفات فأجدد يا العاقل ان لا يخل بالحققة
 ولا يحرص على امساكه فيكون عليه وزر وتغيره نفسه ومعنى ميراث الآية
 انه يموت من في السموات والارض ويبقى هو جعل جلا له لم يزل ولا يزال فيبطل
 ملك كل مالك الا ملكه والله بما تعملون خبير تأكيد للوعد والوعيد في الاتفاق
 والخل وعينهما ولا يبعد جعلها دليلا على وجوب بذل نحو العلم الى كل من
 يستحقه وبطلبه وبحاج اليه مع عدم المانع لغيره ونحوها العمومها وعدم ضاها
 ما روي في تفسيرها وكذا ورودها في زكوة المال لوسلهم لعم كون خصوص
 السبب محصا لان المدار على ظاهر اللفظ ومعناها على حسب القوانين
 كما ثبت في الاصول ولا ينافيه سيطوقون خصوصا بالمعنى الاخير ويوتقها
 روي في الاخبار من تعليم العلوم مثل ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من كتم
 علما عن اهله الجحيم يلجام من نار وما روي عن امير المؤمنين ع ما اخذ الله على
 الجهل ان يتعلموا حتى اخذ على اهل العلم ان يتعلموا ولا يخفى ما فيها من التأكيد
 ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يمدوا بما لم يفعلوا ولا تحسبنهم
 بمفارقة من العذاب وهم غدا باليم الخطاب والغيبة كما تقدم في نظيره ولا تحسبنهم
 تأكيد للاولى قال في ن وجوز ان يجعل بدلا والفاء رابطة ومعنوا الاولى محذوف
 لدلالة معنوي الثاني عليها اي هم بمفارقة اي لا يظن ان الذين يفرحون بما
 فعلوا ويريدون ان يمدوا على ذلك وكذا بما لم يفعلوا وهو اشد اثم عجايب من
 لم يفهمه

وقوله

من

ظال
ورد

الناز

النار ومن تعذيبها بل هم قريبون بل واقعون فيها وهو عذاب مؤلم قال في
 شرح ابن سبويه حصة اخوى دميته من حصال اليهود نزلت بهم حيث كانوا
 يفرحون باجلال الناس ونسبتهم لهم في العالم عن ابن عباس وقيل نزلت في
 اهل النفاق لانهم كانوا يجتمعون على الخلف عن الجهاد مع رسول الله صلى الله
 عليه وآله فاذا اجعوا اعتذروا واجتروا ان يقبل منهم العذر ويحمدوا بما ليسوا
 عليه من الايمان عن ابي سعيد الخدري وريث بن ثابت وقال ابو العباس الخي
 ان اليهود قالوا نحن ابناء الله واحباؤه وليسوا كذلك وهو الذي عن ابي
 جعفر ع ثم قال في الاقوى ان يكون المعنى بالآية من احب الله عنهم انه اخذ
 ميثاقهم ان يتبعوا امر محمد صلى الله عليه وآله ولا يكفون عنه وعليه اكثر اهل
 التأويل وهو مويد لما قلناه وكذا في باقي التفاسير ولا يبعد الاستدلال بها
 على تحريم ارادة المبدء من الغير ما فعل وبالمفعول بل الفرج بها البنية ولكن
 الاعجاب فيما فعل العموم الآية وعدم التخصيص بالسبب وخروج غيره بدليل
 ويؤيد به النبي للوجود في الاخبار عن الفرج مثل اخوانا على وجه الدارين
 التواب قال في عدة العجب من المهلكات قال رسول الله صلى الله عليه وآله ثلث مهلكات
 شيخ مطاع وهو قسب وعجب المرء بنفسه وهو محبط للعمل والعجب انما هو
 الابتهاج بالعمل الصالح واستعظامه وان يرى نفسه خارجا عن حد التقصير
 وهذا مهلك واقام التور ونبه الحسن مع التواضع لله جل جلاله والشكر على
 التوفيق لذلك وطلب الاستزادة محسن محمود قال امير المؤمنين ع من سرته
 حسنة وسأته سبة فهو مؤمن الخ قال في احبنا العلم نعمل حبه لو صح
 روي انه ذكر احد في حضرة النبي صلى الله عليه وآله يمدح فقال لو مرضي بما قلتم فيه لدخل
 النار قلت نكفي هذه الآية فافهم **كتاب العجب** وفيه آيات **الاولى**

ابر الفرج عن كعب

العجب
 اربعة اقسام

منه من العجب في العلم وهو ما لا يعلم ولا يحيط به العقل والحواس
 ومنه من العجب في الوجود وهو ما لا يرى ولا يلمس ولا يحيط به الحواس
 ومنه من العجب في العمل وهو ما لا يمكن ان يتصوره العقل والحواس
 ومنه من العجب في النسخ وهو ما لا يمكن ان يتصوره العقل والحواس

واعلموا انما غنمتم من شئ فان حصدته والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين
وابن السبيل ان كنتم اضمم بالله في اليوم الاخير وما انزلنا على عبدنا يوم الفيل
يوم النقي الجمعان والله على كل شئ قدير قال في هذه اللغة الغنمة ما اخذتم من اموال
اهل الحرب من الكفار اي الذي اخذتموه من الكفار فمهر او فيها اقصور والقصور
ان المراد بها غنائم دار الحرب التي هي احد الامور السبعة التي يجب فيها
للمسلم عند الكثر اصحابنا وهي غنمة دار الحرب وارباح التجارات والزراعات
والصناعات بعد موته السبعة لا هذه على الوجه المتعارف الذي هو من غير ارف
وتقسيم والمعادن والكنوز وما يخرج بالعوص والحلال المختلط بالحرام مع
جهل القدر والمالك وارضى الذي اذا اشتراها من مسلم وضم الخبيث اليها
واليراث والهدية والصدقة واصناف التبع العسل الجيلي والنق واصناف
الباطلان الصنع وشبهه ومستحقه على المشهور اي المذكورين فينقسم ستة
اقسام سهم الله وسهم رسوله صلى الله عليه وآله وكذا سهم ذي القربى له نصيبه حيث
بنا من المصالح وحاله عدمه للامام القايم مقامه والتصف للآخر للذكورين
من بني هاشم وذلك للروايات عن اهل البيت ع وذكر في وي ايض عن امير
المومنين ع قال المراد ايتامنا ومساكيننا وابناء سبيلنا وتفسيرهم فضي في
الزكوة والمغنم احكام تعلم من الكتب الفرعية والذي ينبغي ان يذكر هنا مضمون
الآية فهي تدل على وجوبه في غنائم دار الحرب كما يصدق عليه شئ اي شئ كان
منقولاً وغير منقول قال في الكشاف حتى الحيط والمحيط فان المتبادر من الغنمة
هنا هي ذلك ويؤيد تفسير المغنم به وكون ما قبل الآية وما بعدها في
الحرب مثل يوم الفرقان اي يوم حصل الفرق بين الحق والباطل فيه بالغلب
الحق عليه ويوم النقي الجمعان المسلمون والكفار والدلالة على الوجوب بفهم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الحلبي أبو الصالح زكي بن محمد الحلبي

العلامه وانبه

من وجوه التأكيد المذكورة فيها التصديق بالعلم وليس المراد العلم فقط بل العلم المتعا
للعمل الذي لا يتجوز العلم لا يتفهم بل بصير وبالأعلى ومعلوم ان ليس المطرفي مثل هذه
الامور العلم بها وهو طوع وتقية بالايان اي ان كنتم آمنتم بالله واليوم الآخر
ولا انزل من الفتح والتفكير يوم الفرقان فاعلموا انما غنمتم فخر اوه محمد وف
من جنس ما قبله بقويته ولكن لا يجوز العلم بل المتعارن للعلم كما هو فاقم وذكر
للجمله الخبرية وتكون ان المؤكدة وحذف الخبر لا مادة العموم ذكره في ف
حيث قال فان الله حسنه متبدا خبره محذوف تقديره حق او فواجب ان
الله حسنه وروى الجعفي عن ابي عمر وفان الله بالكر الى قوله والمشهورة اي في
فتح ان الك من حيث انه اذا حذف الخبر واحتمل غير واحد من المقدمات
ثابت واجب حق لازم فاشبه ذلك كان اقوى لا يجابه من النص على واحد
وفيه تماثل فانه لا يفيد التأكيد اكثر من واجب وهو ط فاقم ومجمل ان يكون
خبر متبدا محذوف تقديره فالحكم ان الله الخ على ما قبل بل هذا اولى المجموع
خبر ان الاولى وصح دخول الغاء في الخبر لكون الاسم موصولا وايضا ما عرفت
وجبه احتياج تقدير الخبر ولم لا يجوز كون فان من غير تقدير خبر ان الاولى
ويكون حاصله اعلموا ان الذي غنمتم فواجب فيه الجنس وقال في مجمع البيان
قبل في فتح ان قولان احدهما ان التقدير فعلى ان الله حسنه ثم حذف خوف الخبر
والاخر انه عطف على ان الاولى وحذف خبر الاولى لدلالة الكلام عليه تقديره
اعلموا ان ما غنمتم من شيء فاعلموا ان الله حسنه والاحتياج الى هذا ايم غير ظ
مع عدم ظهور فاء العطف على التقدير الثاني ثم انه يعبر من ظاهر الآية وجوب
الجنس في كل عتبة وهي في اللغة بل العرف ايم الغايك ويسمونه بعض الاخبار مثل
ماروي في التهذيب باسناده عن ابي عبد الله قال قلت له واعلموا انما غنمتم

وروى الجعفي عن ابي عمر وفان الله بالكر الى قوله والمشهورة اي في فتح ان الك من حيث انه اذا حذف الخبر واحتمل غير واحد من المقدمات ثابت واجب حق لازم فاشبه ذلك كان اقوى لا يجابه من النص على واحد وفيه تماثل فانه لا يفيد التأكيد اكثر من واجب وهو ط فاقم ومجمل ان يكون خبر متبدا محذوف تقديره فالحكم ان الله الخ على ما قبل بل هذا اولى المجموع خبر ان الاولى وصح دخول الغاء في الخبر لكون الاسم موصولا وايضا ما عرفت وجبه احتياج تقدير الخبر ولم لا يجوز كون فان من غير تقدير خبر ان الاولى ويكون حاصله اعلموا ان الذي غنمتم فواجب فيه الجنس وقال في مجمع البيان قبل في فتح ان قولان احدهما ان التقدير فعلى ان الله حسنه ثم حذف خوف الخبر والاخر انه عطف على ان الاولى وحذف خبر الاولى لدلالة الكلام عليه تقديره اعلموا ان ما غنمتم من شيء فاعلموا ان الله حسنه والاحتياج الى هذا ايم غير ظ مع عدم ظهور فاء العطف على التقدير الثاني ثم انه يعبر من ظاهر الآية وجوب الجنس في كل عتبة وهي في اللغة بل العرف ايم الغايك ويسمونه بعض الاخبار مثل ماروي في التهذيب باسناده عن ابي عبد الله قال قلت له واعلموا انما غنمتم

من سئ فان تده حنسه وللرسول قال هي والله الفايده يوما ميوما الا ان الامل
سيعتد من ذلك في حبل ليزكوا الا ان الظان لا قاير به فان بعض الحكماء
مخصوصا بغيرنايم دار الحرب كما عرفت وبعضهم ضموا اليه المعادن والكنوز والكثير
اكثرنا يحصره في السبعة المذكورة ويقلل منهم اضاف اليها بعض الامور الاخرى
اشترى اليه وايضا الاجال في القرآن العزيز كثير الا ترى كيف ذكر الزكوة بقوله
والذين يكتزون الذهب والبراد بعض الكنوز مع التصاب وسائر السرايط
التي ذكرها الفقهاء وكذا آيات الصلوة والصوم والحج وانه تكليف ساق والزام
مخصص باخراج خمس جميع ما يملكه مثله مثل والاصل والسريعة التهمة التسمية
بنفعنا به والرواية غير صحيحة وفي صاحبها اية تامل اذ قد يكون المراد الفايده
فيمر في مثل الصناعات التي هي محل الخس فالقول بانها تدل على وجوب الخس في
كل فايده ويخرج ما لا يجب فيه بالاجماع وينبغي الباقي فيكون الخس واجبا في كل
فايده الا ما علم من الدليل عدمه فيه فخصص الآية به لا يخرج من بعد وان كان
صحيحا على قوانين الاسد لال عدم ظهور السبق وعدم الاجال والعموم واردة
الخاص في القرآن كثير كما عرفت ولعدم تفسير احداياها بها وعدم ظهور الغالب
والاصل الدال على عدمه مع ظهور بعض الآيات والاحتمار وعدم مثل هذا
التكليف السابق وكأنه لذلك ما ذهب الى هذا العمل والاستدلال احد على
الظاهر قال في مجمع البيان بعد ما نقلنا عنه في العنينة موافقا لمعنى المفسرين
ان معناه في اللغة ذلك قال اصحابنا ان الخس واجب في كل فايده تحصل للانسان
من المكاسب وارباج التجارات وفي الكنوز والمعادن والعنوص وغير ذلك
فما هو مذكور في الكتب ويمكن ان يستدل على ذلك بهذه الآية فان في غير
اللفظة يطلق على جميع ذلك اسم الغنم والعنينة والظاهر ان مراده ما ذهب اليه

يومام

الايه

الكتب الاصحاح من الامور السبعة فانه شبه الى اصحابنا والظاهر للجميع
 في الكتب وليس وجوبه في كل فائدة قوله لاحد منهم على الظاهر ايضا قال
 مذكور في الكتب وليس ذلك مذكور في الكتب فكانه اشارة الى
 امكن الاستدلال لذهب الاصحاب بالآية الشريفة الرأما للعا
 فانهم يحصونه بغنائم دار الحرب وذلك غير جيد الله يعلم
 قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وقد اشرنا
 اليه في الزكوة وكذا قوله تعالى وات ذا القربى الآية يسئلونك
 عن الانفال قل الانفال لله والرسول قيل المراد بالانفال الغنائم
 فالسؤال عن احكام الغنمة وكيفية قسمتها وانما نزلت حين اختلف الناس
 في قسمتها وان القاسم يكون الانصار او المهاجرين اي قل ان امره الى
 الله والرسول بامر الله فيفعل ما يريد بما امره الله تعالى به وهو الامور
 المذكورة بفضلا في قسمه الغنائم في كتب الفروع ويحتمل ان يكون ما هو
 المتعارف عند الفقهاء وهو الامر الزايد الذي هو خاصة النبي صلى
 الله عليه وآله والامام بعده كما ورد به الرواية عن الباقر والصادق عليهما
 السلام او الذي يعينه عليه السلام للناس يقول من فعل كذا وكذا فله كذا
 وكذا ثم امره الله تعالى بقوله فانفقوا الله اي انفقوا الله في الاختلاف
 والتناحر والمنازعة في قسمه الغنمة بل مطلقا في جميع اوامر الله ونواهيه
 واصلى اذات بينكم اي اصلى الحال التي بينكم بالمواساة ومساعدة
 بعضكم بعضا فكم الله وبثوك الخصومة والمنازعة بالصلم والمحبة والتسديد
 وتسليم امركم الى الله والرسول واطيعوا الله ورسوله ان كنتم من مبين
 ولا تخذوا عما امرتم به فان الايمان يقتضي ذلك وفيه مبالغة حيث يشعر

س

بأن الخارج عن طاعة الله ورسوله ليس بمؤمن بل تارك التوفى واصلاح
ذات البين ايم كذلك ولا شك في ذلك مع الانكار والاستحالة
نبوته فدلّت على فسحة العتمة التي منها النفس على الاول وتخصيص الانفال
بعدمه على الثاني كما يقول الاصحاب وتعيين الاجر اليه من يساعده في
الحروب على الثالث وجوب التوفى واصلاح ذات البين مطلقا وهذا
قد يكون واجبا من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اذا كان في خلافة
ترك واجب بان ارتكب احد المحضين ذلك وقد يكون مستحبا وهو مع
عدم ذلك وخوف حصوله فغيبه عن عظيم وحث ببلغ في اصلاح الخلق
والمواساة والساعة كما دل عليه غير هذه الآية والاحبار مشحونة بذلك
بحيث لا يمكن الخروج عن عمدة ذلك الا لمن وفقه الله من اوليائه واجبا
ثم بالغ في التضرع والخشوع والخوف حقاً ثم نفعهم منه ان الايمان لم يتحقق
بدون الوجع عند ذكر الله بقوله تع انما المؤمنون اذا ذكر الله وجلت قلوبهم
اي غرقت قلوبهم لذكر الله ويحتمل ان يكون المعنى الخوف والطمع عند ذكر
امور الله ونوابه وهداياه وعقابه والايثار والانهاء والالتزام فحتمل ان
يكون ذلك شرطاً لكمال الايمان فيكون المراد انما المؤمنون الكاملون في
الايمان قال في ف والدليل عليه اولئك هم المؤمنون حقاً وفي الدليل
تأمل فان حقاً يجوز ان يكون مفعولاً مطلقاً محذوف تايكيداً للمضون
الجملة كما ذكره ايضا فتأمل ويحتمل كونه شرطاً لمطلق الايمان فان شرطه قبول
الامر والنهي بمعنى عدم الانكار والطمع في الثواب والخوف من العقاب
وتحقق ذلك عندك واذا ثبت عليهم اياته زادتهم ايماناً يعني اذا قربت عندهم
آية من آيات الله الدالة على الله وصفاته زادتهم الايمان وهذا دليل على

من م

بول الايمان الزيادة والنفضان ويدك على الله رتبة في التوكل في الايمان
عن الله على ربهم يتوكلون عطفت على اذا ذكر الله كافيته وعلى ربهم متعلق به
ببوت كلون اي لا يفوضون امرهم الا الى الله تعالى ولا يحشون ولا يرحون
الا الله ولتختم هذا البحث بآية وما افاء الله على رسوله منهم اي المال الذي
افاء الله اعاده وارجه واعطاه رسوله صلى الله عليه وآله من الكفار وجعله
فيما له خاصة فالوجعتم عليه اي فاجرتهم على ما يحسب له ومنه وهو من
الوجع سرعة السير من جبل ولا ركاب ولا تعتم في القتال عليه وانما
منيتهم على ارجلكم والمعنى ان ما حوله الله رسوله من اموال بني النضير شي لم
يصلوه بالقتال والغلبة ولكن الله بسلط رسوله على من يشاء والله على
كل شيء قدير ولكن سلط الله رسوله عليهم وعلى ما في ايديهم كما كان بسلط
رسوله على اعدائه والامر فيه مفوض اليه يضعه حيث يشاء يعني انه لا
يقيم قسمه الغنائم التي قوتل عليها واخذت غنوة ومهر او ذلك انهم طلبوا
القسمه فتولت كذا في ف ولكن فيه تاقل اذ سجي فيه بعد ليس الامر مفوضا
اليه مع ان القصد واحد كاسجي الا ان يكون ذلك تفضيلا منه او يكون المراد
نفي قسمه ما اخذت غنوة فتاقل ما افاء الله على رسوله من اهل القرى في ف لم يد
العاطف على هذه الجملة لانها بيان للاولى وهي منها غير اجنبية بين لرسول
صلى الله عليه وآله ما يضع بما افاء الله عليه وامره ان يضعه حيث يضع الحسن من
الغنائم مقسوما على الاقسام الخمسة جعل الحسن خمسة اقسام يجعله الله للبتول
وجعله البعض ستة اسهم الله وسهم رسوله وذوي القرى لرسول الله ثم للامام
الغايم مقامه وبعضهم يجعل سهم الله في الساجد وعمار الكعبة والجملة السهم
بين الفقهاء ان الذي لم يرد ثم يعطى للغايم مقامه يفعل به ما يشاء كما هو ظاهر الآية

من م
عن الله على ربهم يتوكلون عطفت على اذا ذكر الله كافيته وعلى ربهم متعلق به
ببوت كلون اي لا يفوضون امرهم الا الى الله تعالى ولا يحشون ولا يرحون
الا الله ولتختم هذا البحث بآية وما افاء الله على رسوله منهم اي المال الذي
افاء الله اعاده وارجه واعطاه رسوله صلى الله عليه وآله من الكفار وجعله
فيما له خاصة فالوجعتم عليه اي فاجرتهم على ما يحسب له ومنه وهو من
الوجع سرعة السير من جبل ولا ركاب ولا تعتم في القتال عليه وانما
منيتهم على ارجلكم والمعنى ان ما حوله الله رسوله من اموال بني النضير شي لم
يصلوه بالقتال والغلبة ولكن الله بسلط رسوله على من يشاء والله على
كل شيء قدير ولكن سلط الله رسوله عليهم وعلى ما في ايديهم كما كان بسلط
رسوله على اعدائه والامر فيه مفوض اليه يضعه حيث يشاء يعني انه لا
يقيم قسمه الغنائم التي قوتل عليها واخذت غنوة ومهر او ذلك انهم طلبوا
القسمه فتولت كذا في ف ولكن فيه تاقل اذ سجي فيه بعد ليس الامر مفوضا
اليه مع ان القصد واحد كاسجي الا ان يكون ذلك تفضيلا منه او يكون المراد
نفي قسمه ما اخذت غنوة فتاقل ما افاء الله على رسوله من اهل القرى في ف لم يد
العاطف على هذه الجملة لانها بيان للاولى وهي منها غير اجنبية بين لرسول
صلى الله عليه وآله ما يضع بما افاء الله عليه وامره ان يضعه حيث يضع الحسن من
الغنائم مقسوما على الاقسام الخمسة جعل الحسن خمسة اقسام يجعله الله للبتول
وجعله البعض ستة اسهم الله وسهم رسوله وذوي القرى لرسول الله ثم للامام
الغايم مقامه وبعضهم يجعل سهم الله في الساجد وعمار الكعبة والجملة السهم
بين الفقهاء ان الذي لم يرد ثم يعطى للغايم مقامه يفعل به ما يشاء كما هو ظاهر الآية

الاولى او الآية الثانية في الله يجمعكم فاما ان يجعل هذا عن مطلق النفي
 بل فبنا خاصا كان حكمه هكذا او منسوخا او يكون نقضا عنه ص وكلامه يجمعكم
 اي هذا لا يخرج عن شيء كما هي عبارة فانهما متناقضتان والله للرسول والذين
 القري والبناتي والمساكين وابن السبيل هذه الاقسام الخمسة او الستة كذا يكون
 دولة بين الاغنياء منهم كذا لا يكون التي الذي حقه ان يعطى الفقراء ليكون
 بلغة يعيشون بها ما ينالهم الاغنياء ويكرهونهم كما كان في الجاهلية ومعنى
 الدولة الجاهلية ان الرسول عنهم كانوا يشاءون بالعتبة لانهم اهل الرئاسة
 والدولة والعتبة والمعنى كلبلا يكون احقة غلبة واثرة جاهلية للفقراء المهاجرين
 الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم يتبعون فضلا من الله ورضوانا وينصرون
 الله ورسوله للفقراء بدل من قوله لذي القري والمطوف عليه والذي منع
 الابدال من الله والرسول والمطوف عليها وان كان المعنى لرسول الله ان الله
 عز وجل اخرج رسول من الفقراء في قوله وينصرون الله ورسوله والله
 يرفع برسوله عن النبوة بالغير وان الابدال على ظاهر المعنى من خلاف
 الواجب في عظيم الله عز وجل اولئك هم الصادقون في ايمانهم جميعا ادهم
 والذين تبوءوا الدار والايمان عطف على المهاجرين والراذلين الانصار
 الذين تبوءوا دار الهجرة ودار الايمان بحذف المضاف اليه من الاول المضاف
 من الباقي والراذلين اخلصوا الايمان كقولهم علفها بئنا وماء بارد او سمي المدينة
 ايمان لانها مستقرة الى قولهم من يوق شح نفسه اي من علب ما امر به نفسه
 وخالف هواه عن استعمال الجمل بمعونة الله وتوفيقه فاولئك هم المفلحون الطائفة
 بما ارادوا **كتاب الحج** والبحث فيه على انواع النوع الاول في
 وجوبه وفيه آيتان الاولى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة مبارك

الدولة والله والعتبة والقبعة وقوله
 اسما يدول للآذان اسما يدول
 من الجاهلية والعتبة الدولة
 وادبيل لعتبة
 اي اختصاصا

ويهدى للعالمين فيديايات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا وبته
 على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني
 عن العالمين الواو في ومن دخله للعطف ومن مبتدا وكان خبره
 وحج البيت مبتدا وبته خبره والواو كانه للاستئناف ومن عطف بيان
 للناس او خبر مبتدا محذوف اي هو من كان المراد بالحج الطواف
 مع باقي الافعال المخصوصة عنده كما هو عند البعض والاستطاعة عند
 اكثر الاصحاب مفسرة بالقدر على الزاد والراحلة ذاهبا وائبا زائدا على
 نفقة عياله الواجب نفقتهم عليه حتى يرجع مع عدم المانع في نفسه من
 مرض وعدم قدرة على السفر وتخلية السرب من الموانع وكل ذلك مأخوذ
 من الأدلة العقلية والنقلية واما الرجوع الى كتابة على ما هو مذهب
 البعض لرؤية الى التبع الشامي فالاصل وظاهر الآية ببيانها والاصل
 عدم اشتراط الزيادة وان معنى الآية على الظاهر على من وجد طريقا الى حج
 البيت حجه ومجهولته الى التبع ترد العل برأيه مع الاختلاف في المتن
 بحيث لا دلالة فيها على ما في بعض النسخ مع معارضتها بظاهر الآية والاحتمار
 الكثير العنبر مثل صحبه محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله ع قوله
 وبته على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال يكون له ما يحج قلت
 فان عرض عليه الحج فاستجابا قال هو من يستطيع ولم يستجب ولو على حمار اجتمع
 ابن ومثله في حسنة الحلبي ومافي الصحيح عن محمد بن يحيى الخنمعي الا انه قال في
 دمج مهمل وقال في الاستبصار في باب من يفوته المشعر انه عاتى عن ابي
 عبد الله ع فقال له حفص الكناسي واذا كان صحيحا في بدنه فخلص به له
 زاد وراحلة فهو من يستطيع الحج قال نعم وهذه الاخبار كظاهر الآية آله

وقد ثبت في البيت لا انما الكفوف
 كما هو مصلح بعض النسخ والافاق

على وجوبه ببدل الزاد والراحلة مطلقا سوى كان البادل نكاحا وسوى
كان عدلا ام لا وسو كان للبذل له مديونا ام لا نعم يمكن اخراج من لم يكن
لعماله الواجبة نفقهم عليه قوت ولم يبدل ذلك بدليل اخر من عقل او نقل
وسو كان للبذل له نفس الزاد والراحلة او ثمنها او ما يمكن تحصيلها به
فالتخصيصات التي ذكرها بعض الاصحاب غير واضح لعدم ابدان يكون
يؤتى بل هو يعطى ذلك بالفعل لا بفعله ويشاء له معه في الزاد ونحوه وفي
الوجوب عموم بعض الاخبار الاخر التي نذكر على ان وجوبه معلق به بالا
كما هو مذاهب بعض العامة والمبالغة المستفادة منها ومن ثمة الآية حتى عبر
عن الترك بالكفر والاعراض عن التارك بالغنا عن عبادته وعبادة غيره
المشعر باحتياج غيره اليه يوم الحاجة ومن كفر فان الله غني عن العالمين وفي
محملة على المبالغة كالاخبار مثل ما روي في مجمع البيان عن امامه عن النبي ص
ان قال من لم يحسب حاجته ظاهرة من مرض جالس او سلطان جالس ولم
يخرج فليمت ان شاء الله وذا وان شاء الله يا ويحوه نقل عن ابن عباس عن
وقبل معناه من محذور الخ ولبيره واجبا واما سائر افعال الحج والحكام فطلب
من محالها ويمكن كون قوله ومن دخله اشارة الى وجوب عدم التعرض لمن
جن في غير الحرم فالحج البه كما قيل انه كان في الجاهلية كذلك وذكره الاصحاب
ايضا مع ايجاب عدم معاملته ومعاظنة حتى يضطر الى الخروج فيفعل به ما
افضى جنابته من الحد وغيره للاخبار مثل حسنة الحلبي لا يبرهيم عن ابي عبد
الله قال سالت عن قوله الله عز وجل ومن دخل كان آمنا قال اذا حدث
العبد في غير الحرم جنابة ثم فر الى الحرم لم يسع لاحد ان ياخذ في الحرم ولكن
يمنع من التسوق ولا يبيع ولا يطعم ولا يسقي ولا يكله فانه اذا فعل ذلك

وكان
البراءة له
عليه
معاذ
الدين
العلي
عليه
السلام
والمعصية

ل
وفيه
ابن جمع البيان

يوسنك ان يخرج فيؤخذ واذا جنى في الحرم جناية اقيم عليه الحد في الحرم لانه لم يربح
 للحرم حرفة ورواية علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله ع عن قوله الله عز وجل
 ومن دخله كان آمنا قال ان سرق سارق بغير مكره او جنى جناية على نفسه فقتل
 الى مكة لم يؤخذ ما دام في الحرم حتى يخرج منه ولكن يمنع من السوق فلا يبيع
 ولا يجالس حتى يخرج منه فيؤخذ وان احدث في الحرم ذلك الحدث اخذ منه
 والظن من الحرم هو الحرم المقرر الذي هو اثنان عشرين ميلا في مثله ولكن ظاهر الآية
 هو كون المأمن البيت او بكة الرجوع الضيق الى احدهما مع تاويل في الثاني بالبلد
 للسكينة اذ لا مرجع غيرهما في قوله ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة مبارك
 وهدي للعالمين فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله وكذا يحتاج الى التا
 في ضمير فيه اذ الظاهر رجاءه الى بكة لان المقام ليس في البيت والظاهر بيان للآية
 الواقعة في بكة كما قبل فالظاهر رجوعها اليها وارادة معناها وارادة الحرم منها بعيدة
 لانهم والعرف في الاخبار في هذه المسئلة مع فتوى الاصحاب والا فالآية ليست
 بصريحة بل ولا ظاهرة فان ظاهرها انها جبر كونها مأمنا وجعله بمعنى الحرم
 يعني ولكن مأمونا من دخله اي لا تنقض ضوالة بعيد مع انه قيل معناها ان من
 دخله عار فاجمع ما اوجب الله عليه كان آمنا يوم القيمة من العقاب الديام وروى
 ما روي في الكافي في الحسن لابن هب عن عبد الله بن سنان قال سألته عن قوله
 عز وجل ومن دخله كان آمنا البيت عني والحرم قال من دخل الحرم من الناس
 مستجير فهو آمن من سخط الله ومن دخله من الوحش والطير كان آمنا من ان
 يهاج او يؤذي حتى يخرج من الحرم وهذه تسفر كون الحكم في الحرم وفيها آية الى
 عدم رجوعه اليه بل الى البيت حيث ما صرح بالمعنى في الآية بل ذكر الحكمة في اقل
 وقيل ايضا انه اشارة الى استجابة دعا ابراهيم ع رب اجعل هذا البلد آمنا ويحمل ان

وبل

بل الحلة
 بين حال
 ٥

يكون منه من الخزيب وغيره من الآفات ونقل في الجمع انه روي عن ابن
 عباس ان الحرم كله مقام ابراهيم ومن دخل فعاد ابراهيم يعني الحرم كان آمنا
 فالصريح راجع الى مقام ابراهيم وذلك قريب ولكن ارادة الحرم هنا من
 مقام ابراهيم بعيد او راجع الى بكة واريد منه الحرم والامانة لا يخ عن بعد
 بان يراد من بكة الحرم باطلا لاسم الحرم على الكل او لوجود معنى البكة في
 الحرم اي في الجملة فاقبل واعلم ان في هذا الحكم ودليله دلالة ما على جواز
 الاجتناب عن الفاسق فافهم وان الظاهر عدم تعديته الى من استدان خارج
 الحرم مع الرجلان والقدرة على الاداء فالجاء الى الحرم وكذا من عصب اموال
 الناس لادلة وجوب الرد وكون حقوق الناس استدان والمساهلة في حدود
 الله ولهذا يسقط باي شبهة كانت وعدم شمول هذه الدلالة له للاختصاص في
 الآية بان لا يكون في هذا الحكم أصلا والاخبار غير صحيحة ولا صحيحة في الكل
 بل ظاهرة في الجناية الواجبة للحد والتعزير اذ لا يقال للاستدانة ونحوها انها
 جناية نعم السرقة موجودة في الاحترق الضعيفة ومع ذلك يمكن جعلها على
 عدم القطع لا اخذ المال فاقبل وان الظاهر ينبغي للحاكم اعلام الناس بحاله
 حتى لا يعطوه شيئا يخرج وان الحكم بعدم الاعطاء بالكلية فالنقيض الذي لا
 يفهم منه عدمه بالكلية ونصيح البعض بان يعطي ولكن ما لا يموت ولا يصبر على
 مثل بعيد وان امكن حل النقيض على ما من فاقبل **التائيه** ان الذين كفروا
 ويصدون عن سبيل الله والسجد للحرم في ن يصدون بمعنى صدوا وبوبه
 قوله والذين كفروا وصدوا ويجوز ان يكون المعنى ان الذين كفروا وبصده
 الآن وفي الكشاف بمعنى الاستمرار والبوت ونقل عليه شعر اي منعوا
 الناس عن طاعة الله مطلقا وعن هذه الطاعة الخاصة وهي دخول المسجد

ان الذين كفروا لا يريد حال
 ولا استقبال او غاير
 استمرار الصد
 منه

الحرام مطلقا وللطواف والعبادة فيه وجيز ان يحذف لدلالة ما سياتي
 عليه اي ندفعهم من عذاب اليم الذي جعلناه للناس سواء العاكف المعتمدين
 المكان فيه اي في المسجد الحرام والباد الطاري الوارد على المكان دون المعتمدين
 والذي اسم موصول وما بعده صلة وهو صفة المسجد الحرام وفيه سواء
 بالضم مفعول ثان لجعلناه اي جعلناه مستويا العاكف فيه والبادي بالرفع
 الجملة مفعول ثان له وفيه اجمال اذ ما بين للناس ولا اعراب العاكف على
 الاول وايضا يلزم كون البنية نكرة صرفة والخبر معرفة على الثاني ان كان سواء
 مبتدأ وكانت جعل للناس متعلقا بجعلناه صلة له لا مفعولا ويجوز ان يكون
 مفعولا ثانيا متعلقا بمقدرا اي جعلناه مشعرا او معبد للناس وسواء بالضم
 يكون حالا بمعنى مستويا العاكف فيه والبادي وهما فاعلاه وفي صورة الرفع
 الجملة حال بالضم وضعفه غير مسلمة كايين في محله ويكون العاكف مبتدأ مؤخر
 للاهتمام بتقديم السواء والاستواء فان المطاهن هو التساوي والمساواة وهو
 قاهر ويجوز ان يكون الجملة بدلا او عطف بيان عن جملة جعلناه للناس معناه
 بناء على كون المراد بالمسجد الحرام الحرم نسبة للنبي باسم اسرف اجزائه ولهذا قيل
 في اسرى يعبدك ليلا من المسجد الحرام انه اسرى من مكة من سبب ابي طالب
 المسجد الحرام جعلناه الحرم مشعرا ومعبداهم وسكانهم او خلقناه لهم كلهم لم يخص
 بعضا به دون بعض فيكون المعتمدين والطاري مستويين في سكناه بل ساين
 النصرفات ولا يملك احد لم يكن اول به من آخر غير انه لا يخرج عن منزله الذي
 سكن وسبوا في المساجد والاقواف العامة مثل الخانات والاراضي التي
 هي للسلمين كافة وفخت عنوة والمفتوحة عنوة مستوية فيها الناس وهذا يكون
 سبب النسبة التي اشار اليها بقوله سواء العاكف فيه والباد وانه لا شك في ان مكة

وقد اضعف علمه بالضم
 مصدر اعل في معنى جعلناه
 قال سبحانه للناس سواء
 تركيبه

اي ضعف جعل الجملة
 المتلب بالضم حالا
 هذا رد على الزاحبي الكافي
 حيث قال والضم على ضعف
 هـ

منها

وحولها فتحت عنوة والمفتوحة عنوة مستوفى فيها الناس العاكف والبادي بمعنى
انه لا يملك ولا يصح بيعها نعم المتصرف اولى بها مادام قابلا لبيعها وانازلا
فيها وله التصرف فيما يخصه من العارة والغيب والعل على اي وجه اراد وما
نقل عن بعض الصحابة من ان كرا دور مكة حرام فلما قلناه لان الله قال سواء
ولا لان مكة كلها الحرم مسجد كما فعل عن بعض الاصحاب فانه بعيد بل لا نفهم
له معنى للزوم تجويز الجناية والنجاسة المقدسة في المسجد وغير ذلك من القفا
وهذا يجمع بين ما تقدم وبين فعل المسلمين الآن من البيع والاجارة ونحوهما
اذ جعل على انه باعتبار ما يخصه مثل العمل وح لا خصوصية الحكم عليه ولا
بالحرم ويحتمل ان يكون المعنى جعلناه قبله لصلواتهم وغيرها مثل الاموات
والدخيل لهم والطواف فيه وصلواتهم فيه فالعاكف والبادي فيه سواء وهو طواف
ويؤتيه ما فعل ان المسلمين كانوا ينعون المسلمين عن الصلوة في المسجد الحرم والطواف
بالبيت ويدعونهم اربابه وولائه فنزلت في الآية دلالة على التسوية
وكون المسجد الحرم معبدا وعلى تحريم البيع عن العبادات وعن المسجد الحرم كما في قوله
ومن منع مساجد الله ومن يرد فيه اي في المسجد الحرم كان المراد الحرم بالمعاد
نظما في الكشاف الاتحاد العدول عن العصد هما حالان مترادفان اي كل
منها حال عن فاعل يرد ومفعوله متروك ليسنا وكل متناول كانه قال ومن
يرد فيه مراد اعادة لا يفيد عن العصد ظاهرا يعني ان الواجب على كل من كان فيه
ان يضبط نفسه ويسلك طريق السداد والعدل في جميع ما يترتب به وبعضه قيل
الاتحاد في الحرم منع الناس عن عمارته وقيل الاحكام وقيل قول الرجل في الباقية
لا والله وبلا والله وفيه اجمال حيث عاظم كون الباء فيها باي معنى والاحكام
الحكم الظاهر الى الاتحاد فانه على ما فهم من قوله يعني الخ ان المقص من قوله ومن يرد

فيه بالماذ بظلم فعل الذنب مطلقا فيكون مطلق الذنب فيه كبيرة موعودا بالنعق
والباء محتمل ان تكون الملازمة اي حال كونه ملازمة بالحاد وملازمة بالظلم انهم فان
العدول عن العقد محتمل ان يكون بوجه معقول مروع غير عدوان في باذي
الراي وبحسب اصل المعنى فيقيد بالظلم ونقص به لزيادة قبحه وظهوره ليرتب عليه
نقدته فماتل وقال فين الباء في الحاد زائدة بعد كرم ومن يرد فيه الحاد والباء
في بظلم للتقدمة وفعل ايما الكون الباء زائدة وهو محتمل التام اذ بعد صحة كون
الباء زائدة ليرتبط كونها للتقدمة في بظلم بل جعلها للملازمة والحال كما قلناه
اولى اي من يرد عدولا عن العقد حال كونه منسب بالظلم ثم قال فيه الاحاد
العدول عن العقد لغة واختلف في معناه ههنا فقبل هو الشرك وعبادة غير
الله تعالى عن فائدة فكانه قال ومن يرد فيه ميلا عن الحق بان يعبد غير الله ظلما
وعدوانا وهذا لا يغير كونها للملازمة والحالية وقيل هو الاستحلال للحرم
والركوب للانام عن ابن عباس والضحك ومجاهد وابن زيد كان الراد
الحرم اعتقاد جواز تحريمه وعدم كونه حراما احرمة بحسب تعظيمه وترتب
احكام الحرمة عليه من تحريم الصيد وغيره وقيل هو كل شئ نهى عنه حتى شتم
الحاد منه لان الذنوب هناك اعظم وقيل هو دخول مكة بغير احرام عن
عطاندقة من عذاب اليم جواب من الشرطية وجبرها اي من فعل ذلك
نعتبه عذبا وجميعا والتفاسير مضطربة والمحصل معلوم انشاء الله تعالى وكذا استغنا
بعض الاحكام مثل كون كل ذنب فيه موجبا للعذاب الا لم يكن كبيره بل ارادة
ذلك فيني تدل على ان ارادة العتايح والحرام فيه قبح وحرام بكيفية وليسعر انهم
يكون محل الاحاد مكة والسجد اذ غير ط كون كل الحرم بهذه المثابة مع احتمال كونه
كذلك لا علمه قاسم قال فين وجبر ان محذوف لدلالة جواب الشرط عليه

تقديره ان الذين كفروا ويصدون عن النبي الحرام نديهم من عذاب اليم وكل
من ارتكب فيه دنبا فهو كذلك وينبغي ان يقول عن سبيل الله وعن النبي
الحج ويسل في قوله وطهر اي يا ابراهيم بني ابي النبي الذي هو العبد على الله
للتطابين والقايمين والركع السجود دلالة على وجوب ازالة الجاسة عن
السجد وتحريم ادخالها مطلقا وفيه تاقل من وجوب ويؤيد ما قال في مجمع البيان
وطهر بني من الشرك وعبادة الاوثان عن قتادة والمراد بالقايمين المقيمين
وقيل القايمين في الصلوة عن عطاء واذن في الناس اي ناديا ابراهيم بنهم بالحج
بان يقول حجوا ايها الناس او عليكم بالحج روي انه صعدا بابنيس فقال ايها
الناس حجوا بيت ربكم وعن الحسن انه خطاب لرسول الله صلى الله عليه وآله امر ان
يفعل ذلك في حجة الوداع يعني اعلمهم بوجوب الحج في دلالتها على الاحكام واضحة
وعلى الاول لا بد من انضمام ان ليس هذا منسوخا وانه من اجتماع السريعتين
مع انه صلى الله عليه وآله على ملة ابيه ابراهيم ع بانوك اي يحسون اليك رجالا اي
مئة جمع راجل كقيام وقياو وعلى كل ضامن وركبانا على كل ابل جال معطوفة على
اللال السابقة كانه قيل رجالا وركبانا والضامن من الابل الضعيف عن ابن عباس
انه عايدخل مكة ابل ولا غيره الا هنال باثنين صفة لكل ضامن لانه معنى الجمع فيحمل
ان يكون صفة له ولرجالا ابل من كل في عمق اي طريق بعيد ليسهد واضاء
لهم اي يحضر واماندهم اليه فانه نفعمهم في ف نكو المنافع لانه اذا منافع مخصوصة
بهذه العباد دنيوية ودينوية لا يجدي غيرها من العبادات وفيه النافع
النجات وقيل التجارة في الدنيا والآخر والنواب في الاخرة وقيل هي منافع الا
وهي العفو والمغفرة عن سعيد بن المسيب وهو الروي عن ابي جعفر الباقر ع
ثم اعلم ان فيها دلالة على وجوب الحج مطلقا بل ليس بعدد سراطا مستطاعة

شريعة فليأخذوا في شريعة
قال قوم نعم ما كتبتم من ذلك
والمعلم عيسى بن ابي طالب
الحق انما هو جواد
وعلى كل ضامن اي ركبانا
عن ابن عباس في الجمع
اي ركبانا على كل
عبد الله صلى الله عليه وآله
المراد من جال معطوفة على
الركب

الركب

الركوب ولكن يُعبد بقوله تعاض استطاع اليه سبيلا وقد قُدرت بالزاد والرحلة فعلم أي شيء تسلي فقلت أرشدت ذلك أقوم على الدعاء والعبادة
لاجماع الأصحاب على ما نقل وللأخبار فيحمل رجالا على الحج ما شيا مع استطاعة مع تركه أحب إلي فان ذلك أقوم على الدعاء والعبادة
الركوب أو يحمل الحج على الحج المطلق الواجب وللندوب ولعل في تقديم رجالا استطاعة ذلك على الدعاء والمناسك أو يكون من أضعفه
بأفضلية الشيء على الركوب والروايات مختلفة مذكورة في علمها مع التوفيق بينها ذلك على الدعاء والمناسك أو يكون من أضعفه
قال في ن وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال لبيبة يابني تجومان وأما ركبا ويدل على ذلك الكنى مارول وموسى أناريد الكنى
مكة مشاة حتى ترجعوا إليها مشاة فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله لا ركبا ويدل على ذلك الكنى مارول وموسى أناريد الكنى
يقول الحاج الركاب بكل خطوة يحطوها رحلته سبعون حسنة وللحاج الماشي عن عبد الله بن بكر قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
بكل خطوة يحطوها سبعين حسنة من حسنة الحرم فبيل ما حسنة الحرم من حسنة الحرم فقال الحسن بن علي بن فضال الكنى
قال الحسن بن علي بن فضال الكنى فبيل ما حسنة الحرم من حسنة الحرم فقال الحسن بن علي بن فضال الكنى
فيه يتضاعف ويذكر واسم الله في أيام معلومات في فكي عن النحر والذبح ينكر على الشيء إذا علم أنه يتحقق ما أدارك
اسم الله لأن أهل الإسلام لا ينفكون عن ذكر اسمه إذا عرجوا أو دجوا فذكر اسمه تعالى وتعالى الصلوات أن يقدم الماشي وقد روى عن الحسن بن علي
لأنهم ما سوا هذا على مذهب الوجوب أوضح دون غيره كإبي حنيفة فإنه لا يقول عليه السلام قال محمد بن سالم قال محمد بن عبد الله
بالزوم والوجوب ثم قال وفيه تبيينه على أن الغرض الأصلي فيما يقرب به إلى الله من سائر ما سوا هذا على مذهب الوجوب أوضح دون غيره كإبي حنيفة فإنه لا يقول عليه السلام قال محمد بن سالم قال محمد بن عبد الله
أن يذكر اسم الله وقد حسن الكلام بحسبنا بئنا أن جمع بين قوله ليذكر واسم الله قوله من سائر ما سوا هذا على مذهب الوجوب أوضح دون غيره كإبي حنيفة فإنه لا يقول عليه السلام قال محمد بن سالم قال محمد بن عبد الله
على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ولو قبل النحر وإني أيام معلومات بهيمة الأنعام من سائر ما سوا هذا على مذهب الوجوب أوضح دون غيره كإبي حنيفة فإنه لا يقول عليه السلام قال محمد بن سالم قال محمد بن عبد الله
رسولنا من ذلك الحسن والترغيب والأيام المعلومات أيام العشر عند أبي حنيفة من سائر ما سوا هذا على مذهب الوجوب أوضح دون غيره كإبي حنيفة فإنه لا يقول عليه السلام قال محمد بن سالم قال محمد بن عبد الله
هو قول الحسن وقادة وعند صاحبها هي أيام النحر العيد وثله بعد ذلك والذبح من سائر ما سوا هذا على مذهب الوجوب أوضح دون غيره كإبي حنيفة فإنه لا يقول عليه السلام قال محمد بن سالم قال محمد بن عبد الله
النحر محقق هذه الأيام الأربعة فلا معنى لقوله أبي حنيفة لأن المراد ذكر اسم الله من سائر ما سوا هذا على مذهب الوجوب أوضح دون غيره كإبي حنيفة فإنه لا يقول عليه السلام قال محمد بن سالم قال محمد بن عبد الله
على الذبيحة والمفهوم كما فسره في ف ولقوله على ما رزقهم وورد في بعض روايات من سائر ما سوا هذا على مذهب الوجوب أوضح دون غيره كإبي حنيفة فإنه لا يقول عليه السلام قال محمد بن سالم قال محمد بن عبد الله
لقول بعض العلماء أن المراد به الذكر المشهور بيوم العيد وأيام التمس في ف من سائر ما سوا هذا على مذهب الوجوب أوضح دون غيره كإبي حنيفة فإنه لا يقول عليه السلام قال محمد بن سالم قال محمد بن عبد الله
أختلف في هذه الأيام وفي الذكر فيها فيقول أيام العشر وقيل له المعلومات من سائر ما سوا هذا على مذهب الوجوب أوضح دون غيره كإبي حنيفة فإنه لا يقول عليه السلام قال محمد بن سالم قال محمد بن عبد الله

للحرص على علمها من اجل وقت الحج في آخرها والمعدودات ايام التبريق عن
 الحسن ومجاهد وقبل في ايام التبريق يوم النحر وثلاثة بعدة والمعدودات
 ايام العشر عن ابن عباس وهو الروي عن ابي جعفر ع واخاها الرجاء قال
 لان الذكر هذا يدل على التسمية على ما ينحرف قوله على ما رفقهم من بهيمة ^{لعام} الا
 اي على دمج ما رفقهم من الابل والبقر والغنم وهذه الايام تخص بذلك
 ولا شك ان الاخير هو الحق للرواية وقوله على رفقهم ولكن ينبغي ان
 يقول يوم النحر وايام التبريق لا ايام التبريق ثم ليس هاهنا وبلاذ بعدة
 فان العيد ليس بداخل في ايام التبريق على المشهور ولكن وقع في الرواية
 كذلك ولعله تغليب او اصطلاح اخر غير المشهور ثم قال وقال ابو عبد
 الله ع العقيب بمني عقب خمس عشرة صلوة او لها صلوة الظهر من يوم
 النحر يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر وتعالى الله عن كل
 ما هذا والحمد لله على ما اولانا والله اكبر على ما رفقنا من بهيمة الانعام
 قال في الكشاف البهيمة مبهمة في كل ذات اربع في البر والبحر فينبذ بالانعام
 وهو الابل والضأن والغنم ثم بالاكل منها والاطعام على وجه اعم نيا ومطبو
 ومزق وغيره فكلوا منها اي من الانعام واطعوا اي اعطوا وتصدقوا بشيء
 منها ويحتل ما بقي من الاكل هو الناحية حذف المفعول وتبادر الذهن
 الى ما تقدم وهو النعم الذبوح المأكول منها البائس اي الذي اصابه بؤس اي
 شدة من الجوع والعري وقبل هو الذي يسال بكفة الغني هو الذي يضعفه
 الاسعار وعدم المؤنة كانه انكس فقر ظهر من عدم ما يعيش به والجوع والعري
 في الآية دلالة على وجوب الذبح والنحر في مطلق الحج فخصت بالتمتع والقولان
 الواجب الذبح فيه كانه للاجماع والخبر ولظاهر ذلك لمن لم يكن اهله حاضرين

السيد الخراساني في جواب التسمية على الذبح لقوله ويذكر والسم الله المقتدر
 وليذكر والامر للوجوب فقوله الحنفية وعينه بالاستحباب بعيد على
 كونه ذلك في أيام معلومات مقدرات بالعبد وتلك بعدة موسعا وعلى
 وجوب الاكل وجوب التصديق على الفقراء من الانعام الذي يوجه للامر
 الظفي الوجوب كانت ولو وجوب ما تقدم وما تأخر بقوله ثم ليقضوا نعمهم
 فيمكن اتمام الاستدلال على الشهور من وجوب تقسيم هدي النعم انذارا
 الاكل من الثلث والتصدق بالثلث على الفقير المؤمن والاهداء بالآخر الى المؤمنين
 وينبغي ان يكون فقيرا لانه علم وجوب الاكل والتصدق فكان كل من قال بها
 قال بالتقسيم المذكور وما تعرف وجه القول العلامة بالاستحباب سوى
 الاصل وقال في هذا اي الاكل اباحة نذ وبليس واجب وكلامه يشعر
 بوجوب التصديق حيث قال بعد الحكم بان الاكل نذ وب اطعموا البائس
 الفقير فتأمل وكلام قريب منه الامر بالاكل منها امر اباحة لان اهل
 الجاهلية كانوا لا ياكلون من نسايتهم ويجوز ان يكون نذ بالافيه من مسا
 الفقراء وعواستهم من استعمال التواضع ومن ثم استحب الفقهاء ان ياكل المؤمن
 من اخصيته مقدار الثلث وقد عرفت دفعه قما سبق ومعلوم عدم دلالة ما
 ذكره على تعيين كونه للاباحة او النذ وب وهو ظاهر ثم توجه امكان ذلك الاحتمال
 ويندفع باليقضي الوجوب فتأمل على ان في قوله مناقشات ان الحكم
 بان الامر للاباحة ثم تجوز النذ وب وتعليله بقول الفقهاء بالنذ وب المذكور يجوز
 كون الامر للنذ وب مع ان كونه للنذ وب اقرب من كونه للاباحة غير جيد
 لعدم الاستحباب عند الكل وهو ظافي ذلك استحباب اكل مقدار الثلث
 فانه ظاهر في كونه والرد الاكل منه وهو ظاهر وبين وبالجملة الحكم بالاستحباب كفعله

اي المضيقة لان الوقت المضيق
 الذي لا يجوز الرجوع بعده اخذ في حجة

واه
 سع

العلامة وغيره مشكل لان ظاهر الآية وجوب الاكل والاعطاء الى الفقراء وكذا
 قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها واطعموا الفقراء والمعترة وهذه ايضا
 تدل على التقسيم المشهور الا ان يكون المراد باعطاء الفقراء المصدق على الفقير
 وباعطاء المعترة الاهداء الى المؤمن ولكن فهم ذلك مشكل ولو كان قابلا ^{حج} لكون
 الاكل منه واعطاء الباقي الفقير البائس والفقير والمعترة كان القول به جيدا
 والحاصل ان هذا مقتضى الآية وما حفظه الآن الاخبار والظاهر ان لادلاله فيها
 ايضا على المشهور ثم ليقتضوا لغتهم في ف قضا النفث قص الشارب والاطفال
 ونفث الابطى وفيه ان يلزوا نفث الاحرام من تعليم طفر واحد شعر وغسل
 واستعمال طيب وقيل معناه ليقتضوا مناسك الحج كلها عن ابن عباس وابن
 عمر قال الرجاء قضا النفث كناية عن الخروج من الاحرام الى الاحلال
 والمراد به قص الشعر ونفث الابطى وغيره من ازالة الشعر باي وجه كان ^{لبي}
 نذروهم وليطوفوا بالبيت العتيق ويجب ان يفعلوا ما وجب عليهم في الحج
 بالنذر واخويه كانه كان مستعار فان يندروا في اعمال التبر في حجه ولا
 خصوصيته له بالحج فانه يجب ابقاء النذر مطلقا ويمكن ان يكون لكونه ^ن
 شريفا ونزاهة كذلك تضاعف فيه الاعمال الحسنة فامر وبالوفاء هناك
 في تلك الازمنة لذلك فتدلى على سعة وقت النذر وفضيلة المكان والوقت
 قال في قال ابن عباس هو محرم ما نذر وامن البدن وقيل ما نذر وامن
 اعمال التبر في ايام الحج وما نذر وان رزقهم الله الحج ان يتصدقوا وان كان
 على الرجل نذور مطلقا لا افضل ان يفي بها هناك ويجب طواف البيت الذي
 في المسجد الحرام وهو القبلة سمي بالعتيق لانه اول بيت وضع للناس وقيل غير
 ذلك ايضا وقيل المراد طواف الزيارة وقيل طواف النساء ويحملهما معا

فيقول طواف الوداع ويجعل الكاهن والفا الاول حيث كان الكلام في المح
 وان ذكره بعد التحليل والدمج ويمكن فهم وجوب الترتيب في الجملتين
 مناسك في فافهم ذلك خبر مبتدأ محذوف اي الامر والشان ذلك وفي
 ن اي هكذا امر التحج والمناسك ومن يعظم حرمان الله فهو اي العظم حين
 له عند ربه في الاضحة والحرمه ما لا يحل هناك وجميع ما كلفه الله عز وجل
 بهذه الصفة من مناسك وغيرها فيعمل ان يكون عاما في جميع التكليف
 ويجعل ان يكون خاصا فيما يتعلق بالتحج وعن زيد بن اسلم حرمان جنس الكعبة
 الحرام ومسجد الحرام والبلد الحرام والشهر الحرام والحرم حتى يحل فينفي نفية الحرم
 ايضا برجع من هو مشغل بالعبادة ومعنى العظم العلو بانها واجبة الرعااة والحفظ
 والقيام برعايتها واحلت لكم الانعام يعني جميع الانعام حلال الا ما ينزل عليكم
 آية محرمه الذي يقر من القرآن مثل قوله في سورة المائدة حرمت عليكم
 الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل البيت به وللخنقة والموقدة والزرذبة
 والبطيخة وما اكل السبع الا ما ذكركم وما ذبح على المصب الآبنة ونحوها وحاله
 ان الله قد احل لكم الانعام كلها الا ما استثناه في كتابه ويجعل ان يجعل اعم
 اي الا ما يعلمكم انه حرام باي وجه كان بالهام وقران وكلام اخر ونحو ذلك
 حافظوا على حدوده واياكم ان تحرموا ما احل الله سبأ كنتم عبدة الاصنام
 الجحيم والسابيه وغير ذلك وان تخلوا ما حرم الله سبأ كما حلالهم اكل الموقدة
 والميتة وغير ذلك هكذا في ف قدلت على الحكم المذكور فيها واحضروا الرخص
 من الاوثان في اي احضروا الرخص الذي هو الاوثان من بيانته وروى
 صحابنا ان اللعب بالسوط والزرذ وسائر انواع القمار من ذلك وهو غير
 صحيح وكان للوثن معنى آخر تصدق عليها حقيقة او مجازا وقيل انهم يلطخون

الموقدة الموقدة
 والبطيخة هي التي
 والنبي صلى الله عليه وسلم

وبالله التوفيق
 وبالله التوفيق

۱. در هر روز یک بار
 ۲. در هر روز یک بار
 ۳. در هر روز یک بار
 ۴. در هر روز یک بار
 ۵. در هر روز یک بار
 ۶. در هر روز یک بار
 ۷. در هر روز یک بار
 ۸. در هر روز یک بار
 ۹. در هر روز یک بار
 ۱۰. در هر روز یک بار

اعلام السبعة التي شرعها الله واضافها الي اسم الله بغيرها لعلها تكمل فيها خير اي فناء
الدنيا والآخرة لان من احتج الى ليلتها شرها والى ظهرها ركبها فاذا ذكر والاسم الله
عليها وذكر اسم الله عبارة عن التسمية عند المخركا من غير مرة صواف قايما
ولقد قالوا يستحب غيرها قايمة قد صنفن ايديهن وارجلهن فاذا وجبت
اي اذا وقعت جنوبها على الارض اي مانت بالمخركوا منها واطعموا القانع
اي الذي يقع بما اعطى والمعتز الذي يعتريك ويسالك ان يعطيه وقد من
الحق فيه النوع الثاني في انواعه وافعاله ونسب من احكامه وفيه ايات
الاولى والنواجح والعرة لله فان احصرتم فاستيسر من الهري ولا تحلقوا
رؤوسكم حتى يبلغ الهري محله فمن كان منكم من ابدا او به اذى من راسه ففدية
من صيام او صدقة او نسك فاذا انتم من منع بالعرة الى الحج فاستيسر من الهري
فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك ان
لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام وانفقوا الله واعلموا ان الله شديد العقاب
المراد بالحج والعرة مضاعفا للشرعي المتعارف عند الفقهاء ولهما افعال مخصوصة
معلومة من كتب الفروع ونموها يعني ابوابها ثمانية مستعمين للشرائط مع
جميع المناسك وتاديبه كل ما فيها كذا في ف وي وجميع البيان اي المراد الاثنا
بها لا الاتمام بعد الشروع فيها وبوبه قراءة ايقع الحج والعرة قال القاضي وقتل
انها اتمامها ان يحرم بها من ديرة اهلك او تعذر لكل منها سفرا وان تجرده
لها ولا تنوبه بعض دينوي وان يكون التقية حلالا وفي الخبر الصحيح ان
الاحرام من الميقات من تمام الحج وفي حنة عن ابن ادينه قال كتب الى ابي عبد
الله ع يسأل بعضهما مع ابن بكين وبعضهما مع ابي العباس وجاء الجواب باعلا
اسالت عن قول الله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا

يعني بالتح والعرة جميعا لانها مفروضان وسالت عن قول الله وانما التح والعرة
لله قال يعني بهما اداتهما وانما ما ينبغي المحرم فيها وسالت عن قوله كما التح
الاكبر فقال التح الاكبر الوقوف بعرفة وهرج الجمار والتح الاصغر العرة وقفا
في وقيل معناه ايتيوا بها الى اخر ما فيها وهو المروي عن امير المؤمنين وعلي
بن الحسين عن وعن سعيد بن جبيل ومسروق والسدي الله اي لوجه الله يعني
افصد والتح والعرة لله والعلو صالة خاصة اي لانتقال امره ولو افقد رادته
او نوابه كما قيل النية فعلى هذه التفاسير كلها تدل الآية على وجوب التح والعرة
ابتداء وان لم يكن شرع فيها والظاهر لاختلاف عندنا فيه ويدل عليه ايضا
النية وعلى وجوب القرية في فعلها ففهم وجوب النية فيها وفي سائر العبادات
لعدم القابل بالفضل كما هو مذهبنا فان دفع بها قول الحنفى بعدم وجوب النية
وعدم وجوب العرة واتاد لالهاح على اتمام التح المندوب وتمام التح الوجوب
الفاسد والعرة كذلك كما قيل فليست بواجبة الا بطلب نعم لا بعد وجوب
اتمامها في الفاسد بدليل وجوب اصلها واصل عدم سقوط الباقي بالانفساد
والاصل بقاؤه ولكن ظاهر الآية مع قطع النظر عن التفاسير التي تقدمت
وجوب اتمامها بعد الشروع فيفيد وجوب اتمام كل منها بعد الشروع
فيها نذبا او مع الانفساد وح لا تدل على وجوبها اصالة وقبل الشروع والتح
من صاحب فانه فسر التح والعرة لله بايتيها تامين كامين بما سكتها
وشرايطها الوجه الله من غير توان ولا نقصان وسلم ان الامر بانماها
امر بادائها بدليل قراءة من قرأ او اتموا مع انها غير ظاهرة في ذلك والقراءة
غير ثابتة وسلم ان الامر للوجوب وقال البيهقي آية الوضوء تسمى بلفظ
واحد بمعنى الوجوب والندب مثل فاغسلوا الغان ونعمة فلا يجوز وفك

قلت فهو دليل على وجوب العرة قلت ما هو الامر بانماها ولا دليل في ذلك
 على كونها واجبة او تطوعين فقد ينوي بانماها الواجب والنطوع جميعا
 الا ان تقول الامر بانماها امر بادائها بدليل قراءه وايضا الحج والعره والامر
 للوجوب في اصله الا ان يدل دليل على خلاف الوجوب كما دل في قوله
 فاصطادوا فانشر او نحو ذلك فيقال لك فقد دل الدليل على نفي الوجوب
 وهو ما روي انه قيل يا رسول الله العره واجبه مثل الحج قال لا ولكن ان تعم
 حين لك وعنده صلى الله عليه واله الحج جهاد والعره تطوع وقال والدليل الذي ذكرنا
 اخراج العره من صفة الوجوب في الحج وحده فيها فنهى بمنزلة قولك صم شهر
 رمضان وستة من شوال فانك تأمر بغرض ونطوع واجاب عن معار
 بقول ابن عباس ان العره لعزبة الحج بان معناه ان القارئ يعز بينهما
 وانها يعزنان في الذكر فيقال حج فلان واعمر وعن العارضة بقول عمر اجل
 انه قال لي وجدت الحج والعره مكتوبين علي اهلت بها جميعا فقال هت
 لسنة نبيك بان الرجل فسر كونها مكتوبين بقوله اهلت لانه ارتكب تعبيرا
 الآيه ولا يغير الظاهر كونه خلا والخبر الذي نقله ومنع حمل اللفظ على الوجوب
 والتذب معا وقال انه الغان وتعبه وارنك هنا مع امكان حملها على الاين
 بل هو الظاهر فان ظاهرها الامر بالانما بعد الشروع وشار اليه بقوله ما
 هو الامر بانماها ولا شك انه منافع للمعنى الذي ذكره اولا وهو وظ على انه
 يبعد بل لا يجوز اخراج الآيه التي هي قطعية عن معناها بعد القول بذلك
 المعنى الى معنى آخر وحملها على الجان بمنزلة هذين الخبرين الذين هما غير معلومي
 القيمة ولا ظاهري الدلالة بحيث يقتضي ترك القاطع بينهما اذ نفي وجوب مثل
 الحج لا يدل على نفي مطلق الوجوب دلالة تقتضي ذلك وكذلك الايتان بالعره

ان قوله واذا حملتم فاصطادوا
 في قوله فاذ افضيت الضلوع
 لا كاصطادوا كانتا غير واجبتين

ضربها

عمدة اخرى غير التي لا بد منها مع الخ فقد ذكره في
 عمدة اخرى غير التي لا بد منها مع الخ فقد ذكره في

خير لا ينبغي وجوبها مطلقا وكذا كون الحج جهادا والعرة تطوعا لاحتمال النطق
 وجوبا لا يكون مثل وجوب التهاد مع انه لا عموم لهما لاحتمال ان يكون الواجب
 عرفة بعد مع انه سلمه معارضتها بقول ابن عباس وعمر وبالحجة ترك القرآن
 القاطع لا يمكن الا بقاطع اعان حيث المتن او الدلالة واما الجواب عن المعارض
 بقول ابن عباس وعمر مع انها غير موجبة اذ قد يكون ذلك رايه والهداية
 لسنة النبي صلى الله عليه وآله لا يستلزم الوجوب وكذا تسليم عمر مكتوبه مع
 انها مبينة بالسنة ويجوز كونها باعتقاده وفهمه سنة ولا تليق قما
 يصلح للمعارض لجن النبي صلى الله عليه وآله وهو لا يطرح قوله عمر عند قوله
 ص فقيه انه ليس معنى خبر ابن عباس انها معارضان في الذكر او القارن ليقول
 بينهما بل انها معارضان في احكام الشرع وهو لا يطرح لانه ليس اهلت لنفسه
 وهو ايضا فانه مرتب عليه ولقد فعل في بعض النسخ فاهلكت والعجب من
 القاضي اية انه سلم للمعارض حيث قال بوجوب العرة للابنة واجاب عن
 الحنبلي بانه معارض حيث قال وما روى جابر عنه صلى الله عليه وآله انه قيل
 يا رسول الله الى اخر ما فعلناه معارض بما روى ان رجلا الى اخر خبر عمر واجاب
 عن كون اهلت لنفسه لما قلناه من انه رتب الاهلال على الوجوب وهو لا
 الحصر والاحصاء هو المنع كالصد والاصداد قال في القحاح حصر الرجل وحصر
 عالمه فاعله قال ابن السكيت احصر المرض اذا منع من السفر او من حاجته
 يريها قال الله تعالى فان احصرتم قال وقد حصر العدو ويحصر وانه اذا
 ضيقوا عليه واطافوا به وحاصره محاصرة وحصر الرجل فهو محصور اي
 حبسه قال واحصره بولي واحصره في مرضي اي جولي احصر نفسي قال ابو عمرو
 الشيباني حصر في الشيء واحصر في اي حبسني فقد علم انه في الاصل المنع عن الشيء

مطلقا سوى كان المانع المرض او العدو ولكن الظاهر قبل في سبب نزوله من
 انه نزل في الصد في الحديث وقوله تعا فاذا اقمتم ان المراد به هنا هو الصد بالعدو
 قوله حتى يبلغ الهدي محله يدل على انه بالمرض اذ البعث انما هو في المرض عند
 اصحابنا واقا حكم الصد بالعدو عند اصحابنا والشافعي فهو الذبح بموضع الصد
 كايين في الفقه وتعل من فعله صلى الله عليه وآله ذلك في الحديث وهي الخيل
 على ما قالوا وحمل الآية على بلوغ الهدي موضعا يحل ويبيح دججه فيه حلالا كان او
 حراما كما هو مذهب مالك والشافعي بعيد جدا لانه يصير لعقطة حتى والبلوغ
 لغوا وكذا الحمل لمصالح الاجال مع الزيادة اذ المناسب الاختصار على فها
 من الهدي او يقيم اليه فيه يعني فغليكم دجج هدي ميسر في ذلك المكان واما
 عند ابي حنيفة فلا فرق بينها وحمل الهدي هو الحرم وزعانه متى شاء فالبعث
 متحقق عنده فيها في بعض الاوقات بان يكونا في الحل لا في الحرم وينرد عليه ايضا
 الاسكال الذي ورد على الشافعي في الجملة على انه ينافيه فعله صلى الله عليه وآله في
 الحديث بناء على انها من الحل على ما قالوه واما اصحابنا فكانهم يجعلون مخصوصا
 بالمرض وكاتم ما يستلون سبب النزول ويجعلون اقمتم بمعنى اقمتم من الرض فقط
 او العدو وايضا وان لم يكن منع العدو مذكور بخصوصه ويجعلون مكان الهدي
 في العدو موضعه وزعانه رعاة الرامة التحلل قبل ان يفوت الحج ويحضون
 ذلك باسم الصد سواء كان في الحج او العرة وفي المرض من يوم النحر ان كان حاجا
 وعكة الساعة التي وعدهم فيها ان كان معتبرا فلا بد منه من البعث لانه ممنوع
 عن الوصول الى محل البيع المذكور فرضا فعندهم فرق بينها بذلك وبغيره ايضا
 مثل حصول التحلل في الصد ود من كل ما حرمه الاحرام حتى النساء كما حصل
 للنبي صلى الله عليه وآله ولاصحابه في الحديث بخلاف المحصور فانه لا يحل له النساء

حديثه كذا في نسخة وقد تشدد
 بين قرب مكة وحرسها الله
 تعالى او لشجاعت كانت
 هناك

حتى يطوف طوافين بنفسه إلا أن لا يحصل له المضي إلى مكة فيستحب ودليل على
 ذلك وباقي الأحكام من الشتر كالحنصه مثل وجوب بيته الفحل بالنج واجب
 بعضهم الخلق والتقصير أيضا معه للفحل كالشيخ زين الدين في شرح بيع استدلالا
 بالآية المذكورة ولادلالة فيها بل على عدة كما سيظهر اخبار عن أهل البيت ع
 مثل صحيحة معوية بن عمار وحسنه عن أبي عبد الله ع قال سمعته يقول
 المحصور غير المصدود المحصور للمريض والمصدود الذي يصدق الشركون كانوا
 رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه ليس من مرض والمصدود يحل له النساء المحصور
 لا يحل النساء وقال وسأله عن رجل احصر فبعث بالهدي قال يواعد أصحابه
 ميعادا إن كان في الحج فحج الهدي من يوم النحر فإذا كان يوم النحر فليقص من رأسه
 ولا يجز عليه الخلق حتى يعقضي الناسك وإن كان في عمره فليستف معاه دخول
 أصحابه مكة والساعة التي بعدهم فيها فإذا كان تلك الساعة قصر وحل وإن
 كان مرض في الطريق بعد ما احرم فأراد الرجوع إلى أهله رجع ونحر بدنة أو قام
 مكانه حتى يبرأ إذا كان في عمره وإذا برأ فعليه العرق ولحيته وإن كان عليه الحج
 رجع أو قام فعاقته الحج فإن عليه الحج من قابل فإن الحسين بن علي صلوات الله عليه
 خرج معتمرا فرض في الطريق فبلغ عليا عليه السلام ذلك وهو في المدينة فخرج
 في طلبه فادركه في السقياء وهو مريض فقال يا بني ما تشكي فقال اشتكي
 فدعا علي ع ببدنه فخرها وخلق رأسه ورتقه إلى المدينة فلما برأ من وجعه
 اعترفت أرايت حين برأ من وجعه قبل أن يخرج إلى العرة حل له النساء قال
 لا يحل له النساء حتى يطوف بالبيت وبالصفا والمروة قلت فما بال رسول الله ص
 حين رجع من المدينة حلت له النساء ولم يطف بالبيت قال ليس أسوأ من ذلك
 ص صدود الحسين ع محصورا وماله صحبته أيضا قال سمعت أبا عبد الله ع

معيا بالضم قرية باليمن
 وضع بين المدينة
 وذي الصفر
 و

يقول المحصور غير المصدود وقال المحصور هو المرتضى والمصدود هو مودة الشرك
 كارد وارسل الله صلى الله عليه وآله ليس من مرض والمصدود يحل له النساء والمحصور
 لا يحل له النساء وغير ذلك من الاخبار ولا شك في دلالة الاخبار على المصداق
 لكن في الرواية الاولى دلالة على جواز التحريل وجوبه موضع المحصر ولا يجب البعث وهو
 خلاف ما ذهب اليه الاصحاب وايضا في متنها اشياء حتى انه يذهب النافاة بين
 اولها واخرها مما نقل عن فعله عليه بالحسين وايضا فيها تغييرات في التهذيب غير
 الذي في الكافي وفي العقيدة غيرهما فان فيه انه فعل الحسين بنفسه لا امير المؤمنين
 وفي التهذيب فيها زيادة اخرى بعد قوله فان عليا حج من قابل فان ردوا الذرهم
 عليه ولم يجدوا هديا يخرجه وقد احل لم يكن عليه شيء ولكن يبعث من قابل
 عما يسك عنه المحرم من حين البعث ومثلها ما في رواية غير صحيحة في الكافي
 قلت له اي لا يجمع عاريت ان مردوا عليه درهمه ولم يذبحوا عنه وقد احل
 فاقى النساء قال فلبعد اي ثمن الهدي وبمسك الان عن النساء اذا بعث فقال
 بعض لا يعقل وجوب الاستسكان بعد تحقق التحلل فحل على الاستسكان وقال بعض
 انه لا استيعاد بعد وقوعه في النص وانت تعلم ان قوله ان مردوا الذرهم
 عليه لا يدل على انه محل حتى يرد الاستيعاد ويحتاج الى التكليف دفعه بل الظاهر
 ان معناه ما عليه ثم ولا كفارة ولكن يبعث ويكون محرما مسكنا عما يسك عنه
 المحرم كما كان قبل البعث اذ قد يراد بقوله وقد احل انه فعل افعال المحل واعتقد
 انه محل ويؤيد ما في الثانية على ان هذه الزيادة ليست بموجودة في غير التهذيب
 والثانية ضعيفة ولو لم يكن لهم دليل على ذلك من اجماع ونحوه لم يبعد القول بما
 ذكرناه في دفع الاشكال وايضا يمكن القول بالتحجير في المحصور بالمرض وحل
 فعله بالنفسين على الجواز وكذا البعث بمعنى احد الطرفين الواجبين على التحجير

ايض والاصحاب حملوها على انه محل ولا يبطل احلاله
 ولكن يبعث الهدي في التاهل وبمسك ص

حتى يندفع الثاني بين الروايات بل بين اول هذه الرواية واخرها كما وقع في
 التهذيب والكافي فان فيها فعل امير المؤمنين ع وهو الذبح مكان الحصر مع النضج
 قبله بالبعث فالمعنى على ما يفهم من رأى الاصحاب فان منعهم بالمرض من الحج
 او العرة بعد كونكم محرمين باحدهما وادتم الاحلال او مطلقا كما هو الظاهر
 من اللفظ فعلى الثاني يكون الاحلال بالهدي واجبا اراد المحلل ام لا وعلى
 الاول على تقدير الارادة والثاني هو المفهوم من ظاهر الآية والاول هو المفهوم
 من كلام الاصحاب فعليكم او فالواجب عليكم او فاذبحوا او فاهدوا او اعتصموا
 للتحليل ما استيسر من اي نوع كان من الهدي ابلا او بقرة او شاة اي فحللوا
 اذا طنتم دبح الهدي فما اقا حبر مبتدأ او مبتدأ حبره محذوف او مفعول
 فعل محذوف والجمله خبر ان احصتم ويحتمل كون المحصر بمعنى المنع المطلق كما
 في اللغة لا بالمعنى المصطلح عندهم فيكون التعدير ولا تحلقوا ووسم حتى يبلغ
 الهدي محله ان بعثتم كما في المرض حتى يذبح في محله ان كان المنع بالعدو كما
 وقع في الحديث فتوكل في الآية لوقوعه في الحديث وظهوره وبينه بالاحياء
 كما في سائر الايات او يجعل يبلغ الهدي محله كناية عن حصول دبحه في محله في العدو
 ومحل الصديق المرض ما تم ويكون ذلك البيان مستفادا من الاخبار مع انه
 غير بعيد من الغم بدلالة العقل على عدم البعث حين الصديق بالعدو وغالبا
 ولعل معنى ولا تحلقوا ووسم حتى يبلغ الهدي محله لا تحلقوا اما احصتم ولا
 تحرجوا من الاحرام حتى يصل هديكم الواجب عليكم للتحليل في المحل الذي يحل
 ويجوز ويباح دبحه او تحره فيه بمعنى عدم التحريم فلا يثبت في الوجوب في ذلك
 المحل وهو مكة ان كان محرما بالعره ومعنى يوم النحر ان كان محرما بالحج فالخلق الذي
 هو اقوى ما يحصل به الاحلال اطلق واريد منه ذلك او يكون بمعنى لا

تحلقوا الى ذلك الوقت ويفهم غيره ايضا بالناسبة او يقدر ولا يفعل شيئا
 من محرمات الاحرام واصل الاول اولى ثم اعلم ان ههنا ابحاثا **الاول**
 هل الهدي واجب على المنوع مطلقا او مقيدا بآداة التحلل الظاهر من الآية
 الاول فيجب الذبح والتحلل ايضا وتعيدي وغيره الآية بقول ان اردتم
 التحلل كما اسرنا اليه غير شرط **الثاني** هل هو مخصوص بصورة عدم الشرط
 وقت الاحرام بقوله حلني حيث حسنتي او مطلق الظاهر الثاني لعدم المقيد
 في الآية وعدم ثبوت المحصر وعجز الاشتراط لا يدل عليه اذ قد يكون فائدة
 مجرد حصول الثواب وغيره والاول مذهب السيد وهو بعيد عنه لعدم حرجه
 عن الآية الا بيقين ولا يقين وهو يفهم من الفقيه ايضا وفي صحبة حمزة بن
 حمران الذي ما وثق بل قيل له كتاب في باب المحصر من الفقيه سئل ابو عبد الله
 ع عن الذي يقول حلني حيث حسنتي فقال هو حل حيث حسنته الله عز وجل
 قال اوله يقبل ولا يسقط الاشتراط عنه كذا في حصة زارة في التهذيب
 في باب الاحرام هو حل اذا حسنته اشتراط اوله بشرط دلالة ما على سقوط
 الهدي مع الشرط وبدونه ولكن يقصد ان بالآية ويؤيده عدم السقوط بغير
 الشرط بالاجماع على الظاهر يعني محمد بن مسلمة ورفاعة عن ابي عبد الله
 انها قالوا القارن يحصر وقد قال واسترط حلني حيث حسنتي قال البيهقي
 يهنيه قلنا هل يمتنع في قابل قال لا يدخل في مثل ما خرج منه فان فيها دلالة
 على عدم السقوط وفيها دلالة ايضا على عدم اجزاء التمتع عن القرآن فلا يصح
 العدول مطلقا اليه وذلك مذهب البعض وليس بجيدا **الثالث** هل
 يتحقق الاحلال بمجرد حضور وقت الموعدة لنا بيه في الذبح او لا بدح من
 تعصير او خلق مع نية التحلل بها اكثر الروايات خالية عنه والاصل فيه مؤيد

وعنه عن علي بن ابي بصير عن ابي عبد الله
 ع عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله
 ع قال هو حل حيث حسنته الله
 ع قال هو حل حيث حسنته الله
 ع قال هو حل حيث حسنته الله
 ع قال هو حل حيث حسنته الله

ولكن الاستصحاب يقتضي البقاء على الاحرام حتى يتحقق الحلل وصححيته معوية
 المتقدمة حيث قال فيها فليقتصر صريحه في وجوب التقصير وكذا قوله فيها
 قصر واحل يدل على وجوب التقصير فاقبل وكأنه لا قابل بتعيينه فيكون واجبا
 محضاً بينه وبين الحلق ويمكن استفادته من الآية حيث قال فيها ولا تحلقوا
 اي لا تحلقوا بمعنى لا تغفلوا شيئا يحللكم حتى يبلغ فيهم من الغاية وجوب
 فعل الحلق وليس الا الحلق او التقصير والله تعالى وجوب الحلق الى حين بلوغ
 الهدي فيكون التقدير فاحلقوا بعد البلوغ فاقبل او يقال يكفي انقضاء التحريم
 فيهم جواز الحلق بعده ويحتمل ان يكون المراد كما هو الظاهر لا تغفلوا من محرمات
 الاحرام حتى يبلغ ثم يحل ذلك لكم بمعنى رفع الحظر والمنع والتحريم فيهم جواز
 الحلق بعد البلوغ فلا يكون التقصير متعيناً وقد علم كونه واجبا فيكون الحلق
 مثله فاقبل **الرابع** هل البتة واجبة لهذا الحلق او التقصير وشرط البحث
 اذا انقضت انفي التحلل الظاهر من كلام اصحاب ذلك ولعل دليلهم الاجماع
 او الاحتياط او كونه عبادة فلا بد لها من تينة وبالحكمة استفادة التحليل على
 الوجه الذي نفهم من فتوى اصحاب لا يخ من مناقشة وان كان الاحتياط ^{نقصه}
الخامس هل يحل له كل ما يحرمه الاحرام ام لا ظاهر الآية هو العموم حيث قبل
 بقاء التحريم الى بلوغ الهدي فيرفع المنع المقدم وهو الظاهر وان لم يكن نصاً الا انه
 في بعض الروايات القويحة مثل صححيته معوية ما يدل على بقاء تحريم النساء
 حتى يطوف بالبيت ويسعى بنفسه وان تعذر فبنايبه وان امكن مع امكان البتة
 اذ لم يتفق وصوله الى مكة وهو من كلام الدروس في الاصل خلافه حتى
 يثبت بالدليل فان ظاهر الرواية الدلالة على وجوب الطواف للتحليل هو طوافه
 بنفسه وغيره لا يجزي الا بالدليل وايضا انه طواف الزيارة ولهذا قال ^{حتى}

ارجو ان يكون القول على التمام
 لا يخلو مع امكانه فيكون
 كالغفوة

يطوف بالبيت وبالصفا والروقة أي يسعي فالحمل على طواف النساء وتجوز النيابة
مع القدرة كما فعله فيه حمل التامل **السادس** أن هذا الطواف هل هو شرط
إذا كان المحصر في العرق المتمتع به أم لا قال في الدرر وسبب الثاني للاصل وعدم
وجوبه فيها فإنه يحصل بحمل النساء بمجرد التقصير وهو حمل التامل إذا ظهر
الروايات عامة وما علم أن المراد طواف النساء لما مر على أن الراد عنه فيها
إذا حصل جميع أفعالها لا يدل على عدمه فيها إذا لم يحصل ذلك ولهذا ما
كان الحمل محتاجا إلى الهدى هناك وهذا يحتاج إليه وأيضا ما كان الخلق هذا
جائزا وهذا يجب وبصر محلا وبالجملة بعد ثبوت الدليل لا ينبغي للاجتهاد والاسـ
عمل السابع أن الطحوان الذبح للمحصر أيضا في مكانه وليس بعيدا من
ويدل عليه فعل ابن الوعين والحسين عليها السلام كما مر فيكون غير البعث
والذبح مكانه كما هو مذهب ابن الجنييد للفقول في الدرر وإن أحسن الجمع
وغيره بأن يكون البعث واجبا في الأول والذبح في الثاني ولكن الظاهر
لأن الآية نصير مخضفة بحكم بعض الحاج والمعتري القارن منها وأيضا بدفعه
فعل الحسين ع على ما نقل في الفقيه في باب المحصر أنه كان ساق الهدى بـ
ومخرها في مكانه وكذا الحمل على المظوع والواجب **الثامن** هل يكفي هدي
القارن عن هذا أم لا لا الآية ذلك وكذا بعض الأخبار كما مر في صحيح محمد
ورقاعة وغيرهما وبعض الأصحاب أوجب الاتين وورده رواية مثل
صحيحة معوية في الفقيه فتحمل على الذنب أو على وجوب السوق بنذر مرق
والأفان أن الواحد يكفي لما مر **التاسع** هل يجب تقسيم هذا الهدى
مثل هدي المتمتع أو صرف كله على الفتل أم لا يجب شيء الظاهر عدم بل يكون
له للاصل وإنما وجب الذبح وهو لا يدل على صفة إلا أن يدعي أن الغرض من

د

رن

حصول النفع للفقراء ولا مجرد الذبح ولا كونه بدل هدي للمنع بالتح ولذا يجب في غيره
 ولعل الاحتياط في صفة لكن مع نيّة الأهداء في ثلثه ونيّة التصديق البتة والتصديق
 بالباقي **العاشر** لو ظهر خلاف الواعدة بان لم يكن نايبة فصح ذبح الهدي أصلاً أو
 دبحه بعد تحلله فالظاهر عدم شيء إذا الظاهر ما مومر بالأحلال بحصول ظن البلوغ
 فما يضر ظهور عدمه بعده وهو ظ الآفة والأخبار مثل صحيحة زرعة في
 باب الزيادات من التهذيب وخيار المحصر حيث قال فيها وإن اختلفوا في
 المسعاد لم يضر النساء الله لكتها مضمرة وزرعة واقفي وإن كان ثمة إلا أنه
 بعينه موجود في صحيحة معاوية بن عمار في الغنم في باب المحصر ويمكن أن
 يحمل على عدم حصول ضرر تحلله بل يبقى محلاً لكن يجب عليه بيع هدي آخر
 إن لم يكن فبمح أصلاً وبسكح عن محرمات الأحرام أماً وجوباً بعد أو منذاً
 ويحمل الوجوب من حين البعث والامساك ح عن النساء فقط كما هو ظاهر
 الأصحاب ويؤيده وجوب الامساك بعد البعث فقط في الرواية الصحيحة
 ولفظه الآن إذا بعث في غير الصحيحة أو يحمل على عدم وجوب كفارة بمعنى أنه
 ما صار محلاً بل محرم لا شيء عليه يحمل مع العمل بالمأمور به ولكن لا يفعل بعده
 شيئاً في الأحرام حتى يبلغ مثل ما كان وليس بعيد من الآية والأخبار إذ
 يمكن كون معنى الآية حتى يبلغ الهدي محله في نفس الأمر ولكن يكفينا بالنظر
 ما لم يعلم خلافه فناقلاً **الحادي عشر** هل هذا الهدي بدل أم لا ينبغي محرمات
 يوجد نعل في التمر وعن الشيخ ذلك وعن ابن الجبلة خلافه وظ الآية مع الشيخ
 ولكن لزوم الحجج والضيق المنقبي والشريعة السهلة تدل على مذهب ابن الجبلة
 وكذا حسنة معاوية بن عمار بل لا يبعد أن يقال صحيحة لأن وجه الحسن هو
 ابن هبم بن هاشم البوعلي عن أبي عبد الله أنه قال في المحصور ولم يسق الهدي

قال نيسك ويرجع فان لم يجد من هدي صام أي يذبح الهدي ويرجع وان لم يجد
هديا ولا منه صام بدله وتحلل فيكون الصوم بدله ويدل عليه ايم صهي معونه
بن عمار في الفقيه قيل فان لم يجد هديا قال اي ابو عبد الله يصوم لكن كانت
في القارن لعل لا قبل بالعرف واقام مقدار الصوم بمجمل عشرة لانه بدل الهدي
ويكون الصوم اشارة اليه او ثلثه او ما يصدق وهو الظل للمصدق واصل عدم
الزيادة والاول احوط واحوط منه البقاء حتى يتحقق اوياتي بافعال ما احرم
له ويجتمل الانتقال الى العرة المفردة كما يقوله الاصحاب فمن فاته الحج وهذا
تدل على جواز الذبح في مكان المحصور واجزاء هدي السباق عن هدي الغلال
الثاني عشر هو هذا الحكم بخصوص الرقيق او جاري في كل من يمن بغير العدة ومثل
مكسور الرجل وقايت النفقة والصال عن الطريق الظاهر ذلك لعموم الآية وبعض
الاجبار وان كان في البعض نصح بان المحصور هو الرقيق لكن في صحبة النبي
المذكورة في زيادات الحج من الهدي بعد اجزاء المحصور اوراق وهي مذكورة
البي في باب المحصر عن ابي الحسن ع عن حماد انكسرت ساقه اي شئ جعله واي شئ
عليه قال هو حلال من كل شئ فعلت من النساء والنياب والطيب فقال
نعم من جميع ما حرم على المحرم وقال اما بلغك قول ابي عبد الله ع رجلني حيث
حبستني لقد مررت الذي قد مررت علي قلت اصلحك الله ما يقول في الحج قال لا
لا بد ان يحج من قابل قال قلت فاحبرني عن المحصور والمصدود هاسا قال
لا قلت فاحبرني عن رسول الله ص حين مرته المشركون فضي عمرته فقال لا
ولكنه اعتمر بعد ذلك فيمكن تعتيدها بعد ذبح الهدي والبعث للجمع ومع ذلك
ينبغي الحكم على النساء من غير طوافهن في الفالحكم المحصور الا ان يحمل ما يدل عليه
على الاستحباب وهو غير بعيد سيما الآية لكن الظاهر انه ما ذهب اليه احد من الاصحاب

في المحصور او بجعل تلك على غير الشرط وهذه عليه كما هي ظاهرة فيه ولا يبعد اخراج
 منكسر الساق بخصوصه عن حكم المحصور الجبر وجعل الباقي تحت المحصور كما هو
 الظاهر من اللغة وحصر المحصور في المرفوع كما في بعض الروايات وظ عبارات الاصحاب
 اما التغليب او ارادة غير المنع بالعدو حيث قبل بذلك وبالجملة هو احسن
 الاحكام ثابت والخروج عنه ونقاؤه كذلك موجب للعسر والظيق المنفي عقلا وبها
 مع شمول المحصور لغز بل عرفا فاقبل ولا يخفى انه يفهم من هذا الخبر انه الفرق بين
 المحصور والمصدود وانه لا قضاء للعرة اذا لوقت له وكذا في الحج وان الاشتراط
 موجب للتحلل في الجبلة من غير محل وان الاشتراط ما لا ينبغي تركه فتأمل **الاجابة**
عشر قال بعض الاصحاب ان التحلل المذكور في الحج مفيد بعدم فوائده فادام
 فان الحج فعليه العرة للتحلل من فعل يثبت من الحج الى العرة او انه منسقل من غير
 بنية واختيار على الخلاف عندهم واذا حصر عنها ايضا فيتحلل عن العرة بالهربي
 وظاهر الآية واخبار العصر عام غير مفيد بذلك والروايات الدالة على وجوب
 العرة على من فاته الحج على تقدير صحته او تسليم دلائلها غير دالة على محل النزاع بحيث
 يخصص الآية والاجاز الصبيحي كما قدمت من شرط تخصيص الكتاب بالسنة
 فتذكر **الرابع عشر** انه لو لم يحل والحق فادرل الحج بالوقوف المحرم يجب
 الحج وان ذبح هديه ان كان المحصر عنه وان كان عن العرة فذلك وبما اذا فاته
 الحج في الاول ينبغي جوار التحلل بالهربي بناء على ما قلناه من العمل بعموم الآية
 والاجاز وعلى ما يفهم من قول الاصحاب يجب التحلل بالعرقة العرة كما قلناه في
 الدرر وسما رواه معوية بن عمار في الصحيح في الغيبة في باب من فاته الحج
 عن ابي عبد الله ع قال من ادرك جميعا فقد ادرك الحج وقالوا فماذا لو مضى
 او منعه قدم وفاته الحج فليحل بعرقة وعليه الحج من قابل وبك تخصيص نعمة الرواية

بغير المحصور للآية وأخبار الحصر ويمكن العكس ايضه وفيه الاحتياط مع كثرة الاحتمال
 لكن في الاحتياط تأمل على ان فيه ايضه عن داود الرقي صحبا قال كنت مع ابي
 عبد الله عني اذ جاء رجل فقال ان قوما قدموا وقد فاتهم الحج فقال نسال
 الله العاقبة اري ان يهريق كل واحد منهم سائة ويحلق وعلهم الحج من قابل ان
 الضمير الى بلادهم وان اقاموا حتى يمضي ايام الترتيق بمكة ثم خرجوا الى وقت
 اهل مكة فاحرموا منه واعتمر وافليس عليهم الحج من قابل فهذه تدل على عدم عموم
 وجوب العرة على التبعين فيمكن حملها على المحصور وفيه امور اخر فتأمل
الخامس عشر انه لو لم يتحلى ولحق وفاته الحج وقد دلح هديه قال في الدرر
 في الاجتناء به او بالعرة وجهان قلت الظاهر الاول ولكن ينبغي مع التقصير
 وبنه التحلل على ما تقرر للآية وبعض الروايات المتقدمة وصحة زكاة
 في باب زيادات الحج من التمدب في اخبار الحصر عن ابي جعفر ع ان قدم
 مكة وقد غر هديه فان عليه الحج من قابل والعره اي ان قدمها بعد الذابح
 وفوت محل الحج فليس عليه الا الحج مع عمره في القابل على **السادس عشر**
 بما يتحقق الحصر معلوم مخفوه بالمنع عن الموقفين معا في الحج والظاعن المحقق
 بالمنع عن احدهما فقط مثل ان حصر عن موقف عرفة فحصل له وقوف التشرع
 وقبها ثم حصر عنه وبدل عليه ما ورد في الصد في صحة الفضل بن يونس التقة
 في الخاتمة المذكورة في باب زيادات الحج في التمدب بعد اخبار الحصر باوراق
 وهي مذكورة في الكافي ايضه في باب الحصر قال سالت ابا الاول ع عن رجل
 له سلطان فاحذر ظالمه يورده عرفة قبل ان يعرف فبعث به الى مكة فحبسه
 فلما كان يوم التخرى سبيله كيف يصنع قال يلحق فيقف بحج ثم ينصرف الى منى
 فيرجي ويحلق ويبسج ولا يسئ عليه قلت فان خلى عنه يوم الثاني كيف يصنع قال

الاجتناء باضطراب الشجر

هذا مصدود عن التبحر فان كان دخل مكة متمعا بالعرقة الى التبحر فليطف بالبيت اسبوعا
 ويسعى اسبوعا ويحلق راسه ويدبح شاة وان كان دخل مكة مغردا فليس عليه
 ذبح ولا حلق وفي الكافي فلا شيء عليه وهذه وان كانت في الصد لكن الظاهر عدم
 الفرق بينهما في ذلك وصدق فان احصرتم لان المراد الحصر عن التبحر والعرقة فالمراد
 المنع عما يحصل به التبحر والعرقة لم يتحقق الحصر عنها وفي هذا الخبر فوائد **الاولى**
 عدم تحقق الصد اذا كان محبوسا بالحق وذلك لانهم من قوله ظالمه بالمفهوم وفي
 الاصحاب ايضا ويدل عليه العقل والنقل ايضا وهو ظاهر **الثانية** ادراك التبحر
 بادراك الشعر اضطراريا كان او اختياريا لظاهر يوم النحر فانه قبل طلوع الشمس
 وبعده مع انه سكت عن التفصيل بل الظاهر اضطراري اي لان الغالب ان المطلق
 من الخبر يوم النحر ما حصل الى الشعر قبل طلوعها **الثالثة** عدم تحقق الصد
 بالمنع عن عرفة فقط مع تبسبب الشعر **الرابعة** تحققه اذا خرج من الحبس بعد
 فوت الشعر **الخامسة** انه لو كان بعد التعريف لم يكن مصدودا بقوله بل ان
 يعرف بل يكون حجة مجزئة بادراك عرفة وحدها ايضا مطلقا **السادس** وجوب
 التبحر والحلق مع العرة **السابعة** عدم وجوب كفارة نفوت منك بغير الاختيار
الثامنة ان الواجب على المصدود بعد العرة المنع بها عن تبحر التمتع على
 هو العرة المفردة لكن وقع وجوب التبحر ايضا وتعيين الحلق وذلك غير ظاهر
 كلام الاصحاب ويمكن حل التبحر على الاستحباب وعلى كونه هدي التمتع الواجب
 وحل الحلق على الاستحباب او على كون الحاج ضرورة لوجود ما بناه من حوز
 التقصير ايضا على ما ذكره الاصحاب **التاسعة** يمكن استغاثته وجوب التبحر بالعرقة
 اذا لم يتحل بالهدي وفات التبحر في المحصور ايضا كما يقوله الاصحاب قياسا على المصدوق
العاشرة ان الواجب هو العرة فقط من دون التبحر والحلق اذا كان مصدودا

عن الحج المفرد او عدم وجوب شيء اصلا اذا كان مفردا كما يدل عليه ظا الكافي بل قوله
 في المذهب ولا يلحق اذا لو كان عليه غيره كان عليه الخلق ولو تجزئ بينه وبين
 التقصير الا ان يقال المراد في التعيين فيهم حينئذ القول بالتعيين في الا
 عن حج التمتع ولا يقول به احد على الظن فاقول
 الى احرام العرة من غير قصد واحتياج الى النقل كما هو مذهب البعض

انه ينعهم عدم وجوب طواف النساء في هذه العرة فاقول ثم الظان
 الحصر لا يتحقق فيها لو ترك عدمه بل يضرب في الحج مثل مناسك من وطواف النساء
 واقا في طواف التبارك والسعي فلا يبعد التحقق لصدق الحصر لان الظن من لا
 الحصر عن تحقق الحج بالتمام بمعنى انه اذا منع منه لربايات بالحج ناقضا فينبغي حصول
 الحصر عنها فيثبت احكامه الا ان الظن من قوله حتى يبلغ الله من البعيد كما يفهم
 من التفسير وبعض الروايات ايضا فلا يتحقق الحصر عنها ويبدل عليه قول
 الاصحاب انه اذا مرض بعد الموقفين طيف به ان امكن والا استناب وايضا
 ابطال هذا الحج مع تحقق الموقفين الذين هما العرة وبها يتحقق الحج وبغواتها
 يبطل واجاب هدي آخر والحج في القابل والطواف لباحة النساء خلافا لاصل
 وبعيد عن التربعة السحمة على ما يظهر فلا يبعد حمل الآية على المنع عن شيء
 من الحج والعره الذي به يتحقق وبغواته يبطل عمدا وسهو الا عمدا فقط وليس
 بعيد بل هو الظن المتبادر فلا يتحقق الحصر في الحج الا عن الموقفين او احدهما
 مع فوات الاخرية وعن العرة لا يتحقق الا عن الطواف واقا الصد فلا شك
 في تحققه ايضا عما يتحقق عنه الحصر وكذا في عدم التحقق عن مناسك من فقط
 بل عن الطواف ايضا سواء كان قبل الخل او بعده لما مر في الحصر والاصل عدم
 العمل بتحقيق موجهه وعدم الفرق بحسب الظن فاقول فان الظاهر الفرق

اما عدم وجوب شيء اصلا اذا كان مفردا كما يدل عليه ظا الكافي بل قوله
 في المذهب ولا يلحق اذا لو كان عليه غيره كان عليه الخلق ولو تجزئ بينه وبين
 التقصير الا ان يقال المراد في التعيين فيهم حينئذ القول بالتعيين في الا
 عن حج التمتع ولا يقول به احد على الظن فاقول
 الى احرام العرة من غير قصد واحتياج الى النقل كما هو مذهب البعض

اگر کسی از حج و عمره بخواهد بجا آورد باید
 بعد توقف در مکانی باشد و اصل
 العمل در توقف است

في هذه الاحكام بينهما واثبت المصدود فان قلنا باندرج في الآية كما اشترى اليه
 وقاله في جمع البيان حيث قال وقوله فان احصرتم فيه قولان احدهما مضافا
 ان منعكم خوف او عدو او مرض فامتنعتم لذلك عن ابن عباس ومجاهد
 وقتادة وعطاء وهوالروي عن ابن ابي عمير السلام وفيه بحث تقدم وما راي
 رواية اصلا لعله فقد الاصل فلا بحث في وجوب بيع الهدي على الظوان لم
 نقل باندرج فيها فكذا لك ايضاً لنسب الاحرام وعدم العلم بالتحلل الا بالبيع
 فيبقى بدونه على المنع ومعه يتحقق كما هو الظاهر من ذهب الاصحاب والناسي به
 صلى الله عليه وآله فيما فعل في المدينة كما دل عليه صحيحة معاوية بن قمار
 قال بعد صحيحة معاوية بن عمار في الغنبة وقال الصادق عليه السلام المحصور
 والمصدود يخرجان بدنتهما في المكان الذي ينظران فيه وهذا كابدل على وجوب
 الهدي على المصدود وبدل على جواز التحرر في المحصور ايضاً مكانه كما اشترى اليه ولا
 يبعد ادخاله في الآية ح وايضاً بدل على وجوب بيع الهدي على المصدود في مكانه
 رواه زرارة في الكافي في باب المحصر عن ابي جعفر قال للمصدود ويبيع حيث صد
 ويرجع صاحبه فيما بقي التاء والمحصور يبيع الحبر وكذا رواية حران وفيه عن ابي
 جعفر قال ان رسول الله حين صد بالمدية قصّر رجل وخر لكتفها غير
 صحيحين الا انه علمها اكثر الاصحاب وموتيلين بغيرها وان كان في دلالة
 الاخير ناقلاً وايضاً فيها دلالة على عدم الترتيب بين التحرر والتقصير والترتيب
 اولي لغيرها والاحتياط واقا وجوب الحلق او التقصير باختاره بفعل صاحب
 مثل الشهيد في الدرر فدل عليه غير شرط والقياس باطل بتامع الفارق وظاهر
 الآية مع عدم ورود ما يدل على وجوبها حتى تؤهل اليه الآية التي تدل على العدم
 مع الاصل والاستصحاب هنا وايضاً ظاهر بعض الروايات حيث ما ذكر فيه

نسخة من كتاب
 التمهيد في التفسير
 للشيخ الفاضل
 السيد محمد باقر
 المجلسي
 في شهر ربيع الثاني
 سنة 1285
 في مدينة قم

الخلق أو التقصير مع ذكر نفي الهدى يدل عليه وايضا يدل عليه ما ورد في
 معوية بن عمار في بيان فعله صلى الله عليه وآله يوم المدينة نحو ما حصل إذا
 ظاهره وجود الاحلال بالنظر فقط نعم في رواية عمران للتقدم ما يدل
 على فعله ذلك لكنها غير صحيحة ولا صريحة في أنه فعل على سبيل ^{جواب} الو
 حتى ثبت بدليل الثاني نعم الاحتياط يقتضيه والاستحباب غير بعيد
 وكذا في وجوب نفي الهدى في المكان الذي صد فيه تأمل وإن كان
 ظاهر صحيحة معوية ورواية زرارة وجوبه فيه ولكن خلو غيرهما عنه
 وجواز البيع بعد رجوعه إلى منزله في المحصور كما فهم من صحيحة معوية
 مع عدم تعقل ظهور وجه الوجوب قريبه عدم الوجوب فيه وإن
 قلنا أن الاحلال بالهدى واجب لا يجوز تركه فإنه ما ثبت فوريته فلا
 يعد جواز فعله في منزله ايضاً بعد أن يرجع اليه كما اختار في الدرر
 وينهم من كلام الشيخ زين الدين في شرح بيع وجوبه في المكان الذي صد ثم
 الظانفاقها في أكثر الفروع والتمس التي اشترى اليها في المحصور مثل عدم الفرق
 بين الشوط وعدمه وعدم وجوب تعدد الهدى لو ساق مطلقاً ولو
 كان واجبا بتعدد وشبهه وإن اختار البعض عدم الدخول مطلقاً والبعض
 مع الوجوب المذكور مثل الشيخ زين الدين لعدم الدليل إلا أنه تعدد ذلك
 إذا الموجب أنه ينبع هذباً وهو عام بل الظاهر في الهدى الموجود كما قرئ وجوب
 الحج في القابل مع الاستقرار وعدمه مع عدمه وكذا العرق وغير ذلك
 من الاحكام التي تظهر بالتأمل وإعمال الحكم فيما لاجتماعه على الاجمال أنه
 لو حصل أحدهما بعد حصول الخل بالاول فلا بحث وإن حصل ^{جواب}
 والخلق أو التقصير على تعذيب عدمها لو كان الاول الصد وأما لو حصل

مما فعل ما ذكرناه من الخوف في مكان المنع فيها لا يبعد وجوب اختيار حكمه
 ان لم توجب الحلق او المقصر على الصد ودل وجوده في الآية محققا على ما
 مر ودخول افعال الصد فيه والاحتياط ويحتمل وجوب احكامها معا
 للموجب لكنه بعيد اذا كان الغرض التحلل ولهذا قال المفسرون المراد ان
 اردتم التحلل فالسبب ليس بذلك البعيد ولو كان البعث متعينا في الا
 والنج في المكان والصدق به في الصد ولا شك انه احوط والتحيز ايضا بعيد
 لوجود موجب الفعر والحلق والبعث على الاحتمال وعدم تحلل النساء حتى
 يطوف ويحتمل كون الامور كذلك لو سارع في بعض افعال احدهما فحصل التحلل
 انما هو اوله بمرع اصلا والظاهر ان يجب العمل بالاول لوجوده اولا واستقراره
 وعدم تحقق الاخر ^{لانه} مجموع بالاول فلا يتحقق المنع من الثاني وهو طاذ
 المريض الذي لا يقدم على الذهاب الى الحج مثلا اذا حصل له عدو وتبعه على
 تقدير بره لا يقال انه منعه العدو وقد تحقق من هنا ما في قول الدكتور
 فلو اجتمع الاحصار والصد فالاشبه بقلب الصد لزيادة التحلل ويمكن
 التحيز ونظر الفائدة في الخصوصيات والاشبه جواز الاخذ بالاحف
 من احكامها ولا فرق بين عرضها معا او متعاقبين نعم لو عرض الصد
 بعد بعث المحصور او الاحصار بعد ذبح المصد ودلما يفرض ترجيح جاز
 السابق قوي انتهى فتأمل فيما ذكرته وفيما ذكره يظهر لك منافاتها ثم ان الاجسام
 المستركية بينها كثيرة مذكورة في الكتب الفقهية وكذا المختص والفرق بينهما فلا
 يهم ذكرها فانه يطول ولكن نذكر هنا مسئلة مهمة مما يعنى به البلوى متداولة بين
 طلبة العلم منقولة عن شيخهم الشهيد الثاني رحمه الله وهي انه اذا فعل الحاج ما
 يبطل حجه مثل ترك الطواف عدا او فعلة لا على الوجه المجزي ومثل ترك الوقوف

ابن النافس على ما يوجب في الصد في حكمه كذا في زاه الاحكام
 سبب الترجيح تأمل ويمكن حكمه سبب الترجيح كما ذكرناه في الاحكام
 ووجوب المنع منه والموجب فامل وانما في قوله لا يحتاج
 الى اخذ بالاحف تأمل فانه ان كان الصد فبقدر الاحتياج
 واذا احتل غلبت فيه غلبت في القوة يمكن التحيز
 ان لفظ حوازمه في غير ما في قوله يمكن التحيز

الطائفة الاخرى قوله
 اعتبر من غير ما ذكرناه من احكامها التي لا يوجبها الاخذ
 كل منها الذي هو لا يخفى في بعض احكام
 الصد وبعضه في المحصر فعل هذا الطائفة لا يرد
 على عبارته ما اوردته المص فامل فيغفر

عدا او جهلا او وقف بعرفة من غير ثبوت الهلال وعدها ما يفوت الحج
ويبقى على الاحرام ورجع الى حيث يمنعه قطاع الطريق عن الذهاب الى مكة
او عدم حصول الرفقة والدليل وكذا ذلك فهو مصدود فيحل ببيع الهدي
وتصدق به لانه يصدف عليه بعد جوعه الى حيث يمنعه انه ما يقدر على
الذهاب الى الحج للنوع عن الطريق وفي هذا اقل فان الاحلال ببيع الهدي
حكم المصدود بالعدو وبعد الاحرام من غير صد ومنع في موضعه عن مكة
فقط او الوقوفين قبل دخول مكة وترك شيء من الناسك وخروجه
منها مع لزوم عرفة عليه وهذا ليس كذلك وهو ظمع ان قطاع الطريق لا
يمنع عن النسك ومكة بل باخذ ماله وكذا غيره من الموانع وايضا انه ترك
الحج والعرفة بعد ان كان متيسرا له اقامه او جهلا او جهلا الى امره الى هذا
وايضا ما يجد عرفاء وصدا يمنح العدو بل قد لا يكون له الميل اليه اصلا
لعدم قدرته او عدم ثقته وايضا هو جالس في بيته والمغروض انه هو في
الطريق وصد وبالحيلة الجراءة بحرد هذا في مثل هذه المسئلة مشكل ولعل
له دليلا ثم ينبغي ايجاب التقصير والحلق مع البنية بعد الذبح ايضا على مذهبه
وايضا ايجاب تصدقه غير ظالا ان يقول ذلك في الاصل والظا انه اخذ
من كلام الترمذي حيث قال ولو ظن انكشاف العدو تربص نذبا فان استمر
تحلل بالهدي ان لم يتحقق الغوات والابا العرة ولو عدل الى العرة مع الغوات
فصد عن اتمامها تحلل ايضا وكذا لو قلنا بقلب احرامه اليها بالغوات على
هذا لو صار الى بلد ولم يتحلل وتعد العود في عام طوف الطريق فهو مصدود
فله التحلل بالذبح والتقصير في بلد وانت تعلم ان كلامه الدروس لا يدل عليه
لان كلامه ايضا فيمن صد ثم عرض له وجوب العرة بالغوات فحل او انقل اليها

واراد انماها فصد عنه ولم يتحمل ورجع الى بلده فدخل تحت الصدود من العرق
وانه على تقدير الحاقه بالصدود انما يلحق بالصدود عن العرق لو قلنا بان
حكم كل من فاته الحج مطلقا مصدودا كان او غيره ان يعتبر بان ينقل نية اليها
او ينقل من غير اختياره ويتم افعالها التحليل فاذا حصل له صدق وجوب
عن باقي افعالها ياتي باحكامها بشرط ان يقصد ذلك بحيث لو لا المانع لكان
بل لا يبعد ايجاب السفر الى جانب مكة وعدم التحلل حتى يتحقق المنع الا ان يكون
محققا على الاطلاق فاقبل وان لم يرفع العدو والمال لا يبعد وجوب البذل
هنا وان قلنا بعدم وجوبه في اصل ايجاب الحج او العرق ورفع الصدق بفعله العد
هنا وتقصيره ولو جهلا لعدم العلم بانه معدور فاقبل سببا في الجاهل وقيل
المال فانه قد يعدم في حاله دليل الاطلاق وعموم وجوب العرق على من فاته
الحج مثل صحيحه معوية بن عمار التميمي عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
عم قال من ادرك جمعاً فقد ادرك الحج واما قارن او مفرد او فتمتع قد مر
فانه الحج فليحل بعرق الحديث وفيها دلالة على ادراك الحج بالشعر ولو كان
كافراً وعليه خبر اخر صحيح على الظن ويدل على الانتعال من غير احتياج الى النعل
فما قل ونظم اليه عموم أدلة الصدق عن العرق فانه يصدق عليه فاقبل فيه
فان الظن من الاخبار انه على الذي قدم مكة بعد هجرته عن الحج والعرق هو
غير شامل لما نحن فيه فاقبل وان صدق الصدق عليه ايضا غير شرط لان
كان ممكنا ومناسبا للشرعية التمهلة وعدم الحرج والصيق واجراؤه غير مفيد
الحج ورجع الى اهله من غير ان يفعل عمره التحلل واتمام الحج الفاسد بعد هذا
منتهى نظري وقد يكون له أدلة وشواهد وعالما بل هو الظن لا في القاص
والمقصود انما تفسيره في كان الحج فهو ما يعلم من سبب نزوله على ما هو الموجود

في خبر صحيح في التهذيب والعقبة وفي الكافي البه لکنه غير صحيح رواه حريز
عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله علي كعب بن عجرة الانصاري
والعل تينان من راسه فقال ابو ذيك هو امك فقال نعم فانك هذه الاية من
كان منكبر من راسه اذى من راسه فغديره من صيام او صدقة او نسك
فامر رسول الله صلى الله عليه وآله بحلق راسه وجعل عليه صيام ثلثة ايام والصدقة
على سنه مساكين لكل مسكين مدان والنسك شاة وقال ابو عبد الله عم وكل
شيء في القرآن وضاحبه بالخيار نختيار ما شاء وكل شيء في القرآن فمن لم يجد فعله
كذا قال اولي بالخيار فذلك على انه على تقدير حصول المرض الذي يضر اواذى في
الراس من هو امر وان لم يكن من ضاحبه من له الخلق وان يفعل ما لا يجوز المحرم
فعله اذا كان بابيب الاحرام وسببته للرضاء او بزيادة كفا او كما
وبالجملة ان يكون بحيث يفهم منه ان مثل هذا الضرر ما لا يضره ولا يخل مثله
عادة فالمقدير فلكم ان تفعلوا به ما يندفع عنكم الضرر والاذى في الاحرام
من الامور التي يحرم عليكم فعلها فيه لولم تكونوا مرضاء ولم يكن بكم اذى من
راسكم وان فعلتم ففعلكم فدية فلا بد لاح على وجوب الفعل بل على جوازها او
يكون المقدير فالواجب عليكم فدية من غير تقدير شيء آخر فيستفاد وجوب
ذلك الفعل المهي حال الصحة اذا ايجابها من غير تقدير بشرط الفعل مستلزم
لايجاب الفعل وهو شرط وقد مر مثله في فدية من ايام آخر فالمراد بالعداء
الذي لا اي فعله بذلك يقوم مقامه فهي متبدل من غير محذوف ويحتمل العكس
والمقدير فالواجب فدية وهذا اولى ليكون المبتدأ معروفة والجملة جزاء
الشرط اي من كان ومن صام مع ما عطف عليه بيان ذلك البنك والغذية وذلك
للعن على ان النسك شاة وان الصدقة اطعام سنه مساكين لكل مسكين مدان

وهو منه الحسن وابن الجعدي على ما ذكره في الدرر وسوان الصوم صوم ثلثة ايام
وهذا التفضيل منكر في تفسير القاضي وفي مجمع البيان ايضا مع الاشارة فيه
الى انه اشهر واولى حيث قال المروزي عن ائمتنا عليهم السلام ان الصدقة على
سنة مساكين وروى عن مساكين فذا والمهور عند الاصحاب هو اطعام عش
مساكين لكل واحد مد وقال في الدرر وس الحخير قوي وكذا قال الشيخ زين الدين
في شرح الشرايع للشهره والخبر الصحيح انه اشار الى ما ذكرناه والذي يدل على عش
مساكين ما رواه عمر بن يزيد عن ابي عبد الله ع قال قال الله في كتابه من كانكم
من بضالوا به اذى من راسه فعدية من صيام او صدقة او نسك فمن عرض
له اذى او وجع فتعاطى ما لا ينبغي للمحرم اذا كان صحيحا فالصيام ثلثة ايام والصدقة
على عش مساكين ~~من الطعام~~ والنسك شاة ردهم بها فاكل ويطعمونهم
عليه واحد من ذلك هو والشيخ وليس من هذه الرواية والتي تقدمت ايضا في
كيفية الاطعام الى قوله هو مخبر باي الخبرين اخذ جازله ذلك اشارة الى الخبرين
الشهيديان وفي خبر آخر عن زرارة عن ابي عبد الله ع قال اذا احصر الرجل فبعث
بهدية فاذا راسه قبل ان يخرجه به فانه يذبح شاة وكان الذي احصره فيه او
يصوم او يصدق على سنة مساكين والصوم ثلثة ايام والصدقة نصف صاع
لكل مسكين وهذا ايضا يدل على الاول الا انه في المحصور وكذا خبر آخر وهو الظن
بالآية ايضا الا انها حملت على الاعتم كما مر لعموم اللفظ وسبب النزول والطعام
القابل بالفرق ثم ان الظاهر الاول لكثرة الاجناس وصحة الخبر مع شهرته ورواه
فانها منقولة في الكتب الاربعة مع عدم شهرته وروايته الثاني لان ما رايته الا في
التهذيب فساوى الشهرين على تقدير كونها سببا لعقده في الجملة وبقي الصحة
مع الكثرة سالمة على ان رواية الثاني مشتملة على جواز الاكل من الكفاية للفقير وهو

خلاف الظن والقرينة وعلى لفظه ينبغي وهو لا ينبغي وايضا ليس فيها لكل واحد مد
كما هو المطلوب وايضا في الاول زيادة فايد وهو التحجير اذا كان اول الزئبق
اذا كان في المحجد وان الاول هو المختار والاوحي فيفهم منه بطلان مد
من يذهب الى خلاف ذلك كما قيل في كفاية شهر رمضان وحصل كفاية بد
صيد النعام وهي بدنة ومع العجز تقوم البدنة وبعض منها على البر
ويصدق به لكل مسكين مدان ولو عجز صام عن كل متدين يوما وان عجز
صام ثمانية عشر يوما فان البعض يقول بالزئبق والبعض بالتحجير وكذا في
غيرها من المسائل وايضا يمكن الجمع بين الخبرين مع القول بالاول بان يقال
قد ربيع عشرة قد يكون اثني عشر مد فيكون التحجير بين عدد المنفقين لا
عدد الامداد كما ذكره وايضا الاصل والاحتياط في قوله في هذا شيء هو
ان الآية بموجب هذا الحكم في كل مرض يرتفع بفعل طاهر عنده المحرم حال
بناء على ما تقدم من معنى الآية وخصه في مجمع البيان واكتشاف وتفسير
القاضي بمرض جرح الى الخلق فقوله تعا فاذا اي امنتم الموانع من العدو والمرض
وكل مانع كذا في مجمع البيان وفي تفسير القاضي واكتشاف امنتم الاحصار
او كنتم في حال امن وسعة وقد فسره فيه الاحصار بالمحبس والمنع المطلق من
المرض والعدو والخوف كما هو مذهب الحنفي وفي القاضي بالمنع من العدو
كما هو مذهب مالك والشافعي على ما مر وظاهره ان الاول اولى الان ظاهر
للملوع وامنتم ياتي عنه في الجملة كما اسلفنا فيما سبق وغير بعيد وحملها على
يوافق ما البلوغ فقد مر واما الحسن فكما فهم من الكتاب ومجمع البيان فان الخلو
من المرض امن وكذا عدم الخوف منه وايضا المرض صيق وجرح والصحى امن
وسعة كما اشار اليه القاضي بقوله في حال امن وسعة والجب منه انه مع تخصيصه

الاحصار بالعدو وجعله آفة من مؤبد ذلك قال ذلك فكانه فهم من الكشاف
 واحدة لتقليد من غير تدبر الا ان يريد غير المعنى الذي ذكره في الكشاف فتدبر
 والحاصل انه اذا لم يحصر او تمنعوا او كنتم في حال امن قادرين على الحج فمن تمتع
 اي استمتع وانفع بالعمرة منهيها الى الحج واستمناعه بالعمرة الى وقت الحج انشاعه
 بالتقرب بها الى الله قبل الانشاع بتقريبه اليه بالحج وقيل اذا حل من عمرته انفع
 باستباحته ما كان محررا عليه الى ان يحرم بالحج فوجب عليه ما ينسب وممنها
 من اصناف الهدى وهي هدي المتعة ودم التمتع الذي هو الواجب على
 المتمتع ببيعها او بخرها يعني يوم النحر بعد الرمي قبل الحلق او التقصير وفي
 تفسيره انما نالت يتصدق به على المؤمن الفقير وآخر يهدي الى المؤمن
 ويؤكل من ملف وقد مر وسيجي تحقيقه ان شاء الله
 ومن لم يهديها فالواجب عليه صوم عشرة ايام تله متوالت للاجتماع ^{في}
 والخبر وبويرة القراءة وان كانت جماعة في الحج وسبعة مطلعا بعد الرجوع
 فمن شرطه عليه جزاء الوضوء ولا بد في العجز عن الهدى عدم وجوبه اصلا او
 فقدان ثمنه بمعنى عدم وجوب شيء زائد على ضروريته عادة حتى يباب
 بحمله على ما ذكره ولكن لو تكلف فاشترى بمن يبابه اجره قاله في الدرر
 وفيه تأمل فانه لو صدق عليه الوجوب والالتفات للصوم ولعل
 نظر الدرر الى ان الصوم حرضه لا غنيمته او يجب الهدى بعد بيع ثبات
 الجمل فما قل والظاهر المصير الى العرف فاما لغير حاله ببعده ولو كان ثبات الجمل
 او غيره لا يبعد وجوب بيعه وشرابه لظاهر ما ينسب فما قل فان لم يجد
 الهدى ولكن وجد الثمن بخلافه عند ثقله يشترى به هديا يذبحه او يخرجه
 طولدي الحجة ان امكن والا في العاقل ذكره اكثر الاصحاب وان كان ظاهر

الآية يقتضي العمل بالصوم على تقدير العجز عن الهدي ومذهب ابن ابي
ايضا وهو الظن من الآية فلو لم يكن دليل يصلح خلافة لا يخرج عنه ولا
يقال بالخير ايضا كما هو مذهب البعض والدليل حسنة حزين ولا يستخرج
من مجردهما وايضا ظاهر اجزاء ما صدق عليه الهدي فاستلطف كونها شيئا
من البقر وهو ما دخل في السنة الثانية ومن الابل ما دخل في السادسة
ومن الضأن ما كل له سبعة اشهر وقيل سنة وكذا استلطف كونه ناعما فلا
يجزى الاغور ولا المريض والاعرج البين عرجه ولا الاجرب ولا
مكسور القرن الداخل ولا مقطوع الاذن ولو قبله ولا الحضي ولا
المجبوب وكذا استلطف كونه سميناً يعني وجود اللحم على كليتيه ولو كان
بالظن مع ظهور خلافه فلا يصح الخطاء المذكورة ^{في} بالخيار
ولعل الاجتماع في البعض اية مما قل فان ظ الآية خلاف ذلك كله فالتم
يوجد ما يصلح للاخراج والتخصيص على ما علمت لا تفعل فانه لا يجوز
الآية وتخصيصها الا بما له صلاحية لذلك بوجه وكذا اجزاء هدي واء
عن اكثر من واحد مثل سبعة او سبعين سواء كانوا من الهاديت
واحد او لافي حال الاختيار او الاضطرار كما اخذوا البعض خلاف
ظ الآية فان وجد ما يصلح لاجزاء عن الآية بتركب والآفة ولا يبعد
الاستنباط في الذبح للاصل ولأن الظان المقوم هو الذبح من اي فاعل
كان ولا يعاير في بعض الاخبار مثل اجزاء ذبح الضالة عن صاحبه مع
وجوب التينة لانه تسك وعبادة كما ذكره الاصحاب ولكن ينبغي وجود
الدليل على الاستنباط اذ لا ينافيه في العبادة الا انه لا يصح اجزاء الآية على فعل
الذبح بنفسه بل على الذبح اية فلا يبعد الاستنباط سيما مع تصحيح الاصحاب

وجود الدليل في الجملة وكذا تعيين زمانه ومكانه ومراعات شروط النجاسة
والنجاسة وأما زمان الانفعال الى الصوم فهو زمان فوت محل الذبح على ما
يخطو بالبال قبل التأمل ولكن جوزه في سابع ذي الحجة وثامنه وناسعه
وذلك ايضا غير بعيد من الفهم بشرط اعتقاد عدم الوجدان في محله ولما
عدم الخلاف فيه ودلت عليه الاخبار ايضا وأما قبل بعيد والمجوز قبل
والسابع على وجوب الهري باحرام العرق غير شرط على ما نقل في الدرر وهو
ينافي ما نقله ايضا فيه عن الخلاف انه لا يجب الهري قبل احرام الحج بالاختلاف
ومجوز الصوم قبل احرام الحج وهو بعيد اذ لا يجوز به على التمتع بالعرق الى
الحج وهو صادق بالشروع الا انه يستظهر من ما نقله وانما الظاهر وجوب الصوم
انما يتحقق بعد تحقق حجر عن الهري فكيف يجوز قبل وجوب منجبه فالظ
عدم الصوم حتى يأتي زمان الهري او قرب منه كافر من كل اقليم من جوارح
يوم السابع بشرط اعتقاد عدم في المحل وايضا قول الاصحاب بسقوط الصوم
وتعيين الهري بنواتي ذي الحجة وذلك غير بعيد ولما يعم بعيد اذ هو خلاف
ط الآية على ما نفهم اذ المفهوم صوم الثلثة في الحج يعني في مكة وكانهم حلو على ايام
الحج وهو طول ذي الحجة وذلك غير بعيد وفي الاخبار ما يدل على وسقوطه
غير بعيد ولكن الانفعال الى الهدي يحتاج الى دليل فلعله اجماع او اخبار
وما نقلها وأما السبعة فلا بد ان يكون بعد الرجوع الا انهم قالوا ان اقام
في مكة فيلتنظر اما وصول اصحابه او مضي الشهر ثم يصوم للاخبار ولا بد من
كونها واقعة في الحضر على ما هو شأن الصوم صبيها الواجب ولو وجد الهدي
بعد الصوم فالظ الاخبار والآية والخبر وخلافه محل على التدب قوله تلك عشرة
كاملة قيل معنى كمالها ان الصوم تام في البدنية بحيث لا ينقص ثوابه عن ثواب

مبدله وهو الهدي وهو من وي عن ابي جعفر عليه السلام في التهذيب وقيل
ذكر العشر للتأكيد كما يحفظ الحساب وقيل لدفع توهم كون الواو بمعنى او في
قوله وسبقه كما جاء في غير هذا المثل وقيل ليحصل علان الجاهلي وتفضيلي وذلك
اشارة الى التمتع عندنا وعند ابي حنيفة واصحابه لان الكلام في التمتع هو
المحور عنه لا الهدي او الصوم اذا عجز عنه كما هو رأي الشافعي فكان يجوز
التمتع لاهل مكة ايم ولكن لا يلزمهم الهدي ويكون التمتع بلا هدي والا
يلزم عدم الفرق بين ارجاعه الى التمتع او الهدي او الصوم وهو مناف لظاهر
اول الآية فاستيسر تخصيصه بغير اهل مكة بعيد من سوق كلام الله تعالى
ثم انه في القاضي والكشاف ارجاع ذلك الى التمتع عند ابي حنيفة لانه لا منعة
ولا قرآن عند اهل مكة وهو غير واضح اذ الآية عدم التمتع فقط لا القرآن
وايم التعليا غير مناسب اما المناسب اخراج الحكم عن الآية لا العكس وانما
وجوب هدي على من تمتع او قرن من اهل مكة للمجانية عند ابي حنيفة وما
جوزوا والاكل منها بخلاف المتمتع من الافاق وذلك كخلاف الآية وغير
واضح الدليل والقصة والاصل عدم وجوب جبر الى ان يثبت بدليل فما مل فاتح
فرض من ناء عن السجد الحرام اي غير حاضر وهو من بعد عن مكة مقدار ثمانية
واربعين ميلا عند اكثر الاصحاب وعند الشافعي ايم ودليلهم اخبار منها
صحيفة زرارة عن ابي جعفر قال قلت لابي جعفر قول الله عز وجل في
كتابه ذلك لمن لم يكن اهله حاضري السجد الحرام قال يعني اهل مكة ليس عليهم
منعة كل من كان اهله دون ثمانية واربعين ميلا ذات عرق وعسفان كما بد
حول مكة فهو من يدخل في هذه الآية وكل من كان اهله وراء ذلك فعليه المنعة
وهي كما تدل على بيان الحاضر تدل على ان ذلك اشارة الى التمتع وعند بعض

اثني عشر ميلا واختره في جميع البيان ودليله غير واضح فانما وجدنا عليه غير
 خبر اصغيفنا ايضه وذكر في المختلف له وجهها بعيدا جدا وانقوا الله في الحافظة
 على حد ود الله تعالى واوامره ونواهيه سيما في الحج المتمتع واعلم ان الله سبحانه
 العقاب لمن خالف اوامره ونواهيه ولم يتقنه وانما امره بالعلم لان العالم بذلك
 يتقنه ولم يخالفه لان علمه يمنعه ويصده عن ذلك فان ذلك شأن العلم
 الحقيقي اذ العاقل اذا تحقق ذلك لم يتعد ولم يخالف عمله الثانية في الحج أشهر
 معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدل في الحج وما
 تفعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا فان خير الزاد التقوى واتقون يا اولى
 الابواب اي وقت الحج وزمانه الذي يقع فعله بالاحرام له والاثبات بمناسكه
 فيه في الجملة لله استمرسوا وذو القعدة وذو الحجة فانه يقع الاحرام في الايام
 وفي اوابل الاخير وفيما بعد العشر في جملة يقع بعض افعالها على الربيع والربيع
 والطوافين وهما يمينان مع الاضطراب والاختيار على الظن وان قلنا بمنزلة
 التاخير والدليل على كون الاشهر ثلثة ظاهر الجمع وصحة الافعال في الكل في
 الجملة وعدم صحة وقوع جميعها في العشر الاوّل والرواية الصحيحة والحجّة الله
 في الكافي عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله ع في قوله الله عز وجل الحج أشهر معلومة
 فمن فرض فيهن الحج والغرض بالثبوت والاستمرار والتعليل فاي ذلك فعل فسد
 فرض الحج ولا يفرض الحج الا في هذه الشهور التي قال الله عز وجل أشهر معلومة
 وهي شوال والسود والعقده وذو الحجة وقبلها في افادة كون زمان الحج شوالا وذو
 العقده وذو الحجة رواه زرارة عن ابي جعفر ع وقيل انه وتسع من ذي الحجة
 مع ليلة العاشر الى طلوع الفجر وقبل الى طلوع الشمس وقيل وعشر قبل وهذا
 الخلاف لا يثبته في باب الحج فان بعض الافعال يقع بعد العشر بالاتفاق واذا

وقع الاحرام في زمان لم يدرك عرفته والمشتبه لم يسمع الحج اجاعا نعم يظهر في
في نحو النذر وفيه تأمل اذ الذي يقول ان ذاك الحجة كذا زمان الحج قد يقول
يجوز ان يحرم مثل طواف الزياره وطواف النساء والذبح طول ذي الحجة
غيره الا ان يقال انه قد علم عدمه منه وذلك غير ظ وقال في ف تغير
القاضي ان ما ذكرناه مذهب مالك ومذهب الشافعي وتسع من ذي الحجة
مع ليلة النحر ومذهب الحنفي وعشر ذوالحجة فاطلاق الاسماء اما باعتبار
اطلاق الجمع على ما فوق الواحد او باعتبار نفي البعض منزلة الكل فجعل بعض
شهر ذي الحجة شهره ثم قال في الكشف وهو كما قال راتبك سنة كذا
وانما راه في ساعته منها ومثله في مجمع البيان ومثل بقولك صليت يوم الجمعة
ويوم العيد وانما صليت في جزء منها وفيه تأمل واضح اذ الفرق بينهما ظاهر
لانه جعل في السنة ثلثة ظواهر ثمانية ويوم الجمعة للصلوة وظهر في الزمان لا
يستلزم وقوعه في كل ذلك الزمان عرفا كما في المكان مثل قولك جلست في بلد
كذا وفي بيت كذا ومحلة كذا وسوق كذا ما لا يتناهي وفيما نحن فيه جعل شهر ذي
الحجة خبرا عن وقت الحج فانه قال زمان الحج شهر ذي الحجة وهو في هذا المعنى
ظا في غير ذلك المعنى ففي الاقول لا مسامحة بخلاف الثاني نعم لو مثل قوله
يقال وقت ربي سنة كذا كان مثله في المسامحة على انه قد يتسامح فيه لظهور
المراد منه فانه المتبادر منه لا اقل صحته بعض افعال الحج في اي زمان كان
وقال القاضي وهي شوال وذوالقعدة وتسع ذوالحجة ليلة النحر عندنا والعشر
عند ابي حنيفة وذوالحجة كله عند مالك وبناء الخلاف ان المراد بوقته وقت
اجراعه او وقت اعماله وعنا سكره او ما يحسن فيه غير من الناسك فان
مالكا كره العروة في بقية ذي الحجة وابو حنيفة وان صح الاحرام به قبل شوال فقد

استكرهه وفيه تأمل اذا الظاهر لا يخرج تاخير الاحرام الى وقت يتيقن فوت عرفة
فان الوقوف بهما ركن الا ان لا يكون عندهم كذلك وايضا يقع بعض الناس بعد
يوم النحر وايضا يلزم كراهة العرة باجماع الناسك غير الحج في هذه السهول كما بناه
على قول مالك وايضا كراهة الاحرام بالعرقة عند مالك لا يستلزم القول بان طو
دي الحج كله شهر الحج بمعنى انه لا يحسن فيه غيره فيه ولا يكون وجه القول بذلك
كما قاله في ف قالوا وجهه ان العرة غير مستحبة فيها عند عمر وابن عمر فكانها مخصصة
للحج لا لغيره بالعرقة وعن عمر انه كان يخفق الناس بالذرة ونهاهم عن البناء فيها
فان الظاهر من شهر الحج وقوعه فيه لا كراهة وقوع غيره فيه نعم لو كان حراما عند مالك
مناسبا في الجملة مع ان قوله عرليس تحية فان قول القاضي العياشي ليس تحية وايضا
لا وجه لقوله وايضا من الناسك لعمامة ولا لغيره ^{في} ان عند حراما لكنه
لا يصير وجهها لغو بل كانت وكان في قوله ^{في} قالوا وجهه اشار الى
هذه الامور حيث ما استدل به وايضا قد وجه كلام مالك بما اشار اليه في بقوله
وقالوا لعل عرو حراما تاخير طواف النية الى اخر الشهر وهذا مويد
لما قلناه من جواز ثمة الحواف كما هو الظاهر وان لم يظهر كونه وجهه الا بقوله
بقوله عرو وايضا يجوز ان حنيفاء الاحرام بالحج قبل سؤال الخائف للآية وقوله
بالكرهه لا ينفعه ولا يخرج به عن مخالفة اذ ظاهرها عدم جواز انتاء الحج في
غيرها والبناء الذي ذكره البيضاوي وبعض ما ذكره في ف ليس له اساس فمن
فرض اي اوجب على نفسه الحج مطلقا في التمتع وغيره بحيث صار له اجبا فعليه
وشغله واتماده بالفعل وحرم عليه محرمات الاحرام بالنسبة مطلقا او
بالاشعار او بالتعليق ايضا اذا كان سابقا كما دللت عليه صحيحة وحسنه معوية
المتقدمة فدللت على ركنية النسبة في الجملة وان الاحرام لا ينعقد الا بها

البعض في انعقاده بدونها وانها ليس بركن كما ذكرناه عن الدروس وقال في مجمع
 البيان لا يعتمد به وذلك ايضاً على اجزاء التلبئة مطلقاً واجزاء احدها للقار
 وضعف خلاف بعض الاصحاب من تعيين احدهما للقارن وضعف خلاف
 بعض الاصحاب وتعيين التلبئة للغير وهو خطأ وذلك ايضاً على وجوب اتمام
 الحج بعد انعقاده بالاحرام كما هو مذهب الاصحاب والثاني ايضاً على ما ذكره
 في تفسيره ولا يبعد دلالتها على وجوب اتمام الحج المتمتع بالشروع في عمرته لا
 قد ذكر الله في الآية حج المتمتع ثم قال فمن فرض اي من فرضه مطلقاً بالاحرام
 فوجب عليه الاتمام ولا يبعد صدق فرضه بفرض عمرته لانها بمنزلة شيء
 واحد كما يفهم من الخبر المشهور دخلت العرة في الحج هكذا وشبك اصابعه صلى
 الله عليه وآله لا بد من وقوع احرامه في هذه الشمس ومن وقوعها في
 عام واحد تجزئ وعينه وجوب العرة في غيره لا بد من دليل آخر وذلك
 ايضاً على عدم صحة احرام الحج الا في هذه السهورة بل عرة المتمتع ايضاً فلا ريب اي
 لاجتماع ولا فسوق ولا كذب ولا جدال اي قول لا والله وبلى والله مجتمعا
 ومنفردا على الظاهر باو صادقاً وهذا هو المشهور بين الاصحاب وعليه الروايات
 في الحج اي في زمان الحج وفرضه على الوجه المذكور ويحتمل ان يكون فلا فحش
 ايضاً من الكلام كما هو الراف في اللغة كما قال القاضي فلا جتماع او فلا فحش من
 الكلام وصحفت الكشاف ايضاً ولكنه بعيد لدخوله تحت قوله ولا فسوق
 بالمعنى بعد جملة على الجتماع وما يتبعه مما يحرم من النساء
 في الاحرام من سجنيل وغيره حتى العقد والشهادة عليه كما هو المذكور في
 الكتب بمعاونة الاخبار وقال ايضاً ولا يخرج عن حدود الشرع بالكتاب
 وارتكاب المحظورات في تفسيره ولا فسوق ولا جدال والاولى ترك التبتا

يات

لدخوله في ارتكاب المحظورات بالحي فلا رقت ايضاً بالمعنى الاخير بل وارتكاب
 المحظورات ايضاً لئلا يلزم التخصيص بفعل الحرمان ويدخل ترك الواجبات
 ايضاً وقال في تفسيره ولا فسوق ولا خروج عن حدود الشريعة وقيل هو
 السباب والسيار بالالفاظ وكأنه اشار الى ان التخصيص ليس بسديد
 والتعظيم اولى وهو كذلك وانه موافق للغة فانه في اللغة الخروج عن الطاعة
 كما قاله في مجمع البيان وكان القاضي جمع بين قوله وفعله وترك السائر ايضاً
 فليس محيد وعلى كل التقادير محرم ما كان منها حراماً مطلقاً في حال الحج للناس
 والبالغة في تحريمه كما قاله في وي وما كانت مستقيمة في نفسها في الحج
 اقيم كلبس الحرير في الصلوة والطيب لقراءة القرآن والطيب مد الصوت
 وتحسينه لعل لليلد العناء المحرم الا ان يكون ذلك مطلقاً لهما عند القاضي
 وصاحب الكشاف وقال في تفسيره ولا جند لا حراماً مع التحريم والرفعة
 كان المراد لا خصوصه ولا سباب ولا اغصاب على جهة التمايز كما ذكر في مجمع
 البيان ونسبه الى ابن عباس وابن مسعود والحسن وقيل ايضاً في تفسيره ولا
 جدال وانه لا خلاف ولا شك في الحج وذلك ان قريش كانت تخالف
 ساير العرب فيعتب بالشعر الحرام وساير العرب يعفون بعرفة وكانوا
 يسمون الشهر بقدمون الحج سنة ويؤخرونه اخرى ولكن هذا المعنى
 يناسب قراءة الاولين بالنصب بمعنى النهي والثالث بالرفع بمعنى المحبة
 فعله في ف وقال في ايضاً نفع الثلث على قصد النهي النهي الدلالة على
 انها حقيقة بان لا يكون يعني اراد النهي عن هذه الاشياء في أيام الحج وذكرها
 بطريق النفي ايضاً الدلالة على نفي الجنس والحقيقة المعينة للعموم والبالغة للتاكيد
 والاهتمام بعدم وقوعها فلا ينفي الجنس ودخوله مني على الفتح وفي الحج متعلق

بمقدور مثل موجود او جابر خير والجملة جزء الشرط اي فن الخ والعائد محذوف
مثل له او يرفث يعني لا يرفث وهو جزاء ايمم والباقى عطف عليه مع تكرير
لا للتأكيد وقرى الكل بالرفع والمعنى واحد والتركيب ايمم الا ان لاح
بمعنى ليس وليس لئني الجنس لعدم جواز الرفع حينئذ لكونه نكرة مفردة
والعموم ايمم بحالة لان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لانه من اذات
العموم كما هو المتيقن في محله فقول صاحب مجمع البيان بان دلالة الرفع على
العموم لا يعلم من النحوي انه ليس لئني رفث واحد ولكنه يجمع ضرورة غير
واضح الا ان يريد انه ليس بمباشرة النصب فانه اصرح واكد وما يفعلوا
من خير يعلم الله اي وما يفعلوا من اي نوع من الخير سواء كان الخ وغيره
وسواء كان فعل حسن او ترك قبيح ولا يبعد اطلاق الفعل عليه باعتبار
الكف وغيره ويدل عليه ذكره بعد النهي عن الرفث وغيره وتكرير خير
بجائزكم به الله المتصف بجميع صفات الكمال من العلم والقدر والعدل
ففي وضع علمه بالعمل المستحق للجزاء كان الخير مبالغة زائدة في عدم قوته
وتوفره وحث على فعل الخير بعد النهي كما ان في تنكير خير وذكر ما للوضو
للعوم والالهام ثم البيان وذكر لفظ الله المستمع لجميع الصفات دلالة على
ذلك وقال في وحث الله على الخير عقيب النهي عن الشر وان يستعملوا مكان
منهم من العلم الحسن منه ومكان الفسوق البر والتقوى ومكان الجدال
وحيث ان الجملة اذ جعل فعل الخير عبارة عن ضبط النفس حتى لا
يوجد منهم ما نهوا ويضرمهم وقوله تزودوا فان خير الزاد التقوى اي اجعلوا
زادكم الى الاخرة اتقاء القبايح فان خير الزاد اتقاء وهما والتعظيم اولى اي
تزود والمعادكم التقوى وهو كما من فعل الطاعات وترك المعاصي فانه خير

الزاد اي خبر من كل زاد ولا يبين جعله الخطاب لعموم الكلفين وكأنه ذكر ههنا
الحاج لا بد ان ياخذ زاد السفر قصير واخذ الزاد للامر البعيد احق واولى
وبين وجوب اخذ وانه التقى او انه لما ياخذ الزاد فيكمل عليه فامره باخذ خبر
فانه لو اخذ ذلك الزاد لم ياخذ التقوى بهلاك بالجوع اما ظاهر في الدنيا بان
يفوت منه في الطريق سريعا فيبقى بلا زاد او حقيقته في الآخرة فانه اذا فعل
المعاصي بهلك جوعا يوم القيمة يعني عدم انتفاعه بزاد الحج في الآخرة فلا
يبعد ان يكون اشارة الى ضعف الزاد الى المحايج من الماكل والشرب والركب
ما يحتاج اليه المحايج بحيث لا يصير اهلا كالنفسه والتقاها الى التهلكة والاعتماد
على زاده التي هي الزاد الحقيقي دون غيرها من الطعام الغاني الذي في معرض
التلف مع وجوده لاحتماله العدم بالموت في الحال وقيل ان في اهل البين كانوا
يخون ولا يترودون ويقولون نحن متوكلون فيكونون كذا ويمالوا وتعلموا
على الناس فامر وان يترودوا ويتقوا السؤال والتشغيل عليهم واتقوا اي اتقوا
وخافوا في مخدع اليا والاكفاء بالكثرة وهو كثير من ان اعاقبكم او تقوا معاصي
التي هي سبب العقاب او تقوا في فيما امرتكم به ونهيتكم عنه والرجع واحديا
اولي الالباب اي يادوي العقول سمي العقل باللب لان لب كل شيء خالصه
ولب الانسان عقله وبه يغور بالسعادات كلها ويخضع بالخطايا لانهم
الاهل لذلك فان قضيه العقل خشيته الله وتقواه وكان من لم يتق الله لا
عقل له وهو مبهره بالعقل والنقل وفيه تأكيد احقر وخبر على
التقوى وانه لا بد ان يكون المقص منه هو الله حيث قال فاتقون فان التقوى
اذ لم يكن الله لم يكن تقوى بل عين الفسق والخشيه وجعله مقصودا
والبرى عن كل شيء سواء هو مقتضى العقل المجرد والسلام عن شوائب الهوى

فقد لك خص الخطاب به بدوياً الثالثة ليس عليكم جناح ان تبتغوا
فضل من ربكم فاذا افضتم من عرفات فاذا ذكر الله عند الشعر الحرام والاس
كاهديكم وان كنتم من قبل لمن الضالين اي ليس عليكم ذنب ورجح وايم في
ان يطلبوا الحروف حرف الجر عن ان قياسا فهو ما بعد منصوب بنزع الخا
وفضل منفعول تبتغون اي عطاء او رزقا بالتجارة وقيل كان للسمو
يتأثرون التجارة في اول الاسلام لزعمهم ان التجارة تنافي الحج وهي فعل
لجاهلية فرفع الله سبحانه بهذه الآية الاثم عنهم بالتجارة وقيل يتأثرون
بالتجارة الاجرة في الحج فرفع ذلك فعلى التقديرين الآية صحيحة في عدم
المنافاة بين الحج والتجارة واحدا الاجرة معه فلا يتحمل انه مناف للاخلاص
ولا منافاة فانه يقصد بفعل الحج القرية وبما هو خارج عنه يحصل المال
العمل الذي يستحق به الاجرة مثل الخدمة ليس بداخل في الحج وليس بعبادة بل
قد يحصل الثواب والاجرة ايضا كما يقصد بحصول المعاش الواجب او الذنب
او يوجب نفسه للحج وغيره بما لا يحصل المال والثواب ويدل عليه الروايات
فكان الثواب باعتقاده وفعله على انه مشروع وانه لو لم يشرع لم يفعل ولكن
حصول القرية المعبرة في البنية مشكل هنا فاقول فانه لا محذور بعد بنية
بالنفس فعلى القرية يكون غير الذي اعتبره بعض الاصحاب في غير هذه
الصورة مع انها غير بعيدة الحصول فان فعلها بعد الاجارة قد يكون
للتعريف فان لا يحصل شيء حيث وجب فعلها بعد عقد الاجارة
فما مل فعلى هذا الحكم المستفاد من الآية وهو جواز التجارة والاجرة والكل
مع الحج وقيل معناه لا جناح عليكم في طلب المغفرة وقال في جمع البيان
الاول مروي عن ائمتنا عليهم السلام والثاني عن ابي جعفر فلا يبعد

الحمل على الأعم فاذا افضم من عرفات اي دفعت عنها بعد الاجتماع فيها من
افضت الماء اذا صبت به بكثرة واصله افضم انفسكم فحذف المفعول كما
حذف في دفعت من البصرة اي دفعت نفسي فيها وعرفات جمع عرفة
سميها الارض المخصوصة كمفرداتها وانما نون مع منعها الصرف للعلمية
والثابت لان ثبوتهما توين المتعاقبة والعوض عن نون الجمع في مسلمون
اي بان ايزه كما لا يحذف ذلك لا يحذف هذا التوين وهذا التوين غير منع
من غير منصرف بل المنوع عنه هو توين التمكن وانما لم يمنع من الكسرة لان
منعها تابع لمنع التوين ولما لم يمنع المنوع لم يمنع التابع ايضا بالطريق الاول
هكذا في جمع البيان بتعريف ما وفي تفسير القاضي وقال في وف ايضا تاء
ليست للثابت بل هي مع الالف علامة الجمع وليست هاءا معدية لان الالف
تمنع من ذلك كما في التثنية وغيرها والظان حكم التثنية بتجار عليه ولهذا
يرجع اليها الصبر الموثق وتوصف به ولو باعتبار معناها وهي كارض المخصوص
وامهاتاء مفرداتها وزيد عليه كالف فقط فاقول واقاسية ذلك الموضع بعرف
او عرفات فقبل لانه وصف لابيهم عم ولما رآه قال عرفت وقبل كان جبريل
عم يعلمه المناسك وفي هذا الموضع قال عرفت وقبل لان ادم رجوا تعارفا
هنا بعد ان تعرفوا وقبل لان الناس يتعارفون هنا وقبل لانه رأى ابراهيم عمه في
المنام دج ولك وتغكر انه امر من الله ام لا وراه ثابته فسي اليوم كذا اليوم التوبة
والتاب عرفة وهذا بعيد وجه تسمية اليوم لا المكان ويعلم وجه المكان ايضا فافهم
واقا وجه تسمية الموضع كآخر بالمسعر فظاهر لانه علامة للنسك والعبادة
وعلم الحج والدعاء والصلوة والمبيت عنده وتسميته بجمع لانه مجمع فيه بين
المغرب والعشاء والجمع الناس والمزدلف لانه جبريل قال لانه اراد ذلك

الشعر اي اذهب اليه واقرب منه قيل الشعر الحرم جبل في ذلك الموضع سمي قبح
وقيل هو ما بين جبلي المزدلفة من حازمي عرفه الى وادي محسر وليس المازحين
ووادي محسر منه وانما وصف بالحرم لحرمة وبالحجلة المارة هنا الوقوف والذكر
في موضع خاص يقف فيه الناس وهو موضع محدود مثل عرفه ومعنى وانما
سمي ذلك الموضع بمي لان ابراهيم عني هناك ان يعطيه الله فدا، يدعي مكان
ابنه فاذا ذكر الله جل اذا افضم اي اذكر والله بالهليل والنكير والثناء عليه
والدعوات او بصلوة المغرب والعشاء واذكر مع كاهنكم اي اذكر والله بالثناء
والشكر حسب هدايته اياكم فالشكر يكون في مقابلة نعمة الهداية واذكر مع ذكر
حنا كاهنكم هدايته حسنة واذكر مع كاهنكم للناسك وغيره فامصدرية او
كافة وان كنتم من قبلي اي قبل الهداية لم قبل بعث محمد صلى الله عليه وآله وهو بعيد
لفظا ومعنى لمن الضالين اي الجاهلين بالايان والطاعة والناسك وان هي
محققة من الثبيلة واللام هي التاكيدية الفارقة بين النافية والمحققة او بينها
وبين الشرطية فدللت بظاهرها على وقوف عرفه اي الكونيهما في الجملة حيث
كانت لا فاضة منها ولا فاضة منها فرفع الكون فيها فاقبل وهو الوقوف وهو
جبين في الاخبار ومحدد من مائة ومكانه في الكتب وعلى وقوف الشعيرة
اي اقم اذ المراد لا فاضة من عرفات الى الشعر الحرام وذكر الله فيه ولا يمكن ذلك
بدون التوثيق فيه وهو المراد بالوقوف هنا وهو اي مذكور في الاخبار معلوم
الزمان واللازم دللت اي على وجوب الذكر فيه ولكن التواضع على
استحباب الذكر وعدم وجوب شيء غير الكون مع النية فيحتمل ان يكون كناية
فان فعل عبادة مع النية ذكر الله او صلوة المغرب والعشاء فلا تدل على وجوب
امر لا يريد وايضا قد يحمل قوله فاذا ذكر واعلى استحباب الذكر بالادعية المتأخرة في

ذلك المحل والاحتياط يقتضي ذكر الاستعاضة بالليل والنهار والليل
 بالنهار على ما هو المذكور في محل ذكر هذا النسك في كتاب العبادات ويلزم
 كون المراد بالذكر المغرب والعشاء وجوب فعلهما فيه وليس بحديث اذ يدل على
 عدمه ما في صحيح محمد بن مسلم فنزل اي الباقي عن فضلي المغرب اي في الطر
 قبل الزدلفه وصلى العشاء بالزدلفه وكذا صحى هشام بن الحكم عن ابي عبد
 الله عن ابياس ان يصلي الرجل للمغرب اذا امسى بعرفه وكذا خبر سماعه الا ان
 يرد العشاء فقط فكان الاخبار الدالة على وجوب الجمع باذان واقامتين
 فيه وجواز تأخير النافلة عنها محمولة على التذنب ويمكن القول بوجوب
 الذكر والنساء والشكر كما هو الظن كثير من الاخبار ايضا ومذهب ابن البراج
 وظكلم ابي الصلاح في الشعر وعرفه وظكلم السيد حيث اجاب عن
 الاعتراض على الاستدلال بالآية المذكورة على وجوب وقوف الشعر بان
 امر بالذكر يدل على وجوب الكون فان الذكر بدونه غير ممكن بان لا يتقدم
 على وجوب الذكر وانتم لا تقولون به بانه لا يمنع ان يقول بوجوب الذكر
 لفظ الآية واجيب بحجاب اخر وهو ان الامر بالذكر يقتضي وجوب الكون
 بالمكان المخصوص والذكر جميعا فاذا اورد الدليل على ان الذكر مستحب غير واجب
 اخر حباه من الظا وبقي الباقي وفيه تأمل واضح اذ وجوب الكون انما
 كان مفهوما من وجوب الذكر واحرم واذا حمل على الاستحباب كالدليل السابق
 لوجوب الكون امر دال على الوجوب وهو ظاهر نعم يمكن ذلك في قوله تعالى
 ويكون وجوب الكون مفهوما من ذلك الشيء ان جعل الذكر الكون مع التنية
 او العشاء الاخر ثم الاستدلال على وجوب الكون في الشعر بوجوب الشكر
 المفهوم من قوله تعالى واذكروا كما هدكم الله على ان تكونوا سكارا غير واضح وكذا

وجوبه في الشعر الحرام حتى يلزم منه وجوب الكون بهما وبالحيلة القول بوجوب
وقوف الشعر ما لا ينبغي انكاره لما ذكرناه بل للاجتماع على الظاهر وينبغي ان يمتنع القول
بوجوب الذكر لظاهر الآية وكما اجتمع مع عدم دليل صالح للنعى مثل اصل الذي
استدل به عا عدم وجوب الذكر والصلوة على النبي وآله عليهم السلام في
الموقفين كما هو مذهب ابن الراجح في الخ فانه يفعل بالآية والاجزاء والجزان
الذي ان استدلل بهما في الخ عليه غير صحيح بل لادلاله فيها على عدم الوجوب بل
ظاهرهما الوجوب في عرفات حيث يفهم من أحدهما انه اذا صلى فيها وقت
يكفي وهو الذكر والدعاء مع انه دهمته الناس ومن الاخر انه استغل بالحزن
لموت اقاربه بالدعاء قال لا اري شئ اعليه مع انه قال وقد اساء فليست بغير
على ان اجزاء الوقوف بغير الدعاء لا يدل على عدم وجوب الذكر وكذا عدم شئ
عليه لا يلزم عدمه والظاهر الاول رواه عاصم بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه
قال قلت لابي عبد الله ع رجل وقف الموقف فاصابته دهمته الناس فبقي
ينظر الى الناس ولا يدعو حتى افاض الناس قال يحجزه وقوفهم قال اليس قد
صلى بعرفات الظهر والعصر وقت ودعا قلت بلى قال فعرفات كلها وقوف
وكما اخر رواه زكريا الوصي قال سألت العبد الصالح ع عن رجل وقف
بالموقف فاتاه نبي ابيه او نبي بعض ولدك اي خبر موته قبل ان يذكر الله شئ
او يدعو فاستغل بالجزع والبكاء عن الدعاء ثم افاض فقال لا اري عليه شئ
وقد اساء الله تغفر الله اما الوصير واحسب لا فاض من الموقف مجتنب
اهل الموقف جميعا غير ان ينقص من حسناتهم شئ وفيه دلالة على عدم
للجزع وحسن الاستغفار والنواب العظيم للصبر اما الاجزاء الدالة على
الوجوب فصحيحة وصحيحة **الرابعة** ثم انقضوا من حيث افاض الناس

واستغفر والله ان الله غفور رحيم قبل ارجعوا من عرفات الى الزلفه وهو
 امر لم يش بوقوف عرفه بالمزدلفه كما هو الواجب على سائرهم فانهم ما كانوا
 بعرفات مع الناس ترفعا عليهم ويقولون نحن اهل الحرم والله ولا يخرج منه
 مثل الناس بل نقف بالمسعر فقط وامرنا بترك ذلك وفعل ما يفعله الناس
 وقال في مجمع البيان وهو المروي عن اهل البيت عليهم السلام ويكون ثم حمله
 للفاوت بين المرتبتين يعني اذا افضم من عرفات ثم ليكن افاضتكم با
 قریش ايضاً من عرفات كسائر الناس لامن المزدلفه فقط فان تلك الحرم
 وهذه وجبه بينهما بعد كثير كما يقولون احسن الى الناس ثم لا تحسن الى غير
 كنتم للاشارة الى تفاوت حابين الاحسان الى الكريم والرحمان الى غيره هكذا
 قيل في الكشاف وغيره ولا يخفى ان كراهه بالافاضه من عرفات ثم بعد ذكره
 اولاً ما لا يناسب وان المعطوف ليس بحرام بل ما يفعلون فليس التفاوت
 بين المعطوف والمعطوف عليه بل بين فعلهم وما امروا به وليس ذلك لمعاد
 والله ليس مثل احسن الى الناس ثم لا تحسن الى غير كنتم وهو وظ وقيل اي ثم
 ايضا من المزدلفه الى منى ويكون كامن لكل الناس ويكون المراد بالناس آدم
 وابراهيم واسماعيل وغيرهم من الانبياء السابقه والاعمم المتقدمه يعني ان
 وقوف المسعر والافاضه منه الى منى شرع قديم لا تغير في وهذا هو المناسب
 لمعنى ثم وسوق كراهه حيث قال فاذا افضم من عرفات الى المسعر يكونوا
 بالمسعر ثم ايضا ومنه الى منى ففهم الوقوفان ونزول منى ^{في مجمع}
 البيان عن ابي عبد الله ع واستغفر الله واطلبوا المغفرة وسر الذنوب
 التي فعلتم من تغيير الشجر وفعل المحرمات وترك الواجبات بالندم
 على ما سلف والعزم على العدم من بعد ان الله كثير المغفرة والرحمة ^{يغفر}

ثم

ذنب المستغفر ويضع عليه ويد على الأول ^{صحي} معوية بن عمار عن أبي عبد
 الله قال إذا غربت الشمس في عرفة فافض مع الناس وعليك السكينة
 والوقار وافض بالاستغفار فإن الله تعالى يقول ثم افضوا من حيث أفاض
 الناس واستغفروا الله والظان أن الاستغفار يكون بالشعر أو في طريقه على
 الأول ويحمل في عنقه كالشعر به الرواية المقدمة وعلى الثاني يبنى وطريقها
 وكونه بالشعر بعيد وهو ظاهر لأن الظاهر أنه ما ذهب أحد إلى وجوب الاستغفار
 والذكر يعني فيحمل على الاستحباب أو على الدعاء والذكر الواجب المفهوم من قوله
 وأذكروا الله عند الشعر الحرام أو على وجوب التوبة مطلقا كما أشرفنا إليه
 من قبل وفيهم وجوب قبولها على الله **الخامسة** فإذا قضيت مناسككم فاذكروا
 الله لذكركم أباءكم أو أشد ذكر من الناس من يقول ربنا أنبأنا في الدنيا والآخرة
 في الآخرة من خلق **السادسة** وفيهم من يقول ربنا أنبأنا في الدنيا والآخرة
 وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار **السابعة** أو ليك اللهم نصيب مما
 كسبوا والله سريع الحساب أي إذا فرغتم من عباداتكم الحجة ويحمل الأعم والناس
 جمع منك وهو يطلق على العبادة إطلاق المصدر على المفعول أو يكون
 بمعنى المصدر أي إذا فعلتم أفعالكم التي كانت عبادة أو يكون اسم مكان
 أطلق عليها أو يكون المضاف محذوف أي عبادات مناسككم فاذكروا الله
 لذكركم أباءكم أي ذكر مثل ذكركم أباءكم فذكركم في محل نصب صفة لمفعول
 مطلق محذوف سوا كانت الكاف بمعنى مثل اسم مضاف أو جر فاستغفروا بعد
 أباءكم مفعول الذكور أشد منصوب عطفا على لذكركم أي يكون ذكركم لله
 أما ما سوي الذكور أباءكم أو أشد وأكثر وعلى ذكر من ذكر الأباء فذكر أي يميز أي
 أشد يميز من حيث كونه ذكر لا من جهة أخرى فهو لرفع التوهم ^{حتمال}

ر

وا

سك

وان كان بعيدا كما في قوله تعالى رب زدني علما فانهم ويحتمل جعل الذكر بمعنى
الذكر كاسيا في فكونه مجردا معطوفا على الذكر على تقدير جعل الذكر
بمعنى الذكر عجان اللب اللغاة او على ما اضيف اليه بمعنى او كذا قوم اسد
منكم ذكر او منصوب عطفا على اباكم او على انه مفعول فعل محذوف مثل
واذكره او كونوا كذا ذكر البضاوي والكشاف وجمع البيان ضعيفان
الكل تكلف غير محتاج اليه بل بعضه غير جيد مثل عطفا على اباكم والمراد بالذكر
هو التكبير في معنى واكد بما بعده او يكون الاسارة الى استجاب الدعاء مطم
تلك كما كان الشريعة وسبب التزول على ما ذكره في مجمع البيان ما روي
عن ابي جعفر ع انه لم يقرئ كانوا اذا فرغوا من الحج يجمعون هناك
ويعدون معاخر اباؤهم ويذكرون ايامهم القديمة والايادي الحبيبة فاهم
الله سبحانه ان يذكره في مكان ذكرهم في هذا الموضع او اسد ذكره ويزيدوا
على ذلك بان يذكر الله ويعدوا والآله وبشكر الله والآله لا اباؤهم
وان كان لهم اباؤهم لان الله اعظم واياهم عندهم ارفع لان الله اعظم
هو الله تعالى المفاخر والمثار عليهم وعلى اباؤهم وقبل معناه فاستعينوا بالله
وافزعوا اليه كما يفرع الصبي الى ابيه في جميع اموره ويشغل بذكره فيقول
يا ابي فبن الناس قال القاضي وفي هذا التفضيل للذكرين فان الناس ^{ثلاث}
الى محل لا يطلب ثم يذكر الله الامتاع الدنيا ومكسب يطلب به خير البارين
والمراد به الخلق على الاكثار ولا يرشاد اليه اي اجعل عطائي في الدنيا وما
هو الا في رزقي من غيب لان همهم مقصور على الدنيا وما هو من
الطلب خلاق واول اولي لما ذكر سبحانه دعاء من سأل من امور الدنيا
مقط في تلك المواقف الشريفة لا يرشده عقبه بما يساله المومنون فيها

من الدعاء الذي رغب فيها فقال ومنهم من يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة
يعني اعطنا الصحة والكفاف وتوفيق الخير في الدنيا وفي الآخرة الثواب
والجنة وقيل بغير الدنيا ويعلم الآخرة وعن ابي عبد الله ع انها السعة في الرزق
والعاش وحسن الخلق في الدنيا ورضوان الله والجنة وقيل المال في الدنيا
وفي الآخرة الجنة ودوي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من اوتي قلبا
شاكرا ولسانا ذا كرا وزوجته مومنة يعينه على امر دينه وآخرته فقد
اوتي في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ووقى عذاب النار وقنا عذاب
النار بالعفو والمغفرة وعن ابي المومنين ع عليه السلام الجنة في الدنيا
المراة الصالحة وفي الآخرة الخوراء وعذاب النار امرأة السوء وعن الحسن
الدنيا العلم والعبادة وفي الآخرة الجنة وقنا عذاب النار احفظنا من الشر
اوليك اشارة الى التفرقة الثاني وقيل اللهم يضربني خط من جنس ما
كتبوا وهو جزاء او من اجله او مما دعوا به يعظمهم منه ما قدرناه فسي الدعاء
كسبالات من الاعمال والله سبحانه يحاسب العباد على كلتهم وكثرة
اعمالهم في مقدار الجنة او معناه يوشك ان يعيم القيمة ويحاسب الناس في دار
الى الطاعة وكتب الحساب والجزاء قريب فغيرها تحريص وترغيب على
ذكر الله وطلب الخواص من الله للدنيا والدين في المواطن المشرفة والمنع عن
ذكر الفاحش والتعاطف بالاباء وقصر السؤال على الدنيا يعني جعل همه ^{مقصودا}
عليه وقطع نظره عن الآخرة وترغيبه في العبادات وترغيبه عن فعل
المعاصي بان الله يحاسب العباد على اعمالهم حسنة وفيه في الجنة واحذر
ويجاري الكل بما كسب فيها دلالة ايم صريحة على استحقاق الثواب ^{في الآخرة}
بالاعمال وقال في فيها دلالة صريحة على ان الله ليس بجسم فانه يحاسب كل

الخلق في طاعة ولا يحتاج الى زمان للحساب ولا يستعمله حساب شخص عن جنب
آخر ولو كان كذلك لما جاز ان يخاطب في وقت واحد مخاطبين مختلفين
وهو واذكروا الله في ايام معدودات فمن نسي في يومين فلا اثم

عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى واتقوا الله واعلموا انكم اليه تحشرون
امور الكافرين بذكر الله في ايام فلا يدل لان القليل بعد والذكر المأمور به هو
التكبير عقيب خمس صلوات في معنى وعقيب خمس صلوات في غير ^{عقب} واولة
الظهر يوم النحر مطلقا فاخر كما قال في يوم الثالث واخر الثاني صلوة فجر يوم
الثاني بعد العيد كما في التفاسير ودلت عليه الروايات مثل حديث محمد بن

مسلم قال سالت ابا عبد الله عن قول الله عز وجل واذكروا الله في ايام معدودات ^{قد است}
قال التكبير في ايام التثنية عقيب صلوة الظهر من يوم النحر الى صلوة الجمعة
يوم الثالث وفي كرامات خمس صلوات وكذا في صحاحي زمرارة وغيرهما ولا
يخفى ان في هذه الروايات اطلاق ايام التثنية على يوم النحر وثلاثة بعد
وكذا في غيرها ايضا وهو خلاف المشهور ولعله تغليب وذلك التكبير مبين في
كثير من الاخبار مثل صحاحي زمرارة ومفرد بن حازم وصحاحي معوية
بن عمار حيث قال عم التكبير ان يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
الله اكبر والله الحمد الله اكبر على ما هو ان الله اكبر على ما برقا من ثم الام
وزاد في الصحيحين كما جازع والله الحمد على ما ابدنا وفيها ايضا ان انت خرجت
منى فليس عليك تكبير وكان محمدا على عدم خمسة عشر او الزيادة على الاصط
وفي خبر آخر ان التكبير واجب في دين كل صلوة فريضة ونافلة ايام التثنية
وفي صحاحي داود بن فرقد قال ابو عبد الله عم التكبير في كل فريضة وسن
في النافلة تكبير ايام التثنية وحمل الشيخ كاول على الجواز وهو بعيد فان حمل

الواجب على الجواز بما اذا حمل على السنة الموكدة بالنسبة الى العزيمة كما فعله في
التهذيب غير مفهوم وكذا حمل على مطلق التكبير معللا بانه غير ممنوع منه
فكيف بعد النافلة كما اشار اليه فيه ايضا والحن غير صحيح وما عمل بمضمونه فليس
يبعد حذفه وحمله على غير هذا التكبير المشهور مع حمله على الاستحباب الصحيحة
بن فرقد المتقدم الدال على عدمه في النافلة ايام التشريق بعيد وحمل الشيخ
وغيره ايضا هذه الآية ولاخبار على التذنب لغير تمام بن موسى عن ابي عبد الله
ع قال سالت عن الرجل ينسى ان يكبر في ايام التشريق قال ان نسي حتى قام عن
موضعه فليس عليه شيء وذلك لا يدل على عدم الوجوب بل يدل عليه حيث
يتقدم عدم الشيء بالسيان اذ عدم وجوب الشيء اذا نسي لا يستلزم عدم الوجوب
وهو مطلق ومنه انهم ضعيف فالقول بالوجوب غير بعيد وان كان
العاقل به قليلا مثل السيد السد وابن الجنييد ولكن روي في زياد انما
من التهذيب في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه ع قال سالت عن التكبير
ايام التشريق اوجب هو ام قال يستحب وان نسي فلا شيء عليه في دليل
القول بالاستحباب كما هو المشهور وحمل الاخبار الاول على الاستحباب فامل
ثم الظاهر في الروايات المتقدمة تعيين التكبير المذكور فيها وما ذكر ذلك
اكثر من اصحاب بل ذكر واعين ذلك كما في القواعد والدروس والشرائع
والارشاد وغيرها ودليله غير واضح نعم في صحيحة محمد بن مسلم عن احمد
ع قال وسالت عن التكبير بعدكم صلوة فقال كبر شيت انه ليس شيء
يعني في الكلام والظاهر ان قوله يعني في الكلام من محمد بن يعقوب الكليني
فالعبارات مجملة بحتمل عقيب كبر صلوة شئت او كبر مرة شئت كبر التكبير
المعتمد ولم يلفظ الله اكبر وغير ذلك فلا يمكن بها التاويل فيها هو المحقق قائل

وايضه ورد في بعض الروايات في تكبير عيد الفطر مثل رواية سعيد النخاش
عنه عن رجل ما تقدم الايجاف الله اكبر على ما ذكرناه من حصة معوية بن
عمار عن ابي عبد الله عليه السلام تكبير ليلة الفطر وصحبه الفطر كما تكبير في العشر فلا
يبعد ان يكون المراد بهذا المعنى الاشارة الى قوله تكبير عيد الاضحى على ما قلنا
في الفطر وصحبه اشارة الى بعد المغرب والعشاء ليلة العيد وعقب الصبح
وصلح العيد كما هو المشهور ويكون المراد بالعشر يوم العاش وما بعده قتال
فمن جعل الخمسة الرخصة في جواز النفر كقول في اليوم الثاني من ايام الترتيق
وهو الثاني عشر ولا فضل ان يقيم الى النفر اربعين في اليوم الثالث عشر وهو
اخر ايام الترتيق واذا نفرت في كقول لا بد ان ينفر بعد زوال الشمس وقبل الغروب
وبعد رمي جمار ذلك اليوم فلا يجوز النفر قبل الزوال للاخبار الدالة على ان
لعان الرمي من طلوع الشمس الى غروبها كما هو في رواية منصور بن حازم
ورواية زرارة وما في صحيح حميد بن ذريح عنده كانه الصادق عليه السلام قد كان
في النقرة وقال كان ابي عبد الله يقول من ساء رمي الجمار ارتفاع النهار ثم ينفر
فقلته الى متى يكون رمي الجمار فقال من ارتفاع النهار الى غروب الشمس
وبعضها وان قال بعض اصحابنا بحجب الناحية عن الزوال لظاهر بعض
الروايات المحمولة على الاستصحاب للمع بين الاخبار فيستحب الناحية عن الزوال
للاحتياط ولظاهر بعض الاخبار وكذا في تأخير النفر الى الثاني واما الدليل
على ما قلناه من عدم جواز النفر كقول لا بعد الزوال وقبل الغروب فان
اقام الى الغروب لا يجوز الخروج فهو ايضا اخبار صحيحة صريحة في ذلك مثل
صحيحة معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا نفرت في النفر كقول فان
ثبت ان يقيم بمكة ثبت بها فلا بأس بذلك قال وقال اذا جاء الليل بعد

النفس لا قول فبت بمعنى فليس لك ان تخرج منها حتى تصبح وابنه صحبته معوية
حسنة عن ابي عبد الله قال اذا اردت ان تنفخ في يومين فليس لك
ان تنفخ حتى تنزل الشمس وان تأخرت الى آخر ايام الشريق وهو يوم
النفس لا خير فلا عليك اي ساعة نفخت ورجعت قبل الزوال او بعد الزوال
وعنه ذلك من الاخبار مثل ما في خبر ابي ايوب عن ابي عبد الله قال
الي اما اليوم الثاني فلا تنفخ حتى تنزل الشمس الخ ومثل حسنة الحلبي عن ابي
عبد الله قال من نفخ في يومين فلا ينفع حتى تنزل الشمس فان ادركه
المساء بات ولم ينفع واقاما في بعض الاخبار ما يدل على جواز النفخ قبل
الزوال في النفس لا قول ايضاً مثل رواية زرارة عن ابي جعفر قال لا بأس
ان ينفخ الرجل في النفس لا قول قبل الزوال ورواية ابي بصير قال سألت
عبد الله عن الرجل ينفخ في النفس لا قول قال له ان ينفخ ما بينه وبين ان
تصفى الشمس فليس يصلح للمعارضة لما مر للصحة وعدمها وقد حمل الشيخ
على المصطلح للجميع واما كون الافضل التأخير فلما ذكره الاصحاب مع حصول
عبادة كاملة في منى تمام الايام ولأن الظاهر ان النفس لا قول خصه وقال
وقال المفسرون انه محسن بينه وبين الافضل كما يقال ان اعلنت الصدقة
محسن وان اسررت محسن وان كان لا سر لرحمن وافضل والظن من الآية
هو جواز النفخ في لا قول اي وقت اراد وقد عرفت التخصيص والبيان في
الاخبار الصحيحة بل في اجماع الاصحاب ايضاً والظاهر ان مذهب السائغ ايضاً
جواز النفخ بعد الزوال اذ لا يجوز الرمي الا بعد الزوال ومعلوم عدم
جواز النفخ في لا قول ايضاً الا بعد الرمي ونقل القاضي جواز النفخ في لا قول
قبل طلوع الفجر عن ابي حنيفة ونقل عنه ايضاً جواز الرمي قبل الزوال وبعده

مثل من ذهب له صاحب وظ الآخرة أن الخروج قبل كمال اليومين بعد السروع
 فيها لا قبل فقولوا إلى حينه يعتد ويلزم أيضا ترك الرمي في اليوم الثاني إلا
 أن يخرج الرمي في الليل وبالجملة الآية مجملة قابلة لكل بشرط ما يصلح أن
 يكون دليلا كالروايات القوية عن الذين قولهم يجب لمن أتى أي الذي ذكر
 من التحجير أو لأحكام من أتى معاصي الله لأنه الحاج على الحقيقة الشفع بغيري
 أن التحج يقع مبرورا مكفرا للنبات إذا أتى ما نهى عنه هذا أحد المعنيين
 في التماسين الملك وفيها أشعار بعدم قبول العبادات مع العصيان
 مثل قوله تعالى إنما يقبل الله من المؤمنين فماتل وكأحران التحجير لمن أتى الصيد
 والنساء يعني الذي لا أثم عليه في التحجيل هو الذي أتى الصيد والنساء يعني
 وطهين لاساير ما يحرم منهن في لأحكام للأصل والظن من دليلا الذي سيق
 من قوله تعالى النساء فإنه ظني للمواقع والظان المراد الانقضاء منها مطلقا عمل
 وسهوا وجهه لظ عدم الانقضاء والظان وقت الانقضاء هو وقت تحجها
 عليه من زمان إحرام التحج من غير أشكال وزمان إحرام عمره المتمتع بهم على
 الغلاف بناء على أن العدة المتمتع بها هي عمره التحج لدخولها فيه فماتل فيه
 فإن لأصل عدم التقيد والسرط في كآية فكما نقص في أولى ونسب هذا
 في مجمع البيان إلى اصحابنا وابن عباس وهو المشهور بين الاصحاب ما رأينا
 فيه خلافا في كتب الفروع وظ الآية خلافا ذلك لعموم من وأحتمل من
 أتى غير المعنى المخصص لذلك المعنى المحقق عمومه مع أصل عدم التخصيص
 وعدم وجوب الوقوف إلى السفر الثاني ولأن لك فعل هذا المعنى في بعض الروايات
 ونسب العامة ونقل اليم عن أبي عبد الله فمن فعل أي من عاتق في هذه
 اليومين فقد كفر كل ذنب منه ومن تأخر أي من أتى أجله فلا أثم عليه

بعدهما اذا اتى الكبار ويحتمل غير ذلك ايضاً وبالجملة الآية عامة وتخصيص
 لأصحاب غير الوحد الذي رتبناه يصلح لذلك رواية محمد بن المستنير عن
 ابي عبد الله قال من اتى النساء في احرامه لم يكن له ان ينفر في النفرك الاول
 في الكافي وفي رواية اخرى الصبي ايضاً ورواية حماد بن عثمان عن ابي عبد
 الله عن قول الله عز وجل فمن فعل في يومين فلا يؤمر عليه من اتى الصبي يعني
 في احرامه فان اصابه لم يكن له ان ينفر في النفرك الاول كذا في التهذيب وفي
 الفقيه ايضاً بعض ولكنها لا تصلح لتخصيص القرآن العزيز القطعي لعدم صحة
 سندها فان محمد بن المستنير غير معلوم الحال وفي الرواية الثانية محمد بن
 الحسين المشترك مع عدم علم طريق الشيخ اليه ويحيى بن المبارك المشهور وعبد
 الله بن جبلة الواقفي ووجود محمد بن يحيى الصيرفي قال في الاستبصار ان
 عايناه مع قصور في الدلالة ايضاً دلالة اجماعية وليس عليها دليل سوى
 هاتين ينبغي ان لا يقال بها بل يقال بظاهر الآية من ثبوت التحريم مطلقاً والعجب
 من ابن ادم ليس انه قال بالتحريم بل اتى النساء مطلقاً والصبي كذلك اي
 جميع حرمانه مع انه ما يعمل الا بالتواتر وما يخرج القرآن للتواتر عن عموم
 الابدليل مثله وكذا عن صاحب مجمع البيان حيث قال فلا يؤمر عليه من اتى
 الى انقضاء النفرك اخيراً وما بقي من احرامه ومن لم يتعد فلا يجوز له فان الظاهر ان
 الشرط انما هو الاتقاء المتقدم على النفرك الاول الى حصوله لا بعده وهو ظاهر ولا
 يدل عليه ما في صحيحه معوية بن عمار قال ينبغي لمن فعل في يومين ان يسلك
 عن الصبي حتى ينقض اليوم التالي ويمكن حملها على الاستحباب ويكون ذلك هو
 مراد مجمع البيان الله يعلمه واتقوا الله اي اجتنبوا معاصي الله واعلموا انكم اليه
 تحشرون اي تحققوا الموضع الذي يحكم الله بينكم وبجازيكم على اعمالكم فعبه غير بعض

بعدهما اذا اتى الكبار ويحتمل غير ذلك ايضاً وبالجملة الآية عامة وتخصيص
 لأصحاب غير الوحد الذي رتبناه يصلح لذلك رواية محمد بن المستنير عن
 ابي عبد الله قال من اتى النساء في احرامه لم يكن له ان ينفر في النفرك الاول
 في الكافي وفي رواية اخرى الصبي ايضاً ورواية حماد بن عثمان عن ابي عبد
 الله عن قول الله عز وجل فمن فعل في يومين فلا يؤمر عليه من اتى الصبي يعني
 في احرامه فان اصابه لم يكن له ان ينفر في النفرك الاول كذا في التهذيب وفي
 الفقيه ايضاً بعض ولكنها لا تصلح لتخصيص القرآن العزيز القطعي لعدم صحة
 سندها فان محمد بن المستنير غير معلوم الحال وفي الرواية الثانية محمد بن
 الحسين المشترك مع عدم علم طريق الشيخ اليه ويحيى بن المبارك المشهور وعبد
 الله بن جبلة الواقفي ووجود محمد بن يحيى الصيرفي قال في الاستبصار ان
 عايناه مع قصور في الدلالة ايضاً دلالة اجماعية وليس عليها دليل سوى
 هاتين ينبغي ان لا يقال بها بل يقال بظاهر الآية من ثبوت التحريم مطلقاً والعجب
 من ابن ادم ليس انه قال بالتحريم بل اتى النساء مطلقاً والصبي كذلك اي
 جميع حرمانه مع انه ما يعمل الا بالتواتر وما يخرج القرآن للتواتر عن عموم
 الابدليل مثله وكذا عن صاحب مجمع البيان حيث قال فلا يؤمر عليه من اتى
 الى انقضاء النفرك اخيراً وما بقي من احرامه ومن لم يتعد فلا يجوز له فان الظاهر ان
 الشرط انما هو الاتقاء المتقدم على النفرك الاول الى حصوله لا بعده وهو ظاهر ولا
 يدل عليه ما في صحيحه معوية بن عمار قال ينبغي لمن فعل في يومين ان يسلك
 عن الصبي حتى ينقض اليوم التالي ويمكن حملها على الاستحباب ويكون ذلك هو
 مراد مجمع البيان الله يعلمه واتقوا الله اي اجتنبوا معاصي الله واعلموا انكم اليه
 تحشرون اي تحققوا الموضع الذي يحكم الله بينكم وبجازيكم على اعمالكم فعبه غير بعض

وترغب وتخوف وترهب واذ جعلنا البيت مثابة للناس واعنا
واخذوا من مقام ابراهيم مصلى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل ان يطهرا بيتي للحق
والعالمين والركع السجود البيت في اللغة هو المأوى والمنزل والمراد هنا
الحرام اعني الكعبة والمثابة هنا الموضع الذي يباب اليه من باب يثوب مثابة
ومثابا اذا رجع او موضع الثواب اي يبابون محبة واعتباره كذا قاله القاضي
وهو صريح في نفي ما ذكره اولاً من عدم الاستحقاق للثواب بالعبادة وما يدل
عليه الايات الكثيرة فان القرآن العزيز مملوءة من اجل ما كنتم تعملون
وقلنا توجد صفحة في المصحف لم يكن فيها ما يدل عليه وكذا اخبار النبوة
وكلام ائمة المتواترة بل العقل ايضا يدل عليه فماتل والطايف الذين حول
الشي والعالك المقيم على الشيء اللازم والركع جمع ركع والسجود جمع ساجد
والبيت ومثابة مفعول لا جعلنا وامنا عطف على مثابة والناس متعلق بمثابة
او بمقدور صفة لها واتخذوا بتقدير وقلنا اتخذوا عطف على جعلنا ومصلى
مفعول اتخذوا ومن يحمل التبعض متعلقا به بمعنى اجعلوا بعض المكان للقرآن
من المقام او لنفسه مصلى او للابناء او للبين وكونها زائدة احسن لوجاز
والعهد هنا الامر كما صرح به القاضي قال امرناها ولعل المقصود كون البيت
معبداً فيمكن فهم وجوب عبادة عنده ولعلها تكون الطواف وصلواته وبأمر
المناسك ايضا اذ لا قابل لغيرها وكونه موضع امن فيمكن فهم وجوب جعله
كذلك فلا يتعرض لمن التجا اليه من الحياة خارجة كما قال الاصحاب ابو
حنيفه على ما نقل عنه القاضي ولكن فيها ما قل اذ يمكن كون المثابة بمعنى الرجوع
وامنا بمعنى ذا من العذاب في اخرة فان التجب ما قبله على ما نقل
وبمعنى ان لا يتعرض له بالخراب ولا لاهله بالادى فلهذا بحث عنهم ذلك فمحل

الرشي آخر فان استعاطى حق مطالبة المال والدم بمثل هذا بعيد مع انهم يقولون
 بذلك اذا التجأ الى الحرم ولا يفهم من الآية الا الملبى الى البيت الا ان يقال
 الملبى الى الحرم ملبى الى البيت ويقال ان المراد بالبيت هو الحرم لانه المنزل الثابت
 والرجع لكنه بعيد الا ان للاصحاب ما يدل عليه من الاخبار بحيث يدل
 على انه للعص من الآية وكانت لا خلاف عندهم فيه ويدل عليه ايضا من دخله
 كان انما كما ينبغي وكذا قوله رب هذا بلدا اعنا ولكن في الدلالة تأمل الا ان لهم
 روايات مبينة وكون الصلوة المخصوصة في المقام المخصوص وكان المراد
 به ما هو المتعارف والمعد للصلوة الا ان الحقيقة لا يصلي فيه ويدل عليه
 بعض الاخبار ايضا او حمله الحرم فيكون من النعيض ويكون المراد البعض المخصوص
 وهو المقام الا ان فيهم وجوب صلوة وكونها في المقام وهي ركعتا الطلوع
 فيه اذا وجب لعينهما ويدل عليه اجماع وكذا اخبار ايضا واجاب تطهير
 البيت على ابراهيم واسماعيل عليهما السلام لغيب حوله او المترددين والمعاكفين والمقيمين
 او المعتكفين بالمعنى المتعارف للاعتكاف والمصلين من الاصنام والنجاس
 كما قالوا وفهم بعض الاصحاب منه وجوب ازالة النجاسة عن المساجد
 كلها متعدية وغيرها وكذا من قوله تعالى انما المشركون نجس ومن وجوب
 تعظيم شعابر الله ومن قوله صلى الله عليه وآله حينوا مساجدكم النجاسة
 وفهمه مشكلا لان وجوب ازالة عليها من البيت على تقدير تسليم شمول التطهير
 للنجاسة فان احتمال تطهيره من الاصنام بكبرها والقائمة احتمال راح وقد
 في التفسير لا يسلم الوجوب على غيرهما من المساجد كلها ولا صلواته وقد
 من البحث في انما المشركون ووجوب تعظيم شعابر الله بحيث يشمل وجوب
 ازالة مطلقا عن معلوم مفهوم وصحة الخبر بل سنده غير معلوم وكان وجوب

اجعله

تظهرها من الجحاسة المتعددة لاختلاف فيه ولا دليل على غيرها ان الصفا
والزوجة من شعائر الله في حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بها ومن
تطوع خيرا فان الله نال علمها كالفاجيلين بمكة قريبين من المسجد الحرام وما
الان دكان معروفان هناك والحج هو القصد لغة وسر عاقد البيت على
الوجه المخصوص المبين في الفقه والعرف لغة الزيارة وسر عازية كذا في
والشعائر جمع شعيرة وهي العلامة اي هيا من اعلام ضاسك الله ومعبداته
والجناح هو الليل من الحق والطواف هو الدوران حول الشيء وليس هو المقصود
هنا بل السعي بينهما وقيل التطوع هو التبرع بالنافلة من التطوع بمعنى الانقياد
والمراد بالكره هنا الذي يجزي بالشكر فسي من مجازية شاكر اجاز كالشوايق لقبالها
فان ثناء الله انا بعبده على الطاعة يشبه الشكر ويعامل معاملة الشاكر فكل
شاكر واصل يطوف فيطوف قلبه التاء طاء وادغمت ونصب خير امالاته
صفة مصدر محمد وفي اي تطوعا خيرا اولاته فاي مقام المصدر المضاف اليه
اي تطوع خير فخذف المضاف واقم هو مقامه واعرب باعرابه او مفعول تطوع
فانه يتضمن معنى فعل واعرب الباقي ظ والمعنى انها من معالم عبادتكم فالذي يحج او
يعتمر فلا جرح ولا ميل من الحق الى الباطل لو سعى بينهما على الطريقة للمفولة من
السامع ومن اتى بخبر زائد على ما وجب عليه من الحج والعمرة والاعتمرة فلا ياتيه
بجازه ولا يصح سعيه فانه محذور ومحسن وعلم بالنيات وبفعل الخيرات فيجازي
بها وانه لا يليق بحاله عدم انا بته عن فعل خير اطعنا لذلك لانه كريم فيمكن ان اسند
بها على جواز الزيادة في الطواف والسعي على الواجب والموظف بل جميع الخيرات
والعبادات حتى تكرر الصلوة والصيام والحج كما هو العادة في الحيوة وبعد التمام
فما قل وعلى كون السعي بينهما عبادة لانه قال من شعائر الله اي محمل العبادة والله

يظهر من السوق ان تلك العبارة هي الطواف والسعي بينهما ونفي الحج والائتم
لا ينافي الوجوب الا انه لا يثبت فيه ولكنه ثابت بغيره واحسان هذا اللفظ
المشعر بالاباحة لعدم السلبين ذلك كذلك على ما روي انه كان عليها اصناما
في الجاهلية واهلها كانوا يطوفون بها ويسبحون تلك الاصنام وكان ذلك اثما
وميل من الحق الى الباطل والمسلمون كانوا يعدونه كذلك ولم ينكروا
الاصنام زال ذلك ولكن ما كان للمسلمين علم بذلك فيخرجون منه كما كانوا
فمن لم يندفع عنهم ذلك وأشار بقوله شاكو وعلم الى انه يعلم ان ينكروا الخير
وانتم الشاكرون للتعبدون فيعاملكم معاملة الشاكرين بخلاف اهل الجاهلية
فيمكن كون معنى من تطوع من فعل السعي الذي هو الطاعة يعني ان فعلكم
فعلكم خيرا واحسانا والله لا يضيع اجركم لعلمه وقدمته على ذلك فيكون
حج التطوع يعني الطاعة مطلقا واجبة او مندوبة لا نافذة خاصة فانه
في الاصل من الطوع وهو لا يقياد كما قر وهو محقق في النقل والواجب واقعا
وجوبه وركبته وكيفيته كما يقول به اصحابنا في الحج والعمرة مطلقا ^م ^{نفا}
البيان بالسنة الشريفة من النبي والائمة عليهم السلام والخيم ولعلها ^ع
الطائفة ايضا واجتهد مالك والشافعية على الركبة بقوله صلى الله عليه وآله
اسعوا فان الله كتب عليكم السعي اي فرض عليكم السعي بينهما كما في يوف
وانت تعلم انه يدل على سوى الوجوب واما كونه ركنا بحيث لو ترك
عنه فبطل الحج والعمرة فلا دلالة فيه عليه نعم يدل على انه واجب لا يدل
له فقول الى حيفه انه واجب له بدل باطل لانه يقال علم الوجوب من
الحبر ولا اصل بقاؤه وعدم اجزاء غيره عنه ويدل عليه الخبر والامة
ايضا بالخبر ثم ان الظاهر الخبر انه فرض من القرآن ويكون المراد انها من شعائر

الله انهما من علامات العبادة الواجبة وهي السعي فيها وبانه لا جناح ان صدقة
واجبة عليكم فتبوهما كما روي في آية القصر ان القصر صدقة عليكم فاقبلوه
وهل يجب احكام ان ترد عليه صدقة اي لا يجب بل يفتاى بخبر عدم القبول
فيجب بالآية وان لم فعل بوجوبه بالآية فلا يضركما انما اليه من ادلة الوجوب
وهي كثيرة ومن جهة عدم الحلا فمحمدا لم تنقلها وكذا فعل في مجمع البيان عن
ابن عباس وانس وابي حنيفة انه يطوع والطاعة بمعنى السنة لكن يفهم من
ف وروي انه واجب عند ابي حنيفة وسنة عندهما حيث نقل فيها عن احمد
انه سنة وكذا عن انس وابن عباس محكي بقوله فلا جناح فانه يفهم منه
التخيير هذا كما علمها وانت تعلم عدم دلالة التخيير على السنة ولعل وجهه ان
الظاهر في الجمع هو التخيير فابعد جواز الفعل والترك وعلمه الرجاء من
كونه شعائرا الله وغير ذلك فيكون سنة او انه علم عدم التحريم من في الجمع
وكلاصل عدم الوجوب والكراهة وقد علم كونه عبادة فيثبت الاستحباب وهو
المراد بالسنة المستدل عليها او اراد من انه سنة انه ليس بواجب وانه لم يرد على
ما يحتاج ما اوردته القاض بقوله وهو ضعيف لان في الجناح يدل على الجواز
الداخل في معنى الوجوب فلا يندفع وهو وظ وقد فهم ما ذكرناه ايضا فافهم

لقد صدق الله رسوله الرواية بالحق لدخل السجد للعلم الشاء

الله آمين محققين رؤسكم ومقصرين مضمونها تصديق النبي صلى الله عليه
والله في روايه التي حكاهما لا صحايد دفعا التوهم من توهم خلا فنه حيث تأخرت
بالحق اي الثابت الكائن لا محالة وهو نقض الباطل لقد صدق الله جواب قسم
مخزوف والحق متعلق الرواية اي روايتها بالحق او صفة لمصدر صدق
اي صدقا فامتلأ بالحق ويحتمل ان يكون قسما اقام الله تعالى ونقض الباطل

لتدخل جواب قسم محذوف على الاولين وعلى الاخير جواب الحق انشاء الله
 معترض بغيره للعباد ليعلموا مواعيدهم بالنية حتى لا يحصل الخلاف في الخطا
 له صلوات الله عليه وآله ولا يصح اياه من حال عنده اي غير خائفين محققين حال
 اخرى مؤسكم مفعوله ومقصود عطف عليه وطاهر هاتين خلون بعضكم
 محلق وبعضكم مقصر فاقبل وهي تدل على جواز الحلق والتقصير في الجملة حين دخول
 المسجد الحرام لعل الرد الاحكام باحدهما في معنى في التحج مطلقا ثم دخول الطواف ولا
 ينهم الاحكام عن العروة مطلقا بها ولا جواب احدهما على سبيل التخيير مطلقا
 كما هو المشهور ومنه ذهب الاكثر لعدم الروايات والاصل ولا التفصيل كما هو عند
 البعض وهو تعيين الحلق للملبد والصروة والتخيير لغيرهما اجتماعا لبعض
 الروايات وحمل غيرهما من العروايات على التفصيل وحمل الاكثر ما يدل على التخيير
 على الاستصحاب وتحقيقه في الفقه فارجع الكتب الاستدلال فيه النوع
الثالث في اتياء من احكام التحج ونوابعه وفيه آيات الاولى يا ايها الذين
 امنوا لا تقبلوا الصيد واستمر حرم ومن قبله منكم مستعدا فخر مثل ما قبل من النعم
 يحكم به دوى عدل منكم هدي بالغ الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك
 صيا ما ليدوق وبال امره عني الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عز وجل
 انتقام حرم جمع محرم نهي المؤمن المحرم اذ ليس غير للمؤمن المحرم لعدم انعقاد الحرام احد
 بالصيد هنا كل حيوان بري متنع بالاصل يخرج منه البرقي لما سيجي وغير المتنع فانه
 لا يقال له صيد عن فابل لغة ايض وما يجوز قتله من البرقي المتنع بدليل مثل خمسة
 يقتل في الحلق والحرم كان المقصود جواز قتلها مطلقا المحل والحرم الحدة والغراب
 والفارة والعقرب والكلب العقور وفي رواية الحية بدل العقرب وقيل برقي
 محلل ممتنع لانه لاكثر والمبادر الى الدهن وفيه تأمل التحريم بعض غير المحلل مثل الاسد

ب

والغلب والارباب والضرب واليربوع والقنفذ بالاخبار بل الاجماع ويشعر به قيد
في الرواية السابقة وتعمد تحفيقه في الفقه ثم انه يحتمل ان يراد بالقتل ما هو المزيل
للروح والاعمر منه ومن الضرب وقد ثبت تحريم الصيد مطلقا قتلوا
واغلقا واشاره ودلالة بالاجماع والاخبار ويمكن ادخالها في الآية بتكلف بعيد
ومن قوله منكم متعمد ذكر انه محرم ويحرم عليه قتل الصيد فجاء مثل ما قيل من النعم
اي فعله او فالواجب عليه او فوجب عليه جزاء فجاء من موقع بالابتداء والخبر
او الفاعلية مضاعفة الى مثل ومثل الى ما وقيل صلته والعايد مضاعفة المحذوف
وفاعله ضمير من ومن النعم بيان على كفاية قتله ما يماثل ما قتله من الصيد
من النعم وقيل على ما بالرفع جزاء بالسوقين فهو صفة جزاء لا بهاد لم يكتب
المقرب بالاضافة الى ما ليس ويحكم به صفة مثل وظان المراد بالمشبهة في
الهيئة والجهة في الجلالة لبيان المثل بالنصرة لا القيمة كما هو مذهب ابي حنيفة
ولا يدل بحكم به دواعل منكم على كون المراد القيمة لان المماثلة الحقيقية ظاهرة
للمعنى فلا يحتاج الى حكم العدل ولان الانواع قد يشبه ويمثل بعضها بعضا فحاشا
التعبر الى حكم العدل وايضا قد يراد ويحكم دواعل على تقدير الاشباه مثل
ان قتل صيدا وما علم مثله لعدم العلم به فيعلم بحكم العدل وبالمجمل دلالة المثلية
والبيان بالنعم ونتمه الآية على كون المراد المثلية في الخلقة والهيئة اقوى من
دلالة يحكم به على كونها في المقدار والقيمة ولانه يلزم التخيير بين الاثنين الاخيرين
فقط على تقدير عدم بلوغ قيمة ما قتل قيمة هدي كما هو مذهبه فيلزم انقطاع
قول الجراح وهو ظ وهدى ذهب اليه اكثر الفقهاء ويؤيده هديا اذا غالب اطلاقه
على الحيوان او كفارة طعاده وسالكين او عدل ذلك صياغا فانه كالصريح في ان اعتبار
الاول هو نفس الجراح والمثلية للخلقة لانها قيمة ولا نه صريح في التخيير مطلقا وليس على

مذهبه كذلك اذ قد لا يوجد له غير فكمه قيمة الصيد المقبول بل الوجوه
 نادر وفيه تنبيه على اعتبار العدالة في الشهود والراوي والله لا بد من ان يكونا
 مسلمين ولا يكتفي العدالة في مذهبه فافهم ولفظ الحكم يدل على ان المراد الحاكم
 ولكن اعتبار التعدد باباه والظاهر ان يكتفي الشهود بدو الحاكم واطلاق الحكم على
 الشهادة غير بعيد ففيه تنبيه على عدم اعتبار حكم الحاكم مع الشهادة بل
 يكتفي بمجرد الشهادة فاعتبار في مواضع مع الشهود يتباح الى دليل كاعتبار
 معها في مثل الدعوى على الميت فافهم هديا حال من جزاء او ضيريه وبالغ
 الكعبة صفة هديا لان اضافة لقطعة ومعنى بلوغه درجة بمكة بالحزوة
 دفعا الكعبة للرواية ان كان في كفارة العرة ويسع به آية العرة وبني ان
 كان في كفارة الحج للرواية بل الاجماع والظاهر ان مجرد التبع لا يكتفي بل لا بد من
 التصديق به لانه غرض ما قبل فلا يحصل بمجرد الفعل والتبع ولان المباد
 ذلك ولو جوب الاطعام والخبز وكانه لا خلاف عندنا وعند الاكثر
 وعند اخيه يكتفي بمجرد التبع اخذ بآية المتقين مع البراءة الاصلية
 او كفارة طعام مساكين عطف على جزاء على تقدير اضافة البيانية وعندنا
 وكون الطعام بدلها او خير منه اتمم ذلك وبين ذلك بان يقوم الجزاء
 الذي هو المثل ويفض منها على الاوسط مما يطعمون وهو البر مثل ويعطى
 لكل مسكين مد ولو نقص من ستين لا يكمل ولو زاد لا يعطى هكذا قاله الاحكام
 والاول ظ والباقي كانه للاجماع والاجاب ان او عدل ذلك صياغا مصدق
 اي ما ساوى طعام مساكين من صيام يوم كل مد بعد التقويم والفض على
 البر فيصوم عن اطعام كل مسكين يوما لذوق وبال امره كانه متعلق بخير
 اي الحكم ذلك من الجزاء او الطعام او الصوم لذوق من فعل ذلك فعل فعلة

ب

ف

وسواء قتلته هلك حرمة الاحرام على الله من قتل الصيد محرماً عالياً عاصداً
مع الكفارة او مع التوبة فقط مع العجر في التوبة الاولى وقيل عما سلف في القاء
او قتل الحرم فيه انه لا يحتاج الى العفو لعدم المنع ومن عاد فينتقم الله منه
اي من عاد الى قتل الصيد عمد بعد ان قتل كذلك ينتقم الله منه يعني ليس
شيء يعفو عنه بكفارة وغيرها بل لا بد له من الانتقام فهو متقابل لقوله على
الله عما سلف فالظاهر عدم سقوط الكفارة ح الحرم قوله ومن قتله متعمداً
اذ لا يسلك في دخول تحتها وليس ما يصلح ان يخرج منه الا قوله فينتقم الله منه
وهو لا ينافيه اذ يمكن الجمع بين الانتقام وجوب الكفارة لعظم الذنب
وبالجمله ظاهرها العموم حتى يعلم المختص وليس فينتقم الله منه لعدم المناقاة
ولكن قد يبادر من الآية كون الانتقام متقابلاً للكفارة وصحيفة العلي عن
ابي عبد الله ع قال الحرم اذا قتل الصيد فعليه جزاؤه ويتصدق بالصيد على
مسكين فان عاد فقتل صيداً آخر لم يكن عليه جزاؤه وينتقم الله منه والتوبة
في الاخرة ويحل على العبد بقرينة الآية والرواية ورواية ابي عبد الله ع
بعض اصحابه عن ابي عبد الله ع قال ان اصاب الحرم صيداً خطاء فعليه كفارة
فان اصابه ثانية خطاء فعليه الكفارة ابداً اذا كان خطاء فان اصابه
متعمداً كان عليه الكفارة فان اصابه ثانية متعمداً فهو من ينتقم الله منه
ولم يكن عليه الكفارة تدلان على السقوط وكذا رواية حفص الاورع عن ابي
عبد الله ع قال اذا اصاب الحرم الصيد فعولوا له هل اصاب صيداً قبل هذا
وانت محرم فان قال نعم فعولوا له ان الله ينتقم منك فاخذ من التوبة فان
قال لا فاحكموا عليه جزاء ذلك الصيد ولا يضركم لعل حال حفص فاقبل وقد
اشار الى تخصيص الصيد بصيد البر بقوله حل لكم صيد البحر اي حل ما صيد

ن البحر والاصطياد منه لكم وانتم حرموا الاغم وصيد البحر هو الذي لا
يعيش الا فيه وهو حلال اكله الا ما خرج بدليل مثل ما ليس له فلس من التبيك
بالاجماع والنص في الحل والحرم للحل والمحم وطعامه اي طعام البحر يحتمل ان
يكون المراد بالصيد الاصطياد وهذا اكل ما صيد والانتفاع بما والا اول
الجديد وبالنسبة اليها بس القديدي يورده متاعا لكم فتبعا لما ضركم فنصبه
لانه مفعول له وللتبارة عطف على لكم اي وبما فركم تن ودون قديدي
كانا كلون جديد وحرم عليكم صيد البر اي ما صيد والاصطياد قال
ي فعلى الاول يحرم على المحرم ايضا صاده الحلال ايضا وان لم يكن له فيه مدخل
والجهره على حله لقوله ع لحم الصيد حلال ما لم يقطادوه او يصد لكم
واصحابنا على التحريم مطلقا لاجماعهم واخبارهم وكذا ما قبله المحرم حرام على
الكل لانه بمنزلة الشيء عند الاكثر فما قل ما دمتم حراما اي محرمين وقد علم
ان الصيد هو صيد البر لا مطلقا فكانت الاولى جملة فنبت بقوله وحل
لكم صيد البحر وبمفهوم قوله صيد البر والصيد احكام ونفاصل في غير
هذا المحل ثم اشار الى التقوى والخوف من الله الذي اليه المرجع والخشوع الى
عظيم البيت بانه البيت الحرام وانه قيام للناس انفسا لهم وسببا لهم
ومعادهم بلوذه الخاف وبما من فيه الضعيف ويرجع فيه الحاجة وتوجه
اليها الحاج وكذا الشهر الحرام والهدي والقلايد بقوله تعالى واقول الله الذي
اليه تحشرون جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس والشهر الحرام والهدي
والقلايد وتفسيرها سيأتي يا ايها الذين امنوا لا تغفلوا شعائر
الله ولا الشهر الحرام ولا الهدي ولا القلايد ولا آيين البيت الحرام يتفنون
فضلا من ربهم ورضوانا واذا احلتم فاصطادوا ولا تجرمكم شئان قوم

ان صدوكم عن المسجد الحرام ان تعبدوا اي ولا تجعلوا محرمات الله حلالا
ومباحا ولا العكس يعني لا تعتدوا احد ود الله فعلى هذا يحمل الشعائر على العالم
اي حد ود الله واواصره ونواهيها وقيل هي فرائضه وقيل هي جمع شعيرة وهي
اعلام الحج وموافقة يعني لا تجعلوا ترك مناسك الله حلالا فتتركوها وقيل
المراد دين الله لقوله ومن اعظم شعائر الله اي دينه ولا الشهر الحرام اي لا تحلوا
الشهر الحرام بالفضل فيه او بالسبي كاتير يد جميع كاشهر الحرم ولا الهدي اي لا تحلوا
ما الهدي الى الكعبة او مطلقا جمع هدي بكسرة في جمع حديته السجود ولا
القلاديد اي لا تحلوا ذوات القلاديد من الهدي جمع قلادة وهي ما تعلق
على عنق الهدي علاقة لكونه هديا من النعل وغيره وذكر الهدي ذي
القلاديد بعد ذكر الهدي لانها اشرف فهي عن القلاديد اولاً في صلب الشعائر
ثم في ضمن الهدي ثم صرح بالهني عنها بخصوصها تأكيداً ويحتمل ان يكون المراد
نفس القلاديد وجعلها حلالاً بمعنى عدم اعتقاد مشروعيتهما واستحبابها
او عدم اخذها والتصرف فيها ان كان قابلاً له وله قيمة او يكون الهني
للبالغة عن الهني عن ذي القلاديد من الهدي ونظيرها ولا يبدى
زينة ولا امين البيت الحرام ولا يحمل القرص لقاصدي البيت والحال
انهم يتبعون فضلا من ربهم ورضوانا يطلبون من الله الثواب والفضل
ورضاه عنهم في الآخرة ويحتمل ان يكون المراد بالفضل الرزق بالجارحة
الدنيا وبالرضوان رضاه في الآخرة او كلاهما في الدنيا وعلى الاولين
فايدق الحال الاشارة الى علة المنع والبالغة فيه فمع عدم احتمال جواز
التعرض لحمه فاقبل فيه وعلى الثالث كونها نكاح غير طاهر ويحتمل ان تكون الا
اللائحة وان كان قصدهم مجرد الدنيا لا الآخرة لا يحمل القرص لحمه حرمه للبيت

فكيف اذا كان مقصودهم كاحنة فهو بالغ وبوته انه قيل نزل في المشركين
 وجميع اليماحة الذين يحون مع المسلمين لما هم المسلمون ان يتعرضوا لهم
 بسبب انه كان فيهم الحطيم شريح بن ضيقه وكان قد استاق سرج المدينة
 وكان قصدهم مجرد الدنيا هكذا فهم من يوف ولكن قال الآية منسوخة
 بقوله واقتلوهم اي المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحضروهم
 اي اجلسوهم وجعلوا بينهم وبين السج الجرام ما يدل على منع الكفار عن دخول
 السج الجرام مثل ما كان للمشركين ان يعبروا مساجد الله وانما المشركون
 نجس فلا يقربوا السج الآية وفيه انه يحتمل ان يكون المراد عدم التعرض عن
 جهة ان قصدهم بيت الله الحرام الى ان يصلوا البيت والحرم والموضع الذي
 لا يجوز دخول الكفار فيه فيكون نحو اقتلوا مخصوصة لانا سخة او يكون
 المراد المسلمين فتكون هذه الآية مخصوصة لانا سخة وبوته ما هو
 بين العامة والخاصة من المفسرين ان المائدة اخر ما نزلت فليس شيء منها
 منسوخا فاقول والجملة الظاهرية التعرض لقاصدي البيت الحرام مطلقا
 الا ما خرج بالدليل مثل ما تقدم فالحال المذكور اما كونه الواقع ذلك
 او انه كذلك في الاكثر لا انه يجوز التعرض اذا لم يكن ذلك وكذلك اذا
 كانت جهة يتبعون صفة قتال نعم اذا وصل الكفار الى موضع لا يجوز
 لهم الدخول يتعرض لهم بمنعهم عن الدخول فقط فيكون المنع خارجا
 لدليله فتحصر هذه الآية واذا جاز المصطاد وادن وابعده للاصطبا
 بعد زوال كاحرام المانع منه الدال على التحريم بقوله ولا تقتلوا
 وانتم حرم وهذا لا يدل على كون كاحم بعد الحطيم مطلقا لابعاده والجواز
 لا الوجوب لان هذه قد تكون لمقصود المادة او للجماع ونحوه فاقول

ولا يجر قنكم شنان قوم اي لا يحل لكم اولا يكسبكم شدة بغض قوم وعداوتهم شنان
بفتح النون وسكونها مصدر اضعف الى المفعول والفاعل واخبر او فتح لقوله
تعالى ان صدوكم عن المسجد الحرام اي لان صدوكم عام الخديبة حد فرب
حرف الجر قياسا وهو علة للشنان وبيان له وقوي بكسر الهمزة على انه شرط
واعني عن جوابه قوله ولا يجر قنكم وليس المراد الماضي في الجواب اي ان فعلوا
بكم في الزمان الماضي كذا فانتم لا تفعلوا في المستقبل بهم كذا ان نعمت واللائعاف
منهم لا تفعلوا بكم فهو باي مفعولي يجر قنكم فانه يتعدى الى واحد والى اثنين
لكسب وتعا ونواعي البر والتقوى اي اعملوا بالعبودية ومتابعة الامر
بالاحسان وعلى لغة الهوى فليعاون بعضهم بعضا على الاحسان وحسن
المعاشي وامثال الاوامر ويحتمل ان يكون امرا بالتعاون مطلقا من غير
ان يكون نعمة ليجر قنكم ولا تعا ونواعي الاثم والعدوان للتشفي والانتقام
والظاهر المراد كاعانة على المعاصي مع القصد او على الوجه الذي يقال
عرفا انه كذلك مثل ان يطلب الظالم العصا من شخص لضرب مظلوم
فينعطيه اياها او يطلب منه القلم لكتابة ظلم فيعطيه اياه ونحو ذلك
فما بعد ذلك معاونة عرفا فلا يصدق على التاجر الذي يتجر للحصول على
انه معاون للظالم العاشر في اخذ العشور ولا على الحاج الذي يتخذ منه
بعض المال في طريقه ظمما وغير ذلك مما لا يحصى فلا يعلم صدقها
على سائر من لم يحرم عليه شئ مما يملكه من الذي يحرم عليه البيع ولا على
بيع العنب ممن يعمل خرا والحسب ممن يعمل صنعا وهذا ورد في الروايات
الكثيرة الصحيحة جوارحه وعليه اكثر ونحو ذلك مما لا يحصى فتأمل الآية
دللت على ان معاون على الشئ كالفاعل في الخير والشر كما هو المشهور في الخبر

ان الدال على الخير كفاعله وفيه ان الصدق لو تعاقبت عليه كثرة الا
ثم وقع بيد المتصدق يكتب لكل ثواب المتصدق من غير نقصان شيء
عن صاحبه فماتل وانقوا الله ان الله شديد العقاب فيجب الخوف عنه
باجتناب جميع مناهيه من المعاونة على الاثم وغيره وبترك الانعام وغير
ما استحق واذا قال ابراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق اهل
من التراب من آمن منهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر فامتنعه قليلا
ثم اضطره الى عذاب النار ويس المصير فيها دلالة على جواز التمتع بل كونه
مرغوبا فيه ومنذروا اليه اذا الظان ابراهيم عدا لا يفعل الدعاء الا اذا كان كذا
لك يكون البلد آمنا للمؤمن بالله واليوم الآخر وبالرزق حيث جعل من آمن
بدل اهل مطلقا فاستقاموا او غيره الا اذا كان كذلك بل لا يبعد الفهم
كافرا ايضا مطلقا كما يشغره قوله بعد ومن كفر فامتنعه قليلا اي زمانا
قليلا وهو مودة بغائهم في الدنيا او متاعا قليلا وهو متاع الدنيا وكل ذلك
قليل بالنسبة الى متاع الآخرة فكيف ما وصل منها الى الكفار ويفهم منه
سقوط اعتبار ما عند الله وفيه اشعار بعدم حسن التخصيص فيجوز طلبه
مطلقا فيمكن اعطائهم سوى ما ثبت منعه من الزكوة وبديل عليه الاجابة
وما ذكره في باب الوقف والوصايا وليس هذا محل ذكره فان اردت فارجع اليه
وتأمل فنع ابن الجنيدي اعطاء غير اهل الحق المستفاد من الدروس بعد علم
ايضا ان في الآية التي بعدها اعني واذا برز ابراهيم القواعد من البيت ^{اسم} اسمعيل
ربنا نقبل منا انك انت السميع العليم اي يقولان ربنا وقد قري به جملة حالته
اي قايلين وانما قدرنا الفعل لا الصفة نبعا لما قري به اي ربنا التنا على هذا
الناس انك سميع لدعائنا علم بمصالحنا وبياننا ان هذا التنا ما كان الا لك

دلالة على كونه منذ وبأمره عوياً عند الفراغ من العبادة كما قاله في مجمع البيان فيمكن
فهم استجاب النقيب وغيره من الأدعية عند الفراغ من جميع العبادات
وايضاً في الآية التي بعدها وهي ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن دَرَجَاتِنَا امةً
مسلمةً لك وارنا من اسكننا وب علينا انك انت التواب الرحيم نبيه ودلالة
على جواز وطلب قبولها من غير ذنب لانها معصومان وقد طلبا الاستجابة
ودلالة على جواز الدعاء للمسلم بان يجعله مسلماً ابقا باعتبار الزيادة كما قال في
فت والمعنى زدنا اخلاصاً واذعاناً او باعتبار الاستمرار والاستقبال اي قَا
ربنا واجعلنا مسلمين مستقبل عمرنا كما جعلتنا فيما مضى بان توفقنا وتفضل
بنا اللطاف التي يدعون الى الثبات على الاسلام كما قال في مجمع البيان ثم قال
فيه هو اي الاسلام لا نقباده لاهل الله تعالى بالخضوع والاقرار بجميع ما اوجبه الله
وهو اي الاسلام والايمان واحد عندنا وعند المعتزلة واستدل بقوله ان
الذين عند الله الاسلام ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وفيه
تاقل اذ يلزم دخول العبادات في الاسلام والايمان ايضاً عند اصحابنا مع
انه ليس كذلك كما ذكره صاحب ن في تفسير يؤمنون بالغيب لان عند المعتزلة
الاعمال داخلة وقد قال هما واحد عندهم وعند اصحابنا وقد ذكر ذلك ايضا
في تفسير يؤمنون بالغيب فتأمل وكذا يجوز الدعاء للدينية قال العاجي وخصاً
بعضهم اي بعض الدربة على تقدير جعل من في قوله ومن دَرَجَاتِنَا امةً مسلمةً
لك للتبعض لما علم ان في دَرَجَاتِ الظلم مع علم ان الحكمة الالهية لا تقتضي
الاتفاق على الاخلاص والاقبال على الله فانه مما يشوش المعاش ولذلك
قبل لولا الحق لحزبت الدنيا انتهى وفيه تاقل اذ يفهم من قوله ظلمة انه اخذ الاسلام
خلافاً للظلم وهو الكفر والغشق فيغالبها الايمان او العدالة ومن قوله وعلما

ان الحكمة الخ الله لا خلاص وغاية الاقبال الكلي بحيث لا يمكن مع الاتفاق
عليه العيشة فليست بطلوبة الله تعالى من الكل مع بُعد هذا المعنى من
الفهم ويمكن ان يكون مطلوباً من الكل في كل احد شئ مثلاً ممن يبيع
التوجه الكلي على وجه يجمع مع شعله وقصد التقرب بذلك الشغل
بان يقصد معيشته ومعيشة عياله وبقاء النوع وكذلك المماح وغيره
فيقصدون بقاء النوع ومعيشة بعضهم بعضاً لينفخ بعضهم لعبادة
غيره كاعمال مثل طلب العلم وغيره فيكون الاخلاص والاقبال
الكلي من الكل مطلوباً على سبيل التخيير والتبعض اذ بعد عدم طلب
الاقبال الكلي عن الكل بل لا وجه له وايضا الظان نقول يقتضي عدم
الاتفاق ولعل النزاع معه لفظي وليس في هذه الآيات من الاحكام ما
يعتد به وانما ذكرت تبعاً والآيات المتعلقة به

على انواع في وجوبه وفيه آيات كتب عليكم القتال
وهو كره لكم وعسى ان تکرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئاً وهو
شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون اي فرض الله تعالى واجب عليكم الجهاد
مع الكفار والمحال ان ذلك شاق عليكم فاطلق المصدر على المفعول للبالغة
بمعنى انه مخالف لطباعكم وصعب عليكم من جهة ان البشر خلق على ان يحب
السهولة والحيوة وكذلك الجهاد بني في ذلك كله او يكون بمعنى انه كان
كرهاً لكم قبل التكليف والامر به ان يكون بمعنى الاكراه مجازاً كما انهم اكرهوا عليه
لشد مشقته مثل حملته اكرهوا ووضعته كرها وعسى ان تکرهوا معناه
تکرهوا شيئاً في الحال بالنظر الى الطبع وهو خير لكم في المال كما يكرهون الجهاد
لما فيه من المخاطرة بالروح وهو خير لكم لا لكم في الجهاد احدى الحسين اما

الظفر والغنمة مع ثواب المجاهدين وأما الشهادة والخبرة في الحال من غير
انتظار للقيمة كما هو المشهور في الشهداء وعسى أن تجواسوا وهو مثل
أن تجبوا ترك الجهاد لحبه الحيوة والمستلزمات المتوعدة وهو في الحقيقة شيء
لكم لأنه يمنعكم عن السعادات الدنيوية والآخرة وكذا جميع التكليفات ^{العبادات}
المقربة والناس في البعثة المهلكة والله يعلم مصالحكم ومنافعكم وما ينصركم وما
ينفكم وينفعكم عن المضار ويرغبكم في النافع والنفاهد وهي مخفية عليكم بط
نظركم وما تعلمونها لعلكم تتذكروا وكثرة الشهوات التي تسرها والكسل الذي
يزين عدها ولو ازم البشرية التي تفكسها فهي صريحة في وجوب الجهاد على الأحرار
والتفصيل مبين في الكتب الفقهية يسئلك عن الشهر الحرام قال
فيه قل قال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والسج الحرام وأخرج أهله
منه أكبر عند الله والغنة أكبر من القتل ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم
عن دينكم إن استطاعوا ومن يرد دماءكم عن دينه فميت وهو كافر فأوليك
حبط أعمالهم في الدنيا والآخرة وأوليك أصحاب النار هم فيها خالدون
أي يسئلك يا محمد عن القتال في الشهر الحرام هل هو جائز أم لا والسائلون
أهل التوك على جهة العيب على المسلمين باستحلالهم القتال في شهر حرام
على زعمهم لا حقيقة كما يفهم من سبب النزول وقيل السائلون المسلمون
الحكم فقال بذلك عن الشهر بدل الأشهر إذا الزمان فحمل على ما فيه قل أن
القتال في الشهر الحرام ذنب كبير وعظيم لكنه الصنع سبيل الله أي النفع
من الحج وغيره من العبادات كما تفعلون والكفر بالله وصد السج الحرام وأخرج
أهل المسجد وهم المسلمون من السج الحرام كأخرجكم المسلمين من مكة حتى هاجروا
إلى المدينة أكبر وأعظم دنبا ووزر عند الله فصد نكرة موصوفة مبتدأ

ول
يميز

وكذلك عطف عليه والسبب الحرام كذلك بتقدير صد ويجعل عطفه على سبيل
الله ومنها قصور لأن حذف المضاف وإتياء المضاف إليه مجرور مع كون
المقدم المغطوف عليه قليل بل غير معلوم الوقوع والعصل بين المجرور وما
يتعلق به بالمغطوف عليه بعيد وقيل عطف على المجرور في به أي وكفر بالسجدة
الحرام فعطف على المجرور من غير عادة الجار وهو جازي بل واقع في القرآن العزيز
مثل قوله تعالى لئن لم يكن له ولا إمام بحرام الإجماع وقول في أنه صنف باطل
فإنه من السبعة للتواتر وفي أسرار الفهم أي واقع فينبغي القول به إذا دلل
على غيبه لا عقلا ولا نقلا وما ذكرناه من أنه يلزم العطف على ما هو كعبض الكلمة
لا يصح دليلا عليه بحيث يلزم ما وبالأيات وكما أسرار والكفر بالسبب الحرام عدم
اعتقاد كونه محبدا والفتنة أي الكفر فإنه فتنة في الدين أكبر من الفعل الذي
وقع في الشهر الحرام من المسلمين ولا يزالون يقاتلونكم يعني أن الكفار يقاتلونكم
إيها المسلمون دأبا حتى يرجعواكم عن دينكم أن قدروا على ذلك ومن يرتد من
المسلمين عن دينه ولم يتردد حتى مات على الانتدافا وليك صارت اعلمها باطل
كان لم تكن ولم ينفعوها في الدنيا والآخرة وسي الهلاك حبط الأثر في الأصل
كله إذا أكل الماشية بلحمها الفساد في بطنها وتعال حبط الأثر تحبط حطا
إذا أصبها ماء ثم قال في جمع البيان وقال فيه أيضا معناه أنها صارت بمنزلة
ما لم يكن لا يباعهم أي ما عاين حلا والوجه المأمور به لأن أحباط العمل وإبطاله
عبارة عن وقوعه على خلاف التوبة التي يستحق بها الثواب وليس المراد
أنهم استحقوا على اعلمها الثواب ثم حبط لأنه قد دل الدليل على أن الأجبا
على هذا الوجه لا يجوز أقول المشهور بين الأصحاب أن مذهب الإجماع لا يوجب
باطل وقد ادعى عليه الإجماع وقد استدرك عليه في التجريد سلطان المحققين دليل

عقلى ونفلى اما العقلى فهو انه لا معنى لكون ذنب قليل محبط لعبادة عظيمة وبالعكس
حتى لو فعل الانسان دائما جميع العبادات الى قرب موته ثم اذا فعل ادنى شئ ففوق
يبطل تلك بالكيفية ويستحق به العقاب الدائم وبالعكس وهو حظ البطلان
ومذهب بعض المعتزلة واما اسقاط المساوي بالمساوي واتقاء الزيادة كما هو مذهب
البعض لا يخرج منهم فلا يدل دليله العقلى عليه واما النفعي فهو مثل ومن يعمل شئنا
ذرة خير ايره ومن يعمل شئنا ذرة شر ايره وفي دلالة ايضا ما قل اذ من عمل خيرا
او اسقط به عقاب يصدق انه راء وبالعكس وبالمجمل الاخبار والايات
متطافرة ومكاثرة في وقوع الاحباط فان كان لا يمكن فلا بد من التاويل لوضع
عدم جواز التاويل الذي في جميع البيان غير واضح اذ لا معنى لوقوع الفعل على
وجه يستحق فاعله الثواب والمدح الا كايان على الوجه المأثور به شرعا يعني الايتان
به مع جميع الروابط المعبرقة في صحته حين الفعل وقد فرض الايتان على هذا الوجه
ثم اراد ومنع هذا كايان في جميع الصور التي اطلق عليه الاحباط بعيد ومعلوم
ان عدم الارتداد فيها بعد ليس من شرائط صحة الفعل حين اتباعه ذكره القاضي
بل مطلقا عند الاصحاب الا ما نقل عن الشيخ الطوسي رحمه الله انه يبطل الحج بالردة
وضعه الاصحاب وبذلك الآية ايم على ضعفه وعلى تعديده ايم لا ينبغي توقيفه
على التوبة كما يظهر من جميع البيان والظاهر ان هذا التاويل انما يصح على التاويل ما يرد
ولكن ذلك غير واضح وايضا انه ما يحري فيما اذا كان احاط بعض الاعمال بالبدنية
بالبعض مثل ان شرب الخمر محبط كذا وكذا وكذا وان الصلوة تكفر ذنب
كذا وكذا والحج كذا وكذا وغير ذلك مما لا يحصى فلا يبعد حمل قول بعض الاصحاب
يبطلان الاحباط والتكفير عن الذين ذكرناهما في الاول وادعينا ظهور
بطلانها وان ارادوا غير ذلك فغير واضح الدليل كما عرفت فغير يمكن ان يقال

استبعاد فيما نحن فيه ان يستحق الانسان ثوابا او يكون وصوله اليه موقوفاً على عمله
صدور منافيه منه من الردة او يكون البقاء على الايمان شرطاً لاستمراره
وابتغاءه به ويكون الاحباط عبارة عن عدم ذلك فدلّت الآية على تحريم
القتال والجهاد في الشهر الحرام وتجريم الصد عن سبيل الله وما عطف عليه
وعلى التحريض والترغيب على القتال وعدم جواز الارتداد وعلى ان الاحباط
بالردة موقوف على الموت عليها كما هو مذهب الشافعي فذهب الحنفي وهو
مطلقاً وان رجع ذكره في خلاف ظ الآية سيما مع القول بالمنعوم كما
هو مذهبه وعلى قبول توبة المرد حيث قبله الخلود بالنار بالموت على الارتداد
والكفر وهو اعظم من الفطري وغيره فلا يبعد القول بقبول توبة الفطري
الذي بمعنى صحة عباداته واستحقاقه الجنة دون خلود النار كما هو مقتضى العقل
لانه مكلف بالعبادات والايمان وهو بدونها محال على الله تعالى ولانبيائه
عدم سقوط بعض الاحكام مثل القتل ببديل شرعي واما التجاسة فبعبق الا
ان يقال بالنسبة الى غيره واما بالنسبة الى نفسه فيكون طاهراً لا معنى
للتجاسة مع صحة عبادته والشروط بها كما رجحناه الان يقال ان الآية نزلت في
اواخر الاسلام وما كان هناك مسلم فطري وقيل في سبب نزولها انه بعث
رسول الله صلى الله عليه وآله سرية من المسلمين وامر عليهم عبد الله بن جحش
وهو اعرابي صلى الله عليه وآله وذلك قبل قتال بدر بشهرين ليرصد غير
قريش فوجدوها وفيهم بنو الحضيض وثله معه فقتلوه واسروا اثنين
واستاقوا العبر وكان فيها تجارة الطابف وكان ذلك في غرة رجب وهم
يظنون من جمادى الاخر فعالت قريش استحل محمد الشهر الحرام فتتق ذلك على
اصحاب السرية وقالوا ما نرج حتى فنزلت توبتنا فنزلت ورد الله العبر والاسا
سولم

وعن ابن عباس لما نزلت اخذ رسول الغنمة وهي اول غنمة في الاسلام ^{السائل}
هم المشركون كتبوا اليه تعبيراً وتشبيهاً وقال ان تحريم القتال في الشهر الحرام وعند
السي الحرام منسوخ بقوله كما قالوا المشركين حيث وجبت لهم وقالوا هم
حتى لا تكون فتنة وفي صلاحية الاخيرة للناسخاء تأمل اذ ليست بمحبة
في كل مكان ولا في كل زمان وفي الاولى بالنسبة الى الثاني كذلك وبعد التسليم
التخصيص من النسخ وايضا بعض احكامها باقية فلا تكون منسوخة قال في مجمع
البيان وعندنا انه على التحريم فمن يرى لهذه حرمة ولا يبعد ونافها بالقتال
فيكون التحريم مخصوصاً بهذين المصلين بدليل من اجماع او خبر وتركتنا
احكام القتال لوضوحها في الكتب الفقهية مع عدم الاحتياج اليه ولهذا كثرت
الكثير الابواب للشمول على بعض احكام الجهاد ولكن ذكرنا البعض تبعاً للاسباب
وبعض الغواب وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجبتكم وما جعل
عليكم في الدين من حرج يدل على وجوب الجهاد وعلى نفي الضرر والحرج كما يدل
عليه الخبر والعقل ايضاً ولكن فيه اجمال وقالوا في سبيل الله الذين
يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين اي قالوا الكفار في دين الله
ومحاربة الذي يتبعه لكم لتعبدوا الله عليه اي قالوا هم لاعتلاء كلمته واعزاز
دينه حتى يسلكوه ويرجعوا اليه قيل امروا بقتال الرجال الذين يتقدمون على
القتال عادة دون النساء والصبيان والشيوخ وقيل ^{الذين}
حاربوا المسلمين من قبل وذلك موافق لما قبل من سبب ^{قيل} رولا بشيخيت
انما نزلت في صلح الحديبية وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وآله لما خرج هو و
في العام الذي ارادوا فيه العمرة وكانوا الفاً واربعمائة فساروا حتى نزلوا الحديبية
فصد هم للمشركين عن البيت الحرام فحروا الهدى بالحديبية ثم صالحه المشركون على

ان يرجع في العام للمقبل ويجلو له مكة ثلثة ايام فيطوف بالبيت ويفعل ما يشاء
 فيرجع الى المدينة فلما كان العام للمقبل يحرم النبي صلى الله عليه وآله واصحابه لغزو القضا
 ونفاقوا ان لا يفي لهم الشركون وان يصدوهم عن البيت الحرام ويقالوهم وكرة
 رسولهم قتالهم في الشهر الحرام وفي الحرم فانزل الله الآية اي قالوا الذين نجا
 دون الذين لم يقابلوكم وقيل معناه الكفرة كلهم وان لم يقابلوا المسلمين فانهم
 يصدو قتال المسلمين وعلى قصص ولا تقصدوا بابتداء القتال او بقتال العاهد
 او المفاجاة من غير دعوة الاسلام او القتل الذي لا يجوز مثل القتل او قتل
 النساء والصبيان وغيرها وبالجملة لا تفعلوا ما لا يجوز ان الله لا يحب المعتدين
 ولا يريد لهم الخير بل يريد ابطال الشر اليهم فتدرك الآية على وجوب القتال مع
 المحارب الذي الانسان على ماله ونفسه وتحريم التعدي في اخذ المال والنفس
 وعدم جواز عقابته من لا يريد ذلك وتركه وهرب وسائر ما ذكر في الكتب
 الفقهية واقولوه حيث تغفتموهم واخرجوهم من حيث اخرجوكم
والغفنة اشد من القتل ولا تقابلوهم عند المسجد الحرام حتى يقابلوكم فيه فان
 قالوكم فاقتلوهم كذلك جهرا الكافرين قتل نزلت في رجل من الصحابة قتل
 رجلا من الكفار في الشهر الحرام وغيره المؤمنين بذلك فيتن سبانه ان الغفنة
 وهو التوبة اشد واعظم من قتل المشركين في الشهر الحرام وان كان غير جاز
 ثم امر ان يوجب قتال الكفار حيث وجدوا وادركوا في الحلال والحرام
 والشر الحرام وغيره الا ما يجزى باله نبيص واصل التوقف المحذوف في ادراك الشيء
 علما او عملا وهو متضمن لمعنى الغلبة واخراجهم من مكة في مقابلة اخراجهم
 المسلمين عنها واخبار ان الغفنة اي المحنة التي يغتن بها الانسان من الاخراج
 عن الاهل والوطن اشد من القتل وان شرهم في الحرم اشد كاد عليه

تلوونكم
 في الجملة وعند جوار التعدي والقتال
 ولا يبعد انهم يوجب قتالهم

سبب النزول ا فان صدقهم المسلمين في الحرم استدعن فتلكم اياهم ولا يشهدون
بالقتل في الحرم حتى لا يلزمكم هناك حرمة الحرم فان ابتداء وكبر بالعمالة في ازارهم
به فان الواجب عليهم حيث ابتداء وبدوا انتم تجازون وتعدلون فليس عليكم به اس
ولا يلزمكم هناك الحرم ومثل هذا الجزاء هو جزاء الكفار بالقتل في الحرم واخراجهم عن
الوطن والاهل والمالك فذلك على وجوب قتال الكفار وعلى وجوب اخراجهم
عن مكة كما قاله الفقهاء اليه بل اعم من ذلك حيث قالوا لا يجوز اسكانهم في
جزيرة العرب لقوله عز لا يجتمع في جزيرة العرب دينان وكان لهم غير من الاجزاء
ونفيل السكك في الفقه فان انه لو فان الله غفور رحيم اي استغفروا عن
الكفر والقتل والاخراج وتابوا فان الله يغفر لهم ما اسلفوا ويرحمهم فذلك على
قبول التوبة من قتل العديبه لان الشرك الذي هو اعظم منه يقبل التوبة عنه
فالقتل بالطريق الاول كما في مجمع البيان وفيه تاقل فانه على بعض التفاسير
والاحتمال ومع ذلك يشكك بان قتل العديقه الناس وانه ورد فيه الخلود في النار
وهو يشمل الباب اليه فلا يلزم من سقوطه سقوطه لان الله قد يسقط حقه
بالتوبة ولا يسقط حقه غيره الا ان يكون المراد بعد الخروج عن الحق الذي لا يغتفر
بقبول توبته من جهة فعل الحرام العظيم وخص ما يدل على خلوده النار بغفر النار
ثم بين الوجوب في آية اخرى بعدها وقالوا هم حتى لا
تد فان انه لو اعدوا الاعلى الطالبين فبئس الله
بانه اعد العترة اي الشرك وكون الطاعة والعبادة لله تعافط فان اعتصموا
عن الكفر وادعوا بالاسلام وقبلوه فلا عدوان اي لا عقوبة الاعلى الطالبين
اي ليس عقوبة القتل والاخراج في الدنيا وعقوبة الاخرة بالنار وغيرها على
الدوام الاعلى الطالبين اي الكافرين القبيحين على الظلم والكفر وفيها اية دلالة على

عدم جواز القتل بالسبي وغيره بعد الاسلام فلا يجوز استرقاقهم اي بعد الاسلام
ولا اخذ مالهم بل شئ من العقوبات من اخذ المالك وغيره الشهر الحرام
بالشهر الحرام والحرمات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
عليكم وانقوا الله واعلموا ان الله مع المتقين الشهر الحرام هو الذي فيه تحريم
القتال ونحوه والحرمات جمع حرمة وهي ما يجب حفظه ولعل المراد به هنا ذو
القعده وهو شهر الصدا عام الحديسه والاشهر الحرم اربعة ثلثة سرد وواحد
فرع ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب قيل التقدير قتال شهر الحرام يقال له
يُحذف للضاف واقيم للضاف اليه مقامه وقيل لا تقدير بل معناه هذا الشهر
الحرام بالشهر الحرام الذي منعم به رسول الله صلى الله عليه وآله عن الطاعة والظفر
اي حصل ما ارادتم في ذلك فيه وقريب منه مضمون الحرمات قصاص يعني
لما صدق رسول الله ومنعوا المسلمين عن عباداتهم في مكة حصل لهم مكافاة
في ذلك الشهر بعينه في العام للقتل والحرمات قصاص احتياج عليه اي كل
ذي حرمة يجزى فيه العصاص والمكافاة فمن هتك حرمة شهر كرم بالصد فاعطوا
بهم مثله وادخلوا عليهم عنوة واقتلوهم ان قاتلوكم او اتوا معناه ان القتل في
الشهر الحرام حرام والحرم للمسلمين لا يجوز الا قصاصا فمن اعتدى عليكم اي
ظلمكم فاقموا عليه بمثله اي جازوه بنظمه فافعلوا به مثل ما فعل والمثاني
يعني لا عدل الا انه سمي به المشاكلة لوقوعه في صحبه مثل
الجموع الى جبة وقصاصي جوارحه من قال اي شئ فطبخ لك واتقوا الله باحسان
المعاصي فلا تظلموا ولا تمنعوا عن المجازات ولا تعتدوا في المجازات عن الثل
والعدل وحكم فيها دلالة على تسليم النفس وعدم المنع عن المجازات والقصاص
وعلى وجوب الرد على الغاصب المثل والقيمة وتحريم المنع والامتناع عن ذلك

وجواز الاخذ بل وجوبه اذا كان تركه اسرافا فلا يترك الا ان يكون الزك حشا
وتحريم التعدي والتجاوز عن حقه بالزيادة صفة او عيبا بل في الاخذ بطريق
يكون تعديا ولا يبعد ايضا جواز الاخذ خفية اجمرة من غير رضاه على تقدير
امتناعه من الاعطاء كما قاله الفقهاء من طريق المقاصد ولا يبعد عدم اشتراط
تعدد اربابته عند الحاكم بل على تقدير الامكان ايضا ولا اذنه بل يستقل وكذا في غير
المال من الادب يجوز الادب عليه من غير اذن الحاكم واثباته عنده وكذا القصاص
الا ان يكون جرحا لا يجري فيه القصاص او ضربا لا يمكن حقه للثل او غشالا
بحوز القول والمفظة مما نقولون بعد جواز مطلقا قبل الرمي بالزنا وغيره
وحيث ان الجهاد لم يقع الا مع الاعام وح لا يحتاج الى معرفة احكامه فتركنا
باقي الايات المتعلقة به مثل وعالمكم لانفانلون في سبيل الله والضعفين من
الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم
اهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا وكذلك قوله
ايها الذين امنوا اخذوا حرمكم الآية وقوله تعالى فليقاتلوا في سبيل الله الى قوله
اجر عظيم وقوله ما كان لاهل المدينة الآية وقوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على الذين
ولا على الذين لا يجدون الآية ويا ايها الذين امنوا قاتلوا الآية ويا ايها الذين
امنوا اذ القيم الآية ويا ايها النبي حمض المؤمنين على القتال الآية والجهاد النبي
جاهد الكفار ولكن نتمد بآيات لها فوائد كثيرة ومنها عه حنة
يا ايها الذين امنوا اذ اضربتم في سبيل الله فنتوا اي سافتم للغزو والجهاد فنبوا
بين الكافرين والمؤمنين والراد لا يقاتلوا في القتال من اظهر لكم اسلحة فظنا منكم
بانه لاحقيقة لذلك ولا تقولوا ان القى اليكم السلم اي جباكم نتيجة التسام اي
استسلم لكم وانفاد فليعلم انكم مظهر لكم انه من اهل ملتكم لست موصياي ليس لاي ملتكم

حقيقة وانما اسلمت خوفا من القبل يتبعون عرض الحيوة الدنيا الى المال
 والمناج الذي لا بقاء له فان جميع منافع الدنيا عرض زائل وبغال ان الدنيا
 عرض حاضر ومنه العرض القابل للجوهر وعند الله مقام كثير في مقادير
 الله تعالى نعم ان اطعموه فيما امركم وقيل معناه ثواب كثير لمن ترك قتل المؤمن
 كذلك كنتم من قبل اي كفارا فهداكم الله وقلتم لا اله الا الله محمد رسول الله
 فخلعتم من الله عليكم باظهار دينه فاطهرتموه بعد الكتمان من اهل الشرك
 فتاب عليكم اي قبل توبتكم فبينوا اعاذها الله انكم بعد ذكره اولها بالنبوة
 بعد ذكرها ان الله كان لم يترك بما تعملون خيرا عليها قبل ان تعملون ولا
 يخفي عليه ان قصدكم ليس الا ابتغاء عرض الحيوة الدنيا والشهوات فانزلت
 في اساقطين زيد واصحاب بعثهم رسول الله صلى الله عليه وآله بسترته فلقوا
 رجلا قد لقي اليهم له الى جبل وكان قد اسلم فقال لهم السلام عليكم لا اله الا الله محمد رسول الله
 فبين اليه ساعة ففعلوه واستاقوا غنمه وفيها دلالة
 على قبول الايمان من قال بلفظة من غير تعرض له انه مكروه او قاصد
 لذلك وهل هو حقيقة ام لا وعدم الخمس بل وسائر الامور بالطريق الاولى
 وبذلك عليه تحريم الخمس بالكتاب والسنة والاجماع وعلى عدم الجراءة في
 الامور مما يحصل عند السرعة في الحكم والعلم والعمل بالابد من الثبوت والتوثيق
 حتى ينظر في عدم العمل بالنظر في الحال كما في خبر الغاسق الذي ذكره
 عليه الكتاب والسنة والاجماع وايضا تدرك على عدم اعتبار الدليل في الايمان وعلى
 عدم اعتبار العمل فيه وعلى انه يكفي لصحة مجرد الشهادتين بالوقوف له بانه ليس
 بمؤمن مني عنه فافهم واعلمها تدرك على عدم المواخعة في الدنيا بمثل هذا العقل ولكن
 القواعد الفقهية تقتضي الدين والكفارة على ما تقدم في الآخرة المتقدمة ان الخطاء

ورزق

على المهاجرة وعدم التكليف ولكن لم يطمع وتوقع عفو قطع الاطعام غيرهم فالآية
دلت على ان ترك المهاجرة مع القدرة كبيرة واي كبيرة حيث فرض المهاجرة
واستثنى العاجزين ويمكن ان يكون منسوخة بقوله لا الحجر بعد الفتح ان كان
متواترا والاولى جعله محصا لها ومقيدا ولو قيدت بفرض الحجر لا يحتاج
الى شيء ولكن تكون محالة غير معينة الا بمفصل وقال في الآية دليل على
وجوب المهاجرة من موضع لا يتمكن الرجل فيه من اقامته امر دينيه وفيه
هذا دليل على ان الرجل اذا كان في بلد لا يتمكن فيه من اقامته امر دينيه كما يجب
لبعض الاسباب او علم انه في غير بلد اقوم بحق الله وادوم على العبادة
عليه المهاجرة وعن النبي صلى الله عليه وآله من فريد يده من ارض الى ارض وان
كان شبرا من الارض استوجب الجنة وكان رفيق ابيه ابراهيم ونبيته
صلوات الله عليها وعلى آلهما اجمعين وفي الدلالة خفاء فانها معتك بكون الحجر
فرضية كما تقدم قال في فقه همدان من اهل مكة اسلموا وليه باجر واجبن
كانت الهجرة فرضية وقوله تعاظي انفسهم يعني يموتون حين كونهم ظالمين انفسهم
فالوعيد متعلق بمن يموت وهو ظالم بترك الهجرة الواجبة بحيث صار سببا
لموافقة الكفار ومساعدتهم وترك اظهار الاسلام بل اظهار الكفر كما يفهم من
سوقها ومن فقه وي يمكن ان يكون مع عدم اعتقاد جوازها وجعلها واجبة
صار الحكم ما ويرى جهنم وساءت مصيرا وذلك ليس انما يكون كفرا بالمعجلة
غاية ما يفهم منها وجوب المهاجرة في حادثة خاصة بسبب خاص فلهذا يفهم منه
ان كل هجرة واجبة وكل تارك لها ظالم الا ان يعاسر باستخراج العلة وابتنائها
في الفرع والى له ذلك ولهذا ان ترك هجرة كبيرة وفيه ما تقدم من المناقشة
التي كادت ان لا توجد في غيرها وكيف يكون غير هذا كذا مع انه نقل ان لا

يجوز بعد الفتح فإني ذلك الحكم حج وعلى تقدير الدلالة على الأول في الجملة كيف
يبدى دلالتها على الثاني قوله أو علمه ثم وكأنه لذلك قال وحقت وما صرح بالوجوب
وكانه نظر إلى القياس والفرض لأن لفظة حقت بمعنى الأولى والأحسن هو الشك
والكثير وهو حقيقة فيه ولكن يصرح بالوجوب وكأنه نظر إلى القياس
فالدلالة على تقدير إمكان استنتاج القياس وصحة لا يتم عند أصحابنا حيث لا
يقولون به وكأنه لذلك ما ذكره في ن ويؤيد جواز التيقن بل وجوبها بفعل
بها ويتم في بلادها من غير اظهار شعائر الاسلام ويظهر خلافها على وجهها
ولهذا ما شرط البعض عدم المندوحة فيما ورد فيه النص بخصوصه للتيقن
كالسكت وعسل الرجلين أنعم لو آل الأمر إلى عدم اظهار الاسلام ولزوم اظهار
الكفر والواقعة معهم في دم الشرع ومساعدتهم بحب الغرار منهم وإن لم ينفذ
الآية للعقل والنقل ويمكن فهمها أيضا بالقياس والحاصل أنه إذا علم أن الكون
في بلد حرام لعدم إمكان واجب قول وفعل ما يجب عليه مطلقا وليس بمعذور
فيه وليس تما فيه التيقن وليس له بدل بحيث لا يعاقب بالكون فيجب الغرار
والهجرة إلى محل يمكن من ذلك ولكن أثبات ذلك مشكل لأن كل واجب مشروط
بالمكان وعدم المانع والضرب رفع عدم الامكان وجودهما لا يجب ذلك
الأمر بل يكون حراما فلا يعلم عدم جواز الكون ح ولهذا يجوز السفر إلى محل
النسيء وإلى محل بائد من الأموال بغير اختيار إلا أنه معلوم في بعض الأمور
فمثل الكون في محل لا يمكن فيه من فعل الصلوة مع إمكانها في غير ذلك المحل مع
القدرة إليه وقد يعلم من كلام بعض الأصحاب في تحريم السفر يوم الجمعة بعد
الزوال مع وجوبها أن كل ما يوجب سقوط الواجب فهو حرام وبهم من
بعض الاخبار أيضا مثل الرواية المشتملة على أنه وقع شخص في أرض ولم يوجد فيها

الا التلج قال عليه السلام نيم ولا يعود الى مثل هذه الارض التي توبق اهلها
ولكن ما قالوه ممنوع بل منقوض والتر وايد محل الناقل اذ يجوز النيم والذهاب
الى موضع لا يكون فيه الماء للوضوء الا ان يعاك النيم ما يباح او لا وبالثبات
مثل التراب يجوز وكذا الذهاب الى تلك الارض واجداد اسبابه عدا دون ما
لا يجوز النيم به الا اضطرارا مثل التلج او تحمل على الاستحباب ولا شك ان
الفرار ان لم يكن له مال وسبب راجح من البلد التي لم يتمكن فيها من اظهار
جميع احكامه الايمان والاسلام فيه الى بلد يمكنه ذلك بل لو علم انه فيه اولى
كما قاله في ف اولى وكانت الى ذلك اشار ما نقل عن الشهيد قدس سره انه يجب
الفرار من بلد النقيصة ان صح محل الوجوب على الاستحباب او على الوجوه المنقصة
لسبب الوجوب فتذكر وتناقل ثم اشار الى ثواب المهاجرة في سبيل الله تعالى
ومن يخرج من بينه مهاجر الى الله ورسوله لم يدركه الموت فقد وقع حرجه
على الله وكذلك الذين هاجروا في سبيل الله ثم قتلوا او عاونوا ليرزقهم الله
رزقا حسنا وان الله هو خير الرازقين والظان كل من سافر في طلب امر
لمرضات الله فهو مهاجر في سبيل الله كما يدل عليه بعض الاخبار وظاهر
الاضافة فليس مخصوص بالجهاد وبالمهاجرين من بلاد الشرك والسفر
في طلب العلم داخل بل افضل وكذا زيارة الائمة عليهم السلام بل الذهاب الى
صلة الرحم وزيارة الاخوان في الله هو سبيل الله وهو ذلك وهو هو قال
في ف وقالوا كل هجرة لغرض ديني من طلب العلم او جهاد او فرار الى بلد يرضى
فيه طاعة او فناء او زهد في الدنيا او ابتغاء رزق طيب فهي هجرة الى الله
ورسوله وان ادركه الموت في طريقه فاجرة على الله والظان هذا حق وليس
مخصوص بالهجرة في آية ومن يخرج بل في جميع الآيات الواقعة في ثواب الهجرة كما

اشهد باليه يا عبادي الذين امنوا ان ارضي واسعة فاباي فاعبدون
 في ف معنى الآية ان المؤمن اذا لم يتسهل له العبادة في بلد هو فيه ولم ينس له امر
 دينه كما يحب فلهما جرحه الى بلد يقدر الله فيه اسلم قلبا واضح دينه واكثر عبادته
 واحسن خشوعا وعن رسول الله صلى الله عليه وآله من قر بدينه من ارض
 الى ارض وان كان شبرا من الارض استوجب له الجنة وكان رفيق ابراهيم
 ومحمد وميل في المستضعفين بحكمة الذين نزل وان لم تكن ارض اسعة
 فتمهاجر وانها وانما كان ذلك لان امر دينهم ما كان يستثبت بين ظهراني الكفرة
 في نبتن الله لا عذر في ترك طاعته فقال يا عبادي الآية فاهربوا من ارض
 يمنعكم اهلها من الايمان والاخلاص في عبادتي وقال ابو عبد الله عليه
 السلام معناه اذ اعصى الله في ارض انت فيها فخرج منها الى غيرها فمكن ان
 يستند بها على الهجرة من دار الكفر التي لا يقدر على اظهار شعار الاسلام
 وعلى الهجرة من الدار التي تكون كذلك والذين هاجروا في الله
 اي تركوا اماناتهم ومواطنهم في حق الله ولوجهه من بعد ما ظلموا اي من
 بعد ما ظلمهم اعدائهم مثل المشركين وغيرهم لبنوهم في الدنيا حسنة ^{عليهم}
 اي لسكنهم في الدنيا بلدة حسنة احسن مما اخرجوا وهاجروا عنه ولا
 الاخرة الكبر اعظم واحسن مما اعطيت في الدنيا لو كانوا يعلمون اي الكفار ان
 التجمع لهم اخرجهم من الدنيا والاهجرة لرغبت في دين الاسلام وتركوا اذى
 الزمهم واخرجهم اولو علمهم ممنون ذلك الجمع وما اعد لهم في الجنة لا ردا
 سرورا وخرجوا على التمسك بالدين الذين صبروا وعلى ربهم يتوكلون هم الذين
 صبروا على المهاجرة والمجاهدة وبذلك النفس في سبيل الله واذى الخالقين وهم
 الذين يتوكلون عار بهم لا على الغير وفي ذلك على استجاب المهاجرة او وجوبها

عن دار الكفر والخلاف لو ظلموا واوذوا اولم يتمكنوا من اقامة لوزم الدين
وعلى كس الاجرة في ذلك وعلى الصبر والتوكل وهو وظوان كانت نازلة في حق جماعة
متخلفين بعدهم باجرة رسول الله صلى الله عليه واله من مكة الى المدينة قبل بلال
وصهيب وروى ان صهيبا قال للفرسين انا رجل كبير ان كنت معكم انفقتم
وان كنت عليكم لم اضركم فخذوا عالي ودعوني فاعطاهم ماله وهاجر الى رسول
الله وان المراد بحسنة هي المدينة ولم يهاجر عنها في مكة محرم الله الذي هو محبوب
كل القلوب فكيف يعلوب من كان مسقط راسه لعموم النطق وعدم التخصيص
بالسب كابتين في الاصول فعقول الكشاف وغيره والذين هاجروا وهم
رسول الله واصحابه ظلمهم اهل مكة فغروا بنبيهم الى الله الى قوله وقيل هو الذين كانوا
محبوسين معذابين بعد هجرة الرسول وكما هاجر جوابهم فزادهم منهم بلال
وصهيب وجباب وعمار ويحتمل ان يكون بيان السب الترتيبي لا حصرا المراد
فيهم وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا واللتكبير باعتبار المعنى
فاصلوا بينهم بالنعم والطلب الى حكم الله فان بغت اى تعدت احدهما على الاخرى
فقاتلوا التي تبتغي حتى تاتي الى امر الله حتى ترجع الى حكم الله فان قات فاصلوا
بينهما بالعدل واقتطوا عدلوا في كل الامور ان الله يحب للمقسطين العادلين
يدل على وجوب الاصلاح بين المؤمنين وانما اذا لم يصحوا يجب قتال الظالمه
منها حتى ترجع عن الظلم الى امر الله العدل ويدل على انهم قاتلوا المؤمنين
اخوة من حيث انهم انشبهوا الى اصل واحد هو الايمان الموجب للحياة الابدية
وهو تعليل وتقرير للامر بالاصلاح ولذلك كثره فقال فاصلوا بين اخيكم
وضع الظاهر موضع المضمرة مضافا الى المؤمنين للبالغة في التقرير والتخصيص
وخص الاثنين لانها اقل من يقع بينهما ما يوجب الصلح من الشقاق وانفقوا الله في

غالفه امره وحكمه لعلكم ترجعون على نفوسكم
يا ايها الذين امنوا اذا
جاءكم اللوفات مهاجرات فاعفونهن الله اعلم بايمانهن فان علمتوهن من قبل
فلا ترجعنهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هن محرم لهن وانوهن ما انفقوا ولا
جناح عليكم اذ انتموهن اجورهن ولا تسكوا بعصم الكوافر واسالوا ما ا^{انفقتم}
وليسالوا ما انفقوا لانهن حلال لهن ولاهن حلال لهن والله اعلم بحكمه فيها احكام منها ان
جاءت امرأة من الكفار الى المسلمين وادعت الاسلام يجب ان تختبر فان
علمت انها مسلمة لا يجوز ارجاعها الى الكفار ومنها ان الكافرة التي اسلمت ليس
بجلاء للكفار وبالعكس ومنها انه يحصل الفرقة مجرد المهاجرة ولا يحتاج الى
الطلاق ومنها وجوب رد المهر الذي اعطاها ومنها انه يجوز نكاح المسلمين
مع ابناء المهر وليس ذلك شرط بل ولا ذكره وانما ذكرنا ان لا يفي المهر
الذي رد على زوجها من بيت المال وان مجرد الحجر كافية ولا يمنع التزوج
السابق ولا الكفر ومنها عدم حواز نكاح الكافرة للمسلم مطلقا منقطعاً او
دائماً محرمة او كتابية وفيه تفصيل مذكور في الفقه ومنها طلب المهر
الذي اعطيت ان ذهبت منكم امرأة الى الكفار كما كانوا يطلبون منكم اذا
جاءتكم امرأة منهم وفيه آيات

ولكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن
المنكر واياك هم الفاعلون اي ولكن لتكن جماعة هي بعضكم من بعضيته كاهو
الان يدعون ذكر باعتبار رجل منه على جماعة من الذكور وان دخلت النساء فيه
تغليباً الى الخياري الدين او مطلق الاور الحسنه شرعاً وعقلاً من المعروف
ونترك المنكر فيكون محلاً لتفصيله ويامرون بالمعروف اي بالطاعة والامر
يكون للرجحان مطلقاً اتم من الذنب والوجوب وينهون عن المنكر اي خلاف

الطاعة من كونه مكرها وجراحا ويكون الوجوب الذي يستفاد من الامر
اي وليكن ومن حصر الفلاح في الامرون والناهون المفهوم من قوله واوليك
هم المفلحون باعتبار المجموع وبعض الافراد ويحمل تخصيص الامر بالوجبات
والنهي عن المحرمات فيكون صحيحا في الوجوب واقا تفصيل الوجوب وشروطه
المعتبرة فوجودة في الكتب الفقهية ولا تفرق مهم في البحث عن الوجوب عينا
او كفايا والاولى منه في ذلك كون البحث عن كونه عقليا او نقليا والظاهر ان كتاب
كما هو في هذه الآيه وكون الفرض هو الرد عن البقيع والبقيع على الطاعة ليرفع
البقيع ويقع المأمور به والحسن ولا دليل في العقل يدل على الوجوب مطلقا
غير ممكن كونه واجبا عقليا في الجملة وعلى من ظهر عنده بقيع بمعنى ترتب الذنوب
على الترك وهو انما يظن يمكن القول بانه عقلي والآيات الدالة على ذلك كثيرة
مثل قوله تعالى في هذه السورة كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف
وتنهون عن المنكر الآية اي وجدتم خير جماع مخلوقة او اخرجتم من العدم الى
الوجود لتأمروا بالمعروف وتنهوا عن المنكر فتسرى بان الخبرية باعتبار
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والايمان بالله فمقابل ان الله تعالى
بالعدل وهو التوسط والانصاف في جميع الاعتقادات والافعال والقول
وعدم التعريط والافراط والميل الى احد الجانبين فلا يكون اعتقاده في قواه
ناقصا ولا فوق ما لا يجوز بان يعتقد الشرك والافراط والانصاف بالصفات
الناقصات وانصاف النبي بالالوهية وكذا في الامامة وكذا في العبادات لا
يجعلها ناقصة عن الوضيفة ولا يختص بها فوق ما عينه الشارع والمجمل لا
يخرج عن الشرع الشريف والاحسان الى الغير وهو التقضل ولفظ الاحسان
جامع لكل حسن والاغلب استعماله في التبرع ويحمل في العبادات كما قيل ان احسان

في الطاعات وهو ما يحب الكمية فيفعل النوافل والكيفية كما قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه فان لم تراه فهو برالك
 وايضا ذي القربى ان الله امر باعطاء الاقارب ما يحتاجون اليه وصلة الرحم
 وهو تخصيص بعد تعميم للاهتمام بل الاحسان ايضا كذلك قال فين وهذا
 عام وقيل ان المراد بندي القربى قرابة الرسول صلى الله عليه وآله المشار اليهم في
 قوله قل لا اسئلكم عليه اجرا الا المودة في القربى ولذي القربى في قسمه الجنس
 والمروى عن ابي جعفر عليه السلام انه قال نحن هم كانه اشار الى ذلك وينبغي
 الفحشاء الافراط في متابعة القوة الشهوانية كالزنا فانه فيجب بل اقبح احوال
 الانسان واشنعها والمنكر ما ينكر على فاعله من جميع المعاصي تعميم بعد تخصيص
 والبغي الاستعلاء والاستيلاء على الناس والتجبر والتكبر المحرم بل بمنزلة الكفر
 فيلحق ما ينعله الانسان في نفسه من البغي مما لا يظهر لغيره والمنكر يظهر
 للناس مما يحب انكار عليهم والبغي ما يتجاوز من الظلم لغيره وقيل العدا
 استواء السرية والعلائية والاحسان كون السرية احسن من العلائية
 والمنكر ان تكون العلائية احسن من السرية يعظمكم لعلمكم تذكرون معناه
 يعظمكم الله بما في هذه الآية الشريفة من مكارم الاخلاق من الاعمال والتهنئتين
 من الخير والشركي يتقنون وتذكرون وتفكرون وترجعون الى الحق
 وتعملون به وعن ابن مسعود هذه الآية اجمع اية في كتاب الله قال في ف
 العبد هو الواجب والاحسان هو للتدوب والفاحشة ما هو جاوز حد
 الله والمنكر ما ينكر العقول والبغي طلب التناول بالظلم وحين اسقط
 من الخط لعنه الملاعين امير المؤمنين رضي الله عنه اقيمت هذه الآية مقامها
 ولعمري انها كانت فاحشة ومنكر او بغيا ضاعف الله لمن ستمها غضبا وبكالا

وخزيا اجابة لدعوة نبيه وعاد من عادة قال المحشي يريد بلغه الملاعين من
 لعن عليا رضي الله عنه من بني امية وبني مروان والذي اسقط لعنه عمر بن عبد
 العزيز والذي سن ذلك معوية انتهى وأشار بدعوة النبي الى ما وقع يوم الفيل
 من دعائه له بذلك وهو مشهور وفي الكتب مسطور غني عن البيان وهذا
 الكلام صحيح في لعن معوية وفي مواضع من ف يظهر بعض المصالح وانما
 كان على الحق وما كان جهادة مع علي باجتهاد ولا معذورا فيه بل مستعدا وظالما
 وحاكم جور عالما منها ما ذكره في اخر سورة يونس واصبر حتى يحكم الله وهو
 خير الحاكمين روي ابا قتادة رضي الله عنه تخلف عن تلقى معوية حين قدم
 المدينة وقد تلقته الانصار ثم دخل عليه فقال له مالك لم تلتقنا قال لم يكن
 عندنا دواب قال فابن النواضح قال قطعناها في طلبك وطلب اليك
 يومئذ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله يا معشر الانصار ستلقون
 بعدي اثرة قال معوية فاذا قال قال فاصبر واحتي تلقوني قال فاصبر
 قال اذن نصبر فقال عبد الرحمن بن حسان الابلع معوية بن حرب امير
 الطالبين نسا كلاما بانا صابرون ومنظر وكبر الى يوم الثغابن والمخاض
 سار عوا الى مغفرة من ربكم اي الى العبادات التي هي موجبة
 عظمته من تكبر وموجبه لدخول دار المتقين والمنفقين والمحسنين لظلالهم
 وجهه عرضها السموات والارض اعطى للمتقين الذين ينفقون في السراء
 والضراء والكاطين العيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين ففهم
 افضلية الصلوة وسائر العبادات في اول اوقاتها والمسارعة اليها من غير
 تقاوان وكسل الا ما استثنى لدليل مثل تلخير العشاين الى المزدلفة كما هو
 المسطور في محاله ويستفاد منها ان الغرض الاصلي من نداء الحق دخل

استأثر فلان بالشهاد الاستدابة فالاسم
 واستبد فلان بكذا اي انفرجه
 يوم الثغابن يوم القيمة وقيل يوم الثغابن
 لانه اصل الخبة يغيبون اهل النار
 الناس مضمون مثل التالان في الحرب والتش
 جميعا والتالان في الخبوة ونحوه الخ
 اي اظنه

التقين اي الطيعين لله ورسوله بترك المعاصي وفعل الطاعات كما ان
الغرض من خلق النار دخول الكفار فيها كما قال تعالى وانقوا النار التي اعدت
للكافرين فلا ياتي في دخول غيرهم تبعامثل الفساق ودخول الاطفال
والمجانين والفساق الجنة كذلك فيدخل على عظم الاعضاء دبابان التقوى
والموصوف به بخلاف الضد فلا اعتبار بالفاسق عند الله وان دخل الجنة
وايضاً ان لوصف الانفاق في العسر واليسر والغنا والفقر دخلاً عظيماً في ذلك
ولهذا ورد في الاخبار الكثيرة ومدرج السما ودم الجحش قال في اول ما عُد
الله سبحانه من اخلاق اهل الجنة السخاء وما يؤيد ذلك من الاخبار ما رواه
النس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله قال السخاء شجرة في الجنة اعضا
في الدنيا من تعلق بعض من اعضائها قاده الى الجنة والجحش شجرة في النار
اعصائها في الدنيا فمن تعلق بعض من اعضائها قاده الى النار وقال عليه
السلام الجنة دار الاسخياء وقال الشيخ قريب من الله وقريب من الجنة وقرب
من الناس وبعيد من النار والجحش بعيد من الله وبعيد من الجنة وبعيد
من الناس وقرب من النار ومثله في الكافي عن ابي عبد الله ع وورد احياً
كثيرة في ذلك في الكافي مثل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
سبح في السموات محب في الارض خلق من طينة عذبة وخلق ما عينه
من ماء الكونثر والجحش مبغض في السموات مبغض في الارض خلق من طينة
سبخة وخلق ما عينه من ماء العوسج وعن ابي الحسن علي بن موسى الرضا ^{عليهما}
السلام الشيخ حسن الخلق في كنف الله لا يحل الله منه حتى يدخل الجنة وعاش
الله نبيا ولا وصيا الاسخياء وما كان احد من الصالحين الاسخياء وما زال ابي
بوصيني بالسخاء حتى مضى وقال من اخرج من ماله الزكوة قامة فوضعها في

موضعها اليه يبال من كسبت مالك وفيما روي عن ابي عبد الله ع في ضيافته
ابرهيم قال له جبرئيل ارسلني ربيك الي عبد من عبيدك يثخن خيلك قال
ابرهيم فاعلمني من هو لا خدعه حتى اموت قال فانت هو قال وبم
ذلك قال لانك لم تسئل احدا شافط ولا تسئل شي فعلت لا وضه عليه
السلام قال اتي رجل النبي صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله اتي الناس
اعظم ايمانا فقال ابسطهم كفرا وعنه عليه السلام قال لبعض جلسائه الا ^{خير}
بني تقرب به من الله وتقرب من الجنة وتباعد من النار فقال بلى فقال
عليك بالسخاء فان الله خلق خلقا برحمة لرحمة فجعلهم للمعروف اهلا والخير
موضعا للناس وجهها يسعي اليهم لكي يحيو كما يحيي المطر الارض المجربة اولئك هم
المؤمنون الآمنون يوم القيمة وعن علي بن ابراهيم رفعه قال ارحم الله الى موسى
لانقل السامري فانه سخي وعن ابي عبد الله عليه السلام قال شاب سخي هرق
في الذنوب احب الى الله من شيخ عابد بخيل وعن جميل بن دراج عنه عليه السلام
خياركم استغياكم وشراكم عبادكم ومن خالص الايمان البر بالاخوان والسخي
جواجمهم وان البار بالاخوان ليجبه الرحمن وفي ذلك مرغمة للشيطان ويرجع
عن النيران ودخول الجنان با جميل اخبر بهذا غرر اصحابك قلت جعلت
فذاك ومن غرر اصحابي قال البارون بالاخوان في العسر واليسر ثم قال يا
جميل اما ان صاحب الكثير يهون عليه ذلك وقد صرح الله عز وجل في ذلك
صاحب القليل فقال في كتابه العزيز ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم
خصاصة ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون وهذه الاخبار كلها
منه وحذف السند اختصارا ولهذا تركت الاخبار في الانفاق وزعم الجمل
وما ورد في غير هذا الكتاب مثل الفقيه وغيره وان كظم الغيظ بمنزلة التقوى

والانفاق في ذلك المذكور لأن الظاهر عطف على المؤمنين الذين هم وإن جاز عطفه
على الذين ولعل الأول أولى والآكان للناس وبكطون العنيط عطفاً على
ينفقون قال في أصل الكظم شد رأس القربة عن ملها نقول كظمت
القربة أي ملتها ما، ثم شددت رأسها وفلان كظيم مكظوم إذا كان ممسكاً
حزمنا وكذلك إذا كان ممسكاً عيظاً لم ينقم والكطاحة القناة التي تجري تحت
الأرض سميت بذلك لامتلاءها تحت الأرض وفي غريب الحديث لا ي
عبدة الله رأى النبي صلى الله عليه وآله في كطامة قوم فتوضا ومع على قدميه
والفرق بين العنيط والغضب أن الغضب ضد الرضا وهو رادة العقاب
المتحق بالعاصي ولعنه وليس كذلك العنيط لأنه هيجان الطبع تنكره ما
يكون من المعاصي ولهذا يقال غضب الله على الكفار ولا يقال اغتاظ منهم
وكان في التعبير عن عدم انتفاء العنيط وترك العمل بمقتضاه بالكظم بالمعنى المذكور
إشارة إلى عدم خروج الشيء منه أصلاً ولو قبله فإن المطش شد رأس القربة
بحيث لا يترشح منه شيء أصلاً والآله يحصل الغرض بل ينزل الماء ويمل ما تحته
ويخرج ما تحته فماتل وكذا العفوع عن الناس وهو عدم عقابهم بما يستحقونه
يعظمهم ولكن ينبغي أن يكون بالنسبة إلى نفسه وبحيث لا يؤهل إلى إبطال
المسود والتعزيرات الشرعية والتهاون فيها وقال في روي عن رسول الله
صلى الله عليه وآله قال هو لا يفي أعتي قليل الأمن عصه الله وقد كانوا كثيرين في
الإثم التي مضت وفيه دليل واضح على أن العفوع عن المعاصي مرغوب فيه عند
الله وإن لم يكن واجبا وقال النبي صلى الله عليه وآله ما عني رجل عن خطيئة
قط إلا زاده الله بها عزاً والله يحب المحسنين والمحسن هو المنعم على غيره على وجه
عارض وجوه البقيع ويكون المحسن أي هو الفاعل للأفعال الحسنة من وجوه

الطاعات والقربات ولا يبعد كونه اشارة الى الموصوفين المذكورين كانه قال
وانتهجهم فغيرهم بذلك ليدل على كون ذلك حسنا ايضا وعدم الاختصاص
بذلك الاوصاف فدلت على محبة الله تعالى لهم وهو فوق اعداد الجنة لهم
فدلت الآية على كون النعوى والانفاق وكظم العبط والعفوف عن الناس ^{حسان} والا
الذي يحرق العقل ويخرب الشريعة عبادات وقربات وكذا السارعة اليها بمنزلة
عظيمة عند الله وهو وظ وبيدك عليه الاخبار ويجحد العقل ايضا فيرجي من الله
كظم غبطة من غير الكفار والمعفوف عن الناس سواهم والاحسان اليهم بل الانفا
عليهم لانه انفاق وكظم وعفوف خال عن وجه قبح فلا يترك مع امر الناس
الضعفاء به وكونه محبوبا عنده ثم قال في ن ما جاء في الاخبار ما رواه ابو
امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من كظم غبطة وهو بعيد على
انفاده ملاء الله قلبه يوم القيمة انا واما ما قال روي ان جارية لعلي بن
الحسين عليه السلام جعلت تسكب عليه الماء ليثيبها للصلوة فسقط الابريق من
يدها فشبهه فرفع راسه اليها فقالت له الجارية ان الله تعالى يقول والكاظمين الغيظ
فقال لها قد كظمت غيظي قالت والعابدين عن الناس قال قد عفى الله عنك
قال وانت يجب المحسنين قال ادعني فانت حرة لوجه الله وفي هذه دلالة
على عدم الياس بالاستعانة للوضوء وقد روي مثلها عن الحسين بن علي ^{عليها}
السلام اتجاء عبده وبيدك طين للصيف وهو معهم في موقع الظرف من
يده على راسه فنظر اليه فقال العبد ان الله يعلم حيث يجعل رسالته وقيل
في معنى عرضها السموات والارض كعرضها وكفى بالعرض عن مطلق القدر هو
متعارف ونقل على ذلك الاشعار في ن او انه لما علم انه عرضة الذي هو اقل
من الطول عرف في غير المساوي علم ان طوله ايضا يكون اما اكثر او مثله اما كونه

مع ذلك في النساء فالظاهر ان المراد يكون بعضها فيه والبعض الاخر فوقه او
يكون ابوابها فيها او فوق الكل وما ذكره الحكماء غير مسموع شرعا وهو ظاهر
كما قيل ان النار تحت الارض فتكون الآية دليلا على بطلان ما قالوه فظا
الآية انها مخلوقة وكذا النار كما يدل عليه بعض الروايات وقال به
الاصحاب وصرح به الشيخ العيني في بعض مسائله وقال ان الجنة مخلوقة ومكانه
سكنها الملايكة فذلك الآية على رجحان المسارعة الى الطاعات والانفاق
في السراء والضراء وحسن الخلق بكظم العيظ والعفو على الناس والاحسان
كما وردت بهاروايات كثيرة مثل اصنع المعروف الى كل احد فان كان اهله
والا فانك اهله والذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا انفسهم ذكروا
الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا على ما فعلوا
اولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من تحتها الانهار خالدين
فيها ولا يمت لهم بها عاملين والذين اما عطف على المتقين كما قالوه او على عطف
عليه مثل الكاظمين فغناه ان الجنة اعدت للمتقين والذين انما فنكون موعود
المتقين والتائبين وهم يكونون الغرض الاصلي من خلق الجنة فلهذا في
كونها غيرهما ايضا بالفتح كما ان النار معدة للكفار يدخلها الفساق ايضا فقول
من في هذه الآيات بيان قاطع ان الذين امنوا على تلك طبقات متقون
وتائبون وعصرون وان الجنة للمتقين والتائبين دون المصيرين من خالف
في ذلك فقد كفر عقوله وعاند ربه باطل لما قلناه ولم يفرق ما يدل على
دخول غيرهما بها من الآيات مثل ما يدل على العفو والفضل والاحسان
والغفرة لمن يشاء ومن عمل صالحا يجز به وسائر ما يدل على وجوب ايمان
ثواب العمل الى صاحبه وان الايمان موجب لدخول الجنة واجاز العاقبة

والخاصة ولا ينبغي دخول النار من فعل ذنبا واحدا اخر عمره ولم يثبت وهو
بعيد جدا وان ما ذكره مبني على ان كل ذنب كفر او محبط لما قبله وهما باطلان
ولان ظ قوله تعالى اولئك جزاؤهم كالصيح في ان ذلك جزاؤهم فدل
على ان الجزاء واجر العمل الواجب لدخولها مخصوصة بها فلا تدل على عدم
دخول غيرهما تفضلا واحسانا وعفوا وكطما للغيظ التي هي محبوبة لله
تعالى ويحرض عليها عباده يسعد ان يمنع نفسه هذه الصغائر الكاملة مع
ترغيبه العبد الضعيف لذي الانتقام كالخلق والطبع له على ان ليس
الدلالة الا بمفهوم ضعيف كائين في الاصول ولهذا قال الله سبحانه
في سورة الحديد وسابقوا الى مغفرة من ربكم وعرضها كعرض السماء
والارض اعدت للذين امنوا بالله ورسوله فعلم ان ذكر التيقن للاهتمام
او غيره لا المحرم وانما يقع قسم اخر وهو الذي لم يثبت ولم يصرقا عالما او جاهلا
ان يسمى بآية التوبة مطلقا مقصرا والظاهر انه ويجعل كونه عطفيا على التيقن
اي اعدت للمتيقن الذين كذا وكذا والمتيقن الذين كذا ولا ينافي صدور التوبة
مع عدم التوبة وعدم الاصرار الوصف بالتقوى قبله وبعد ايمه واقامته
وخبره اولئك بان يكون متبدا نائيا وجزاؤه ثمنا ومغفرة خبره والمجمل
خبر الثاني والمجموع خبر الاول ويجمل ترك الغناء ثم في قوله ذكر والتمس
اشارة الى ان مطلق ما يصدق عليه ذكر الله والتوبة كاف سواء كان بعد
بلا فصل او مع فصل كثير قالوا المراد بالفاحشة الزنا والظلم مقدمات غيرهما
او الفاحشة الكبيرة والظلم الصغيرة او الفاحشة المغلظة والظلم القوي والمجمل
كون الفاحشة الظلم على العبر بتضييع حقوقه وبالظلم الظلم على نفسه بتضييع
حقوق الله ومعنى ذكر الله وذكر واعقاب الله ووعيد فاستغفروا اي تذكروا

وعزموا على عدم العود فيكون كناية عن التوبة ولم يصرحوا بزيادة تأكيد بيان
او يكون الاستغفار طلب المغفرة بالقلب واللسان مثل اللهم اغفر لنا
وعدم الاصرار يكون كناية عن التوبة ومن يغفر الذنوب اي لا يغفر
الذنوب الا الله لان الاستغفار انكاري فاصل بين المعطوف والمعطوف
الذين هما بحكم شيء واحد للاشعار بان الله يغفر وان لا غافر غيره واذا
كان لا ملجأ الا هو لا يغفر الذنب الا هو اذ الذنب الذي هو عصيانه لا
ان يغفر غيره فكروا وغناه اقتضى ان يغفر له ولا يعاقبه بسوء ما فعله
وتفضلوا واحسانا وايضا للوعد الذي في الآيات والاحبار على ذلك وقبول
التوبة واسقاط العقاب بها عقيم ما محض الفضل وجوبه سمي لانه
تفضلوا وكرها فلما بنا في كونه تفضلا كما قاله في ن هذا انه تفضل او اجر وجزاء
وفعل الاجماع قبله على انه واجب عقلا لان قبول العذر واجب عقلا كما
قاله المعتزلة ومنهم صاحب ف اذ العقل لا يفتح الانتقام والانتصاف بل هو
محض العدل كما اشار اليه سلطان المحققين في التجريد فقول ف لان
عده لوجب المغفرة للتائب لان العبد اذا جاء في الاعتذار وجب العفو
والتجاوز باطل فقد عرفت مما قررناه عدم التدافع بين فعل الاجماع
والتجريد بالعقل فافهمه قال في ن الاصرار الشدة من الصبر وهو شك
البرد قال ايض لم يقيموا على العصية ولم يواصبوا علمها ولا يلزموها وفي
ن وي ولم يقيموا على قيام فعلهم غير مستغفرين والذي فهم منها ان الاصرار
هو الدوام والمواظبة والاقامة على الفعل فلو فعل مرة او مرارا في اوقات
لم يكن مضرا وان كان في عزمه العود الى ذلك وهو بعيد فان الظاهر ذلك
فسق ومناف للعدالة ويبعد عن المعنى اللغوي ايض فانه اعتمر من ذلك

ويمكن الفهم منها ايم انه ترك التوبة حيث قال غير مستغفرين ^{ستغفار} فاراد بالآ
التوبة لغرض الاصرار فما لم يرتب يكون مقصرا وهو ايم بعيد اذ يلزم عدم
الفرق بين الكبيرة والصغيرة في انه لا يغفر الا مع التوبة ويكون فاستعادتها
غير عدل والحال ان المشهور بين الفقهاء ان الصغيرة لا تقصرون بعد
من المعنى اللغوي ايم لانه اختص ولا يبعد ان يكون المراد هو المواظبة على
البيع او العزم عليه ثانيا مع التذكر وهو مناسب للمعنى اللغوي وقواعد
الفقهاء والمعنى المتعارف وهم يعلمون قال في معناه يعلمون الخطية
ذاكرين لها غير ساهين وانهم يعلمون المحبة في انها خطية وهي حيلة خالية
وقيد للمعنى لا للشيء وهو ظا لا لآية دللت على تحريم الفاحشة والظلم ولو على نفسه
بان يحرج بدنه ويضر به بل يثبت نفسه وتحريم الاصرار وتحريم طلب مغفرة
الذنوب الا من الله والترغيب على طلبه منه بل وجوبه وجوب التوبة
وجوب قبولها على الله بالمعنى المتقدم وكون الجاهل معذورا بل الساهي
ايم وان الثابت من الذنب كان لا ذنب له كما ورد به الاخبار فيكون عدلا
بمجرد التوبة فيقبل شهادته بعد ما فصل لا قريه المقيمين وعطف عليه بل
يحتمل كونه نفسه كافلا ولا يبعد مرد شهادته من شهادة الله له بالمغفرة
وعاينها فاقبل ولا يحتاج الى ضم العمل الصالح الذي هو مذكور في بعض
الآيات بعد التوبة ومذكور في بعض الكتب ايم مع عدم ظهور معناه
فقول الشيخ قدس الله روحه تب قبل شهادتك غير بعيد الا ان تقرير
العدالة بالملكية لا يساعد فان تحقق ذلك بمجرى التوبة مشكل بعد العلم
بعد ما يحتمل كون العمل الصالح اشارة الى تحققها فاقبل ويحتمل الدوام على
التوبة وعدم الاصرار على الذنب واردة عمل مطلق اي عمل كان مثل النص

نفلس او الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله واعلم ان الظاهر لو فعل احد صغير
 ثم انتهى عنها لم يخرج عن العدالة ولا يحتاج الى معاشرته والخروج عن نهى النكر
 الى العلم بنوته ولا يكلف بذلك على ما ذكرناه من معنى الاضرار والمعنى الاول
 الذي نقلناه عنهم بخلاف الثاني فان العزم والعود مرة اخرى شرط في
 وجوب التوبة وصيرورتها كبيرة والاصل عدمه بخلاف عدم التوبة فان
 الاصل تحققه ويؤتى به انه لم يفعل تكليف فاعل المعصية بها بعد نهيه او
 انها نهيه عنها لا فعل ولا قوة من العلماء والنفهاء بل طاعتهم انه لا يجوز نهيه
 بل ذكر انه فعل ذنباً بعد الانها وهو كذلك لانه ذكر فاحشة ونسبها
 له لغرض يمكن المنع واظهار عدم العود على مثله لو علم منه العزم على ذلك اما
 جهالة بانه معصية او علمه مع عدم البالات بفعل اقواله او ان الترتيب ليس
 لكونه منهياً بل على عدم الباعث ونحوه والظاهر يحتاج الى التوبة فعل الكبيرة
 فمجرد نهيه وانها نهيه عن القبيح لا يكفي حتى يعلم التوبة والمداومة ولو لم يعلم لم
 يسقط وجوب الامر والنهي بدونها ولكن ينبغي الملاحظة العامة في نهيه
 بحيث لا يحصل له الاذا من غير استحقاق وفقد التقرب والاحسان لا
 تشبه النفس والعمل بهما كما هو معتبر في سائر العبادات والاعمال
 فيما رجمه من الله لنت لهم قالوا الباء متعلقة بلمت وعازية فيفيد الحصري
 ما كان بسنة لهم لا برحمة من الله اي ربط الله على قلبه وتوفيقه للرفق حتى
 كان يقيم لهم بعد ان خالفوه لانه سبب لعقابهم وتكرار الجحيم والبراهيم تقرير
 عليهم على وجه الشفقة واللين مرة بعد اخرى وتواضعه لهم وتجاوزة
 عنهم وعدم مواخذتهم برحمة من الله حيث جعله لبنا حسن الخلق في ذلك
 على ان حسن الخلق انما هو عطاء من عند الله ولا يحصل الا بتوفيقه وليس

العبد مستغفر وليس مقتضى مزاجه كسائر الامور المرغوبة وهو لو كنت فظا
غليظ القلب لانفضوا من حولك قل اي لو كنت جافي اللسان سبي الكلام فاسي
القلب صعبا عتيرين لتفرقوا عنك وخلوك وحداك فما امنوا بك ولا
يجادلوا معك عدوا فلا يتم لك الامر ففيه اشارة عظيمة الى فائدة حسن
الخلق ظاهرا وباطنا فاعف عنهم واستغفر لهم ويحتمل ان يكون المراد منه
ومن ذلك الذين ان تغف عنهم ما بينك وبينهم من حقوقك فلا توادهم بها
وان تستغفر لهم الله فيما بينهم وبين الله ليغفر لهم باستغفارك ولا تغف
عنهم مجرد ذنب واحد بل اصلح حالهم بحسن الخلق وشاؤهم في الامر قل
امر الدنيا والحرب ولقاء العدو وفي مثل ذلك يجوز ان يستعين برأيهم كما
يستعين بغيرهم وقم اليهم على العدو ويحتمل ان يكون مجرد اظهار الدين
والعمل بقولهم ورايهم بل ان يرى هو صوابا عمل به لانه رآه والله صواب
بين خطاهه واظهر راي صوابا عندهم ايضا فالمشاورة لا تستلزم العمل برأيهم
والاستعانة بذلك ولهذا ورد في مشاورة النساء شاو رهن وخالفهن
بل فيها فوائد الامن من اعتراضهم اذا وقع امر يسوءهم وتطيب لقلوبهم وا
لهم واظهار اعتبارهم وحسن المدارات والخلق معهم كما هو وترغب للناس
في المشاورة كما في الاخبار ايضا فاذا عزمت فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين
قالوا وطلعت نفسك على شيء بعد الناقل والشورى فتوكل عليه في امضاء
امرك على ما هو الاصلح والاليق بحالك فانما هو صلاحك لا يعلم الا
الله لا انت ولا مشاورة ولا يعني لا تعبد على رايك ورايهم وفعلك ولا تعلم
وان اصبحت الحق بذلك بل ان فعلت ذلك فاعتقد ان الذي هو صلاح
لك وتفعله وتحصل لك انما هو بتسهيله تعالى آياته لك والهاك عليه و

بأنه الأصل حتى لغيت ما هو الرشاد سواء كان الذي اقتضاه رايك أم غيره
فإن الأصل لا يعمل إلا هو وإنما أنت آلة ومكلف بظاهر الأمر الذي تجده
نافعا وأما ما في نفس الأمر لا يعمل إلا الله فالذي يجب يجب من التوكل
عليه صلوات عليه وعلى غيره كابد ما بعدهما وغيرها حتى أن بعض
الآيات إشارة إلى أن من لا توكل له إيمان له كقوله وعلى الله فتوكلوا إن
كنتم مومنين هو التوكل بهذا المعنى يعني تفويض الأمر إلى الله واعتقاد أن
الذي تفعله قولا وفعلًا وتجده صوابا لا يستعمل فيه بل إنما هو بعناية
الله تعالى وتوفيقه له إياك وإنما أنت تفعل ما يظهر كونه مشروعا ونافعًا
لك مع اعتقاد أن أصابة الحق والصواب إنما هو بتوفيقه تعالى وتسبيله
فليس للمكلف فيه دخل إلا بطريق الآلية والمحلية والفاعلية فكان هذا معنى
التوكل الواجب الذي فسره بانه اظهار العجز والاعتماد على الغير والتوكل
على الله وهو تفويض الأمر إليه والثقة بحسن تدبيره وأصله الإنكال في
فعل ما يحتاج إليه من يستند إليه ومنه الوكالة لأنها عقد على الكفاية بما
والوكيل هو المتكفل عليه بتفويض الأمر إليه يعني جعل نفسه كالغرض والمعد
فيما يفعله مثلاً أن من أجاز للزرق أو زرع فوض الأمر إلى الله بمعنى أنه يعتقد
أنه يرزقه البرق والمالك والزرع فهما ليسا بفعله بل بفعل الله فهو الفاعل
والتوكل عليه والمحافظة لكل إذا العبد والمالك تحت قدرته فلو لم يوفقه له لم
يحصل له شيء من الزرع والنجارة إلا العقب وبالحيلة النفع بالحقيقة منه
تعالى والآثر المترتب على فعل الله العبد والأصلح من الله فيتكل على الله لا على
فعله ويعتقد ذلك فليس معناه الواجب أن لا يفعل شيئاً أصلاً ويتكل عليه

لبنانه

بأن يريد الرزق والرجح من غير عمل ويقول لنا عمل على الله لأنه واجب أو يريد
الرزق من غير طلب كذلك أو يريد هلاك العدو والغلبة عليه بغير قتاله
أو التدبير أو يريد الخفا عن العدو ولا يخفي عنه بما يقدر مع علمه بطلبه له
أو يقدر على الهزيمة ولا يفعل بل يقول الله يحفظني وأنا متوكل عليه ^{لأن الفعل}
والسعي اليه مطلوب ومرغوب بل واجب في بعض الاوقات كالتموكل ^{النفس} والقائه
في الهلكة حرام وإن الله تعالى لا يفعل أمثال ذلك غالبا إلا بالاسباب التي
يكلف العباد بها نعم قد يفعل ذلك بسبب بالنسبة الى الانبياء والاولياء
إذا اراد فاذا علموا ذلك فلم ان يفوضوا اليه بالكلية كما ورد في الاخبار بالنسبة
الى بعض الائمة عليهم السلام من عدم هزمهم عن الاسد وقولهم انه لو لم يكن
الشخص لقد رعى حمل الاسد مثل الدابة فلا يقاس فعلهم بفعل غيرهم ولا ^{بفعل}
قوله كليا فإما ورد ان التوكل على الله هو ان لا يخاف احدا غير الله لا ينفع
ولا ينفعه ولا يسأل احدا شأنا ويقطع الطمع عن سواه تعالى كما انه حاول ما
قلناه من انه النافع والقادر على دفع الضرر وإن اراد النفع ينفع من غير مانع
وكذا الضرر وكذا قادر على دفع العدو وضرره وأنه لا يخاف غير الله وهو قادر
في المحرمات وترك الواجبات وكذا ان يعتقد ان غيره يضر وينفع ^{فمنع}
فيها ذلك وكذا السؤال كما قيل مثل ذلك في التائب والمجرن على امانات
والفرج بما هوأت الذين هما نهيان بالآية الشريفة والسنة الكريمة وغيرها
من الايات والاخبار التي هي ما وله مثل ما ورد في صفة المؤمن وقما يوتد
ذلك ان الانسان مخلوق ضعيفا وبالطبع خائف مما يؤذيه ويضره ويريد
ويعمل الى ما ينفعه ويشتهيه ولهذا كلف واثب بالطاعات وترك المعصيات

ولهذا كان بعض الانبياء يخافون من الاعداء وهاجرتنا صلى الله عليه واله من
حكمة العظمة الى المدنية الشرفه وخاف موسى صلى الله عليه وآله وسلم
من عصاه حتى قيل له لا تخف ونقل بعد ذلك انه اخذ بكه وغير ذلك
ولهذا وجبت العقيدة وبالجملة عدم وجوب التوكل بهذا المعنى الذي فسر
بحسب الظاهر بل معلوم كونه حراما اذا كان جهلا واقعا في المهلكة
فلا بد من التاويل اما بما مر وعنه او تخصيصه بالعض على بعض الوجوه
والاحوال والازمان كما اسرنا اليه ان الله يحب المتوكلين في ن معناه
الواقعين والمعتدين عليه والمنقطعين اليه والواكبين امورهم الى لطفه
وتدبيره ثم قال فيه في هذه الآية دلالة على اختصاص نبينا صلى الله عليه
واله بكارم الاخلاق ومحاسن الافعال ومن عجب امره صلى الله عليه واله
اجمع الناس له واي الترفع ثم كان ادناهم الى التواضع وذلك انه كان عليه السلام
يرقع الثوب ويخفف الغل ويركب الحمار ويعلف الناضج ويجيب دعوة
المملوك ويجلس على الارض ويأكل على الارض ثم في الآية احكام نقلناها الى
ثم قال في ن وفي الآية ترغيب للمؤمنين في العفو عن السيئ وحسنهم على
الاستغفار لمن بذنب منهم وعلى مشاورة بعضهم بعضا فيما يعرض لهم
ومن الامور ونههم عن الفضاضة في القول والمغلظة والجفاء في الفعل
ودعائهم الى التوكل عليه وتفويض الامور اليه وفيها اية دلالة على القول
باللطف لانه سبحانه بنه على انه لو لا رحمة لم يقع الدين والتواضع ولو لم يكن
كذلك لما اجابوه فيتن ان الامور المنفرة منغية عنه وعن ساير الانبياء ومن
يجري مجراهم في انهم حجة على الخلق وهذا يوجب نزولهم ايم عن الكبار لان
التغير في ذلك اكثر انتهى كلامه وهو كلام حسن وكان تديريدي بالترغيب

الاستحباب للمؤمنين لعدم القول بالجوب على الظل لانه ما كان عليه ايضا واجبا
صلى الله عليه وآله ويحمل الجوب وكذا الجيم عن الاستغفار والمساورة ولهذا
على يعقوب ويوسف على نبيا وعليهما السلام عن اخوته واستغفارهم وكانه
يريد بنهيهم عن الغطاظة المحترمة فانه على من لا يستحقه حرام الحصول اذا
المحترم وعدم حصول الغرض المطلوب اذا كان معلوما واما وناها وباعا
الى التوكل الجوب بالمعنى المتقدم او الاستحباب بالنسبة الى بعض الافراد فاقول
فان من تأمل هذه الآية مع ما تقدم من آية كظم الغيظ يفهم ان حسن الخلق والخلق
والمداوات مع خلق الله خصوصا عن الروساء والعداء الذين يريدون ارشاد
الناس في مربية عظيمة لا يصل اليها الا من وفقه الله واسار في الى المعنى الاول في
تفسير الآية التي بعد هذه وهي ان ينصر كره الله فلا غالب لكم وان تجدكم من ذاك
ينصر كره من بعدك وعلى الله فليتوكل المؤمنون لما امر الله سبحانه بنيه صلى الله عليه
وآله بالتوكل بين معنى وجوب التوكل عليه فقال ان ينصر كره الله على من ناواكم فلا
يقدر على غلبتكم وان كنتم من ناواكم وقل عددكم وان تجدكم اي يمنعكم معونته
ويجلي بينكم وبين اعدائكم يعصيكم اياه فلا يقدر احد على نصرهم والهائم عايدة
الى اسم الله على الظل والمعنى على حذف اللضاف اي من بعد خذلان الله والظالة لا
يحتاج الى حذفه كما قاله في ف من بعدك اي من بعد خذلانه او هو من قولك
ليس لك من يحسن اليك من بعد فلان يريد اذا جاوزته ويحمل ان يكون
المراد بالتوكل على الله الانكال عليه وتفويض الامر اليه بمعنى ترك العمل والاستعانة
بغيره في الامور ولكن لا كله بل بعد فعل ما ورد الشرع به مثل الهرب من العدو
مهما امكن اذا ظن او علم هلاكه او ضرره ثم الانكال عليه في الباقي بمعنى عدم
استعمال شيء فاذا خاف عدوا لا ينقطع الى غير الله ولا يسأل احدا من الناس

اذا لم يجب ولا ينصرف الى الاغنياء والسلاطين علما في دفع الضرر الموهوم ^{النفق}
 الغير الواجب ولكن وجوبه شرعا بهذا المعنى ما لم ينسب الى فعل محرم او ترك
 واجب غير طفيف يمكن حل الابه والاختيار على الرجحان المطلق فماتل ^{والف} في
 قد نصت هذه الآية التنبيه على ان كل من دهم امر فينبغي ان يفرغ الى هذه ^{الكلية}
 حسنا الله ونعم الوكيل وقد صحت الرواية عن الصادق عليه السلام انه قال
 عجبت لمن خاف كيف لا يفرغ الى قوله تعا حسنا الله ونعم الوكيل فاني
 سمعت الله سبحانه يقول عقيبها فانقلبوا نعمة من الله وفضل الابه وروى
 عن ابن عباس انه قال كان اخر كلام ابراهيم عليه السلام حين بقي في النار
 حسنا الله ونعم الوكيل وقال نبينا عليه السلام من مثلها ونبي هذه الابه قوله
 تعا الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا
 وقالوا حسنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا نعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء
 الابه والتنبيه غير بعيد رتب الانقلاب نعمة وفضل وعدم السر يقول
 حسنا الله والرواية صحيحة في بيانه فاعلم عدم اختصاصه بالجماعة السابقة
 وعدم مخرجه الزيادة والرواية موجودة في الاصول ولكن ما عرفت صحتها
 وهو اعرف ولا دلالة في نحو قوله سبحانه ولا تخافوهم وبخافون ان كنتم
^{على} مومنين ^{على} عدم الخوف من غير الله والخوف عنه فقط مطلقا لان المراد على
 في التفاسير عدم ^{الخوف} في الجهاد من الكفار بعد وعد الله بالنصر والغلبة عليهم
 والخوف من الله بترك الجهاد وغيره فماتل ^{وقد نزل عليكم في}
الكتاب اي القرآن ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها اي ينكرونها ويستنكرونها
بها ان هي المخففة واذا الشرط ويكفر ويستنكرونها حالان عن المفعول ^{الجملة}
 شرطية وقوله فلا تقعد وامعهم حتى يخوضوا في حديث غيره جزاؤها وغيره

ر
 يتكلم

صفحة حديث وليس معرفة لتوفيله في الابهام والجملة قائمة مقام فاعل ترك وضوء
منع المومنين عن مجالسة المعاندين والمستهزين وقت اظهار الغناد والكفر والاستهزاء
بالآيات من الكفار فضير لا تقعد والمسلمين ومعهم ويخوضوا الكفار والمستهزين
انكم اذا مثلهم اي ان تقعد واح معهم فانتم مثل الكفار والمستهزين بآيات الله في
الاثم ان قدرتم على المفارقة وعدم المجالسة معهم او في الكفر والاستهزاء ان ضمتم
بفعلهم فان المجالسة معهم الرضي بذلك الفعل قبل الفاعل فبقيد بقوله ان كنتم
راضين بذلك فهي صحيحة في تحريم المجالسة معهم حين الكفر والاستهزاء ولا يبعد
فهم تحريم ذلك المجالسة مع كل فاسق حين فسقه مع القدرة على عدمها وعدم الضرر
فالسفين ومثي كانوا راضين بالكفر كانوا كفارا لان الرضا بالكفر كفر فيها دلالة
على وجوب انكار المنكر مع القدرة على ذلك وزوال الغدروان من ترك مع
القدرة عليه فهو محظي اثم وفيها اية دلالة على تحريم مجالسة الفساق والمبتدئين
من اي جنس كانوا قال جماعة من المفسرين ومن ذلك اذا كذب الرجل يكذب
فصحك منه جلسائه فيسخط الله عليهم وروى العياشي باسناده عن علي بن موسى
الرضا عليه السلام في تفسير هذه الآية انه قال اذا سمعت الرجل يحذرك الحق
ويكذب به وينفع في عمله فقم عنه ولا تقاعده واعلم ان ظا الآية جواز مجالستهم
بعد ذلك وعدم الصافهم به وان كانوا كفارا ومستهزين لقول حتى يوضوا
في حديث غير الاستهزاء لانه غاية التحريم قال فين فلا بأس ان مجالستهم
فلا يحرم مجالسة الفساق في غير وقت الفسق بالطريق الاولى وهو خلاف
المشهور بين الفقهاء فانهم يقولون يتحرم الاضطرار مع الفساق ووجوب
الاعراض عنهم لم يخبر به المبل اللهم ومودتهم ومحبتهم ولان ينتموا عنه ولكن يمكن ان
يقال حتى يخوضوا علة للنهي يعني لا تقعدوا معهم حتى يتركوا ذلك فالجواب

عندهم قد يكون سبباً لذلك فانهم قد يريدون ان يغيبوا المسلمين فاذا لم
 يكونوا معهم لم يفعلوا وقد يكون الجاوس موجباً للذكر الهنهم ف يريدون انعام
 ذلك فيكفرون ويستمنون بايات الله واليه اشار بقوله تعالى ولا تسبوا الذين
 يدعون من دون الله اى الهتهم فيسبوا الله عدواً بغير علم وهذه صحيحة في
 عدم جواز فعل مباح بل واجب لو كان موجباً لسبب الآله ونحوه فلا تفعل
 شايئ من ذلك من سب الهتهم وغيره مثل سبهم وسب أصحابهم اذا كان
 موجباً لسب النبي ص والائمة والمؤمنين وهو طاعة الله والمراد بما نزلنا
 هو المذكور في الانعام بقوله واذا رايت الذين يخوضون في اياننا فاعرض عنهم
 حتى يخوضوا في حديث غيره واما بنسبك الشيطان فلا تقعد بعد
 الذكرى مع القوم الظالمين اى وان بنسبك الشيطان النهي عن مجالسهم
 فلا تقعد معهم ان ذكرته قبل النساء فعل الله اضيف الى الشيطان لمجري
 عادته بفعل النسيان عند الاعراض عن الفكر ووسوسة الشيطان ظاهرة
 ان الخطأ لم يصح ويحتمل ان يكون من قبل فاسعياً باحارة او سعي عدم الاحضار
 اليه بالفعل النساء فلا يدل على النساء الشيطان للانبياء قال في ن قال الجاني
 وفي هذه الآية دلالة على بطلان قول الامامية في جواز النقية على الآلهة
 والائمة وان النسيان لا يجوز على الانبياء وانت تعلم انه لا يدل على عدم
 جواز النقية فانها مطلقة بجور تقيدها بعدم الخوف والضرر وعدم
 الفساد مع انهم لا يجوزون النقية على الانبياء وقد عرفت حكاية النسيان
 مع انه قد جوزه بعضهم في غير الاحكام وقد فصل في ذلك الصدوق وذكره
 مفصلاً اي في ن حيث قال في جواب الجاني وهذا القول غير صحيح ولا
 يستقيم لان الامامية انما يجوزون النقية على الامام الى قوله واما السهو

بانبت خير البدو والخصان
 كيف تزين في قنقار
 ارجع يوك حرق مسطار
 اياك اعني فاسعي باحارة

جهه

والسنيان فلم يحزنوهما عليهم فيما يورده عنه عن الله عز وجل فاعاد ما سواه فقد جردوا
عليهم ان ينسوه ويسموا عنه ما لم يورده ذلك الى اخلاص العقل وكيف لا يكون
كذلك وقد جردوا عليهم النوم والاضجاع وهما قبيل السهو وهذا يدل على عدم
الخلاف في ذلك عند الامامية فقاتل فيه وحتى ههنا ايم محتمل ما قلناه فقلنا
والمراد بالخوض في الآيات الكفر بها والاستهزاء بها كما بينت فها تان الايمان ^{لان}
على اجتناب الكفار حال كفرهم بل الفساق حال فسقهم لانهم ما صرحوا
بان المراد من الذين هم الكفار بل الذي يخوض في الآيات بما لا يجوز فهو
قد يكون فسقا فقط وان كان ظالا لا يورده الا على الله الكفر فقاتل ان
يبندوا اي تظهروا خيرا اي حنا حريدا من القول والفعل بالنسبة الى الحسن
اليكبر بل اعم او مخفوه اي تمعلوا ذلك ستر وخفية او تعفوا عن سواي تصفوا
عن اساء اليكمر مع القدرة على الانتقام ولا تجهر والله بالقول بالسوء ولا بد في
من ذلك واقرى فان الله كان عفوا قديرا صفوحا مع القدرة على المكافات
فانه يعفو مع ذلك دنوبا كثيرة فانه يحتاجون الى العفو فينبغي ان تمعلوا ذلك
بالطريق الاولى لانكم ان عفوتهم عفيتم ورحمتهم رحتم وهو ظعلا وشعا
وحد فجز ان تبندوا واقيم مقامه ما بقم منه ذلك مع وضوحه والتغليل
ففيها حث للمظلوم على العفو بعد ما رخص له في الانتقام حله على ما كان
الاخذ في كما اشرف اليه بايتها الذين امنوا لا تسئلوا عن اساء ان تبند لكم
تسوكم وان تسئلوا عنها حين ينزل القرآن تبند لكم الشرطيتان صفدان
لا شاء قبل لا تكذبوا مسايله رسول الله صلى الله عليه وآله عن تكاليف شاقه
عليكم ان اتاكم بها فيكم كما يحكي في حكاية سراقه وان تسئلوا عنها في زمان
الوجي وما دام الرسول بين اظهركم تبند لكم تلك الكاليف الشاقه فتورون

بها فتقرصون أنفسكم لغضب الله بالتقريب فيها عني الله عنها يمكن كونها صفة
 أخرى لأشياء أي لا تسئلوا عن أشياء التي عني الله عنها ولا تعاقبون عليها
 ولا تكلفوا بها روي الله لما ترك الله على الناس حج البيت قال سراقه
 بن مالك أكل عام فأعرض عنه رسول الله حتى أعاد ثلثا فقال صلى الله
 عليه وآله لا ولو قلت نعم لوجبت ولو وجبت لما استطعتم ولو ترككم لغزتم
 فأتوك في ما تركتم فتركتم فالإحاح في السؤال غير مدوح بل ينبغي البناء على
 الظاهر وترك البنية فيق المضر وقد يفهم ذلك من حكاية البقرة كما في
 مدكوته في محلها ويحتمل أن يكون ضمير عنها للسئلة المفهومة من
 السؤال أي لا تسئلوا وقد عني عما فعلتم منها ولكن لا تعودوا فظاهرها
 أن السؤال المتقدم بل السؤال مطلقا عن الأشياء التي يظن أن ظهر
 ظهورها ليسو للعموم حرام لأنه الظاهر والضمير ويجعل أن يكون الكراهة كما
 يفهم من الشرطين ولا شك أن الاجتناب أحوط والله غفور
حليم لا يعاجلكم بعقوبة ما تفرطون ويعفو عن كثير قد سئلها ^{الضمير}
 للسئلة المفهومة قوم من قبلكم قيل متعلق بسألها وليس بصفة لقوم
 ولا حال عنه لأن ظرف الزمان لا يكون صفة جثة ولا حالاً عنها ولا
 خبراً عنها وفيه تأمل أليس المعنى الأعلى كونه وصفا للقوم فلا يتعلق
 بالسؤال فغلي تقدير تسليم ما ذكره يمكن تأويل القوم بحيث يوجد فيهم
معنى ولا يكون جثة محضة مثل الموجودين في ذلك الزمان ثم أجاب
 بها كما في سببها حيث لم يأتوا بما سألوا وجودا ومنكرها متعلق بها
 وفي هذه الآية وأماها إشارة إلى أن الجاهل معدور وأن عقاب العالم
 أعظم فافهم ما جعل الله من بحيرة ولا سايبة ولا وصيلة ولا حام ردة

فريق

والنكار لما ابتدءه اهل الجاهلية وهو انهم كانوا اذا انجحت الناقة عندهم
خسفة ابطن اخرها ذكرها واذنها اي شقوقها وخلوا سبيلها فلا تركب
ولا تعلب فكان الرجل منهم يقول ان شفتي فناقني ساينة ويجعلها
كالبحيرة في تحريم الانتفاع بها واذا ولدت شاة انثى ففي لحمها وان ولدت
ذكر امة ولا يفتنهم وان ولدتها ماعا وصلت الانثى اخاها فلا تنسح ^{لهم} لا
الذكر واذا انجحت من صلب الخيل عشرة ابطن حرموا ظهره ولا ينسحوها
من ماء ولا تمرغ وقالوا قد حرم ظهره ومعنى ما حرموا ما شرع ووضع ^{لهذا}
تعدى الى مفعول واحد وهو البحيرة وما عطف عليه ومن زائدة
ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب والكفرهم لا يعقلون اي الكفا
يفترون على الله الكذب بمجعل الحد حراما وبالعكس ويقولون الله
جعلك كذلك ولا يعرفون الحلال من الحرام والمباح من المحرم والامر من
غيره ولكن يقلدون اباؤهم ولا يسمعون القول كما يفتنهم من قوله تعالى
واذا قيل لهم تعالوا الى ما انزل الله والى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا
عليه اباؤنا اولو كان اباؤهم لا يعلمون شيئا ولا يهتدون والوالوالحال
والهمزة دخلت عليها انكار للفعل على هذه الحالة اي احبهم ما وجدوا
عليه اباؤهم ولو كانوا جهلة ضالين والمعنى الا قد انما يصح بين عالم الله
مهتد عالم وذلك لا يعرف الا بالجهة فلا يكفي غيرها من التبليد اعلم
ان في هذه الابات دلالة على ان تحريم شيء وتخليفه بغير دليل شرعي
حرام فالبدعة حرام وان كلفا بمجعل الانسان على نفسه من اخراج مال
عن الانتفاع بقوله وفعل لا يخرج بذلك عما كان وان جعله في مقابلة
نعمه مثل شفاء عن مرض ماله يكن عليه دليل شرعي ينذر ونحوه وان

جعل مثل ذلك من عند النفس من غير دليل افتراء على الله بالكذب وإن
 التقليد غير جائز في مقابلة الدعوة إلى الله وإلى الرسول بل مطلقا فالمراد
 يكن المقلد مهتدا يبدل على جوارحه مع العلم بأنه مهتد ففيه جواز ^{التقليد}
 في الجملة وذلك غير بعيد ولكن ليس بتقليد في الحقيقة لأنه لم يعلم
 أنه مهتد وإن من ابتغى ذلك الأمع دليل يبدل على أن المسيح ^{المقلد}
 هاد ومهتد في اتباعه هداية ومرشد ورجح هو خارج عن التقليد المذموم
 بل عن التقليد مطق فانه حقيقة تابع للدليل اذ لا فرق في اتباع الدليل
 بين أن يكون المتبع شخصا أو غيره ولهذا قالوا التقليد هو قبول
 قول الغير بغير دليل على قبوله وإن تقليد الأنبياء بل تقليد المجتهدين
 ليس بتقليد بل استدلال كما في المجتهدين لمحقق مسئلة بدليل وانما
 له تقليد بمعنى آخر غير المعنى الذي هو مذموم وغير مجوز فتقليد
 المجتهدين حسن وجائز بل واجب بعد وجود دليل على ذلك كاجتهاد
 المجتهد وهو ظاهر ومبين في الأصول وهو المراد بالتقليد المفهوم
 من أولها وكان الآية وأمثالها والذي لا يجوز ومذموم كما يدل عليه
 قوله تعالى ولا تعقلوا ما ليس لك به علم وأمثاله أي لا تقل ولا تفعل إلا
 ما تعلم جواز فالمراد به التقليد بغير دليل فانه التقليد وبه يجمع بين جواز
 التقليد وجواز العمل بالظن وعدم جواز العمل بالظن ^{بما لا يعلم}
 بالعلم أي العمل بالظن لمحض الاستئناس والتقليد ويراد بالتقليد بالعلم اعتم
 الظن الحاصل من دليل كما للمجهول لا يحمل ما يفيد الظن وجواز التقليد على
 الفروع والتكليف بالعلم وعدم جواز الظن والتقليد على الأصول
 كما في كاهو المشهور اذ لا دليل عليه ولعدم الفرق نعم لو ثبت أنه لا بد

في الاصول من العلم البقيني في جميع مسائله وفي الفروع يكفي مطلق
الظن لثم ذلك وهو مشكل وتخصيص بعض الظنون دون بعض يحتاج
الى تاويل وتصرف ياء ولك الى ما قلناه على اننا قد ادعينا حصول العلم
بالفعل في الفروع وغيره اذا كان عن دليل كالفعل المعصوم كما قالوه
للمجتهدين لانه يقول هذا ما افق في به المفتي وكلما افق به المفتي فهو حق
وواجب العمل والمقدمة الاولى مفروضة والثانية ثابتة بالدليل
وبالغرض ايضا فالنتيجة علمية فما قل وقوله ان يتبعون الا الظن وان هم
الا يخرجون يدل على عدم جواز العمل بالظن في الاصول لا الفروع
الذي مبناه على الظن لان معناه على ما في ف ان يتبعون الا الظن ظنهم
انهم شركاء لله وان هم لا يخرجون ويتبعون ان يكونوا شركاء في تقدير
باطل لان صدر الآية دلل على نفي صلاحية شيء للرهبانية فان قوله
تعالى الا ان الله من في السموات ومن في الارض وما يتبع الذين يدعون
من دون الله شركاء ان يتبعون الا الظن وان هم لا يخرجون صريح في
ذلك ويدل على عدم جواز تقليد الجاهل والمفضول ومبتوعيتها وشبهها
للهمدي قوله ان يهدي الى الحق احق ان يتبع امن لا يهدي الا ان
يهدي بمعنى ام الذي يهدي الى الحق حقيقة بالاتباع والمبتوعة فاحق
بمعنى اصل الفعل ام الذي لا يهدي بنفسه ولا يهدي غيره الا ان يهدي
غيره فالاول على قراءة يهدي بنفسه بالدال وفتح الهاء او كسرهما كما
اصلها يهدي قلبت التاء والاولاد غمت فيها وحركت الهاء بالفتح فيقول
فتح التاء اليها الخفة او بالكسر للقاء الساكنين وعلى قراءة التخفيف
ايضا فان يهدي بمعنى يهدي كثير والثاني على قراءة التخفيف فقط فانه

من يهدي النعدي بنفسه وهو كثير كنعديته باللام والاستفهام على
سبيل الانكار يعني معلوم ان الهادي بنفسه حقيقة لا غير فالكم كيف تكون
بمعنى ما تكون انتم الابالحق لو انصفتم اي معلوم ان الهادي بنفسه احق
فيكون ان يستدل بها على وجوب اتباع الله تعالى الحق دون مخلوقه
وكذا على وجوب اتباع العالم دون الجاهل وكذا على وجوب اتباع الافضل
فيما هو افضل به دون المفضول خصوصا اذا كان تعلمه من هذا العلم
او الافضل وان كان المفضول والجاهل يتمكنان من العلم مما علمه العالم
او الافضل بالتعلم فيستخرج منه عدم جواز تقليد الجاهل والمفضول مع
تقدير وجود الافضل وان كان اوريح ولهذا قال به بعض العلماء وكذا
تقديم الافضل في الصلوة وكذا الرواية ويمكن الشهادة وان سلم ان الآية
في منع الكفار عن اتباع الاوثان دون الله كما قاله في ف وي فان سبب
الورود ليس لمخصص بل الاعتقاد والمدار على الظاهر كما هو الحق المبين في
الاصول ولا شك في عموم اللفظ وان العالم والافضل يهدي بنفسه
بل ظان يهدي آنها في غير الاوثان لعدم قابليتها للهداية وهو لا يمكن
ان يستخرج عدم جواز الاجتهاد للنبي والامام حيث يقدران على تحصيل
الحكم من الله تعالى وكذا عدم الاجتهاد لمن يقدر على الاخذ بالعلم منها بل
على مطلق عدم الاخذ بالظن مع القدرة على العلم وما يدل عليه وما
يتبع اكثرهم الاظنا ان الظن لا يغني عن الحق شيئا قال في ف المراد بالا
جميع الكفار المذكورين سابقا قاله في ي ايضا وقال فيه ايضا ان الراد
ينتمي منهم الى بمنزلة ونظر ولا يكتفي بالتقليد الصرف وفيها تأمل اذا اطلعت والاكثر
الجميع بعيد ولا بد للكل ظن بل الذي يقع بحض التقليد يحزم بذلك

ير
على

كثر

وكان المراد غير ذلك القليل الذي هو نادر جدا ولا اعتداده أصلا ^{جوده}
وعدمه سواء وإن للبعض حزمه الآن ذلك إقبح إذ الحزم معلوم البطلان
ومن غير دليل باطل إلا أنه يمكن أن يراد أن الأكثر يظهر من العلم
والاعتقاد مع أن ليس لهم إلا الظن أو أن المراد بطريق الاجتهاد والافتقار
الباطلة فإن الظن وإن كان لهم ظن لكنه ليس من اجتهاد وقياس ونظر
بل مجرد تقليد الأباء وكأنه مراد به وقد يوهم من ظاهري أنها تدل على
المنع من العمل بالظن واتباعه مطم لظن قوله أن الظن لا يغني من الحق شيئا
فإن المبادر منه عمومهم وإن كان مغردا محلي باللام وليس للعموم على الظن
وإن كان الكلام مع الكفار بالنسبة إلى المعتقدات بل أصول الدين
ورفع الظن في مثل ذلك فلا يجوز العمل والتعويل عليه إلا مع دليل أقوى
أو مساو لدلالة على الجواز من دلائلها على المنع كما ثبت ذلك في المسائل القروية
اجتهاد أو تقليد بالعقل من لزوم الحجج والضرر للنفي بالعمل والفعل
والنكيطف بما لا يطاق ويبيح الإيات ولاخبار بل بالإجماع إذ قد ينقض
العاقل بمنع التقليد وإيجاب الاجتهاد عينا إلا أن يقال الاجتهاد عكسا
عليها فإن دليل العمل به قطعيا ولكن في القول عمله في التقليد أيضا قائل
فما مل منها ويمكن أن يقال المراد بالظن ظنهم المتقدم فيكون الالف واللام
عوضا عن المضاف إليه فتدبر أو يقال أن الظن لا يغني من العلم شيئا
يعني إذا كان المطم على لا يقوم النظر مقامه وهو قائل وقوله تعالى ولا
يحب المتكبرين كان المعنى بعضهم يدل على تحريم الاستكبار والتكبر معا
يدل عليه كثير مثل من شوى المتكبرين أي ليس ماوى وغزل من تكبر
في الدنيا على الناس يوم القيمة ادع إلى سبيل ربك أي ادع بالمحمد الناس إلى

الاسلام بالحكمة بالقالة الحكمة الصحيحة وهي البرهان الموضح للحق والمزيل للشبهة
وقال في ان الدين الله ومضانه او بالقران وقيل بالمعرفة بمراتب

الافعال والاحوال والموعظة الحسنة هو الموضع عن الفصح على وجه التر
في تركه والزهد في فعله وفي ذلك تليين القلوب بما يوجب التسوع وجاد
بالمثل احسن اي خاطرهم بالقران وباحسن ما عندك من الحج وتقديره

بالكمة التي هي احسن ما عندك والموعظة الحسنة اي ادعهم اليه بالمقدمة
الظنية التي تفيد ويعرف انها تنفعهم وفي ف يجوز ان يريد بها القران
اي ادعهم بالكتاب الذي هو حكمة وموعظة حسنة ويحتمل ارادة مطلق

الدليل الانفاي كما مر وان يراد منها خرق العادات والمعجزات فيكون الاد
مقدمات عقلية والثاني محسوسة جاد لهم بالتي احسن اي ادعهم بالقياس
المبدئي الذي هو ايراد مقدمات مسلمة للمختم وان لم تكن حق اي احسن

طرق المجادلة والمباحثة والمارات بحيث لا يكون فيها مكابرة ولا ضيا
ح بحيث لا ينفهم المخاطبة ولا اعراض وشبهة ولا نقول لا نفهم كما هو العادة
بين الجماعة المتبين بالعلماء او الطلبة ورد ما هو غير حق بالمقدما
بطريق حق حتى تزول شبهتهم لا بالسكوت والمكابرة والرد بالاصحاح

وهو لا يحتاج الى الجواب وغير ذلك وبالجملة تكون في غاية واللين
من غير فضاضة ولا تعنيف ان ربك هو اعلم من ضل عن سبيله

وهو اعلم بالمهتدين اي ان الله يعلم الخير السالك للطريق الحق المطيع
تم والقابل للحق وللنكره الضال الذي لا يؤثر فيه شيء فيجازي كل بوعلم

وليس عليك الا ما تقدم وليس عليك الهداية اليه في ف ربك اعلم بهم
كان فيه خير كفاه الوعظ القليل والنصيحة البسيرة ومن لا خير فيه

عجزت عنه الخيل فكانت تضرب منه في حديد بارد وفي هذه الآية إشارة
إلى جواز الممارات الحسنة والبحث وبيان الحق بطريق المحجة والبيان وإشارة
إلى قانون الميزان الثلاثة الأقسام المقبولة من البرهان والمخاطب والقياس
المجدي ولما كان القياس الشعري غير مقبول ونهى عنه ما ذكره هنا بل
نهى عنه بقوله وما علمناه الشعر وما ينبغي له على ما قيل وكذا السفسطي والاحتجاج
في البحث عن المعروف والقول السارح طافاته مما يتوقف عليه القياسات
فضارت الميزان مقبولة بالكتاب كذا قيل ففيه إشارة إلى جواز الممارات
الحسنة دون الباطلة وكذا في سورة الكهف فلا تمارقهم الأمراء ظاهرة
كأدلة عليه الأخبار الكثيرة مثل لا تمارون فإن المؤمن لا يماري أعادنا
الله وآياكم من أمثالها وقالوا في قوله تعا وما كنا معدين حتى نبعث
رسولا دلالة على عدم كون الحسن والقيم عقليين ولادلالة فيه بيته في
الأصول من عشرة أوجه قلت بل فيها دلالة على كونها عقليين إذ سوقها
ليبان أن ليس لله العقاب والذم لأحد على فعل قبل بعثة الرسل وبيان
قيم ذلك القيم له وإن ذلك العقاب غير جائز عند العقلاء بل ذلك
مذموم وقيم إذ للعقاب اعتراض معقول لا دفع له بأن يقول لولا أرسلت
الإنسار سولا وهو غير الحسن والقيم العقليين وإن ليس لله جانيبه ^{فيكون}
فيما وإن لا يقيم إلا ما يقيح به لا يقيم إلا قوله لا تفعل ولا تحبس إلا
قوله افعل وهو وظو الآفلا معنى لبقوله لولا أرسلت وكان عقابهم
معقولا بل لا معنى للحساب والميزان فما قل قالوا البنتا يوما وبعض يوم
قال في وفيه دليل على جواز الاجتهاد والقول بالظن الغالب وأنه لا
يكون كذبا وإن جاز أن يكون خطأ وفيه ما قل فما قل أنهم ان يظهر ^{الاجتهاد}

يرجوكم او يعيدوكم في ملتهم ولن تفعلوا اذا ابدا في ف او يدخلوكم في
ملتهم بالاكره العنيف ويصيروكم اليها والعود في معنى الصيرورة اكثر
شيئ في كلامهم يقولون ما عدت افعل كما يريدون ابتداء الفعل ولن
نفعلوا اذا ابدا ان دخلتم في دينهم في ن قتل من اكره على الكفر فظاهره
مفعل فكيف تصح الآية فالجواب يجوز ان يكون اراد يعيدوكم الى دينهم في
تس بالاستدعاء دون الاكره ويجوز ان يكون في ذلك الوقت كان لا
يجوز التقيته في اظهار الكفر بمعنى لو اظهر باللسان وان لم يكن من القلب يكون
ماثوما وكافرا لا ينفعه الايمان بعده وفيه بعد عقلا ونعارة فالاول
متعين وظا الآية كما قال في ف ان صرتم الى ملتهم لن تفعلوا ابدا يعني
باختياركم بعد تكليف هؤلاء الكفر ففيه دليل على عدم قبول توبه المرتد
فما قل ويحمل التقييد بما دام كنتم في دينهم غير راجعين الى دين الحق
وهو ظاهر فما قل فلا تمار فيهم الامراء ظاهر اي فلا تجادل اهل الكتاب
في شان اصحاب الكهف الا جردا لظاهر غير متعوق فيه وهو ان نقص
عليهم ما اوحى الله اليك فكتب ولا تزيد من غير تجهيل لهم ولا تعنيف
بهم في الرد عليهم كما قال وجادلهم بالتي هي احسن هذه تدل على جواز
الجدل والمجادلة في العلم بطريق ظاهر حسن وتحريمه وعدة جواز الاعلى
الوجه المرضي فهي محضه لما دل على النهي عن ذلك وتحريمه مثل لا تمار
فان المؤمن لا يماري وهو ظاهر واذ قلنا للملئكة اسجدوا لادم فسجدوا والا
ابليس كان من الجن ففسق عن امر ربه في ف كان من الجن كلام متنا
جاء بحري التعليل بعد استثناء ابليس من الساجدين كان قايلا قال
لهم يسجد فكل كان من الجن ففسق عن امر ربه والغاء للتسبب ايضا

جعل كونه من الجن سببا في فسقه يعني انه لو كان ملكا كساير من سجد لادم
لم يفسق عن امر الله لان الملكة معصومون البته لا يجوز عليهم ما يجوز
على الجن والانس كما قال لا يسبقون بالقول وهم بامره يعلمون
ومعنى فسق عن امر ربه خرج عما امره من السجود قال او صار كما في السبب
امر ربه الذي هو قوله سبحانه اسجدوا لادم هذا مبني على مذهب المعتزلة
كل ذنب كفر فالظان معنى الآية فسق بسبب ترك امر ربه فترك امر ربه
فسق وهو خروج عن الطاعة موجب للعقاب فيها دلالة على كون
الامر للوجوب كما في قوله في الاعراف ثم قلنا الملكة اسجدوا لادم فسجدوا
الا ليس لم يكن من الساجدين قال ما منعك الا تسجد اذا امرتك لانه
حيث ونج على ترك السجود المأمور به لمجرد ترك الامر وهو اصل متا
استدلوا به وهو ظني هنا سوال هو ان ظ الآية كون ابيس غير ملك
وقد صرح في تفسيره به ولم يكن داخل في المأمورين بالسجود فلا يحسن
الاستثناء ولا معنى للذنب والتوبيخ فيمكن ان يقال انه كان داخل فيهم وانما
عبر بالملكة تغليبا او ما كان ملكا ولكن لما كان شأن الملك ان لا يعصى
ربه وقد عصى فكانه ليس بملك بل جن ولم يثبت كون كل ملك معصوما
يعلم قولاه قوله لينا خطاب لموسى وهرون بان يكلما فرعون ويكلماه
بالايمان بالله ولكن يقول لينا ملايم اي ارفقابه في الدعاء والقول ولا
تغلط له في ذلك وقيل معناه كيناه وكنيته ابو الوليد وقيل ابو العباس
وقيل ابو البراء قال في ن وفي هذا القول دلالة على وجوب الرفق في الدعاء
الى الله وفي الامر بالمعروف ليكون اسرع الى القول وابتعد من الفور فلا
بعد في دخول التعليم والمباحث العلمية وغيرهما من تعليم الخير فيه وهو

وفضائله وآياكم لذلك قال في ف والقول اللين بحقوقه تعالى اهل لك الى
ان تنكح واحد بك الى ربك فتخشى لان ظاهره الاستغفار والمشورة وعمر
ما فيه الفوز العظيم وقيل عذاه شبا بالايهم من بعده وملك لا ينزع عنه
الا بالوفا وان بقي له لذة المطعم والمشرب والمنكح الى حين موته وزاد
في ن واذا مات دخل الجنة فاجبه ذلك وكان لا يقطع امرادون هاما
وكان غايها فلما قدم هاما ان اجبره بالذي دعاه اليه وانتهى يريد ان يقبل
منه فقال هاما ان قد كنت ارى ان لك هفوا وان لك رايا بينا
انت رب وتريد ان تكون مربوبا وبيننا انت تعبد وتريد ان تعبد
فقلبه عن رائد وفي الواقع صدق هاما لو كان له عقل ما يشاوره في
مثل هذا الامر فان هاما ان ايم ليس له عقل وقال ايضا في ف وقيل
لا تجبهاه بما يكره والطفاله في القول لما له من حق تربية موسى ولما ثبت
له من مثل حق الابوة والاول احسن فان لطفه وكرمه وتاديبه عبادة
يقضي الامر باللطف ولين الكلام لانه اقرب الى الناس لاحواله الغني
فما قل ثم قال لعلة الترجي لهما اي ادهبا على رجاكما وطعكما وباسرا
الامر مباشرة من يرجوا ويطمع ان لو يثمر عمله ولا يجنب سعيه فهو محتمد
بطوقه ويحتشد باقضى وسعة من هذا الاسلوب من التاديب في
دعوته الى الايمان بهايته شفقتة تعاب عبادة وكمال اهتمامه بايمانهم
باختيارهم وخلصهم من عقابهم وتبديهم له لينفعوا به من الامر
بالقول اللين مع التصريح بالرجاء حتى لا يعصر في الدعوة كما يتن ثم عليه
بقوله يتذكر وتياقل فيبذل الصفة من نفسه والاذعان الحق او
يخشي ان يكون الامر كما يصنعان فيجرا نكاره الى التهلكة ولهذا قال في ن

وكان يحيى ابن معاذ يقول هذا رفعتك بن يدعي الربوبية فكيف رفعتك بن
 يدعي العبودية قال في ف وجدوى ارساهما مع العلم بانه لن يوم الزام
الحجة وقطع للعدرة ولوانا اهلكناهم بعذاب من قبله لقالوا ربنا لولا اسلمت
النار سولا قنتع اياتك ففيه المبالغة كما ظهرت واطهار السفقة والطف
 وابطال دعوى انه لا يريد من الكافر الا الكفر وان ليس الحسن والفتح الا شرعا
 بل قول افعل ولا تفعل وهو وظ واعلم انه ان في قبول موسى معارضة قوله
 بسم السحر معجزة دالة واضحة على كونه الحسن والفتح عقيلين وبطلان افحام
 الانبياء عليهم السلام وعدم صحة الجواب بانه نحن نقول يجب عليك
 النظر سوا نظر اول لا تنظر وان شرط التكليف هو العقل وامكان المعرفة
 لاحصول العلم عطف به لكل مكلف والادار وهو وظ وهو في آيات شتى
 مثل ولقد اريناها يا اناكلها فكذب واني قال اجيبنا الآية وذا النون اذ هو
 مغاضبا اي اذكر يا محمد يونس بن متى وقت دهابه عن قومه حين ضاق
 خلقه من وعظهم ودعوتهم وعدم انصافهم وقبولهم حال كونه معضبا اي
 اغضبهم مغارقة لهم والخوف من نزول العقاب عليهم عند مغارقتهم لهم وقوي
 مفضبا ويحتمل ان يكون بمعنى باعضا لهم اي مع انظر ظن ان ذلك يجوز له
 حيث ما فعل الا الله فهو بغض لله ولعل كان الاولى له الصبر وانتظار الاذن
 والفرج من الله فاصبر فظن ان لن نقدر اي ظن ان الله تكا ما قد عليه وما
 فرض له المعاقبة والنعيف عليه او ظن انه لم يفعل الله معه فعل العادر ولم
 يستعمل قدرته في عقابه لحسن ظنه بالله او فعل عدم فعله تعايب انه كان
 جائزا له ان لا يقد ر عليه فهو تمثيل واستعارة قاله في ف وقال في ن ظن
 ان لن نصيق عليه فاقبل وهذا مر ويح عن الائمة عليهم السلام قال الجاني ضيق

قاب

اتد عليه الطريق حتى الجاه الى ركوب البحر ثم قذف فيه فابتلعته السمكة قبل
استفهام وتغيره افطن ان لن تعد عليه فنادى اي ذا النون في الظلم
ظلم بطن الحوت وظلم الليل وظلم البحر وان الحوت الذي بلعه بلعه حو
اخر فصار ظلمات بطنين وظلمة الليل او شدة الظلمة فكانها ظلمات
كثيرة ان لا اي بان لا اله الا انت اوي لا اله فان بمعنى اي وفي الاول يا
مقدرة سبحانه الي كنت من الظالمين اي من الذين وجد منهم الظلم قاله
على سبيل الخسوع والخضوع لان جنس البشر لا يستغ منه وقوع الظلم ولم يكن في
بطن الحوت على جهة العقوبة لانها عداوة والني ليس بعدوته بل على وجه
التأديب فانه محور للظلم وغيره كالصبي وغير العدة وكذا في فانها
له ونجناه من الغم وكذلك نجى المومنين اي ليست مخصوصة به بل نجى كل مومن
مستل دعا به عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما من مكر وبس عوا بهذا الدعاء
الا استجبت له وهو صريح في قوله تعالى وكذلك نجى المومنين وفي وعن الحسن
ما جاءه والله الا اقراره على نفسه بالظلم في هذه الاية الشريفة دلالة على
الترغيب والترهيب على الصبر والتحمل وعدم ترك الذكر والوعظ وعدم ترك الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر والمبالغة في ذلك جدا وكثير العود الاثر وعدم
تراها اما امر الله به الا بانه لا يظن عدم التأثير فسمع عدم ترك الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر محذور من عدم التأثير كما هو المشهور فانه يحتمل اصابته عذاب
وعقاب عظيم لذلك كما فعل نداء النون فتدل على انه لا بد ان يكون الانسان
على خوف عظيم اذ فعله عليه السلام ما فعل مع كون فعله ترك الاول مع ظن
ان فعله كان لله فكيف الظن بناء ان يكون من جهة عدم الاعتماد والاعتبار
بنا فنجينا وانفسا فنعود بالله من ذلك ايض وعلى الترغيب على الاقرار بالذنوب

والظلم وان له دخلة في استجابة الدعاء وعلى نكراره هذه الآية السريفة عند
الكرب ورفع المغموم والغموم كما ورد به الروايات عن اهل البيت عليهم السلام
فابداً نفل ان جوامع الانبياء لهم اسان ذالنون ويونس اسراسل
وبيعقوب عيسى ومسيح محمد واحد ذو الكفل والياسين وقيل ذو الكفل هو
زكريا وقيل يوشع بن نون وكأنه سمي بذلك لانه ذو الحظ من الله والمجدود
على الحقيقة وقيل كان له ضعف عمل الانبياء في زمانه وضعف ثوابهم له
يدل على استجابة الدعاء والترحم لوقال الانسان في دعائه ما نفل عن يوب
عليه السلام ويوب اي اذكره اذ نادى وقت ندائه ربه اي مسني الضرب بالفتح
الضرب في كل شئ وبالضم الضرب في النفس من مرض وهزال وانت ارحم الراحمين
الطف في السوال حيث ذكر نفسه بما يوجب الرحمة ورده بغايه الرحمة
ولم يصرح بالمط فاستجاب له بقوله فاستجبنا له فكشفنا ما به من ضر وابتناه اهله
ومعلم معهم رحمة من عندنا وذكرى للعابدين فرجع ايوب الى الصحة واعطاه
الاموال والاولاد كما كانت بل الكثر وهو مسطور في التناسيد وتدل
على تحريم الافراء على الله بان له شريكاً ممدداً او ولداً او زوجة ونحو ذلك وكذا
على تحريم انكار الحق بعد العلم به وظهوره عند فذلك على تحريم الجادل في
البحث وانكار الحق اذا كان في يد الخصم وتزيفه والجادل والراحتي يحصل بيده
ما يوجه من كلامه فيزيف كلام خصمه كما هو المتعارف في زماننا هذا قولنا
ومن اظلم من افترى على الله كذبا او كذب بالحق لما جاءه اليس في جهنم موى
للكافرين استنهام انكاره فانه جعل الجادل الذي يرى الحق في يد خصمه
وينكره ولا يصدق والمغترى على الله كاذباً فاقبل في اي لا ظالم اظلم من
اضاف الى الله ما لم يقبله من عبادة الاصنام وغيرها او كذب بالحق اي بالقرآن

ن

وقيل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل العموم فيها كما هو الظاهر والذين جاها
 فينا أي جاهدوا الكفار ابتغاء مرضاتنا وطاعتنا أو جاهدوا أنفسهم في هـ
 خوفنا قيل معناه اجتهدوا في عبادتنا رغبة في ثوابنا ورهبة من عقابنا
 لهدنهم سبيلنا الموصلة إلى ثوابنا عن ابن عباس وقيل لتوفيقهم لزيادة
 الطاعة ولتزداد ثوابهم وقيل معناه والذين جاهدوا في إقامة السنة
 لهدنهم سبيل الجنة وقيل معناه والذين يعملون بما يعلمون لهدنهم إلى
 ما يعلمون وأن الله تعالى الحسين بالنصر والمعونة في دينهم والثواب
 والمغفرة في غفلاتهم وبالله التوفيق للعل والعلم ومن وصية لقن لابنه
 أنه لا تشرك بالله أن الشرك لظلم عظيم وأقم الصلاة في أوقاتها ببرابطها
 وأمر بالمعروف ونه عن المنكر واصبر على ما أصابك فيها أو في الدنيا مطم
 ومعلوم راحية هذه الأمور بل وجوبها والصبر أي بمعنى تحريم عدم الركعة
 وإظهار ما يوجب لخطأ الله ووصي الله تعالى وصايا لقن ولعله تركها لكونه
 إشارة إلى أنه لا بد من ذلك أبداً وأن وصية مثل وصية الله في وجوب
 الاتباع وقد بالغ في ذلك حيث عم الوصية بها وما حصره بشئ دون آخر
 ويحتمل أن يكون المراد حسناً كما في موضع آخر وحيث فسر الوصية بها بالشكر
 لله بالحمد والطاعة بأفعال الأوامر وترك الناهي وشكرهما بالبر والصلة
 بل الطاعة فكانها شقيق لله في وجوب الطاعة والشكر واداء الحقوق والتقدير
 ووصي الإنسان بنا وبالوالدين ثم فسر بقوله أن اشكري ولو بالدين أن مفسره
 فإن المعنى وأمرنا الإنسان أن يشكر الله تعالى ولو بالدين ففقيهه
 مبالغة زائدة بالوالدين لا يمكن فوق ذلك بأن جعل الوصية إليهما وصية
 إليه وشكره وشكرهما وغير ذلك خصوصاً جانب الأم لكثره حقها

تقولنا ووصي الإنسان بالدين
 أن اشكر ولو بالدين

ومشتقها بقوله حملته أمه وهما على وهن وهي جملة حالية متدرة وعطية عليه
وفضاله في عامين أي ضعفا على ضعف وثقلا على ثقل فان الحمل كلما
يزداد زيادة يزداد ثقل وضعفا وكذا رضاعه طول الحولين فانه موجب
لثقة زائدة مع حضانه في تلك المدّة ومعنى فضاله في عامين أي فطامه في
انقضاء الحولين وبعد مضيهما فذلك على أن الحولين غاية الرضاع ولا
يكون رضاع فوقها فلا يكون محرما اليه ولكن يجوز الاحتباب رضاع شهر
وشهرين بعدهما لا جوار والاجتماع والاحتياط في الأول ويمكن حمل ذلك
على الضرورة نعم يحتمل الأقل لقوله والوالدان يرصعن أولادهن حولين
كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ثم أكد البالغة في ذلك بالوعيد بقوله ولي
المصير أي مرجع المطيع والساكني ولها والعاصي وكافر النعمة والعاق لها
إلى فاجازي كلا بعمله وبما يستحقه ثم بالغ مرة أخرى بما هو بمنزلة الاستثناء
أي تطعمها الآتي الكفر حيث قال وإن جاهداك على أن تشرك بي ما
ليس لك به علم فلا تطعمها أي بدلا جهدهما في أن تعبد غيري و
مع معبود غيري فلا تطعمها في ذلك طاعة فيه ليس لك به علم فان
العلم به حال فانه حال فإشارته إلى نفيه بنفي العلم وفيه إشارة إلى وجوب
متابعة العلم وعدم متابعة غيره يعني لو كان له علم في ثبوت الشرك
لكان جائزا ويجب عليكم تبعية الوالدين في ذلك فكيف غيره ولكن ذلك
والآخرة أخرى بعده بقوله وصاحبها في الدنيا معروفا يعني مع كونها
كافرة وجاهدا في كفرها لا تنكح الإحصان معها معروفا لصانها خلق
جليل واحتمال ما يصل إليك منها وبر وصلة وما هو مقتضى العرف والخش
الجليل في الدنيا مع قطع النظر عن آخرتها وافعل بها ما يقتضيه الكرم والروعة

والاحسان وابتغى في ذلك وغيره سبيل من يعلم ان له رجوعا وعصيرا الى
ويعتقد ان العاقبة الى وهو سبيل المؤمنين لاسبيل الكفار وزاد ذلك
فانبتكم بما كنتم تعلمون وبالجملة فيها البالغة اكثر من ان يبين كما ترى في
تفسير قوله تعا ولا تغفل لها الف وقد ذكرتم في الآية من الغرور وجوب
الرضاع في عامين لا اكثر الا ان يثبت بدليل وعدم كون ما زاد رضاعا
محرم لعدم كونه شرعا والمحرم انما هو الشرعي فما قل فقولك اي حنيفه
ان مدة الرضاع ثلثون شهرا باطل فانه يخالف لظاهر الايتين فافهم
ولهذا رجع من قوله صاحباه وقال بقوله الشافعي والاصحاب انه لو
وكون اول مدة الحمل ستة اشهر يضم قوله تعا وحمل وفضاله ثلثون شهرا فانك
اذا اخرجت المولدين الكاملين من ثلثين شهرا للرضاع يبقى ستة اشهر
للحمل فما قل وجوب شكر نعمة المنعم منه طاعة الوالدين وبرهما
وتحريم العقوف وثبت ذلك بالنسبة الى الكافرين وعدم متابعتهم
في اي شيء كان فافهم ومن وصيته ولا تصغر خدك للناس اي ولا تغفل
وجهك من الناس تكبرا ولا تعرض عن بكلمك استخفافا في اي اقبل على
الناس بوجهك تواضعا ولا تولهم شق وجهك وصفتة كما يفعل التكبر
في ن قيل هو ان يكون بينك وبين الانسان شفا فاذا القيت اعرضت عنه
ولا تمس في الارض مرحبا بطرا وحيدا لا ترح مرحا او يكون مرحا حالا
فالمصدر بمعنى الماعل ويجوز ان يكون مفعولا له اي لاجل المرح والاشر
كما يشي كثير من الناس كذلك لا لكفاية منهم ديني ودينوي نحو قوله تعا ولا
تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطرا ويريا الناس ان الله لا يحب كل مختا
فخوز اي متكبر يخون على الناس والمختال مقابل للماني مرحا وكذلك الفخور

للمصغر خذ كبر الكذا في الكشاف ومن وصيته واقصد في معنيك واعضض
من صوتك ان انكر الاصوات لصوت الخير في الكشاف اي اعدل فيه حتى
يكون متساوين مشين ولا تدب دبيب المتمادين اي الميتين الذين لا
حركه لهم والضعيف لكن العباد ولا تبت وب السطاز قال رسول الله
صلى الله عليه وآله سرعة المشي تذهب بهاء المؤمن واعضض من صوتك ^{نقص}
منه واقصر فان انكر الاصوات اي اوحشها وما استوحشت النفوس منه
اكثر من غيره من الاصوات فهو صوت الحمار وقيل فيج الاصوات صوت الحمار
وهذه الامور وان كانت من وصيته لقان الا ان الله تعالى اعطاه الحكمة ونقل
وصيته بحيث يدل على استخسانه والرضا به فكل ما يدل على الخير به منها يكون
حراما وكذا غيره الا ان يخرج بدليل لكلام الله وكلام رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وموظفين امر لقن ابنه في الاقتصاد في المشي والنطق وروي زيد
بن علي عليه السلام انه قال صوت الخير من الناس وهم الجهال شبههم بالخير
كما شبههم بالانعام في قوله اوليك كالانعام وروي عن ابي عبد الله عليه السلام
هي العطسة المرتفعة البقيء والرجل يرفع صوته بالحديث رفعا فيجها الا ان
يكون داعيا ويقرأ القرآن فبذلك على عدم رفع الصوت بالدعاء والقرآن مط
مع قوله ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقوله واذكركم ربك في نفسك تضرعا و
ودون الجهر من القول بالعدو والاصال فتأمل وتدل على ان التثوي وهو
الاثيان بالامور به وكأنها عن المعاصي والقول السديدي اي قول لا حقا
عدلا موجبا لاصلاح الاعمال وغفران الذنوب قوله تعالى وانقوا الله وقولوا
قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم والمراد حفظ اللسان في كل باب
لان حفظه وسداد القول راس الخير كله والمعنى اتقوا الله وراقبوه في حفظ

الاستكبر وتشد يد قولكم فانكم ان فعلتم ذلك اعطاكم الله ما هو غاية الطلبة
من تقبيل حسناتكم والاثابة عليها ومن مغفرة سيئاتكم وتكفيرها وقيل اصلاح
العمل التوفيق في الحج بها صالحة مرضية وفي قوله يا ايها الذين امنوا ان تقولوا
ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون مقتا عيب للدلالة
على ان هذا القول مقت عظيم كانه حفيد وند كل عظيم وهو اشد البغف
مبالغة وتوجب كبر على القول بشئ دون العمل به فيدل على كون الواعظ
منعظا والظاهر فيه كما هو المشهور فيمكن ان لا يكون المنع من القول بل
عدم العمل بعد تحرييق الناس عليه وترك نفسه وهو يوجب علة ايم كما يظهر
من هذه الآية وعن بعض السلف انه قيل له حدثنا فقال يا امرؤ بني ان
اقول ما لا افعل فاستعمل مقت الله وان يكون المراد الهني عن قول بعمل
يعمله يعني بعد بشئ وفي نفسه عدمه فيدل على تحريم خلف الوعدح لا
مطلقا مع احتمال الاطلاق فماتل اعادنا الله واباكم عنه ووفنا للعلم
والقول والعمل والبحث فيه على قسمين

في البحث عن الاكتساب بقول مطلق وفيه ايات الاولى

والارض مددناها والقينا فيها راسي وابنينا فيها من كل موزون وجعلنا
لكم فيها معاييس ومن لستم براة فبن وان من شئ الاعندنا خزائنه وما
ننزله الا بقدر معلوم اي دحيهاها وبسطناها ووضعنا فيها ما يريسيها
ويسكنها من الجبال ليلدة تميد وتترك بكر ويستقر عليها ويسكنوا فيها
وجعلنا لكم فيها اي في الارض ما تعيشون به من الرزق والنبات والثمار والطاقم
والشارب والملابس بل سائر ما يوجد في العالم كما يقوم به معيشتكم حتى الطيور
والوحوش وما في الهواء والماء وما يدب على الارض وقيل التصرف في اسباب

الذين قد مدحوا الحيوة فعلى الاول الظاهر انهم جميعه معيشه بمعنى ما يعيش به وعلى
الثاني بمعنى المصداق وهو بعيد لعدم الجمع فيه ولبعد هذا الوزن ومن لستم
له برزقين قبل معطوف على عمل لكم وهو النصب على انه منعول به جعلنا
اي جعلنا معايش في الارض لكم ومن لستم له برزقين من الاهل والاولاد ^{العبيد}
والاماء بل والدواب ايهم الذين يحسبون انكم ترزقونهم وتحفظون في
ذلك فان الرزق هو الله فانه يرزق هؤلاء مثل ما يرزقكم فظنكم انكم ترزقونهم
باطل وفساد وجري ذلك بناء على ظاه حال بعض الجهال انهم يظنون انهم
الرازقون بل يظهرون ذلك ويبنون هؤلاء ويقولون لو لم تكن يا فقه
على المعيشة ففقيه تفرج لهم على ذلك وعدم المنه في ذلك كله الا الله وانما
الى الله لا معنى للمنه ولا لتوقع الكفاية والاحسان في مقابل ذلك فان كل
ذلك رزق الله واليه اشار في بعض الاخبار عن بعضهم عليهم السلام قال
لبعض اصحابه لما ذكر انه يدخل عليه الضيفان والاقوان ويطعمهم ان المنه لهم
عليك قال كيف ذلك وانا اطعمهم من مالي ولهم المنه على قال نعم لا لهم بل
رزق الله الذي رزقهم ويحصلون لك الثواب والاجر ويحتمل ان يكون رزق
على الرزق وقين ايهم فانه قد يظنون انهم يرزقونهم ثم اعلم ان في جعل لكم
مفعولا به جعلنا ما قلنا وايه من لستم داخل في لكم الا ان يخص بغير من
يظن انه احد يرزقه او يظن احد انه يرزقه او يعهم ويكون الذكر بالخصوص
للاشارة الى رد الوهم المتقدم ولا دخال الدواب فامل فحتمل ان يكون
على معايش وفيه ايهم المامل الثاني غير جريان التكنية الا ان يكون بالنسبة
الى بعض من فيهم مثل الاولاد ولا ينظر الى حبيبة الاستعانة بهم في المعيشة فاما
وفيه تغليب ذوي العقول على غيرهم على تقدير اختصاص من بهم كما هو المشهور

ودليل على بطلان

فقول الزجاج اجود الاقوال العطف على معاش محل الماقل ومجمل العطف
على الضمير المحرور في لكر ولم يثبت امتناع العطف عليه من غير عادة الجار وقد
جوز في الغر وانشد شعرا في ذلك فعله في مجمع البيان وجوز الكوفيون في
السعة للاشعار المنقولة في ف والرضي وقيل بذلك في قوله تعالى وكفر به المسجد
الحرام ونسألون به والاحكام بالجبر في قراء حرة ولا دلة على دليل عدم عقلا
ولانفلا حتى ينعف قراء حرة بالجمع كونها متواترة كما فعله في ف وي
ويرتكب التخلات البعيدة مثل ضرورة الشعر وتعتبر حرف الجرا اذ لا
مقدم كما صح به الشيخ الرضي على انه بصير النزاع لفظيا وهو ظ والتقدير لغو
بحسب المعنى ولم يثبت المنع اللفظي وقول صلى الله عليه وآله مشهور مستفيض
بحيث لا يمكن انكاره في الاخبار وكلام الاصحاب وفي الآية دلالة على اباحة
السكنى في الارض مطلقا بل التصرف فيها مطلقا حتى يمنع بدليل وعلى ان خلق
الامور والاشياء الموزونة اي القدرة بقدر يقتضيه المصلحة للانسان
واباحة كل ما خلق لهم كما دل عليه العقل ايضا نعم قد يحرم بعضه لدليل عقلي
بان يكون ضارا مثل السموم المخلوق لغرض آخر للانسان او تعلي اية او خبر
او اجماع دال على تحريم بعض الاشياء كالميتة والدم ولحم الخنزير وعلى اباحة كل
ما ثبت وشرب وركوب ما يصلح لهما وسائر الانفعالات الا ان يخرج بدليل
فما قل وان معنى شيء الاعداء خزانة وما نزل الاعداء معلوم قيل المعنى
وما من شيء ينفع به العباد الا ونحن قادرون على ايجاده وتكوينه والانعام به
وما نعطيه الاعداء معلوم تعلم انه مصلحة فضرر الخزانة مثلا لا قدره
على كل مقدور فيها دلالة على ان المخلوقات مباحة للانسان فالاشياء مباحة
في الاصل عقلا ونفلا وهو **الثانية** يا ايها الناس كلوا مما في الارض

حلالا لطيبا ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين والي جمع البيان
الاكل هو الباع عن مضغ وبلع الذهب والفضة والؤلؤ والعاشبه ليس باكل
والحلال هنا الجائز من افعال العباد وطيبا بمعنى طاهرا من كل شبهة وفيه
تنطية الشهوة المستفيدة وفيه هو السند وفي جمع البيان ان الخطوة
تعد ما بين قديمي الماضي وخطوات الشيطان آثاره والعدو وهو المباع
من الخير الى الشر وحلله اقا صفة مصدر محذوف اي اكل حللا لاواما
منعوا كلوا واقاموا على ما في قلوبكم وطيبا صفة حللا او مثله في كل عراب
وخرا ما بغيرية اذ لا ياكل جميع ما في الارض كما قيل في بني اسرائيل او بانية للحلا
او ابتداء منه متعلقه ولا يلزم اكل الجميع اذ المراد الاكل متبدا من جميع ما يمكن
اكله وهو طامعها على الظاهر العيب والتحريم على الاكل او بلعته بمعنى
عدم التحريم الا على الشاغل للاقسام الاربعه من جميع ما يخرج من الارض
الانزاق التي يمكن اكلها حال كونه خلقا لهم مباحا وطاهرا ولزيدا او بعيدا
عن الشهوة او لانه حلال طيب بالعنى المذكور فلا يثني عنهم انفسهم عنه
كما قال في جمع البيان عن ابن عباس في سبب نزولها انها نزلت في ثقف بني
عامر بن صعصعة وبني مديح فانهم حرموا على انفسهم من الحرث والاعنام
والخيرة والسائبة والوصيلة فنهاهم الله عن ذلك فيكون كلوا للوجوب بمعنى
انه لا بد من الاكل او رفع اعتقاد حسن الاجتناب وتحريم ابتاع الشيطان
في امواله وافعاله لانه مبعود للانسان عن الخير ومقرب له الى الشر وكونه كذلك
ظاهرا بين ذوي البصائر منهم لانه بين عدو لهم يدعوهم الى المعاصي وترك
الطاعات وهو طامع في عداوة تكون اظهر واستد منها وقال في جمع البيان
خطوات الشيطان بعد نعل الاقوال وروي عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما

عنده

السلام أن من حفظوا الشيطان الحلف بالطلاق والنذر في المعاصي وكل
 بين بغير الله وهذا يدل على تحريم الامور المذكورة حتى لا يكون الحلف بالنبي
 وغيره جائز الا ان نقول هو ما اخرج به الدليل ولكن ليس بظنهم صحة
 الخبر غير ظاهرة فلا يثبت التحريم لكن الاحوط الاجتناب هذا فيمكن الاستدلال
 بها على اباحة اكل كل ما في الارض لكل احد حتى الكفار والعصاة الا ما اخرج به
 الدليل من العقل والنقل فبدل على كون الاشياء الغير المضرة على الابا^{حة}
 وجواز اعطاء المأكول لغير معتقدي الحق حتى الكفار لعدم القول بالابا^ح
 وضعف فتح البعض كما مر لكن هذا على بعض الزاكن وهو جعل حلاله
 منعوا به او حاله ايانا وكسفا وجعل من ابتدائه او بانيه او جعلها منع^ة
 بمقدور الا في حلاله لا على تقدير جعلها حلالا مقيدة ومن تبعضت كما قاله
 في الكشف وي يمكن الاستدلال ايضاً بها على تحريم الاشياء المذكورة في
 الرواية لوصح واما دلالتها على تحريم متابعة الشيطان فمحمية وكذا متابعته
 كل عدو في الله والدين كما يظهر من القلة وهي قوله انه ليرعد وذلك
 معلوم واضح اذا كان المبع معلوم التحريم ولا يحتاج الى الذكر ولعل الآية اعم
 بل مخصوصة بغير المعلوم لعدم الثابت في المعلوم فلا يبعد الاستدلال
 ح بها على عدم جواز متابعة اعداء الدين فيما لم يعلم جوازه فلا يجوز الصلوة
 خلقهم وسامع حكمهم ونقل الرواية عنهم وغير ذلك فماتل^{كلوا}
 من طيبات ما رزقناكم ولا تظفوا فيه فيعمل عليكم غضي ومن يحلل عليه
 غضي فقد هوى ونزلنا من السماء ماء مباركا لا يره ولا يره^{غيرها}
 من الآيات التي تدل على اباحة الاشياء وبالحقيقة لا دخل لها في الكسب
 فتركناها واما ذكرنا البعض للشبهة وبعض الفوائد وان لم يكن كسبا

ل

سط

الأكراه الذي يوجب عليه
المعيب

وفيه إيات قتل قال

اجعلي علي خرابن الارض اني حفيظ عليم دالنها على ما يحرم النكس به غير
ظ سماعون للكذب اكالون للسحت في زم جماعة السحت هو الرشوة
وعن علي عليه السلام هو الرشوة في الحكم ومهر النقي وكسب الحمام وعيب
الفحل ومن الكلب ومن الغر ومن الميتة وحلوان الكاهن والاستعمال في
المعصية والغر غير ظ القحة بل السند وبعض ما فيه معدود من المكروهات
ولا نكر هو افتياتكم على البغاء ان اردن عتضا لتبغوا عرض

الحياة الدنيا ومن يكرهن فان الله من بعد اكرهتهن غفور رحيم
ولا نكر هو افتياتكم اي امانكم على الزنا ان اردن عتضا تعفنا وتزجنا
لتبغوا على اي لا نكر هو الطلب متاع الدنيا اي ما يحصل من كبهن وهو
اجرة الزنا ومن بيع اولادهن ومن يكرهن ومن يجبرهن على الزنا فان
الله من بعد اكرهتهن غفور للمكرهات حريم بهن ويحمل للمكرهين بعد
التوبة فان المكرهات لا ذنب لهن اذ لا ذنب مع اكرهه نقلا فلا يحتاج
الى كون الله تعالى غفورا رحيم لهن فماتل او مطلقا ثم ان فيها دلالة على
تحريم الاكره على الزنا بل تحريمه وتحريم اجرامه مطلقا وان كان ان
اردن عتضا قيد للنهي كما هو الظ لا قيد للاكره كما قاله البيضاوي ولا
اعتبار بمفهوم ارادة التحصن ولا بمفهوم طلب عرض الدنيا فلا تدل
على اباحة الاكره بدو ارادة التحصن ولا عليها مع عدم طلب عرض
حيوة الدنيا لان المفهوم على تقدير اعتباره انما يعتبر اذ لم يكن
للتقييد وجه آخر سوى عدم الحكم في السكوت وهو ظ ومبين في محله
وقد مر انهم وهما سبب الزوال والواقع سبب التقييد بل نقول

عقلا وم

بالمفهوم

بالفهم هنا فان تحريم الاكراه منصف على تقدير عدم ارادة الشخص لان الاكراه
 منصف مع عدم ارادة الشخص ولا يلزم جوازها فانه على تقدير امكان الاكراه
 انما يعتبر المفهوم مع عدم المعارض الاقوى ولا شك ان الاجماع ومنطوق
 الكتاب والسنة تدل على تحريمه مطلقا فهو مردود بها وفيه كانت اراء
 اهل الجاهلية يساعين على مواليهم وكان لعبدان تبين الى راس النفاق ست
 جوار وسماهن يكرههن على البغاء وضرب عليهن ضربا يوجب فتنك ثنائ
 منهن الى رسول الله صلى الله عليه وآله فترك وبكى بالقي والقائه عن العبد
 والامة وفي الحديث لبطل احدكم فئائي وفئائي ولا يعل عبدك وامتي فان
 قلت لم ألحقهم ان اردن تحضا فلت لان الاكراه لا يتأتى الا مع ارادة الشخص
 واما للطبقة الموانبة للبغاء لا يسي مكرها ولا امرها كان ينبغي ان يقول
 امر غير المكره لا يسي مكرها ولا امرها فاما قل ثم قال غفور رحيم لهم
 اولهن اولهم ولهن ان تابوا واصلحوا والاولى هن اولهن ولهم اولهم ان
 تابوا قال لعل الاكراه كان دون ما اعتبرته الشريعة من الكراهة بالقتل او ما
 يخاف منه التلف او ذهاب العضو من ضرب صيف او غيره حتى يسلم
 من الالم وربما قصرت عن الحد الذي تعذر فيه فتكون اثم وهذا جواب
 عن اشكال عدم الذنب مع الاكراه فلا معنى لكون غفور رحيم بالنسبة
 الى المكرهات ولا بأس به وان كان خلاف الظاهر فان المبادر مني الاكراه مطر
 والغفران عنه على تقدير قال غفور رحيم لهم اولهن ان تابوا والاول
 اوفق للنظر ولقراءة ابن سعود من بعد اكرههن لهن غفور رحيم ولا
 يرد ان المكره غير اثم فلا حاجة الى المغفرة لان الاكراه لا يتأتى الا بالرضا
 بالذات ولها احمهم على المكره القتل واوجب عليه القصاص فيه انه يكره ان المكره

زعمه

غير آثم حصن ارجاع المغفرة اليها فانه لا معنى للمغفرة مع عدم الذنب ولا شك
انها ليست آثمه بالنفس والاجماع بل العقل وقد سلمنا ايضا ولا يندفع بعدم المنافاة
له بالذات لوجود الذنب في القائل ويمكن ان يقال غفور ليعن باعتبار ان حصل
لهن ميل في الدنيا بعد الملازمة فانهن لما كن كارهات لغفر الله الذنب
الناشي بعده ويستعمل به من بعد اكرههن او غفور ليعن من سائر الذنوب
بسبب اكرههن الزنا او يكون للانقطاع كالبغوا المعصوم اللهم اغفر لي
فما قل او انه غفور رحيم حيث تجاوز عن عقاب المكره وجوز له المكره عليه
كالمنظر في قوله تعا فن اضطر غير باع ولا عا د فان اتى غفور رحيم
يا ايها الذين امنوا اغسلوا عنكم اللبس والانساب الآيه وقد مر فتذكر

ليس على الاعمي حرج ولا على الاعرج حرج ولا على الربيع حرج ولا
على النفسكم ان تأكلوا من بيوتكم الى قوله لعلمكم يعقلون اي ليس على هؤلاء حرج
وضيق في الامور فانهم معذورون ولا عليكم ايها المؤمنون حرج وضيق
واثم ومنع من الشارع من الاكل من بيوتكم بيوت عمالكم وزوجانكم وبيت
المرأة كبيت الزوج وبيوت اولادكم لان بيت الاولاد كبيت الاباء والعموم
كاحوالهم ويدل عليه ما روي من قوله صلى الله عليه واله انت ومالك لابيك
عند خضوقه ولد مع والده وقوله صلى الله عليه واله وسلم ان اطلب فابا كاله لولم
كسبه وان ولد من كسبه وكان له ذلك ما ذكر بيوت الاولاد وذكر بيوت
الاقارب ويحتمل ان يكون التذكير للفهم بالطريق الاولى من ذكر بيوت غيرهم
بقوله او بيوت ابائكم او بيوت امهاتكم او بيوت اخوانكم او بيوت اخواتكم
او بيوت اعمامكم او بيوت عمامكم او بيوت اخوالكم او بيوت خالاتكم او
ملككم مفاتيحه قيل معناه او بيوت مالبيكم والمفتاح جمع مفتاح وهو ما يفتح به

لأن مال العبد للسيد فهو مالك له فيكون ما ملكتم بمغنى بيت المالك
فكان لذلك حد فالبيت فمن جواز الأكل من بيت المملوك ولو قيل بأنه
يملك فمأكل وقيل أموال الرجل إذا كان له عليها قيم ويكمل بحفظها له من
ثمن حايطة ويشرب من لبن ما شئته وملك المفتاح كونها في يده وحفظه
فإن المراد بها ملككم كالحايطة والمأشئة اللتين هما تحت يد الوكيل والمأ
والراعي ولهذا حذف البيت فيجوز الأكل لهم وقيل إذا ملك الإنسان المفتاح
هو خازن فلا بأس أن يطعم الشيء اليسير أو صدقكم أي اصدقواكم والصد
يكون واحدا وجهها وكذلك الخيلط والعدو والصدوق هو صدوق في مودته
وقيل هو الذي يوافق باطنه باطنك كما وافق ظاهره ظاهره وقال أبو عبد
الله عليه السلام هو والله الرجل في بيت صديقه فيأكل طعامه بغير إذنه
وهو يأن صديقا للربيع بن خنيم دخل منزله وأكل من طعامه فلما عاد الربيع
إلى المنزل جارية به بذلك فعلا أن كنت صادقة فانت حرة وفي
ف عن الحسن وحدثنا كبار الصحابة ومن يقيم من البدريين وكان الرجل
منهم يدخل دار صديقه وهو غائب فيأكل جارية كسبه فيأخذ ما شاء فإذا
حضر مولاهما فاجترته اعتقها سرورا بذلك وعن جعفر بن محمد عليها السلام
عن عظم حرمه الصدوق أن جعل الله من الأنس والشفقة والإنسا طويح
بشبه بمنزلة للنفس والاب والابن والابن والابن إشارة إلى دخول
الآباء ما في بيوتكم أو بمفهوم الموافقة ثم قال وقالوا إذا دل ظاهر الحال
في رضا المالك قام ذلك مقام الأذن الصريح ومما يحسن الاستئذان وتعد
فترم إليه طعام فاستاذن صاحبه في الأكل منه فيه إشارة إلى سبب جواز
العدم جواز التصرف في مال الغير بغير إذنه عقلا وتعد وهو حصو

يع

الرضا بقربة الابوة وغيرها وهذا المقدار قد يفيد علما بالرضا وذلك كاف
 مع انه قد يقال انه يكفي الظن بل لا يحتاج اليه فان الله قد جوزه وهو السبب في كل
 وقال في هذه الرخصة في اكل مال القرابات وهم لا يعلمون ذلك كالحققة
 لمن دخل حابطا وهو جايح ان يصيب من ثمره او قري في سفرة بغيره وهو عطشا
 ان شرب من لبنه توسعة منه على عباده ولطفاهم وعربة لهم عن ذنابه
 الاخلاق ويطبق العطش وقال الجبالي ان الآية منسوخة بقوله تعالى لا تاكلوا
 بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه صلى الله عليه وآله
 وسلم لا يحمل مال امرء مسلم الا يطيب نفسه والروى عنه ائمة الهدى عليهم
 السلام انهم قالوا لا بأس بالاكل لهؤلاء من بيوت من ذكره الله تعالى بغير اذنهم وقد راجعنا
 من غير اسراف وانبت تعلم ان حصول الرخصة لمن دخل حابطا الى عمل
 التامل وما جوزه بعض الاحباب ومن جوزه ما يند بالجامع ولا بالمحاط بل
 قال للدار على الغلة وغيرها ان ياكل منها واي ما رايته جواز شرب اللبن
 وانه لا ضافة بين الايتيم حتى تكون ما هنا منسوخة وهو وظ وعدم صلاحية
 الخبر للناسخية اظهر وان الروى عنهم عليهم السلام متبع وان كان قد راجع الحاجة
 الذي فيما روي عنهم غير من الآية بل ظاهرها ذلك على عدم منعهم لا بد من عدم
 الاسراف والتضييع كما في غيرها ويمكن حل قدر الحاجة عليه وتخصيص الايتيم ان
 صح الخبره وايضا ظاهرها عدم اشتراط الاذن بل عدم البيت في الاخيرين
 ثم اعلم انه يمكن فهم جواز ما يكون ادنى من الاكل بالموافقة كالصلوة في بيوتهم
 ودخولها بغير اذنهم اذا لم يكن فيه احد بل جعله سكنى والصلوة على فرشهم و
 لباسهم والغسل والوضوء بما هم وفي بيوتهم وهو ظاهر فافهم والظاهر ان الآية لا تكون
 عدم العلم بعدم الرضا بل ظاهرها شاملة لجوار الاكل مع ظهوره ايض الا انه

يبعد التقييد بذلك لفتح ذلك عقداً ونعلاً وأن المراد من الاطلاق ذلك
حيث أن ما ذكره مظنة الرضا والاذن الله يعلم فقول ي هذا كله إنما يكون إذا
علم رضا صاحب البيت باذن او قرينة ولذلك خصص هو لا فانه يضاد
بينهم او كان في اول الاسلام فنسخ فلا احتياج للمنفقة به على ان لا قطع بشر
مال الحرم باطل فانه اذا علم رضا صاحب المال يحرم من الاكل من بيوت
من نفقته هذه الآية وغيرها بالتقييد بعبء والنسخ ابعد من ذلك
بل لا معنى له لعدم الموجب على ان القرينة لا تقابل الا بالاذن وغالباً لا
العلم لا استبعاد في الشرع من اذن الشارع مع عدم العلم برضا صاحب
لاحتما كونه القرابة والصدقة موجبة لذلك وابعد من ذلك احتياج
المنفقة فانه لادلة في هذه على ذلك اصلاً ولو كانت فيها دلالة فيكون بمن
نفسه الآية لا في الحرم فاقبل جميعاً او استأنا الى لباس في الاكل مجتمعين او
متفرقين قيل نزلت في بني لبيث بن عمرو بن كنانة كانوا يخرجون ان ياكل
الرجل وحده فربما تعد منتظراً مناره الى الليل فان لم يجد من يواكله اكل
ضروته وقيل في قوم من الانصار كانوا اذا نزل بهم صيف لا ياكلون الا
مع صنفهم وقيل تحرجوا عن الاجتماع على الطعام لاختلاف الناس في الاكل
وزيادة بعضهم على بعض وفي من معناه لباس بان ياكل الغني من الفقير في
بيته فان الغني كان يدخل على الفقير من دوى قرابته او صدقته ويؤثره الى
طعامه فيخرج يعلم من هذه الوجوه ان ليس المقص الاكل من بيوت المذكورين
جميعاً او استأنا كما هو ظ الآية فدلّت على جواز الاكل وحده بل عدم شيء فيه فاما
نقل في الاخبار ان من المسعورين من ياكل زاده وحده يمكن ان يكون معاً
لا يعطي منه المحتاجين ما يستدرونهم او يكون عدم الاعطاء من جميع الزاد

مكروها والاكل وحرم مكروها وذكر اللعن للمبالغة كالنابم وحرم والآية تكون
المجواز فقط ثم اعلم انه قد قال في اختلافنا في تاويل ليس على الاصح حرج على
معان ان المعنى ليس عليكم في مواظبتهم حرج لانهم كانوا يتخرجون من ذلك
ويقولون الاصح لا يبصر في كل جيد الطعام والاجح لا يتمكن من الجلوس واكل
ما يريد وكذا الرقيق الضعيف ان المؤمنين كانوا يذهبون المسير
اذا غزوا واختلفوا في بيوتهم ويمنطونهم المفاتيح ويحلون لهم الاكل وهم يتخرجون
منه ان المؤمنين كانوا يذهبون بهم الى بيوت ازلهم واقاربهم
المذكورين فيطعمونهم وكانوا يتخرجون عن ذلك وقد قيل للمؤمنين انهم يخرجون
في ذلك فتنبى ذلك عنهم وعلى هذه الوجهة يكون ان ياكلوا معتدرا قبل قوله
ولا على انفسكم وخرج بعد ان المعنى ليس على هؤلاء حرج في ترك
الجهاد والخلف عنه لانهم معدومون وحج يكون المحذوف ان يتركوا الجهاد ويكون
الحال قرينة فيكون اول الكلام في ترك الجهاد والى باقي الاكل وفيه لا قصود
فيه لا شتر كلها في نفي الجرح ومثال ذلك ان يستفتيك مسافرا عن الاطراف في
رمضان وجابح مفرد في تقديم الحلق على الخرف فقلت ليس المسافر يخرج ان يعطروا
على الحاج ان يقدم الحلق على الخمر ولو كان على ترك الجهاد مذكور المكان مثله فكانه
للظهور بمنزلة الذكر ويحتمل ان يكون المعنى ليس على هؤلاء حرج مطلقا فيما عدا ما عدا
مثل قوله ذلك في انا فتنا فاذا دخلتم بيوتنا في من هذه البيوت للكل فابدوا
بالسلام على اهلها الذين هم منكم دنيا وقرابة وظاهرها اعم ابي بيت كان من
اي شخص كان وهو الاول كما يدل عليه تنكها والخروج عنه بلا سبب غير معقول
فسلموا على انفسكم اي ليس بكم على بعضكم كقوله اقبلوا انفسكم وقيل معناه سلموا
على اهل بيوتكم في ن وعيا لكم وقال ابراهيم اذا دخلت بيتا ليس فيه احد فقل السلام

عليها وعلى عباد الله الصالحين وقال أبو عبد الله عليه السلام من وسَّعَ الرجل
على أهل البيت حين يدخل ثم يردون عليه فهو سلامهم على أنفسهم تحية
من عند الله أي هذه تحية حاكم الله بها عن ابن عباس وقيل معناه عليها
الله وشرعها لكم فاتهم كانوا يقولون عمر صباحاً ثم وصف التحية فقال مبارك
طيبة أي إذا التزمتموها أكثر خيركم وطاب لحوكم وقيل مودة حسنة جميلة
عن ابن عباس وقيل إنما قال مبارك لأن معنى السلام عليكم حفظكم
هو سلام الله من الآفات فهو دعاء بالسلامة من آفات الدنيا والآخرة وقال
عليه السلام إنما من طيب العيش بالتواصل وقيل لما فيها من الأجر الجزيل والثواب
العظيم كذلك كابين لكم هذه الأحكام والآداب يبين الله لكم الآيات الدالة على
جميع ما يتبعكم به لعلكم تعقلون أي تفعلون معاملة دينكم في ف تحية من
عند الله أي ثابتة بامر مقرر وعقد من لده أولان التسليم والتحية طلب سلام
وجودة للسلام عليه والمحبي من عند الله ووصفها بالبركة والطيب لأنها دعوة
مؤمن لمؤمن بريجى بها من الله زيادة الخير وطيب المزق إلى قوله وقالوا ان
ليكن في البيت احد فليقل السلام علينا من ربنا وعلى عباد الله الصالحين السلام
على أهل البيت ورحمة الله وعن ابن عباس اذا دخلت المسجد فقل السلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين تحية من عند الله وانصب تحية بسلامها لأنها في معنى
تسليم الكفوات فعدت جلوساً والظان مراده اذا لم يكن في المسجد احد هكذا
يسلم والافعال المتعارف ويحتمل العموم كما هو الظاهر فيها وجوب السلام حين
دخول بيت ما حلت على الاستجابة للاجتماع على عهده ولزود الكتاب
بآيات لها مناسبة به ثم ان ربك للذين علموا السوء بجهالة خطاب لرسول الله
عليه وآله أي يا محمد ان ربك الذي خلقك للذين علموا العصية والسيات بجهالة

في موضع الحال اي علموها جاهلين غير عارفين بان الله يغفابه وغير متدبرين
للعاقبة لغلبة الشهوة عليهم وفي ن بداعي الجهل فانه يدعو الى القبح كان داعي
العلم يدعو الى الحسن وقيل بجهالة هو ان الجهل بالاعتقاد عليها وبعد نفسه للتوبة
منها او جعل العالم منزلة لجاهل حيث لم يعمل بعلمه فان العالم بالسنن والقبايح
مع فعلها هو والجاهل سواء بل سوء ثم تابوا من تلك المعصية من بعد ذلك
واصلحو انبائهم وافعالهم ان تترك من بعدها اي بعد التوبة هذه تأكيد لما قبلها
وفي ذكر من بعدها مع الضمير الراجع الى التوبة اشارة الى ان الاصلح عبارة عن
اتمام التوبة بالاخذ ص وعدم العود بوجوب اظهارها بالعمل الصالح ليعلم لا انه يحتاج
بعد التوبة الى الغفران وغيره الى اصلاح العمل كما هو الظاهر من غيرها فقبل
الاصلاح هو الدوام وعدم الرجوع ويحمل غير ذلك فاقول لغفور حريم خبر ان
رتبك والذين علموا السوء بجهالة متعلق به واصلحو اعطف على تابوا بمنزلة البيان
والتمه ان تترك تأكيد ومن بعدها متعلق بغفور والضمير اشارة الى التوبة وقيل
راجع الى الجهالة او المعصية ففيها قبول التوبة وكون الجاهل معذورا فيحمل في
الفرع وغيره ايضا الا العلوم فيقبل شهادة التائب بعدها فاعلم فيها وقضى ترك
الاتعبد والآيات قد مر تفسيره في كتاب الطهارة في بيان الاخلاص والنية
وقضى وامر ايضا وقال احسنوا بالوالدين احسانا او بان تحسنوا بها احسانا وبالوالد
متعلق بالفعل القدر احسنوا وتحسنوا لا بالمصدر فان معموله لا يتقدم عليه
والتي ن وهو متعلق بقضى والتقدير وقضى بالوالدين احسانا ومحوران
يكون على تقدير واوصى بالوالدين احسانا وحذف لدلالة الكلام عليه اما
يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فلا تغفل لهما فاما اصله ان ما في
شرطيه وما زاد كزيادة النون في يبلغن قيل وليكن ما اجاز دخول النون

فلا يقال ان نكرمهم كبريا يكرمك بل يقال انا نكرمك يكرمك احدكما قال
ببلغن الكبر ففعله ومعنى بلوغ الكبر عندك ان يكبرا او يجزوا وكانا كاهن علي ولها
لا كما قل لها غيره فها عندك وفي بنه وفي كنفه وذلك اسق عليه واشد احتمالا
وصبر او تمنا تو لي منها ما يتولي ان عنه في حال الطفولية فامر الولد حينئذ
بالصبر واما اسق عليه بان يستعمل معها وطاعة الخلق ولين الجانب بحيث اذا
اصحرت وانعبد وضيق خلقه ذلك الاحتمال والسقوة وما يستفد طبعه
منها من سوء الخلق وغسل حواسها وبولها وغايطها وغير ذلك فلا تغفل لها
اقتضاها بان شفع الاحسان اليها بتوجيه ونظمها في سلك القضاها
مع ما تم ضبط الامر في مراعاتها حتى لم يرخص في ادنى كلمة تنفقت من الشجر
مع موجبات الشجر ومقتضياته ومع احوال لا يكاد يدخل عليه صبر الانسا
معها في الاستطاعة ثم زاد ونهى عن منافعها ايضا مرة اخرى وقال ولا تنهر
اي لا تنهر ما يتعاطيانها مما لا ينجح ثم قال وقل لها بدل النهي والتأنيف
قولا كريما حميدا يقتضيه حسن الادب والزلول على الروة وقيل هو ان
يقول يا ابنة ويا امه كما قال ابراهيم عليه السلام لانيه يا ابنت مع كفه
ولا يدعوهما باسمها فانه من الجفا وسوء الادب وعادة الدعاركة من ف
ثم احربا المحضوع والتدلل بقوله واخفض لها جناح الذك وهو كناية عن غاية
الذلالة وخطا النفس فاضيف الجناح الى الذك كما اضيف حاتم الى الجود
على واخفض لها جناحك الذليل او الذلوك ويجمل ان يجعل لذه جناحا
خفيضا كما جعل الشمال يدا والقرعة زمانا مبالغة في التدلل والتواضع لهما قال
في ن واذا وصفت العرب انسانا بالسموله وترك الاباء قالوا هو خافض الجناح

وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا

وقال ابو عبد الله عليه السلام معناه لا تله عينيكم من الله فيهما الا برحمته وانه
ولا ترفع صوتك فوق اصواتهما ولا يدك فوق ايديهما ولا تقدم قدماهما من الرحمة
من فرط حزنك لهما وعظمتك عليهما ~~لكنهما~~ ~~الخير~~ ~~اليوم~~ الى من كان افضل
خلق الله اليهما بالامس ثم قال ولا تكلف بالخصوع والرحمة لهما اذا لقيتهما ^{ليس}
لهما زيادة نفع بل ادع لهما واطلب لهما من الله الرحمة بان يرحمهما برحمته الباقية ^{جعل}
ذلك جزاء لرحمتها عليك في صفرك وتربيتهم لك ربكم اعلم بما في نفوسكم في ضايركم
من قصد البر الى الوالدين واعفاده ما يجب لهما من التوفيق ان تكونوا صالحين
قاصدين الصلاح والبر ثم فرطت منكم في حال الغضب وضيق الصدر ^{عليهم}
ذلك مما لا يحلو منه البشر خصله فتبته تؤذي الى اذى الوالدين ثم تنتم الى الله
واستغفرتم منها فانه كان للاولين غفورا فان الله غفور للثوابين وفيه تهديد
على ان يضرب الولد لهما كراهة واستغفالا عند ضيق الصدر من خدمتهما وفيه تشديد
عظيم وبالجملة فيه مبالغة كثيرة وسجي في سورة لقن زيادة تأكيد ومبالغة في
الاحسان بها وفي الاخبار ابرم موجوده منها ما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم
مخاطبا لابن سنج انت وعالك لابسك ومثله موجود في الاخبار الصحيحة عن اهل
البيت عليهم السلام وفيه عنه صلى الله عليه وآله وسلم اياكم وعقوق الوالدين فان
الجنة يوجد ربحها مائة الف عام ولا يجد ربحها عاق ولا قاطع رحم ولا شح زان
ولا جوار ازاره خيل ان الكبرياء لله رب العالمين وروى ابيه عنه وفيه
يفعل البار ما يشاء ان يفعل فلن يدخل النار ويفعل العاق ما يشاء ان يفعل فلن
الجنة والرواية في ذلك فيها وفي غيرها غير كثير قال في ف قال الفقهاء لا
ينذهب باسبه الى البسعة واذا بعث اليه منها الجمل ففعل ولا نبأ له الخرب وياخذ منه
الاناء اذا شربها وعن ابي يوسف اذا امره ان يوقد تحت قدمه وفيه الحزم الخبير

او قد وسئل الفضل بن عياض عن بر الوالدين فقال ان لا تقوم الى خدمتهما من
كسل وسئل من بعضهم فقال ان لا ترفع صوتك عليهما ولا تنظر شرا اليهما ولا
يربامك مخالفة في ظاهر ولا باطن وان ترحم عليهما وتدعوا لهما اذا ما انا وان
تقوم بخدمة اولادهم من بعدهما فغن النبي صلى الله عليه وآله ان من ابر البر ان يصل
الرجل اهل ودايه ومنها رواية الحسن بن محبوب عن ابي ولاد الخياط قال سالت
ابا عبد الله جعفر بن محمد عليها السلام عن قول الله عز وجل وبالوالدين احسانا
ما هذا الاحسان فقال الاحسان ان تحسن صحبتها وان لا تكلفها ان يسالك
فما يحتاجان اليه وان كانا مستغنيين ان الله عز وجل يقول لن تنا الوالدين
حتى تنفقوا مما يحبون ثم قال عليه السلام اما يبلغن عندك الكبر احدهما
او كلاهما فلا تغل لها ف وان اصغرك ولا تنهها ان ضرباك وقل لها قولا
كرما والقول الكريم ان تقول لها غفرت لكما فذاك منك قول كريم واخفض
لها جناح الذل عن الرحمة وهوان لأمك وعينيك من النظر اليها ونظر اليها
برحمة ورافة وان لا ترفع صوتك فوق اصواتها ولا يدك فوق ايديها ولا تقدم
قدامها وهذه صحيحة في الفقيه في نواذر الكتاب وذكر في الفقيه ايضا فيها من
احزن والديه فقد عفا وذكر في الكافي اخبار كثيرة مثل صحيحة ابي ولاد التقي
ومروان بن محمد بن مروان قال سمعت ابا عبد الله يقول ان رجلا اتى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اوصني فقال لا تشرك بالله شيا
وان حرق بالنار وعذبت الا وقلبك مطمئن ووالديك فاطمها وبرها حين
كانا او عيتين وان امراك ان تخرج من اهلك فافعل ان ذلك من الايمان وعن
منصور بن حازم عن ابي عبد الله ع قال قلت اي الاعمال افضل قال الصلوة ^{فهي} ولو
وبر الوالدين والجهاد في سبيل الله وعن درست بن ابي منصور عن ابي الحسن موسى

عليه السلام قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما حق الولد
على ولده قال لا يسميه باسمه ولا يمشي بين يديه ولا يجلس قبله ولا يستب له
وصحبه مع من خلقه قال قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام ادعوا لولي
اذا كانا لا يعرفان الحق قال ادع لهما وصدقهما وان كانا حين لا يعرفان
الحق فدارهما فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله يعطي بالرحمة
لأب العتوق ورواية جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني رجل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اني راعب في الجهاد ^{نشط}
قال فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجاهد في سبيل الله فانك ان قُتِل
تكن حيا عند الله ترمق وان تمت فقد وقع اجرك على الله وان رجعت خرجت
من الذنوب كما ولدت قال يا رسول الله ان لي والدين كبيرين يزعمان انهما
بإنسان في ويكرهان خروجي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقم مع
والديك والذي بعثني ونفسي بيده لانشها بك يوم وليلة خير من جهاد سنة
وهرواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ان العبد ليكون بارا بوالديه
ثم يموتان فلا يقضي عنها دينونها ولا يستغفر لها فيكتبه الله عاقا وان لم يكن عاقا
لها غير بارها فاذا ماتا قضى دينها واستغفر لها فيكتبه الله عز وجل بارا والاحبار
في ذلك كثيرة جدا ثم لا شك في ان العتوق كثيرة عدت منها في الاخبار التي تعد
فيها الكبار من طرف العامة والخاصة ذكر في الكافي له بابا في ذكر العتوق على
حد بعد ان عد في الكبار في اخبار كثيرة منها رواية تحديد بن حكيم عن ابي عبد
الله عن قال ادنى العتوق اقل ولو علم الله عز وجل شأهون فله من عنده
وحسنه عبد الله بن المعيرة عن ابي الحسن عليه السلام قال قال رسول الله
لله عليه وآله وسلم كن بارا وانقصر على الجنة وان كنت عاقا فانقصر على النار

ورواه يعقوب بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا كان يوم القيمة
كشف الله عطاء من أعطيت الجنة يوجد معها من كانت له روح مسينة حسنة
عام الأصنف واحد قلت من هم قال العاق لوالديه ورواية سيف بن عميرة
عن أبي عبد الله عليه السلام قال من نظر إلى أبيه نظرة واحدة وهما ظانان
له لم يقبل الله له صلوة وفي رواية عن أبي عبد الله عليه السلام ومن العقوف أن
ينظر الرجل إلى والديه فيجد النظر إليهما وفي رواية عبد الله بن سليمان عن أبي
جعفر عليه السلام قال قال في النظر إلى رجل ووجهه ابنه يمضي والابن منك
على دراع الأب قال فأكلمه في مقفاله حتى فارق الدنيا ويدك على تحريم العقوف
ما يدك على قطع الرحم وهو ظن يدك العقل بغير عليه وبالجملة العقل والنقل
يدلان على تحريم العقوف ونعيم وجوب متابعة الوالدين وطاعتها من
الآيات والأخبار المتقدمة وصح به بعض العلماء أيضا قال في ن والوالد
احسانا أي فضي بالوالدين احسانا أو أوصى بالوالدين احسانا وعفاها أو
وخص حال الكبر وإن كان الواجب طاعة الوالد غير على كل حال لأن الحاجة
أكبر في تلك الحال وقال العفاه في كتبهم وللابوين ضع الولد من الغزو والجهاد
حالم يتعين عليه بتعيين الإمام أو بهجوم الكفار على المسلمين مع ضعفهم وبعض
الحق الجدين بها قال في شرح الشرايع وكما يعتبر أذنها في الجهاد يعتبر في سائر
الأسفار المباجة والمندوبة والواجبة الكفاية مع قيام من فيه الكفاية فالسفر
لطلب العلم إن كان لمعرفة العلم اليقيني كإثبات الواجب ^{على ما} لم يمنع النية
والإمامة والمعاد لم ينظر إلى أذنها وإن كان لتحصيل الزائد منه على الفرض
الغني كدفع الشبهات وإقامة البراهين الروحية للدين زيادة للواجب كان
فرضه كفاية فحكمه وحكم السفر إلى أمثاله من العلوم الكفاية كطال المتقعة إن كان

كان هناك قائم لفرض الكفاية اشترط اذنها وهذا في زماننا فرض بعيد فان فرض
الكفاية في التفقه لا يكاد يسقط مع وجود ما يه ففته مجتهد في العالم وان كان
السفر الى غيره من العلوم المادية مع عدم وجوبها لتوقف على اذنها وان كان
هذا كله اذ لم يجد في البلد من يعلم ما يحتاج اليه بحيث لا يجد في السير زيادة
يعتمد به لقراء به او جودة استاد بحيث يسبق الى بلوغ الدرجة التي تحب
سبغا معتد به والا اعتبر اذنها اليه ومنه يعلم وجوب متابعتها حتى يح
ترك الواجب الكفاية ولكن هذا محصور بالسفر فيحتمل ان يكون غيره كذلك
اذا سئل على مسأله والمحصل ان الذي يظهر ان اجرائها على وجه لم يعلم جاور
ذلك سر عاقل الشهادة عليها مع انه قد منع قبول ذلك اليه بعض مع
صاحبه الآيه في وجوب الشهادة عليها مع ان فايده القبول لان قبول
شهادته عليها تكذب لهما عقوب وحرام كما هو في الخبر ويظهر من الآيه وطا
عنها
حجب ولا يجوز مخالفتها في امر يكون النفع له ويضر بحاله دنيا او دنيا او يخرج
عن امثاله وما يتعارف منه ولا يلحق بحاله بحيث يدعه العقل ويعتبرون
انه الحق ان لا يكون كذلك ولا حاجة له في ذلك ولا ضرر عليه بتركه ويحتمل العزم
للعموم الا ما اخرج الدليل بحيث يعلم الجواز شرعا بالاجماع ونحوه مثل ترك
الواجبات العينية والمندوبات غير المستثنى وليس وجوب طاعتها مقصورا
على فعل الواجبات وترك المعصيات للفروق بين الولد وعينه فان ذلك
واجب والنظموم ذلك في الولد والوالدين قال الشهيد قدس سره في قواعد
تعلق بمقوق الوالدين لا ريب ان كل ما يحرم او يجب للاجانب
يحرم او يجب للابوين وينفردان باحور تحريم السفر المباح بغير اذنها
وكن السفر المندوب وقيل يجوز سفر التجارة وطلب العلم اذ اليه يمكن استيفاء

التجارة والعلم في بلدها كما ذكرنا فيما مضى قال بعضهم يجب عليها طاعتها
 في كل فعل وان كان شبهة فلو امره بالاكل معها من مال بعثت اكل لان
 طاعتها واجبة وترك الشهية مستحب ^{هل لها منعه من الصلوة}
 جماعة الاقرب ان ليس لها منعه مطلقا بل في بعض الاحيان بما ينق عليها
 مخالفة كالسعي في ظلمة الليل الى العشاء والصبح ^{لها منعه من الجهاد}
 مع عدم النية لما صح ان حلت قال بامر رسول الله ابا برك على الهجرة والجهاد
 فقال هل من والدك احد قال نعم كلها قال فبقي الاجر من الله قال
 نعم قال فارجع الى والدك فاحسن صحبتها ^{الاقرب ان لها}
 منعه من فروض الكفاية اذا علم قيام الغبر او ظن لانه يحل الجهاد المنع
 منه ^{قال بعض العلماء} لو دعوا في صلوة النافلة قطعها لما صح عن
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان امرأة نادى ابنها وهو في صلاة قال
 يا جريح قال اللهم امي وصلوني قالت يا جريح قال اللهم امي وصلوني فقال
 لا يموت حتى تنظر في وجهه الوصاة الحديث وفي بعض الروايات انه صلى
 الله عليه وآله وسلم قال لو كان يا جريح فيها العلم ان اجابة اقله افضل من
 صلواته وهذا الحديث يدل على قطع النافلة من اجلها وبذلك يطريق الاولى
 على تحريم السفر لان غلبة الوجه اكثر واعظم وهي كانت تريد منه النظر اليها
 والاقبال عليها ^{كف الاذى عنها وان كان قليلا} بحيث لا يوصل
 الولد اليها ويمنع غيره من ايصاله بحسب طائفة ^{ترك البين}
 والعهد الاباد انه ايضا ما لم يكن في فعل واجب او ترك محرم ولم ينفع في الله
 على نص خاص الا ان يقال هو بمن يدخل في النبي عن البين الاباد
 بر الوالد بن لا يتوقف على الاسلام لقوله تعالى وصننا الانسان بوالديه حسنا

لو دعوا الى فعل وقد حضرت الصلوة
 فليؤخر الصلوة وليقطعها لما قلنا

هل
 صوته

وان جاهدك على ان تترك في ما ليس لك به علم فلا تطعها وصاحبها في الدنيا
معروفا وهو نوص وفيه دلالة على مخالفتها في الامر بالمعصية وهو كقولهم
لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق فان قلت ما تصنع بقوله كما ولا تعضلوه^{هن}
ان يمكن يمكن ازاوجهن وهو يشمل الاب وهذا منع من النكاح فلا تترك
اطاعته واجبه فيه او منع من السحب فلا يجب اطاعته في ترك السحب قلت
الاية في الانزواج ولو سلم الشمول والتسك في ذلك تجزئ الفضل والوجوب فيه
ان المرأة حق في الاعفاف والنصون ودفع ضررها دفعه الشهوة والخوف
من الوقوع في الحرام وقطع وسيلة الشيطان عنهم بالنكاح واداء الحقوق
واجب على الاباء والانباء كما وجب العكس وفي الجملة النكاح مستحب وفي تركه
تعريض لضرر ديني او دنيوي ومثل هذا لا يجب طاعة الابوين فيه ويمكن
اختصاص الدعاء بالرحمة بغير الكافر لان يراد من الدعاء بالرحمة في
حيوتها بان يوفق لها الله ما يوجب ذلك من الايمان فاعمل والظان ليس
الاذى الحاصل لها بحق شرعي من العقوق قبل الشهادة عليها بقوله كما او
الوالدين فتقبل شهادته عليها وفي القول بوجوبها عليها مع عدم القبول لان
في القبول تكذيب لها بعد واضح وان قاله ببعض واما السفر للباح بل
المستحب فلا يجوز بدون اذنها لصدق العقوق ولهذا قاله الفقهاء واما فعل
الندوب فالظاهر عدم الاشتراط الا في الصوم والندم على ما ذكره وتحققه
في الفقه وات ذا القرنى حقه والمسكين وابن السبيل ولا يندم بتذير ان
المبذرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا سيح تفسيره
واما تعرض عنهم اي تعرض عن هؤلاء الذين امرتك باءاء حقوقهم عند سئام^{يلتهم}
اياك لانك لا تجد سئامهم حياء من ردهم بغير شيء ابتغاء رحمة من ربك

انما تعرض عنهم اي تعرض عن هؤلاء الذين امرتك باءاء حقوقهم عند سئامهم

ترجوها الطلب الغنل والسعة التي لقد رجعها الاعطاء، ويحتمل ان يكون متعلقا بحجاب
الشرط اي ان تعزى عنهم فقل لهم قولاً جسوراً لا ينبغي ان يبتغوا رحمة من ربك اي لطلب
وجه الله ترجوها بحسبك عليهم او متعلق بالشرط اي وان تعرض عنهم لفقد رزقهم
من ربك ترجوا ان يفتح لك فني الزرق رحمة فتودهم فدا جليل وعدهم عده
حسنة وقل لهم قولاً سهلاً ليناً وفيها مبالغة في ملاحظة ردة السؤال حيث ينبغي
الا يكون الالعدم الوجدان مع طلبه ثم مع ذلك لا بد من القول الجميل قيل
لما نزلت هذه الآية كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا سئل ولم يكن
عنده ما يعطي قال برزقنا الله وآياكم من فضله ولا يجعل يدك مغلوله الى
عنقك اي لا تكن ممن لا يعطي شئ الاصل ولا يهب فيكون بمنزلة من تكون يد
مغلوله الى عنقه لا يقدر على الاعطاء والبذل وهذا مبالغة في النهي عن
السب والامساك ولا تبسطها كل البسط اي لا تعط اية جميع ما عندك فتكون
بمنزلة من بسط يده حتى لا يستقر فيه شئ وهذا كناية عن الاسراف فقعد
ملوما تلوم نفسك ويلومك غيرك اية محسوراً منقطعاً بك ليس عندك
شئ وقيل وعاجزانا وما وقيل محسوراً من الشباب اي عرياناً وقيل معناه ان
امسكت فعدت ملوماً منذ صوما وان اسرفت بقيت مخيراً معروفا وقال
الكلبي لا تعط ما عندك جميعاً فني الاخرين ويسئلونك فلا تجد ما تعطيهم
فيلومونك وروى ان امرأة بعثت ابنها الى رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم وقالت قل له ان ابي تستنيك درعا فان قال حتى يابتناسي فقل انها
تستنيك فيصك فقال ما قالت له فزع قميصه فدفعه اليه فنزلت ونال الله
عليه السلام نبي في البيت اذ لم يجد شئاً يلبسه ولم يمكنه الخروج الى الصلوة فلاحه
الكفار فقالوا ان محمداً استغل بالنوم والله عن الصلوة وما جدد حسن هذا

بها في الدنيا
موسى لم يرد
ولا تفضلوا
لكنها قد نزلت
السجدة
ل والوجوه
والخوف
فنفوت
ب وفي ذكره
فيه ويمكن
بالرحمة في
الظان ليس
ولها او
لغيره
الآن
لما جمل
او ما فعل
ب وعقبه
ببذره
ففيهم
م عند شئ
ثم من ذلك
زجراً

المنقول الله اعلم بل اجد ان الاحسان والبذل حسن وكذا الاثبات على نفسه
بل على عيال البصر مع رضاهم كما دلت عليه سورة هل اتى وقوله ويوترون على
انفسهم ولو كان بهم خصاصة وكفى بذلك دليلا وفي العقل ما يوتد نعم ان
علم الحاجة بحيث يعرف معه الواجب او الاولي ينبغي الاعطاء والظان مثله
لا يقع من ادنى عاقل فكيف عنه صلى الله عليه واله وسلم فالايضا قبل دليل المنع
عن الشح وتحريم الاسراف والتفكير ونعم ما قاله ويوتد ما قبلها وما بعدها
ان ربك يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر انه كان بعباده خيرا بصيرا يوسع
للمن يشاء ويرى المصلحة له في ذلك فان الله هو العالم الحكيم لا يفعل الا لغرض
ومصلحة عايدة الى عبده فاليسط والضيق انما يكون في محله ومصلحة وقدره
لهم ذلك لا غير وهو طيباء على اصولنا ولا نقول لشيء اني فاعل ذلك غذا الا
ان يشاء الله في ف اي لا نقول لاجل شيء نعزم عليه اني فاعل ذلك الشيء فيما
يستقبل من الزمان ولم يرد الغد خاصة الا ان يشاء الله متعلق بالشيء على
وجهين احدهما لا نقول ذلك القول الا ان يشاء الله ان نقول بان اذن
لك فيه والثاني لا نقول ان الله وهو في موضع الحال يعني الا
بمشئة الله تعالى فايلا انشاء الله وفيه وجه ثالث وهو ان يكون انشاء الله في
معنى كلمة تايد كانه قبل ولا نقول ان الله ونحو قوله وما كان لنا ان نعود فيها الا
ان يشاء الله لان عودهم في حلتهم ما ان يشاء الله وقد ذكرنا مثله في قوله هم فيها
خالدون الامام ربك ثم قال وهذا مني تايد من الله لنبته حين قاله
اليهود لقريش سلوه عن الروح وعن اصحاب الكهف وذوي القرنين فسالوه
فقال انبوني غذا الخير كبر ولم يستثن فابطاء عليه الوجود حتى شق عليه ذلك
وكذبته قريش فظ هذا الآية تحريم الاخبار بفعله في المستقبل الا ان يعارضه

بقوله ان شاء الله على احد الوجوه والغايل غيره معلوم فيحمل ان يكون من
خصايصه عليه السلام او منسوخا او يكون النهي للكرهية والتاديب كما قال
في ف وهذا مني تاذيب فقاتل اما السفينة فكانت لما يكن يعملون في البحر
افادت ان اعجبها وكان وراهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا جواب عن قوله
اخرقها المتعرف اهلها حاصلة انه قال الحضر على نبينا وعليه السلام اما خربت
السفينة بان اخذت لوحين من تحتها لان بين يديهم كان ملكا ياخذ سفينة
غصبا فلوراه الملك مخزقة تركها ويصلها اهلها تقطعه خشب فانفغوا بها
قالوا واء ههنا بمعنى القدم وهو اخذ جاء في الاشعار والاحمال اذ لو كان
بمعنى الخلف فكانت السفينة تعدت الملك فاما ان ياخذها وقيل يحتمل كون
الملك في طريقهم عند الرجوع وعلم الحضر ولم يعلم غيره وهو بعيد ويحتمل ان
يكون الملك محي من خلفهم في الخرايف فياخذ واعلم انه يستفاد من هذا ومن
اقامة الجدار وجوابه جواز التصرف في مال الغير اذا علم انه اولى من عدمه
ومنه اجازة دار الغايب اذا كانت اولى وكذا بعض ما ليك وبمعنى بعض
اسبابه الشرف على التلف ونحو ذلك وينبغي ان يباشر الحاكم ومع تعذره لا
يبعد لاحاد المؤمنين المؤمنين ذلك لهذه الآية ولانه احسان ما موربه
والفاعل محسن وما على الحسين من سبيل وكذا مال الاطفال والمجانين والسفهاء
وفي الاطفال اخبار صحيحة بخصوصها وبذلك عليه ايضا ولا تقربوا مال
اليتيم الا بالتي هي احسن وقد ترقى فقاتل وتذكر واعلم ان ذلك ليس بخصوص
بشرع موسى وحضر عليها السلام وان كان شرع من قبلنا ليس بحجة لنا لان
سوق الآية يدل على كون الحكم معقولا وان العقل يقتضي ذلك موافق
الشرع فلا خصوصية له بمذهب دون مذهب فقاتل ثم ان في حكايتهما

اخره دلالة على امور اخر من الاصول والفروع مثل جواز قتل شخص لدفع
مفسدة ومصلي اخره قال فين وهو يدل على وجوب اللطف كما هو مقتضى
وفيه تأمل ثم قال انه يجوز لكل احد ولكن هذا مع العلم والعلم انما يحصل
للانبياء فلا يجوز لغيرهم وان كان محتمل بين امانته بغير القتل وبين امره
بالقتل ولكن مع عوض الله فلا يجوز وانه محتمل ان يكون المصلحة ودفع المفسدة
في القتل لا يموت بوجه آخر وغير ذلك مثل نسبة النيران الى النبي موسى ع
وجواز اسناد شيء غير حسن بحسب الظاهر الى الغير مثل حرق السفينة لغرق
الناس وقتل النفس الزكية البعيع وخلف الوعد والكل حجاب ليس هذا محل
ذكره فاما قوله في بيان طرق استعانة الادب بين العلم والمعلم
وقد بين الشهيد الثاني وجوها حسنة كثيرة في اداية التعليم فليرجع الى
المريد قال سلام عليك ساستغفر لك ربي الآية اي قال ابراهيم ذلك
ودعا لابيه وسلم عليه فذلك على جواز التسليم على الاب والدعاء والاستغفار
وان لم يكن مسلما وان طرد الولد فقتل في ن ما كان معلوم القبح عقلا ومما منع
شرعا تجاوزا او يكون الدعاء بتوفيق الاسلام فيغفر له بعد ذلك ويدل
على الاول وما كان استغفارا لبراهيم لآبائه الا عن موعدة وعدها آياه فلما بين
الآية فكانه يقول وعده آياه وقال ساستغفر لك ربي ولم يبين له انه من
اصحاب النار فلما بين تركه لكن قاعدة الاصحاب تقتضي عدم كون آياه قبل
كان عمه وقد يسمى العم به ويؤيده ما ذكره في القاموس ان اسم عم ابراهيم واما
ابوه فكان اسمه تارخ وقال فيه في باب الحاء وفصل النساء تارخ كادم ابو
ابراهيم الخليل عليه السلام ان الذين يحبون ان تسيع الفاحشة في الذين امنوا
لهم عذاب اليم في الدنيا والاخرة في القاموس الفاحشة الزنا وما يشد قبحه

من الذنوب وكما ينبغي ان يعز وجل عنه وفي ف الغشاة والفاضة ما فرط
فجه يعني الذين يريدون شيوخ الفاضلة وظهورها ويصدقون اشاعتها
ونسبتها الى المؤمنين فتنسب اليهم وفي من يفسون ويظهر الزنا والقباح
في الذين امنوا بان ينسبوا اليهم ويصدقونهم بها لهم عذاب اليم في الدنيا
باقامة الحد عليهم بنعي او التعزير الا ان اراد بالحد اعتد وفي الاخرة هو عذاب
النار فيها دلالة على تحريم القصد الى المحترم الا ان يراد بالبالغة نحو ولا
تقر بواو اراد اشاعة الفاضلة المحبوبة ونسبة القبائح والحرمات الى المؤمنين
واشاعة الذنوب فاقول والله يعلم ما في الضائر وانتم لا تعلمون والي فعا
في الدنيا على ما دل عليه الظاهر والله سبحانه يعاقب على ما في القلوب من حب الاشاعة
ولا يابل اولو الفضل منكم والسعة اي لا يحلف ذو مال وغنى وسعة وقد عرف
منكم انها المؤمنون ان يوتوا اولو القرى واليتامى والمساكين والمهاجرين في
سبيل الله اي على ان لا يعطى هؤلاء المذكورين بل يعطى من ان حلف فيكون التقدير
الا ان يوتوا وحده لا وهو قليل او لا يابل بمعنى لا يقتصر في الاحسان
اليهم وان كان بينهم سجناء لهنا اه اقتروها فليعود واعلمهم بالعفو والصفح
وليفعلوا بهم مثل ما يرجون ان يفعل الله بهم مع كثرة خطاياهم وذنوبهم
وهو معنى قوله فليعفوا وليصفحوا الا تحبون ان يغفر الله لكم والله غفور
رحيم اشارة الى ما صدر عنه في افك عادية اي الافتراء عليها بالفاضلة
مع جماعة من المنافقين وقد ذكرنا في تفسيرنا الذين جاءوا بالافك الآية
قبل هذه الآية نزلت في شأن مسطح وكان ابن خالته ابي بكر وكان فقيرا من
فقراء المهاجرين وكان ابو بكر ينفق عليه فلما فرط منه ما فرط آل ابوبكر
لا ينفق عليه ولا نزلت فقال ابو بكر بلى احب ان يغفر الله لي عاذا ابو بكر

الى ما كان ينفع على مسطح ما كان ينفعه عليه وقال واستل انزعها ابدا وفي
ن قيل نزلت في ابي بكر ونفل ما في ف على ما تقدم وقيل نزلت في نعيم كان
في حجر ابي بن وحلف ان لا ينفع عليه وقيل نزلت في جماعة من الصحابة انتهى
ان لا يصدق قواشي على رجل يكلم من الافك وفي الاية دلالة على عدم جواز
الحلف على ترك الاعطاء ولو كان المعطي عليه فاستقا فاجرا بل ضافقا
موجودا في العزان الكريم بحجرا ما كتب كما يفهم من اية الافك وعدم انقضاء
على تقدير وقوعه واعتقاد الحالف انه حسن وعبادة فالنظر الى ما في
نفس الامر لا الى اعتقاد الحالف وعلى عدم ترك الاحسان الى المولى وان ذلك
لا موجب لاحسان الله اليه وتركه موجب تركه ولا يبعد استفادة عدم الحلف
واخبره وعدم انعقاده في كل ما ثبت انه حسن واحسان وعلى حسن جميع الاحسان
وفيه ترغيب جميل الى حسن الخلق وعدم ترك الاحسان للنساء وهو مذكور
في ف ونعم ما قال وكفى به داعيا الى المحاملة وترك الاشتغال بالمكافاة للمسيء
وعلى جواز الاتفاق على الفاسق بل الكافر والله لا خصوصية بالغريب ولا
بالمسكين ولا بالمهاجرين في سبيل الله بل كل واحدة كافية للاحسان كما يظهر من
الآية قال في ن سطح بن اناثة كان من المهاجرين من جملة البدرين ثم قال
في قصة سطح دلالة على انه يجوز ان يقع المعاصي ممن شهد بدرا وصرح به
التحري الرازي ليقض في تفسيره دلالة على عدم كون الصحابة كلهم عدولا وكذا
دلالة على عدم مقبولية كل المهاجرين فان سطح كان منهم مع انه حذو ولعن
وله عذاب عظيم في الدنيا والاخرة وغير ذلك مما ورد في هذه الايات
الشريفة للقذف على ما بين فما ورد في حدتهم مخصوص او شرط بسلامة
العاقبة او قبول التوبة وهو مذكور وعدم قبول كل المهاجرين والاضمار

وعلى أن الرمي بالزنا كبيره وفيها مبالغه زائدة وحسن العفو والصغ وعدم
ترك الاحسان والانفاق ولو على الشيء حيث منع الله أبابكر من عدم انفاق
ماله على مسطح الذي قد ف ابنه زوجته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وقد ضاعها وعد الله عليه النار وإن القاذف ملعون في الدنيا والآخرة
وله عذاب عظيم قال في في وي ولو فسدت عبادات لم غلط ما نزل
في افك عايشة وبين في ف المبالغة من وجوه كثيرة وأنه ما وقع في حق
عبد الله الا وثان مثله وفيها أن لذلك لعظم شأن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وفيها رجاء عظيم لمغفرة الله وعفوه وصفحه فافهم ثم أنه لا
يخفى مضمون الآية فهي من النصف بفضل ما وسعة عن الحلف واليمين
على ترك الاحسان الى ذوي قرابته والمساكين والمهاجرين في سبيل الله
بسبب ذنب وقع منهم واساءة بالنسبة اليه ولا يدل على افضلية أبي بكر
من اربعة عشر وجهها على ما توهجه الفخر الرازي في تفسيره الكبير وقد تبنا
ذلك في رساله على حدة وتسير هنا الى بند منه ومن بعض كلامه اجمع
المفسرون على ان المراد بأولي الفضل أبو بكر عام ذلك بالتواتر وانها تدل
على أن أبابكر افضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لان
الفضل المذكور في هذه آيات في الدنيا والآخرة لانه تعالى ذكره في
معرض المدح من الله تعالى والمدح من الله تعالى غير جائز لانه لو كان كذلك لكان
قوله والسعة تكرير فنعين ان يكون المراد منه الفضل في الدين فلو كان غيره
مساويا له في الدرجات لم يكن هو صاحب الفضل لان المساوي لا يكون فاضلا
فلما ثبت أن الله تعالى الفضل مطلقا غير محيد بشخص دون شخص وجب ان يكون
افضل الخلق ترك العمل في حق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فبقى معولا في

حق الغير وهذا غلط فاحش فان مضمون الآية ما ذكرناه وهو غير مخفي على من
له معرفة بأساليب الكلام وليس فيها دلالة على ما ذكره في ذلك نظا البطلات
فانه ليس في مقام المدح وعلى تقديره لا بعد في ذلك في هذا المقام وعلى تقدير
كون الفضل مخصوصا بالدين لا يلزم كونه افضل ويجوز المساوي ان يكون
فاضلا وعدم تقييد الفضل بالنسبة الى شخص لا يلزم افضليته على كل خلق
وهو ظاهر ولو تم ذلك على افضليته من بيتنا صلى الله عليه وآله وسلم وسائر
الانبياء وهو باطل ومضاف لا اول كلامه وايضا يلزم اذا قبل قيل اولو الفضل
يكون كغيره بحسب منطوقه فما قل وانه غير مجمع عليه كون المراد به ابا بكر
فانه فعل في ان انه نزل في جماعة من الصحابة حلفوا ان لا يتصدقوا على رجل
تكلم بشئ من الافك عن عباس وغيره وان لا تواتر وان ذلك ليس دليله ^{جماع} للام
وابتات الاجماع والتواتر ومنه خطر القناد وعلى تقدير التسليم ان الدلالة
على الافضلية في الجملة فضلة عن جميع الخلق كيف ولا شك في عدم اختصاصها
بابي بكر بقراين لعظمه ومعنوية وان سلم نزولها في حق ابي بكر ومسح
فان المدار على عموم اللفظ في يلزم كل من له فضل وسعة ان يكون افضل من
جميع الخلق فيكون اكثر الخلق بقا افضل من الكل ويكون الاكثر معصوما وفاضلا
وفساده اوضح من ان يتبين نعم غاية ما يمكن ان يقال ذلك على ان له فضلة
ما ان حمل الفضل على احوال الدين والسعة على الدنيا كما قاله في مع ان الظاهر ان
في هذا المقام هو الفضل في المال والسعة عطف بيان له وذلك في القرآن
غير عزير والتكرار ليس سبب لذلك الحمل كما قاله كيف يخص به مثل هذه الآية
الشريفة التي اراد الله تعالى بها حث المؤمنين على الاحسان بالنسبة الى النبي ورفع
السيئة بالحسنة وترك الكفاة والانتقام طمعا في المعفرة والعفو عنهم كما انشا

بقوله وليصفوا ولا يصحوا الا تحبون ان يغفر الله لكم مع جمع اولى الفضل
وجمع اولى القرى والسالكين والمهاجرين في سبيل الله وليس ذلك الا تقويت
لغرض الحكيم تعالى بل عيّن ان يستفاد منها صدقة ابي بكر حيث حلف ونهى
عن ذلك وعيوب وامر بالعمو والصنف ثم عوبت ان من يفعل ذلك لا
من يجب ان يغفر له ومن العجب انهم انه ذكر ان ابا بكر افضل من علي لانه
اطع الله لم يكن لوجه الله بل طعا للثواب وخوفا من العقاب بخلاف
انفاق ابي بكر فانه من ابن يقول هذا فان انفاق ابي بكر لوضع ما يعلم
وجهه والظاكونه لغزاة وانه لو سلم انه وما من احد عنده من نعمة
تجزي لانه عليه ايضه نعمته بل على انه ما كان عليه من احد نعمة
تجزي لانه فعل لله تعالى ووجهه بخلاف ما فعل علي عليه السلام فان
الله اخبر بذلك بقوله لعلنا انما نطعمكم لوجه الله ولعري بس مثل هذا
الكلام الا النقص والتزول عن الحق وما تجد له باعنا الله يعلم فان
اردت تفصيل ما ذكره فارجع الى تفسيره والى ما ذكرنا في الرسالة الله
الموفق للحق والصواب والبه الصير والماء تلك الدار الآخرة
بجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا والعاقبة للمتقين
في ف تلك تعظيم لها اي الدار الآخرة والجنة وتجنم لسانها يعني تلك التي
سعت بذكرها وبلغك وصفها ولم تعلق الوعد بترك العلو والفساد
ولكن بترك ارادتها وعيل القلوب اليها كما قال ولا تركنوا الى الذين ظلموا
فعلق الوعد بالركون وعن علي عليه السلام ان الرجل يجيه ان يكون
شراك لغيره اجود من شرك لعل صاحبه فيدخل تحتها وعن الفضيل انه
قرأها ثم قال ذهبت الاماني ههنا وعن عمر بن عبد العزيز انه كان يردد

قيل

حتى قبض في ن علواي تجبروا تكبرا على عبادة الله واستكبارا على عبادة ولا
فساد اى علا بالمعاصي هو الدعاء الى عبادة غير الله وقال عكرمة هو اخذ
المالك بغير حق وبقوم منه عرفا غير ذلك فافهم والاول ^{بعباد} لا بعد في
عصمه كما فهم من كلامه صلوات الله عليه لانه لو لم يكن في نفسه خسارة
وحسدا وتسلط وبغض على السلام ما كان يريد ان يكون شركا لعله احسن
من شرك لعل صاحبه فهو خسة في حقه تعاو ما له وحسد وبغض وغير
ذلك لانه يريد لنفسه شرا حسنا فقط لانه لو كان لا يريد الا حسنا لغيره والا
لنفسه وهو ظافهم ووصفنا الانسان بوالديه حسنا اى امرنا الانسان ان يفعل
بوالديه فعلا ذا حسن فحسن اليها ولو كانا كافرين ايم لعوم ومثل قوله وصا
في الدنيا معروفا وان جاهدك لشركي في ما ليس لك به علم فله تطعها
وتبده على عدم اطاعتها في المعاصي لو اراد الان كل حق وان عظم ساقط
اذا جاء حق الله وانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ثم قال الى جرحكم
جميعا من آمن ومن كفر ومن اطاع ومن عصى ومن عمل بالوصية ومن لم يعمل
ومن اطاعها في الشرك وغيره فاجازي كل باسحقاقه في ف فيه شأن
احدهما ان الجزاء الى فله تحدث نفسك بحقوقه والديك وعقوقها الشكرها
ولا تحرمها برك ومعروفك في الدنيا كما الى لا امعها رزقي والى في النعمة
من متابعتها على الشرك والحلف على الثبات والاستقامة في الدين بذكر
الرجوع والوعيد وفي قوله ان السليين والصلوات الى قوله اعد الله لهم عقره
واجرا عظيما دلالة واضحة على حسن الاسلام والايمان والعقود والصد
والصبر والخشوع والصدق والصوم وحفظ البعج من الحرام وذكر الله كثيرا
وانها موجبة للعقره والاجر العظيم وفي قوله زوجها لها الآية دلالة على
ان

فعله صلى الله عليه وآله يدك على الجواز وان نفى المخرج عنه يستلزم نفى المخرج عن
 الامة والناسي فقاتل وبحث الناسي طويل مذكور في محله ترجع اليه
 وبديل على تحريم ابتداء المؤمن اي المسلمين بغير استحقاق وجنابة تعضي
 ذلك وينتج قوله تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما كنسبوا
 اي بغير جنابة واستحقاق ينتج ذلك فقد احتملوا بهتاناً واتماً ميتناً قل تعالى
 انزل ما حرم ربكم عليكم الا انتم كوا به شيئاً قيل ان مفسرة يعني ان المحرمات
 كما يفهم من قوله لا تشركوها وما عطف عليه ويصح عطف الاوامر المفروضة
 متى مثل قوله وبالوالدين احساناً اي احسنوا بها على النواحي لان المحرمات
 ما يفهم منها وهو ضد الامورات مثل الاساءة في احسنوا ويحتمل كونها
 مصدرية اي عليكم الا تشركوها فيكون الا تشركوها مفعول عليكم او مؤن
 ع بابتداءه او يكون خبراً عن نحو هو والتلو وضع الامر بالاحسان موضع
 النهي عن الاساءة للبيان الغة والدلالة على ان ترك الاساءة هنا لا يكفي بل لا
 بد من الاحسان فيفهم ان ترك الاحسان بمنزلة الشرك في النهي والجمع ولا
 نقولوا اولادكم من اهل حق اي من جهة الفقر وخشيته كقول خشيته امله في
 نحن نرسلكم وآباهم منع لوجب العفل وابطال محنتهم في العفل ولا تقربوا
 الفواحش قيل كباير الذنوب او الزنا مطلقاً وما ظهر منها وما بطن اي الظاهر
 والباطن قيل هو مثل ظاهر الائم وباطنه ولا تغفلوا النفس التي حرم الله بالحق
 مثل العصاص والحد والرجم والارادة وقيل الاولاد داخل فيه الا انه خصهم
 بالذكر للاهتمام به ولائهم كانوا يفعلون فذكر المنع بخصوصه ورجعهم الى
 عليه ذلك اي الامور المذكورة في الامر والنهي ما وصاكم به اي بحفظه لعلمكم
 تفعلون ترشدون بسبب العلة والتعبير عن الرشد بالعقل لان الرشد

ان قوله لعلمكم تفعلون

هـ

كذلك العقل ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن اي لا تقربوا من مال
اليتيم بان تنصرفوا وتفعلوا فيه فعلة فلا تدنوا اليه تفعلوا صلا الا بالفعل
التي هي احسن ما يفعل بماله بحسب ما يقتضيه عقل العقل كحفظه وتغير
ما خراب منه وتمينه وتغيره او احسن من تركه وبالجملة هو الذي يحجب
العقل السليم حسنا واولى من تركه وهو مقتضى اكثر عقول العقلاء فالآية تدل
على تحريم الامور المذكورة خصوصا التصرف في مال اليتيم حيث عبر عن
النهي عنه بعدم القرب منه ولهذا بخصوصه من الكبار واليتيم غير البالغ
الذي لا اب له ويمكن ادخال غير الرشيد فيه الى ان يرشد لاحتمال ان
يكون معنى حتى يبلغ اشده يبلغ رشده وقيل حتى يبلغ وبصير بالغا وهو
جمع شدة كنعمة وانعم والاول اولى لان الظاهر انه غاية النهي للتصرف ولو
كان الا ان يكون باذن الولي ومعلوم انه بعد مجزء البالغ لم ينه المنع عن
التصرف وان كان باذنه ايضا لعدم الرشده فالتصرف في ماله مطلقا باذنه
وبدون حرام الى ان يرشد ويبلغ ويدل البعض على جواز التصرف في ماله ان
كان احسن ولو كان عند الانسان ما يثقف من ماله يجوز حفظه باي نوع
كان واذا خيف تلفه يجوز بيعه واقرضه من ملي امين مع الشهود والرهن
ان لم يوجد احسن منه وان يوجر عقاره وان تعمر ويحفظ عن الخراب ونحو ذلك
ويدل عليه الاخبار ايضا ولهذا قال الفقهاء بذلك وجوزوا كون بعض العدة
مبنزلة الوصي على تقدير عدمه بان يجعله الحاكم وصيا له في ذلك واذا لم يكن
الحاكم له ان يفعل ذلك وبالجملة الولي مقدم فان لم يكن فالوصي فالحاكم فالعد
فيكون جواز الشراء منه وتسليم الثمن اليه ونحو ذلك وجعله مبنزلة الوصي فيما قل
واما من كان في يده ماله فبالنسبة اليه يمكن كفاية كونه امينا موثوقا بنفسه

بل مطلقا في حفظه وما هو بقينا احسن من عدمه لعموم الآية ويؤيده تكرار هذه
الآية في القرآن العزيز وموافقه للعقل ووجدانه حسنه والاحتياط لا ينكر
ويبدل عليه ايضا الايات التي في بيان حكاية الحضر وموسى عليها السلام حيث
دلت على النصف بغير الاذن مثل حرق السفينة واقامة الجدار ونحو ذلك ^و
الجواب يدل على عدم اختصاص ذلك بدنيا دون اخر وهو ظاهر ويؤيده
العقل وح لا يبعد جواز النصف في مال غير البتيم ايضا اذا كان حسن فان
كان مخبونا او غايبا وتلف ماله ونجرب عقاره اذا لم يوجر فيه جرها ^{بعض}
العدول وكذا دوابه وبعض الالة التي يتلف بقينا او ينقص بحيث يحزم
كل عاقل ان يبعده او اجارته احسن ويرضى به مالكة العاقل كما ان الله تعالى
يوصل ضررا بالعبد بمرض ونحوه مع تعيين عوض يرضى به كل عاقل ^{ويؤيده}
كونه مندوبا لابن المسلمين ويتفكرون جواز ذلك عن الشيخ ره ولكن يجب
فيه الاحتياط التام بل اشتراط خيار المالك ان امكن وتسلم ماله الى يد
امين ملي وجعله في ذمته مع رهن وبالمجلة لا بد من مراعاة الاحسن ^{ويؤيده}
بعض الايات مثل ما على الحسينين من سبيل ولا على انفسكم ان تاكلوا الآية
اذا كان المنصرف من تضمنت الآية جواز الاكل له من بيوتهم فانه اذا جاز له
الاكل جاز له مثل هذه التصرفات بالطريق الاولى ويؤيده ايضا ما في الاخبار
ان المؤمن اخ المؤمن وان يجعل نفسه كمنه وماله وعرضه كماله وعرضه
في حفظه فماتل وارفوا الكيل واليزان بالعسطة صحة عطفه مثل ما تقدم
اي يجب ابقاء الكيل والوزن بالعدل والسوية ولما كان مشكلا اردفه
بقوله لا يكلف الله نفسا الا وسعها اي لا ما يسعها ويقدر عليه من غير حرج
ويضيق فعليكم بالجهد في تحصيل الحق وما وراء ذلك معفو عنكم وما

حكومته

صاحب المال يستحب له ان يعطي زائدا ويأخذ ناقصا ومع التسامح يمكن
تبرع من بيده الكيل والوزن ومع عدده مطلقا القرعة وتبرع جانب صاحب
المكيل والموزون لان الزيادة من طرفه اسهل حيث ما يعطي الثمن غالبا
وانه العادة في الاكثر واذا قلتم في شهادة بل مطلقا فاعد لوافيه اي استعمال
العدل والحق في ذلك القول ولو كان المقول فيه ذا قرينة اي قرينة القائل
بل لو كان نفسه فيقر بما يصرح في الدنيا فان ذلك نفع له بحسب الحقيقة وان
كان بحسب الظاهر انه مضر ففيه دلالة على وجوب الشهادة على الأقارب
مطلقا حتى الاباء والاهليات وقبولها وبعد الله متعلق بما بعده اي او فوا
للتاكيد والبالغة المحصل الشفاد اي بحسب ايفاء ما عهد الله الى الكلف لا غير
اي لا تصير غيره ويجعل معارضه وتركه به فيها دلالة على وجوب الايفاء
بالشرط والعهود والنذور والعقود والاثبات بجميع ما امر به من العمل بالعدالة
في القول والفعل وايفاء الكيل والوزن وغير ذلك وتحرير ضدها وبسببه
عطف على المناهي كما مر ذكره اي جميع ما تقدم او حصر الايفاء بعهد الله فانه
ممثل على ما تقدم وزيادة وصمكم الله بحفظه والعمل بمقتضاها لعلمكم بذكر
رجاء تذكركم الله وعقابه ونوابه فتعظون به وفيه تأكيد بالغ وان هذا صراطي
مستقيما يحتمل ما تقدم وقيل اشارة الى ما ذكر في هذه السورة فانها باسرها
في اثبات التوحيد والنبوة وبيان الشريعة ويوتيه فاتبعوه ولا تتبعوا
السبل الا ديان الخلق التابعة للهوى فان مقتضى الحجة واحد ومقتضى الهوى
مختلف لاختلاف الطباع فتفرق بكم عن سبيله الذي هو اتباع التوحيد
واقضاء البرهان ذلكم الا اتباع والصراط المستقيم وصمكم به لعلمكم بتقوى
الصلاة والتفرق عن الحق ولا تتركوا الى الذين ظلموا اي لا تميلوا الى من جحد

منه الظلم وقاما اذني ميل فان الركون هو الميل القليل كالترقي برههم ونظير
ذكرهم واستدانه فان فعلتم ففسكم النار بركونكم اليهم فاذا كان الميل اليسير
الى من صدر منه وقاما ما يسمى ظلما موجيا لئلا النار فما ظنكم بالميل الكثير
اليهم وبالظالم نفسه وبالظلم قال بي ولعل الاية تبلغ ما يتصور في النبي عن الظلم
والله يد عليه وخطاب الرسول ومن عده من المؤمنين بها التثبت على الاستعا
م
التي هي العدل فان الزوال عنها بالميل الى احد طرفي افراط وتغريط فانه ظلم
على نفسه او غير بل ظلم في نفسه وهذا الكلام مشعر بانة فسر الظلم بمطلق
الذنب كما في قوله تعالى ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ولكن يمكن تقيده
بالكبرية فاقول قال في ف النبي تناول للاخطاط في هواهم والانقطاع
اليهم ومصاحبتهم ومجالستهم وزيارتهم وعدائهم والرضا باعمالهم والتسبيحهم
والتزني بزيمهم ومد العين الى زهوتهم وذكرهم بما فيه تعظيم لهم وقامل قوله
ولا تتركوا فان الركون هو الميل اليسير وقوله الى الذين ظلموا الي الذين وجدتهم
الظلم ولم يفعل الى الظالمين ثم فعل غشيان الوف في الصلوة لما قر الامام هذه
فيها وسئل عن سبب الغشيان فقال اذا كان هذا حال المايل الى الظالم فكيف به
وفعل انهم كتابه صديق للزهري اليه لما خالط السلطان وبالغ في ذلك من دم
اخذ ط الظالم وذكر امور كثيرة منها عافانا الله واباك من الفتن فقد اصحت
بحال ينبغي لمن عرفك ان يدعوا الله لك ويرحمك ومنها وليس لك اخذ الله
الميثاق على العلماء ومنها واعلم ان ليس ما ارتكبت واخف ما احتملت انك انت
وجسنة الظالم وسهلت سبيل النفي بدنوك من لم يرتد حقاً ولم يترك باطلا منها
فما يسر ماعر والى في جنب ما خربوا عليك ومنها فادد نيك فقد دخل السقم
وهي زادك فقد حضر السفر البعيد واخرها وما يخفى على الله من شيء في الارض ولا

في السماء ثم نزل الاخبار في ذم الاختلاف الى ابواب الظلمة قال سفيان في جهنم
واذ لا يسكنه الا الغراء الزابرون للملوك وعن الاوزاعي ما من شيء ابغض الى الله
في ارضه من عالم يزور ظالما وعن محمد بن سلمة الذي باب على العذرة احسن من
قاري على باب هولا وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دعي لظالم
بالبقاء فعند احب ان يعصي الله في ارضه ويؤكد ذلك ما روي عنه صلى الله عليه
وآله بطريق العامة والخاصة كقراءة اختلاف ابواب السلطان قضاء حوائج
الاخوان وكلام الكشاف طافي ان المراد بالظالم هو حاكم الجور وذلك غير بعيد
لان المبتدأ ولا تظلم اقم فلا يبعد كون بقائه واصلا الى هذه المرتبة ولما روي
من اخبارنا مثل ما ذكر في الفقيه في باب جعل ضايع النبي صلى الله عليه وآله انه قال
من مديح سلطانا جابرا او تخفف وتضع له طمعا فيه كان قرينه في النار وقال
صلى الله عليه وآله قال الله عز وجل لا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار وقال عليه
من ولي جابرا على جور كان قرينه هاملان في جهنم ومجمل الظالم على الغير مطلقا
ومطلق الظلم الموجب للخطا كما قرئ قال في ن لا تميلوا الى المشركين في شيء من دينكم
عن ابن عباس وقيل لانداهن الظلمة عن السدي وابن زيد وقيل ان الركون الى
الظالمين النبي عنه هو الدخول معهم في ظلمهم واطهار مولاتهم فاما الدخول عليهم
ومخالطهم ومعاشرتهم دفعا لشركهم فجائز عن القاضي وقريب منه ما روي عنهم
عليهم السلام ان الركون هو المودة والبضحة والطاعة لهم والاو لا بعيد
والثاني قريب مما قلنا ان المراد هو حكام الجور ومعلوم ان مخالطتهم لدفع
شركهم جائز عقلا ونعلا ومجمل ان يكون المراد الظالم من حيث الظلم كما قاله
الاسنارة ولهذا قالوا يجوز مديح من يستحق الذم من رجة آخر بوجه لا يستلزم
مدحه على القبح ويدل عليه العقل والجملة المراد بالبالغة في المنع من الميل الى

الظالم والظالم خصصهما على ما ذكره في ف وي والا يلزم كون الميل الى بعض الكابر
العمامة موجبا لس النار لانه قد وجد الظلم والكفر قبل الاسلام والاستدلال
بهذه الاية على اشتراط العدالة في الوصي ومسحق الزكوة والخمس وعدم جواز
اعطاء شيء الى غير العدل ليس صحيح وهو ظن نعم يمكن الاستدلال بها على
تحريم اخذ ظلم الظلم ومعاشرتهم وجوب التفريق عنهم واجتنابهم مطلقا وخصوصا
حكام الجور سيما من حيث الظلم والذنب وهو ظن عقلا من غير حاجة الى
هذه الاية الشريفة وفقنا الله واياكم للاستقامة وعدم الخروج عن الطاعة
ارسله معا عند برتع ويلعب واناله لافطون استجازوا اباهم في اللعب وقد
اجاز لهم بذلك على عدم تحريم اللعب مطلقا الا ما ثبت تحريمه بخصوصه
الا ان يقال انه مخصوص بشريعتهم اذ لم يثبت حجة شرعية من قبلنا او يقال
ان المراد اللعب الخاص وهو الاستباق والاستقبال حتى يتعودوا انفسهم
لعقال العدو وبدليل ان ادهبنا نسبق كما قال في ف ولكن لا يحتاج اليه
لما تقدم من احكام اختصاص الاباحة بدنيه ولا الى قوله حتى يتعودوا
على ان في اباحة الاستباق تاقل الا ان يريد الاستباق بالغرس ونحوه
ولكن الظاهر ان المراد هو الاستباق بالاقدام وقد روي ان كل لعب حرام الا
ثلاثة لعب الرجل بقوسه وفارسه واهله والسند غير ط وفي المستثنى والمستثنى منه
تاقل وفي قص الرويا وضع يعقوب اقتصاصه على اخوته معللا بانهم
يكنون والمكيد دلالة على جواز قص الرويا وانها قد تكون صادقة وجواز البصحة
ولو كانت مشتملة على ما يشعر بدم شخص فتاقل قيل في قوله تعالى قال اجعلني
خزائن الارض اي ولي خزائن ارضك اي اجعلني وكيدا وحكما على ملكك
اي حفيظ عليم امين احفظ ما تشفقني عالم بوجوده المقصود دلالة على جواز

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

يفاس ولهذا نقل في فاته لما ادخل اباه خزانة القراطيس قال يا بني ما اعتك
عندك هذه القراطيس وما كنت الي علي ثماني مراحل قال امرني جبريل
قال او عاتله قالت ابسط اليه مني فساله قال انت امرني بذلك لتقول
واخاف ان ياكله الذيب قال فهذا خفتني فقيه دلالة على التوكل وعدم الخوف
الامن الله خصوصا الانبياء والاولياء ونقل في فاته ايضا ان سبب محنته انه
دبح شاة فقام ببابه مسكين ما اطعموه او انه اشترى جارية فباع ولدها فبك
حتى عيرت وفي بكاء يعقوب ويوسف عليها السلام دلالة واضحة على جوار البكاء
على مفارقة الاحباب ولهذا بكى نبينا صلى الله عليه واله على ولده ابراهيم وقال
القلب يفرغ والعين تدمع ولا نقول ما يخطئ الرب وانما نهيت عن الصيام
والنباحة ولطم الوجه والصدر وتمزيق الثياب كما يفعلها الجهال وهم عن
الصوت عند الفرح وعند الحزن لا البكاء في كون البكاء على الميت من امور الدنيا
بحيث تبطل الصلوة كما قال العنقاء فاقول ثم في سجود ابوبه له دلالة على جوار
السجدة لغير الله لكن للتواضع لا للعبادة فيه ما تقدم على انه قد يكون شكرا
لله لانه كما قاله في فاته فاقول انما ابتدكر اول الاباب اي انما ابتغى ويعرف
ما تقدم الذين عملوا على قضيات عقولهم فنظروا واستبصروا والبرون
عن مشابهة الالف ومعارضة الوهم الذين يوفون بعهده الله قبل عهد الله
ما عقدوه على انفسهم من الشهادة بر بوبته واشهدهم على انفسهم الست
بر تكبره فالوالبى ويحتمل العزم ولا ينقصون المشاق كلها او تقوه على انفسهم من
المواثيق بينهم وبين الله من العهود والنذور والايمان وغير ذلك وبين خلقه
من الاقارب والعقود والشروط وسائر ما قرب معهم وهذا انهم بعد تخصيص
ويحتمل ان يكون معناها واحدا ويكون الثاني تأكيد للاول قال في فاته انما كثر

سوء الحساب فحب على المؤمن ان يحاسب نفسه قبل ان يحاسب كافي الاخبار مثل
روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال حاسبوا قبل ان تحاسبوا والاخبار في
الوعيد والترغيب غير منحصرة مثل قوله الصادق عليه السلام قال له الراوي
اوصني فقال اعد جهازك وقدم زادك وكن وصي نفسك ولا تغفل لغيرك بيعت
البك بما يصلحك روي في الكافي عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله ^{سنتفي} ع
رجل عن رجل حقه وحسابه شك الى ابي عبد الله عليه السلام فقال له مالك
ولاخيك قال جعلت فداك لي عليه شيء فاستقميت منه حتى قال ابو عبد
الله عليه السلام اخبرني عن قول الله عز وجل ونجا فون سوء الحساب الزمهم
ان يحزر عليهم او يظلمهم لا والله ولكن خافوا الاستعصاء والمدقة والذين صبروا
على الطاعات واجتنب المعاصي فماتت هذه النفوس ومخالفة الهوى ابتغاء
ربهم قبل طلب الثواب الله وطلب المرضاة واقننا لا امره محلهما لذلك لا
لغرض اخر مثل رياء وسمعة ان يقال ما اصبر فلان على البلاء وما احمله وليله
يشمت به الاعداء كقول معاوية بن ابي سفيان عني عن ابي عبد الله عليه السلام
يقول في الساميتين اربهم اني لغير الدهر لا انضعضع ^{لا انضعضع} وانشد الحسن عليه السلام
بيتا اخر من هذه القصيدة واذا المنيعة انبتت اظفارها الفيت كل عتيد لا
تنفع و اشار اليه في المطول والعجب ان معاوية ما عرف ان الثمالة فيما فعل
اكثر لانه اظهر انه ضعيف وانما تجل لعدم الثمالة مع عدم جباة واذا حصل له
عن البيت الثاني قال في ف صبر وامطلق فيما يصبر عليه من المصائب في
النفوس والاموال ومشاق التكليف ابتغاء وجه ربهم لا لي قال ما اصبره
واحمله للنوازك واوقره عند الزلازل ولا ليله يعاب بالجزع لانه يشمت به
الاعداء كقوله تعالى الساميتين اربهم ولا لانه لا طائل تحت الهلع اي الجزع

كروني
عايده في

سوء الحساب
في الخبر
والوعيد
روي في
تدوين
سبعين
فقط
الزمان
يكون
يصل
وايعطاء
ولا الله
في القوي
على حسب
في ربه
بما زهر
بالعلق
جاء
جاءه
لواحي
سواء
بالرحم
لغير
بالخص

ولا مرد فيه للفايت وفعل شعرا ثم قال وكل عمل له وجوه يعمل عليها فعمل المؤمن ان
ينوي فيها ما به كان حسنا عند الله والاله يستحق به الثواب وكان فعله كله فعلا
انتهى بل قد يكون معاقبا بالفعل بل قد يكون شركا كما قيل في الربا فالفعل ليس كله
فعله فغيرها دلالة على الترفع بجميع العبادات والصبر على جميع المصائب في الاقوال
والثروك والاقوال وغيرها وعلى وجوب النية والاخلص من رزقنا الله
واياكم واقاموا الصلوة ففعلوها على الوجه المأمور وقيل داو موعلى فعلها وا
في سبيل الله وجوبا او نذبا فمما رزقناهم اي من الحلال الذي يحوز الارزاق
والانفاق منه اذ الحرام ليس كذلك بل ليس برزق ومنسوب الى الله تعالى ومن
تبع فضيلة اشارة الى عدم السرف فيدخل فيه الانفاق الواجب على النفس
والزوجة والابوين والاولاد والزكوات والصدقات والاحسان والصدقات
من صلة الاقارب والاخوان ومطلق صرف المال لله سرا وعلا نية اي لا يلاحظ
ان هذا عند الناس وينبغي ان يكون في الخفية والتسري ليعمله لله سرا وعلا نية
واجبه او نذوبه ولا يخر لآن في التاخير آفة اذ قد عرفت ان المدار على النية
والاخلص وهو امر قبيح لا يجتمعن بهر واخفا وقد يقع الريا في الاخفاء اكثر
من الجهر ويحتمل ان يكون المراد التعميم لادراك الفضيلة كما في قوله تعالى والذين
ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلا نية مع قولك اعيى المؤمنين على التسليم
حين سألهم صلى الله عليه واله وسلم عن وجبة التعميم في الليل والنهار والسرا والعلا
ويحتمل التعميم للوجوب والتذب كما في ف او يكون اللواجب فقط او التعميم بالنسبة
الى من يعرف بان له مال والى من لم يعرف به كما قال ي وليسا يجيدان ويدرون
بالحسنه السنة اي يدفعون بفعل الطاعة المعصية عن ابن عباس يدفعون بالحسن
من الكلام ما يرد عليهم من سئ غيرهم وعن الحسن اذا حرموا اعطوا واذا اظلموا اعفوا

من رزقنا الله واياكم واقاموا الصلوة
واذا

واذا

واذا قطعوا وصلوا الى مثل هذا اشارة في الاخبار عنهم عليهم السلام صل من
 قطعك ومخوذك وقيل اذا اذبنوا ابوا وقيل اذا ارادوا منكرا او ابتغوا به ومحمّل
 ان يكون اشارة الى التكبير والطف مثل قوله تعالى ان الصلوة تنهى عن الفحشاء
 والمنكر وان يكون عامة لدفع جميع العبايح على الوجه الحسن ومقابلته ودفعه
 بالحسن الجليل اولئك لهم عني الدار عاقبة دار الدنيا وما ينبغي ان يكون عاقبة
 لاهلها فان الاخرة هي عني الدار ومنها هي الجنة التي وعد المتقون
 والجملة خبر الموصولات ان رفعت بالابتداء وان جعلت صفة لاولي الابواب
 فاستئناف لما استوحى ائلك الصفات خبات عدن من عني الدار او
 مبتدا خبره يدخلونها والعدن الإقامة اي خبات لهم يموتوا فيها وقيل هو
 طبقات الجنة ومن صلح من اباؤهم واجوجهم وذرياتهم من صلح للدخول فمهم
 عطف على المرفوع في يدخلون ويحتمل كونه مفعولا معه والمعنى انه يلحق بهؤلاء
 كان المراد به المؤمن ليخرج به الكافر والتقييد اشارة الى ان مجرد الانسان لا
 ينفع بل لابد من صلاح في الجملة وليس المراد الصلاح الكلي والافلا يحتاج
 للدخول الى الاول بل هم ايضا يدخلون مثلهم وط الآية ان سبب دخولهم
 اتيانهم هو الاول بهذه الصفات فبينما دلالة على ان الطاعة تنفع للطبع
 وهؤلاء الاباء بغير ان يسفح لهم فكيف من الشفاعة والط هو الاول لعدم
 العبد ولان بالشفاعة تدخل غير هؤلاء ايضا والمادة كذا يدخلون عليهم من كل
 باب اي من ابواب المنازل او من ابواب الفتوح والخف قايدين سلام عليكم
 مبشرين بالدار وما صبرتم فنع عني الدار بما متعلق بعلينكم او بالسلم او بمجدد
 اي هذا بما صبرتم وما مصدرية او موصولة لصبرتم ولا تمدن عينيكم الى ما
 متعبا به ازلوا جأهم اي لا ترض عينيكم الى ما متعبا الكفار وانفعا عليهم به ^{امثالا}

في النعم من الاولاد والاموال وغير ذلك من زهرات الدنيا فانها في معرض ^{الزوال}
والفناء مع ما يتبعها من الحساب والحزن، وعلى هذا يكون ارجا منصوبا على الحيا
والمراد به الاشياء والامثال وقيل ان معناه لا تنظر الى ما في ايديهم من النعم
التي هي ايسا، يشبه بعضها بعضا فان ما انعم عليك وعلى من ابتعتك من انواع
النعم وهي البنوة والقران والاسلام والفتح وغير ذلك اكثر واوفر مما ايتناهم
وقيل معناه لا تنظر ولا تعظم في عينيك ولا تمدحهما الى ما متعنا به اصنافا من
المركب والازواج الاصناف ويكون ارجا على هذا منعولا به في رسول الله
صلى الله عليه واله عن الرعية في الدنيا تحرم عليه ان يمد عينيه اليها وكان رسول الله
صلى الله عليه واله لا ينظر الى ما يستحسن من الدنيا هكذا في ن وهذا على تقدير ^{جواب}
الناسي يحرم على امته ايضا الا ان يكون من خصايصه وليس معلوم ولا منقول في
خصايصه والمراد بالنظر المزمع الطامع فيه كما صرح به في ف ويحتمل
ان يكون على وجه الحسد والسلب عن غيره وحصوله له من غير وجه شرعي
فيحرم عليه وعلى امته بغير نزاع ولا تحزن عليهم اي على كفار قريب بانهم ما امنوا
ونزل بهم العذاب ولا تحزن عليهم بما يصيرون عليه من عذاب جهنم ودلالة هذه
ايمة على تحريم ذلك على امته مثل ما تقدم وقريب منها قوله ولا تأخذك رافت في
دين الله وقوله واخفض ضاحك المؤمنين اي ان لهم جانبك وارفق بهم بيدك على
وجوب ذلك على الكل كما تقدم واقا قوله فاصدع بما تولى امر اي اظهره ولا تخفيه
خوفا وتقية لان الله يعصمك من الناس فالظاهر ان من خصايصه اذ يجب
على غيره التقية في عملها او يحل على غير عملها واقا الترغيب بالتسبيح بقوله سبحانه
بالصبر والصلوة الله والمهدى عند صيق القلب وهجوم الغم والكون من الذين يسجدون لله
وحده ويتوجهون الى الله بالسجود له والكون على العبادة الى ان ياتي الموت على

ما يدلك عليه قوله تعالى ولقد علمت انك بضيق صدرك بما يقولون فسبح بحمد
ربك وكن من الساجدين واعبد ربك حتى ياتيك اليقين اي الموت
فالظن ان الله ليس مخصوص به صلى الله عليه واله وعباد الرحمن مبتدأ خبره ما
يجي في آخر السورة اولك يحزرون العرفة الى اخره الذين يمشون على الارض
هو نا صفة لعباد الرحمن او خبره واولك مبتدأ اسارة الى عباد الرحمن
ويحزرون الخ خبره في ن وغيره الاضافة للتخصيص والتشريف بزيد
افاضل عباده كما يقال ابي الذي يطعني وانا راض عنه فدن ويكون نجا
بان غيرهم ليسوا كذلك فعباد الله الذين هم عباده وهو عنهم راض هم
المذكورون والموصوفون بالصفات المذكورة منها المشي على الارض هو نا
هينين فيكون حالا او مضافا هينا فضعه مفعول مطلق محذوف وهو
السكنة والوقار والتواضع قال ابو عبد الله عليه السلام هو الرجل يشي بحسينته
التي يحيل عليها لا يتكلف ولا يتعبر وقيل معناه علما حليما لا يجادلون
وان جعل عليهم عن الحسن وقيل اعفاء اقياء عن الضحاك والهون الرفق
واللين ومنه الحديث احب حبيبك هونا وقوله صلى الله عليه واله المؤمنون
هينون لينون والمثل اذا عن اخوك فهن ومعناه اذا عا سرفياسره والمعنى
انهم يمشون بسكنة ووقار وتواضع ولا يضربون باقدامهم ولا يخفقون
بتعالهم اشرا وبطرا ولذلك كره بعض العلماء الركوب في الاسواق ولقول
ويمشون في الاسواق كذا في ف فند على مرجحينه التخنر وغيره جانيا
الجهون بالمعنوم بل هو حرام على بعض الوجوه لما تقدم ولا مشي في الارض
مرحوا ومنها واذا خاطبهم الجاهلون بما يكروهونه او فعل عليهم قالوا في جوابهم
سبلا ما سداد من القول لا يهابونهم بمثل قولهم من الفخس وقيل قول لا يسلون

فيه عن الاثم والابناء تسليمنا منكم ومشاركة لكم لا خير بيننا ولا شر ولا حيا
 ونسلم منكم مثلما فاقم ذلك السلام مقام التسليم ولاننا فيه اية القتال
 للشيء فان المراد هو الاعضاء عن السفهاء وترك معايلهم في الكلام والمراد
 بالجهل هذا السفه وقلة الادب وسوء الرعة فتدلى على مرجعية عقابته
 الجهل بالجهل ومنها والذين يشيرون لهم سجد وقيا ما في البيتونه خلف
 الظلوه وهوان يدركك الليل غمت اولم ترم وقالوا من قرأ شأ من
 القرآن في صلوته وان قل فعد بات ساجدا وقايما وفيه ابهام وبعد
 والعالون غير ظاهرين ثم قال وقيل هما الركعتان بعد المغرب والركعتان
 بعد العشاء والظاهر وصف لهم باجاء الليل كله او اكثره يقال فلان بطل
 صايما وببيت قايما والظاهر لا يبعد تحققة بالاكتر في الليالي والليالي
 اذ الكل بعيد والخروج عن العهدة مشكل وللعيون والزوجات مثلا حق
 كما يدل عليه بعض الاخبار ويدل عليه قوله يا ايها الرسل قم الليل الا قليلا منعه
 او انقص منه قليلا اورد عليه وفي الذكرى ان الاحياء يحصل بخي الكثر الليل
 وايضا في العرف اذا فعل في اكثره ذلك يقال له فعل ذلك والمراد انهم يصلون في
 الليل ويسجدون فيه وفي وقت ينبغي ان يسجد ويقام فيه يقومون ويسجدون
 فيه وهما جمع ساجد وقائم ويحتمل المصدر المبالغة قيل وتاخير القيام للروي
 وتخصيص البيتونه لان العبادة بالليل احزوا وبعد من الربا فتدلى على رجحان
 هذا الوصف ومجوبه خلفه في قال الرجاء كل من ادركه الليل فعد بات
 نام اولم يرم والمعنى يشيرون لهم بالليل في الصلوة ساجدين وقايمين طالبيين
 لمواضع السجود وقايما في مواضع القيام ومنها
 والذين يقولون ربنا اصرف عنا عذاب جهنم ان عذابها كان غراما اي يدعون

بهذا القول انها ساءت مستقرا ومقاما اي ان جهنم بئس موضع قرار واقامة
 وهي في ف غرما هلكا وخسرا نالما لازما وعنه الغريم لالحاحه ولزامه
 وصنم باجبا الليل ساجدين وقائمين ثم عقبه بذكر دعوته اينانا بانهم مع
 اجتهادهم خائفون منه يهلون الى الله في صرف العذاب عنهم كقولهم والذين
 يقولون ما انوا وقلوبهم وجلة ساءت في حكم بئس وفيها ضمير بهم نفس
 مستقرا والمخصوص بالذم محذوف معناه ساءت مستقرا ومقاما هي فند
 على ان قولك هذا والدعاء به حسن وتر كليس من ذاب المؤمنين ومنها والذين
 اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقترروا قيل الاسراف هو النفقة في المعاصي والافتقار
 الاساك عن حق الله عن ابن عباس وقادة وقيل السرف مجاوزة الحد في
 النفقة والافتقار التقصير عما لا بد منه عن ابراهيم النخعي وروى عن معاذ
 انه قال ساءت رسول الله صلى الله عليه وآله فعالم من اعطى في غير حق فعد
 اسرف ومن منع من حق فعد قتر وروى عن امير المؤمنين علي عليه السلام
 انه قال ليس في المأكول والمشروب سرف وان كثر وكان بين ذلك قواما
 اي وكان انفاقهم بين الاسراف والافتقار لا اسرافا فيدخلون في البذر من
 ولا تصيفا فيدخلون فيصيرون به في المانع لما يجب وهذا هو الحد وروى
 من العيش من اقامك واغناك وقيل القوام بالغنى العدل وبالكسر ما يقوم به
 الامر ويستقر عن تغلب وقال ابو عبد الله عليه السلام القوام هو الوسط
 وقال عليه السلام اربعة لا يستجاب لهم دعوة الى قوله وجل كان له مال
 فافسده فيقول يا رب ازرقني فيقول ابراركم بالامتناد في ف العثر
 والافتقار والتقيير المضيق الذي هو نقيض الاسراف والاسراف مجاوزة
 الحد في النفقة وصنم بالعصد الذي هو بين العلو والتقصير ومثله امر

الله صلى الله عليه وآله ولا يجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط
الاسراف انما هو الانفاق في المعاشي فاما ما في القرب فلا اسراف وسمع رجل
رجلا يقول لا خير في الاسراف فقال لا اسراف في الخير وبوبه ما في
الخير الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام قال الصدقة فخذها
حتى تقول لو قد اسرفت ولم تسرف ثم قال القوام العدل بين الشين
لاستقامة الطرفين واعتدالهما ونظير القوام من الاستقامة السواء من
الاستواء وقرى قواما بالكسر وهو ما يعام به الشيء يقال انت قواما بمعنى
ما يعام به الحاجة لا يفضل عنها ولا ينقص والمضروبان اعني بين ذلك قواما
جازان يكونا خبيرين معا وان يجعل بين ذلك ظرفا لغوا وقواما مستقرا
وان يكون الظرف خيرا وقواما حالاموكدة والذين لا يدعون الايات
اي اولئك كما هم موصوفون بتلك الصفات الموجودة فيهم من هذه
الصفات المبحمة التي انصف اعلامهم اي المشركون بها من الشرك وقتل النفس
بغير حق والزنا ومن يفعل ذلك يلق انما اثمه اي باثم بالشرك وغيره وهم
مخلدون في النار الا الباب المؤمن الذي يعمل عملا فانه يبدل الله سيئاته
اي يحوسبها بالنوبة ويثبت مكانها الحسنات والطاعة والتقوى وكذلك
لا يشهدون الزور ولا يجلسون ولا يحضرون مجالس الخطاين ولا يقرّبونها
تنزهها وصيانتهم لئلا يثبتهم لان مشاهد الباطل على وجه الرضا به شرك
فيه ولذلك قيل في النظارة الى كل عالم تسوغه الشريعة هم شركا فاعليه في
الاثم لان حضورهم ونظرهم دليل الرضا به وسبب وجوده لان الذي
سلطه على فعله هو استحسان النظارة في النظر ورغبتهم اليه ويحتمل ان يكون
لا يشهدون شهادة الزور اي لا يكذبون في الشهادة فحذف المضاف واقيم

المضاف اليه مقامه واذا مروا باللعو مروا كراما اللغو كلما ينبغي ان يلقى ويطرح
والمعنى واذا مروا باهل اللغو والمستغلين به مروا معرضين عنه مكرهين
انفسهم عن التوقف عليهم والخوض معهم كقوله واذا سمعوا اللغو اعرضوا
عنه واذا ذكروا بآيات الله اى اذا سمعوا بها التوا عليها حرصا على سماعها
واقبلوا خاشعين سامعين والعاقلين والمنعطين بها لا كالا لاهم والا
ويدعون ويقولون في دعائهم ربنا هب لنا من ازواجنا وذرياتنا
قرعة عين اى ارزقنا من الارواح والاولاد ازواجا واعقابا يكونون
قرعة عين لنا نسر بهم فيكون عملهم الطاعة والتقوى وما كان الله
راضيا به واجعلنا للمتقين ائمة اى وان يكونوا للنفقين التابعين لله لطف
واما ما لهم يقعدون بهم في دينهم للعلم والعلل وذلك موجب للخبر
العظيم المذكور بقوله اولئك يحزون الاية وبالجملة الايات الشريفة دالة
على راحيته وحسن هذه الاوصاف الوجودية وان لها دخلا في كمال
الايان مثل المرور باللغو كراما ومرجوحية الصفات البقية مثل الشرك
والزنا فلا بد من الاتصاف بالاولك وترك التوا الى الله الموفق وفي
قوله والشعراء يتبعهم الغاؤون الم تر انهم في كل اذ بهيمون وانهم
يقولون ما لا يفعلون دالة على كون الشعر صفة ذم وكذا متابعه الشعراء
وبدل عليه الاجبار ايضا حتى ورد اعادة الوضوء بقراءة ما زاد على ثلثة
ايات الا ان يراد ما هو الباطل منه في ف الشعراء مبتداء ويتبعهم الغاؤون
ون
خبره ومغناه انه لا يتبعهم على باطلهم وكذبهم وفضول قولهم وما هم عليه
من الهوى والتزيق بالاعراض والعجز في الانساب ومدح من لا يستحق
المديح ولا يستحق ذلك منهم الا الغاؤون والسفهاء ويؤيد التخصيص وجود

الاشعار عن العلماء والصلحاء بل عن الائمة عليهم السلام والمظاهر اذا كان مشتملا
على النصيحة والحكمة والمباحات والحق والراي والمدح لاهل البيت عليهم السلام
لا يذم ويدل عليه قوله تعالى الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وذكرنا
الله كثيرا في استثنى الشعراء المومنين الصالحين الذين يكثر ذكر
الله وتلاوة القرآن وكان ذلك اغلب عليهم من الشعر واذا قالوا شعرا
قالوه في توحيد الله والثناء عليه والحكمة والموعظة والزهد والادب
الحسنة ومدح رسول الله صلى الله عليه واله والصحابة وصلحاء الامة ومالاباس
به من المعاني التي لا يلبسونها بدين ولا يلبسون بشايبه ولا منقصه
الى اخره ويدل ايضا على مذمة الخوض في الامور من غير علم وكذا القول بما
لم يفعل وهو مذموم جدا ودلت عليه الابيات والاحبار ويدل على
مرجوحية الفرج في الدنيا قوله لا تفرح ان الله لا يحب الفرجين وكذا فلفحوا
قليل وليبكوا كثيرا في ذلك انه لا يفرح بالدين الا من رضي بها واطاع
اليها فاما من قلبه الى الآخرة ويعلم انه مفارق ما فيها عن قريب لم يحدثه
نفسه بالفرح ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله
بغير علم ويتخذها هزا والاولئك لهم عذاب مهين في اضافة اللهو
الى الحديث معناها التبيين وهي الاضافة بمعنى من الى قوله ويجوز ان تكون
الاضافة بمعنى من التبعيضية كانه قيل ومن الناس من يشتري بعض
الحديث الذي هو اللهو منه واللهو كل باطل الهوى عن الخير وما يعني وهو
الحديث نحو السر بالاساطير والاحاديث التي لا اصل لها والحدوث بالخرافات
والمضاحيك وفضول الكلام وما لا ينبغي من كان وكان نحو الغناء وتعلم
الموسيقار وما شبه ذلك وفي حديث النبي صلى الله عليه واله لا يحل بيع

المغنيات ولا تراهن ولا تجارة فيهن ولا ائمان من وعنه عليه السلام فامن رجل
يرفع صوته بالغناء الا بعث الله عليه شيطانين احدهما على هذا المنكب والآخر
على هذا المنكب فلا يزالان يضربانه باجلها حتى يكون هو الذي يسكت وقيل
الغناء مفسدة للمال مسخطة للرب مفسدة للقلب الغناء مشهور وكل ما
يسمى في العرف بها فهو محرم اذ لا معنى له شرعا قيل هو ترجيع الصوت المطرب
وما احتبر المطرب بعض الاصل ان تحريمه ثابت فكل ما يقال انه غناء فهو
حرام الا ما استثنى مثل الحد فان ثبت اعتبار الترجيع والمطرب في الغناء
فهو المحرم فقط وما عرّفه والا يحرم الكل والاحتياط في ترك الكل في ف
والمراد بالحديث هذا الحديث المنكر كما جاء في الحديث الحديث في المسجد
ياكل الحسنات كما ناكل البهيمة الحشيش في ن واكثر المفسرين على ان المراد به
الحديث الغناء وهو قول ابن عباس وابن مسعود وغيرهما وهو الروي عن
ابي جعفر والي عبد الله عليه السلام والي الحسن الرضا عليه السلام قال منه الغناء
وروي ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال الطعن في الحق والاستهزاء
به الى قوله فعلى هذا فانه يدخل فيه كل شيء يلبي عن سبيل الله وعن طاعته من
الاباطيل والمزاير والملاهي والمعازف ويدخل فيه السخرية بالقران واللغو
فيه وكل لهو ولعب والاحاديث الكاذبة والاساطير الملهية عن القران
والطاح انه يدخل فيه القصص والحكايات السابقة التي لا فائدة منها بل
جميع الاشياء التي ليست بعبادة قائل ولكن قد يخص بالمعاصي قائل
ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه
عداوة كانه ولي حميم وما يلقها الا الذين صبروا وما يلقها الا ذو حظ
عظيم في يعني ان الحسنة والسيئة متغاوتان في انفسهما فيجوز بالحسنة التي

في احسن من اختها اذا اعترضتك حسنة فادفع بها السيئة التي ترد عليك
 من بعض اعدائك ومثلك ذلك رجل اساء اليك اساءة فالحسنة ان تغفوه
 عنه والتي هي احسن ان تحسن اليه مكان اسائه اليك مثل ان يذمك فتمدحه
 ويقتل ولدك فتعدي ولده من يد عدوه فانك اذا فعلت ذلك فانقلب
 عدوك المشاق مثل الولي الحميم مصافرة لك ثم قال وما يلحق هذه الخليفة
 والسجية التي هي مقابلة الاساءة بالاحسان الا اهل الصبر ولا رجل خبير
 وفق لحظ عظيم من الخير ويحتمل كون لازايد والمعنى ليسا بمسا وبين عدم
 القابوتية والاحسن يوتد الاول واقابنرتك من الشيطان نزع فاستعد
 بالله انه هو السميع العليم واكد العمل تلك السجية بان ان منعك وصرورك الشيطان
 عن هذا العمل الحسن الموجب للاجر العظيم فانه عدو يمنع عنه فاستعد منه
 فانه يندفع عنك ومثلها وخبر سببه سببه مثلها في عني واصح فاجر على
 الله والمعنى انه يجب اذا قولت الاساءة انه تقابل بمثلها من غير زيادة فاذا
 قال له اخراك الله يقول اخراك الله وعن النبي صلى الله عليه وآله اذا كان يوم القيمة
 نادوا من كان له على الله اجر فليقم قال فيقوم خلق فيقال لهم ما اجرهم
 على الله يقولون عن الذين عفونا عن ظلمنا فيقال لهم ادخلوا الجنة باذن
 الله بحسب السجود عند قراءة هذه الآية ومن اياته الليل والنهار والشمس
 والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقكم ان كنتم اياه تعبدون
 فان استكبروا فالتدين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم لا يسجدون
 بالنفس والاجراع قيل موضعه تعبدون لقربه من الامر بالسجود فيه تاقل
 فان هذا الامر لا يدرك على وجوبه عند قرائتها وهو وظ وقيل لا يسجدون
 وهو مذهب الاكثر لتمام المعنى ولان الاصل عدم الوجوب وقد تحقّق

نزع الشيطان نزعاً الى ضد الخير

بالاجماع ولعل الفعل احوط اذ وجوبها فوراً بحيث يضر هذا المقدر من ^{خير} الثاني
للاحتياط غير ذلك ويمكن كون الاحوط السجدة مرتين وجعل الركعة من الغالب
والانعام ما ترك يكون اي تركيبتها وتركيبه حذف الضمير الاول لدلالة الثاني
عليه لنستوي وعلى ظهوره وظاهره مختص بالانعام ويجعل العموم قال في
وقد ظهر ما ترك يكون وهو الغالب والانعام ثم تذكر وانعم تركها اذا استويتم
عليها تكون للبالغة وتقولوا سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين
وانا الى ربنا لمنقلبون وروي في اخبار اهل البيت عليهم السلام قراءة هذه الآية
وبعد الحمد لله رب العالمين عند الركوب وكذا اية بسم الله مجربها في السفينة
في ف ومعنى ذكر نعمة الله عليهم ان يذكرها في قلوبهم مغررين بها مستغربين ^{لها}
ثم يحمد واعلمها بالنعمة وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه كان
اذا وضع رجله في الركاب قال بسم الله فاذا استوى على الدابة قال الحمد لله
على كل حال سبحان الذي لا يقوله المنقلبون وكبرئنا وهللنا وقالوا اذا ركب
السفينة قال بسم الله مجربها ومرسها ان ربي لغفور رحيم وعن الحسن بن علي
السلام انه رأى رجلاً ركب دابة فقال سبحان الذي سخر لنا هذا فقال بهذا
امرهم فقال وما امرنا قال ان تذكر وانعمة ربكم كان قد اغفل التمجيد فنبه عليه
وهذا من حسن من عاتقهم كاد الله ومخافتهم على فيقها وجعلها جعلنا الله من
المقدين بهم والسابرين بسيرتهم مقرنين مطيعين لمنقلبون اي راجعون
الى الله تعالى لما كان ركوبها قديماً الى الهلاك فقد امر وان يذكر واجعلوا
انفسهم كالهالكه الرجعة الى الله والغرض عدم الغفلة عن الله في كل حال والسلام
فيها دلالة على جواز ركوب البحر في الغالب ومركوب الانعام وانما نعمة من الله على
عباده واستجاب ذكر نعم الله بعد الوصول اليها والشكر عليها واستجاب قول

سبحان الذي لم يعد الركوب واضافة العهد ويدل على احتجاب رسم موضع السجود
بان يظهر اثره فيه لكثرة قوله سبحانه علمه منهم في وجوههم من اثر السجود ذلك
منهم لم وفي قوله يا ايها الذين امنوا لا تعدوا بين يدي الله ورسوله في
مستعار ما بين الجهتين المتساميتين والمعنى لا تقطعون امر قبل ان يحكم الله ورسوله
فيه فلا تحكموا بما من امور الدين قبل علمكم بانه بينه الله ورسوله ولا تقولوا
ولا تفعلوا شيئا على امر من امور الدين الا ان تعلموا انه مما قال الله تعالى
ورسوله دلالة على تحريم الفعل والقول من غير علم لعله يريد بالعلم اقم من
الظن المعمول به في الفقه اذ يؤك ذلك الى العلم كما مر مرارا ويدل على عدم
جواز الشك بالمؤمنين وتحريمه قوله يا ايها الذين امنوا لا تيسر قوم من قوم عسى
ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن اي لا تيسر بعض
المسلمين والمسلمات بعضهم وانما اقتصر في الاول على المسلمين وفي الثانية على
المسلمات للوقوع والكثرة اذ قد يكون السجور منه حينئذ عند الله من الساجد
وظاهره ان القوم مخصوص بالرجال كالنساء بالمرأة وبجمل القوم وخص هنا
للقابلية ولا تتركوا انفسكم اي ولا تعب بعضكم بعضا فان المؤمنين كففس واحدة
واللن الطعن باللسان ولا تباذروا باللقاب اي لا يدعوا بعضكم بعضا باللقب
السوء الذي لا يرضى به صاحبه البن محض باللعب السوء عرفا بين الاسم المشهور
بعد الايمان اي بس الجمع بين الايمان والعنفق فلا يطلو الفاسق على التوب
وفيه اشعار بعدم الاجتماع بينهما فاقبل ومن لم يرتب هاتين غنة فاولئك
هم الظالمون بوضع العصيان موضع الطاعة وتقرير النفس للعدا
يا ايها الذين امنوا اجنبوا كثيرا من الظن اي كونوا على جانب منه وانما ذكر
الكثير لمجاط في كل ظن وتباقل حتى يعلم انه من اي قبيل من الظن فان منه ما

سبحان الذي لم يعد الركوب واضافة العهد ويدل على احتجاب رسم موضع السجود

يجب اتباعه كالظن حيث لا قاطع فيه من العلويات وحسن الظن بالله وما يحرم
 كالظن في الالهيات والنسب والاماعات وحيث يخالفه قاطع وظن السوء
 بالله وبالومنين ومباح كالظن في امور المعاصي ان بعض الظن اثم تغليل
 للامر والاثم الذنب الذي يستحق به العقاب ولا تجسسوا ولا تنجسوا عن عورات
 المسلمين والنبي عن تتبع عورات المسلمين في الاخبار كمن مثل لا تتبعوا عورات
 المسلمين فان تتبع عورتهم تتبع عورة الله عورته حتى يفضحه ولو في جوف بيته
 ولا يغيب بعضكم بعضا اي لا يذكر بعضكم بعضكم لسوء قول او فعل او اشارة
 وكفاية وصريحاً وبالجملة في ما بينهم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم عن سئل
 عن الغيبة فقال ذكرك اخاك بما يكره فان كان فيه فعد اغيبته وان
 لم يكن فيه فعد بهته لعل الرد بالذكر اظهر ما يكره باللسان وغيره كما ذكره
 العلماء وصريح في الروايات اجبت احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا غيبه لما
 يناله المقتاب من عرض المقتاب على الفحش وجد مع مبالغات الاستفهام
 المقرر والاسناد الواحد فانه للتعميم وتعلو المحبة بما هو في غاية الكراهة
 وعيش الاعتياب باكل لحم الانسان وجعل الكول لحم الاخ الميت وتغيب
 ذلك بقوله فكلهموه تقريرا وتحققا لذلك والمعنى ان صح ذلك او عرض
 محبتكم فعد كرهتموه ولا يمكنكم انكار كراهيته وانصاب ميتا على الحالك من اللحم
 او الاخ والتقوا الله ان الله ثواب رجم لمن اتقى ما نهى عنه وتاب عما فرط منه
 وكان في قوله ولا يغيب بعضكم بعضا اشارة الى جواز غيبة الكافر والعنف
 حصولها للمؤمنين انفسهم بالانتهاء عن غيبتها والطعن فيها ولا عليكم ان
 تغيبوا غيركم من لا يدب بدينكم ولا يسير بسيرتكم في الحديث عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله اذكر والفاجر بما فيه كي يحذر الناس فيه تامل الان يقصد

من صحيح
 يجوز ذلك
 ولو في بي
 كراهته
 ولا تغيبوا
 الله تعالى
 لم يقر من
 على عدم
 من يوم
 يغيب
 ثانية على
 الساهر
 خفي
 من حدة
 بما بالغ
 من السوء
 على المؤمنين
 وذلك
 فغاب
 وانما كن
 من منه ف

حذر الناس عنه فيذكر ما فيه لذلك مع الحاجة فما قل يا ايها الناس انا خلقناكم
من ذكروا نقي وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقكم
في ف المعنى ان الحكمة التي من اجلها رتبكم على شعوب وقبائل هي ان يعرف
بعضكم نسب بعض فلا يعتزي الى غير ابيه الا ان تتفاضر وابالاباء والا
وتدعوا التفاوت والتفاضل في الانساب ثم بين الفضيلة التي بها يفضل
الانسان غيره ويكتسب الشرف والكرم عند الله تعالى ان اكرمكم عند
الله اتقكم لا النسبكم عن النبي صلى الله عليه واله يا ايها الناس اتقوا الله
مومن نقي كرم على الله وفاضر شقي هين على الله ثم قر الابه وعنه صلى الله عليه
واله الامات غلام اسود بحضر الجماعة فتولى غسله ودفنه فدخل على المهاجرين
والانصار اجمعين فقلت ان اكرمكم عند الله اتقكم ام لم ينبا بما في صحف موسى
وابراهيم الذي وفي اي ثم وكل ما امر به الا تزموا زرة ورا حركي وان لبس
للانسان الا ما سعى اي سعيه ان هي الخفة من الثقل وهي مع ما بعدها في محل
الجر بيان لما في صحف موسى وابراهيم او في محل الزرع خبر مبتدأ محمد وفي
هو لا كانه قيل ما كان في صحف موسى وابراهيم فاجاب به وان ليس عطفت عليه
والمعنى انه لا يواخذ احد بذنب اخر ولا يثاب بفعل غيره ولا يثاب في الاولى
من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا وقوله عليه
من سن سنة سنة فله وزر من عمل بها الى يوم القيمة وهو ظن نعم نيا فيه
مواخذ العاقل في الخطا يخرج بالنظر والاجماع وقيل لا يثاب في الاخيرة ما
هو المقرر في الشرع من انتفاع الناس بعمل ولده واخيه من الصدقة والحج
بل الصلوة والصوم وغيرها مما يفعل له بعد لان سعي غيره كانه سعي نفسه
وهو ان يكون موصفا لما لذلك فهو مبني على سعيه ونتيجته ولهذا الوجه

يمكن موفنا من نفعه سعي غيره أصلا ولأن سعي غيره لا ينفعه إذا عمل لنفسه ولكن
إذا نواه له فهو بحكم الشرع كالنائب عنه والوكيل الغايم مقامه فيها ما قل إذا لا شك
أن الثواب الواصل إليه مثلا من الصدقة هو ثواب الصدقة وهو ليس فعله
وفعل النائب أيضا على تقدير التسليم ليس فعل الثوب فليس الثواب مرتبا على
فعله وهو ظاهر ويمكن أن يقال أنه من دين موسى وإبراهيم عليها السلام وإن يقال
لما ثبت بالنص والاجماع وصول ثواب الشخص بفعله غيره مثل ما تقدم
لا بد من تخصيص هذه الآية بها وليس ذلك بعزير وإن يقال معناه أن
ليس له ابتداء الاجزاء سعيد وهذا ليس له ابتداء بل غيره ثم أعطاه آياه
كالفضل الذي يفضل به الله تعالى وإن يقال ليس له حق واجب يستحق طلبه
الاجزاء عمله وسعيه فماتل أو يقال معناه ليس للانسان مطلقا جزاء إلا
جزاء عمل الانسان وليس فيه تصريح بأن ليس لاحد الاجزاء عمله فماتل ولا
تمن تستكثر قبل مرفوع لفظا منصوب محلا على الحال من فاعل تمن أي لا ينقطع
مستكر أو زائدا عاد المانع عليه كثيرا عظيما معتبرا في نظرك بل عده حقيرا
كالآتي ويحتمل كون المن بمعنى مطلق الاحسان قال في العا موصى من عليه
فما انعم واصطاع عنده صنيعة ومنه امتن كما ورد في الروايات أن الحسن
ينبغي أن بعد احسانه إلى الغير حقيرا بل كالعدم وينساه مجازا ف الاحسان إليه
فأنه ينبغي أن بعد عظيما ولا ينساه وإن كان قبله وحقيرا فالاستكثار قد
يكون خرا ما إذا لم يكن على الوجه المأمور به خصوصا إذا استلزم اذى
المعطي فيضيع ماله ويحصل العقاب به من جهة الأذى والاسراف ^{التبذير}
والله استير في قوله ولا تبطلوا صدقاتكم بالن والاذى ^{تفقوا} ثم لا يشعرون ما
منا ولا اذى فيكون النهي للتحريم وراجعا إلى العبد قال في ف اوطا بالابو

كثير من الموهوب له فيكون فيها عن الاستغفار وهو ان يهب شئاً ويضع
 ان يعوض من الموهوب له اكثر من الموهوب والظاهر ان هذا جائز في نفسه
 الا ان يقيم اليه ما يحرمه فيكون النهي للتزبد والكراهة او يكون حراماً مختصاً
 به صلى الله عليه واله وسلم كسائر خصايصه قال في ف و ي ولكنه غير
 معلوم الكراهة اذا كان يرضاه فان الهبة على طريق المعاوضة برضا
 الطرفين لم يظهر وجه كراهتها وما قالها الفقهاء ايم وماعد من خصا
 ايم الا ان يكون عندهم كذلك لهذه الاية وقال فيها ايم انه قري منصوباً
 بتقدير ان وقد قري بها ويحتمل حذفها على تقدير الرفع ايم مع ابطال
 عملها كما روي القراءتان في احضر في قول الشاعر الایمجد الایمی
 احضر الوعى اي من ان احضر الحرب والمعرفة وقري ايم بالجزم بدلاً من
 تمنى فيجزم بدلاً مثله ويكون ح من قوله تعالى لا يتبعون الاية وعلى الاول
 من العطف كما يظهر من ف وفيه تأمل اذ قد عرفت ان الاول في الاول
 كونه بمعنى مطلق الاحسان واصطناع المعروف وفي غير ايم يقع العطف
 وان قراءة الشواد مع اظهار ان وعدمه وان حذف ان خصوصاً مع عدم
 العمل اذا لم يكن ظاهراً ويكون الامر ملتبساً غير مستحسن سيما في كلام الله تعالى
 وظ حذف في الشعر فانه من دون تقدير لا معنى له وان البدل اذا كان جملة
 من الجملة الاخرى لا يعمل في لفظ البدل ما يعمل في لفظ مبتدأ فان البدل
 الذي يعرب باعراب مبتدأ من التوابع المعربة باعراب مبتدأ وهي في
 المعرب بل في الاسم كما هو مذکور في كتب العربية المشهورة والظاهر ان حكم التوابع
 غير مخصوص بالاسم وان حذف في الكافية به لا يحرى في الفعل ايم وهو
 كثير في القرآن وغيره في العطف فغير لا يكون ذلك في الجمل الامع وقوعها على

النفذ من م

الاعراب وهو ظاهر في احتمال ان يكون الجزم اجراء لحكم الوقف في الوصل انما قال
 في ف وب انهم اولنا سبه ولا نمنن وهو بعيد ولربك فاصبر اي لوجه
 الله والمقرب به وامثال ارادته لا غير اصبر على جميع الشاق من التكليف
 بفعل الطاعات وترك المعاصي خصوصاً على ما يحصل لك الاذي في
 التبليغ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر بحيث لا يظهر منك شكاً في شيء
 يوجب الحرمان من الثواب فان اجر الصبر كثير انما يوفي الصابر
 اجرهم بغير حساب فذلك على وجوب الصبر على المحن على امته كذلك
 فيمكن عدم سقوط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لمصلحة اذى قليل فقل
 ثم ذكر الله في اخر السورة ما يدلك على وجوب الصلوة ووجوب اطعام
 وتحريم الخوض في الباطل على الكفار اي وان خلا فيها موجب لدخول النار
 بقوله تعالى اي بساء اهل الجنة الذين هم اصحاب البئس الذين
تعطى كتبهم بايمانهم يوم القيمة روي في ان الله قال الباقر عليه السلام نحن
 وشيعتنا اصحاب البئس في جنات عن المجرمين عن ذنوبهم التي استحقوا
 بها السلوك والوقوع في النار بقولهم لهم ما سللكم في سقر قالوا
لذلك من المصلين تركناها ولم نك نطعم المسكين تركنا اطعامهم وكنا
 نخوض مع الخائضين قالوا المراد ترك الصلوة الواجبة وترك الزكاة والخوض
 والشرع في الباطل مع من يفعل ذلك ويحتمل النعيم الا ان العقاب انما
 ترتب على ترك الواجب وفعل المحرم ويمكن في الاطعام كونه شاملاً للكفا
 والاطعام حال الضرورة ^{بالحيلة} وينبغي العمل بالعمومات غير ما استثنى بدليل
 ويؤيد التاكيد في حال الاطعام في قوله تعالى ولا يحض على طعام المسكين
 فان ترك الترغيب والتحريض والحض على اطعامهم جعل قسرين عدم الايمان

والموجب لدخول الجحيم والكون في سلسلة درعها سبعون درعاً وعدم
صديق حليم له وعدم طعام الأمن غسيلن الذي لا يأكله إلا الخاطئون
الذين يبنون فكيف تارك فعله فلا ينبغي ترك طعام مسكين إن قد خصوا
إذا ساءل الله الموفق ومن اعظم الرغبات في الاطعام ما فعله امير المؤمنين
عليه السلام ونزل بذلك سورة هل التي قال في و روى عن ابن عباس ان
الحسن والحسين مرضا فعادهما رسول الله صلى الله عليه وآله في ناس معه فقالوا يا
ابا الحسن لو نذرت على ولدك فندرت على وفاطمة وفاطمة جارية لها ان يراها
بها ان يصوموا ثلاثة ايام فشيئا وما دمتم شي فاستقرض علي من شعور اليهودي
الخبيري ثلاثة اصوع من شعير فطخت فاطمة صاعاً وجبرت خمسة اقراص على
عدهم فوضعوها بين ايديهم لينظروا فوقف عليهم سائل فقال التسلم عليكم
اهل بيت محمد مسكين من مساكين المسلمين اطعموني اطعمكم الله من موائد الجنة
فانثروه وياتوا المريد قوا الا الماء واصبحوا صاباً فلما اسوا ووضعوا الطعام
بين ايديهم وقف عليهم يتيم فانثروه ووقف عليهم اسير في السائد ففعلوا مثل
ذلك فلما اصبحوا اخذ علي بيد الحسن والحسين عليها السلام فاقبلوا الى رسول
الله صلى الله عليه وآله وهم يرتعشون كالفرخ من شدة الجوع قال ما اسد
ما يسوي ما اري بكم فقام فانطلق معهم فوافطمة في مجراها قد التصقظها
ببطنها وغارت عنها فساء ذلك فنزل جبرئيل عليه السلام وقال خذها
يا محمد هناك الله في اهل بيتك فاقراة السورة هذه صرحه مع الشهرة
العظمى بين الخاصة والعامة في كونها عتبة ومع ذلك كتب مكتبة في بعض
المواضع حتى عنوان السورة في و ي وتعل الشيخ ابو علي الطبري قدس سره
الشريفة الروايات عن ابن عباس اسناده في الطريقين وعن الحسن تفصيل

كون السور بالترتيب مكية ومدينة وذكر هل في المدينة وتعل عن ابن عباس
عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال اخبرني رسول الله صلى الله عليه وآله ثواب
سورة سورة علي نحو ما نزلت من السماء وذكر ان في تفصيل السور بترتيب الترتيب
في مكة والمدينة وذكر السورة في المدينة وتفصيل عدد هاء واها وجر وفها وها
جميع سور القرآن مائة واربع عشرة سورة وجميع ايات القرآن ستة الاف
ايد وست وثلاثون ايد ومائتا ايد وجميع حروف القرآن ثلثمائة الف حرف
واحدى وعشرون الف حرف ومائتان وخمسون حرفا الحديث فحي ان
بغير مكية بمدينة وترك للعناد والعصية والبغض لاهل بيت النبوة عليهم
وعلى من يبغضهم الف الف لعنة ثم اعلم ان فيها دلالة على كون النذر موجب
لرفع الحزن خصوصا المرض فيستحب النذر لدفع البلية او المشقة خصوصا المرض
وموجب الوفاء بها وبغيرها من الايات والاخبار والاجماع وانها صريحة في
كونهم اهل البيت الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وانهم عند
الله ثنائا عظيما وقاما كريما وان محمدا حصول اذى لهم ولو مجموع في سبيل
الله يسور رسول الله اسد سوارا ويؤذيه وذلك يدك على حصول كمال الاذى
له باذاهم باخذ حقوقهم وضعهم عنها وتكذيبهم وخذلانهم فكيف يبغضهم
وقتلهم فلا شك ان ذلك موجب لعضب الله والكفر به كما ذكره في تفسير
لا اسالكم عليه اجر الا المودة في القربى ثم اعلم ايضا انها تدل على حسن الاطعام
واسجابته والايثار ولو كان ما يطعمه قرضا وان بقي بلا طعام مع اهله
واولاده وملوكه مع كونهم صائمين بلا مع عدم احتياج الطعام الى اكل جميع ما اكل
به مثل احتياجهم اذ قد يندفع جوعه ويحصل حاجته ببعض الاوصاف فلا
سرف ولا تبذير في القربات كما هو مشهور ويدل عليه الايات والاخبار

صحيحة معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في وصية رسول الله صلى
الله عليه واله ائير المؤمنين عليه السلام يا علي اوصيك بوصية فاحفظها واما
اللهم اعنه ومنها واما الصدقة فبهد لك حتى تقول قد اسرفت ولم تسرف
فلعل قوله تعالى لا تبسطها كل البسط ملوها محسورا محمول على ما ذكرناه فاعمل
والظائر غير مختص بهم عليهم السلام بل كل من فعل ذلك لله فقط لا غير له مثل ذلك
الاجر للناسي قال في ن وهي جارية في كل من فعل ذلك لله عز وجل فاقال في
الذكر من ان التاجر لو صرف جميع ماله في التقربات فهو تدين بالنسبة اليه
لان الله عز وجل هو اعرف قدس الله سره وايضا يدك على حسن الصبر بل على جود
الانفاق بالندى حيث يفهم من سوق الابه ان تركه موجب للعقاب ان
الابرار جمع نراو بار قيل لهم الذين لا يؤذون الذر وقد ظهر ما سبق انهم اهل
البيت عليهم السلام يشربون من كاس الزجاجة اذا كانت فيها خمر وبس الخمر
به كان من اجها كافورا يخرج به ماء كافور وهو اسم عين في الجنة ماء وهما مثل الكافور
في البياض والريح والبرد عينا بدلك من كافور يشرب بها عباد الله يغفرونها
تغير اجور منها حيث شاء وامن منازلهم يوفون بالندى قال في ف ويحجب
من صي يقول ما لهم برزقون ذلك والوفاء بالندى من الغدة في صفتهم بالتوفى على
اداء الواجبات لان من وفى بما اوجبه هو على نفسه لوجه الله كان بما اوجبه الله
اوفى وبخافون يوما كان شره مستطيرا منتشرا ويطعمون الطعام على حبه
قال فيها الضيف للطعام اي مع استئان او الحاجة اليه ونحوه واتى المال على حبه
لن تنالوا البر حتى تنفقوا فما تحبون ويحتمل الاطعام والله اي على حب الله اي الله
خالصا ويدك على المبالغة اما نطعمكم لوجه الله لان ربكم خيرا ولا تشكروا فاقال
في ف على ارادة القول حال كونهم قائلين ويحتمل ان يكون قول باللسان منعاً

لحم على الجازاة بمثل أو بالشكر وقالي على ارادة القول بلسان الحال والمقال
ازاحة لتوهم المن وتوقع المكافاة المنقصة للتخريف لما علم الله كونه خالصا
لوجهه لا يشوبه شيء من الاعراض وما ينقص الثواب قال انما نطعمكم بيانا
لحالمهم وهو اللزاد بارادة القول ولسان الحال للاشارة الى انه هكذا ينبغي ان
يفعل الطاعات بان لا تفعل الا لله كما روي عن امير المؤمنين عليه السلام ما
عبدك طعا للجنة ولا خوفا من النار بل وجدتك اهلها فعبدتك انا
تخاف من ربنا اي تخاف نفصد غير ربنا من العذاب يوما عبوسا قطربا اي
يعبس فيه وجوه من يريد بطاعة الله غير الله وغيرهم من الظالمين ويجعل ان
الاطعام هو الخوف ورجاء الخالص منه فوقهم الله فحفظهم الله بسبب خوفهم
عن ذلك اليوم ويحفظهم عنه بالطاعات وترك المعاصي عن شر ذلك
اليوم والعقاب ~~يمنعهم من فطر~~ ~~وسر~~ ~~والاعطاء~~ ~~هم~~ ~~بدل~~ ~~عبوس~~ ~~للمغار~~
وخرنم نظرة اي بياضة وحمرة في الوجه وسرور في القلوب وخرنم
بما صبر واجتهد وحريرا قال في فخرهم بصبرهم على الاثبات وما يوردي اليه
من الجوع والعري وبسنانا فيه ما كل هنيء وحريرا فيه لبس بهي وقال في نصبرهم
على اداء الواجبات واجتناب المحرمات واظهار الاموال مخفية بسنانا بالكلون
منه وحريرا بلبسونه ثم نقل اثارهم عليهم السلام باحتضار ما في في الجملة وبأب
الايات الى قوله مشكورا وصف جزاء علمهم عليهم السلام والظان ذلك محض
بهم عليهم السلام وما وقع الى الان من غيرهم بل لم يقع الا من مثلهم كما في النص
بالخاتم في الصلوة والتصدق للفقير وغيرها فان ذلك لا يستحقه الا هم ثم
اشار في اخر السورة الى وجوب الصبر للنبي في اذى المشركين له اولمطلق الناس
ترك المعاصي وفعل الطاعات وفي البيئات بقوله فاصبر لحكم ربك ونه عن

متابعة التجار والكفار بقوله ولا تطع منهم انما او كفور انهم احبوا اسم الله تعالى
 بقوله واذكر اسم ربك بكرة اي اول النهار واصيله اي العشاء ويحتمل وقت
 العصر فيحتمل كونها اشارة الى صلوة الصبح والعصر قال في ف او العشاء مع
 المغرب او مطلق الذكر كما هو الظاهر في هذين الوقتين لشرفهما ثم الى السجود في
 مطلق الليل بقوله كما ومن الليل اي في بعضه فاسجد له وسبحه ليل طويلا لعل
 المراد بالطويل في الجملة اي ليس زمان قليل اشارة الى انه لا ينبغي صرف هذا في
 النوم والغفلة ويحتمل ان يكون السجود والتسبيح في الليل لانه محل راحة النفس وجمع
 الخاطر والتسبيح فيه والسجود اكد والى القول اقرب وان يكون المراد صلوة المغرب
 والعشاء قال في ف والصلوة النافلة في الليل قال في ينريد التطوع بعد المكتوبة
 وروي عن الرضا عليه السلام انه سأل احمد بن محمد عن هذه الاية وقال فاذا ذلك
 التسبيح قال صلوة الليل فذلك على ترغيب الصلوة في الليل وسرعتها مطلقا من
 غير اختصاص بوقت وصلوة خاصة ويحتمل النهي المخصوص قال في ف فاعمل
 وفيه ايات يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا

اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقاتلوا انفسكم ان
 الله كان بكم رحيم اي لا يتصرف بعضكم في اموال البعض بغير وجه شرعي مثل الربا
 والغصب والفساد ولكن تصرفوا فيها بطريق شرعي وهو التجارة عن تراض من
 الطرفين ويحذر ذلك اي التصرف بالباطل منه عنده ولكن التصرف بالتجارة عن
 تراض غير منه عنده والاستثناء منقطع لعدم الدخول وايضا لو كان الاستثناء
 منقطع لزم التأويل لعدم حصر التصرف الباطل في التجارة عن تراض وهو اما منقطع
 على انه خبر تكون واسمه ضمير التجارة والاكل والتصرف وشبهه واقام فوعده على ان
 تكون تامة والظاهر ان المراد بالتجارة في المعاملة على وجه التعريف مطلقا او البيع

والشرا عن غير قصد الربا وبالتراض الذي هو صفة التجارة وصدور التجارة
والمعاملة عند العقد عن تراض واذن ورضا من صاحبي المال لا كراهها
ومن غير رضاها قال في ف والتراضي رضا المتعاقدين بما تعاقد عليه في
حال البيع وقت الإيجاب والقبول وهو مذهب لعلم مراده صاحب المال
او وكيلها وقال ابن نون ثم وصف التجارة وقال عن تراض منكم اي يرضى كل
واحد منكما بذلك لا بالية بذلك على عدم جواز التصرف في مال الغير
بغير اذن صاحبه ما لم يرد من الشرع اذن ففي الآية اجمال وعلى تقدير
ارادة القار والربا والخمس والظلم والآية واضحة وتدل انهم على اباحة التجارة
واكل المال الحاصل بها وأنه لا بد في التجارة من اذن صاحب المال حين العقد
فالبيع الفضولي لا يكتفي على تقدير كون الاذن سببا لا كاشفا بل كاشفا ايضا
وهو على انه لا معنى للكشف وهو وظ وقد بينته في تعليلات القواعد
والارشاد وايضا تدل على حصول الملك وجواز التصرف ونحو العقد قبل
ومضي زمان الخيار اذ الظ من التراضي ما ذكرناه وقال في جمع البيان قبل
للتراضي معنيان احدهما انه امضاء البيع بالتفريق والتأخر الى قوله ومذهب
الشافعية والامامية بعد العقد والثاني انه البيع بالعقد فقط والعبارة
لا تخلو عن مسامحة ولعل مراده بالاول نداء الرضا الى ان يلزم البيع مع
خيار المجلس بالفرقة ومع غيره باختيار العقد والزامة وبالتالي العقد بالرضا
حال العقد فقط كما قلناه ونعلمناه عن جمع البيان ايضا وهو الظ الثاني
من الية ولا بنا فيه عدم لزوم بدليل في زمان الخيار فلا يقتضي مذهب الشافعية
والامامية المعنى الاول ولا تعلموا انفسكم يدل على تحريم قتل الانسان نفسه
وقيل المراد ايقاعها في الهلكة او في العذاب باكل مال الناس ظلما او قتل البعض

بعضاً ويحتمل ارادة الجرح والضرب فان القتل بمعنى الجرح والضرب غير بعيد وقالوا
يُجرّم جرح الانسان نفسه ومن يفعل ذلك اي قتل النفس او ما سبق من المحرمات
عدواً وظلماً افراطاً في الجاؤن عن الحق وايتاناً بما لا يستحق وقيل المراد بالعد
التعدي على الغير وبالظلم على نفسه فسوف نصليبه نارا وكان ذلك على الله
يسيراً فيدل على كون القتل كبيرة ولو كان راجعاً الى اكل المال بالباطل انهم يكون
هو ايضاً كذلك الذين ياكلون الربوا لا يقومون الا كما يقوم الذي
يخبطه الشيطان من الميت ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربوا واحل الله البيع
وحرم الربوا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وامره الى الله ومن عاد
فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون يحق الله الربوا ويرى الصدقات والله
لا يحب كل كفار اثم الذين مع صلاته مبتدأ خبره لا يقومون والآلة
وما بعدة مستثنى والمستثنى منه محذوف والمقيد لا يقومون قياماً الاقناً
كأنها نحو قيام المصروع والجار والجور متعلق بمقد رصفه للمستثنى المحذوف واقيم
مفعوله وما مصدر به ومن المتعلق اقبالا يقومون او يقوم او يتخطبه
وذلك مبتدأ وبانهم قالوا خبره وانما البيع مثل الربوا جملة من مبتدأ وخبر متعلق
قالوا واحل الخ جملة مستأنفة لانكار قولهم وفاء فن للتعقيب ومن مع صلاته مبتدأ
وهي جاء مع مفعوله وفاعله وهو موعظة وتذكير الفصل ويكون ثانياً خبر
حقيقي وكونها بمعنى الوعظ ولهذا قال في موضع آخر جائته موعظة ومن تبه
متعلق بمقد رصفه الموعظة اي كائنه من ربه وفانتهى عطف على جاءه فله
خبر ما سلف والجملة خبر من ولنضنها معنى الشرط صح دخول الفاء في خبره
والله الى الله عطف على له ما سلف وهم فيها خالدون جملة حالبة وفيها يتعلق
بخالدون ومعناها الذين ياخذون الربوا ويصرفون فيه وغيره الاكل مجازاً

لأنه العرض غالبا من الاخذ كما يقول في العرف للظلمة كالسلطان الجابر واخذ
العشور والغضاة بالباطل اكلوا الحرام او الكنى به لانه العدة ويمكن لكون عقابه اكثر
ويكون تحريم غيره بالعدة المشار اليها وبالاجماع والاخبار ويقول حرم الله الربوا
لا يقومون اذا بعثوا من العتور يوم القيمة الا قيا ما مثل قيام الشخص الذي
يخبطه الشيطان اي جعله مصر وعا من الجنون وهذا بناء على زعم العرب ان
الشيطان يخط الانسان فيصرع والخط ذهاب في الارض على غير اتساق مثل
العسوى لا يبصر ليلة والنس الجنون وهذا ايضا بناء على زعمهم ان الجن اذا امتس
الانسان يخلط عقله فيصرع والحاصل انهم لا يقومون من قبورهم الى الحشر
الربوا وقدره وتعلمه عليهم قيا ما مثل قيام صحيح العقل بل مثل قيام المجانين فيسقطون
تارة ويمسكون على غير الاستقامة اخرى ولا يقدرون على القيام اخرى وكان
ما اكلوا من الربوا رزق في بطونهم وصار شيئا تقبله على ظهورهم فلا يقدرون
على ما كانوا قادرين عليه من القيام والشي على الاستقامة وقيل يكون ذلك
علامة لهم يوم القيمة يعرفون بها كان لبعض المعاصي علامة يعرف صاحبها
بها وكذا الطاعات وذلك بسبب انهم جعلوا الربوا حلالا مثل البيع وقالوا
انه مثل الربوا يعني كان في البيع الذي لا ربوا فيه يحصل الربح وهو حلال وليس له
سبب للتخليل الا ذلك كذلك في البيع الذي فيه الربوا يحصل ذلك ايضا قيل كان
ينبغي العكس ولكنهم اختاروا هذا للبالغة فكانتم جعلوا الربوا اصلا في الحلال وقاسوا
عليه البيع ورد الله قياسهم وانكسره بقوله واحل الله البيع وحرم الربوا وان كانا جميعا
لكن احدهما حلال والاخر حرام لمكان يعطى الله لجواز اخذ الحكم مع الشاؤ
في بعض الامور اذا لم يثبت كونه علامة له فيها دلالة على عدم صحته مطلق
القياس وان القابل به مذموم عند الله حيث ذمهم فمن بلغه وعظمن الله بامر

او نهى وقبض وتصرف فانقط وقيل النهى وارثك المأمور به فله ما سلف اي
فلك ما اخذ سالفاً وقبض وتصرف وجازله التصرف فيما فعل من النهى الآن
وكذا فيما يترتب على ترك ما هو المأمور به الآن ولا من اخذه على ما سبق الامر
واللهي وامره بعد ما الى الله فيجازه بعمله فان انقط الله وقيل الامر والله لا نهى
من الله فينسيه ولا ينقضه بقدر العمل وان الله يحكم في شأنه وليس لكم عليه
الاعتراض وقيل مضاه بعد الوعدة والتحريم فامره الى الله تعالى فان شاء
عصاه عن اكله وان شاء خذله وقيل امره في حكم الاخره ان لم يثبت الى الله فان
شاء عذب وان شاء غفر والمحصل ليس جواز ما سبق له مشروط بالانتهاء
ولا رجوع امره الى الله بل عدم العقاب فيما ياتي مشروط به فكأنه قال الذي
انقط فاعليه فيما سبق شئ وامره فيما سبى الى الله فان انقط فاعليه شئ ولا
فعله وزر التوك ولعله لدفع توهم من يتوهم انه اذا حرم الربوا لا يكون للعالم
اخذ اذا كانت العين باقية بل يرد الى اهله وتوهم ان المنقط ليس امه بعد
الانقطاع اليه او يكون المراد فله ما سلف من عين عقاب فكأنه يكون للتعقيد اذ لو لم
ينهى ليس له ما سلف سالماً بل هو مع العقاب فكأنه ليس له ذلك لانه لا خير
كون الانسان معاقباً وبالجملة ان ثبت عدم هذا المفهوم بالاجماع ونحوه فليس
بمعتبر لانه انما يعتبر مع عدم ما هو اقوى منه والا فنقول به ومن عاد الى اكل
الربوا اذ الكلام فيه والظاهر انه ليس في مقابل قوله فانهى اذ حاصله ان الذي
جاءه النهى فانهى اي قبل النهى واعتقد تحريمه فله كذا وان لم يقبل فكذا ولا يثبت
لفظ العود بل هو جملة عطف على جملة فمن جاءه نهى فكأنه قال الذين بالكلية
الربوا ويقولون انه حلال ثم يعودون اليه ويمكن ان يكون المراد بالعود الرجوع
الى اكل الربوا وعدم قبول تحريمه بنوع من الجواز لا مشاحة في الحصر الاضافي

وخلودهم لأن الذي يعتد بتحليل ما حرم الله بعد علمه بأنه من الله كما في ومخلد
 فله دلالة فيه على أن العساق مخلدون كما ذهب إليه المعتزلة وقال صاحب
 هذا دليل يثبت عليه نعم أن كان المراد العود إلى فعل الربوا بعد الترك فليكون
 ظاهراً فيما قاله في الجملة ويمكن التأويل بالعمل على المبالغة والكت الطويل كما
 قالوا فيمن قتل مؤمناً متعمداً وغيره لما ثبت من عدم خلود المؤمنين في النار بالعقل
 والنقل ثم اعلم أنهما قد استدلوا على تحريم فعل الربوا وتحريم أكل ما أخذه به بل مطلق
 التصرف فيه وكون العود إلى الربوا كبيرة أو إلى أكل الربوا مع قوله بالتحليل كما
 كان قبل فانه كان يقول أما البيع مثل الربوا وعلى تحليل جميع اليسوع إذا البشاد
 منه العموم عرفاً كما قالوا والبيع ظاهر معروف في الكتب الفقهية وغيرها
 وأما الربوا فنقل أنه في اللغة بمعنى الزيادة ومعلوم أنه ليس بمراد هنا فيقول
 به الزيادة في البيع بل البيع المشتمل عليها ولهذا قيل في التفسير أن معنى قوله
 إنما البيع مثل الربوا أن البيع الخالي من الربوا مثل المشتمل عليه فعلى هذا يكون
 تحريم الربوا مخصوصاً بالبيع ولا يكون في سائر المعاملات مثل الصلح على توبة
 كونه عقداً برأسه كما هو مذهب بعض الأصحاب ويدل عليه الأصل وعمومات
 الألفاظ بالعقود مع عدم ثبوت دليل عليه في سائر المعاملات ووجودها
 في البيع دون غيره وقيل هي الزيادة في مطلق المعاملات وهو مذهب الأكثر
 فالظاهر عدم جواز الزيادة في الجهة المعوضة أيضاً فماتل ودليله أنه الزيادة مط
 مخرج منها ما يجوز إجماعاً وبقي غيره تحتها والظاهر أنه لا شك أنه ليس في الإتيان
 اللغوي والشرعي غير ثابت ولكن الاحتياط وظاهر كون المراد به الزيادة في
 المعاملة مطلقاً بل المعاملة الشاملة عليها يقتضي مذهب الأكثر وتخصيصها بالبيع

خلف في مذهب الأكثر وانبغ عليه التقدير الموحى اليها في الاخبار وهي عدم نفويت
اصطناع المعروف بالقسم الحسن ورفد المؤمنين يشمل جميع المعاملات فلهذا
الربو التحريم في كلها بخلاف ما اذا خصص بالبيع ويؤخذ بوجه اخر مثل
المصالح وان كان باب الجبل على ذلك التقدير ايضا مفتوحا على ما ذكرناه الكثرة
حيلة لا تخلو عن شبهة فعمدوا الزيادة من العيني والحكمي قبل الزيادة في الاجل
وعمل صنعة وغيرها وانبغ حصرها في اشياء مخصوصة باجماع ونحوه حتى قالوا
ان الذي يجري فيه الربو اجماعا هو ستة اشياء الخنطة والسعير والتمر
والمح والذهب والمضه والاصحاب قالوا يشترط ان يكونا ثمانين ما كالم
او يوزن وفي المعدود خلف وكذا في غير الكيل والموزون اذا بيع بنسيئة خلف
وكذا في غير الثمانين نسيئة وبالجمل المسألة وتحتيها وشرائطها وتفضيلها
يحتاج الى تطويل كثير وهو محل مقصودنا هنا مع وجودها في غير هذا المحل الا
انه ينبغي ان يعلم ان ظا الآية خالية من الشرايط فبعد ثبوت معنى الربو فكل
دليل يصلح لتفسيرها فنقد به وما لا فائدة على ما مر مرارا وتكرار القياس وان لم يكن
بحجة شرعية اذ لو كان كذلك لما ساع الذم عليه وان احطوا للسعيل كما هو الثابت
في الاصول الا ان تحمل الآية على انهم قالوا ذلك مع ثبوت تحريمه وهو خلف
الظا وخلف ما قبل في سبب النزول وهو انهم كانوا يفعلون الربو ولا
يمتنعون منه ويقولون بالقياس المذكور فنزلت وخطاهم الله تعالى ذلك
وقال احل الله في التفاسير وخلف الظ من قوله ومن جاءه فح ببطل قوله
وي ان قوله واحل الله له لغوهم وانكار قياسهم وان قياسهم باطل لمعارضته
النص وان القياس يهدمه النص لان الله جعل الدليل على بطلان قياسهم احل الله
وتحريمه الا ان يقال يريد ان ما قلناه وهو بعيد لما مر وتدل على تحليل الربو في بعض

وتحريم

الاوقات

الافاق في الجملة وان كان يملك ذلك بعد الاخذ والعقب بل الظ
بعد العقد الا انه سيجي في المآله ما نك على نفسه ويقيم منها قما
سبق ايضا ان الربوا يملك مع كون فعله حراما واقا كون البيع المشمل
عليه باطلا كما يقوله الاصحاب والسامعيه وغيرهم الا ما نقل عن ابي
حنينه من صحته البيع في اصله وبطلانه في الزيادة ووجوب ردها
الى صاحبها فلعل دليل الاصحاب احكامهم واخبارهم وان الذي وقع
عليه التراضي ما يفتقد اجزاء من ابي حنينه وما وقع التراضي
على غيره وهو شرط في التجارة وايضا ان الذي علم جوازه وكونه مكملا و
هو البيع الخالي من الربوا وغيره غير ظ والاصل عدم حصول الملك الا
بدليل اذ الظ انه ما اراد الله من الامر بالعقود والايضا بها الا ما اجازها
ورضي بها منها لا غير ومن علم فساد ما تخيله دليله فاعلم ان في الآية
التي بعدها نك لا من تحريم الربوا بانه يحقه الله اي ينقصه ويذهب
ببركته في العاجل ويعاقب عليه في الآجل وان بكثر الصدقة ويعطيها البر
وينبتها وبن يدها بان يثمر المال في العاجل روي انه ما نصت الزكوة
عن مال فط اي ما نقص شيء من مال اخرجت عنه فط لا عطاء الله البركة
فيه وينبب فاعلم في الآجل حتى انه عبر عن فاعل الربوا بالكفار لانهم اي
المصر على تحريمها حرمه الله والمثمك في ارتكابه وفي التي بعد ارتكابه
دلالة على كون الصلوة والزكوة وسائر الاعمال الصالحة موجبة للاجر
العظيم وعدم الخوف والخوف على فاعلمها وبالجملة تحريم الربوا معلوم من
الدين ضرورة وقد يعلم من بعض الايات الاخر يا ايها الذين
امنوا اتقوا الله وذرُوا ما بقى من الربوا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا

فاذنوا بحرب من الله ورسوله وان كنتم فلكم رؤس اموالكم لا تظلمون ولا
تظلمون اي اتركوا البغايا التي شرطتم على الناس وهي الرتوبات ببيانها او
متعلق بغير فيكون ابتدائه او تبعيضه والاول اولى ان صدقتم بحربه
فان العلم يمنع من عمل المحرم اذا كان يقينا كما هو مقتضى العقل فان من يفعل
المحرم فكأنه جاهل غير مصدق اذ العلم الذي لا يعمل بمقتضاه هو الجهل
سواء وهذه بالغة مشهورة في افادة منع العالم عن خلاف ما يقتضي علمه
فتعبد الترك بالايان يكون او يكون على ظاهره اي يجب عليكم ترك ما
يقضي من الرتوبات بعد علمكم بالتحريم فالذي فعلتم واخذتم قبل العلم لا يجب رده
الى صاحبه كما فهم من قوله وله ما سلف قبل روي انه كان لتعبد مال على
بعض قريبين فطالبوه عند الحل بالمال والرتوبات فنزلت فان لم يفعلوا اي ان لم
تتركوا ذلك فاذنوا اي فاعلموا بحرب من الله ورسوله من اذن بالشيء اذا علم
به وقوي فاذنوا اي فاعلموا بها غيركم من الاذن وهو الاستماع فانه من طرق
العلم قبل التوبة للتعظيم كانوا يبلغ من حرب الله ورسوله لان المعنى يتبع عظيم
من الحرب من عند الله ورسوله ويحتمل كون حربها واحدا وهو قتال المسلمين
معهم حتى يرجعوا وكون حرب الله في الآخرة باء خالطهم في النار وحرب الرسول
في الدنيا بالسيف والاول اظهر فدلت على جواز قتال المسلم على ترك الرتوبات
حتى يرجع مثل قتال مانع الزكوة وغيره وعلى تحريم اخذ ما بقي من الرتوبات الذي
شرطه قبل التحريم ولا تدل على كفر الاخذ روي انه لما نزلت قال تعبدوا
يدي لنا بحرب الله ورسوله اي لا طاعة لنا وان كنتم اي جمعتم عن اعتقاد حل
الرتوبات لفهم من البيضاء اي او عمل الرتوبات كما هو طي في وظ الاله ايضا فلكم رؤس
اموالكم فقط لا الزيادة التي شرطتم لا تظلمون معاملةكم باخذ الزيادة والرتوبات

ولا تظنون انتم باخذ الناقص عن راس مالكم ولا يخفى ان مفهوم الشرط المعتبر
عند اكثر الاصوليين يفيد عدم جواز اخذ راس مالهم مع عدم الرجوع
وهو محل التأمل وقال القاضي وهو سديد على ما قلناه اذ المصير على التحليل
مرتد وماله في وقال في ف قالوا يكون مالهم في السلبين قال في كثر العرفان
قال الزمخشري والقاضي وان لم يثبت يكون مصرا على التحليل فيكون مرتدا وماله
في وليس بشئ الا ما منع انه اذا لم يثبت يكون مصرا مرتدا لجواز ان يفعل ويغتفر
تحريره وفيه تأمل لان الزمخشري ما قاله بل يفعله عن قوم وقد يكون ذلك القا
يقول ذلك بناء على ان معنى قوله ان تبتم رجعتكم عن تحليل الربوا كما يقول
القاضي فلا يرد عليه ما اوردته مع انه ما صرح بارتداده بل قد يكون له وجه
في ذلك واما القاضي فانه صرح بان معنى تبتم رجعتكم عن تحليل الربوا فيكون
تارك مرتدا من غير شك فلا معنى لان يقال عليه انه يفعل مع اغفاده التحريم
نعم يمكن ان يقال ما قالوه ليس بشئ لان دليل ان مال المرتد في السلبين غير
واضح لانه ان كان مليا فاله باق على ملكه الا انه محجور عليه وان كان فطريا
فماله ينتقل الى وارثه فانه بمنزلة الموت كذا قاله الاصحاب ولعل ادلتهم اجابهم
والروايات فان مذهبه ايضا كذلك يرد عليهم ذلك ولا ينافي عليهم الاصل عدم
خروج ملك الشخص عنه ويستبعد خروج ملك شخص عن ملكه ولا يملكه وارثه
بخلاف الردة خصوصا مع احتمال الرجعة وقبول التوبة لا بدليل ظاهري وهو غير
واضح المفهوم معتبر مع عدم ظهور وجه التخصيص وما هو اقوى منه فاذا عارضه
اقوى منه اولى وجه تخصيص فلا يعتبر وهنا قد يكون كذلك فاما ما قيل في
ان المنطوق حصول راس المال فقط ومفهومه عدم وهو كذلك لحصول العقاب
معه وهو ظاهري ويمكن ان يقال ايضا ان منطوق الآية ان السائبين عن فعل الربوا

او تحليده لهم قام راس مالهم حال كونهم غير ظالمين لانفسهم بترك التوبة
 وارثا تاب المحرم ولا لغيرهم بطلب ما لا يستحقونه ولا مظلومين بنقص
 ولا بحصول عقاب من عند انفسهم فحالة لا يظلمون حال وفهم ومان
 غير التابين ليسوا بهذه الحالة للزوم عدم الشرط عند عدم الشرط
 وهو كذا لك لانه ليس لهم راس مالهم مع الحال المذكورة بل مع نقيضها فانه
 لو كان لهم راس مالهم يكون حال كونهم ظالمين لانفسهم بل لغيرهم ايضا
 ومظلومين ايضا لظلمهم انفسهم وهذه المقادير يكفي لاعتبار المعلوم ولا يلزم رفع
 جميع ما ذكر للذكور وهو ثابت فاعلم ما قاله ليس بشي لوجوه قلنا لا لا قيل
 فافهم يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا الرتبوا اصنافا مضاعفة قد
 مضونها وهو تحريم الرتبوا ولعل التكرار للتأكيد والمبالغة في التحريم وانما التصريح
 النبي فان الذي مضى كان بحسب الظاهر او لعظم ذنب هذا الغند وهو الاكل
 اصنافا مضاعفة وكان الواقع كان كذلك ولكن صرنا على الناس وكان
 الاكل كناية عن اخذ الرتبوا وهو متعارف ليعال فلان يأكل الرتبوا يعنون به
 انه يستعمله ويأخذه ولا يجتنبه لانه باكل حقيقة فيحتاج الى قياس غيره عليه
 ومعنى اصنافا مضاعفة قيل ان يضاعف بها خبر اجل بعد اجل كلما حل اجل
 اجل الى غيره وزيد زيادة على المال او تضاعفوا اموالكم فيدخل فيه كل زيادة
 محرمه في المعاملة ويمكن ان يكون المراد بضاعف الزيادة اصنافا الاصل او
 اصنافا ما يتعارف في ربح مثله وقال في مجمع البيان في تحريم الرتبوا مصالح
 منها انه يدعو الى مكارم الاخلاق بالاقتراض وانصار المعسر من غير زيادة وهو
 المروي عن ابي عبد الله عليه السلام في الكافي في الحسن عن هشام بن سالم عن ابي
 عبد الله عليه السلام انه قال اما حرم الله عز وجل الرتبوا الكبداء يمنع الناس من

اصطناع المعروف وعن سماعه قال قلت لابي عبد الله ع اني رايت الله تعالى
قد ذكر الربوا في عبارة وكثره فقال او تدري لم ذلك قلت لا قال لا يمنع الناس
من اصطناع المعروف وانت تعلم انها تنعدم بفتح باب الجبله كما هو المتعارف
فانهم ياخذون بها ما يؤخذ بالربوا ويل للمطففين الذين اذا
اكتالوا على الناس يستوفون واذا كالوهم او وزنوههم يحسرون الويل قبل
اسم واد في جهنم او كناية عن عذاب ويحط من الله على من يطغفون لليزان
والكيل وياشرونها الذين اذا اكتالوا من الناس حقهم او ازنوهم منهم ياخذون
وابنائنا كما مله حذف والكفى بالاول وفيه للاستعارة بانهم ما ياخذون
لانفسهم من الناس الا بالكيل لانه امكن واتم للاستيفاء والسرفه فاقبل واذا
كالوهم او وزنوههم من انفسهم للناس يحسرون فيقصون ذلك ولا يستوفون
وبذلك على ان اعطاء الناقص حرام ويدل عليه العقل والنقل وغيره اية من ^{الحواش}
اخذ اموال الناس الا برضاهم وتدل اية على المنع من نقص الكيل والوزن
بخصوصه بغير الآيات والاحبار اية مثل ان لا تطغوا في الميزان وابتوا الوزن
بالعسط ولا تحسروا الميزان وتحريم ذلك فلا يحتاج الى الدليل ويل مبتداء
للمطففين خبره واذا ظرف يتضمن معنى الشرط وما بعده شرطه ويستوفون
جزاءه والجملة صلة الذين وهو صفة للمطففين وذكر الاستيفاء هنا الزيادة
فتح النقص يعني ياخذ لنفسه ناقصا ويعطي الغير ناقصا لانه اية حرام وان
مروجها فان عدم الاستقصاء والاستيفاء واعطاء الزائد واخذ الناقص
مطلوب شرعا لانه احسان عقله ونفعه ومرغوب ومستحب ذكر ذلك مع
في محله ومجمل ان يكون المراد الاستيفاء مع اخذ الزائد كما ينسب به كلمة على الدالة
الضرر فيكون هو اية حراما بخصوصه واذا كالوهم عطف جملة على جملة ^{فيل}

عدم

انما الواو الواو بمعنى واحد وكان زائدة الحرف في الاول يدل على زيادة الحرف والسين
فيه وهم في الوصفين منصوب اما لانه يقال كالهم كايقال كالهم كايقال كالهم كايقال
من جمع البيان او على الحذف والايصال او على حذف مضاف اي مكملهم وقال
في ف لا يحسن كونه تأكيداً للضرب كالواو الفوات المقابلة لما قبله ولا كونه فضلاً
انما يكون بين المبتدأ والخبر ونحوه مثل منصوبي فعل والجمع البيان يقال ذلك
والصحيح انه منصوب كانه اشارة الى ما ذكر من ضعف التأكيد والعقل ووجه
صحته الضرب وهو لا يحتاج الى البيان خذ العفو واسر بالعرف

واعرض عن الجاهلين قال بي العفو ضد الجهد كانه المشقة والعفو هو السهولة اي
خذ يا محمد ما عفي لك من افعال الناس واخذ فمهم وعالي فمهم وتسهل من غير كلفة
ولا تدقهم ولا تطلب منهم الجهد وما يسوق عليهم حتى لا ينفروا كقولهم يسروا ولا
والعرف المعروف والجليل من الافعال واعرض عن الجاهلين ولا تكافى السفهاء
بمثل سفههم ولا تمارهم واحلم عنهم واغض عما يسوءك فمهم وقيل لما نزلت الآية
سئل جبرئيل عن فعال لا ادرى حتى اسأل ثم رجع فقال يا محمد ان ربك امرك
ان فصل من قطعك وتعطي من حرمك وتعفو عن من ظلمك وعن جعفر الصادق
عليه السلام امر الله نبيه بكلام الاخلاق وليس في القرآن اية لجمع لكلام الاخلاق
منها فهذه دالة على رحمة حسن الخلق من العفو ما يستحقه الانسان في ذمة الغير
من الحقوق وغيره واستعمال اللين والملازمة في المعاملات والامر بالمعروف
والاعراض عن الجاهل وعدم مواخذتهم بما فعلوا بالنسبة الى الانسان وبوتبع
واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما وعلى عدم المماكسة واعطاء الزايد واخذ
الناقص وعدم الرجوع على الموعد بالاحسان بل مطلق المؤمن ونحو ذلك من
الاحسان ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً قال في

قبل فيه اقول الراد لن يجعل الله للبهود على المؤمنين نصرا ولا ظهورا قبل
الحجة وان جاز ان يعلمهم بالقوة ولو حملناه على الغلبة لكان صحيحا لان
غلبة الكفار على المؤمنين ليس من الله تعالى وقال يح اي في الاخرة وفي
الدين والراد بالسبيل الحجة واجتبه اصحابنا على فساد شري الكافر المسلم
والحنيفية على اصول البنون اي بين الزوج والزوجة بنفس الارتداد
وهو ضعيف لانه ينبغي ان يكون اذا عاد الى الايمان قبل مضي العدة وفي
الاستدلال على عدم جواز الشراء بعد قوله والراد بالسبيل الحجة تاقتل
نعم ان حلت على العود كما هو الناطق بالاستدلال صحيح وقد استدل بعض
اصحابنا على عدم التملك اي وقال البعض بجواز التملك بان اسلمه وكن
لا يمكن من التصرف لانه بل يباع عليه ويمكن الاستدلال بها على عدم تسلط
الكافر على المسلم بوجه تملك وإجارة ورهن وغيره لانه نكرة في سياق النفي
يفيد العموم فلا شيء من السبيل له على المسلم ويصح استدلال الحنفية اي لان
الزوجية تسلط وسبيل واضح والغرض كونه متفيا بالابدية والعجب من
انه ضعفه بعد القول باستدلال اصحابه بانه لا ينبغي ان تكون اذا عاد لا
اذا انقضى السبيل فما بقي نكاح فكيف تعود الزوجية بغير عقد ولانه قد سلم
زواله لانه سبيل منفي فعوده يحتاج الى دليل ومجرد رفع الزيل والمانع لم يكن
بل يحتاج الى المنقضي نعم برده عليه انه ليس للزوجة سلطنة على الزوج عرفا
بل شرعا اي فلا يدل على بطلان العقد بارتدادها والا يلزم انفكاك الرق
وخروج الملك عن ملك المولى برده لو قيل ان مثل وجوب النفقة سلطنة
وايضا قد يقال يكفي في دفع السلطنة عدم ثبوت احكام النكاح من الدخول
وغيره حتى يرجع الى الاسلام فيكون الردة مانعة فيرجع بعد زوالها كما يتقو

اصحابنا على التفصيل الذي ذكره فناقض
 ايات بالتا الذين امنوا اذا تدانتم بدين الى اجل مسمى فكتبوه وليكتب
بينكم كاتب بالعدل ولا ياب كاتب ان يكتب كما علمه الله فليكتب الى قوله والله
بكل شئ عليم خاطب الله المؤمنين للشفقة بهم والاهتمام بحالهم وعدم انتفاع
 غيرهم بانه اذا تدانتم اي اذا دابن بعضكم بعضا كذا في التفسيرين ^{فروي} بدين اي دين
 كان وباتي معاملة وقعت بينكم بشرط معينا بوقت معلوم مضبوط بالمشيئة
 لا بميل قدوم الحاج بحيث يكون العوضان او احدهما دينا اي مالا في الذمة
 موجلة بمدة لكن الدليل دل على بطلان الاول عندهم وبقي الثاني وهذا بيان
 للمقصد وتفصيل لتدانيتم كايان لغناه اللغوي حتى يرد عليه انه فرق بين التفاعل
 والمفاعلة فان الاول لازم والثاني متعد فلا يصح تفسير احدهما بالآخر كما اورد
 في كنز العرفان على صاحب ف على انه قد يقع حصل الاول في اللازم والثاني في المتكبر
 ولعل فهم هذا التفصيل صريحا اوجب ذكر دين مع انه معلوم من قوله تدانتم وفيها
 ذكر ليكون مرجعا لضرب فكتبوه ولعل المقصود هم ان ذكر الدين غير مستحسن واجاع
 الصبر الى المصدر تكلف انما يرتكب للضرورة مع ان المقصد قد يكون النصيح
 بكتابة الدين الذي يقع عليه المعاملة وذلك يعوق بتركه فلا يرد عليه ما اورد
 ايضا بقوله فيه نظر لا نافع وجوب ذكر الدين لاحتمال عوده الى المصدر وقيل
 ليرتفع احتمال التدان بمعنى المجازاة كقولهم كاتدين تدان فترول الاشياء ولعل
 مراده من اول الامر والابن ولي بملحظة ثم الاية وقيل مجرد التاكيد كما في
 طائر يطير بجناحيه فكتبوه اي كتبوا الدين لانه واثق بالنسبة الى صاحب الحق
 والمدينون والشاهد ايضا وفيه مصلحة الدين والدنيا لهم فدل على احكام الاول
 اباحة المعاملة بدين موجب اخذ واعطاء باي نوع كانت المعاملة نسيئة وسلفا

صلحا واجارة وقرضا وغير ذلك والثاني اشتراط التعبير في الاجل بان يسمى اجلا
اي اياما وشهورا وسنوات بان يسمى اجلا لا يقبل الزيادة والنقصان لاما
يقبل مثل حضور المصاد وقدم الحاج فيستثني اللفظ ولا يكتفي كون ذلك
مقاما لمقتل والمالك عدم جواز النجاء ومن ذلك مثل ان يطالب قبله
او يؤخر بعده وعدم لزوم الاخذ قبله اذ الظان فائدة الاجل وتعيينه ذلك
الاجل اخرجته دليل مثل وجوب الاخذ قبله وعدم لزومه في القرض على ما
قالوا والرابع استحباب الكتابة او كونه للارشاد على عدم الوجوب ولان الظاهر
ان القرض حفظا لهم فاذا رضوا بتركه يجوز لانه يجوز لهم ان لا يأخذوا اصله
فما قل ويحتمل وجود ما يدل عليه ايضا في الروايات قال في ن واختلف في هذا
الامر فمقتل هو مندوب اليه وهو الاصح وبديل عليه قوله تعالى فان امن بعضكم
بعضا الى اخره فيه فما قل اذ يدعى على عدم الوجوب على تقدير الايمان لا مطلقا
بل بديل على تقدير عدم وجود الكتاب والشهود انه يجوز ترك الرهن والكفء
بالايمان وهو وظ يمكن جعل ذكر الاجل لفظا خامسا فيمكن جعل اشتراط
الصيغة في المعاملات سادسا اذ ينهم من اشتراط ذكر الاجل لفظا اشتراط
الصيغة في المعاملة فما قل واما اباحة الدين الغير الموجل كما ينهم من الكثر
فشكل اذ الظاهر عدم دلالة هذه الآية عليه ظاهر نعم هو مفهوم من غيرها
وقد يقال ينهم ذلك بالطريق الاولى من اباحة الموجل فما قل وبما قال ينهم
من مفهومها عدم استحباب الكتابة لغير الموجل فيكون سابعها فافهم وليكتب
بينكم كاتب بالعدل ولا ياب كاتب ان يكتب كما علمه الله فليكتب اي يكتب بالشئ
لا يزيد به ولا ينقص فبالعدل متعلق بمقدار صفة لكاتب او حال عنه او
متعلق به او متعلق بولي يكتب ولا يمنع احد من الكتاب من الكتابة مثل ما

عليه الله من كنه الوثائق فيكون كما متعلقا بمقدرة صفة المصدر أي كتابا مثل
كتاب عليه الله آياه أو لا باب أن ينفع الناس بكتابته نفعاً مثل النفع الذي نفعه
الله بتعليمها كقوله احسن كما احسن الله اليك فليكتب الكاتب هذه الكتابة المعلنة
ويحتمل أن يكون كما عليه الله تمة ما بعده أي بليكن والاول اولى فدل على
احكام وجوب الكتابة بالعدل يعني على تقدير كتابته وان لم تكن عليه واجبة
بجب ان يكتب بالعدل ولا يغير ويحرم الامتناع من الكتابة مطلقاً على الثاني
فتكون الكتابة واجبة على من يقدر عليها والظاهر انها كفاية اذ الوجوب اعم وان
الغرض هو الكتابة من أي شخص تباقي كالشهادة وعلى الاول بدل على تحريم الامتناع
من الكتابة المقيدة فيكون معناه لانها المعنى وليكتب ويكون ناكداً مثل فليكتب
ويحتمل ان يكون وليكتب امر المعاملين بالدين باختيار كاتب بالعدل فعلى تقدير
استحباب الكتابة واختيارها يكون اختيار الكاتب بالعدل واجباً كافي صورة
وجوب الكتابة واشتراط تدين الكاتب في الكتابة واشتراط فقهاء بها على الوجه
الماور به الموافق للشرع ولعل الذي عليه الحق أي وليكن المثلل من عليه الدين
والحق لانه المقر والشهود عليه والامتلل قبل هو الامتلاء فيقر بلسانه بما عليه
ليكتبه الكاتب وليتق الله ربه أي المثلل قبل والكاتب وهو بعيد ولا يخص أي
لا ينقص منه شيئاً أي من الحق او قما امثلل أي الذي يملل على وجه لا نقص فيه
بالعدل كما قيل في الكاتب فان كان الذي عليه الحق سقيم أي ناقصاً من حيث
يصرف ماله في غير الاعراض القبيحة او ضعيفاً أي صبيهاً او مجنوناً او شيخاً
مخللاً او لا يستطيع ان يملل هو أي الذي لا صنف في حاله وعقله ولا في تصرفه
لكنه لا يقدر على الامتلل كما هو محبث بغيره الكاتب بان يكون اخرس وجاهلاً
باللغة فليملل ولية بالعدل والولي هو الذي يلي امره مثل الاب والجد منه

والاوصياء في الصبي والمجنون والمبذر ان كان لهم الولاية عليهم والا فالحاكم
وامينه وولي الشئ المحلل والمزوجم والذي يقدر على الاجلاد ولي جاهل اللغة
والاخرس بشرط علمها بالدين عليها سواء كانا حاضرين على المعاملة او فمما
عليه الحق ولكن يشك في الكفاية الكاتب على مترجم واحد وقادر واحد فانها
في الحقيقة شاهدان على ما في ذمته او على اقراره في لابتد من كون كل واحد
اشين عدلين على ما اعتبروه في غير هذا المحل الا ان يكون من يتعاطى المعاملة
او يكون الكاتب عالما بالحال وهو مشكل ايضا اذ لا يخلج الى الملل وعلى
تقدير تعاطيها ايضا ما يقدر الكاتب ان يكتب كونه في ذمته للديون بقولها
وهذا الاشكال وارد في الكل اذ مجرد اقرار الولي كيف يكفي بثبوت المال في
ذمة المولي عليه بل مع الشهود ايضا لانهم يعتبرون في ثبات المال في الذمة بالشهود
انضمام حكم الحاكم اليه وقيل الضمير في فيملل وليته بالعدل راجع الى الحق اي
صاحب الدين وهو بعيد والاشكال فيه اقوى الا ان يكتب تذكيرة له من لسان
لا انه ينفعه ويكون حجة له وح يجوز كتابته مثله من لسان هؤلاء الذين مضوا
ايضا ولا اشكال فاقبل فذلك هو على وجوب اقرار من عليه الحق لان يكتب
ويشهد عليه ووجوب كونه على ما هو عليه وكذا على الاولياء وعلى ان هؤلاء
المذكورين من السفينة والضعيف ومن لم يقدر بمضي اقرارهم ولا يعتبر قولهم
فلا يجوز معاملتهم وان اعتبرهم عليهم ولا يجرى قبول قولهم فيهم ونقص فهم في
اموالهم فيجوز المعاملة معهم وهم المذكورون فانه علم ان لهم اولياء وليسوا غير
هؤلاء المذكورين اجماعا فلا يكونون الائمة ثم اعلم ان هذه التاكيدات في امر
الكتابة ندك ظاهرا على انها معتبرة وحجة شرعية مع انهم يقولون بعد اعتبارها
فكانه للاجماع والاخبار فيكون للتذكيرة وهو بعيد ويمكن ان يكون حجة مع ثبوت

انه امله من عليه الدين وانه مكتوب بالعدل وما دخل عليه المغير والزوي باقره
 او بالشهود ولهذا شرط الاملة منه فدللت على اعتبار الكتابة في الجملة ومثلها
 معتبرة عندهم فيخصص عدم اعتبار الكتابة ودليله ان كان بغير ذلك فاذا
 شخص هذه وصيبي واعلم جميع ما فيها مشير الى صكته ينبغي قبوله والشهادة عليه
 والعلية والذي يظهر من القواعد خلافه وهكذا ينبغي قبول امثاله فافهم
واستشهد واستشهد بن اي اطلبوا ان يشهد على الدين شاهدان متصفان
بان يكونان من رجالكم المومنين فان لم يكونا اي ان لم يكن الشاهدان رجلين من
رجالكم فرجل وامرأتان اي فليشهدوا والشهود رجل وامرأتان فرجل فاعمل
مخوف او خبر مبتدأ مخوف وامرأتان عطف عليه فمن ترصون من الشهود
 بشهادتهم بان ترصود بينهم وامانهم كما يفهم من الرواية اي يكون الشاهد
 مطلقا سواء كان الرجلين او رجلا وامرأتين من الذين تعرفون عدالتهم فظهر
 ذلك عندكم لان يكونوا في نفس الامر عدولا فتدل على اعتبار العدالة ظاهرا
 وان كل من يكون كذلك عند المستشهد فهو ما يصح استشهاده لان الظاهر الخاطب
 لكن الظاهر ما يكفي للحكم والالزام بل للخروج عن عهد امر الاستشهاد واما الحكم
 فلا بد من كونه كذلك عند الحاكم او عند المدينين فتأمل فدللت على عدم كفاية
 الايمان والاسلام في الشاهد بل اعتبار العدالة فيه في الجملة وعلى وجوب
 الاستشادة على الدين على الظاهر ويحتمل الاغمي في كل ما يحتاج الى الشهود من المعاملة
 وغيرها ولكن ظ الاصحاب عدمه فهو لا رشاد اولاد سحاب وعلى وجوب
 كون الشاهد من رجال المسلمين وهو مذهب الاصحاب واكثر الفقهاء بخلافه فالابي
 حنيفة فانه قال يجوز سماع شهادة بعض الكفار على بعض كذا في وعلى جواز
 شهادة رجل وامرأتين في الدين وقيل يجوز في مطلق الاموال فقط وهو

مذهب الاصحاب والشافعي ويمكن حل الامة عليه ومذهب الحنفية انها يجوز في
 كل شيء الا الحدود والمقاص وظ الامة الاولى فكان الغير ثبت بالاجماع والا
 او القياس او حل الامة على الاعتراف وعلى وجود سماع شهادة رجلين
 او رجل وامرأتين كذلك والحكم بها لان الظان الغرض من الاشهاد هو
 سماع الشهادة والحكم بها لانها تنفعه وعلى حصر الشاهد فيها ظاهر وكان
 غيرهما ثابت بدليل آخر فافهم ان فضل احدهما فنذكر احدهما الاخرى
 قيل انه علة لا اعتبار بعد المراءة في الشهادة اي البعد دلجل ان احدهما
 ان ضلت الشهادة بان نسبتها ذكرتها الاخرى والعلة في الحقيقة هي ^{تسبب}
 ولكن لما كان الضلال سبباً له نزلت منزلة كفولهم اعدت السلاج ان
 يحج عدو فادفعه فكانه قيل ارادة ان نذكر احدهما الاخرى ان ضلت وفيه
 اسعار بنقص ضبطهم ولا ياب الشهود اذا ما دعوا وهو خبر بمعنى النهي ^{لغة}
 فظاهرة تحريم امتناع الشاهد عن اداء الشهادة اذا طلب منه ويحمل تحريم
 ردة العمل انهم اذا تودي وشبهتم بالشهد المجاز الشارفة ولا تساموا ان تكتبوا
 اي لا تملوا من كثرة مداينكم او غيرها ان يكتب الذين والحق او الكتاب قيل
 كفي بالتسامه عن الكسل لانه صفة النافق ولذلك روي عنه صلى الله عليه
 وآله لا يقول المؤمن كسلت صغيراً كان الدين او كبيراً مختصراً كان او مطوراً
 الى الجلة اي الى وقت حلوله الذي سمي في الدين واقربه المديون ذكر في الكتاب
المفرومة من ان تكتبوا امسط اي الكز فسطا وعدا عند الله واقوم للشهادة
 اثبت واعون على اقامتها فالي وهما مبيان من امسط واقام على غير قيا
 او من قاسط بمعنى ذي فسطا وقوم فبدل على حجتها في الجلة على ما تم قاتل
 انما قال بمعنى ذي فسطا اي صار ذا عدالة مثل تامر ولا بن بمعنى ذاتم وذالبن ^{لان}

خيار

ينخرج هذه عن ظاهرها به م

قاسط قد يكون بمعنى جابر واقا القاسطون فكانوا الجهنم حطباً ولهذا جعله
اولاً من اقسط فكانه بمعنى اعدل ولعل الهزة لانزاله كشكى واشكى وعلى هذا
القياس اقوم وكونه من اقام لاسن قام ويحتمل كونه من قويم بمعنى ثابت فيكون
بمعنى اثبت فاقبل في عبارته ولعل وجه كونه على غير قياس عدم محي الفعل
من المزيد فيه فيفعال اسند اقساطا واقامة وفيه ان ذلك ليس يتفق عليه
فان سبويه يجوز ذلك من باب الافعال خاصة صرح به المحقق الرضي في
الكافية حيث قال وعند سبويه هو قياس عن افعل مع كونه اذ ازيادة
ويؤيد كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم بالمعروف وانت
اكرم لي من فلان وقلة التغير لانك تحذف منه الهزة وبرد الى اللد في
ثم نبني منه افعل في و اشار اليه في الكشاف ايضاً حيث قال فان قلت مربي
فعله التفضيل اعني اقسط واقوم قلت يجوز على مذهب سبويه ان يكونا
من اقسط واقام وان يكون اقسط من قاسط على طريقه التنبس بمعنى ذي
قسط واقوم من قويم فان صح عدم صحة مجيها من قسط وقام ومحتاج الى
التكلف الذي ذكره بقولها بمعنى ان يكون الآية دليلاً على مذهب سبويه
وهو ظاهر وابق وجود غير القياس في القرآن العزيز غير معقول وادعى الاثبات بوا
اي واقر في ان لا تشكوا انتم والشهود في جنس الدين وقدره وحلول احله
وهذه كلها تأكيد للكتابة وبيان فايدتها الا ان تكون تجارة حاضرة تدير
بينكم فليس عليكم جناح ان لا تكتبوها والتجارة الحاضرة نعم البايعة بعين او
دين لكن غير موجب بل كل معاملة بعين او دين بيعاً وغيره فالحاضرة اي
الحالة وادارتها بينهم تعاظم آياها وتداولها وتعارفها بينهم ونصب تجارة على
انها حيز يكون والاسم مضمرة فيه اي يكون المعاملة او التجارة المضمومة من سوق

الكلام وحاضرة صفة لها وندير ونها كذلك اوقالوه فمعا على ان تكون
 تامة اوي اسم والخبر تدير ونها والاستثناء من الذابين والمعامل والدين
 وفي بي انه استثناء عن الامر بالكتابة وليس مجيد وهو فادلت على عدم
 كون الكتابة في التجارة الحاضرة مامورا بها بالكتابة التي كانت في الدين
 المجل وعلى ابا حنيفة المعاملة بالدين الحال والعين والشهد واذا ابتاعتم
 هذا هو البائع المذكور سابقا اي التجارة الحاضرة او مطلق البائع هو
 اظهر بل مطلق المعاملة فدللت على وجوب الاسهاد عليها وعلى البائع
 عليها والمعاملة بان يطلق البيع ويراد مطلق المعاملة لكن المعاملة
 الاكثر على كاهوظ الاصحاب قال في والاوامر التي في هذه الابنة للاستحباب
 عند اكثر الائمة وقبل انها للوجوب ثم اختلف في احكامها واستحبابها فيه
 تامل اذ الظاهر وجوب اداء الشهادة بل تحملها ايم كفاية عندهم ايم وكذا
 الكتابة بالعدل والامانة من صاحب الحق والولي وكذا بعض ائمة
 ولا يضار كاتب ولا شهيد اي الشاهد يحتمل لا يضار بالبناء للفاعل والمفعول
 كما في اية الرضاع وهو منبها عن اضرار المتدينين بترك الاجابة والتعريف
 والتعريف في الكتابة والشهادة او مني عن الضربها مثل استجاليهم عن مهمم
 ضروري وعن تحصيل المعاش وتكليف السفر الى بلد القاضي والمدعى عليه
 وتكليف الكاتب قلما او مدادا او قرطاسا وعدم الجعل له على القول
 بالوجوب كما هو الظاهر من عدم الضرر والاضرار فيكون من بيت المال على
 تقديره والا فمن مال صاحب الدين كما قيل وان فعلوا الضرر وعاهتهم
 فانه فسوق بكم خروج عن الطاعة لاحق بكم ضرر وانقوا الله في مخالفة
 امره ورضيه ويعلمكم الله احكامه المنضمة للحكم والصالح والله بكل شئ عليم

كرر لفظ الله في الجمل الثلثة لاستقلالها فان الاولى حث على التقوى والثانية
 وعد بالنعامة والثالثة لتعظيم شأنه ولانه ادخل في التعظيم من الصبر فدل على
 تحريم مطلق الاضرار بالمعنى الذي مر وكذا بان فعله فسق وليس ببعد فهم
 كون صاحبه فاسقا فله يكون عادلا وعلى وجوب التقوى والوعد والوعيد
 وان كان دو عسرة فنظرة الى ميسرة اي ان وقع وبنت غريم ذو
 عسرة فكان نامة وحاصله ان كان غريم من غرما بكم اي الذي عليه حق
 ومالك ذاعسرة اي فقر وعذيره المالك والجملة شرعية والحزاء نظرة الى ميسرة
 اي فالواجب او فعلكم او فليكن نظرة والمظنة التاخر وهو اسم قائم مقام المصداق
 اي الانظار وعنده كثير والميسرة والمعنى اليسار والمعنى التسعة كذا في مجمع
 البيان واختلف في حد الاعسار وروي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
 هو اذا لم يقدر على ما يفضل عن قوته وقوت عياله على الاقتصاد والظا انه يريد
 قوت يومه والعيال الذي يحب عليه نفقته من الزوجية والمملوك والاباء
 والاولاد على ما ذكره الاصحاب وايضا استثنى له ثياب بجملة ومهنة وخادمه
 ان كان من اهله وداره وماعرفته ولعله بالاعتبارات والروايات كما في نوب
 المهنة والدار والاجماع عندهم فبعد ذلك يتحقق الميسرة والتيسار واختلف
 ايضا في الدين الذي يجب انظاره صاحبه اذا كان معسرا فيقول مطلق الدين
 كذلك وهو ظاهر كلام الاصحاب بل لا بد والروى عن ابي جعفر وابي عبد
 عليها السلام وقيل الحكم مخصوص بدين الربوا كما هو ظاهر الاية وقيل الامر مخصوص
 والباقي كذلك بالقياس كذا في مجمع البيان وان تصدقوا اي تصدقكم بالكرم على
 الغريم بالابرار او بصيغة المصدق والاولى الصق معنى والثاني لفظا اذ لا يقال
 التصديق في عرف الفقهاء لما في الذمة بل الا بر صير لكم اي اكثر ثوابا من انظار

او قما اخذونه بمضاعفة ثوابه ودوامه فان مصدريه وما بعده مبتدأ ثوابيل
 المصدر وخير خبره ان كنتم تعلمون حقيقة الخير والتصدق وثوابه وما فيه
 من الاجر الجزيل والذكر الجليل والانظار وما فيه اوان كنتم من اهل العلم والتمييز
 تعلمون ان التصدق خير لكم فبالحقيقة علمهم بان التصدق خير معلق على
 علمهم بالمعاني المذكورة لاخير به التصدق في نفس الامر كما هو الظاهر وهو
 ففي الآية دلالة على ان التصدق يطلق على الابراء فيصح الابراء بالتصدق
 مطا الا ان يظهر دليل غير قوله وان خير من الانظار ولا استبعاد في افضلية
 المندوب على الواجب والظاهر ان اماله كثيرة ولا يمكن ان يقال ان التصدق ^{مستل}
 على الانظار ايم في الحقيقة الجمع بين الواجب والندب خير من الواجب كما
 قيل ^{في تركه} اذ لا معنى للجمع بينها اذ لا انظار مع الابراء وهو ظ ولعل المراد ان ترك
 المطالبة والنقص على الغير الذي هو الغرض من وجوب الانظار متحقق مع
 ابراءه فهو موجب لكثرة الثواب يعني انه ما ترك واجبا وانما بما هو الغرض منه
 ومع ذلك فعل فعل مستحبا فتوابه اكثر ولا قصور فيه بوجه وعلى انه اذا علم
 اعسار صاحبه لا يجوز التطلب والجس بل يجب الانظار وعلى ان الابراء
 احسن وخير وان الانظار واجب وان كان بالنسبة الى فاسق بل كما فرغنا ^ص
 مع غناه واعساره ايم وبالجملة تدل على ان الاحسان حسن وان لم يكن الحسن
 من اهله ويدل عليه ما روي عنه صلى الله عليه واله اصنع المعروف الى كل احد فان
 لم يكن له اهله فانت اهل لذلك وعموم قوله ايم من انظر معسرا ووضع عنه
 اظله الله في ظل عرشه ^{يوم} في ظل الاظله وعنه ايم عليه السلام من انظر معسرا
 كان له بكل يوم صدقة ومن هذا الحديث ذهب بعضهم الى ان المراد بالصبر فيه في
 الابية هو الانظار وهو بعيد ولا استبعاد ايم في افضلية الابراء من الانظار

مع نباء المال في الذمه وحصول كل يوم بل كل ساعة صدقة فيه مع أن الغرض
أفضل من الصدقة ولا حتمال خيرية هذه الصدقة مخصوصها بالنص من الآية
الشريفة والاحتمال كدسجانه الترغيب إلى الطاعات سيما الصدقة والانظار
والترهيب عن فعل المعاصي بقوله وانقوا يوماء ترجعون فيه إلى الله أي يوم
أو يوم الموت فها هبوا المصير كبير اليه ثم توفي كل نفس ما كسبت أي تستوفي
فيه أجر كسبه خير أو شر أو هم لا يظلمون بنقص ثواب الاعمال وزيادة
عقاب المعاصي وعن ابن عباس أنها آخر آية نزل بها جبريل عليه السلام وقال
صنعها في رأس المائتين والمائتين من البقرة وعاش رسول الله صلى الله عليه وآله
بعدها احدا وعشرين يوما وقيل احدا وثمانين وقيل سبعة أيام وقيل ثلث
ساعات كذا في ف وي والظاهر أن المراد هذه الآية وانقوا الله إلى لا يظلمون
وفي مجمع البيان وروي عن ابن عباس وابن عمر أن آخر ما نزل من القرآن أي
الربوا والظاهر أن الأول لبعد عدم هذا الحرم فيه إلى محل الموت وانقوا
المناسب لأن يكون آخر ما نزل ولهذا يفهم من كلامه أيضا في جامع الجوامع
ذلك لأن كلامه مثل كلام الكتاب فها قل من ذا الذي يقرض
الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه
ترجعون من استغفاه من فوعده بالابتداء وذخيره والذي صنفه ذا
أو بدله وقرضا حسنا منقول مطلقا بمعنى اقراضا وحسنا ضيقه أو بمعنى
مقرضا حسنا فيكون حالا عن فاعل يقرض وكان المعنى تحريض وترغيب على
اقراض الله ولعل المراد باقراضه الاعمال لوجدها لله سواء كان بذل النفس
كما في الجهاد أو السعي في تحصيل العلوم والواجبات أو السعي في قضاء الحاجات
وسائر منضات الله أو صرف المال في الزكوة ونفقة العيال وصرفه

الله على وجه كان قرضا كان او غير ^{اي} وكانه شبه تقديم العمل الذي يتبعه
 العوض والحزاء والثواب بالقرض الذي هو قطع المال ودفعه لبعض
 به او يكون المراد اقراض المحتاجين الله قرضا حقيقيا ولعل المراد بحس القرض
 فعلة مخلصا خاليا عن غير وجهاته مفهوم من قوله يقرض الله ويطلب النفس
 من غير كد وور وكسل وبغير من ولا اذى فيضا عنه تجارتها اضعافا كثيرا
 امثالا كثيرة لا تعد الا الله قبل الواحد بسبعائه واضعا فاجمع ضعف
 ونضبه على الحال من الضير المضروب او المفعول الثاني لتضمن المضاعفة
 معنى التقدير وعلى المصدر على ان الضعف اسم المصدر وجمع للتوزيع ونعمون
 اسم المصدر مقامه ويجعلونه بحكمه وكان ثابت الكثرة لكونها ضفة للمجمع
 وقرى بالمضرب لكونه جواب الاستفهام لان من ذا بمنزلة يقرض الله احد
 فالقديرون فان يضاعفه والله يقرض على بعض ويوسع على بعض حسب ما
 اقتضاه مصلحتها فلا يتخلوا عليه كما بما وسع عليكم ولا تمنوا من قرض عليه
 فلا ينبغي لمن قرض عليه ان يخرج عن الرضا والامن وسع ان يتكبر والله يقرض
 القرض ويوسع في القرض ويوسع في العوض والله يقرض على البعض بان
 يمينه ويبسطه على الوارث واليه يرجعون فالرجع هو الله فيجازيكم على حسب
 اعمالكم وتجردون ما تعلم له وليعنه ويحوم من ذا الذي يقرض الله قرضا
 حسنا فيضاعفه له وله اجر كريم وان المصدقين والمصدقات واقرضوا
 الله قرضا حسنا فيضاعف لهم ولهم اجر كريم وقوله ان ترضوا الله قرضا
 حسنا فيضاعفه لكم اي ان ترضوا الله حسنا امر الله به صراحة حسنا مقرونا
 بالاخذ ص وطيب النفس من غير ان يتبعه مئة واذا يضاعفه لكم بالاجر العظيم
 والثواب الجزيل حتى روي الواحد عشر الى سبعائه والاخذ في سبب التبرع

المنفق عليه وصلاحه وعلمه وقربته وغير ذلك فيجمل كون الرضا قرضا عرفيا
فيكون دليل استجابه بخصوصه والعموم فيكون دليل عليه وعلى جميع ^{الاحص}
مثل كشف الكرب عن المسلم وقضاء حاجته وادخال السرور عليه وما يبدل
عليه في الكتاب والسنة كثيرا جدا وبدل عليه العقل ايضا

وهي انواع وفيه اية واحدة وهي وان كنتم على سفر ولم تجدوا
كاتباً فلهان مقبوضة فان امن بعضكم بعضاً فليؤد الذي اوتى امانته ^{ليثق}
الله ربه ولا تكموا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم قلبه والله بما يعملون عليم
يعني ان كنتم ايتها المتعاملون بالدين الموكل بقربة ولم تجدوا كاتباً فان الكتابة
انما كانت فيه ومجمل في مطلق للتعاملين بالدين وقال فين ايتها المتدائنون
المتبايعون والخصيص غير سديد ويكون ولم تجدوا الاشارة الى شرط جريا
الرهن في جميع انواع الدين فانه لو وجد لم يخرج في الموكل او يكون للاشارة الى
جريان الكتابة في مطلق الدين على سفر اي ثابتين في السفر فهو خبر كنتم اي ان
كنتم مسافرين ولم يكن معكم من يكتب لكم ولا يشهد اي ذكره في جمع البيان كانه يريد
ان الله اشار بقوله ولم تجدوا وكاتباً الى فقد ما يوثق به الذي ترفعا سبق وهو
الكتابة والشهادة فالكني بذكر احدهما عن الاخر وهذا تكلف يحتاج اليه مع انه
يريد شرط اخر للرهن مع انه ليس كذلك بالاتفاق على الظاهر فان مقبوضة
اي فالوفاق بينكم رهان مقبوضة او بالذي يوثق به رهان او فليؤد رهان
او فعليكم رهان او فلهان مقبوضة يقوم مقامه ويصح كونه مبدلاً لكونه موصوفاً
والرهان جمع رهن بمعنى الرهون وكذا الرهن بالضم وهو ما يوثق به والظان
استراط السفر وعدم وجدان كاتب لسر وعينه الرهن خارج مخبر الغالب
وذكر لما هو الاحجج اليه ذلك عدم الخلف في مش وعينه بدونها وما ذكره

القاضي بقوله ليس هذا التعليق لاشتراط السفر في الارتهان الى قوله بل لا فاقم التوثيق
 بالارتهان مقام التوثيق بالكف في السفر الذي هو مظنة اعوازها منصرفا
 غير شرط لعدم الكاتب شرط عند ما هو بعيد على ان كل ماله يدك على حدة
 السفر فاقول ويحتمل ان يكون مستباح فقط وان كان جازيا بالاجماع والمخبر ثم
 ان ظاهرها الوجوب ولكن الظاهر ما ذهب اليه احد فيحمل على الاستصحاب
 او الارشاد مثل الكتابة والاشهاد ولا يبعد كون المخاطب بفعله والرغب فيه
 المراد من الذي له الحق والذي عليه كافي الكتابة والشهادة اذ نفعه بهما
 ومعنى الرهن والقبض معلوم من كتب الفقه وكذا سائر الشروط فدل
 على اباحة الرهن بل كونه من غوبا اخذ واعطاء قبل وعلى كون القبض شرط
 في صحة عقد الرهن وترتب فايد انه عليه قال القاضي والجمهور على الاشتراط
 غير مالك وهو مذهب اكثر الاصحاب وقال في ان لم يقبض لم ينعقد
 بالاجماع وكما تبريد الاكثر اولا يعتبر المخالف وهو بعيد اذ الشيخ في الخلاف
 وموضع من البسوط والعلامة وابن ادریس ذهبوا الى عدم الاشتراط وقال
 في كنز العرفان المحققون من الاصحاب عليه وهو ايف غير واضح واعلم ان دلالة الآية
 بمعهم الوصف على مذهب الاكثر كما قيل غير ظاهرا يمكن ان يكون دليل مذهب
 الاقل الا ان يكون الوصف للبيان كما ندك عليه رواية محمد بن قيس عن ابي
 جعفر قال لا رهن الا معتوضا وان كان فيه محمد بن قيس المشترك فيه
 العدل وغيره لكن الظاهر من فتوى الاكثر به مع عدم جواز الفتوى بخلاف غير
 العدل انه هو العدل فاقول فيه نعم يدك عليه انه روى عنه عاصم بن حميد
 وهو تلميذ الثقة فليس سبب الصنف اشتراكه كما قيل بل وجود حسن بن محمد بن
 ساعته وعدم صحة الطريق اليه والعدول فيه ان الوثيقة الشرعية المترتبة عليها

بن

الاحكام الخاصة الشرعية مثل سقوط سلطنة المالك عن ملكه ودخوله تحت
سلطنة غيره الاصل عدمها لا يمكن استغادتها الا من الشرع لانه امر شرعي
يحتاج الى دليل شرعي والى تلق منه ولا يكفي فيه الاصل والعقل والذي علم
انه كذلك بالاجماع والآية والخبر هو الرهن المقبوض وغيره بقي تحت عدم ولا
ايضا فيه عموم مثل وفاء بالعقود اذ كون الرهن بدون القبض عقدا شرعيا
متلقا منه داخل تحته غير معلوم ولا تحت مظنون مع اما ذكرناه من الوجه
وايضا ان كان المراد بالعقود القهيمة فلا تم صحة العقد الواقع بدون القبض اذ
لا تم ان كل ما صدق عليه العقد في الجملة انه عقد صحيح او الاصل فيه انه صحيح
اذ لا شك في اعتبار الشرايط الزائدة عليه وليس حصولها معلوما ولا مظنونا
وبالجملة اثبات الصغرى مسك في هذه الصورة بمثل هذه وان كان الاعم او
الفاسد معلوم عدم دلالة على عدم اشتراط القبض في العقد الصحيح على انه قد
قبل لا يجوز ان يكون المراد بها الاعم كما هو الظاهر فيجب الاثبات بقتضي مطلق العقد
صحيحا كان او فاسدا فالصحيح يقتضي الصحة والفاسد يقتضي الفساد اذ للفاسد ايضا
احكام شرعية مما قبل فان امن بعضكم ببعض اي ان وثق واعتمد صاحب الحق صحتها
الذي عليه الحق بان لا يحجر ولا ينقص ولا يعاطل له يستوثق من هذا هو الظاهر
اذ الكلام على تقدير عدم وجدان الكاتب لان الامر بالرهن كان على ذلك العقد
وهذا مرتب عليه قاله القاضي واستغنى لمانته عن الارتهاق وزاد في
نفي الكتابة ولا بعد زيادة نفي الشهادة ايضا اي استغنى كمانته عن اخذ الرهن
والكتابة والشهود فليود الذي يثبت اي الذي عليه الحق امانته اي دينه الذي
ايتمه عليه سواه امانته لذلك والظاهر انه غير مشروط بالعدالة عقدا ونقله واد
اعطاوه وايضا الى صاحبه بغير تحجود يحتاج الى الاثبات ولا ينقص منه شيئا

ويعطيه في محله من غير مطالبة ونسوية و اراد بالامانة ما اوتى عليه فهو مصدر
بمعنى المفعول وبقوله الله ربه في اللبانة وخله ف اداء الامانة او مطلقا في مخالفة
الله او في زيادة زائدة ولا تكتموا الشهادة ايها الشهود عن الاداء وهو اذا ما دعوا
فالمراد هم ومع من عليه الحق فيكون شهادته على نفسه وفيه مسامحة ما اوهو
فقط فسامحته اقل والصق بما سبق ومن يكتمها فانه آثم عليه فان مع اسمه اي الضمير
وخبره اي آثم وقله فاعله وان قلته مبتدا و آثم خبر مقدم والمجمله خبر ثان خبر
من فانه موصول مع صلة مبتدا ولتضمنه معنى الشرط صح دخول الفاء في خبرها
وهو للباقة في النبي عن ترك الشهادة فانه ما اكفى بالنهي بالاعادة مرة اخرى
بان من يفعل آثم عليه واسناد الاثم الى القلب لان الكتمان فعله لان العزم على
الكتمان انما يقع بالقلب ولان اضافة الاثم الى القلب ابلغ في الذم كما ان اضا
الايمان الى القلب ابلغ في المدح كذا في ن والله بما تعملون من السر والكتمان
واظهار الحق عليم فجاز الكل بحسب علم يعلمه ففيه ترغيب وترهيب فدل
على وجوب اداء الذين بغير نقص على ما قرع على الذي اوتى وترك اخذ
الوثيقة منه ولعل الغرض من ذكره بخصوصه وشرط الامانة في ذلك
زيادة انما لقته الاولوية والافهوا واجب على كل من عليه حق الغير عند
الطلب والقدرة اجاعا ومعلوم انهم ^{هنا} معيد بها لذلك ولا نه كان محل
المجود والاكثار فاراد بغيره مخصوصه ناكدا ومبالغة ويمكن ان يجارة الحسن
بالاحسان حسن ويمكن كونه سبب التخصيص فافهم ويمكن كونه اسارة الى وجوب
اداء كل امانة الى صاحبها لا خصوصية له بدنه ولا رهن ولا بالارهن والرتين
فيشمل الرهن في يد الرهن والرتين وغيرهما والرتين مطلقا ومحملا ان يكون المراد
ان كان الرهن بيد الرهن اعتمادا من المرتين عليه وعلى امانته او بالعكس وعلى وجوب

التقوى وعلى تحريم كتمان الشهادة

ونقل فيه ايمان

ولن جاء به حل بغير واثابه زعيم
سلمهم تهم بذلك زعيم وانت تعلم
عدم دلالتها على الضمان المشروع عند الغنماء سيما الاخيرة فدلهم الاجماع والا
نعم في الاولى اشارة مالى من وعية العمل وضمانه قبل الشروع في العمل في شرع
قبلنا قال البيضاوي فيه دليل على جواز الجعالة وضمان العمل قبل تمام العمل وفيه
تاقل ونقل فيه ست آيات لاخير في كثير من مجوهم

اي اسرارهم وهولائهم الابن الشين كالترعوى الامن امر بصدقه فان في نجواه
خير او معروف يعني به ابواب البر لا عارف العقول بها ولا ان اهل الخير يعرفونها
او اصلاح بين الناس اي وتأليف بينهم المودة ورفع النزاع بل ايضا النفع الى
الناس مطلقا اصلاح بينهم في الجبل وظاهره اصلاح ذات البين وتخييل العموم
ولعل يوتيه ما ذكره في ن وقال علي بن ابي ربهيم في تفسيره حديثي ابي عن ابن ابي عمير عن
حامد عن ابي عبد الله ع قال ان الله فرض الجبل قال فقلت وما الجبل جعلت فذلك
قال ان يكون وجهك اعرض من وجه حنك فجعل له وهو قول الاخيرة في كثير
من مجوهم الاية وقال وحديثي ابي رفعه الى امير المؤمنين ع انه قال ان الله
فرض عليكم زكوات جاهكم كافر فرض عليكم زكوات ما ملككم الايديكم

فانفق الله واصلموا ذات بينكم وقد مر تفسيره في باب الخس قوله تعالى ان يريد
اصلا حاي يوفق الله بينها اي ان يريد المكان اصلا حاي وصلا حاي بين الزوج والزوجة
يوفق الله بينها للتصالح والساد ورفع الشقاق والنفاق او يوفق الله بين الحكيم
لينفق كلامها ولا يقع بينها خلف حتى يجمعها على صلحها فيحصل ذلك بين الزوجين
او ان يريد الزوج والزوجة اصلا حاي يوفق الله بينهما او بين حكميها بالتصالح على صلح
وسداد ولعل يوفق الله بينهما خيرا فيدك على انه ينبغي التصالح بل ان من يدعي مطلقا

ينبغي ان لا يريد الاخيرا لانه اذا كان كذلك ووافق ظاهره وباطنه بمقتضى مطلوبه
وهذا قيل وفيه تنبيه على ان من اصرح نيتهم فيما يتجرأه اصلح الله مبتغاه ان الله
كان عليا خيرا لظواهر الامور وبواطنها فيعلم كيف يرفع الشقاق ويوقع الوفاق
على وجه الحكمة والمصلحة فلهذا بد من خلوص النية فانه لا يمكن اخفاء شيء عليه فلهذا
ينفع اظهار الصلاح واردة النفاق وفيه وعظ المحكمين بان لا يريدوا في الظاهر
والباطن الا الاصلح بل لكل احد بموافقة علائقته سره وان اقره
خاف من بعلها تنورا واعراضا فلا جناح عليها اي فلا حرج ولا اثم على كل واحد
من الزوج والزوجة ان يصلح بينهما اصليا بان ترك المرأة له يومها وتضع عنه
بعض ما يجب لها من نفقة او كسوة او غير ذلك مستعطفة له بذلك فتدبر
للقيام في جهله هكذا فسر وفيه تاويل لانه يلزم رباحه اخذ شيء للاثبات بما يجب عليه
وترك ما يحرم عليه والهاء صاحب الحق بان يعطي شيئا حتى يستوفي الحق وعدم
الاثم وعدم الحج حينئذ عمل التاويل ولا شك في تحريم الاعراض والنسوز اذا
كان عايبا عليه فيمكن ان يحل على ترك بعض الامور المتعارفة المتداولة بين
الزوج والزوجة من اللطف وحسن المعاشرة زائدة على الواجبات بان
يتركه وعمل محض لتفريق المراءض عنها وتوجيهها الى غيرها مما يجب فيها من المنفقات
فلا جناح اح ان يستعطف المرأة فتدبر له ما يريد حتى يتوجه اليها بالمعاشرة
وحسن المعاشرة والمحبة والمودة الزائدة على الواجب وترك المحرم وان المراد بان
يصلح اصليا لا يستلزم فيجاءم فالصحيح خيره معناه والتجاءم ترك الحق خيره من
طلب الفرقة بعد الالفة او من النسوز والاعراض وسوء المعشرة او هو خيره من
المضوعة في كل شيء والصحيح خيره من الجور كما ان المضوعة شر من الشرور فيلزم الفعل
التفصيل بعينه بالاستعمال في معنى اصل الفعل وهو كثير هذا اذا كان بطيب من نفسه

فان لم يكن كذلك فلا يجوز له الا ما يسوغ في الشرع من القيام بالكسوة والنفقة ^{القيمة}
والاطلاق وما فدت على التعجب في حسن المعاشرة بحيث لا يتوقع منه النشور
والاعراض وعلى تقدير الوقوع ينبغي رفعها وطلب دامة النكاح دون الطلاق ^{المعاقبة}
وانه ينبغي تركه وانه يجوز اخذ عوض عن ترك النشور مع طيب وان الحق للزوجة
مثله ليس بحق من الله فباستقاطها مثل النفقة والعسرة يسقط وينفهم من ظاهر
النفاسير انه يسقط باستقاطه قبل وفاته ايضاً فدت على جواز اسقاط ما لم يجب فاذا
سقطت ليلتها او وهبتها لغيرها قبل وفاتها يسقط كمثل فعل سودة بنت زمعة
بالنسبة الى عاتكة فتأمل ^{انما المومنون اخوة فاصلحو بين اخوتكم}
فان فاءت فاصلحو بينها بالعدل مضمونها الترغيب في المواساة
والصلح كغيرها واعلم ان في دلالة الكل على الصلح الشرعي الذي ذكره الفقهاء ^{وتجاء}
الصلح ناقلة ^{واضح} واستدل على مضمونها بثلث ايات
الا ان يعنون او يعنفوا الذي بيده عدة النكاح فانه شامل للزوجة
والوكيل وسياتي في الطلاق ^{فابعثوا احداكم بوزركم هذه الى المدينة}
فليطير بها الآية ^{فلا جاوزا قال لغناه انا غدا نا ظاهر الثانية لا}
عن دلالة ما في الاولى والاحيرة لادالة على ما نفهم فافهم

وفيه مقدّمه واجبات ^{نفية}
اخرى واحدة مشتملة على احكام كلية يابها الذين امنوا ووفوا بالعقود الوفاء والايفاء
القيام بمقتضى العقد والعهد والعقد الميعود الوقتي المشددين اثنين فكل
عقد عهد دون العكس لعدم لزوم الشدة والاثنية في ف العقد العهد
وهي عقود الله التي عقد لها على عباده والزعماء اياهم من مواجب التكليف الى اخره
ومحتمل كون المراد بالعقود الشرعية النفقية ولعل المراد اتم من النكاح لغيره والعقود

النبي صلى الله عليه وسلم الناس وغيرها كالإيمان فالإيمان بالكل واجب فالآية دليل وجوب
 الكل فمنها نفهم أن الأصل في العقود الزور احتلت لكم بهيمة الأنعام بمحمل أن
 يكون إشارة إلى تفصيل بعض العقود قاله في ف فالإيفاء بمثل الواجب هو اعتقاد
 حل كلها وجوبه مع الحاجة وبمحمل أن يكون المراد إباحة كل لهما أو مطلق
 الانقاع بها قيل البهيمة كل حي لا يمتزله وقيل كل ذات أربع وإضافتها إلى الأنعام
 للبيان أي البهيمة من الأنعام وهي الأزواج الثمانية والمحق بها القطا وبعض
 الوحش وحاره وقيل هي المراد بالبهيمة وهذا تخصيص غير واضح فإن الظاهر
 شمولها لجميع ذوات الأربع أو كل حي لا يمتزله ولا يبعد إرادة ذلك من الأنعام
 أيضا ويكون ذكرها التأكيد كما يفهم من جمع البيان فذلك على إباحة كل ذلك
 مثل الحمار والفرس والبغل وغيرها ويخرج ما علم تحريمه بدليله مثل حرمت
 عليكم الميتة ويؤبد العموم قوله إلا ما ينسب عليكم أي إلا الذي ينسب عليكم آية
 تحريمه ويجزم ما ينسب عليكم الميتة الآية غير على الصيد قيل حال من كره فيكم
 وقيل من صبر أو فوا وفي تعبد الإيفاء وحل البهيمة به تأقل وقيل استثناء
 وكأنه عن بهيمة الأنعام وفيه تعسف لفظ لعدم إمكان استثناء محلي من
 البهيمة وأنتم حرمة العن صبر محلي والحرمة جمع حرمة أي المحرم أن الله يحكم ما
 يريد من تحليل وتحريم إشارة إلى عدم السؤال عن الائم والعلة لا يجاب الوفاء
 وإباحة ما أباح واستثناء ما يحرم لعدم النفع الحاصل بذلك فغنية إشارة إلى
 بطلان القياس باستخراج العلة فهذه تدل إجمالا على الإيفاء بجميع العقود
 فلذلك ما يدل تفصيلا على ذلك وهو أنواع وفيها
 إتيان قوله بالابت استجره وقوله أي أريد أن النكح إحدى ابنتي هاتين على
 أن تاجرني ثمانين درهم فيها دلالة على مشروعيتها الإجارة في الجملة في شرع من قبلنا

نصا وظاهر

وجبت لها عندنا موقوفه على كون حجة عندنا وليس ثبات وتحققه في مشروعية
الاجارة في الجملة الاصول ولا يكتفي والاصل عدم النسخ في دلالته عليها عندنا وكون
ذلك العقد متيقف عليه حفظ النوع ان تم فليس بدليل على دلالته عليها بل
هو دليل عليها وفي الاجارة دلاله على جواز جعل المهر على الزوج بل جعل نفسه
اجيرا وعدم تعيين الزوجه وانعقاده بقوله اريد ان انكحك الآية وفيه ثقل

في سرعنا ودلالة الثانية اخفى وفيها ثلث آيات
فكلاهما غنم حله لا طيبا فانها تدل على اشتراك الغائبين في الغنمة
فهم شركاء في الثلث وكذا غيرهما في الموارث لاقتضاها الشركة التزاما
انما الصدقات للفقراء والمساكين على البسط في دلاله الاولى منافسة والاضيق
لادلالة بل لا قائل بها في الزكوة عندنا لانفاء لوازم الشركة مثل اختيار المالك
في تعيين المخرج وجواز تصرفه بغير اذن الفقراء وعدم حصول النما لهم وغير
ذلك ولا يدل على القول بوجوب البسط ايضا على الشركة وهو ظاهري وليس ذلك
مبنيا عليها ايم بل لا معنى للقول بانها تدل عليها على القول بوجوب البسط
نعم الثانية ظاهرة في ذلك ولا يحتاج حصولها الى الدليل بل احكامها فاقول
وفيه ايضا ثلث آيات

واستغوا من فضل الله واذا ضربتم الآية واخرون يضربون في
الارض يستعون الآية لا دلالة فيها الا بعزم بعيد وآية البيع والجاراة اقرب
منها والمضاربة في اصطلاحهم دفع احد الطرفين الى شخص ليعمله ويكون له
حصه من الزرع وفي مشروعيته ايضا ثلث آيات
وقال لقيثانه اجعلوا بضاعتهم في رحالهم الآية وجينا
ببضاعتهم من جاه ولما فتحوا متاعهم وجدوا بضاعتهم ردت اليهم عدم

دلالتها على المطر واضح فانه دفع مال الى احد ليخبره بحاجتنا ومعلوم ان المراد في الآيات
قال اخوة يوسف الذي اشترى به طعاما وان هذا لا يحتاج الى الآيات واطن ان
آيات التجارة والوكالة ادل وفيه ايضا ثلث آيات
ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها فان امن بعضكم بعضا
فليؤد الذي اوتى امانته ومن اهل الكتاب من ان تاحنه بدينار
الآية فمضمون قوله ان تؤدوا الامانات ومن اهل الكتاب مما يدلك عليه العقل
ايضا فان وجوب اداء الامانات كلها الى اهلها ضروري والظاهر فوري مع
الطلب بغير خلاف ويمكن بغيره لاداء جميع الواجبات كما فعل فين وقد مر تفسير
فليؤد الذي اوتى امانته وانه في الزهني لا الايداع وذكر لمشر وعيها
ايمان وتعاونوا على البر والتقوى اي فليعاون بعضكم بعضا على الايمان
واجتناب المعاصي وامثال الاوامر ويمنعون الماعون في الاوامر
دلالة ما لعمومها وفي الثانية تأكيد عظيم في منع الماعون عن الطالب بحيث
لا يمكن حلها على ظاهرها فانه يفهم انه شفيق الربوا وصاحب الويل قيل الرد
بالماعون ما ينفع به وفيه آيات
واعذوا لهم ما استطعتم من قوة قيل في الربى قالوا يا ابا نانا هبنا
نسبقك وتركنا يوسف عند متاعنا فالا وجفتم عليه من حبل
ولا ركاب وفي دلالتها على معناها الترتيبين تأمل طيبا الاخيرة
يمكن ان يستدل عليها بايات لانه قد يحصل بالشركة ضرر فيستدل
بما يدلك على رفعه كقوله تعالى ما جعل الله عليكم في الدين من حرج وقوله ولولمنا
الله لا عنكم وقوله يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقد مر معناها وليس في
الآيات دلالة عليها على ما نفهم مما قل ولم يرد ما يدلك بخصوصه

عليها بل عموم وتعاونوا على البر والتقوى واستبقوا الخيرات يدك عليه لكن حكى عن
القرون الماضية كقولهم تعا فالنقطة الفرعون وقوله يلتقطه بعض التيارات
دلالته على النقطة بعيد جدا فانهم ذكروا في موضع جوازها انها مكر وههنا كيف
تدخل في الامر بالتعاون على البر ونحوه ويدك عليه عموم

قوله تعا ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وقوله وان كثيرا من الاحبار والرهبان
لياكلون اموال الناس بالباطل ويدك عليه مخصوصه وعلى جواز المقاصة
قوله تعا فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقوله خذوا
سيئه سيئه مثلها وقوله تعا ولن انتصرب ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل
المطلوب من نفل العصب وما يدك عليه ظنا قتل وفيه

آيات فاعترفوا بذنبهم فضحا لاصحاب السعير واخرون
اعترفوا بذنوبهم قالوا اقررتم واخذتم على دكم اصري

قالوا اقررنا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم دلالة
غير الاخيرة على الاقرار المطلوب غير ظاهرة نعم الاخيرة ظاهرة فيه وما
كان ينبغي نفل هذه العقود لهذا الادلة ولكن نفلتها اتباعا ولاظهار عدم فهم
الدلالة على ما فهمت وفيها نكاح آيات

عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين بالمعروف
حقا على المتقين الى ان الله غفور رحيم للحضور وجود الشيء بحيث يمكن ان يدرك
والخير هو المال لغة واختلف في تقديره هنا ونفل في جمع البيان عن بعض انه
المال فليدرك كان او كثيرا ثم نفل عن ابي الوصيتين عليه السلام انه دخل على مولى
له وله سبعة ابدان فمالا الاوصي فقال لا انما قال الله سبحانه ان ترك
خيرا وليس لك كثير مال وهذا هو المأخوذ به عندنا الآن قول حجة وانت تعلم

انه اذا قيل المراد بالايه وجوب الوصية كما قيل انها كانت واجبة ونفذت او
المراد الاستحباب الخاص فالأخذ به جيد ان ثبت واقما اذ لو يكن كذلك فالعمل
به مشكل فان الوصية ليست معتدة بمقدار من المال ولهذا ما يجد نقيدها
به في الفقه نعم يحتمل عن استحبابها هل هو بالثلث او الخمس والسدس والوا
الربع اولى من الثلث والخمس اولى منه ويدل على ذلك روايات ليس هذا محلها
والتفضيل بوجود الدين وعدمه وبوجود الوارث المحتاج وعدمه غير
بعيد فيثبت في البعض وينفي في الآخر على ما يقتضيه العقل والدليل
الشرعي والمعروف هو العدل الذي لا يجوز ان ينكر ولا حيف فيه
ولا جور والمعنى على الظاهر فرض عليكم يا ايها الذين امنوا او كل من يصح الخطأ
اذا ظهر عندكم اسباب الموت وامارته بالمرض والهوام والوباء وغير ذلك
فما يظن الموت عنده ان كان لكم مال ان توصوا للوالدين وسائر الاقارب
بشيء منه حق ذلك حقا بوجه لا يخرجون عن الشئ كالوصية لهم قبل
اخراج جميع الواجبات وحرمان الصغار فاذا ظرف حض والوصية مرفوعة
بكتب والتذكير لانه يتاويل ان توصوا والاوصاء او انه مصدر ولهذا ذكر
الضمير في قوله فمن يبدله ويبدلونه او لكون التانيث غير حقيقي واعا ما قاله
ي من ان سبب تذكير الفعل يعني كتب وقوع الفصل بينه وبين الوصية فعند
علمت انه قال لا يحتاج اليه على انه توهم انه لو لم يكن الفصل لم يقع مع انه يقع
لما مر وقيل معناه فرض عليكم الوصية في حال الصحة ان تقولوا اذا حضر
الموت فافعلوا كذا وكذا وهو بعيد وحقا منقول مطلق للتعميم من الجملة
للتاكيد يعني ثبت ذلك ووجب وحقا واجبا واثباتا على الذين يتقون
من عذاب ويتقون من معاصيه فكانهم حضوا بعد فهم التعميم من عليكم

لشرفهم وكثرة انتفاعهم وصلحتهم لمخاطبة الله تعالى والمعروفات متعلقة
بالوصية او بقدر حال غنائم علم الله قال في فان الوصية كانت في بلد
الاسلام واجبة فتسقط بآية الموارث وتقول ان الله اعطى كل ذي حق حقه
الا لا وصية لوارث وتلقاه الامه بالقبول حتى لحق بالموت وان كان من
الاحاد وفيه نظر اذ لا منافاة بين الارث والوصية كما انه لا منافاة بينه وبين
الدين فيخرج اول الدين ثم الوصية ثم يعطى الارث وايضا قد يكون من الاقارب
غير وارث فكيف ينسخ بالخبر وايضا قد ينسخ الجواب ويبقى الجواز الاصلي او الشرعي
على ما قيل فلا يحرم الوصية لهم كما يقولون وايضا كون الخبر صحيحا او متواترا غير
ط ويقيم من كلامه ايضا وتلقى جميع الامه بالقبول فيرى بل الظاهر بل الاكثر ايضا
مع انه ليس بمحتمل ينسخ بها القرآن العظمي فيمكن حمله على تغيير ثبوتها على الوصية
الغير المجازية كما اذا زاد على الثلث كما قيل فحملها على الاستحباب غير بعيد فيكون
الحكم باقيا وسبب التخصيص بالاباء والاقارب تأكيد الحكم فيهم فكتب بمعنى رد
بدليل الاجماع على عدم الوجوب واصل عدم النسخ والروايات فيفتح منها
الاستحباب المؤكد المذكورين ويفهم من الآية التي بعدها وهي في بديله بعد ما
سمعه فانما الله على الذين يبدلون ان الله سميع عليم تحريم تبديل تلك الوصية
كما هو الظاهر لا تحريم جميع الوصايا ويحتمل التعميم للعلماء الظاهرة وعدم الثابت بالفصل
ولكن الاول قد يمنع واذا كان الاجماع ثابتا فلا يحتاج الى ضم هذه الآية بل يستدل
به أولا فاستدل الاستحباب بهاتين الحقتين الثاني على تحريم تبديل الوصايا
مطلقا والجس والوقف وغير ذلك محل التاخر بعد ثبوت حكمها وعدم نسخها
ايضا ثم الغاء للتعقيب ومن مبتدأ موصولة منضمة لمعنى الشرط وبعد ظرف
التبديل مضافة الى ما المصدرية ويحتمل الموصولة ويكون عبارة عن الوصية

المسوغة وهو تغيير الحق عن موضعه والغاء جزائره وما كافت ما دفعه عن العمل
في حينها ومما وعلى الذين متعلقه بمقد رحبائه وهو مبتدأ والضامير كلها الوصية
الاصيرائه فانه راجع الى من لان الجملة خبر له ولا بد فيه من عايد وليس غيره
او راجع الى بتدليله اي بتدليل من فهذا الاعتبار يصح او انه راجع اليه الى
الوصية اي الالبصاء الغير ويكون على الذين عايد الا انه ذكر في الرضي ان
العايد قد يكون وضع المظهر موضع المضر وهذا الذين هي بعينها من فكانه قال
فانما ائمه عليهم اي المغيرون ولعله اني بالذين المتصفح ووصف المغير والتبدل
وجعه لان المبدل كثير اذ قد يكون وارثا ووصيا وشاهدا وغيرهم ان الله سمع
عليهم ووعد ووعد للعامل بالوصية بل سائر العبادات وتاركها وانما يعلم
السر واخفى وما يستحقانه فيجازي بما علة ولعل في قوله بعد ما سمعه تنبيه
على عدم جواز التكليف والاثم قبل العلم كما يدل عليه العقل اي ثم اعلم انه قال
في ن في هذه الآية دلالة على ان الوصي والوارث اذا افترقا في الوصية او غيرها
لا ياتم الموصي بذلك ولم ينقص من اجره شي وانما لا يجازي احد على عمل غيره
وفيها ايض دلالة على بطلان قول من يقول ان الوارث اذا لم يقض دين الميت
فانه يواخذ به في قبره وفي الاخرى ما قلناه من انه يدل على ان العبد لا يواخذ
بحرم غيره اذ لا اثم عليه بتدليل غيره وكذا لك لو قضى عنه الوارث من غير ان
يوصي لم يترك بذلك صحة عقابه الا ان يفضل الله عليه باسقاط عقابه وانت تعلم
ان الدلالة غير واضحة فان مضمونها الله يعلم احضار اثم التبدل على المبدل
وذلك لا يدل على ان اثم الموصي به من الاموال للزكوة او الدين او الحج او الصلوة
او الصوم وغير ذلك من الوصايا الواجبة بالاصل وغيره من التذورات والعهود
وغير ذلك مثل العمل غير الغير من العبادات بالاجارة ونحوها ومات الاجير قبل

الفعل واوصى وغير ذلك مما لا يبعد ولا يخصى على المبدل ليعمل الوصي وايضا بعد
ان لو قصر شخص في اخراج الاموال من الحقوق الواجبة كالزكاة والخمس وكل اموال
الناس عنفا وظلما بقطع الطريق والسرقة وغير ذلك ثم اوصى يخرج من تلك
الحقوق بالكلية ولا يبقى عليه شيء وكذا من قصر في اعطاء النفقة لمن وجب له النفقة
مثل الزوجة ومن اكل الربوا ومن قصر واخذ الزكاة والخمس بغير استحقاق وغير ذلك
ثم اوصى لا يكون عليه ثم ذلك كله فانه بعيد جدا وايضا قد يبعد ويقول انا افعل
هذه المذكورات كلها ثم اختلف حال اوصي به فمن لم يخرج يكون عليه لاعلي وهكذا
يفعل الآخرة فلا يصل الحق الى اهله وببطل حقوق الناس من الاموال بل العبادات
الموصى بها ايضا فانه على ذلك التقدير ايضا انما الايعاء واجب على الوارث فهو للغير
وللمبدل ولا يجازى احد بفعل غيره الا ان يزيد عدم العقاب على المبدل لا لغيره وهو
ظاهر فيصح ولكنه بعيد من كلامه وكذا يريد بقوله وفيها ايضا دلالة انه يسقط عنه
عقاب التقصير بعدم اعطاء الدين لاصل الدين فاما بل ظاهر كلامه يبدل
على عدم الاحتياج الى الايعاء وهو بعد ثم الظاهر ان يعاقب بالناخير ويؤخذ منه
ما يقابل المال لاصحابه الا ان لو بقي على ملكهم ويؤخذ عوض المملوكة بينهم وبين
اموالهم على تقدير الانتقال الى الوارث وكذا الموارث الى ان ينتهي نعم قد يكون المبدل
ايضا معاقبا ومواخذا على مقدار تقصيره سواء كان شاهدا او وارثا او وصيا او
مانعا من اخراج الوصايا على ابي وجهه كان ولو كان باعتبار النظارة او عدم تعيين
الوصي لمن لا وصي له او عدم بيان الحكم للفاعل بل على كل من يبعد رعي وجهه ولم يفعل
من باب الحسبة وكان موقوفا عليه فالظاهر انه مواخذ في قبره وفي الآخرة بنحو
بانه من عذاب الآخرة ثم الظاهر انه لو ادق عنه الوارث بل الاجتبي ايضا ما عليه من
الحقوق التي يقع اداؤها عند اوجز وصاياه التي يقع اخراجها عند برادته

من تلك العقوق والوصايا من غير شك ولا عقاب عليه ويرث الاموال المروكة
وارثه اذا ما بقي لاهل الحق عند شئ فلم يعاقب ولم يواخذ نعم لو قصر في الاداء
والوصية الواجبة يعاقب والآفة والمجمل ما ذكره قدس الله روحه غير واضح
الاقول احد لا يحزى بفعل غيره وذلك صحيح وهو ما دل عليه العقل والفعل مثل ولا
تزر وازنة وزر اخرى وهو واضح واما دلالة هذه الآية عليه ايضاً فقير واضح وان
دلالتها ان ليس اثم التغير لهذه الوصية الخاصة الاعلى مبدلها فلا يدلك على
الكلية الا بضم مقدمة اخرى واما دلالة هذه الآية على ابراء ذمة المدينين وغيره
بالوصية وكذا على عقاب كل مبدل ومغير فغير واضح كما مراد مرجع ضمير بدله
الوصية الخاصة وهي الوصية المندوبة لا قارب فانه هنا ما كان على الوصي
اثم وذنب فلا جرم ان لا يكون هنا اثم الاعلى مبدلها وهو ظم مع ما ترمي من
الاستعدادات وغيرها من الامور الواضحة ثم انه ينبغي التحقيق والتفصيل بان الوصي
هل كان مقصداً ولا وكذا المبدل فطانه لو لم يقتصر المبدل لم يكن عليه اثم وضمان
كما يعلم من المقتضى في الآية وفي كلامه ايضاً ومعلوم عدم اثم على الوصي ايضاً على تقدير
عدم التفصيل والتعريض ولكن محتمل الضمان بحيث يعطى العوض كما انه يقع في الدنيا
كثير الضمان مع عدم اثم هذا في الوصي ايضاً منصوص بعد التوقف ولكن تضمنه ابعيد
فانه بعد تضمن شئ في الاخرة مع عدم التكليف ولا يعاس امور الاخرة بالدنيا
لنصوص مخصوصة من غير تعقل على بل بعض نص وتقتضي ما لم يعلمها الله فينبغي
ان لا يضيع حق صاحب الحق ايضاً بان يعطيه الله العوض الله يعلم ومن خاف
من موص حنفاً او اثماً فاصح بينهم فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم الخفيف الجور وهو
الميل عن الحق قاله في بن وقال ايضاً ان من متعلق بمقد رحال عن حنفا اي
حنفاً حال كونه كائناً من موص وكانه ليس بضعة للتقديم ومحتمل ايضاً تعلقه بمقتضى

والمعنى على الظاهر ان من علم لان خاف جاء بمعنى علم كما قيل في التفاسير من موص
 ان يفعل جورا او غير مشروع في الوصية خطأ او اثمًا يعني يفعل ذلك عند فاج
 بين الموصي لهم وهم الوالدان والاقرباء في الوصية المذكورة ويحتمل ان يكون المراد
 من يتوقع ويطلع حين وصية الموصي انه يجوز في الوصية فاصح لكنه قال في ن
 الاول وعليه اكثر المفسرون وتعلل عن ابي جعفر وابي عبد الله عليها السلام فلا
 اثم عليه ولا ذنب ولا عيبان على المصلح المبدل من الباطل الى الحق فان الله غفور
 للذنوب فكيف لمن لا ذنب له فكانه لما كان مبدلا والمبدل كان حراما واثما رفع
 الوصية وذكر ان الائم على التبديل الباطل لا الحق فذكر عدمه والمغفرة والرحمة
 لذلك لا لمعاقبة الذنب لما كلفه والا المصلح له اجر وثواب على ذلك بل لو لم يفعل
 كان عليه اثمًا قال في مجمع البيان وروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال من حضر
 الموت فوضع وصيته على كتاب الله كان كفارة لما وضع من ذنوبه في حياته ولعل
 المراد حقوق الله واما سقوط حقوق الناس بالكتابة لمجرد ذلك فعمل التامل ولعل
 هذا الخبر وامثاله موبد لما تقدم من سقوط العقاب عن الموصي بمجرد الوصية
 فتأمل يا ايها الذين امنوا شهداء بينكم اي الاسهاد الذي سارعتم
وامرتم به في مبداء اذ حضر احدكم الموت اي وقت حضور الموت واشرافكم
قبل ان تموتوا وتفارقكم الروح والقدرة على التكلم والوصية حين الوصية يمكن
كونه بدلا من اذ حضر قيل او ظرف حضر فيه شئ والاول اولى ويمكن كونه ظرفا
آخر للاشهاد اثنان خبر الشهادة او فاعل سادس الخبر على حذف المضاف وعلى
التقدير بين اي شهداء اثنين فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولعل
باعتباره ذوا عدل منكم اي صاحبنا عدله محال كونها بعضكم ايها الموصون فهو
 صفة اثنان ويحتمل ان يكون منكم صفة ذوا عدل وهذا القبرج في اعتبار التعدد

والعدالة في الشهادة فلا يكفي الجهور ولا حسن الظن اذا لم يصدق اشهاد ذوي
عدك الذي هو شرط في سماع الشهادة ووجب اقراران من غيركم ولعل المراد
اقراران كذلك اي ذوا عدك من غيركم فهو عطف على اثنان مع الزام حد
للعلمية ولكن مع كون العدل المعتمد في مذهب الاخر ولعدم حسن التبريح
بتلك العدالة ويحتمل جعله عطفاً على منكم وهو ان يستحب المعنى ولكن يصير
الاقراران كالزائد ويحتمل كونه للتبريح والمبالغة في عدم ترك التعدد وان ترك
العدالة الحقيقية ويحتمل الاكتفاء بغير العدل من الغير بان لا يقيد اقراران
بذلك وهو بعيد وان كان للضرورة لان المسلم الغير العدل لا يكفي معها غيره
بالطريق الاولى وحق اقراران باهل الذمة كاف في سبب الزول للاجماع
على عدم سماع شهادة الحربي على المسلم بل مطلق الكافر الا في هذه المسئلة عند
اصحابنا واما غيرهم ففهم من يقول ان المراد من غيركم هو البعيد اي الاجنبي
ومنكم الاقارب وهو بعيد لسبب الزول وغيره او انه منسوخ لدعواهم للاجماع
على عدم سماع شهادة الكفار مطلقاً على المسلم قاله ي والاصل والاستصحاب
يقضي العدم والاجماع ممنوع لقول علماء الامامية ورواياتهم ولكن مشروط
 بعدم امكان المسلم العدل كما يستغربه ان انتم ضربتم في الارض اي سافرت فيها
فاصابكم مصيبة الموت اي قاربكم الاجل فليس بشرط لمطلق هذه الشهادة بل
اشارة الى مطلق الانعقال من شهادة العدلين من المسلمين الى شهادة غيرهم
بعد ما واما كان السفر مع حضور الموت غالباً سبباً لذلك الكافي به وذلك
يعلم من قول الاصحاب كان لهم دليل على ذلك والفاء للعطف والجزاء
تخذ من جنس قوله او اقراران من غيركم او هو خبر مقدم واعتراض الشرط
بين الموصوف والصفة اي تحبسوها فانه صفة لا اقراران اي تغفونها وتبصر

الاشارة الى ما قلناه ان سماع شهادة الغير مشروط بالتعذر قاله اي ايم فهو
صحيح في عدم كون معنى منكم القريب ومن غيركم البعيد وفي عدم نسخ الآية
فما قل اذ السبب المحذور هو الضرورة فيعمل به ما دام وجد فهو اشارة الى كيفية استنساخها
الغير من بعد الصلوة قبل صلوة العصر لانه وقت اجتماع الناس وقيل مطلق
الصلوة وهو المظن من الآية فيعتسبان بالله اي الاخران ان اريتم اي ان اريتم
وذلك الوارث في صدقهم والحكام فهو اعتراض ببناء على قاعدتهم بين القسم
والمقسم عليه اي لا تستري به مما اي قليله يعني لا تستبدل بالقسم وان الله ضا
من الدنيا وهو المراد بالثمن القليل فان كلما في الدنيا قليل بالنسبة الى الاخرة
وعقابها حاصله لا يخلف بالله كاذبين لطمع في الدنيا لانتشاره الى ان القسم انما هو
الارتياب والشك فما قل ولو كان ذا قرينة يعني يقسمان ويتوكلان لا يخلف
بالله كاذبا ولو كان المحلوف له قريبا منا قال اي جوابه ايم محمد وفي اي لا تستري
وفيه انه وصلي فلا يحتاج الى تعذر الخبر واعل بناء على عادته انه دائما يجعل الحلف
محمد ووالا مقدما وهذا تقديره سواء كان المحلوف له بعيدا منا او قريبا منا قل
ولا كنتم شهادة الله اي لا كنتم الشهادة التي امر الله بها باقامتها بحمل عطية على
المحلوف عليه اي لا تستري ومحملة الاستيناف والاول اظهرنا اذا لم نالا
اي ان كننا الشهادة او اشترينا بها ثمننا كما هم يقولون هذا ايضا في قسمهم فان
عزاي اطلع وحصل العلم على انها استحقاقا ثما اي الاخران استحقاقا ثما بسبب
تخفيف في الشهادة فيعزلان ولا يسع شهادتهما فاخران يقومان مقامها
من الذين استحق عليهم الاوليان اي يقوم اثنان من الورثة الذي جني عليهم ^{فعلهم}
يقوم مقام فاعل استحق الاوليان اي الاحتمان بالشهادة للقرابة والمعرفة
والاسلام هو خير مبتداء محمد وفي اي هما الاوليان او بدل من ضمير يقومان

فيقسمان الاوليان بالله لشهادتنا احق بالقبول من شهادتهما اي من شهادة
الاخران من الغير وانا ما اعتدينا وما تجاوزنا الحق في الشهادة انا اذا لم
الطالب ان اعتدينا فتح الظالمون بوضع الباطل موضع الحق او ظالمين
لانفسنا قال ي معنى اليمين ان المحتضر اذا اراد الوصية ينبغي ان يشهد ^{لبن} عدد
من ذوي نسبه او دينه على وصيته ويوصي اليها احتياطا فان لم يجد هما بان
كان في سفر فاخران من غيرهم ثم ان وقع نزاع وارتياب افسها على صدق ما
يقولان بالتغليظ في الوقت فان اطلع على انها كذب با مارة ومظنة حلف
اخران من اولياء الميت والحكم منسوخ ان كان الاثنان شاهدين فانه لا
الشاهد ولا يعارض عنه يمين الوارث ونابت ان كانا وصيين ورد اليهم
الى الورثة اما لظهور خيانة الوصيين فان تصديق الوصي باليمين لا مانه
ولغير الدعوى وفيه ان الظن من الآية الاشهاد على الوجه المذكور لانه ان
اراد الوصية يفعل ذلك احتياطا ويقول الاصحاب ان الوصية وبذلك عليه
الرواية عنهم عليهم ولا تة قد يكون عليه اوله شئ فنترك الوصية ببيع وتبلغ
وذلك غير جائز فاما النسخ الذي ذكره فقد ذكر ولا انها منسوخة على تقدير كون
المراد باخران الكفار وهذا ذكر انه منسوخ على تقدير كونها شاهدين مطلقا
لعدم الحلف على الشاهد وايضا الآية انها شاهدان كما هو ايم وفروا به لان
يوصي اليها احتياطا وحلف الشاهد لنفس خاص في صورة كونه كافرا ليس ببعيد
كما كان ثم نسخ قوله وليس بمعارض بحلف الوارث اذ مع حلف الشهود لا حلف
للورثة وثبوت الحكم وهو الحلف في الوصيين ايم غير ط اذ الوصي ايم لا حلف
عليه لانه ليس بمن لو لم يحلف لم يلزمه شئ وهو ضابط اليمين الا ما خرج بدليل
ولا يعارض به يمين الوارث فان جوز ذلك الدليل وهو الآية فيمكن جوارزه في

الشاهد ايضا لا يذبح بل هو اول ظهورها في الشاهد ثم قال بعد قوله اول تغيير
الدعوى اذ روي ان فيما الذي وعدي بن بدي خرجا الى الشام للتجارة وكانا
حضرينين ومعها بدي بل مولى عمرو بن العاص وكان مسلما فلما اقدرا الشام
بطل بدي بدي ومن مامعه في صحيفته وطرحها في متاعه ولم يخرجها به ثم اوصى
اليها ان يدفعها متاعه الى اهله ومات ففتشاه واخذوا منه انا من فضة فيه ثمانية
مئقال منقوشا بالذهب فغيباه فاصاب اهله المصيفة فطالبوها بالانا
فجاءوا فافوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله فنزلت فيهم امر رسول الله صلى الله عليه
وآله بعد صلوة العصر عند المنبر وخطي سبيلها ثم وجد الاناء في ايديها فأتاهم بنو
نميم في ذلك فقالوا قد اشترينا منه ولكن لم يكن لنا عليه بينة فذكرنا ان نقر به
فرفضوها الى رسول الله صلى الله عليه وآله فنزلت فان عمر فقام عمرو بن العاص
والمطلب بن ابي رفاعه السهميان وحلفا ولعل تخصيص العدد بخصوص الواقعة
وفيه مخالفة بعض القواعد الفقهية مثل تجد يد الدعوى بعد الاحل ف
واخذ المال فما حل فيه فانه يمكن انطباقه عليها وحلف المتدعي ويمكن جعله ^{منكرا}
للشراء ولكن كيف يمكن الحلف عليه مع غضبتهم عن البت فكانتم كلفوا بالخط والقرين
او على نفي العلة ذلك قال اي الحكم الذي تقدم او تحليف الشاهدين ادى
اي اقرب الى بانوا بالشهادة على وجهها على نحو ما حلوا من غير تحريف وحيانة
فيها او يجافوا اقرب الى ان يجافوا ان يرد ايمان بعد ايمانهم ان ترد واليمين على
المدعين بعد ايمانهم فينتضهوا بظهور الحيانة واليمين الكاذبة وانما جمع الضير
لان حكم يقيم الشهود حكم وهذا نصريح منه بان المراد الشهود لا الاوصياء وانقوا
الله معاصيه باركاب اوامر وترك نواهيه وقبلوا ما توصون به واستمعوا ^{سمع}
اجابة والله لا يهدي القوم الفاسقين اي فان لم ينقوا ولم تسمعوا كنتم قوما فاسقين

واشتد يهددهم الى الجنة او الى طريق الجنة بمعنى انه يتركهم وانفسهم حتى لا يختارون
 تلك الهداية بل الضلالة ولنبتغ به النظر في حال اولاده وحفظ اموالهم وهو
 البحث عن اليسار وفيه آيات وانوا اليسار اموالهم ولا يستبدلوا الخبيث
بالطيب ولا تاكلوا اموالكم الى اموالكم انه كان حوبا كبيرا امر الله تعالى المكلفين الذين
 بايدهم اموال من قبله من الاطفال بان يعطوهم بان يسلموا الى اولياءهم
 ان لم يكونوا اولياءه وان يطعموهم ان كانوا اولياءه او قبل البلوغ اليهم ولكن بعد
 البلوغ والرشد بالدليل العقلي والنقلي وهو ما يكون اليسار حجازا لا ينفذ في
 اللغة من مات ابوه مع عدم بلوغه باعتبار ما كان قبل البلوغ وعبر به للاشارة
 الى المبالغة وعدم التأخير بعد تحققها ثم منى عن استبدال اموالهم الذي هو
 اي ردي بالنسبة الى الآخرة يعني به الحرام وان كان جيدا صورة ونفع في الدنيا
 باموال انفسهم الخلد الطيب اي لا تنصرفوا في اموالهم بدل تصرفكم في اموالكم
 فهو مني تحرير التصرف في اموالهم واشارة الى ان ذلك خبيث والتصرف في اموال
 انفسهم طيب لان الخبيث والطيب انما يكون باعتبار العاقبة ويحتمل ان يكون
 معناه لا يستبدلوا الخبيث بالطيب اي لا تعطوا الخبيث من اموالكم بالطيب
 اموالهم قيل كانوا ياخذون مثل السمين من اموال اليسار ويميلون بدله
 الخبيث للزول من اموالهم فهو اعن ذلك ثم كذا التحريم بعدم جواز اكل اموالهم
 ولو كان قليلا او التصرف مطلقا ويكون الاكل كناية عنه بانضمام شيء منها الى
 اموالكم فيفهم الانفراد بالطريق الاولى ويحتمل انه كان الواقع ذلك فهي عنه
 فاكذ بان ذلك الاكل كان ذنبا عظيما وهذا محضه فان اكل مقدار راحة المثل
 او ما يحتاج اليه الوصي لما دل عليه قوله فلياكل بالمعروف وجازا وكذا اكل اموالهم
 بالانضمام مع الخبيث بحيث يعلم عدم اكل زيادة اموالهم لما روي انه لما نزلت

هذه الآية كرهوا ما فظنوا البناء فسق ذلك عليهم فشكوا ذلك الى رسول
 الله صلى الله عليه وآله فانزل الله سبحانه ويسئلوك عن البناء قل
 اصلح لهم خير الآية قال فين وهو المروى عن السيد بن الباقر
 والصادق عليها السلام فتأمل وابتلوا البناء الى قول حبيب
 الابتداء هو الاختبار والامتحان وهو هنا تتبع احوال البناء حتى
 يتبين حالهم من الرشد فان ثبت يعطوا اموالهم ولا فتنة حتى يتبين
 وقد تبنا في شرح الارشاد كون الابتداء قبل البلوغ او بعده وظنوه فان
 انتم امكنونه بعد البلوغ لانه اوجب الله تعاديع الاحوال اليهم بعد ابتداء
 الرشد فلو كان الامتحان قبله لما جاز ذلك فكيف الوجوب ولا يدل
 البناء على كونه قبل البلوغ فان اطلاقه على البالغ خصوصا القريب الى
 حال البلوغ الممنوع من التصرف في ماله باعتبار ما كان شايع ذائع كرات
 ولكن يدل على كونه قبل البلوغ دلالة واضحة فتفيد الدفع بما بعده انتم قوله
 كما حتى اذا بلغوا النكاح اي حد البلوغ بان يقدروا على الوطء الذي يحصل
 معه النتي او السن وهو عند الاصحاب بلوغ خمسة عشر سنة في الذكر
 وتسعة في الانثى على المشهور للاستصحاب ودلالة الاية على عدم البلوغ حتى
 يبلغ النكاح او الحلم وهو في عدم الحصول الا بالمتى يخرج خمسة عشر
 والسبعة بالاجماع كما في حصول النتي وبقي الباقي ولكن يدل على الأقل بعض
 الاخبار ويمكن الجمع بالحمل على الشروع في الخمسة عشر ولكن ظاهر حصوله
 باربعة عشر وثلاثة عشر وكانه صحيح على تقدير توثيق الحسن بن علي الوشا
 وهو لا بأس به ولكن المزوج مما تقدم محذور خبر مع عدم توثيقه صحاحا
 ونقل الشيخ في بيانه كان واقعا ثم رجع مشكلا لانه يظهر من كلامه عدم

النوقف في توثيقه فانهم يسمون المهر الذي هو فيه بالتحفة ولا يذكر ون ذكر
الشيخ انه كان واقفيا ورجح وكانه للرجوع تركوه فقاتل ويمكن حملها على الشرح
في الخمسة عشر ولا بأس وعلى ظهور علامه اخرى فقاتل او الجبض في الاثنى
قوله يلتفت الى الدور وهو مظهر دفعه ولا الى انه علامه بسبق البلوغ
ولا يحصل به البلوغ لان المراد ما يعلم به بلا فصل وهو حاصل او الابنات
فيها على ما ذكره ويمكن ان يكون المعنى فان انتم بعد البلوغ بل هو الظاهر منه
وان كان الامتحان قبله والدفع بعد ابناش الرشد لا يستلزم كون الامتحان
لاحتمال ان يكون قبله حتى علم الرشد بعده وبوتيد انه لا يلزم منع التحقق
عن حقه فقاتل والمطاب هنا يفيد اوليا ولا يبعد كونه لمن بيده مال
الشيخ ويمكن اطلاق الولي عليه مساحه فيكون مراد القابل ان المطاب للاوليا
ذلك في الموضوعين فبلوغ النكاح كناية عن البلوغ وهو يحصل بما تقدم والراد
بايناس الرشد ابصاره والعلم به وبسج ان الظان المراد به اصلاح المال بل
حقا وعدم صرفه فيما لا يليق بحاله وان لم يكن عالما بصرفه بالفعل فيما ينبغي
بمعنى عدم معرفته بالسعر وعدم قدرته على المعاملات وتحصيل الاموال
وانه لا يعتبر فيه العدالة وقيل باعتبارها في حصول الرشد وتعل الاجماع على
عدم اعتبارها في ثبوت الرشد في التذكرة وقد ادعى عليه الاجماع ايف في نوقا
المراد به العقل واصلاح المال وهو المروي عن الباقر فراده ما قلناه وقد وجد
العقل من تعريف الرشد في عبارات الغنما لان الغرض حصول العقل بل البلوغ
ايف وبيان ما يعتبر بعد ذلك وهو اصلاح المال وانت تعلم انه لا يحتاج
الى القدره على الكسب فلا يضر عدم الكسب بل تركه وعدم تحصيل المال به على تقدير
القدره ايف ولا القدره على تحصيل المال بالمال بل ولا القدره على المعاملة

بنفسه بل يكفي الحفظ فقط بحيث لا يبعد مضاعفه وان تصرف لا يتصرف
تصرفا غير لا ينفك بحاله ولا يحتاج الى كون ذلك ملكا ايضا كل ذلك للاصل وثبوت
تسلط المالك على ملكه بالعقل والنقل وخرج المضيع بالدليل وبقي الباقي
ولحصول المقم ولان كل احد ليس من له كسب او قدرة على تحصيل المال والمعاملة
فما ذكر في كتب الفقه مثل شرح الشرايع محل التامل وقد حققنا الامر فيه في شرح
الارشاد فالاية تدل على وجوب الامتحان حتى يعلم البلوغ والرشد على من
بيده المال وجوب الدفع بعد ذلك ولا يحتاج الى الحاكم والولي ولا الى الطلب
كسائر الحقوق مثل الدين كانه بمنزلة الامانة الشرعية ولا يبعد ذلك الا ان يرى
بالبقاء عند من كان ولا يبعد الغروية بل مطمئنت لثقة الايجاب بالفاء بعد
البلوغ وايضا الرشد وينبغي الاشهاد عند الدفع لما قال في آخر الآيه وظاهرا
الوجوب ولكن حلت على الارشاد ويجوز الاستحباب للبالغة في حفظ ماله بل
الوجوب لو قال به قائل لانهم يقولون بوجوب حفظ المال وتحريم التضييع وذلك
الاشهاد قد يؤيد اليه والمظان لا نزاع فيه مع تحقق ذلك ويدل عليه باليهوم
الذي هو حجة وهو مفهوم الشرط بل مفهوم الغاية ايضا لانه يتل معنى قوله حتى يبلغ
النكاح كل عقله ورشده وهو المناسب اذا جرد البلوغ والعقل ليس بغاية المنع
ارادة كمال العقل واصلاح المال بالرشد كما قال في ن وقوله ولا توثقوا السفهاء
بالمطوق صرحا على تحريم اعطاء المال للسفهاء حتى يبلغوا ويرشدوا ويجوز
بدونها وان كبر سنه وصار شيخا كبيرا وقوله اني حينئذ اعطاء المال بعد خمسة
وعشرين سنة او نيس منه الرشد ام لا لان البلوغ يحصل بثمانية عشر سنة و
بعد سبع سنين تغيير في احوال الناس لقوله صلى الله عليه وآله وهو بالصلوة
لسبع على ما نقله عنه في الكشاف بل يابى ايضا مخالف للقران العزيز والعقل السليم

الاشهاد عند الدفع
بالمطوق صرحا على تحريم اعطاء المال للسفهاء حتى يبلغوا ويرشدوا ويجوز بدونها وان كبر سنه وصار شيخا كبيرا وقوله اني حينئذ اعطاء المال بعد خمسة وعشرين سنة او نيس منه الرشد ام لا لان البلوغ يحصل بثمانية عشر سنة و بعد سبع سنين تغيير في احوال الناس لقوله صلى الله عليه وآله وهو بالصلوة لسبع على ما نقله عنه في الكشاف بل يابى ايضا مخالف للقران العزيز والعقل السليم

من غير دليل والدليل المذكور بطلان كون البلوغ ممنوع وبعد التسليم
تغير موجب لرفع الحيز بعد تسليم لا يدل على ذلك وهو كيف يدل
لغير المعمول على خلاف القرآن وان دلجج التاويل بحجب يمكن الجمع وعلى
دلالة على تغير فان كان هو انياس الرشد فلا معنى لقوله اونس منه الرشد
ام لا وايضا خلاف المشاهد لانه يوجد من هو في ذلك السن مع عدم الرشد
وانه ان سلم وضع فلا يحتاج الى الاستدلال الضعيف المذكور اذ يكفيه
الايد وان لم يكن ذلك التغير انياس الرشد فلا معنى لاعتباره لاعطاء المال
مع بناء السفة الموجب لعدم الاعطاء بالنقص والاجماع والعقل بل يمكن ان
يقال يلزمه البلوغ في اربعة عشر بجواز الاعطاء ايضا فانه يحصل التغير
للغير بل للسمع ايضا والمجته هذا القول مع هذا الدليل من الغرائب والعياب
ثم نهى عن اكل مال اليتيم مرفا في ذلك فاسر فاعني مرفا في حاله عن
الاكلين ويحتمل غيرها ويحتمل ان يكون المراد زيادة على المعروف الذي يحوز
بالآباء مع الغنى فان اكل مال اليتيم مطلقا وان كان وصبا مع غناه اسراف غير
مباح لقوله فليسعف ولغيره فاراد بالاسراف لازمه وهو غير المباح وان كان
مغناه العربي فلا خصوصية له بمال الاطفال والظان المراد بالاكل الاخذ
والنقص وبداراي مبادرين فهو ايضا حال او غيرها مثل اسراف اوليادهم كبرهم
فان يكبروا في تاويل المصدا شعول بداراي يقولون نسفك انشني قبل ان
يكبروا وياخذوا المال من ايدينا وهذا القيد لكون الاكل حايح ولا حتم
كبره في خاطر الاكلين كذلك ولا فليس التحريم معيذا به ثم اوجب الاستعفا
على القيم والمصرف في مال الايتام وهو الامتناع عن اكل مال الايتام واخذ
اذا كان غنيا غير محتاج وتغير تحت ارادة الغنى العربي والتعريف وهو من يقد على

قوت سنة له ولعياله الذي هو ضد العتق الشرعي فلا يجوز الاخذ للغير بما
الائتام وان كان فعله قاصحا الى الاجرة فلا ياخذها ايف هذا بين صار
المالك ببدء باختياره او صار وصيا كذلك ظا واما غيره بان يجعله المالك فيما
يمكن له جواز اخذ اجرة المثل وجواز ان يعين الحاكم ذلك له اذا لم يوجد ^{ذلك} ^{المثل}
بغير عوض فيقيد بالوصي والمبرع دون من استاجر المالك واما العتق فله
الاخذ والاكل منها بالمعروف ويحتمل ان يكون المراد به ما هو معروف في الشرع
والعرف اجرة لعلمه الذي هو حفظ الاولاد والاموال فلا يجوز الا ذلك
المقدار وله اخذ ذلك كله وان كان زائدا عما يحتاج اليه من سد الخلة ويحتمل الرأية
ما يحتاج اليه ولكن يبعد جواز اخذ مع عدم الاجرة او زيادتها عليها ويحتمل اقل
الامرئين والاول اظهر الا ان يكون متبرعا او يوجد المبرع فلا يسلم اليه
الائتام والاموال بالاجرة بل يسلم الى المبرع نعم ان جعله الوصي وصيا لا يبعد
ذلك والظاهر ان الاكل هو الوصي والذي جعله المالك وصيا ويحتمل الذي كان
المالك ببدء بعد موت صاحبه ايف مع عدم الوصي وتعدن المالك للعموم وانهم
الظاهر جواز الاكل مع وجود الاولاد يقرنه ان يكبروا ويحتمل جواز التمسك والاخذ
مطلقا بجعل الاكل كناية عنه ويحتمل الاختصاص به كما في آية تضمنت الاكل من بين
الاباء وغيرهم ويحتمل جوازه مع عدم الاولاد ايف للعموم من كان مع قطع النظر
عن قرينه ان يكبروا واما قل ولا شك ان الاجتناب احوط والظاهر ان هذا الامر
للاباحة كما ان الامر بالاشهاد الارشاد ويحتمل الاستحباب ثم عقبه بان الله يكتفي
حسبا اي عاسبا وعلما اي كافيا في الشهادة عليهم باخذ اموالهم وبرائة ذمتهم
وهو اشارة الى عدم وجوب الاشهاد فان الله كاف وشاهد بذلك على جواز الامتناع
عن الاعطاء مرة اخرى بالانزها عن المحكام وبالبين وغيرهما وحسبا حاله ^{ويحتمل}

التميز والباء زائدة ولخش الذين لو تركوا الآية الذين فاعل ولخش وتركوا
فعل شرط فاعله الذين ودرية منقول وضعافا اي صغارا صنعتها وخافوا عليهم جزاء
الشرط والجملة صلة الذين على معنى حالهم وصفتهم انهم لو شاربوا على ان تركوا
خلفهم ولاد اصغارا خافوا عليهم بحمل كون المخاطبين هم اولياء النياح والقص
تجويزهم من التصرف فيهم وفي اموالهم على غير الحق ويؤيد ما روي في ن عن موسى
بن جعفر عليها السلام قال ان الله اوعى في مال اليتيم عقوبتهن اقا احدهما
فعمونة الدنيا قوله ولخش الآية قال يعني بذلك لخش ان يخلف درية بضع بهم
كما صنع بهؤلاء الايتام والظان الثانية ان الذين ورواية الجلي عن الصادق عليه السلام
قال ان في كتاب علي بن ابي طالب عليه السلام ان اكل مال اليتيم ظلما سبدره وبأ
ذلك في عقبه من بعده يلحقه وبأ ذلك اقا في الدنيا فان الله يقول ولخش
الذين الآية واما في الآخرة فان الله تعالى يقول ان الذين الآية وبحمل كون الخطاب
للمحاضرين عند اوصاء الموصي فلا يتركوه ان يوصي بحب بواو لده ويشفقون
عليهم كما يشفقون على اولادهم وبحمل غير ذلك وحاصله انه ينبغي ان يكون الانسا
ن نفسه ووجهه ونفس غيره واولاده عنده سوا كما يخاف على الاول ويدبرهم
ويتفعل ما يصلح حالهم ويخاف عليهم كما يلحقهم من الذي فكذلك ينبغي ان يخاف على
الآلاني ويخاف من الله ان قصري في حق الثاني يعصر في حق الاول وفي الاخبا
ما يدك عليه كثير والعقل بساعة حتى ورد الله من ربي باهله في ذلك على
تحريم الاشارة الى فعل ما يضرب العير بل تحريم ترك بني فعل يؤول الى ضرر من
اولاد الموصي وغيرهم وذلك غير بعيد من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
ثم أكد ذلك بقوله وليتقوا الله رعاية للمبتدأ والمنهي اذ لا ينفع الاول بدون
الآلاني بل الاصل هو العاقبة ثم امرهم بان يقولوا قولا سديدا للايتام كما يقولون

لا يقولون لا دهم بالشفقة وحسن الادب فذلك الايجاز على جواز ناديب النجاشي بالقول
والفعل السديد الذي يجاهلهم كما صرح به في محله ويحتمل ان يكون المراد ان يقولوا
قولا مصيبا وصوابا وموافقا للشرع والعقل الموصي في ايضائه بمنعه عن الزيادة عن
الثلاث بل ما يقول في الروايات ان الثلاث كبر والربع والخمس اولى وان الثلاث
لا ولا ذكر حتى لا يتكفوا اولى وباهرة بايضا ما عليه وبالنبوة فتأمل بل القول
السديد المذكور لكل احد وعلى كل حال ان الذين ياكلون الخ فظلا يحتمل ان يكون
حالا اي ظالمين في الاكل فيغير اي من جهة الظلم ويحتمل ان يكون المراد بالاكل
التصرف مطلقا كما في قوله تعالى ولا تاكلوا الربوا ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل
وغيرها فان التعبير عن مطلق التصرف بالاكل كثير ولعل ذكر البطلان للتاكيد مثل
يطير بخناجيه ويحتمل ان يكون ظلما للبيان والكشف فان اكل مال اليتيم اثم اكل
ظلما كما في يفتنون النبيين بغير الحق اولاته وقد يجوز اكل مالهم بالحق مثل اكل
بالمعروف اجرة او عوضا عن مال الموصي الذي اقترضه آياه واستعرض من
مالهم وان امكن تاويله بان ذلك ماله لا مالهم لانه يكفي ذلك العقل لرفع
التوهم بان اكل مال اليتيم اكل النار يحتمل ان يكون اكله لموجبها اي احسن
اتما ياكل ما يوجب دخول النار او ان المراد به كناية عن دخول النار فاذا دخل
النار بالكلية فكانه في بطنه نار او انه ياكل يوم القيمة النار ويسعير به ما روي عن
الباقر عليه السلام انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله يبعث ناس من قبورهم
يوم القيمة ناتج من افواههم نارا فيقول يا رسول الله من هؤلاء فقراء هذه الآية و
سعي اي يلزمون النار المشتعلة ويقاسون حرها يقال صلى بالامر فاسي حره والسعي
بمعنى السعور والسعي اشتعال النار ولينبع هذا البحث بايتين الاولى ولا تقولوا
السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزاقهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا

معروفا قد اختلف في تفسير السفيه والمظالم المتبادر عنه غير الرشيد اعني
المبدع احواله ومن يصرفها فيما لا ينبغي ولا يهتم باصلاحها وتبينها والتصرف
فيها ولهذا فسر في ف وغيره به وقد فسر في الكتب الفقهية به بحيث صار
معتقده في ذلك عندهم وهو قريب من مضاهة اللغوي فيتعين حمله عليه
لرجحانه على ما قيل فيه اذ لا دليل لغيره ثم الظاهر ان اكثر المفسرين رجحان ان
المراد باموالكم اموال السفهاء والخطاب لاوليائهم والعموم اظهر والذي
يدل على ان المراد اموالهم قوله تعا وارضقوهم فيها فان الضير يرجع الى السفهاء
فلولا يمكن المراد اموالهم بلزوم اجاب ارضق السفهاء على غيرهم مطلقا او
على الاولياء من غير اموال السفهاء ولا قابل به والتقدير ان كانوا ممن يجب
نفعهم تكلف وايضا يدل عليه قوله وقولوا لهم قولا معروفا فان الظاهر ان
الخطاب للاولياء او لمن بيده مال السفهاء لانه فسر بان يقولوا لهم قولا
جيدا معروفا شرعا وعقلا بان يعدوهم وعدا حسنا مثل ان صلحتم وشدتم
سلنا الله اعداءكم واذار بحجم اعطيتم وان يلطفوا بهم ويقال لهم كلاما مشعرا
يهم على ذلك ويرشدوهم اليه بطريق حسن ونحو ذلك
فيكون اضافة الاموال اليهم للدلالة على كونهم قوامين عليها وقصدين
فيها كالملة كوالله الى ان لا بد من المبالغة في حفظها كحفظهم الاموال
ولا تارة من جنس اموالهم التي بها قيام الكل كافي قوله تعا ولا تقتلوا النفسكم وما
ملكتم ايمانكم من فيناكم فان المراد عدم قتل البعض بعضا وجنس ما
ملكتم الايمان وجنس الغنيات لانفس المخاطب وما ملكتم عينيهم وفيانته
فقط ولعل ارتكاب هذا المقدار في الاضافة التي يكفيها ادنى ملائمة الى
من جعل الاموال للمخاطبين لما عرفت فتأمل ويدل عليه ايضا ما بعد الآية

فانه في بيان احكام الايتام والرشد ومن بيده المال وهو مويد للعموم الذي
قلناه وقال القاضي نبي للوليا، عن ان يؤثروا الذين لا رشد لهم اموالهم الى
قوله وهو المانع للاباب المتقدمة والماخرة كانه يريد بالمتقدمة قوله وقول
اليتامى اموالهم وهو بعيد فالآية تدل على عدم جواز تسليم اموال السفهاء اليهم
لن بيده مالهم فبعض المعطي مطلقا على الظاهر وجوب انفاقهم وكسوتهم في اموالهم
ويمكن ادخال ساير الضرورات مثل السكنى في الانفاق وهو في الولي في
غيره اذا كان لهم ولي مطلقا فهو بمنزلة لم فالاعطاء اليه اعطاء اليهم واذا لم يكن
ولي اصله لا بعد وجوبه على التصرف كالولي مع عدم الضمان وينبغي الاستناد
ويفهم منه انه يجوز لمن عنده المال من غير شرط العدالة ولا اذن الولي والحاكم
ويمكن استخراج الاذن مع الامكان من خارج وبدل ايضا على وجوب القول
المعروف لهم وعدم جواز قول يوزيهم بما يحرم ويحتمل كون الامر للذنب ثم علم
ان هذه الآية وقوله تعا وابتلوا اليتامى الى قوله فان اتهم منهم رشدا والتي
نفدت مت في اخر البقرة ومن كان سفيها او ضيعفا فليمل وليته آية السفية
بمجرد سفيها محجور عليه في ماله مطلقا فلا يجوز تصرفه في ماله اليدوية فليعلم
ماله اليد ولا اخذ منه فيحرم ويضن سواء كان بالمعاصرة او لا مثل الهبة
والزكوة والخمس وغيرها وقد مر تفسير السفية فلو صرف ماله في الايتام
عقله او شرعا وان كان له فائدة دينية او دنيوية فانه مضيع لذلك المال
شرعا ومبذر وسفيه وقد ادعى الاجماع في الذكوة على ان صرف المال في
محرم مثل الخمر سفه واسرف وظاهره اجماع الامة في ف في تفسير قوله تعا
ولا تبذر بغير ان التبذير ان كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه
كفورا التبذير تعريق المال في ما لا ينبغي وانفاقه على وجه الاسراف وكانت

قار
لجاهلية تخرابها ويتأسر عليها وتبذر أموالها في الفخر والسمعة وتذكر في ذلك
اشعارها فامر الله بالنفقة في وجوهها كما يقرب منه ويلف وعن عبد الله
هو اتفاق المال في غير حقه وعن مجاهد لو اتفق مد في باطل كان بتدبير
وقد اتفق بعضهم نفقة في خير فأكثر فقال له صاحبه لا خير في السرف فقال
لا سرف في الخير وعن عبد الله بن عمر مرسول الله صلى الله عليه وآله بسعد
وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف يا سعد قال في الوضوء سرف قال نعم
وان كنت على نهر جار ومثله مروي عن امير المؤمنين عليه السلام ايضاً قال ان
البذر يفرق المال فيما لا ينبغي واصله ان يفرق كما يفرق البذر الا انه
يختص بما يكون على سبيل الافساد والمراد باخوان الشياطين امثالهم في
الشرارة وهي غاية المذمة لانه اشرف من الشيطان او هم اصدقاؤهم
يطيعونهم فيما امر ونهيه من الاسراف او هم قرناؤهم في النار على سبيل الوعيد
وكان الشيطان لربه كفوراً كان الشيطان كافراً بربه فلا يجوز ان يطاع فانه
لا بد من الا الى مثل فعله وهي صريحته في تحريم التبذير والاسراف وفيه مبالغة
في ذلك حيث ان المبتدأ كالسيطان في الشر واستحقاق النار فانهم ثم قد جعل
الشيخ والسابع كل فاسق سيفها ومبذراً واشترط العدالة في الرشد وزوا
الحجج ورايت رواية حسنة في الكافي يدل على ان شارب الخمر سفيه الا انه
تقل عن الشيخ ان ذلك في ابتداء الرشد ونزول السفيه واقا اذا رشح فلا يشترط
في بقاء رشح فبعد ذلك يجوز ان يكون رشيداً وفاسقاً بل قد ادعى على ذلك
الاجماع في التذكرة وانه قد مرّح بعض الاصحاب مثل العلامة في بعض نصابه
بانه يشترط في الحجر وعدم جواز تصرفات السفيه المالية ان يحكم الحاكم على
بقوله جعلك محجوراً عليه ونحوه ولا يكفي في ذلك مجرد السفيه كان الفلاس كذلك

فان مجرد زيادة الذين على المال ليس بحجر وموجب له بل انما يصير محجورا
عليه بعد الحكم الحاكم ودليل ان العقل والنقل دلا على جواز تصرف العقل
في امواله الا ما خرج بالثبوت لا دليل ههنا وقد خرج ما انضم اليه حكم الحاكم لا
وبقي غيره تحت الجواز وانما يلزم الحجج والضميمة فان اكثر الناس ليس بحال عند قائل
فكانه يقول ان الابتناء صراحة فيها في حصول الحجر مطلقا لكل سفيه اما آية
البقرة فلان املك الولي اي املكه في امر ماله السفينة مالا يدك عليه تنكير سفيها
لا يدك على الحجر مطلقا وبدون الحكم ايضا لاحتمال اختصاص الولاية في امر واحد
وهو الامانة النقص له عنه بخصوصه او يكون النقص في سفيه خاص او يكون
المواد السفيه الذي هو غير مسروق يرشد متصل بالبلوغ ولا تراعى في عدم اشتراط
حصول الحجر في هذا السفيه بحكم الحاكم وحصوله مجرد السفيه ولا في زواله عنه
بدونه وقد نفى الاجماع على ذلك وعدم التراجع فيه من بعض كتب الفقه على انه قد
فسر كثير من المفسرين السفيه هناك بغير هذا المعنى فاثبات مثل هذا الحكم مثله
بان يقال لظنه العموم العربي وان العلة هو السفيه مطلقا وانما لا يتألف في
ولا فرق بين الابتداء والبقاء وعدم فرق مفعوله بين حكم الحاكم
اذا المنع والحجر مجرد السفيه خلة فما يثبت بالدليل العقلي والنقل من الكفاية
والسنة والاجماع ومستلزم الحجج فماتل وكذا يجري في بعض الجوانب في الاشياء
الباقيات فان عدم اعطاء الولي مال السفينة اليه حتى يرشد لا يدك على
عدم جواز تصرفه في امواله مطلقا لاحتمال ان المراد قبل البلوغ والمتصل بالبلوغ
ويؤيده ما قبل من كون الخطاب في اكثر التفاسير للولياء اذ يقطع الولاي عنهم
بعد البلوغ والرشد وان حدث السفيه وان جعلنا الخطاب لمن بيده ماله
فلا تدك على حجره مطلقا لاحتمال عدم جواز اعطاء ماله اليه وجواز تصرفه

على وجه
المالقة في الجملة اذا وقعت لا يفتح فيه بان يهدي وبزكي ويحسن ويتعامل معاملة
عين فيها اصلا غاية الامر ان سلمه عموم ذلك بحسب الاشخاص والاوراق
والاحوال لانه لا يجوز لمالته ايضا اعطاء ماله اياه بل يسلموه الى الولي ويمكن
جواز الاخذ له حفية او جهر او تصرفه فيما هو في يده ولو كان بعد التسليم الغير
المجوز والآية الثالثة اظهر في اختصاص التسفيه بالتسفيه المنسل سفيته الى الباع
ولهذا قال الشيخ الشهيد رحمه في شرح الارشاد انه مخصوص به وبالجملة المسئلة
من مشكلات الفن وقوانين استدلال اصحاب يفتي عدم الاستراط
بحكم الحاكم وقادة النظر في الأدلة على ما هو المتعارف في غير الغنة وقطع
النظر عن قوانينهم واكتفاهم ببعض المقدمات مثل ان لا قابل بالفوق وانظر
في العموم وان الظاهر عدم الفرق وان التسفيه اذا كان موجبا حكمه الى كمال اثره
فينفي الاستراط والاحتياط لا يترك ان امكن ضرب الله عبدا
ملوكا لا يقدرون على شيء الى قوله هل يستون قد استدل بها على كون المملوك محجورا
عنه جميعا لانه فانه وعدم صحة شيء منها الا باذن سيده لكن هذا العموم مخصوص
بشيء يقين تصرفه مثل طلاق زوجته وبعود اقراره بالمال وبيع به بعد عنته
ويقبل قول الماذون في ضروريات تجارته الماذون فيها وكذا على انه لا يملك شيا
اصلا سواء ملكه مولا ام لا لانه نفع عنه العتق مطلقا وليس حقيقة فيكون
المراد نفي التملك لانه اقرب المجازات وفي الاستدلال نظر فان غاية دلالة
على وجود عبد مملوك لا قدره على شيء ووجود عبد مملوك قادر على شيء
في الجملة فابن الدلالة على عدم التملك للمملوك اصلا ولو بغير الاختيار وبتمليك
الولي وغيره فانه يحتمل ذلك ان يكون عبدا عاجزا ولا يملكه الولي او بغير اذن
الولي والذي لا يضرب له ضريبة وغير ذلك او يكون المراد الحجر وعدم صحة النصف

لا علم الملك فقد يكون مالكا ومجورا عليه كالصبي فانه يقال للطفل انه لا يدرك
على شئ مع علمه بل بين كونه مجورا عليه وغير مالكا تناف في الجملة فان المتبادر
من الاول الملكية الا انه ممنوع من التصرف كالصغير والفلس والسفيه ثم انه
يدل على الملك قوله تعالى فانكحو الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامانتكم ان
يكونوا فقرا يغنهم الله من فضله وافهم بعض الاخبار الصحيحة وان دل على
عدمه ايضا ويمكن الجمع بينهما في الجملة بالحمل على الملك والحج وقد فصلنا المسئلة في
شرح الارشاد كالوقوف والسكنى والصدقة

والهبة وغيرها وليس ما يدل عليها بالمخصوص بل يدل عليها عموم ما يدل على فعل
الخيرات وقد ذكر الراوندي وغيره آيات لن تنالوا البر حتى تنفقوا
ما تحبون وعانقتم موال انفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا
واعظم اجرا ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل الشرق الى قوله وانى لك
على حبه ذوى القرى والبناتى والساكين وابن السبيل والساكنين وفي الرقاب
وقد مر تفسيرها والآيات والاخبار على ذلك لا تعد ولا تحصى
بحسب حاج الى ذكرها

الذرى وفيه اتيان وما انفقتم من نفقة او نذرتم من نذر الى كل ما
فعلتم من نفقة حسنة او قبيحة وكل ما اوجبتم على انفسكم بالنذر ويحمل سبها ايضا
الله يعلم فان الله يعلمه وما للظالمين من انصار فيعلم استحقاق صاحبه للاجر
وثبته فاعله فيما زيه على ذلك ان خيرا خيرا وان شر افسدا ولا يبعد دلالة على
استحباب فعل النذر ان كان المند ورطاعة وتحريمه ان كان معصية حيث
قرنه بالانفاق الرغوب والهروب ووعده فاعله بالاجر اذا فعله على الوجه
الرضي واوعد بالعقاب على عدمه بانه يعلمه وكذا وجوب الوفاء به لبتية

من بحال الظالم على ما هو الظاهر وحي على الوفاء به وقال النبي النذر هو عقد الو
على نفسه فعل شيء من البر بشرط ولا ينفذ ذلك إلا بقوله لله علي كذا ولا يثبت
بغير هذا اللفظ وأصل النذر الخوف لأنه يعتقد على نفسه خوف التقصير في الأمر
ومنه نذر الدم وهو العقد على نفسك الدم بالخوف من مضرة صاحبه ومنه النذر
وفي هذا الكلام تأمل أدفعهم عنه تخصيصه بالفعل وبالرجل إلا أن يقول بالثبوت
ويريد بالموثوق أو يعلم المرأة والترك بالمقايضة أو المراد مثله وإيم القبيح
بالترديد على عدم انعقاده في المباح كما هو مذهب بعض الأصحاب وهو محل التأمل
أي العموم أدلة النذر مع عدم اشتماله على قبح ومحتمل أن يريد به المباح وإيم من القبيح
بالشرط يعلم عدم انعقاد النذر إذا لم يكن مقدر به كما هو مذهب السيد وهو
محل التأمل العموم الأدلة وعدم العلم باعتبارها في معناه وكون أصله الخوف ظاهري
العموم وكذا أصل عدم الزيادة ولهذا ذهب أكثر الأصحاب إلى عدمه على الظاهر لكن
يشعر باعتبار صحته مضمون حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا
قال الرجل على الشيء إلى بيت الله وهو محرم تحته أو على هدي كذا وكذا فليس شيء
— لله على الشيء إلى بيته أو يقول لله علي هدي كذا وكذا أن لم يفعل
لن ولد وأما اشتراط هذه الصيغة في ذلك على عدم انعقاده إذا أتى بلفظ
آخر مرادف له وهو المشهور والمفهوم من بعض الروايات كالقبيح المتقدم
ويذكر أيم على عدم انعقاده من غير لفظ كما هو مذهب الأكثر خذ قال الشيخ
فإنه يكفي بعبارة قلبا وإن لم يلفظ به ودليل مذهب الأكثر عدم العلم بإطلاق
النذر عليه في الأصل والشهرة وبعض الروايات مثل القبيح المتقدم وفي
الاستدلال على مذهب الشيخ قبل أن يتدوا ما في أنفسكم أو تخفوه بحاسبكم به
الله تأمل لا يخفى وكذا مثل قوله تعالى أن الله يعلم ما في أنفسكم فاحذروه نعم هما

يدلّان على العقاب بأفعال القلب ولو بقصد العصبية وذلك غير بعيد فإن
قصد البقيع فتح عقده وشرعا ايضاً لا أنه لا يعاقب عليه العقاب الذي يعاقب عليه
لفعله في الخارج وبه يجمع بين الأدلة بين الأقوال يوفون بالنذر

ويخافون يوماً كان شره مستطيراً قال في وف يوفون جواب من عسى يقول ما
لهذين بقول ذلك والوفاء بالنذر مبالغة في وصفهم بالتوفير على أداء الواجبات لأن
من وفى بما أوجبه هو على نفسه لوجه الله كان بما أوجبه الله عليه وفى وإن كان
ورداً للإيفاء في مواضع فتدلى على وجوب الوفاء بالنذر فما قل وفي قوله تعالى
نذرت للرحمن صوماً فلن أكلم اليوم نسباً دلالة على جواز نذر وصوم عدم التكلم
وكانه مخصوص بذلك الشريعة ولهذا قال الأصحاب إن صوم الصمت حرام

وفيه آيات واوفوا بالعهد إن العهد
كان مستولاً وبعهد الله أوفوا والخارج متعلق بما بعده أى أوفوا للنكاح
والمبالغة للعمع المستفاد أى بحسب الإيفاء ما عهد الله إلى المكلف لا غير أى لا يصار
غيره ولا يجعل معارضاً له ويترك به فيها دلالة على وجوب الإيفاء بالشرط
والعهود والنذور والعقود والائتات بجميع ما أمر به من العمل بالعهد فى
القول والفعل وإيفاء الكيل والوزن وغير ذلك ذلكم وصمكم به لتعلموا نذركم
أى جميع ما تقدم أو حصر الإيفاء بعهد الله فانه مستل على ما تقدم وزيادة وصمكم
الله بحفظه والعمل بمقتضاه رجاء تذكركم الله وعقابه وثوابه فتشعظون به وفيه
تأكيد بالغ وكذلك الذين يوفون بعهد الله قبل عهده الله ما عهده الله على أنفسهم
من الشهادة بربوبية الله وأشهدهم على أنفسهم ليستبرككم قالوا بلى ولا ينقضون
الميثاق كل ما وثقوا على أنفسهم من المواقف بينهم وبين الله من العهود والنذور
والإيمان وغير ذلك وبين خلقه من العقود والشروط وسائر ما أقر معهم فهذا

نعم بعد تخصيص وتجمل ان يكون مضاهيا واحدا فيكون الثاني ناكرا للثاني
فيكون جعل هذه دليلا على وجوب الوفاء بالندور والعقود والترايط والوعد
وكذلك قوله تعا والذين هم لاماناتهم وعهدهم راعون في شئ الشئ المؤمن
عليه امانة وعهدا ومنه ان تودوا الامان ولا تخونوا اماناتكم وانما تودوا
العيون لا المعاني وبجان المؤمن لا الامانة والراعي الحافظ يجمل العموم في كل
ما اوتمنوا عليه من جهة تعا والخلف والخصوص فيما حلو من امانات الناس
وعهدهم وفي راعون اي حافظون وافون والامانات ضربان امانات الله
وامانات العباد فامانته تعا في العبادات كالصيام والصلوة ونحوها وامانات
العباد هي مثل الودائع والشهادات وغيرها واقام العهد فعلى نكته اضر الامر
الله ونذور الانسان والعقود الجارية بين الناس فيجب على الانسان الوفاء
بجميع ضروب الامانات والعهد والقيام بما يتولاها منها

وفيه آيات ولا تجعلوا الله عرضة لايماكم ان تبروا وتنفقوا وتصلحوا بين
الناس والله سميع عليم ظاهرها نهي عن كثرة الايمان والحلف على كل شئ اي لا تجعلوا
الله معرضا لايماكم ولا تكثروا الحلف حتى في المحقرات وغير المهمات الضرورية
ويؤيد النبي عن كثرة الحلف ولا تطع كل حلاف وان تبروا علة للنهي بحذف
مضاف اي ارادة بركم ونفواكم واصلا حكم بين الناس فان الحلاف محذور على
الله فيكذب ولا يصلح ان يكون بارا ولا مستعينا ولا مصالحا بين الناس وقد قيل
غير هذا المعنى ايه وهو انه لا تجعلوا الله حاجزا وما نفعنا حلفتكم عليه من البر
والنقوى واصلاح ذات البين فيكون الايمان بمعنى المحلوف عليه وان تبروا
بيانا له ويكون اشارة الى ما هو المشهور ان المحلوف اذا كان مرجوحا لا ينفذ
وكذا اذا كان راجحا ثم صار مرجوحا كما يدلك عليه الاخبار من العامة والخاصة

مثل قوله صلى الله عليه وآله لعبد الرحمن بن سيرة اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها
 خيرا منها فات الذي خيرا منها فانا تل لا يواخذكم الله باللغو في
 ايمانكم ولكن يواخذكم بما كسبت قلوبكم والله غفور رحيم قيل اصل اللغو الكلام
 الذي لا فائدة فيه يقال الغي الكلمة اذا طرحتها لانه لا فائدة فيها والله غنيه الكلمة
 البسيطة الفاحشة وعنده اشتقاق اللغو لانه كلام لا فائدة فيه عند غير اهلها
 واصل الحمد الاناءة وهو في صفة ثلث الامهال تباخير العقاب على الذنب قال في
 ف وي اللغو من اليمين الساقط الذي لا يعتد به في الايمان وهو الذي لا يعتد
 معه بقربه عقدتم الايمان وهو الذي يجري على اللسان عادة مثل قول العرب
 لا والله وبلى والله من غير عقد على يمين بل مجرد التاكيد لقولها اوجاهها بمضاها
 او سبق لسانه اليها او في حال الغضب السقط للعقد فغناه ان الله لا يواخذكم
 بما لا قصد معه لكم من الايمان بعقوبة لا في الدنيا بكفارة ولا في الآخرة بعذابها
 بل يواخذكم باليمين الملفوظة اذا غرتم وقصدتم بقلوبكم وخالفتم او كذبتم عدل
 على الماضي كاذبا فانه يسمى بالغوس وهو حرام وكفارة فيه عند الاحكام بان
 بل انما هي على فعل متوقع راجح او ترك كذلك او مباح وتحقيق ما يوجب كفارة
 سمي في تفسير اية الكفارة ان شاء الله تعالى وكل ذلك اذا قصدتم الايمان وعقدتم
 عليها القلوب اي وطأتم قلوبكم السننكم او انه يواخذكم بما نعتدتم وقصدتم
 من الايمان على خلاف الحق اي الايمان الكاذبة فلا كفارة ولا حذف في الكلام
 والله غفور يغفر الذنوب لعل مع التوبة وجوبا او تعضدا من غير توبة اي
 حللم يؤخر العقوبة ولا يعمل بها لانه انما يعمل من مخاف العقوب لا
 يواخذكم الله باللغو في ايمانكم بحمل ان يكون المراد من اللغو ما يصدر من الانسان
 بغير قصد كقول لا والله وبلى والله حين الغفلة والغضب وغير ذلك

شرط في انعقاد العقد ويشعر به ما بعده كما هو محتمل الحلف على ما ظن أنه كذلك
ولم يكن ويمكن شموله للكل والظاهر أن في إيمانكم صلة للغول أنه مصدر أو حال عنه
أو صفة بان يُعَدَّ معروفاً باللام مثل الحاصل والراد في الواحدة مطلقاً في الدنيا
بعدم الكفارة وعدم التعزير وفي الأخرى بعدم العقاب ولكن يواخذكم بما
عقدتم الإيمان بالعقد وجئتم بها على الوجه الشرعي إن كان مستقبلاً قابلاً
للعنت بالكفارة والتعزير بل العقاب أيضاً ويحتمل التسقوط بالكفارة وإن كان قابلاً
بالعقاب والتعزير إن كان كذباً عن عمد من داع شرعاً مع عدم التوبة فكفارة
بيان للمواخاة أي كفارة نكث الحلف والمواخاة به قال في الراد بالكفارة الغلظة
التي تذهب الائم وتشتد الذنب واستدل بظاهره على جواز التكفير بالمال
قبل العنت وهو عندنا خلافه فالحنفية لقوله من حلف على بين ورأى غيرها
خيراً منها فليكفر عن عينه وليأت الذي هو خير ولعل لقوله من دليل المذهب لا
لمذهب الحنفية وظهور الآية من أن الكفارة إنما تكون بعد كما فهم من كلامه
أي من كفارة افطار شهر رمضان وغيره فلا معنى لتعديها وعلى تقدير ظهور
الآية في ذلك فالخصيص بالمال لا وجه له وكذا الخبر مع أن جعله دليل ظاهر
الآية ليس سديداً على أنه متعبد برونه غيرها خيراً والراد أعم وأنه غير معلوم
القيمة والذي ثبت عند الأصحاب أنه إذا حلف على شيء ثم رأى غيره أولى
تخل البين بغير كفارة مثل أن حلف ليضرب عبداً أو لم يأكل الطعام الغلاتي ولم
يفعل الفعل الغلاتي وصار المصلحة في عدمه ويكون هو أولى بالنسبة إلى التخل
البين من غير كفارة فكانه يدخل في البين اللغو الذي لا يواخذ ولهم عليه الروايات
وكانه يجمع عليه أيضاً عندهم والحنفية موافقة لهم في عدم الكفارة قبل الفعل
مطلقاً والتشافعية بغير المال وأطعم عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون

اهليكم خبر كفارته والمراد بالمسكين هو الفقير الذي يستحق الزكوة اي لا قدره على
قوت سنة ولو بالكسب على ما قالوا من اوسط اي من اقصد ووسطه باعتبار
النوع ويمكن التقدير ايف ولكن القدر معد في الاخبار بالمد لكل مسكين عند
الاكثر وقيل مدان والجنس هو الحنطة مثلا ان كان هو الاوسط والاعلى والظا
ان الاوسط للرحضة وان دونه لا يجوز لان الاعلى لا يجزي ولا ياتي محل من
اوسط نص لانه صفة مفعول هو وفعله وتقديره ان تطعموا عشرة مساكين
اطعاما من اوسط والرفع على البدل من اطعام واظن جواز تعلقه باطعام ومعنى
البدلية غير ظ والتقدير موجب للتكرار وايضا وان سلم مانع عن تعلقه بالاطعام
للكور فله مانع من كونه صفة له فله يحتاج الى تقديره مع فعله بانه مانع من البدلية
ايضا واهليكم منصوب بانه مفعول ثان حذف نونه بالاضافة والمفعول
الاول محذوف اي ما تطعمون اهليكم وصرح الآية باعتبار العدد في المساكين فله
يجزي مقدار اطعام العشرة لو اريد لان المقصود من العدد مقدار الطعام كما قال ابو
حنيفة لان كون ذلك مقصودا بالمساوية لم اذ في تعدد الاشخاص مضاعف لا يوجد
في واحد من استجابة الدعاء والقبول عند الله وبالجملة رعاية خواطر عظمى وعناية
خاطر واحد وهو واضح وصرح الآية لا يخرج عنه او كسوتهم عطف على اطعام ما
لكونه مصدرا والتقدير لباس كسوتهم فالي اومن اوسط اذا كان يده وعرفت
معنى البدل هنا ويمكن تقدير او كسوتهم من اوسط ما تكتسبون اهليكم والظا ما يصدق
عليه الكسوة لغة او عرفا مثل ثوب يكون مغطيا للثورة كالنبتين وعمل الزرعة والاول
والاخر اولى والجملة اولى واقام مجرد الرداء فشكل لانه لا يقال له كسوة ان كان صغيرا
يحصل به مجرد الارتداء ويحتمل ان يكون المراد من الكسوة الثياب التي يحتاج اليها ^{نساء} الا
غيرها كالاطعام فانه لا بد من كونه مقدرا ما يكفيه يوما ولهذا يقال بحسب على الزوجة

والمملوك ومن تجب نفقته من الأقارب كسوقهم على الزوج والسيد والغريب ما يحتاج
إليه غرافا ويؤتاه مقابلته للطعام وتحرير الرقبة فجب ما يستخرج بدنه مثل قبض
أوجبه مع عمامه أو فلسوة على الوجه للتعارف في زماننا ولكن الغايبه غير ظ
قال يحيى بن نوب جاع فيصا ورءاء وازار وفيه ناقص خصوصا في الرداء وتحرير
رقبة أي وأعتاق انسان وظ الآية أنه يخرج كل انسان كما يدعيه الاصحاب بشرط
الشافعي كونه موقفا ساعيا على كفارة القتل وهو بطل نعم لو كان نص مفيد بذلك
أي بكونه موقفا يجب والأفلا فلا يجري الطفل فيه إلا أن يلحق بأبائه في الإيمان
والظأنه يكفي بالإسلام وعند الاصحاب يمكن كونه موقفا بالمعنى الأخير عندهم
فالمكفر يخرج من اختيار أبي المثلث شاء أن وجدت والاختيار ما وجد وإن لم
يجد شأنا أصلا كما هو ظ قوله فمن لم يجد أي شأنا منها فصيام ثلثة أيام أي كفارة
خلفه صيام ثلثة أيام فظاهرها أجزاء أي ثلثة على أي وجه جاز إلا أنه قد ع
الاصحاب كالشافعي بالتابع للجماع والسنة ويؤتاه قراءة متابعات في الشاذ
وإن لم تكن الشاذة حجة اذ لم يثبت كتابا ولم يرد سنة وهذا لم يرد علينا لما مر
نعم يرد على أي حيفه حيث قيد بالتابع واستدل عليه بالقراءة الشاذة قال
يحيى بن محمد حجة ذلك كفارة إيمانكم إذا حلفتم كأنه يريد وحسنتم أيضا لما مر ويريد
به التأكيد والابضاح والآذا كان يحتاج إلى ذكره خصوصا إذا حلفتم واحفظوا
إيمانكم ظاهرها أنه لا تخالفوها ولا تنكثوها فذلك على أن خلف الحلف والحنت
حرام مطلقا كغرام لا فجب الكفارة بعد الحنت وأنه لا يجوز نكثه بوجه على
تعديل الجواز لأوجه الكفارة فذهب الشافعي بتجوزيه بعد الكفارة محل التأمل
وكذا صحة الخبر المتقدم فأنه على تقدير انعقاده يجب حفظه لهذه الآية ونحوها
فكيف يجوز رفعه بالكفارة الآن يقال بالحل كما قال اصحابنا للنص والجماع

ولأن الانعقاد مشروط بكون ما يحلف عليه راجحاً أو مساوياً بالإجماع على الظن والأخبار
وعلى تقدير العقب بالرجحية لا يبقى شرط الانعقاد ودوامه فمات فيه ولا يمان
شروط وأحكام مذكورة في علمها كذلك مثل ذلك البيان بين الله لكم آياته ^{علامة}
شرايعه لعلكم تشكرون الله تعالى التعليم أو سائر نعمه الواجب شكرها فإن مثل
هذا البيان يسهل لكم المخرج ويحصل الخلاص بالكفارة في الدنيا عن العقاب
فيجب شكر نعمه شرع الكفارة وبيانها على وجه واضح كما ير النعم
وفيه آيات مثل قوله تعالى اذ نقول للذي انعم الله عليه وانعم عليه
الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وآله والذي زيد بن الحارث انعم الله عليه توفيته
للسلام وانعم الله عليه وآله عتقه بعد ان ملكه بالاسر فدللت الآية على
قشر وعية تملك الانسان وعتقه بل رجائه وكون المعتق منعاً والايات الدالة
عليه كثيرة لا تحتاج الى الذكر ولذا كرامة الكتابة وهي قوله والذين يتبعون الكتاب
فما ملكتم ايمانكم فكا بتوهم ان علمهم فيهم خير في الذين مرفوع على الاصل
او منصوب بفعل مضر بفسره فكا بتوهم كقولك فاضربه ودخل الغاء لقين معنى
الشرط والكتاب ولكاتبه كالعقاب والمعاقبة وهو ان يقول الرجل لملوكه ما ابتك
على الفردوسهم فان اذها عتق ومعناه كبت لك على نفسي ان تعتقني اذ
وفيت بالمال وكبت لي على نفسك ان تفي بديلك او كبت عليك الوفاء
بالمال وكبت على العتق اي الذي يطلبون المكاتبه منكم ايها الموالى العبيد
والاماء فكا بتوهم وهي ان تقر معه ان يعطيك مالا معينا في تخم او نجوم معينة
فينعتق بذلك فهي دالة على جوازها مطلقاً حالاً وموجلة متجانهم واحد او متعدي
ومشروط او مطلق وعلى مال قليل او كثير عين او منفعه واحكامها مذكورة
في الفقه ان علمهم فيهم خير الامر بها معلق بعلم الخير في الملوك فقبل هو المال ^{فصل}

هو الصالح وقيل هو القدرة على الاكتساب وتحصيل مال الكتابة والامانة والشارع
الوسط ويجعل الاخير والاول البعيد خصوصا على الذهب المشهور من عدم ملكهم
شأن في الامر للذهب عند عامة العلماء وجميع الفقهاء ونقل عن ابن سبويه
انه امر حتم واجاب فهو مسبوق بالاجماع وبالعكس ففيها دلالة على استحباب
الكتابة بشرط طلبه وخيرته واتوهم من مال الله الذي انالهم امر المولى باعطاء
المكاتبين بعض المال الذي اعطاهم الله آياه فهو يدعى على اعطاء المكاتب
للمكاتب من المال الذي اعطاه الله آياه قال بعض الاصحاب بوجوب
اعطاء المكاتب شئ من الزكوة وهو من سهم الرقاب ان وجبت والاستحب
فيوزان يعطى من الزكوة ثم باخذها منه وان يحسب عليه من الزكوة ويسقط
من مال الكتابة وجوع زكاته اليه بوجه آخر غير ضاير كما اذا اشترى من
الفقير زكاته ولكن قالوا يكره ان يملك ما يتصدق به باختياره ولا يعبد
اخراج هذه عنه للآية فاقول وكانت حملوا الآية عليه وهو بعيد لا يفهم الا ان
يكون دليل عليه فاقول وفيه معناه حطوا عنهم من نجوم الكتابة شأ وقيل ردوا
عليهم بامتناع السادة من المال الذي اخذتم منها وهو استحباب وقيل اجاب
وقال قوم من المفسرين انه خطاب للمؤمنين بمعونتهم على تخلص رقابهم
الرق ومن قال انه خطاب للسادات اخلفوا في قدر ما يجب الاولى قد
ما يعطى فيقتل بتقدير ربع المال عن الثوري وروي ذلك عن علي عليه السلام
وقيل ليس فيه تقدير بل يحيط عنه شئ وهو الصحيح للصدق فانه يصدق
بالامتناع فيكفي ويخرج عن العهد ثم ان ط الآية وجوب اعطاء ما يصدق
انه من المال الذي اعطاه الله ولكن ينبغي ان يكون اعطاء قماضي اعطاء
عرفا ويتنفع به غالبا لا مثل فلس واحد فاقول وان الخطاب به هم المولى

والسادة لا المسلمون كما نعل في ف عن ابي حنيفة انه على السليم وان يحصل بالخط
فله يحتاج الى الدفع ثم الاخذ وان كان رعاينة اللفظ اولى فماتل

والبحث فيه يتنوع انواعا في شرعيته واقسامه وغير ذلك

وفيه آيات وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامانكم ان
يكونوا فقراء بغيرهم الله من فضل الله واسع عليهم في الكشاف الايامي واليتامى
اصلها الايام ويتام فقلبا والايم للرجل والمرأة اذا لم يكن وجابكين كانا ايتامين
الاولى ان يقول من كزوج لها بكرة او يتام ومن لامرأة لا كالا في العاموس
في احد منقول انكحوا محذوف والتقدير انكحوا الايامي الرجال منكم من
نساكم والنساء من رجالكم والصالحين من عبادكم وامانكم في المراد ان زوجوا
من تايمن منكم من الاحرار والحرير ومن كان فيه صلاح من علمانكم وجواريتكم وخس
الصالحين لشدة الاهتمام بشانهم وللانثارة والترغيب الى الصلاح فاتهم ان راوا
من وجين لصلحهم رغبا فيه ولان ثوابه اكثر ولا تتم في القرب اذ لا يحطون
واقا غيرهم فيعالجون انفسهم بغوذب الله بغير التزويج وان اتموا ويحازوا في ^{حرة} الا
في لان الصالحين من الارفاهم الذين مواليهم يشفقون عليهم وينزلونهم منزلة
الاولاد في الاثرة والمودة وكانوا مظنة للتوصية بشانهم والاهتمام بهم وقبيل
التوصية فيهم واقا المعسرون منهم في اهلهم عند مواليهم على عكس ذلك وهذا
الامر للندب لما علم ان النكاح امر مندوب اليه وقد يكون للوجوب في
حق الاولياء عند طلب المرأة ذلك وقمايدك على كونه مندوبا اليه قوله
صلى الله عليه واله من احب فطرني فليست بسني وهي النكاح وعند علي السلام من
كان له ما يزوج به فلم يزوج فليس منا وهذا يدل على الوجوب فماتل وعنه
عم اذا تزوج احدكم تح به شيطانه يا ويله عصم ابن ادم مني ثلثه دينه وعند عميا

عياض لا تزوجن عجوزا ولا عاقر افا في مكاشر والاحاديث فيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله كثيرة وربما كان واجب الزك كما اذا أدى الى معصية او مفسدة وعن النبي صلى الله عليه وآله اذا اتى على امي مائة وثمانون سنة اي من هجري فقد حلت له العزوبة والعزلة والزهد على رؤس الجبال وفي حديث ياتي على الناس زمان لا تنال المعيشة فيه الا بالمعصية فاذا كان ذلك الزمان حلت العزوبة وهذه ايضا على وجوب الزوج في الجملة ويهم من كلامه ان المهر الامر اذا اكل الى المعصية يصير ذلك حراما فيكون ما يتوقف ويحصل به المحرم حراما لكون ما يتوقف عليه الواجب واجبا وبعض العلماء فيه نزاع وليس هذا محله وتدل الآية على وجوب قبول الولي الخطبة ونزوح المولى عليها حرا كان او مملوكا وذلك غير بعيد اذا كان فيه مصلحة بان كان الزوج قادرا على التقف وكفوا كما يدل عليه بعض الاخبار وفي كلام الاصحاب انه يجب اجابة الكفو القادر فيهم الزوج على الزوجة ايم وفيه تأمل ذكرناه في محله وظ الآية عدم اشتراط القدرة والكفو وكانه مفهوم من الخبر والاجتماع فالآية دليل ترغيب الاولياء والوكلاء وان لم يكونوا اولياء شرعا بنزوح من يسمع كلامهم ويتبعهم وعده جعل فقر الزوج والزوجة مانعا معللا بان الله الغني بالفي الاحاديث ما يدل على ان الزوج موجب للغني وان تركه خوفا من الفقر سخط الله ولكن جعل في ذلك شرطا بمشئة الله تعالى حيث قال يبيع ان يكون شريطة الله غير منسبة في هذا الوعد ونظايرة وهي مشئته ولا يشاء الحكيم الا ما اقتضته الحكمة وما كان مصلحة ونحوه ومن يتق الله يجعل له من امره فرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب وقد جاءت الشريعة منصوصة في قول الله تعالى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ان شاء ان الله عليم حكيم ومن لم يتن هذه الشريعة لم ينسب معترضا بغرب كان

غنيا فافقره النكاح وكان هذه الشريطة محذوفة مثل اجابة الدعاء في قوله ادعوني
استجب لكم فله يرد الشبهة فيها دلالة على مرغوبة النكاح مطلقا وافضل منه
وعلى استغناء الاباء والاولياء وان كان المولى عليها بلاءا قاتلا وعلى استغناء
الموالي ايض في نكاح المالك وايضا فيها دلالة على ملك المالك لقوله تعالى ان
يكونوا افقرا يغنيهم الله اذ الظاهر راجع الى الكل لا الى الاحرار خاصة فانه خلاف
الظاهر يمكن ان يعال غناهم وفقيرهم باعتبار موالهم واذنهم في التصرف في مالهم
وهو بعيد مما قل وليسعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى
يغنيهم الله من فضله وفي وجهه في العفة وظلف النفس كان المستعفف طالب
من نفسه العفاف وحاملها عليه لا يجدون نكاحا اي استطاعة تزوج
ويجوز ان يراد بالنكاح ما ينكح به من المال حتى يغنيهم الله ترجية للمستعفين
وتقدمه وعد بالنفصل عليهم بالغنا ليكون انتظار ذلك وتأمله لظنهم
في استعفافهم ودر بطاعته قلوبهم وليظهر بذلك ان فضله اولى بالاعفاء اذ
من الصلحاء وفيها دلالة على الصبر وطلب العفة اغماير غيب فيها بعد عدم
ما يتمكن به من التزوج اصلا لان يجد شيئا في الجملة فلا ينبغي طلب الصبر والعفة
لوجد ما لا كثيرا ويصير غنيا ولهذا لا يجدون ويحتمل ان يكون معنى حتى غاية
للاستعفاف ويكون المراد بالنكاح الزوجة المناسبة بحاله وبالجملة على العادة
لانما فاة بين ما تقدم وهذه اذا الاولى امر الاولياء بالنكاح وعدم جعل
الغرف مانعا وهذه ترغيب للزواج بطلب العفة حتى يغنيهم الله وان يزوجه
ولكن له الاولى عدم ذلك او يكون المراد بالبيان مجرد الاباحة والخصية
دون الرجحان والاولى ان يكون المراد هو عدم الزوجة ونحو ذلك مما قل
ويحتمل ايض ان يكون معناها وجوب الصبر والاستعفاف بمعنى عدم التعدي

والبل الى السفاح فكانه قال لا يسفح الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله
فما قل وان خفتم الانقسطوا في البتاع فانكروا ما طاب لكم من
النساء منى وثلاث ورباع فان خفتم الا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم
اي ان خفتم الا تعدلوا بل تجوزوا في بتاعي النساء اذ انزجتم بهن فنزجوا
غيرهن من طاب لكم من النساء الا في لا تعدلوا على عدم العدل العشرة
وتجوزها فتعد لوايها من ولا تقصروا في حقهن من المهر والتفقة روي انه كانوا
اذا وجدوا يتيمة ذاما لا وزجوا له تزوجوها فربما يجمع عند احد منهم
عدة منهم فيقصر من بها هو واجب عليهم فنزلت وروي انهم لما كانوا يجوزون
عن البتاعي والنصف في اموالهم خوفا من العقاب بعد ان عرفوا عظم
امر البتاعي والنصف في اموالهم ولا يجوزون عن الجوز في امور النساء من
عدم التعديل والتقصير في المهر والتفقة نزلت هذه الآية اي ان خفتم من
العقاب وتخرجتم من البتاعي لذلك فينبغي ان تجوزوا في امور النساء انهم من
ترك ما هو واجب عليكم لهن من الحقوق فنزجوا ما هو حلال طيب و
على العدل يهن من اثنين او ثلث او اربع اي عدد كانت من هذا العدد
الباين وترك الواحدة لعدم الاحتياج الى القسط والعدل وان احتج الى ملة
المهر والتفقة وهي معلومة وقيل كانوا يجوزون من البتاعي ولا يجوزون
الزنا فنزلت ثم اعلم ان التعبير عنهم بالامارة الى قلة عقولهن وان معنى
منى وثلاث ورباع انكروا الطيبات حال كونهن معدودات بهذا العدد
ثنتين وثلاثا واربعا واربعا وهي معدولات منها فهي غير منصرفة بالعد
التميزي والصفة فانها بنيت للوصف فان معنى منى مثلا الذي يكون ثنتين
اي تزوجوا بها الرجال ثنتين ثنتين ثلثا ثلثا اربعا اربعا والخطاب للجميع اي

ارجع واحد منها جميعا نحو واحد
 نس منهن ذو التوزيع يجوز لكل
 واحد منهن ان يملك عددا شاء

خذوا كل واحد منكم تسعين او ثلثا او اربعا او مختلف كما يقال افسروا هذا الما الثلثين
 اثنين ثلثة ثلثة اربعة اربعة وبرد قسمه الما على الوجه المذكور سواء كانت
 القسمه متعقده او مختلفة وهي منصوبات على الحال عن منقول فانكحوا ووافعه
 فيحتاج الى التاويل بل العمل بمحمل غيرها ولو اخبر المفرد بان يقول تسعين وثلثا واربعا
 لقال على جواز الجمع دون التوزيع ولو قيل اولدك على احدها فقط دون الجمع
 فلا يجوز القسمه الاعلى وجه واحد ولا يفهم جواز الجمع بين المذكورات فيلزم يجوز
 اكثر من اربع مثل ثلثي عشرة لشخص واحد اما ان المبادر من هذا الكلام
 هو القسمه بين الجميع على الوجه المذكور على سبيل الاتفاق والاختلاف فلا يحتمل
 لذلك الى جعل الواو بمعنى او بل لا يصح لما تروى لا تروى من يجوز التسعة بل ان الشخص
 واحد فان ثلث بمعنى ثلثة ثلثة وكذا اربع فان خفتم في من العقاب في التعدد
 بعد العدد فواحدة اي فانكحوا واحدة لا غير فانها لا تحتاج الى التعديل وكثرة
 المؤنة او ما ملكت ايمانكم واحدة او متعددة فانها لا تحتاج الى التعديل بل الكثرة
 ولا الى المهر والمؤنة مثل مؤنة الاحرار ذلك ادنى الاتقوا اي الواحدة من الخيرون
 او اختيار الاما اقرب الى ان لا يميلوا من عال الميزان اذا مال وان لا يجوزوا
 من عال الحاكم في حكمه اذا جاز فيه ومنه عول الغريضة وفتر بان لا تكثر عيالكم
 من عال فغير عن كثرة العيال بكثرة المؤنة على الكفاية ويؤيد قراءة تعيلوا من عال
 الرجل اذا كثر عياله فالمراد بالعيال الازواج والاولة فهو بالنسبة الى الواحدة ظ
 واقبال النسبة الى الاما فانه باعتبار عدم كثرة مؤنته فممن بمنزلة القليلة وان
 كثرن وانهم مظنة قلدة الولد بالعزل وغيره ثم انه لا يخفى ما يفهم من الآية الكريمة
 من وجوب التحرر عن الحرمان بخوف الوقوع فيها حيث قال وان خفتم الا
 تعسطوا فانكحوا وقال فان خفتم الآية فتدلى على حال المبالغة في وجوب الاحتيا

عن المحرمات وفي ملاحظة العدل والعسب بين النساء بل مطلقا فيكون المعنى
ان ختم من عدم العسب في تباين النساء بالمعنى الذي تقدم فلا يباح لكم ذلك غير
مضطرين فان لكم ان تنكحوا فانكحوا ما طاب لكم من النساء منى وثلاث ورباع
عادلين بينهن منقنين على العيال وان ختم عن عدم العدل وكثرة العيال
فانكحوا ما لا يحتاج اليها مقصود الاية تحريم عدم العسب وما يؤول اليه وباحة
النكاح معه الى اربع لا وجوبه على الظاهر ويحتمل حمل الامر بالزوج على الذنب للاجتماع
على عدم وجوب منى بل الواحدة الا في بعض الصور وحمله عليه بعيد بل لا
يمكن فاقبل بل استحباب الثنتين وما فوقهما ايضا غير ظواري رأت عن الشيخ ^{هـ}
ذلك وسيبهاظ وفي الآية ايضا اشارته اليها فكانت للباحة وعدم التحريم فاقبل
قال في استدلال بعض الناس على وجوب الزوج بقوله فانكحوا وهو خطأ
لانه لا يجوز العدول عن الظاهر بدليل وقد قام الدليل على عدم الوجوب وانت
قد عرفت عدم الدلالة والايلازم وجوب منى وان وجود الدليل على عدم الوجوب
مثل الاجماع والخبر لا ينافي دلالة على الوجوب ظاهر الا ان يقال انه قال به
لذلك فيمكن ان لا يثبت وجود الدليل ويفهم ايضا انه يجب الاجتناب عن جمع
المحرمات فهو مؤيد لما ذكره سلطان المحققين من عدم قبول التوبة عن بعض
الذنوب دون البعض ويفهم ايضا جواز النكاح الى اربع وتحريم الخامسة وعدم
حسن ترك النكاح بالكلية فانه لا بد اما من الواحدة او ملك البين يفهم كمال
الاهتمام بالزوج ودم العزوبة وانها ترتفع بملك البين ولا يحتاج الى النكاح
بالعقد والكل موجود في الاخبار وانه لا يجب التعديل بين السراري والنام
عندهن وجواز العزل عنهن وقلة مؤنة ما يحتاج اليه منهن ثم اوجب اعطاء
مهور النساء فقالوا والنساء صدقانهن محلة اي عطية من الله تعالى لهن

وسمي بها مع كونه عوض البضع لا لاشتراك فوايد التزويج فمحل حاله عن الصدقات
ويحتمل عن فاعل التواضعي ناحيتين فكانت عطية منهم وهو ظاهر ويحتمل كون بضعها على
المصدر فكانت قاله انحلو عن محلها فظاهرها يدك على وجوب المهر مجرد العقد
لأنه بالعقد تغير الزوج داخل في النساء فتدلى على أن الوجوب للمهر هو العقد
فقط ولا دخل للدخول ثم قد ينصف بالطلاق وهو مذهب الأصحاب بل
على وجوب اعطائه فكانت عقيد بطلب صاحبه كسائر الحقوق فيمكن أن يكون
لها الامتناع حتى تأخذ فمات فيه ويدلى على أنه يجب الاعطاء من طيب النفس
فإن طين خطاب للزوج أي فإن طابت نفوسهن بهتة لكم عن شيء منه من
صدقائهن فتذكر الضير باعتبار المهر أو باعتبار المهر المذكور فيها نفسها هو
مبين وتذكر شيء يدل على عمومته والظاهر هبة الكل ابيض كذلك الآية ذكر البعض
للاشارة إلى أنه ينبغي اعطاء البعض كما ذكر بعض الروايات على تقدم شيء من المهر
فكلوا أي فكلوا الموهوب لكم ويحتمل أن يكون المراد التصرف والعقول مطاعها
هيناً مريباً فالهني الطيب السامع الذي لا يبعثه شيء والمرئ محمود العاقبة
الذي لا يقص ولا يؤذي وقال فين الصداق المهر والمحل العطية وسمي المحل
محل لأن الله تعالى جعلها العسل للناس والهني شفاء من المرض ويقال هني
الطعام ومرأي أي صار لي دواء عاجلاً شافياً وفي كتاب العياشي مرفوعاً إلى
أبي المومنين عم جاء رجل فقال يا أبا عبد المومنين اني يوجعني بطني فقال لك
زوجه قال نعم قال استوهب منها شيئاً طابت به نفسها من ما لها ثم اشرب به
عسله ثم اسكب عليه ماء النساء ثم اشربه فاني سمعت الله يقول في كتابه ولئن لنا
من النساء ماء مباركاً وقال يخرج من بطونها شراب مختلف الوانه فيه شفاء
للناس وقال فإن طين لكم عن شيء منه نفساً فكلوا هيناً مريباً فاذا اجتمعت

البركة والشفاء والهني المرئ شغيت انشاء الله تعالى ففعل ذلك فسنفي فذات
 الآية على حواز اكل مهرهن بطيب النفس ولا يحتاج الى الابحاث والقبول بل
 مطلق النفي في اموالهن بل اموال الناس اي بطيب النفس فلا بعد سقوطها
 بالهبة كما وردت به الرواية فالهبة غير مخصوصة بالايمان كالصدقة على ما دل
 عليه قوله تعالى وان تصدقوا خير لكم والظاهر ان يجوز الابراء ايض ولكن ينبغي القول ايض
 وان في المهر شفاء وفي الخبر المذكور دلالة على عدم كراهة الاستيناب من مال
 الزوج مطر وان كان الظاهر المهر فقط وحصول الشفاء به وبالعسل وبماء
 النساء والذين هم لغروجهم حافظون في جميع الحالات الاعلى ازوهم
 او ما ملكت ايمانهم الاحاطة من وجهم او تسريهم اي يحفظونها عن جميع ما امر بالمعظ
 عنه ولا يحفظونها عن شيء ايجب بدليل عدم حسن المعظ اما وجوبا او استحبابا
 او باخا فكل ان المعظ عنه صفة حسن فكذلك عدم المعظ عن الزوجية والسرية
 فلا ينبغي ترك النكاح خوفا من العاش بل غيره ولا التسري خصوصاً باعتبار
 انه ليس بحسن لعدم حصول ولد مناسب وكونه عاراً كما يفعل به بعض الجملة
 وهو ظن يدعي عليه هذه الآية ايض من الايات والخبار فافهم ولهذا كله رآ
 لهم بقوله فانهم غير ملومين فيكون اللوم حراماً وعلى ازواجهم في موضع
 الحال اي الاولين على ازواجهم وقوا من عليهن نظيره فلان على البصيرة اي ولا
 عليها او متعلق بمجد وفي يدك عليه غير ملومين كانه قبل يلا مون الاعلى
 ازواجهم او ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين عليهن فذات على عدم حسن
 مباشرة جميع النساء الا زوجة وامته بل كشف الفروج عندها والاستئذان
 بغيرها حتى الاستئذان بالبدن وسائر البدن وبالحوانات وغيرها واكد ذلك بقوله
فمن ابغى وراء ذلك فاولئك هم العادون حتى فهم تحريم ذلك في ن اي الظالمون

المجاوزون الى ما لا يحل لهم اي من اراد واحدة غير الازواج المحللة والاماء على
الوجه الشرعي فاولئك هم الكاملون في العدد ولعن الحد الذي حقه الشارع
سواء كانت زوجته فوق الحد ام لا ولا تدل على تحريم المنفعة لانها زوجته وانما
بعض احكامها مثل الارث عند بعض والمنفعة لا يقتضي حر وجها عن سبي الزوجة
لانها زوجته لغاية بل شرعا ايضا كما في بعض الدائيات اي مثل النائرة والعائنة
فالتبني فان قلت هل فيه دليل على تحريم المنفعة قلت لا لان المنكوحه نكاح
المنفعة من جملة الازواج اذا وقع النكاح وفيه اشارة الى جواز المنفعة عنده وان
الآية دالة على جوازها فانه قال انها زوجته فدخل تحت الستينات بمنزلة
القول به الا ان لا يقول بعمومها بل يخصها بالخبر ولكن لا بدح من الايمان
بغيره يمكن تخصيص القرآن المتواتر به ويدل على تحريم جميع احوال المباشرة بجميع النساء
غيرها فلا يقع بالهبة والاجارة وغيرهما فينهم من الآية عدم جواز التحليل اي لكن
اكثر الاصحاب بل نزل الاجماع قبل الخالف وبعدك على جوازها للاخبار الصحيحة
عن ائمتهم عليهم السلام على ذلك فسلوا الحديث في الآية وادخلوا التحليل في احدهما
فبعض ادخله في التزوج فان المحللة منعة والتحليل تزويج وبعضهم ادخله في
الملك وجعل الملك اتم من المنفعة والعين والتحليل عليك منفعة والاوالة
بعيد اذ ليس فيه خواص المنفعة من وجوب تعيين الكف والمبلغ والصيغة للملك
والثاني اي لا يخرج عن بعد اذ الظن من الآية هو ملك العين لا الاقم ولهذا لا يحل
بملك المنفعة بغير وجه التحليل على ان كون تملك البعض مثل العتلة المحضة واللس
او النظر فقط غير واضح مع انها مباحة بالتحليل للنصوص الصحيحة وادخاله في الملك
اشكل وادخال المتاجرة بجميع منافعها اولى منها وهو ظن فلا بد من التخصيص
ولكن لما ثبت التحليل فلا بد من التاويل وان كان بعيدا فيمكن جعله متاخر لنفسه

تخصيص

وتخصيص هذه فائدة غير عزيز على ما اشتهر ان الله ما من عام الا وقد خص حتى هذا
 فاما المحصنات من النساء الاما ملكت ايمانكم كتاب الله
 عليكم واحل لكم ما وراء ذلكم عطف على المحرمات موبدا اي حرم عليكم المحصنات
 اي الزوجات الاما ملكت ايمانكم من السبايا فانه يجوز وطئهن مع كونهن
 من وجات لبطلان عقدهن بالتبني والتملك كما ورد في رواية ابي سعيد
 الخدري اصبا سبايا يوم اوطاس ولهن ازواج فكرهنا ان تقع عليهن
 فسألنا النبي صلى الله عليه وسلم فزلت الآية او ما ملكت الايمان من الاماء الزوجات
 فانه لما لك ابطال نكاحهن بمنع ازواجهن وطئها بعد العدة اذا كان زوجها
 ايم لمالكها بغير خلع وبذلك عليه الروايات مثل صحيح محمد بن مسلمة قال
 سألت الباقر عليه السلام عن قول الله عز وجل والمحصنات من النساء الاما
 ملكت ايمانكم قال هو ان يامر الرجل عبدة ونحوه امته فيقول اغزلك
 امرائك ولا تقربها ثم يجسمها حتى يتخلص ثم يتبها والآية تدل على جواز النكاح
 الاماء الزوجات لما لكها مطلقا والخبر خصصها وبنتها بل الاجماع ايم وكما
 مصدر لفعل محذوف اي كتب الله كتابا وفرض فريضة عليكم واحل الله
 لكم ما وراء ذلك الذي تقدم من المحرمات وهو عام مخصوص بالمنفصل
 من الاخبار والجماع المحرم بنت الاخ وبنت الاخت على العدة والمخالبة بغير
 رضاها وغير ذلك ان يتنقوا بمنعول لم ينقد برادة اي احل الله ذلك
 لارادة ان يتنقوا باموالكم اشارة الى المهر بالرضا وعدم الغضب ويشعر بالبا
 في المهر بان يعطى ويمكن ادخال شراء السراي ايم وبه محصنين معنيين غير
 مساحقين التساه الزنا فاستمتعتم فمن تمتعتم بهن من النساء المحملات
 المتعديات فانوهن اجورهن فيجب عليكم ان توتوهن اجورهن التي وقع

ب

لغة

العقد عليها كسائر الاجزاء فربما اي من رخصة حال من الاجور او مصدا
فعل محذوف او صفة مصدر محذوف اياء مفروضا قال في ن قيل المراد
بدنكاح المتعة وهو النكاح المنعقد بهم من معين الى اجل معلوم عن ابن عباس
والسدي وسعيد بن جبير وجماعة من التابعين وهو مذاهب اصحابنا الامامية
وهو الواضح لان لفظ الاستمتاع والنسج وان كان في الاصل واقعا على الانساق
والالنداد فقد صار يعرف الشرع مخصوصا بهذا العقد المعين اذا اضيف
الى النساء فعلى هذا يكون معناه متى عقدتم عليهن هذا العقد المسمى متعة
فانوهن اجورهن ويبدل على ذلك ان الله سبحانه علق وجوب اعطاء المهر
بالاستمتاع وذلك يقتضي ان يكون المراد بهذا العقد المخصوص من دون الباع
والاستدلال لان المهر لا يجب الا به وهذا وقد روي عن جماعة منهم ابي بن كعب
وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم انهم قرأوا ما استمتعتم به منهن الى اجل مسمى
فانوهن اجورهن وفي ذلك تصريح بان المراد به عقد المتعة وقد اورد ^{التعليق}
في تفسيره عن حبيب بن ابي ثابت قال اعطاني ابن عباس مصحفا فقال هذا
على قراءة ابي فرات في المصحف فما استمتعتم به منهن الى اجل مسمى وباسناده عن
ابي نصر قال سالت ابن عباس عن المتعة فقال اما قرأت سورة النساء
فقلت بلى فقال اما تقرأ فما استمتعتم به منهن الى اجل مسمى فكن لا افراؤها
هكذا قال ابن عباس والله هكذا انزل الله عز وجل تلك مرات وبإسناد عن شعبة
عن الحكم بن عيينة قال سالت عن هذه الآية فما استمتعتم به منهن امسوخة في قال
لا قال الحكم قال علي بن ابي طالب عليه السلام قال لو لاني عمر مني عن المتعة ما زلت
الاشقي وبإسناده عن عمران بن حصين قال نزلت اية المتعة في كتاب الله عز وجل
ولم ينزل بعد هاتين ايتينها فانا امرا برسول الله صلى الله عليه وآله فتمنعنا مع رسول الله

ما شاء

صلى الله عليه وآله فأتى عليه السلام ولم ينهها عنها فقال رجل بعد برأيه ما أورده
مسلم بن حجاج في الصحيح حدثنا الحسن الحلواني قال حدثني عبد الرزاق قال
أخبرنا ابن جريح قال عطاء قدم جابر بن عبد الله مقبراً فبينما هم في القوم
عن أشياء ثم ذكروا النقة فقال نعم استعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
وإني بكر وعمر وما يدلك إني على أن لفظ الاستمتاع في الآية لا يجوز أن يكون المراد
به الانتفاع والجماع أنه لو كان كذلك لوجب أن لا يلزم شيء من المهر من لا يتنفع
من المرأة شيء وقد علمنا أنه لو طلقها قبل الدخول لزمه نصف المهر ولو
كان المراد به النكاح الدائم لزم بحكم الآية جميع المهر بنفس العقد لأنه قال
فأتوهن أجورهن أي مهرهن ولا خلافة في أن ذلك غير واجب وإنما يجب
الأجر بحكم العقد في نكاح النقة وانت تعلم أنه قد قال بوجوب المهر
بحد العقد من أصحابنا أي هو المشهور كما مر ألا أنه ينصف بالطلاق فلعن
مراد وجوبه بحيث لا يسقطه شيء فيجبره عند المنقطع أي لأنه ينصف إذا
وهبت المدعى قبل الدخول على المشهور وينبغي أن يقول بثبوت المهر ^{جوده}
دائماً في عقد الدائم وليس كذلك فإنه يجوز خلوها عن مهر ثم يلزم بالدخول مهر
المثل ويمكن كونه مقصوداً فما قل وما يمكن التعلق به في هذه المسئلة الرواية
المشهور عن عمر بن الخطاب أنه قال متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله
عليه وآله ولا خلافة وأنا أنهي عنها وأعاقب عليها فأخبرنا أن هذه النقة كانت على
عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأضاف النبي عنها إلى نفسه لضرب من الرأى
فلو كان النبي ينهي أو نهى عنها وأباحها في وقت مخصوص دون وقت لاضاف النكاح
إليه دون نفسه وإيمه فأنه ما فرق بين متعة النكاح ومتعة النساء في النهي ولا خلافة
في أن متعة النكاح غير منسوخة ولا محرمة فوجب أن يكون حكم متعة النساء حكماً

وكونه على خلاف الأصل مع الخلاف في جواز نفي الكتاب بالسنة المتواترة وعدم
 الاجماع مع عدم العلم بالتواتر هنا وعدم جواز الخبر جواز الخبر الواحد بالعقل
 والنقل من الاجماع وغيره دليل لعدم وبوتيد عدم ورود خبر منقول صريح
 والخلاف من كبار الصحابة مثل ابن عباس والي ونقل بقائه الى زمان عمر واسناده
 المحرم الى نفسه كما مر والروايات من طرف اهل البيت عليهم السلام متواترة وان
 رجوع ابن عباس عنه وتوبته بعيدا لانه ما كان حراما بل كان قوله واجبا حيث
 واجبا كان مسندا الى دليل فكيف يصح الرجوع عنه الموت مع عدم ظهور دليل
 خلافه في حيوته وبعد ظهور دليله عند الموت وكونه مخفيا عليه وعلى
 غيره حتى ينعوه عنه الى حين الموت ومع ذلك لا معنى للتوبة حيث كان قايلا
 يقول واجب ولهذا ما نقل في غير فوي الرجوع وما تقدم من تسنين
 والتعليق صريح في بقاء الجواز فقوله بالسخ باطل لما عرفت من عدم بطلان
 له من عقل ونقل كتابا وسنة واجماع الوجود الخلاف من الخاصة والعامة
 مثل السدي وسعيد بن جبير وجماعة من التابعين وابن عباس وكذا
 نقل رجوعه عنه وما يدل على بطلانه كونه عند الموت والتوبة عنه لما
 عرفت على ان في كلامها اضطرابا فانه يفهم ناره انه اباحها مرة ثم حرمها
 وناره انه كان مرتين وانه اباحها ثم اصبح يقول ان الله حرمها ابدا فانه
 يفهم منه انه كان يوما واحدا بل ليلة واحدة ويفهم انه كانت ثلثة ايام
 مع انه قال كان الرجل منهم يمتنع اسبوعا وهل هذا الاتناقض واضطر
 لانه ما احل الله لقوله عمره فقاتل ولا نقول فافهم والحاصل ان الجواز كان
 ديمنا بالكتاب والسنة واجماع الامة ولا يترك الا بيقين مثله عقلا ونقلا
 من العامة والخاصة وليس فانه لا يحصل الا من الدليل العقلي والكتاب

والسند والاجماع البيِّنات ومعلوم عدمها ان الله كان عليهما بالصالح حكما فيما شرع
 من الاحكام ومن لم يستطع منكم طولا اي من لم يجد منكم قدرا
 وغنى واصلا الفضل والزيادة ومنه الطول ان ينكح المحضات المؤمنات
 اي يزوجها وهو في موضع النكاح بطولا او بفعل بقدر صفة له اي ومن
 لم يستطع منكم قدرا يرتكب بها نكاح المحضات او لم يستطع غنى يبلغ به
 نكاح المحضات يعني الحراريه المسلمات وطاهره العقد ومجمل الوطى فاما ملكك
 ايمانكم اي فليزوج منهن اي من جنس ما ملككم فيريد اما الغير فان للزوج
 لا يمكن الا بها ومجمل ان يكون المعنى فان لم بعد رواعي على نكاح المسلمات
 فخذ والاماء سراري والنكاح حايه مجمل المعنيين فاقابل من فنيانكم
 المؤمنات يعني الاماء المسلمات وظاير الآيه تدل على جواز نكاح
 المسلمات الحره للحر والعبد لعوم من الا ان يكون الخطاب للحرار
 وعلى عدم جواز وطى الكافرة مطلقا كتابية وغير كتابية حره او
 امة للعبد والحر لعبد المؤمنات في الموضعين ولكن بمفهوم الوصف
 وما ثبت حجيته فله يعارض عموم ادلة الحلال ولا شك انه احوط وسجي
 تحقيقه وعلى جواز عقد الامه مع عدم القدرة الحره على الاحتمال
 الاول حر كان او عبدا لعوم من وقيل على عدم جواز اخذ الحر الامه
 بالعقد مع القدرة على الحره كانه بمفهوم الشرط الذي ثبت حجيته وفيه
 قاتل لاحتمال ان يكون المراد المعنى الثاني ولعله صرحته في الشرط لانه
 مقصود له والمفهوم اذا كان معتبرا اذا كان صريحا ولهذا ثبت في بعض عبارات
 الاصوليين بمفهومه ان ولان المفهوم انما هو حجة اذا لم يظهر للبعد فائدة
 غير لنفي الحكم عن السكوت كما بين في موضعه من الاصول وهذا وجهه

ينم

وهو الترغيب والتخريب على الشكاح وعدم الترك بوجه ولو كان بامة وافادة
ان الحرية اولى فلا يترك الى غيرها مهما امكن وهو ظ والمعنى ان امكن الفرد للاعلى
والافضل وهو نكاح المسلة للحرية فهو مقدم عقلا وشرعا على تعديس العترة والا
فالفرد الضعيف الغير الاولى وهو نكاح الاماء وهو جار في مفهوم الصفة المذكورة
ايضا وايضا شوق الآيه مشعر بان ليس المقصود ذلك فان الظان المقصود هو الاشاد
لا الترتيب في الحكم والامر والهي ولهذا ما حلت على تعين نكاح الحرية المسلة مع
العترة وتعين الامة على العدم وايضا لاشك في عدم من التحرر والعبد وان يجوز
نكاح الامة للعبد مع العترة على الحرية بغير خلاف على الظ ولو كان المفهوم
هنا حجة لزم عدم اجواز ايضا فقاتل وبالجملة هذا المفهوم لا يعارض عموم ادلة الجواز
مثل احل لكم ما وراء ذلك فلا يخرج عنه الا بدليل اقوى او مثله ويؤيده والله اعلم
بايمانكم يعني ما انتم مكلفون الانط الحالك فكل من يظهر الايمان فهو مؤمن او
مؤمنة عندهم واحكموا به فنكاحها جائز ولستم مواخذين بما في نفس الامر فان
ذلك لا يعلمه الا الله فلا يمكن تكليفكم به بعضكم من بعض اي كل منكم من ولد
ادم فلا تابوا نكاح الاماء فان المدار على الجنسية والايمان وانتم لانفاضل بينكم
الا بالايمان وهو امر غير معلوم الا الله ويؤيد الجواز ايضا عموم قوله فانكحوا
باذن اهلهم يعني تزوجوا من الفتيات المومنات باذن اهلهم وامر ساداتهن
وفيهما دلالة على عدم جواز العقد على الامة بغير اذن مولاها مط عقلا منعطعا
ودواما سيدا او سيدة فبني تاويل ما ورد في بعض الاخبار من جواز العقد
للمنفطح على امة السبقة بغير اذنها مع عدم القعدة والراحة وتام تحفيقها في التزويج
فراجعها ويؤيده ايضا والنكاح الابائي كآيه ويمكن فهم دلالتها على عدم اعتبار اذن
الامة حيث شرط اذن الاهل فقط وانوهن اجوهن اي اعطوهن مهرهن

ولعل المراد اهلهم فانها مملوكة لهم بالمعروف بطريق يقتضيه عرف الشرع وهو
 ما وقع عليه التراضي والعقد او مهر المثل ان لم يقع في العقد وعلى وجه حسن دون
 ما طلة وقبح محضات اي تزويج غفاب غير مساحات زانيات ولا مخذات
 اخذ ان اي اخذ في التران الرجل كان يتخذ صدقة فيزني بها والمرأة تتخذ صدقا
 فيزني بها وروى ابن عباس انه كان قوم في الجاهلية يجرمون ما ظهر من الزنا ويخلو
 ما خفي منه فمضى الله سبحانه عن الزنا سرا وجهرا فعلى هذا يكون المراد بقوله ولا
 مخذات اخذ ان غير زانيات سرا ولا جهرا كلها حالات لعل الفائدة الغيب
 في المتصفة بهن لا عدم جواز غيرهن فاذا احصى قري بضم الهزة وكسر الصاد بنسب التعميم
 اي فاذا زوجن واحصى وحفظن من الزنا بازواجهن وبالبيع للفاعل محتمل ان يكون
 معناه احصى انفسهن من الزنا بالترجيح كما محتمل ان يقال ذلك في قراءة محضات
 وقيل احصى ازواجهن من الزنا وقبل اسلمن فاحصن الاسلام كما يحصى الارواح
 فان ايتن بفاحشة اي فان زين المحضات من الاماء فعلمهن نصف ما على المحضات
 من العذاب اي نصف ما على الغراب من الحد في الزنا وهو مائة جلدة ونصف لحم
 لا الرجم اذ لا ينصف فلا رجم على الاماء بل العبدانية لعدم مبدلت على ان حد الزنا
 في المملوكة المحصنة هو خمسون ولكن لم يطرح للعبد بالاحصان والمملوكة وجه فائدة
 بدونها اية ذلك على ما تقرر والمعنى الاول غير مناسب كحتمل الثاني اذ قد لا يقال لا
 زنا للكافرة للشبهة ويحتمل في الاول اية لانتها قد تقول بجواز الزنا مع عدم الزج
 للاحتياج وليس بواضح اذ الشبهة مطمئنة وتسقط الحد الا انه قد يكون ورودها
 ح اظهر فاقول ويمكن ان يقال لما كان الكلام في الاماء وتوهم الرجم مع الحصان
 صح بعده ونضيف الجلد ونعني الباقي من عدم القابل بالفضل والرجاء والنجاة
 فاقول ذلك اشارة الى جواز نكاح الامه لمن خشي العنت منكم اي الاثم الذي يحصل

سبب الزنا لعلبة الشهوة وهو في الاصل انكسار العظم بعد الجبر فاستغفر لكل مشقة
ولا مشقة اعظم من الالم وعليه اكثر المفسرين وقيل معناه لمن خاف الحد بان يهونها
ويؤذي بها فيمتد وقيل معنى العنت الضربة الشديدة في الدنيا والدين لعلبة الشهوة ^{الاول}
اقبح قاله فين قيل وهذا ايضا تدل على تحريم نكاح الاماء مع امكان العقد على الحر
ولكن زيد له شرط آخر فمن يحرم من بدونها والجواز مشروط بها عدم الامكان
وخوف العنت وهو قول بعض اصحابنا ايضا وقد عرفت عدم الدلالة على التحريم
بالشرط الاول وما ذكرناه هناك مما يدل على الجواز ويؤيد قوله وان نصبر وا
خير لكم عن نكاح الاماء واحتمال الشدة على الصبر على العزو وتخيركم من تزويجكم
بها والصبر على ما يحصل لكم من معاشرتهم والعار وتحصيل الاولاد وما يلحقهم من
العار بسببكم ومن جهة عدم اصلاح بيتك كادك عليه ما روي عنه صلى الله عليه
واله وسلم الحر لا يصلاح البيت والاماء خراب البيت فان الظان الراد ترك
التزويج بالاماء بدون الشرطين خير من تزويج فعله وتركه اذ لو كان الراد يعد
الشرطين لا ينبغي التزك ولا يكون راجحا بل يجب التزويج كما قال الفقهاء انه يجب
النكاح اذا خاف الوقوع في الزنا او يحصل له ضرر لا يحل مثله ويجب له دفع نفسه
بما قاله الاكثر انه يجب مطلقا فلا يكون ترك التزويج بالاماء مع عدم القدرة على
الحره وحصول الضرر وخوف الوقوع في الزنا خيرا بل هو خير مع عدمها بان يزوج
بالحره لما تقدم وللزغب على النكاح في الاخبار والايات والاجماع ويبعد تخصيصها
بالحره مع عدم مكانها ايضا والضرر ايضا وهو موقوف ولهذا قال اكثر الفقهاء بالجواز مع
الكل هذه الامع الشرطين وبها يجمع بين الادلة ويؤيد ما روي عنه محمد بن مسلم قال سالت
ابا جعفر عن الرجل يزوج المملوكة قال اذا اضطرت اليها فلا بأس ومن سأل ابن بكير
عن الصادق ع لا ينبغي ان يزوج الحر المملوكة الحديث والله غفور رحيم يغفر ذنوب

عادة تفضل وكما او بالتوبة ولعل اشارة الى عدم باس من تعدى عن الحد والتفتت
 عن حجة الله وامر بالتوبة والرجاء والطمع وفيه ايات
 ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم بحمل تحريم العقد على امرائه عقد عليها الاب
 وهو الظن من النكاح فانه حقيقة فيه على ما قبل ويحمل الوطى مجازا او بالاشتراك
 ويحمل حمله على الاعم عموم مجازا وهو ما اشترك فيحمل الوطى والعقد على الابن لمن عقد
 عليها الاب او وطئها بالملك فيمثل الزوجة والسرقة ولكن القوم ينكحون فانه لا ينكح
 اجالك فالعدة هو الاجماع والاحبار فالظن عدم الخلاف في جواز نظر الابن الى امراته
 ابيه وسريته ومن البناء بيان ما لا ما قد سلف بحمل كونه منقطعاً اي لا يجوز
 لكم نكاح ما نكح اباؤكم ولكن ما نكحتم قبل الاسلام فهو جائز ومنقطعاً باعتبار الذم
 اي تعاقبون على نكاح ما نكح اباؤكم فقد اجمعت الامم على ان لا ينكح الابن امراته
 فانه لا عقاب على ذلك فانه فعل في زمن الجاهلية فلا ينافي ما فعل في امة ما كان
 جازيا في امة اصلا كما يدلك عليه قوله تعالى كان فاحشة ومقابلة للتي ابي نكح كان
 فاحشة عند الله وموجبا للعتق والبغض وعارض فيه امة من الامم وساء
 سبيلا اي ببس طريق من يقول به او يفعل وقد ذكر في سبب الترتيب وجود
 ذلك فعلم تحريمه بالآية ويحمل النص ان يكون من قبل ولا يد وقون فيها الموت
 الموت الاولى ولا يجب فيه غير ان سيوفهم بهم فلولت قراع الكتائب
 ولا يجب فيه الا انه من قريب للبالغة والمالكين حرمت عليكم امهاتكم
 الظان المراد تحريم نكاحهن لما تقدم وناخر ولينادي من مثل كبتاد الاكل في خربت
 عليكم المبينة لعدم تحريم الذات والنكاح اولى ما عكس قد بين والام امراته رجوع
 نسبك اليها بالولادة بغير واسطة او بواسطة الاب او الام وبناتكم البنت امراته
 رجوع نسبها اليك بالولادة بواسطة ابيك واسطة واخوانكم الاخت امراته ولها

قبل الاستثناء منقطع وصفاه وكما قد سلف
 فانه لا ملوغة عليه لانه مقرر ليس كذلك ان نكح ابيه
 وقع في غير محرم مقرر بعد بل هو اجل بعدد واما الزمان ما
 وقع فيه اي من استثناء لا ملوغة عليه

وولدك شخص بغير واسطة وعانكم العمة امرأة ولدها وولد اباك و ابا ابيك او
 ابا املك بالغاما بلغ شخص وخالاتكم الخالة مثل العمة الآن النسبة هنا الى الام بغير
 الاب هناك وبنات الاخ وبنات الاخت يعلمان قما سبق اذ بعد العلم بالاخ
 والاخت والبنت يعلم بناتها وهوط وفي الآية كناية على ان اطلاق البنت والام
 والعمة والخالة وبنات الاخ وبنات الاخت على هؤلاء اذا كانت بواسطة اوبلة
 واسطة حقيقة وهوط ف ما اشتهر من ان الاطلاق على الاقوال حقيقة على
 غير بيان والظاهر ان الراد تحريم العقد لانه حقيقة فيه ويعلم الوطى بالطريق الاولى
 ويحمل الادة هنا هو تحريم النبي والظاهر ان لاخته ف بين الامة فيها وفي كونها
 بشبهة او عقد صحيح في نفس الامر وعند الفاعل واما الحاصلة منهن بالزنا فالظاهر
 عدم الخلاف عند الاصحاب في ذلك ايضاً وانه لا خلاف في جواز النظر اليهن
 والتقبيل غير شهوة الا الى العورة وكلام الاصحاب في ذلك غير مفصل ويحمل ان
 يكون كذلك بالنسبة الى المحرمات الغير النسبية ايضاً كالمصاهرة ويحمل الاختصاص
 على جواز النظر الى الوجه وما يتعسر في التحريم عنه مثل اليد والرجل واما النظر
 الى اطفال الاجانب وعوهم بهم ومباشرة من يباشر ذلك فكلام الاصحاب في
 ذلك ايضاً يحمل غير مفصل فيمكن جواز ذلك الى محل الشهوة والريبة والذرة المطلوبة
 ومباشرة العورة مع الحاجة والاضطراب لحوطها ما يمكن وامهاتكم اللاتي
 ارضعنكم ولخوانكم من الرضاغة اشارة الى المحرمات بالسبب والرضاع اقوى سبب
 روي انها كلمة النسب ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب قال في ف الا
 في مسئلتين احدهما انه لا يجوز ان يتزوج اخت ابنه من النسب ويجوز ان يتزوج
 من الرضاع والثانية انه لا يجوز ان يتزوج ام اخيه من النسب ويجوز من الرضاع
 لان النافع وطى الاب اياها وهو غير موجود في الرضاع ولا يحتاج الى هذا الاستثناء

بالحقيقة لأن معنى محرم من الرضاع ما يحرم من النسب أن كل من يحرم ويكون
سبب تحريمه النسب ولحد أسبابه الستة المذكورة يحرم ذلك بالرضاع إذا وجد
ذلك السبب بعينه فيه مثل الأم الرضاعية والأخت كذلك ومعلوم انقضاء
ذلك في المستلئين لأن أخت الابن أن كانت من الرجل فهي بنته والآدمي ربيته
فتحريمها بالمصاهرة لا بالنسب وكذا أم الأخ فانها أم أو زوجة الأب ومعلوم انقضاء
من الرضاع وعدم تحريم ما يحرم بالمصاهرة بالرضاع وكأنه أشار إليه بقوله لأن المحرم
إنه فالاستثناء ظاهري فالتي تحرم بالرضاع بالكتاب هي الأم والأخت وكان الباقي
يحرم بالإجماع والأخبار والاعتبار ولكن المتيقن شرط كون الرضاع في مدة اللبث
لرضاع الرضيع وكون الشرب بالمق من الثدي والمقلد المتيقن وفي أكثر الأخبار أنه
ما أنبت اللحم وشد العظم ولكن العلم به مشكل وفي بعض الروايات ما يدل على
أنه يحصل باليوم والليلة وفي البعض خمس عشرة رضعة وفي بعضها عشر رضعة
بشرط عدم الفصل بلين غيرها وفي بعضها مرة وتام الفصل في الكتب الفقهية
والأصل وبعض الروايات والأخبار دليل الجواز فلا يبعد عنها التبديل ^{هذه}
الآية لم تدل على أن مجرد صدق الرضاع يكفي لأنه فيد بكونها آثما من الرضاع
واجبا ولم يعلم التسمية مجرد صدق أنها أرضعت وانقضت فاستل الحنفية ونحوها
بها على أن مجرد صدق الرضعة لغة كاف مدخول ولو كان كذلك لكان الأكفاء
يقولون واللائي أرضعنكم أولى نعم يحرم ما كل اليوم وليلة وخمس عشرة بالإجماع وبعض
الأخبار وبقي الباقي تحت الجواز وهو المذهب المشهور وأكثر الأصحاب عليه وعلى غير
على تقدير البقعة على العلم بالآيات أو استحباب الاحتساب جمع بين الأدلة فقال
وامهات فسامكم وربائبكم اللاتي في محورك من فسامكم اللاتي دخلنكم من أشارة
إلى المحرمات بالمصاهرة وهي أم الزوج وبنتها التي يربها الزوج والمراد بها بنت الزوج

مطلعا سبت بها وفيدت بالحجر لربيتها ياها غالبا وللإشارة إلى أنه ينبغي ترتيبها
 وحفظها في حجره حتى لا تنضب وها عطف على أمهاتكم أو على ما عطف عليها قوله
 من نسألكم قيد الرباب على الظأى الربية المحرمة هي التي كانت من الزوجة
 التي دخلتم بها فمن لا تبدأ فلا تحرم بنت الزوجة إلا إذا كانت أمها مدخولا بها
 لقوله التي دخلتم بها وتقولون وإن لم تكونوا دخلتم بها في وجع يحرم جميعا دليل آخر
 فإذا فارق الأم يجوز النكاح للبنت بخلاف العكس فإنه تحرم الأم أبدا لأنه غير
 معتد بالدخول في محرم العقد على البنت تحرم الأم لعدم تحريم الأم من دون
 العبد والدليل على أن من نسألكم قيد الرباب لا نسألكم ما ثبت في الأصول
 من أن ما عاقب الجملة من الصفة والاستثناء وغيرها هو قيد للحجرة وظهور
 كونه قيد لها وعدم ظهور كونه قيد للآلى مع وجود التحريم من دون العبد ^{نفسه}
 بل دليل غير جائز ومجرد صلاحية واحتماله ليس بموجب لذلك وهو ظو ^{عدم}
 إمكان كونه قيد لها إذ يلزم تعليقه بالموضعين وجعله بالمعنيين ^{تبدله} البيانين والآلى
 وهو غير ممكن وإن أمكن استعمال لفظ مشترك بمعنىين مجازا أو حقيقة
 لعدم إمكان تعليقه بالموضعين وجعله قيد لها في التركيب الآلى الذي هو
 خلافا للأصل والظاهر والحاصل أنه لا شك في أن تعبد الآلى خلافا للأصل
 والظاهر فلا بد له من دليل موجب وليس في الآية نفي بعض الروايات العجيبة
 دلالة صحيحة على ذلك فلا بد أن أقول له أو مرده حيث أنه معارض بمثل ^{هـ}
 الآية أو تعبد الآية وتخصيصها بذلك الأخبار لعدم صحة معارضتها من الأخبار
 وجواز تخصيص القرآن بالجزم الصحيح الصحيح فالمسئلة مشككة وقام التفصيل في
 الكتب الفقهية وفي قوله كما كان محمد أبا أحد من رجالكم أي البالغ من أهل
 البيت فلا تردوا البوتة لهم دلالة على أن ما ثبت بين الأب والولد من تحريم المصاهرة

وغيره ليس بمحقق بينه وبين امته بل الحق الابوة واعظم نعم ثبت بين زوجاته
 والمسلمين المحرم بقوله وازواجه امهاتكم وغيره من الاجماع والخبار حتى لا يحرم نسا
 على المسلمين فليست الامومة حقيقة ايضا بل المراد مجرد المحرم وهو وظ والا يلزم ^{عندهم} التعدي
 في جميع الافراد وفي قوله فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم دلالة ما على اعتبار
 مفهوم العقود فافهم والظ ان المراد بالنساء هو المعقود عليهن مطلقا فلا يشترط السرية
 فكان محرم امها وبنتها بغير الآب من الاجماع والرواية والقياس والظ ان المراد بالأم
 والرببة اقم من ان يكون بواسطه او بغير واسطه فيمثل الجدة بنت البنت بل
 بنت الابن ايضا لانها بنت المرأة كبنيت البنت كما تقدم وكما يدل عليه بقوله
وحل في انباءكم الذين من اصله بكم فان الظن لا خلاف في ان المراد بالابن هنا
 اقم منه ومن ابن الابن ومن ابن البنت اقم والحل في جميع حيلته وهي التي حل وطها
 فيمثل المعقود عليها مطم والسرية اقم ولكن الظن انها معتدة بوطها وتحيل بالنظر
 الى المورث او فعل ما يحرم على غيره المالك من البغلة وليس الحبس بشهوة كما في الابن
 ولا يكفي مجرد جوار الوطى فان للاب وطى مملوكه الابن كالعكس وتحيل العدة اذا كانت
 متخذه للتسري دون الحزنة ولعلنا لا يسلمها فاعلم فدللت هذه الآية على ان
 بواسطه هو ابن الصلب والاحترار بقيد الصلب عن الولد المبني الذي ياحد
 الانسان ابنا ويسميه للشفقة والمحبة ولكونه ابن زوجة ونحو ذلك فانه لم يصرف ذلك
 ابنا حقيقة وان جمعو بين الاثنين اقم عطف على الحركات وفائدة زيادة الجمع
ان المحرم هو الجمع لا الافراد مع مفارقة احدهما يجوز احدا الاخرى وجها الا ما
 قد سلف سلف ان امته كان غفورا رحما اشارة الى عدم يأس من تعدى عن جدي
 الله عن رحمته الله فان الله كان غفورا رحما من قبل ومن بعد ودايما يفتحنا وزعنه
 بالتوبة والعفو والكرم ولا تشكوا الشراكات النكاح لغة الوطى والعقد ايضا

نقبل بالاشتراك اللفظي وقيل حقيقة في الثاني وجاز في الاول وقبل ^{للعكس}
والاكث على انه بمعنى العقد وقال في ف انه ما جاء في القرآن الاعمى العقد
واول ما بد لك علي اي لان جوا وقرى بهم الناس اي لان وجوا يا عشرة المسلمين
المشركات اي الكافرات مطلقا كناية وغيرها فان الكتاب يقال له اليهم
مشركا بدليل قوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح
ابن الله الى قوله سبحانه عايشون كذا في ف وي غيرهما وفي الدليل نظر نقد
وسمي ويمكن ان يسند له كاقبل بقوله تعالى ان الله لا يعبد الا الله ^{بغير} يشرك به و
ما دون ذلك لمن يشاء فافهم وقال في الاول في منسوخة بقوله
والمحضات من الذين اتوا الكتاب وسورة المائدة نابتة لم ينسخ منها شيء
قط وهو اشارة الى ما روي عنه صلى الله عليه وآله انها آخر ما نزلت ^{في الحلال}
خلك لها وحق مواجرها وفيه نظر فان التخصيص خير من الشخ على تقدير
الثاني والامكان وهو لا يثبت برودة بالكلية حتى تكون منسوخة
وهذا قال القاضي ولكنها حقت بقوله والمحضات لا واما اصحابنا فيعهم
موافق للقاضي وبعضهم لا يجوز نكاح الكتابيات مطلقا ويقول آية المائدة
كما فعل في جمع البيان واسند ذلك الى الاصحاب وقال هو مذهبنا وسجي
في محله وبعضهم يحق جواز نكاح الكتابيات بالمنقطع دون التوام وسجي
الحق عن ذلك في تفسير آية المائدة حتى يؤمن اي يصدق بالله ورسوله
ويسلم ولا ممة مؤمنة اي لا ملة مسلمة حرة كانت او مملوكة خير من
مشركة وكذا ولعبد مؤمن خير من مشرك فان الناس كلهم عبيد الله
واما في كذا في تفسيرين وي وهو خلاف الظا اذ الظا المعنى العربي من
الامة والعبد وايضا لا مبالغة فيه والظا انها المقم والاولى ولو اعجبكم اي

وان كان الحال ان الشركه نجحكم ونجوتها الماها اولجهاها وخلقها وحسنها ^{حسبها}
وسبها فلو بمعنى ان كافي والجملة حاله والغرض المت على المنع من المخالطة
وانكاح الشركاء وكذا الكلام في الجملة الثانية وهي قوله تعالى ولا تشكوا الشركين
حتى يوفوا بعد موث من خير من شرك ولو اعجبكم ولهذا قوله اولئك
فانه منزلة التقليل بان الشركين والشركاء يدعون الى النار فلا ينبغي في الظاهر
فلا يجوز من احقهم فانه قد ياحد احد من دين صاحبه فانه دايما يدعو الى
سبب دخول النار وهو الكفر والمعاصي والسيطان يعينه على ذلك ويروجه
واولياؤه الله وهم المؤمنون يدعون الى سبب دخول الجنة والعفة وهو
الايمان والطاعة لهم الذين يحب مودتهم ومواصلتهم ومصاهرهم فالضمان
كما قال فيها والله يدعون الى الجنة والعفة يعني بين دعوتهم ودعوة الله ضمانة
فلا ينبغي ان تصاهره ولا يكون بينهم وبين المؤمنين الا العداوة والعداوة لا
المحبة اللازمة بين الزوجين فلا يحتاج الى حذف كما فعله في ن بازدي
بتفسير الله وتوفيقه للعمل الذي يستحق به الجنة والعفة ويبين الله اياته
اي حجه وقيل او امره واهيه وما ايا احد وما حرمة للناس لعلمهم بتدبيره
لكي يعلموا ويتذكروا ويعطوا او ليكونوا بحيث يرجح منهم الذكر كما يقرر
في العقول من الميل الى الخير ومخالفة الطوى كافي وهو مناسب للمعنى
لا الشري ثم اعلم ان الكلام في استنباط الاحكام ان يقال ظاهرها ذلك
على تحريم النكاح بين المسلم والكافر الذي هو الشرك الحقيقي وسوء الشرك
الكتابي الذي يقول بوحدايته الواجب غير طاعة وعرفا وكون القول بان
الله انما لا يستلزم الشرك الحقيقي واطلاقه عليهم في الآية السابقة لا يستلزم
كونه حقيقة فيهم حتى يراد منه مطلقا وايضا لا يشمل جميع غير الشرك الحقيقي

من اصناف من يحكم بكفره والاصل وعموم ادلة النكاح يدل على الجواز ولا يمنع عدم
جواز تزويج المسلمة بالكافر مطلقا اجاعا ولا يستلزم ذلك كونه مستفادا من
هذه الآية وعلى تقدير التسليم لا يستلزم عموم الشركات واية المائدة ظاهرة في
الجواز فانظر زيادة التحقيق هناك وان يقال انها تدل على عدم جواز نكاح
الشركة لو صارت كتابية لقوله حتى يؤمن حيث جعل غاية التحريم الايمان فلو
كان ذلك اية غاية فلا تغير الغاية غاية ولا يبعد دلالتها على عدم تقرير
الوثنية على دين الكتابي والا لكان ينبغي جواز نكاحها على تقدير جواز نكاح
الكتابية وانما تدل على جواز نكاح المخالفين من انواع المسلمين لكون الايمان
بعد الاسلام على ما يظهر من التفاسير وهو الظاهر ولعدم التكليف بالكثير من
الاسلام في اوائل الاسلام وكذا تزويج الوثنية بالمخالف لما مر ويدل عليه
ايض بعض الروايات ومنعه اكثر الاصحاب ويدل عليه بعض الروايات ويمكن
الجمع بحمل اخبار المنع على تقدير المناقاة على الكراهة او على الناصب الكافر وانما
تدل على جواز تزويج الاقمة مطلقا كما تدل على عدم جواز وطئ الكافرة بالملك
ايضا اذ حمل النكاح على الوطئ ولكن ذلك بعيد وخلاف الظاهر فلا مقتضا عليه
بعيد وان امكن وحصل منع وطئ الكافرة مطلقا لكن لا يحصل منع العقد
واطلاقه عليه وعلى العقد ايضا بعيد مع عدم ظهور معنى مشترك بينهما يصلح
للالادة هنا وانما تدل على تحريم الزوج لنفس الزوج والزوجة ولوليها
في لوازم النكاح وفيه آيات وان اردتم استنباط

زوج مكان زوج اي ان اردتم مفارقة زوجة وتزوج اخرى وايتم احد من
التي تريدون مفارقتها الصبر للزوج وهو الزوجة اي الجنس فيصح ارجاع صبر
للمجمع الى الجنس باعتبار المعنى فظارا ما لا كثيرا قيل انه مسك ثوردها اودية انسان

فلا تأخذوا منه شيئا إنما أخذوا بهما نائما متبينا استنهام انكاراي لا يأخذ
باهنين وآمين اولهيت والاثم فان اخذ ظلم باطل واثم واضح والبهتان هو
الكذب الواجد به صاحبه على وجه المكابرة له واصله التخير من قوله فبهت الذي
كفر اي تخير لا نقطاع حجته فالبهتان كذب تخير صاحبه لعظمه وكيف تأخذ
وقد افضى بعضكم الى بعض انكار ونجس وتكثير لما فعلوا والاقتضاء الوضوح
الى شيء بالملامة متيل هنا كناية عن الوطئ وقيل المراد به الخلوة القبيحة وفان
ان كل مهر مرويان عندنا والمراد بتقرير المهر ولزومه بحيث لا يرجع اليه شيء
وذلك لم يكن الا بعد الوطئ على المشهور واخذن منكم شيئا فاعلينا اي اخذ
منكم الزوجات عهدا وعيثا قبال عقد واحكم لوازعهما بالوصية مرارا مثل قوله
وامسكوهن بمعروف وامسالك بمعروف وترجح باحسان وعدم النجاسات
مطلقا حد ودانته وارزكاب المامورات واجتناب المعاصي فالآية دلت على
لزوم المهر بالوطئ دون غيره بمعنى انه لا يرجع الى الزوج منه شيء اصلا بالطلاق
والفسخ وعلى الرواية الاخرى الخلوة مثل الوطئ والا قول المشهور فلا ينافي ما تقدم
ان المهر لا يفجر العقد وفيها دلالة ما على رجوع الشيء الى الزوج بالطلاق
قبل الوطئ والاقتضاء ويجعل دلالتها على عدم جواز الرجوع في الهبة وغيرها
للزوج لعموم الآية وتدل على جواز العلة في المهر بمها وقع عليه التراضي كما دل عليه
السنة وكان على غير المهر حملها السيد حيث ذهب الى عدم جواز الزيادة عن مهر
السنة وهو بعيد عنه لانه خلافا لآية والسنة الشريفة والعقل وانما يقول
لا يجوز ولكن يلزم بالعقد والوطئ وهو ايضا بعيد ويمكن حمل كلامه على الاجتناب
فمنع عرض غلامه وجعل الزايد في بيت المال لا وجه له وان كان الاول وجهه كما
قلنا للسيد ولكن لا وجه للثاني وكانت لذلك جعل من طاعته او لكونه خليفة واماما

ففرق بينه وبين السيد ولقبوله اعتراض المرأة وقوله كل الناس افقه من عمر قال في
ف وعن عمر انه قام خطيبا فقال ايها الناس لا يقالوا بصدق النساء اذ لو كانت
مكرمة في الدنيا ونفوى عند الله لكان اولكم بها رسول الله صلى الله عليه وآله فانه
ما اصدق امرأة من نساء الكثر من اثني عشرة اوفية فقامت اليه امرأة فقالت
لم تمنعنا حقنا جعله الله لنا والله يقولوا بآيتم احديهن فظننا الآية فقال
عمر كل احد افقه من عمر ثم قال اصحابه سمعوني اقول مثل هذا فلا تنكروني علي
حتى ترد علي امر الله ليست من اعلم النساء ثم انه لا شك في عدم جواز اخذ ما
اعطي من المهر بعد الدخول بوجه سواء اراد الزوج الاستبداد للمام لا فذكر
الاستبداد المحتمل لكون العمل ذلك وقت نزولها ولكونه محل الاخذ حيث انهما
مهر او قد طلقها واراد بدلها اخرى وهي تحتاج الى مهر والمهر انما يكون لدوام
الاستمتاع وما استمتع الا في بعض الزمان ولكونه يلزم منه عدم الجواز مع عدم
الاجحاج والاستبداد بالطريق الاولى وبالجملة هذا لا يثبتهم اعتبار الغفوم لعدم
شرط حجيته والعلم به وهو شرط ما قل لا جناح عليكم ان تطلقن النساء
ما لم تنسوهن او تفرضوهن فريضة اي لا بئعة عليكم في مهر وما وجب عليكم
بقربة وجوبه فيما يقابلده وهو قوله وان طلقتموهن حيث اوجب نصف المهر
فد على ان النسي او لا هو المبتدئ ثانيا ان طلقتموهن قبل التس والوطي وبطل
فرض المهر فتكون او بمعنى الواو وبذلك عليه قد فرضتم او تكون بمعنى الا ان اوتى
كذلك في التفسيرين وفيه ما قل اذ على الاول المناسب فرضتم وعلى الثاني يلزم
بحجوز الغرض ولزم شيء بعد بعد الطلاق قبل التس وهو باطل ويحتمل ان
يكون المراد في الاثم كما في قوله تعالى فلا جناح عليهن ان يطوفن بهما مع تاويلات او
تفرضوا بهن وبها ويحتمل ان يكون عديلا او محذوفا فالقدير ان لم تفرضوا لهن

فريضة او نفروا وهو خلاف الطائفة مع عدم ظهور فائدة التقييد بقبل السن
 فان بعد ايفاء الاثم الا ان يقال انه لا اثم مطلقا مجله في ما بعد السن او
 يقال انه لرفع تخيل انه لا يحصل فائدة النكاح لم يحز الطلاق ويمكن العمل على
 الاثم وارتياب خلاف الظ في القرآن لدايل غير عزيز والبراد بالعرض بغير
المهر قبل الدخول والطلاق ومتعوهن كانه عطف على محذوف اي فطلقن
 ومتعوهن على الموسع قد يفتح الدال وسكونها المقدر الذي يلي بحاله والوسع
 الغني الذي وسعت معيشته عليه وحاله وعلى المقتر قدره اي الفقير الذي
 يضيق معيشته اي الواجب عليها ما يناسب حالها متاعا بالعرف يعني
 متاعا بالوجه المعروف شرعا وعرفا وحسب المروة حقا يعني متاعا حقا ولا
 ثابا الوحد ذلك حقا على المحسنين الذين يريدون ان يحسنوا على انفسهم
 باخراجها عن المعاصي بفعل الواجبات وترك المحرمات والى المطلقات
 باعطائهن حقوقهن سمي الارواح المطلقات محسنون ترغيبا وتحريما
 على الامور والمساكنة اليه فجزاء الشرط محذوف من حسن ما سبق وهو رفع
 النكاح وما بعد للذة اي زمان ترك النكاح ومتاعا مستوكا مطلقا واما قد
 المتاع فظ الآية ما يقصده العرف ويسمى متاعا بحسب حال الغني وغيره وقد
 عين مجاهد او ثوب اوراق في قوله انه مروي عن الباقر والقادر عليهما السلام
 وغيرهما وهو مذهبي الشافعية اي مذهب الاصحاب خلافا لما فهم قالوا
 ان الغني يمنع بالذاتة النوب المرتفع او عشرة دنانير والمؤسط خمسة او ثوب
 المتوسط والفقير بالذاتة النوب والحائز وما شاكله وعارواه للعلي عن ابي عبد الله
 انه اذا كان موسعا عليه منع امرأته بالعبد والامه والمعتق بمنع بالخطبة والرتيب
 والثوب والدرهم لاني في انقسامه الى ثلثة اقسام ولا ما ذكر في كل قسم منها الا

اوم

مجمعها

مرجعها اليها والعرف يقتضي تعيين كل مرتبة وقرب من الذابة التي هي الغرض
والعبد والامة وقرب منها البغل والبعر والمقارب لها في القيمة لان الحكم
في ذلك العرف لا يتحدد فاقابل وعلى مذهب ابي حنيفة درع وخار ملحقة
على حسب الحال الا ان يكون مهر مثلها اقل من ذلك فلها حق الاقل من
نصف مهر المثل والمنفعة ولا ينقص من خمسة دراهم لان اقل المهر عشرة
دراهم فلا ينقص عن نصفها وذلك خلاف الآية وكذا يعين اقل المهر
خلاف الاصل ثم لت الآية على جواز الطلاق وعدم وجوب المهر المثل
المطلقة قبل الدخول وقبل تسمية المهر لها وجوب المنفعة لها بالمنطوق
وعلى عدمها لغيرها بالمعنوم وهو مذهب الاصحاب والمعتبة والحق الثاني
بها في احد قوليه المسوسة المفوضة وغيرها قياسا لانه مقدم على المعنوم
كذا في تفسيره وهو خلاف الظاهر والاصل واجاب الشيء قبل هذا القياس
الذي لا علم بعلمته مع مخالفة لظ القرآن اليعني بعيد اذ قد يكون العلة
الطلاق مع عدم الغرض وعدم المس كما هو الظاهر لفظه وايضا يلزم القوي وهو
دليل القابل بالمعنوم وان الحاق المسوسة العين المفوضة ابعد ولعل ذلك
ما قال به في قوله الآخر والجملة من سوقها يفهم تخصيص المنفعة بالضرورة
في الآية كما هو مذهب الاصحاب فانهم وان طلعتوهن من قبل
ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة بين في السابقة حال المطلقة المفوضة
قبل المس والغرض ويتبين في هذه حالها بعد الغرض وقبل المس وتترك
المطلقة بعدها فان حكمها لزوم التي وكل المطلقة بعد المس وقبل الغرض
في حكمه عند الاصحاب مهر المثل وقد فرضتم جملة حالته عن فاعل فعل الشوط
اي طلعتوهن فنصف ما فرضتم جوابه مرفوع اما بانه متبدل خبره مخذول

او عكسه والتقدير فالواجب او قال الذي عليكم نصف ما فرضتم او قلتم نصف
 او عليكم نصف او نصف ما فرضتم واجب عليكم الا ان يعفون او يعفو
 الذي بيده عقدة النكاح والاستثناء كانه من مقتدر ابي الواجب نصف
 على جميع التقادير والحالات الا على تقدير حصول العفو من المطامرات
 عن الكل او عن شيء من المهر فليس هنا في هذا الحال نصت وجب
 بل اعملا واجب اصلا او الواجب اقل من النصف ويعفو عطف على محل
 يعفون فانه مبني على التعيب بان والذي بيده عقدة النكاح قبل هو
 المطلقة المذكورة ففي الاول العفو من شرط البهوع والبرئ وفي الثاني
 من اولياءهن على تقدير عدمها والولي ايضا العفو وهو مذهب الشافعي
 والاصحاب ولكن يكون منوطا بالصحة بشرط عدم العفو عن الجميع فانهم
 ما يجوزون للولي العفو عن الكل ويبعد ذلك عن الآية وايضا بعد جود
 الصلحة للعفو بعد حصول الطلاق الا ان يكون دفع ضرب رج ليس يعفو
 ولعل دليلهم اخبارا واجماع فالقن وهو المروي عن ابي جعفر وايضا
 عبد الله عليها السلام ومحمّد بن بكير الذي عبارة عن الزوج يعني بالاختار
 هو النصف الا ان يعفون فيقبل او بعدم او يعفو الزوج عن الباقي فيبصر
 اكثر من النصف اما الكل اولا وهو مذهب ابي حنيفة وقال في ن ورواه
 بعض الاصحابا وهو بعيد ايضا اذ متعابلة الذي بيده عقدة النكاح للمرأة
 لا يناسب وان العفو ليس بمناسب فكان ينبغي للمشاكله الا ان يكون المهر
 الى الزوجة فيعفو عن النصف ولها باخذة فيصح كونها عفوا حقيقة وايضا
 انه كان المعنى الواجب نصف ومع استثناء العفو منه لا يبصر الواجب غيره
 والا قول اظهر بحسب المعنى ولا استبعاد في جواز العفو للولي بالنص ولكن لا بد

بسم

لعدم تجويز الكل من دليل ولعل لهسره دليل عليه وعلى الحل على المعنى الاول ايضا وهو
 الروايات كما اشير اليها والاجماع وان نفوا اقرب للتقوى كما في خطاب الزوج
 والمرأة وغلب الذكر او يكون للزوج والجمعية باعتبار الافراد وهو مويد لكونه
 العامة من جهة اسناد العفو اليه وكون العفو من الولي اقرب غير معلوم
 لكن المناسب لحصر العافي فيها وفي الولي كون الخطاب لهما وقد يقال مع
 المصلحة يكون اقرب من الولي ايضا ويحتمل ان يكون المخاطب الناس والغرض
 بيان ان العفو اقرب من ابي احد كان ولا يكون الغرض كونه من تخلي بل
 مجرد حسن هذا العفو ولا تنسوا الفضل بينكم ان لا تنسوا ان يفضل بعضكم
 على بعض وقد نزل ان جبرين مطعمين زوج وطلق قبل التس واعطى جمع المهر
 فقيل في ذلك فقال انا احق بالعفو وعدم نسيان الفضل ان الله بما تعملون
 بصير اي علم باعمالكم من العفو فيعوضكم عليه وهو ترغيب عليه ويحتمل الترغيب ايضا
 لزيادة طلب الحق ظاهرا ويحتمل ان يكون الخطاب هنا عاما فذلك على وجوب
 نصف المهر التي بعد الطلاق قبل التس وبعد الفرض وظاهرها التطير بالطلاء
 لا يجب المصطح لقوله نصف ما فرضتم فعلم ان الجمع فرض ووجب العقد
 وشطر بالطلاق وعلى استحباب العفو مطلقا من غير شرط الاستيفاء وعلى استحباب
 التفضل والاحسان وعلى استحباب العفو للولي وعلى استغفار المرأة في العفو
 فيلزم في العقد ايضا على استغفار الولي حيث اسند العقد اليه الا انه يحتمل
 غير مبني من الذي بيده عقدة النكاح

الرجال قوامون على النساء

بما فضل الله بعضهم على بعض يقومون بامورهن ويسلطون عليهن كقيام الولاة
 على رعيتهم بسبب تفضيل الله تعالى اياهم عليهن بكمال العقل وغيره وبسبب ما
 ينفقون عليهن من اموالهم واللاي مخافون نسوزهن اي الزوجات التي مخافون

تمام كلامه

وبما انفقوا من اموالهم فالصالحات قانتات
 حافظات للغيب بما حفظ الله واللاي مخافون
 نسوزهن بفظوض والجره في الضاحع
 واضربوهن فان اطعنكم فلا تقبلوا عليهن
 ان الله كان عليا كبيرا

ايها الذواجر عصيتم وترفيعتم عنكم وعن مطاوعكم فباي يجب عليهن بظهور
 القارات العisman والنشور والاولى حمل الحروف على العلم كما فعل في ن عن الغراء قال
 معناه تعلمون نشورهن قال وقد يكون الخوف بمعنى العلم كما قالوا في قوله تعالى
فمن خاف من موص حنيفا الآية لان خوف النشور لا يوجب الهجاء فلفظهن
 واجهر وهن في الضامع واضربوهن اي فعضوهن بالقول والبيضة فان لم
 تنفع الوعظ والبيضة ولم يترك النشور به فاجهر وهن في الرافد والمبايت فلا
 حلقوهن تحت اللحف بلن تعزله فرايتها او حلقوهن اليهن ظهوركم في الغرائس
 كما يدل عليه ما روي عن ابي جعفر ع يحول ظهورها اليها اولا بما معوهن نكبي
 بالمناجعة عن الجماع كما في المباشرة اي لا بما معوهن حتى يترك النشور وان لم
 يترك فاضربوهن قبل فعضوهن بكتاب الله تعالى او لا ذلك ان يقول الحق
 الله واجبي الى طاعتي فان رجعت والاغلظ عليها القول فان رجعت ولا
 ضربه باضربا غير مبرح قيل معناه ان لا يقطع لها ولا يكسر عظامها ويقال لا يكون
 شديدا وروي عن ابي جعفر ع الضرب بالسواك فان اطعنكم اي رجعت الى
 طاعتكم بالايثار بامركم فلا تنفوا عليهن سبيلا اي لا تطلبوا عليهن تسلطا
 وعلوا بالباطل وسبيلا للضرب والجران والوعظهما ايج لكم فغله عند النشور
 بل ينبغي ان يجعلوا ما كان معتمدا لم يكن فان التاديب من الذنب كن لا
 ذنب له على ما روي وذلك عليه القرآن العزيز فيسفي الاخذ به فينبغي الكون معتمدا
 مثل ما كانوا معتمدا قبل النشور بل ينبغي ذلك مع كل تاديب فالاية تدل
 على عدم جواز الجران والضرب بالمعوم بدون النشور والجواز معه بالنشور
 فالامر هنا لا باجته لا الوجوب والاستحباب بل يمكن ان يكون مرجوحا فان العفو
 حسن الا ان يعلم العسا في الترك يمكن الاستحباب بل قد يجب فيجزي فيه الا

حكام

الحسن

الخمس ولن تستطيعوا ان تعدوا بين النساء الاية اي لا تعدوا على
العدل والتسوية بينهما بحيث لا يقع منكم اصلا ميل قبيح الى احدهن اكثر من غيرها
ويكون الميل والمعاشرة متساوية بينهما من غير زيادة لاحدتين على الاخرى ولهذا
فعند صلى الله عليه وآله انه كان يقسم بين النساء فبعدل ويقول هذه قسمتي
فيما املك فلا تاخذني فيما املك ولا املك ولو حرصتم على اجتناب ذلك ولستم
جهدكم الذي هو مقتضى الحرص والميل ورفع الله ذلك عنكم ولم يكلفكم به لئلا
ولكن ينبغي الملاحظة بحسب المقدور والنسب ما يمكن فلا يمتثلوا كل
الميل اي لا تجوروا على الرغوب عنها التي لا ميل لكم اليها كل الجور فمنعوا عن
قسمها من غير رضاها يعني لا بد من اجتناب كل الميل فانه مقدور والتكليف به
واقع فلا تغطوا فيه وان وقع منكم تغريط في العدل كله حيث ما كان مقدورا
فلا يقع في الميل كله وتعلل فيه توجها على وقوع التغريط في العدل مع امكان عدله
وان لم يكن واجبا ولهذا روي عن النبي صلى الله عليه وآله من كان له امرتان ميل
مع احدهما جاء يوم القيمة واحد شقيقه مايل فذروها كالعلقة وهي التي لم
تكن بذات فعل ولا بفعل فعل ولا يميل اليها ولا تعاشرها معاشرة الزوج ولا
يطلقها بل يجعلها كالعلقة بين الامرين لا الى هذه ولا الى ذلك وبالجملة بحيث
يكون امساك معروف او تسريح باحسان فينها دلالة على النهي من جعلها كالعلقة
وتعطيلها وجوب الامساك بالعرف او الطلاق وتخريم الميل كل الميل ^{لعلقة} وعدم
التكليف بالتسوية واستحباب المساواة في الامور كلها ما يمكن
وان امرأة خافت اي علت وقبل ظنت من فعلها شورا اي استعلاء وارفعها
بنفسه عنها الى غيرها ابا بغضه لها او الكراهة منها شيء كعلمونها وعندها واغل ^{ضا}
يعني انظر فابوجه او ببعض منافقة التي كانت لها منه فداخناح عليها اي لا حرج

ولا اثم على كل من الزوج والزوجة ان يعصيا بغير ما صليا بان ترك الزوجة له يوحها او
تضع عنه بعض ما يجب لها من نفقة او كسوة او غير ذلك تستعطفه بذلك
فتسديم المقام في حباله كذا فسر وفيه تاويل لانه يلزم اباحة اخذ شي الايمان بما
يجب عليه وبترك ما يحرم عليه وقد مر في الصلح فتذكر وتامل اسكنوهن
من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيوع عليهن اشارة الى بيان
سكنى الزوجة التي تستحق ذلك يعني يجب اسكان الزوجة حال الزوجية او
بعد الطلاق الرجعي في التعدي وذلك اجاع اهل البيت واخيارهم مع الاصل على
تخصيص السكنى والنفقة بها الا لما قل وبني اسكنوهن من الامكنة التي تكونها
كما دطبقونه وتعدرون على تحصيله بسهولة لا مشقة وهو معنى قوله من وجدكم
اي وسعكم قبل هو عطف بيان لقوله من حيث سكنتم فان معناه واحد وهو
المكان الذي يليق لهم السكنى ولا تسكنوهن فيما لا يسعهن ولا مع غيرهن قال
يليق بهن فيسعين وقد يلحق بالرجوع مع تحريره عليهن او طلب الطلاق بالعدا
فان كن اولات حمل فانسقوا عليهن حتى يبعن حملهن اشارة الى وجوب النفقة
المعقودة للزوجة الحامل بعد الطلاق البائن اي في الزوجة والرجعية يجب
نفقة حاملها كانت ام لا والسكينة فروع كثيرة مثل كونها للحمل او الحامل مع ظهور
الفايد من كونه في حملها ولي فيها بحث ويبقى السكوت مما سكنت الله عنه وقطع
النظر عن كونها للحمل او الحامل والافتقار على ظ القرآن وهو وجوب النفقة للحال
الطارقة ويمكن فهم عدم وجوب الانفاق على غير الحامل بالمعهوم فالقول بوجوبها
للطالقة حامل كانت ام لا كما ذكره صاحب غير جيد وبوتيرة الاصل والآثار
والاجماع والطائفة الآتية ان كانت عامة في الرجعية والبائنة تخصص الاولى
بالادلة الدالة على ان حكمها حكم الزوجة وبالاية السابقة الدالة على ايجاب

سكنها والنفقة تابعة وبالطريق الأولى لأنها أكثر احتياجا إليها وهذا الاسكن
الى اصل المتوفى عنها زوجها وان قلنا بالنفقة لعدم النص وصحة القياس وفي
ثبوتها لها ناكل والظاهر عدم للاصل مع عدم الدليل فان ارضعن لكم فأنوهن أجور
اشارة الى عدم وجوب الارضاع على الأم كما هو مذهب الاصحاب والشافعي ومنع
الحنفى عن الاجارة حال الزوجية فعلة في ف بل يجب الاجرة لها على الأب
وظاهرها كونه بعد انقطاع عقد النكاح بالطلاق ويحمل العموم ايضا وعلى
وجوب الاجرة على الأب من جهة وجوب نفقة الولد عليه وح يكون مشروطا
بنفقة الولد وغناه الأب فان كان للولد مال يعطى للام الاجرة منه ويؤيد أن
الآية ليست بصرحية في كون الاجرة من مال الأب فانه لو كان من الولد ايضا
يجب الاعطاء على الأب وان لم يكن له مال مع فقر الأب يمكن الاجباب على
الأم بل اجرة مطلقة لا تجب نفقته عليها مع قدرتها ويحمل اشتراط غناها
عن اجر الارضاع فانه بمنزلة ما لها فيقدم نفسها على من تجب نفقته عليها فتكون
من بيت المال كما اذا لم يمكن ارضاع الأم وانزوا واضعوا واعلوا بينكم في الارضاع
والانفاق والاسكان واعطاء الاجر وغيرها يعرف الامر الترتي وابتلوه بهم
مؤثرين حاملين للام بوجه حسن جميل من غير تعاسر ونضايق وفي ي وليام
بعضكم بعضا جميل في الارضاع والاجر وفيه ناكل وفي ف الابتار بمعنى الثامر
كالاشنول بمعنى التناور يقال اشتر القوم وتواصوا اذا امر بعضهم بعضا ان يقيم
نادر وان تعاسرتم اي تضايقتهم ومارضى بعضهم بما قاله الآخر فترضع له امرأة اخرى
غير الأم وكان فيه اشارة مالى معاينة الأم على العاسرة فان الساهلة من جانبها
النسب لأنها اسفوق ولأنه ولدها فلو نقص من اجرتها المتعارفة لانصبع ولأنه ما
ينقص عنها بالحقيقة شيء بخلاف الأب فانه يخرج الاجرة من ماله وان كان من

هن

الولد مقدم المعاصرة اولى ويمكن فهم عدم جواز الارضاع لغيرها مع عدم معاشها
 ورضاها كما قال الفقهاء لعدم وجوبه عليها وجواز ارضاع غيرها على تقدير
 المعاصرة ويدل عليها الاخبار ولعل لا خلاف فيها لنفق اشارة الى كيفية الانفاق
 على الزوج بل مطلقا بان نفق ذو سعة على ما يليق بحال امثاله سعة
 في المعيشة مأكلا ومشربا وملبسا ومسكنا ولا يخرج عن ذلك الى الطرفين سواء
 وتعتبر الذين هما منهيان والتغير كذلك واليه اشار بقوله ومن قدر عليه رزقه
 فلينفق كما ان الله فلا يتكلف تكلف الاغنيا بل يعطي وينفق بما قدر الله له
 ولا يكلف بالزائد ولا ينقص عن اللائق بحاله فانه منهي عنه بالجملته بغير ما ينعاه
 في امثاله مع القدرة فان الله تعالى يكلفه بزيادة من ذلك لانه ما اعطاه يكلف
 يكلفه به واليه اشار بقوله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاهما اشارة مد الله حسنة
 فافهم فهو يدل على القبح العقلي وان التكليف بما لا يطاق بل ما يشق لا يقع من الله
 بل بحاله وفيه وفيما بعد سبح الله بعد عشر نسيان تطيب لقلب الفقراء بل من
 يجب نفقهم عليهم ووعدهم بحصول العوض وتبديل العسر باليسر ايا في
 الدنيا او في الآخرة على سبيل منع الخلو كما في وفي تطيب لقلب العسر والاول
 اولى في اشاء من توابع النكاح وفيه آيات

قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم الخطاب لصلوات الله عليه وآله
 والمقوله لهم المسلمون ولعل اللام متقدر والتقدير يغضوا ما قبل وبعد ان
 يكون بتقدير يغضوا يغضوا اذا المناسب الفاء مع ان حذف المقص وذكر غير المقص
 غير موجه وايضا الخبر غير مناسب اذا مضونه قد لا يتبع وفي من التبعية والراد
 غرض البصر عما يحرم والامتناع به على ما يحل وجوز الاختصاص ان تكون ضربا واباه ^{سواء}
 وانت تعلم ان التبعية هنا يفيد تحريم بعض البصر دون البعض لا بعض البصر

لولا ذلك ما كان كلف حفظ
 بغير البصر وحفظ القبح
 قلت والله عاقل ان يقول
 وحفظ الجوارح كما ينبغي

وهو الظن والعقول كما نعلم من قوله والمراد انما قاتل فالزيادة اولى بحسب المعنى وقوله البصر في
 تركه من في الفرج فقط دلالة على ان امر النظر اوسع من امر الفرج الا ترى ان المحارم
 لا باس بالنظر الى شعورهن وصدورهن وتديهن واعضادهن واسواقهن واولهن
 وكذلك الجوارح المستعرضات للبع والجنبية تنظر الى وجهها وكفها وقفا
 في احدي الروايتين واما امر الفرج فمضيق وكذا لفرقنا ان ايج النظر الا ما استثنى
 منه وحفظ الجوارح الا ما استثنى منه وقد عرفت ما فيه مما تقدم من ان هذا ليس
 مفاد التبعض وايضا ليس في منطوق القرآن اباحة الاول وتحريم الثاني الا ما
 استثنى فاولهم ثم قال لا يجوز ان يراد مع حفظها عن الافشاء الى ما لا يحل
 عن الابداء وفهم هذا المعنى لا يخفى عن بعد نعم يمكن بعد العلم بالسلسلة من غير هذه
 ثم قال وعن ابي زيد كل ما في القرآن من حفظ الفرج فهو عن الزنا الا هذا فانه اراد
 به الاستئثار واليقين وهو المروي عن ابي عبد الله قال فلا يحل للرجل ان
 ينظر الى فرج اخيه ولا يحل للمرأة ان تنظر الى فرج اخيها وقوله ايضا معناه قل يا محمد
 للمؤمنين بغضوا ابصارهم عما لا يحل لهم النظر اليه ويحفظوا فرجهم عن ما لا يحل
 لهم وعن الفواحش وقيل ان من مريدك وتفسيره بغضوا ابصارهم عن عورات
 النساء وقيل انها للتبعض لان غض البصر مما يجب في بغض الموضع عن ابي مسلم
 والمعنى بغضوا من نظرهم فلا يبصروا ولا ينظروا الى ما حرم وقيل انها لا تبدل الغاية
 وفي التبعض ما تقدم فقاتل وايضا لا يخفى ان في الآية اجمالا فاننا ما نعلم ما لا يحل
 وما يحل فلم نعلم غض البصر في اي موضع يحرم وفي اي موضع يحل وينبغي ان
 يقال المعلوم يحرم النظر وعدم حفظ الفرج مطلقا وقد علم الجوارح في المحارم
 والحل بل بالآية والاجماع وغيرها وبقي الباقي تحته ويحفظوا فرجهم عطف على
 بغضوا ذلك اذ كلهم ان الله جليل عما يصنعون اي انتفع لدينهم ودينناهم وظهر

وانقضى من التهمة واقرب الى التقوى عليهم بما تعلمونه على ابي وجهه تعلمونه واعلم
ان في الامر للمؤمنين بحفظ الفروج فقط مع ان امر المؤمنين في الآية الثانية به
وبعد ما بدا الزينة مع الاصل وحصر المحرمات دلالة ظاهرة على عدم وجوب
الستر من المحرمات على الرجال سوى فروجهم فبدنهم ليس بعورة وان كانت
رويته عليهم حراما فلا يجب عليهم الستر من باب المعاونة على الاثم والعنوت
وان علموا بذلك لم تعد لهم ويمكن تحريم ذلك لو قصدوا ذلك فثابت دلالة
ايضا على ان عورتهم ليس الا الفرج وان الفرج يطلق على المخرجين وقل
للمؤمنات يفضفن من ابصارهن ويحفظن فروجهن هذا في نهى النساء عن النظر
الى الاجانب اصلا ورأسا ويوتية خبراتهم مكشوف المشهور ولا يبدن زينتهن
اي مواضعها الا ما ظهر منها بعد الاستئذان يبقى ما بطن وسج الاستئذان
منه ايضا بقوله الالبعولهن الآية في الزينة ما ترتبت به المראה من حلى او كحل
او خضاب فاكان ظاهرا منها كالحاتم والفتحة وهي حلقة من فضة لا فسخ لها
والكحل والخضاب فلا بأس بادلها للجانب ثم قال ان المراد من الزينة مواضعها
والتي هي انة العضو كله لا القدر الذي يلامسه الزينة منه كما فسرت مواقع الزينة
الحفيفة وكذلك مواضع الزينة الظاهرة الوجه موقع الكحل في عينه والخضاب
بالوسمة في حاجبيه وشاربيه والغرة في خديه والكف والقدم موقع الحاتم
والفتحة والخضاب بالحناء وانما تسويع في هذه المواقع لان سترها فيه جرح فان
المראה لا تجدد بل من مناوله الاشياء بيدها ومن الحاجة الى كشف وجهها
خصوصا في الشهادة والحكمة والنكاح وتضطرب الى الشئ في الطرقات وظهور
قدحها وخصوصا الفقيرات منهن ولهذا معنى قوله الا ما ظهر منها يعني الإما
جرت العادة على ظهوره والاصل فيه الظهور لا الشك في بعد كون الوجه جرح

الكل والوسم وكونها في شارب مع ان المناسب فانث الضير في الكل
 كحدف المرأة وايضا لا شك ان مع الضرورة والحاجة يجوز ابداء موقع الزينة
 الظاهرة والباطنة كالعلاج للطبيب والشهادة والمحالبة وايضا ان نظن
 العادة والظن خصوصاً الفتيات فالعادة ظهور الرقبة بالصدر والعضد
 وسائرهن وغير ذلك وبالجملة الحكم محل الاشكال وقد اوضحته في الجملة
 من الفروع في شرح الارشاد فاعلم وليضربن بحرهن على جيبهن اي يضعن
 خمارهن على صدورهن لسترتهن وما فوقه من الرقبة فيها دلالة على وجوب
 ستر الوجه فافهم وكانت جيبهن واسعة يبد منها خورقهن وصدورهن
 وما حولها ولكن يسدلن الخمر من وراءهن فيبقى مكشوفة فابن ان يسدلن
 من قداهن حتى يغطيها ويجوز ان يراد بالجيب الصدر وتسمية بما يلها
 ويدلها ومنه قوله ناصح الجيب وقولك ضربت بخمارها على جيبها كقولك
 ضربت يدي على الحائط اذا وضعها عليه ولا يبدن زينةهن الا لبعولتهن
 او ابائهن او ابااء بعلوتهن او ابنااء بعلوتهن او اخواتهن او بني اخواتهن او
 بني اخواتهن والمراد بالاباء الاب وان علا وبالابناء الابن وان سفل وكلاهما
 اقم من ان يكون من الطرفين او احديهما وبني الاخوة والاحوات وان
 سفلوا فهو لا تستنون والظن النسب والرضاع للصدق فيحرر نكاح
 بعضهم على بعض فهو كعاهر والمراد بالزينة المحرم ابداءها هو موضع الزينة
 لا نفسها اذ نفسها يجوز النظر اليها لكل احد وليس محرام فلا يقع حكم المستثنى
 منه الا ان يكون هناك ربة او شهوة او فتنة فالظن جواز نظرهم الى سائر
 البدن الا العورة لغير البعولة لا يصل ولما تقدم ولما هذه الآية حيث ان
 الظن ان المراد الزينة الخفية ويحتمل اختصاص محلها فقط فلا يتعدى الى غيرها

في محله

خصوصا الواضع الخفية في اكثر الحالات والقريبة من العورة فاما قوله في
ف ان الراجع العضو كما تقدم في الزينة الظاهرة فهذا يدل على ان المراد بالـ
ما ظهر هو الموضع كما مر اليه الاشارة فاما في الزينة الخفية مثل السوار للزينة
والخمار للثياب والتدريج للعضد والقلادة للعنق والوشاح للرأس
والقرط اللذان وذكر الزينة دون مواضعها لبيان الغاية كما في ولا تقر بوالزنا لان
هذه الزينة واقعة على مواضع يحرم النظر اليها الغير المذكورين والى ف
انما سوي في الزينة الخفية لئلا يكون المذكورون لما كانوا مختصين به من
الحاجة المضطرة الى مداخلة في مخالطةهم ومخالطةهم ولعل موقع الغنة من جهاتهم
ولما في الطباع من النفرة من ماسة القريب وتحتاج المرأة الى محبتهم في
الاستغفار للثروة والركوب وغير ذلك او نساءهم او ما ملكت ايمانهم
في ف قبلهن المومنات لان ليس للمومنة ان تجرد بين يدي مشرك وكما
عن ابن عباس ^{ينتمون} فيكون ذكر استثناء الكسف للمسلمات وعدمه للكافرات
فانه اذا كانت النساء كلهن داخلات تحت حكم السر واستثنى منها المومنات
بعين الكافرات وهو ظاهري والظاهر ان عني نساءهن وما ملكت ايمانهم
من في محبتهم وخدمتهم من الخراب والاماء والنساء كلهن سواء في حل
نظر بعضهم الى بعض وقبل او ما ملكت ايمانهم هم الذكور والاناث جميعا
وعن عائشة انها اباحت النظر اليها لغيرها ثم قال المراد بها الاماء وهذا
هو الصحيح لان عبد المرأة بمنزلة الاجنبي منها حقيقا كان او غلاما هذا هو الصحيح
والشهور عندنا اليوم ولكن في الاخبار ما يدل على خلاف ذلك فيسفي الرجوع
والناقل فيها اولا تبين غير اولى الارادة من الرجال والطفل الذين لم يظهروا
على عورات النساء ولا يفر من بارجلهم ليعلم ما يخفين من زينتهن وتوبوا

الى الله جميعا آية المؤمنون لعلمكم تفعلون في ف الاربة الحاجة قبلهم الذين يشعرون
ليصبروا من فضل طعامكم ولا حاجة لهم الى النساء لانهم به لا يعرفون شأن من
امرؤهن او شيوخ صلحا اذا كانوا معتن عضوا ابصارهم او بهم عنانه وقرى غير
بالنصب على الاستثناء او الحال والجزم على الوصفية وضع الواحد موضع الجمع
لانهم يفتن الجنس وبتين ما بعده انه يراد به الجمع ونحوه ونحو حكم طفلا لم
يظهر واتما من ظهر على الشيء اذا اطلع عليه اي لا يعرفون ما العورة ولا يميزون
بينها وبين غيرها واتما من ظهر على فلان اذا قوي عليه وظهر على القرآن اخذ
واطاقة اي لم يبلغوا وان القدرة على الوطى ولا يخفى ان الشيوخ الصالحين الذين
يعضون ابصارهم اذا كانوا معتن لا يحتاجون الى الاستثناء بل لا يقع فان الظ
من الاستثناء جواز الكشف لهم وجواز نظرهم فافهم وان وجود العنت لا يوجب
جواز النظر الى مواضع الزينة الباطنة وان في استثناء غير ناقلا فالظ الجزم
او الحال وان ينبغي ان يقول يراد منه الجمع وبتينه ما بعده اي الذين لم يظهر
والطفل عطف على يعولتين ويحتمل ان يكون عطفا على الرجال والذين يكون
صفها فالظ منها محرم نظر الحنثي الى الزينة الباطنة وتحريم كشف ذلك
عليهن وقد مر الخلاف والقول في الظاهرة والباطنة ولا يبعد حملها على
العرف ولا يبعد حمل الظ على ما في ف فلا يحرم النظر الى الوجه وغيره الا مع
الذقة او الغشنة او الزينة يحتمل ان يراد النظر الاول لا التكرار كما قال بعض
الاصحاب ويحتمل التكرار ايضا للعموم لولا خلاف الاجماع للصدق عرفا قائل
وجوب ضرب الخمر على الجيوب وحاصله تحريم كشف القدم وغيره للجانب
وجوب سترها عنهم وتحريم كشف الباطنة والنظر اليها وقد استثنى من تقدم
وقد مر معناه وان المراد بنسائهن المومات فلا يجوز كشف الباطنة عند النساء

الكفار وقيل اذا علم خبرهن وفيه تاقل ويمكن ان يقال التمسك بسنحة الآ
 ان الاستثناء بعد مطلق الحكم يقتضي نقاشا الكفار تحت التحريم فاما وان
 المراد بما ملكت هي الاماء والنظ العموم وهو المروي عن ابي عبد الله ع فالنظ جواز
 روية الزينة الباطنة ايضا لعبيدهن وان المراد بالبايعين الذين لا يعرفون
 ولا يطمعون في النساء وهم البهله وبالطفل الذي لاحظه من عورة النساء
 فيهم التحريم على غيره من البالغ ايضا بمعنى تحريم الكشف عليهن عندهم ووجوب
 منعهم على الاولياء وفي ن المواد بالطفل العباة من الاطفال الذين لم يظهر
 على عورات النساء ويريد به المبيان الذين لم يعرفوا عورات النساء لعدم
 شهوتهم وقيل لم يطبقوا مجامعة النساء فاذا بلغوا مبلغ الشهوة كان حكمهم حكم
 الرجال والنظ ان قيل ليس بجيد واليه اشار بقوله فاذا لم يضرهم ان قيل
 كانت المرأة تضرب برجلها اذا مشيت تضرب برجلها ليسمع صوت الخمار
 منها فنهاهن الله عز وجل عن ذلك وقيل معناه ولا تضرب المرأة برجلها اذا
 مشيت لبين خلخالها او يسمع صوته عن ابن عباس فيكون ذلك بقصد ان
 يتوجه اليهن ويرينهم موضع زينتهن الباطنة حراما حيث يؤول الى الحرام ويؤول
 التحريم مطلقا عما وان لم يؤول الى ذلك كما هو في الآية وفي كانت المرأة تضرب
 الارض برجلها لتسمع خلخالها فيعلم انها ذات خلخال وقيل كانت تضرب
 باحدى رجلها الاخرى ليعلم انها ذات خلخالين وانما نهي عن اظهار صوت
 الخلخال بعد ما نهي عن اظهار الخلخال علم بذلك ان النهي عن اظهار مواضع الخلخال
 ابلغ وابعد من امر الله وانواهيه في كل باب بحيث لا يكاد العبد الضعيف يقدر
 على مراعاتها وان ضبط على نفسه واجتهد ولا ينج من تعصير تقع منه فانه لك
 وصي المؤمنين جميعا بالتوبة والاستغفار وتباعد الفلاح اذا تابوا واستغفروا

التفتاح اذا شمس مع الخصال جيب
 نفقة النفقة حكمه
 موت الملاح

ومن ابن عباس توبوا ما كنتم تفعلون في الجاهلية لعلمكم تسعدون في الدنيا
والآخرة فان قلت قد صحت التوبة بالاسلام والاسلام بحسب ما قبله فما
معنى هذه التوبة قلت اراد بها ما يقول العلماء ان من اذنب ذنباً ثم تاب عنه
يلزمه كلما يذكر ان يجدد عنه التوبة لانه يلزمه ان يستمر على ندمه وغمه
الى ان يلحق ربه وجوب الدائمة والتوبة كلما ذكر لا دليل عليه وهو مشكل نعم لو
خطر بباله وتردد خاطره يجب عليه ذلك فما قل وقال فان قلت لم يذكر
الله الاعام والاحوال قلت سئل الشعبي عن ذلك فقال ليلاً بضعها العم
عند ابنه والحال كذلك ومعناه ان ساير القربات يسترك الاب والابن في
الحرمية الآتم والحال وابنائها فاذا رآها الاب فرمها وصفها لابنه وليس محرر
فينادي بصورة لها بالوصف نظره اليها وهذا ايضا من الدلالة البليغة على
وجوب الاحتياط عليتين في السر والعلن لا يخفى انه يجوز للعم والحال النظر فعدم
ذكرها في الآية لا ينفع مع ان عدم ذكره لهذا بعيد جداً اذ يفهم عدم جواز
النظر اليها لهما وتجرى الكشف لهما نعم لو فهم ان عدم ذكرها مع جواز الكشف
عندها لان لا بقوة ولا يصفها لكان جيداً ولكن لا يفهم وهذا من العلم المختص
بغيره ويمكن ان يكون ذلك نكته الترك فما قل والامر في ذلك وامثال بعد العلم
بالمسئلة هي يا ايها الذين امنوا ليس اذنكم الذين ملكتم ايمانكم
في من روعبيدكم واماءكم ان يشاءوا عليكم اذا ارادوا الرجوع الى مواضع
خلوانكم عن ابن عباس وقيل اراد العبيد خاصة وهو المروي عن ابي جعفر
وابي عبد الله عليهم السلام والذين لم يبلغوا الحرام منكم اي الاطفال الذين لم
يبلغوا من الاحرار تلك مرات ثم فترها فعال من قبل صلوة الفجر لانه وقت
القيام من المضاجع وطرح ما ينام فيه من الثياب ولبس ثياب البقعة حين

تضعون ثيابكم من الظهيرة لأنها وقت وضع الثياب للقياملة ومن بعد صلاة
العشاء لأنه وقت الجرد من ثياب النقطة والاستحمام بثياب النوم تلك
عورات لكم فين هو خير من قبله محذوف على تقدير رفعه والتقدير هذه تلك
عورات لكم وبذلك من تلك مرات على تقدير بضعه بتقدير اوقات ثلث عورات
حذف المضاف واغرب المضاف اليه باعرابه وفيه سمي كل واحد من هذه الا
عورة لان الناس يحجل ثمنهم وتحفظهم فيها والعورة الحلال ومنها الاعور
المحجل العين وفيه لان الانسان يضع هذه الاوقات ثيابه فسد وعورة
وعن السدي ان اناسا من الصحابة كانوا يواقعون في هذه الاوقات فامرهم
الله سبحانه بان يامروا العلماء والملوك ان يشاذنوا في هذه الساعات
والظلمات الذين ملكت اعم من العيب والاماء والاجاب والمحارم لان ذلك
عام ولا يخص لم وان المراد بالذين لم يبلغوا الحلم ايضاً اعم من الذكور والاناث
والمحارم والاجاب ولكن يحتمل ان يكون بشرط التمييز الذي اشار اليه في الآية
المتقدمة والطفل الذين لم يظهر وا على عورات النساء فين اراد به الصبي الذي
يميز بين القورة وغيرها وان حكم غير الاوقات الثلاثة حكمها اذا كانت مشتملة
على ما يشتمل تلك فان المقصود هو الشر وان المراد من بعد صلاة العشاء وقت
النوم عام الليل وبالجملة الظان المقصود النهي عن الدخول وقت حفظ كون
الدخول عليه على حالة يستبعد الدخول عليه وان الاستئذان يحصل بكل ما يرفع
ذلك وان هذا الامر الوجوب والظان لانواع فيه بالنسبة الى البلوغ واما
بالنسبة الى الاطفال فيحتمل ان يكون ذلك الى الاولياء ولكن هو خلة والظن فيحتمل
ان يكون على حقيقته فالفي في كالمجاني الاستئذان واجب على كل بالغ في
كل حال وعلى الاطفال في هذه الاوقات الثلاثة نظ الآية ويكون هذا الوجوب

مستثنى من عدم تكليف غير البالغ للثأر فيجب وتعليم الاحرار ويكون للذئب ان
يكون للرجحان المطلق او يكون للذر شاذ وتعليم العاصفة وعلى كل تقدير لا
سلك ان فيها دلالة على ان كون الطفل العيس البالغ ما مور باس الله حيا طبا
بخطابه لان الامر انما هو للاولياء وهم ما مرون باوامرهم لا بامر الله فان
الامر بالامر لهم ليس امر الله لهم كما حقق في الاصول وفيها دلالة ما على ان
ذلك امر منه لهم وبحقيقة في الاصول وايضا فيها ما بعد هذا دلالة على
البلوغ بالاحتلام وخروج المني مطلقا لا قبله الا ان يثبت بدليل من اجماع
او نحوه مثل الكا خمس عشرة سنة بانفاق اصحابنا وبدونه مثل الشروع فيها
عند بعض وفي الاربع عشرة وثلاث عشرة رواية ولكن العمل بها مشكل في
ظهور القابل وان كان سندها صحيحا الا انه خلاف ظاهر القرآن والاصل ولكن
الاحتياط يقتضي العمل بها وعامة ذلك مذكور في محله وفي الاثنى يتحقق البلوغ
بمخرج المني والمبيض واكال تسع وابناات الشعر فيها والدليل عليه غير
واضح وكأنه لا خلاف في ذلك عندهم والله اعلم ليس عليكم ولا عليهم جناح
بعد من طوافون عليكم بعضكم على بعض اي لا اثم ولا جناح من الله عليكم
ايها المؤمنون ولا عليهم في ترك الاستبدان وفي عدم منعكم اباهم من
الدخول وان راوكم مكشوفين في غير هذه الاوقات انما قان غيب
وعلم منكم ومنهم في فثم عند رهم في ترك الاستبدان ورا هذه الترات
ويبين وجه العذر في قوله طوافون عليكم يعني ان بكم وبهم حاجة الى المخالطة
والداخل بطوفون عليكم للخدمة وطوفون عليهم للاستخدام فلو حرم الامر
بالاستبدان في كل وقت لادى الى الجرح ولا يخفى ان فيها نقضا وزيادة من
جدة عدم بيان الجناح المنفي عنهم وبيان كونهم طوافين عليهم للاستخدام

وان كان فيه بيان لبعضكم على بعض وهو الظاهر لان الطوائف العبيد والاطفال
لا هم ولهذا قال في ثم بين المعنى وقال طوائف عليكم اي هم خدمكم
فلا يجب ان يدا من دخولهم عليكم في غير هذه الاوقات ويتعد عليهم الا
في كل وقت كما قال سبحانه ويطوف عليهم ولدان مخلدون ثم قال في ف اذا
رفعت تلك عورات كان ليس عليكم في محل الرفع على الوصف المعنى هن تلك
عورات مخصوصة بالاستئذان واذا اصبحت لم يكن له محل وكان كلاما
مقرر للامر بالاستئذان في تلك الاحوال خاصة وبعضكم مرفوع بالابداء
وخبره على بعض على معنى طائفة على بعض وحذف لان طوائف بدل
عليه ويجوز ان يرتفع بيطوف بعض تلك الدلالة واذا بلغ الاطفال
منكم الحامه فليست اذنوا كما استاذن الذين من قبلهم في ن حكم اي من الاحرار
فليست اذنوا كما استاذن الذين في جميع الاوقات كما استاذن الذين من
قبلهم من الاحرار الكبار الذين امروا بالاستئذان على كل حال في الدخول
عليكم فالبالغ يستاذن في كل الاوقات والطفل والمملوك يشاذنان في
العورات الثلث كذلك يبين الله لكم آياته اي كما بين لكم ما يتعدون به
في هذه يبين لكم الآيات الدالة على الاحكام والله عليم بما يصلحكم حكيم فيما
يفعله فهذه الاطفال الاحرار الذين بلغوا باحد العلامات يجب عليهم
ان يستاذنوا للدخول على البيوت والناس مطلقا ابا وابنا استئذنا
كما استئذنان الذين بلغوا من قبلهم وهم الرجال البالغ العقل والذين
من قبلهم في قوله يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوتا الآية والمعنى ان الاطفال
ما دونهم في الدخول بغير الاذن الا في العورات الثلث فاذا اعتاد
الاطفال ذلك ثم خرجوا من حد الطفولية بان يجملوا ويبلغوا السن التي

يحكم فيها عليهم بالملوع وجب ان يظلموا عن تلك العادة ويحملوا على ان يستاذنوا
في جميع الاوقات كما يحمل على الرجال الكبار الذين لم يفتادوا الدخول عليكم
الاباذن وهذا لما يفعل عنه الناس وهو عندهم كالشريعة المنسوخة عن
ابن عباس آية لا يؤمن بها اكثر الناس آية الاذن واني لا مرجع الي ان تستاذن
علي وسأله عطاء استاذن علي اخي قال نعم وان كان في حرك ثوبها وتلا
هذه الآية وعندك آيات محدثين الناس الاذن كله وقول ان اكرمكم عند
الله اتقاكم فقال اناس عظمكم بيتا وقوله واذا حضر القسمة وعن ابن مسعود رضي
الله عنه عليكم ان تستاذنوا على اباكم وامهاتكم واخواتكم هذا كله في ف ولا
يخفى ما في هذه من البالغة في الاستبدان حتى ان ظ الآية وجوب ذلك
على الاطفال والمماليك في هذه مرات وعلى غيرهم دائما الاقارب والاباء
عدو الحرم وغيره فلا يناسب الترك فما قل ولكن ينهم عدم الاستبدان
للمماليك البالغ فيسرع بعدم وجوب الشرع عنهم كما مر اليه الاشارة فافهم
والتواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح
ان يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة وان يستعفن خير لهن والله
سميع عليم في ف القاعدة التي تعدت عن الحيض والولادة لغيرها لا يرجون
نكاحا لا يطعن فيه والراد بالثياب الثياب الظاهرة كاللمعة والجلاب
الذي فوق الخمار غير متبرجات بزينة غير مظهرات زينة يريد الزينة
للمنية التي ارادها في قوله ولا يبدن زينتهن الا لمعولتين او غير قاصدات
بالوضع البهرج ولكن التخفف اذا اجتمع اليه والاستعفاء من الوضع خير
لما ذكر الجائز عقبه بالسحب بضمائه على اختيار افضل الاعمال واحسنها القول
وان تعفوا اقرب للتقوى وان تصدقوا خير لكم وفيه تاقل اذ قد تقدم

روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال للزوج ما نحت الدرع وللبن والإخ ما نوت
الدرع ولغيري محرم أربعة أبواب درع وخار وجلباب وازار ولا يخفى أن فيه
ما هو غير ظاهر فناقض نسائكم حرث لكم فانوا حرثكم أني شتم
وقدموا لأنفسكم وانفقوا الله وأعلموا أنكم ملا قوه وبشر المؤمنين أني في محل الضب
لأنه نظرف مكان إذا كان مع حيث أو بين وظرف الزمان إذا كان
معنى مني والعامل فيه فانوا أو شتمت جملة فعلية في موضع الخبر بإضافة
أنى إليها وإذا كان معنى كيف في محل الضب على المصدر وروح لا محل للشتم ونوع
فانوا حرثكم أي نوع شتم قبل نزلت رداعلى اليهود إذا قالوا أن الرجل إذا أنى
المرأة من خلفها في قبلها خرج الولد احوك فكذبهم الله تعالى عن ابن عباس وجار
وقيل انكرت اليهود إتيان المرأة فأبته وباركة فرد عليهم وفي معنى بدم
حرث لكم انتم زرع لكم وحرث لكم عن ابن عباس والسدي وانهم وضع
حرثكم وذوات حرث لكم يهن تحرثون الولد محذوف المضاف أو يكون
محذوف كاف التشبيه أي حرث لكم فانوا حرثكم أي دخلوا في أي موضع
تريدون من موضع حرثكم أني شتم أي من ابن شتم كما يدل عليه اللغة
عن قيادة والزبيح وقيل كيف شتم عن مجاهد وقيل متى شتم عن الضحاك
وهذا خطأ عند أهل اللغة إذا أنى ما جاء بمعنى الأمن ابن كذا في أن ثم قال
استدل مالك بهذه الآية على إباحة وطى الذبر وذلك غير بعيد وأما
الاستدلال بها على عدم الجوار كما هو المشهور فذلك بعيد إذ على تقدير تسليمه
أن المعنى فانوا حرثكم كيف شتم بناء على سبب الزوال الذي مضى ونسبته
للحرث لا إتيان في محل الحرث وهو القبل لحصول الولد منه وتشبهها لهن بالزرع
لقرار النطفة في أرحامهن كالبدن في الزرع لا يدل على ذلك إذ ليس فيه المنع

غير محل الزرع وغير الزراعة ولأنه يجوز الايمان في الزرع في جميع اجزائه
واي مكان منه اراد ولهذا لا يجوز الايمان في النسي في غير الغبل لاداء
على منع غيره الا بمفهوم بعيد ليس حجة وهو ظ بغير نزاع وقد موالاتكم
الاعمال الصالحة التي امرتم بها ورغبتم فيها ليكون دخر لكم عند الله وراثة
ليوم تافتكم وقبل هو طلب الولد لما روي في ناته اذا مات ابن آدم انقطع
عمله الا من ثلث ولد صالح وصدقة جارية وعلمه ينفع به بعد موته
وقيل هو تقديم الافراط والافراط جمع فرط وهو الذي يقدم الانسان قبل
بلوغه لما ورد في الحديث من قدم ثلثة من الولد لم يبلغوا الحنث
لم يمسسه النار الا محلة القسم قبل بارسول الله واثان فعلا واثان وهو
يعيد لانه ليس باختيارى يحتاج الى التأويل وقبل التسمية عند الجماع وقبل
الدعاء وهام وبيان وقبل التزويج ليحصل منها الولد الصالح ولهذا سجد
الكريمة الاصل والعقيقة الولود فانقوا الله معا صبه واعلموا انكم ملا
اي ملا فواجزائه يعني ثوابه ان اطعموه وعقابه ان عصيته وانما اضاف
اليه تعا على ضرب من المجازي نزود واما لا تفصحون به عنده وهو التقوى
فان خير الزاد التقوى وبشر يا محمد المؤمنين الكاملين في الايمان او
العاملين المستوحشين للذبح والتقطيم بفعل الطاعات والمساكن وترك
المعاصي والعبايج وكان نسائكم حرث بيان لقوله من حيث امركم الله
اي الامور بالايان موضع حرثكم فاقوه من اين اردتم كما في الحرث الا
انكم تجتنبوه في زمان الحيف مكانه والله اعلم والوالدات
يرضعن اولادهن حولين كاملين في ف انما اعتبر عنه بالخبر كقوله يرضع
للبالغة ومعناه لتضع الامهات اولادهن على طريق الاستحباب والندب

اذ لا يجتمع عليهن ارضاع اولادهن عندهم الا في الصور المحصورة فيه انه
خلاف الظاهر النعير بالخبر للبالغة وايضا ان الارضاع في الحولين
واجب فلا يفتهم من الآيته حملها على النذب مع ان الاكثر يشدد لها على
حدة او الوجوب فيلزم تخصيصها بالصورة الخاصة مثل ان لا يعيش الا
بلين امه بان لا يثرب الا لبنها او لا يوجد غيرها والوالد يكون عاجزا
عن تحصيل غيرها لعدم قدرته على الاجرة فيكون الولد من يجب نفقته على
الام ان كانت قادرة ويجعل ايضا ان يكون المعنى ان الارضاع في هذه المدة
للاتم بمعنى انه حتما يجب على الاب تمكينها منه ولا يجوز له الاخذ منها و ايضا
غيرها فيكون اجازة عن حق الام الواجب على الاب فلا يحتاج الى ارتكاب
الخروج عن الظاهر ولكن شرط الاصحاب عدم رضائها بغيرها باق ما ترضى ^{عده}
وجود متبرعة اذ لم تنزع في الارضاع وهو بالمعقود شرط وقد بقوله
وعلى الولد له رزقهن على بعض الوجوه والظاهر للوالدات على عمومها كما
هو الظاهر لا تخصيصها بالطلقات لان الكلام فيهن لعدم اللفظ وايضا الظاهر
ان نفقة الحولين بالكاملين لدفع المساحة المشهورة في مثلها نعم انما
عند فلان سنة وفي البلاد الغلة في سنة مع عدم استطاعتها ان اراد ان
يتم الرضاعة اي هذا الحكم وهو الارضاع في الحولين لمن اراد اتمام الرضاعة
من الاباء او ائمه متعلقه بوضع فان الوالد هو الذي يرضع الولد له ونسب
اليه لا الام في الاغلب والاكثر واكد هذا المضمون بقوله وعلى الولد له رزقهن
وكسوتهن بالمعروف حسب ما يكون معروفا في العرف والشرع مثلها
فيكف بما يحصل له بسهولة ويلق باطفالها ولعلته عليه بقوله لا تكلف نفس
الا وسعها اي لا يكلف الله تعالى نفسا ما امر اشاقا كثيرا بحيث يكون حرجا وضيقا

فانه لا يناسب الشريعة السهلة بل العقل ايم لا تتركه لا يتركه بما لا يطاق اصلا
كما قد قيل لا يحتاج ذلك الى النقل فان العقل يحكم به بديهته فبظاهرها ذلك
على ان الارضاع حق لمن كاهن فلا يمنع او على استحبابه او وجوبه في الجملة
على ما قرأت ذلك علم لكل ام فان خرجت واحدة لدليل والا ثبت على
العموم ودلت ايم على ان الحولين حق لكل ولد سواء ولد لسنة اشهر او اكثر
ان اراد الولي اتمام الرضاعة وبعضهم خصصه بالاولى وبفهم كونه مقبولا
للاصحاب من مجمع البيان لقوله وحمله وفضاله ثلثون شهرا والظاهر خلافه وعلى
ان ليس اكثر من ذلك وقت الرضاعة فلو علق امر بالرضاع لا يتعدى عن الحولين
فافهم فدللت بالبعد على جواز النقص مطلقا ان لم يرد اتمام الرضاعة وقوله
الاصحاب لا يجوز النقص الا شهر او شهران وفي بعض العبارات ثلثة ايم وقوله
بالاجماع او الروايات فقوله صاحب مجمع البيان واحد القلة فنوط بحال
الصبي فباني شئ يعيى يجوز الاختصار عليه والكثرة محدودة بالحولين على ما قل
نعظم الآية تحدد جانب الكثرة كما قلنا لكن الاصحاب يجوزوا الزيادة عليه
ايم بقدر ما يجوز والنقص فكانه لما قرأوا للضرورة فلا ينافي الآية لان
جميع الاحكام مخصوصة بظواهر احوال الاختيار عقلا ونقلا او بقوله تعالى
وان اراد افضالا لما سيجي ودلت ايم على وجوب النفقة والكسوة على
والد الولد فاجاب اجرة زيادة على نفقة الزوجية بها بعيد ويمكن حملها عليه
حيث قوبلت بالرضاع فيكون محمولة على اجرة النسل وكونها في وقت نزولها
ذلك غير بعيد وفي غير ذلك يكون اجرة النسل يساوي ذلك او زاد او نقص
وهذا يكون مخصوصا بما اذا كان الولد من حجب نفقته على الوالد بان يكون
فقيرا وابوه غنيا اذا كان ليس شئ واجب على الوالد الا النفقة وهي مخصوصة

بما قلناه على ما حواه والا يكون من مال الولد وان لم يكن له مال فعلى الامة
والا فمن بيت المال لا تضار كانه بفضل وبيان لا يكلف اي لا يكلف كل
منها ما ليس بنفع وسع الآخر وقران كثير وابوعمر وبعقوب لا تضار بالرفع
بدل عن قوله لا يكلف كذا قيل والظاهر ان معناه يغابر معنى لا تكلف ولو ببعض
الاحتمالات وقران اكثر القرائن الرأى وعلى التقديرين يحتمل البناء للفاعل فاصله
يضر بكسر الاول والمفعول فاصله يضار بفتح ر ويفتح والمفعول المقص على التقدير
التي اي لا يضار والدع زوجها بسب ولدها ووعوان تعنفه به وبطلب منه
ماليس بمعروف وعدك من الزرق والكسوة وان تشغل قلبه في شأن الولد
وان تقول بعد ما قلناه الولد اطلب له طيرا وما اشبه ذلك مثل ان
ترك ارضاع الولد يحصل للولد مرض او موت في يد الاجنبية او لم يفعل
ما وجب عليها بعد الاجارة بحيث يحصل الضرر للولد فيضر الولد بسببه
ولا يضار المولود ايف امراته بسبب ولد بان يمنعها شاةا وجب عليه من رزقها
وكسوتها وياخذ منها وهي تريد الارضاع فيضر بمعارضة الولد ونحوه ولا
يكرهاها عليه اذ لم ترده فيضر بالاكراه وقال فين وروي عن السيد
الباقر والصادق عليها السلام لا يضار والد بان يترك اجاعها خوف الحمل
لاجل ولدها الرضع ولا مولود له بولدة اي لا تمنع نفسها من الاب خوفا للحمل
فينضر ذلك بالاب لعل المراد في الاولى بعد مضي اربعة اشهر فانه لا يجوز
له الترك واما قبله فيجوز فلا يكون منهيا الا ان يكون يحمل على الكراهة قبل
مطلق الجماع حال الرضاع فيضر الرضع بحمل الام امر لا ريب في ذلك في قانون
البيع في الطب ولا يتفاوت الحال بالبناء للفاعل والمفعول فانه يكون نهيا
عن ان يلحق بها الضرر من قبل الزوج وان يلحق به الضرر من جهة الزوجية

بسبب الولد ويجوز ان يكون تضار بمعنى نضر وان تكون الباء من صلة اي لا
تضر والبر بولدها فلا تسبى غداة ونعمته ولا تفرط فيما ينبغي له ولا تدفعه
الى الاب بعد ما الفها ولا يضر الموالد به بان ينزع عنه من يدها مع الالف
والضرر او يقصر حقها فنقصه في حق الولد واسناد الموالد اليها نارة بقوله
ولدها واليه اخرى بقوله ولله اشارة الى الاستعطاء وعدم التقصير في
حقه واستعمال الشفقة وعلى الوارث مثل ذلك قيل ان عطف على المولود
ان وما بينهما اعتراض لبيان تفسير المعروف فكان المعنى وعلى الوارث المولود
له مثل ما وجب عليه اي يجب عليه مثل ما وجب على الموروث فعلى الوارث خبر
مقدم متعلق بمقدور ومثل ذلك مبتداء يعني ان مات المولود لم يلزم من يرثه
ان يقوم مقامه في ان يرثها ويكسوها بالمعروف وعدم الضرر وهذا شكل
لعدم وجوب نفقة الولد على غير الابوين فلا تجب اجرة الرضاع على غيرهما هو
مذهب الاصحاب والشافعي فيقول الميراث من الوارث هو الولد المرتضع فيجب
الاجرة في ماله بان يعطيه الولي او الوصي او الحاكم او من ينوبه فيرضع وهو
بعيد عن ظ الآيته ويحتمل بعيد ايتم ان يكون المراد ام المرتضع اي المرتضع يجب
على نفسها نفقتها وكسوتها ويحتمل ارادة الجد والجد في المذهب وكما كنت
الأم المرتضعة محتاجة لتعيش بدون اجرة رضاعها ويحتمل ايتم كونها واجبة
على الوارث في ماله الميت بان كان اوقع الاجارة ومات من غير ان يسلم تمام
الاجرة فنكون الاتحج دليلا على عدم بطلان الاجارة بموت المورث وقيل
المراد وارث الصبي وهو خلاف الظ اذ الظ ان المراد من الوارث وارث الميت الشار
اليه وايتم ان الوارث انما ينفق حقيقة اذا ورث واطلاقه على من يكون وارثا على
تقدير موت الصبي وتختلفه مالا بعيد وايتم ليس منطبق على المذهب المتقدم الا

بالتأويل المذكور في الجملة فلا يحتاج حمل على خلاف الظاهر اذ يصح حمل على وارث الولد
فان اراد الولد والوالدة فضلا لاي قطع الولد من الرضاع قبل الحولين او بعده
على الاحتياط كما قال في الكشاف فان العصال اعم فالحمل عليه دون ما قبله كما
في باقي التفسير اولى صادر عن نراض منها ونشأ ورثته على مصلحة القبي
وعدم ضرره فلا يحتاج ولا اثم عليها فيما افلا وحذف للظهور واشترط رضا
الاب كما لا كلام فيه لانه اولى انفا واما الام فلا تنها الحق بالتزوية وهي امر
بحال القبي مع كثر حقها عليه وزيادة شغقتها فناسب اعتبار رضاها اذا
لم يكن قصد لها الا اصلاح ولا يبعدح الرضا والمشورة من العارفين بحال
القبي فكيف الام العارفة فكان في اطلاق النشأ ورث من غير الاضافة اليها
الى ما قلناه فافهم النشأ ورث المشورة والمشورة استخراج الراي من شرب العسل
اذ اخرجته فدللت الآية على جواز النقص والزيادة على الحولين لكن مع الراضي
والمصلحة وهو ظ وقاله الاصحاب ايضا لكن ما ذكره والراضي وحده وبشروط اثنين
او ثلاثة كانت للجماع او التزوية كما مر وان اردتم خطاب للزوج ان تسترضعوا
الراضع اولادكم اي لا ولا ذكركم فلا تسترضع تبعدي الى منعولين حذروا
للاستغناء عنه وكذا كل منعولين اذ لم يكن احدهما هو الآخر فلا يحتاج
ولا اثم عليكم في ذلك الاسترضاع اذا سلمتم الى تلك الراضع ما ايتتم ما اردتم
اعطاء اياهن وشرطنهن بالمعروف متعلق بسلمتهن اي بالوجه المتعارف
للمن شرعا وعقلا فكانه اذا شرط والجاء محذوف والتقييد للمعروف والخبر
على اعطاء الاجرة وغاية الاهتمام باعطاء حقوق الناس والاهتمام بتربية القبي
فانها مع الاحتياط بصير راضية بالرضاع لمصلحة النفع فيعمل غاية الجهد كافي المهر ولا
لعدم الجواز والقيمة بدونه على ما قلناه كانت للجماع ويحتمل حذو خيرا من غير

جنس ما تقدم من عقد ختم عن عهد الواجب او برأت ذمتكم ونحوه فلا يحتاج
الى هذا التطف وانتم والله مبالغة في المحافظة على ما شرع من امر الاطفال
والمرضع بل في مطلق الواجبات والمحرمات واعلموا ان الله بما تعملون بصير
حسب ونهيد وتخويف ووعد فقد ظهر من هذه الاية تأكيدات في امر الاطفال
والمرضع بل في مطلق الاحكام ولا جناح عليكم فيما عرضتم به
من خطبة النساء او كنتم في انفسكم علم الله انكم ستدركونهن ولكن لا
تواعدوهن سرا الا ان تقولوا قولا معروفا ولا تعرضوا عقد النكاح حتى
يتباخ الكتاب لجله واعلموا ان الله يعلم ما في انفسكم فاخذوه واعلموا ان
الله غفور حلیم التعريف هو الترويج والايهام على المقصود بالمر بوضع الحقيقة
بما ذكرتموه الساب للغي حيث لا سلم عليك يريد به الاشارة الى طلب شيء
والكناية هي الدلالة على الشيء بغير لفظ الموضوع له بل بوارده كطوبى الخاد لطوبى
العامة وكثير الرماذ المصناف والخطبة بالمر طلب المرأة للترويج تضمنها في
الترويج والاثم عن التعريف بطلب المرأة في العقد بالترويج بعد ما مثل ان يقول
لها انت جميلة وناقعة وصالحة للترويج ونحوها من اوصافها او يذكر بعض
اوصافه مثل انها تحتاج الى الترويج وانما من قرين ونحوه فالظا باحة الخطبة
تعريف الكل من في العقد عده الوفاة والطلاق فخصيص العاصي بالترويج عنها
زوجها مع كونه قايلا بالجواز في عده الطلاق ايض غير سديد لظهور العموم
مع انطباقه على الذهوب وعدم التخصيص وكون الكلام قبله في المتوفى لا يستلزم
ذلك مع ان الترتيب الزوجي غير معلوم نعم ينبغي تخصيصها بغير ذات العقد
الرجعية فانه لا يجوز التعريف لها بغير الزوج فانها كالمر وجه للاجتماع وكذا لا
اثم فيما كنتم اي اضرتكم في قلوبكم فلم تذكر وبالسنكم لاثم يحال تعريفها او

تذكرونه سرا من غير جهر فالكتم عطف على عرضتم وهي صلة ما في جماع عرضتم من
خطبة النساء بيان له علم الله أنكم ما نصبرون على الكتمان بل سندرؤهن
لكثرة رغبتهن في النساء فاذكروهن ولكن لا توعدوهن سرا جماعا فغير
عنه بالسر لانه مما ليس فالرد المواعدة بما يستهجن مثل عندي جاع برضيك أو
اجامعك كل ليلة ونحوه الا ان تقولوا قولكم لا معروف فاما كان المستثنى منه
مخدوف اي لا توعدوهن مواعدة فط الامواعدة معروفه والامواعدة
تقول معروف فتراح غير داخل المستثنى منه اذ المراد به مطلق المواعدة
منكرة كانت او معروفه وقال القاضي قبل ان يستثنى منقطع من سرا
وهو صنف لاداية الى قولك لا توعدوهن الا التعريض وهو غير موعود
يعني ان المراد بالقول المعروف وهو الخطبة تعريضا وليس ذلك موعودا
بل مقول في الحال ويلزم كونه موعودا وهو في الكشف ايض وفيه انه يحتمل
ان يراد بالقول غير الخطبة تعريضا مثل الوعد بحسن المعاشرة وغيره بل ينبغي
ذلك لفهم حسن الخطبة من قبل وايضا لما كان المقصود الحاصل من التعريض هو
النكاح بعد العدة وكان ذلك موعودا فيصح اطلاق الموعود عليه في الجملة
عليه انه قد منع الاداء فان الحاصل انه لا توعدوهن مواعدة سرا ولكن تعرضوا
بالقول المعروف بالخطبة ولا يلزم منه كونه موعودا فاما قل ولا تعرض مواعدة
النكاح ذكر الغرم مبالغة في النهي عن العقد في العدة مثل النهي عن القرب
في الزنا وغيره اي لا قصدوا عقد النكاح كان المراد بالعدة الحالة
التي توجب العقد في النكاح بين الزوج والزوجة ويحل لانقطاع
عقد النكاح لان الغرم بمعنى المنع وجعل في الكشف سند هذا قوله في
الحديث لا يصاهرن لا يغرم الصيام من البسل وليس بواضح اذ يحتمل القصد من
النهي

هن

كما قيل قال وروي لا صيام لمن لم يثبت الصيام حتى يبلغ الكتاب ما في القرآن
اجله اي ينقض العدة الواجبة فيه او المراد بالكتاب المكتوب وهو الموضع
واعلموا ان الله يعلم ما في انفسكم ما تعززون وما في قلوبكم من الغرم على ما لا
يحوز فاحذروا اي فابعدوه ولا تعلموه خوفا ان تعاقبوا فهو مخوف
وترهيب وإشارة الى المبالغة في عدم قرب العاصي حتى كأنه يعاقب
بجود الغرم لا انه يعاقب به كما هو الظاهر لأن الشهر عند الاصحاب انه لا يعاقب
بغير الحرام وثواب بغرم الطاعة وهو من جملة الطاعة وان كان ذلك
ايضا محتملا وذهب اليه السيد السند ومحمدا ان يكون معنى القول
المشهور انه لا يعاقب بعباد الحرام النووي وان يعاقب بعباد الغرم محلا
بنية الطاعة فانه ثواب النواوي ثواب تلك الطاعة ويؤيده ما روي عنه
سنة المؤمن خير من عمله وفي معناه بحث ليس هذا محله فادهم وان يروى
الاول قوله تعالى واعلموا ان الله غفور حلیم لعنه يدك على انه لا يعاقب على الغرم
لعله في تأخير العقاب حتى يقع النبي او الكثرة فعلة المغفرة المحبة في جميع العاصي
فانه لا يعاقب ولا يكتب بانتظار المسقط والتوبة كما في الاخبار فيها دلالة على
جواز التعريف للخطية مطلقا وعلى تحريم التصريح في الجملة وعدم حسن ذكر الخطية
في الجملة بقوله علم الله انكم سئذ كروهن ونحوه عقد النكاح في العدة مط
وان الله عالم بما في الضامير وانه كثير المغفرة ولا يجعل بالعقاب لكثرة الظاهر وعدم
خوف القوت والعجز للجنات للجنين والجنين للجنات والطيبات
للطيبين والطيبون للطيبات في ان قيل في معناه اقوال اجهل ان الجنات
من الكلام اي القول والعبارة والكلام للجنين من الرجال والجنين من
الرجال للجنات من الكلام والطيبات من الكلام للطيبين من الرجال

والطيبون من الرجال الطيبات من الكلام الا ترى انك تسمع الغيب من الرجل
الصالح فتقول غفر الله لفلان ما هذا من خلقه وكلامه وثابتها الغيبات
من النساء الميميتين من الرجال والغيبون من الرجال للغيبات من النساء
والطيبات من النساء للطيبين من الرجال والطيبون من الرجال للطيبات
من النساء عن ابي مسلم وجبائي وهو المروي عن ابي جعفر وابي عبد الله
عليهما السلام قال هي مثل قوله الزاني لا ينكح الزانية او مشركه الآية الا ان
اناسا يزوجون منهن فهنا هم الله عن ذلك اولئك مبرون اي الطيبون
والطيبات منزّهون كما يقولون من الكلام الغيب هذا يوتد الاول
ويمكن ان يقدر من ان يميلوا الى الغيبات لهم اي للرجال والنساء من الطيبين
مغفرة ورزق كريم عطية من الله كريمة حسنة في الجنة بل يمكن في الدنيا
ايض في الآية دلالة على عدم جواز الكلام الغيب وعدم جواز نكاح الزانية
لغير الزاني كما تقدم فاقول يا ايها النبي لم تحرم ما حل الله لك ينبغي مرضات
ازواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم والله مولىكم
وهو العليم الحكيم المشهور في سبب نزولها انه صلى الله عليه وآله خلا بمارية
جارية في يوم حفصة او عائشة وعلقت بذلك حفصة فقال لها النبي
صلى الله عليه وآله الكمي علي فقد حرمت مارية علي نفسي وما كنت ابا قال لعائشة
فطلقها رسول الله صلى الله عليه وآله واعتزل نساؤه تسعا وعشرين ليلة
في بيت مارية ومروي ان عمر قال لها لو كان في الخطاب خير لما طلقك
ومروي انه شرب عسلا في بيت زينب بنت جحش فتواطت عائشة و
فقال لهما انتم منكم ريح المغاير وكان يكره رسول الله وشوق عليه ان
يحج منه الرجعة الكريهة فحرم العسل كذا في ف وقيل انه شرب في بيت حفصة

وعلى عائشة وغارت فارسلت الى صواحبها فاحبرتهن وقالت اذا دخل
عليكن رسول الله صلى الله عليه وآله فقلن انا نجد منك ريح الفايض فقالت له
عائشة وصواحبها ذلك فكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله فخره على
نفسه العسل فنزلت الآية وفي هذا السبب شيء عظيم لعصمه وعائشة
اعظم حيث كذبت وغدرت وفنت وامرت بهذه المناكير وحصل الا
للبي صلى الله عليه وآله بذلك حتى خر على نفسه ذلك واغترل النساء وتزلزلت
هذه الآية التي تشعر بتوجيه صلوات الله عليه مع معلومية انهم اذا صلوات
الله وسلامه عليه وعلى آله من قوله تعالى والذين يؤذون رسول الله لهم عذاب
اليم ومن قوله ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة
ومن قوله والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا
بهتاناً وثامناً مينا وفي الاخبار ما يدل على ان اذا صلى الله عليه وآله اذا
الله تعالى يمكن ان يكون معنى الآية الله يعلم انه صلوات الله عليه وآله لما حصل
له الاذى والندامة وضيق الخلق بسبب الفتنة التي فعلت كما هو عادة
النساء على ما نراها الآن ايضاً فاراد مع نفسه عن هذا الاسم الذي هو سبب
ذلك وان كان محبوباً عنده ومستلذاً به ارادة من صامتهن حتى لا يصير فتنة
فقال صنعت نفسي عن هذا ولا اركبه ابداً فقال الله تعالى لم تنع نفسك عن
مشتهياتك بسبب مرضات زوجاتك فان رضاك هو المقدم على رضا
فافعل ما تريد وان فعلت هن ما اردن والا ثم هن لا لك فيكون التحريم بالمعنى
اللعوي كما في قوله تعالى وحرما عليه الراضع اي حبا متعنا موسى عن ارتضاع امرئ
مطلعا الا انه حتى رجع اليها ونقل في وعن الشعبي لم تمنع منه الى قوله وعن
قوله تعالى وحرما عليه الراضع اي متعناه منها ويحتمل ايضاً ان يكون المعنى الشرعي ويكون

صلى الله عليه يعرف حقيقة ذلك اما بالعقل او بالوحي وقد كان مكرها فانه تعا ذكر
 انك لم تترك هذا البياح وتفضل المكره لمرضاة زوجائك وهن لا يستحقن
 تركهن لمن طأخب وتفضل ما تكره واكره انا ايضا ذلك لك فلا زلة النبي صلى الله عليه
 واله في هذه الآية بتحريم ما احل الله كما قاله في حاشائه فان مثل ذلك لا يجوزون
 لادنى شفقة بالاعاى فكيف لا كرم خلق الله واعزهم عند الله واعلمهم عند الله
 بالتحريم ما احل الله كغير مع العلم والطأن مع الجهل لا نسي عليه لكنه منتف
 هنا فلا دلاله والعب من ف انه فاسو كان هذا زلة منه لانه ليس لاحد ان
 يحرم ما احل الله لان الله عز وجل انما احل الحكمة ومصلحة عرفها في احكامه فاذا حرم
 كان ذلك قلب المصلحة مفسده لان عدم جواز تحريم ما احل الله لا يحتاج
 الى الدليل ومعلوم انما هو عند صلى الله عليه واله وسلم والله غفور لكل مو من عيبه
 لمن يريد بالعنواو بالثوبة بان يوفقه له وحيمه قد رحمت من يشاء ويحتمل ان يكون
 اشارة الى ان هذا الذي فعلت كما اخذ به ولا تنقض بذلك مرتبة من مراتبك
 التي عند الله فانه يعفو الذنوب ويحرم المذنبين فكيف يفعل ذلك بك واخذ
 بفعل امر مباح لمرضاة از واجك ومصلحة رايها ودفع العنة فقعب ما يشعر
 بعقاب ما نهى دفع وهم التوهم وتسلية صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل ان يظن
 حط بباله صلوات الله عليه وآله ان هذا الفعل بصير سببا للعدو والذنب
 عنها فيستعاقبان فاعطى نفسه من وقوع الذنب وللعاى وخلاف مرضا
 الله لها فقال الله افعالت ما تريد والله غفور يعفو لمن يشاء ويحرم من
 يشاء مع المصلح ويعاقب من يستحق فافعل ما هو مباح لك وتنبهه وخل
 الذنب ومن يعصى الله الى فانه عبدي ان اشاء اعاقب وان اشاء اعفو
 فرض الله لكم تحلة ايمانكم قد شرع الله وجوز وبيّن وقد ركم حل ما عندكم على

ك

ان

قال صلى الله عليه وآله وسلم بقوله حرمت واصحابنا على ان يمسوا بشئ من لآلئنا المذكور
فانها ظاهرة في ان لا يمسوا بشئ ولا يرتب عليه شئ ولهذا منع عن ذلك اولاً ثم
العدم لزم من ثبوت بقوله والله غفور رحيم ثم بقوله قد فرض الله لكم اي
شرع فان ضم هذا الى الاول بصير المجموع كالصريح في كون وجوده كعدمه في
عدم ترتب الاثر واللايات الاخر والاحضار والعقل الدال على عدم حسن
ذلك وترتب الاثر وهو ظاهر فان ما حله الله لم يخرج عنه الابتعاد عنه
بجمل الاثم بل الكفر لو فعل معتدا وعالم وهو مذهب سروق وكان فعل
عنه في ف وقال كان سروق لا يراه شئاً ويقول ما بالي احرمتها ان
فصقة من ثريد وكذلك الشعبي قال ليس بشئ محجى بقوله نعم ولا تقولوا
لما نصف السننكم الكذب هذا خلاص وهذا حرام وقوله لا تخر موافقاً
ما احل الله لكم وما لم يحرمه الله فليس لاحد ان يحرمه ولا ان يصير شئاً
حراماً ولم يثبت من رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال لا احله هو حرام على
اي هذا كلام جيد جداً الا انه فعل بعد ذلك كل ما غير جيد اذ قد ذكر
مع ذلك الكفار باليمين لظهور من قوله تحل ايمانكم مع انه شبه اول الكلام
بقوله وحرمتا عليه الرضاع وفسر بعناه منها وعلنا نجذب ما صغى ودع ما كدر والله
مولكم ستولى امركم وهو العليم بما يصلحكم فيشرعه لكم الحكيم المتقن في احكامه
وافعاله فاجلله الامصلحة وما حرره الا لذلك ولا ينعله الا لغرض صحيح ولا
يجل الا ما هو صالح لكم فتبيحه لكم اولى من يصنعكم وما حلال لكم اولى مما تحرمون
على انفسكم فلو كان الحريم مصلحاً لحرم واعلم ان في نمة السورة عتباً كثيراً
وتعريفه جزيل بالنسبة الى من يوذى النبي صلى الله عليه وآله وان ذلك موجب
للتوبة والعقاب بدونها ولا ينفع بعد ذلك الغيب من النبي ولصوق جلده

بجمله حيث قال ان تتوبا الى الله قال في ق وفي خطاب لعفصه وعائشه
على طريق الالتفات للبالغة في المعايه فعند صفت قلوبكم فقد وجد
منكم ما يوجب التوبه وهو ميل قلوبكم عن الواجب في محالكم لرسول صلى الله
عليه وآله من حب ما يحبه وكره ما يكرهه ونقل في ق عن ابن عباس انه لم
ازل حريصا على ان يسال عمر عنها الى قوله ثم قال اي عمر ^{بشاه} حافظه وعما
وفي حرص ابن عباس للسؤال عن عمر عنها نكتة فافهم ق وان نظروا عليه في
ق وفي وان تعاونا عليه بما يسوءه فان الله هو مولاه وليته وناصره وكذا
جبريل من الملكة مع كونه راسهم ولهذا افرد ومن الناس صالح المؤمنين
فيما صالح المؤمنين هو جنس من كان موصيا وصالحا ويرى منهم النفاق فيل
هم الانبياء وقيل الخلفاء قال في في الراد الجنس ولهذا عظم بالاضافة قلت هذه
الاضافة لا تفيد العموم في المضاف وهو ظاهر نعم لو كان المضاف جمعا لكان
ذلك كما في المعروف باللام لا قيل ان للاضافة معاني التعريف فتأمل والبيان
منه ان المراد صالحهم اي الذي اصلح من كلهم لان الاضافة تفيد العموم كما يقال
صالح آل فلان وعالمهم فلا يبعد كون المراد واحدا منهم يكون اصلحهم وهو علي
بن ابي طالب عليه السلام كما ورد في الاخبار انه الاقضى والاعلم والاصلح والافضل
ن وردت الرواية من طريق العامة والخاصة ان المراد بصالح المؤمنين امير المؤمنين
عليه السلام وهو قول مجاهد وفي كتاب شواهد التنزيل بالاسناد عن شد
الصيرفي عن ابي جعفر عليه السلام قال لقد عرف رسول الله صلى الله عليه وآله عليا
اصحابه من بين اقامته فحجث قال من كنت مولا فعلي مولا واما الثانية
فحجث نزلت هذه الآية فان الله هو مولا وجبريل وصالح المؤمنين محمد رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم بيد علي وآله ايها الناس هذا صالح المؤمنين وقالت

اسماء ثبت عيسى سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول وصلح المؤمنين على ابن ابي
طالب عليه السلام ولا شك في انه اصلح المؤمنين ومن اراد معرفة ذلك فعليه
بكتب السير والمختار من العامة والخاصة بشرط ترك العناد ونظر العرفه
وترك ما انفردت به طائفة من نقل ما يدك على ما يقول به فاننا والله ضامن
لحصول العلم بذلك وبانه الامام بعد الرسول والاحق كما اعترف به ابن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شرح الخطبة الشافعية بعد تجميع كونها عن امير المؤمنين عليه
السلام من غير شك انها تدل على انه كان اولي ووقع ترك الاول من
الصحابه الذي اخذوا ذلك منه وترك الاول جازين وانما شكافها عليه السلام
من ترك الاول كما من الحرم الذي فعله الصحابة وانت تعلم ما في هذا الكلام بعد
الاعتراف بكونها منه والعلم بتلك التكاثر المذكورة فيها فان مثل ذلك لا
يصدر عن مثله في ترك الاول الذي وقع من كبار الصحابة واسناد بعض
الامور اليهم مثل قوله عليه السلام ويخضون ما لا لله خضب الا باني
الربيع وفعل الاول كن والباقي كن ثم قارنالك العموم كذا بطريق الكنايه في
وذلك ظاهرا ليس هذا محل ذكر مثله الا ان النفس متملى من المتعدي من يسمع
غير اختيار ثم اعظم ما ذكر من المعايير وعدم رضا الله تعالى عن بعض ضالاه وما
يفعل ما يفهم من قوله تعالى عني رب ان طلعكن ان يبدله از واجيز انكن
على تغليب الخطاب وهما عابيه وحفصه او تعيم الخطاب ويحمل التخصيصها
فقط حيث قال في ف وى ان الكلام كان معها وهما محطه واطلاق صير
الجمع على الاثنين كثير مسلمات مومنات مقرات مخلصات او متفادات
انصدقات قانتات مصليات او مواظبات على الطاعة او مطيعات لله
والرسول او خاضعات متدللات لامر الله ورسوله في العبادات وفي

الصلوة القنوت المتعارف في العفة وبطل ساكنات عن الفضول ثاببات
عن الذنوب عابدات متعبدات ومتدلات لأم الرسول صلى الله عليه وآله
وسلم ساجدات صائمات سبي الصيام ساجدات لا تسبح في الله ولا زاد ثبات
وابكارا وسط العاطف لثباتها وعد اجتماعها بخلاف سائر الصفات يعني
تجتمع في المبدأات هذه الصفات مع ما يوجد فيهن من البكارة والنبوة والخلة
هذه تدل على عدم انصافهن بهذه الصفات وانصاف غيرهن بها ولو كان
معلقا بطل في الكل مع عدم وقوعه مع انه وقع طلاقا وحقيقة لانه ليس
المراد بغيره الوجود بل بغيره الانكاح ههنا يعني لو طلقك يحصل له خير من
من الموصوفات بهذه الصفات التي ليست فيهن وهو المأمور عن اوله يعني
يحمل هو لا يثقل انتم انه لو طلقك لا يحصل له مثلكن بل يحصل له كذا وكذا
قال في ن وعسى في فعل الله تعالى للوجوب وقيل في غيره ايضا وهو ظم اشار
الى انه كما يجب عليه ان يؤدب نسائه بحب عليكم كذا لك بقوله فوالنفسكم
بنرك المعاصي وفعل الطاعات وكذا اهل بيته بان تفعلوا ذلك بالنصح والادب
بالطريق المذكور في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقرى اهل بيته عطفًا
على فاعل قوا وانفسكم يراد به نفس القليلين على تغليب المحاطين على الغياب
وهو الاهل وفيه تامل ويحمل وليتق اهل بيته نار او قودها الناس والحجارة
اي نار احط بهاها وتوقد بها كقود سائر النار بالخطب قبل الازد بالبحر
الكبريت عليها ملئكة تلي امر تلك النار الزبانية غلاظ الاقوال شداد
الافعال او غلاظ الخلق شداد الخلق وبالجملة لا حرمهم يعصون الله
ما امرهم اي يعيرون ذلك ويهندون ويعملون ما يؤمرون كما تسمع الطمع
في انهم يرجون ولا يعذبون اهل العذاب وقاما اوانهم وصنوا بانهم ما عصوا

ربهم فيما مضى وما استقبل وفي هذه الآية توبخ عظيم وزجر كبير لمن يترك طاعة
الله ويعصيه ولو ترك أهله فذلك على وجوب امر الأهل وبقيته بساير
العبادات عن المعاصي كما يدل عليه وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
مطلقا فكان بالنسبة إلى الأهل زيادة اعتناء فذلك على وجوب تعليمهم ^{الواجب}
والمحرم وأمرهم بالمعقل ونهيهم عن الزك ثم أشار بعدم قبول العذر في
المعصية بقوله لا تعتذر اليوم وهو ظاير إلى وجوب التوبة والعذر في
الذي ينأقوله ياليتها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحا عسى ربكم أن يكفر
عنكم سيئاتكم ويدخلكم الآية توبة نصوحا بالغاي في النصوح وهو صفة للثابت
فإنه يصح نفسه وصف به التوبة البالغة وتذكيره لكونه فعلا بمعنى الفاعل عن
ابن عباس قال قال معاذ بن جبل يا رسول الله ما التوبة النصوح قال إن
يتوب الذائب ثم لا يرجع كما لا يعود اللبن إلى الضرع قال ابن مسعود التوبة
النصوح هي التي تكفر كل سيئة وهو في القرآن ثم نال هذه الآية وقيل إن توبة
النصوح هي التي ينصح الإنسان فيها نفسه باخلاص الدم مع العزم على أن
لا يعود إلى مثله في النصح وقيل هي أن يكون العبد نادما على ما مضى مجعلا على
أن لا يعود فيه وقيل هي الصادقة وقيل هي أن يستغفر باللسان ويندم بالقلب
ويستك بالبدن وقيل هي المعنوية ولم تقبل ما لم يكن فيها ذلك خوفا أن لا
تقبل رجاء أن تقبل وأدما أن الطاعة وقيل هي أن يكون الذنب نصب عينه
ولا يزال كانه ينظر إليه وقيل هي من النصوح بمعنى الخياطة لأن الإنسان يرق الذي
والتوبة ترقعها وقيل لأنها جمعت بينه وبين أولياء الله كما جمع الخياطة الثوب
والصق بعضه ببعض وقيل لأنها حكمت طاعة وأوتقها كما أحكم الخياطة
الثوب وأوتقها وعن أمير المؤمنين عليه السلام كانت في نسيج البلاغة أنه قال فإياك

بحضرة استغفر الله قال نكلك امك اندي ما الاستغفار ان الاستغفار
درجته العليين وهو اسم على سنة معان اي يشترط في صحته سنة اشياء او
الندم على ما مضى والثبات في العزم على ترك العود اليه والثالث ان يؤدي الى التخلص
حقوقهم حتى تاتي الله وليس عليك بنبعة الرابع ان تعود الى كل فريضة صيغتها
فتؤدي حقها والخامس ان تعود الى اللحم الذي بنت على السحت فتدب به بالا
حتى يلصق الجلد بالعظم وينشاء بينه اللحم جديد السادس ان تدب في اللحم
الطاعة كما اذقة حلاوة العصية فعند ذلك تقول استغفر الله ومثل
هذا المضمون عنه عليه السلام في كتابي وسأل علي عليه السلام عن التوبة
فقال يجمعها ستة اشياء على الماضي من الذنوب الندامة وللغرض الاعادة
وردة المظالم واستحالة المحضوم وان تعزم على ان لا تعود وان تذب نفسك
في طاعة الله كما ربيتها في العصية وان تدبها مرة الطاعات كما اذقتها حلاوة
المعاصي ومنه يفهم الشرايط المذكورة لقبول التوبة في الكتب على ما نقل عن العامة
والخاصة وهو انه ان كان عن حق الله يعني بئس اشياء الفاع عن فعل العصية
والندم والعزم على عدم العود وان كان من حقوق الناس بزيد عليها
رابعا هو رد العلامته على صاحبها وطلب عفو عنها والابرار منها والظالمين
لا بد من هذه الاربعة واما غيرها التي يفهم من كلامه صلوات الله عليه
فكانت مشروطة للكاملين ثم ان ظاهرا هذه الاية وسائر الايات وجوب قبول
التوبة على الله بمعنى سقوط العقاب عن الذنب الذي تاب العبد عنه
لان وعد القبول ان الله يقبل التوبة ان الله يحجب التوابين وهذا
المضمون اي قبول التوبة وانه يكفر السات في القرآن كثير وفي الاخبار
الكثيرة ومنها ما اشتهر عن العامة والخاصة النايب عن الذنب كن لا ذنب له

ونيلك على انها مقبولة الى ان يعارض الموت ان وضع يد على حلقه صلى الله عليه واله
وسلم وقوله والى هذا وعين ذلك تدل حكاية فرعون في القرآن على ذلك
وقد نقل في الاجماع على ذلك في موضعين فاهو في البحر يد من انه لا يحل العنق
على الله كما هو مذهب المعتزلة ومن كور في ناله في موضع معناه عدم
وجوب العقلي اي مع قطع النظر عن دليل الشرع لا شيء في العقل يدل على
وجوب العنق لله على الله لان من اساء الى احد فلمس اليه ان يعفو وان
يعاقب كلاهما حسن الا ان العفو احسن وقد يقوم الدعاء مقام
الاستبراء اذا كان صاحب الحق ميتا او غايبا عنه ونعذر الوصول اليه
وكان الحق هناك عرض بالغيبة مثلا فقد وجد في كتب العامة والحاشية
وزاد في العامة ان يدعو له كثيرا وبغفر له وقد قيل انما اذا لم يصل اليه
الغيبه يكي الدعاء ولا يحتاج الى الاستبراء باليكي والثوبه وقيل اذا استبرأ
فالابرأ اولى للامة والكاطين العيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين
وغير ذلك من الايات والاحاديث ثم اشار الى التمثيل بامرأة نوح وامرأة لوط
بانه لا ينفع احد اصلاح احد حتى يحضره وعائشه وغيرهما صلاح النبي
صلى الله عليه واله وسلم كما في امر هذين النبيين العظيمين فان امر ايهما خانا
قال في ف وتي بالنفاق وقيل بان كانت امرأة نوح كافرة تقول للناس انه
محبون واذا آمن به احد اخبرت الجبابرة من قوم نوح وكانت لوط تدل
على اصابة فكان ذلك حيانها فانبت امرأة بني فكد انبينا بالطريق الاولى
ولهذا قالوا فظن الله بهذه الامة طمع من ركب المعصية رجاء ان ينفعه صلاح
غيره ولا ينبغي في ميثاق هذين التمثيلين تعرض باي المؤمنين المذكورين
في اول السورة وما فرط منها من النظار على رسول الله صلى الله عليه واله بما

هما

كرهه وتحذير لها على غلظ وجهه واشده لما في التمثيل من ذكر الكفر ونحوه في
التقليط قوله ومن كفر فان الله غني عن العالمين وإشارة إلى أن من كفرها أن يكونا
في الاخلاص والكمال فيه كمثل هاتين المومنين وإن لا ينكح عليهما زوجها
الله صلى الله عليه وآله وسلم فإن ذلك الفضل ينبغي الامع كونها مخلصين
والقريب من حفصة ارجح لأن امرأة لوط أفسدت عليه كما أفسدت حفصة على
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واسرار التنزيل ورموزة في كل باب بالقرآن اللطيف
والغفار حديد عن نطق العالم ونزل عن تبصره ونعم ما قال ولعل فيه
نسبة للنبي وغيره من المومنين بأنه لا يستبعد حصول امرأة غير صالحة للنبي
صلى الله عليه وآله وغيره ودخولها النار مع كون جسد هابش الجسد وجود
الزوجة وهي مكرمة في ذلك والمقصود واضح فافهم وكذا جاء من تقرب تزوجه
وزوجيته صلوات الله عليه وآله ولهذا كانت أم حبيبة بنت أبي سفيان
أخت معاوية أيضا عند صلوات الله عليه وهي إحدى زوجاته وأبوها كان
أكبر رؤساء الكفار وصاحب حروب رسول الله صلى الله عليه وآله وأخرى صفية بنت
يحيى ابن الخطيب بعد أن اعتنقها وقد قتل أبوها على الكفر وأخرى سودة
زمنة كان أبوها مشركا ومات عليه قبل وقد زوج رسول الله صلى الله عليه وآله عليه
وآله ابنته قبل البعثة بكافرين كانوا بعدون الأصنام أحد هاشم بن عبد المطلب
والآخر أبو العاص وماتت عبدة على الكفر واسلم أبو العاص فرد عليه زوجته
بالمكاح الأول مع الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في حال من الأحوال مواليا
للكفار وبالجملة لا ينفع صلاح أحد أحد من حيث هو الشفاعة بأذن
الله تعالى ولطفه كأن معصية أحد لا تضر أحدًا كما مثله فرعون وقومه
الله مثلكم الذين آمنوا امرأة فرعون إذ قالت رب ابن لي عندك بيتا في الجنة

فوضع الله في الجنة نهي فيها ناكل وتشرب وقيل انها البعير بينهما في الجنة في درة
 ونجني من فرعون وعذابه قيل كان امرئان يلقي عليها صخرة عظيمة فدعت
 الله وانزع الله روحها فالقت الصخرة على جسده لا روح فيه فلم يجد الا من
 عذاب فرعون وقيل انها كانت تربط وتستقبل بالشمس واذا انصرفت عنها ^{طلعها}
 الملكة وحملت ترى بينهما في الجنة وعليه دينه وقيل جاءه ونجني من القوم
 الظالمين من اهل مصر اتباع فرعون وقد خرجوا في هذا المقام عما نحن فيه في
 الجملة لا نر باعث على فعل الطاعات وترك المعصيات وهو المقص للجنة من
 كل فعل الانسان الذي ينفع بالمقص من فعل الله تعالى ^{وهو} وخلقه ^{فعلت}
ربكم اطلبوا من الله المغفرة بالتوبة والاستغفار عن الكفر والعصيان انه كان
 غفارا كثير المغفرة للمستغفرين التائبين وكل من طلب المغفرة ينفع جميع
 طلب المغفرة وتاب بفضل الله وكما يرسل السماء عليكم مدرارا اي ان
 استغفرتكم بسل السماء بحسب الرويه وظاهر الحال والسحاب والمطر قد يطلق
 عليها السماء فيحصل عليكم بالمطر سبلا ويكثر ذلك فهو كتابته عن كثرة المطر والغيث
 فيحصل لذلك خير كثير ويعد دكم باموال وبنين اي يكثر اموالكم واولادكم
 الذكور ايف ويجعل لكم جنات اي ينشأ بنين ايضا في الدنيا ويجعل لكم انهارا
 تسقون بها بساكنكم قيل ان قوم نوح عليه كانوا قد فخطوا وهلك اموالهم
 لانه منع منهم الغيث اربعين سنة وهلك اولادهم وصارت نساؤهم لا
 يلدون فاراد نوح عليه السلام حصول ما منعوا منه ما يشتهون فامرهم بالاستغفار
^{الواجب} لذلك علم نوح عدم ذلك بالهام الله تعالى آياته فبينه دلالة على وجوب
 الاستغفار وحصول فوائده وهي كثرة المال والولد ولهذا انه روي
 عن الحسن انه روي اليه من شكى قلة المال ومن شكى قلة المطر ومن شكى قلة
 البهر

الولد فامروهم بالاستغفار وسئل عن ذلك وقال ما امرهم من نفسي بل من
القرآن العزيز قاله في ف و ن وقال فيه ايضاً روى علي بن مهزيار عن حماد بن عيسى
عن محمد بن يوسف عن ابيه قال سأل رجل ابا جعفر عليه السلام وانا عنده
فقال له جعلت فداك اني لكثير المال وليس يولد لي ولد فهل من حيلة قال
نعم استغفر ربك سنة في اخر الليل مائة مرة وقال في الفقيه في باب
النكاح في باب الدعاء لطلب الولد قال علي بن الحسين عليه السلام لبعض صحابه
قل لطلب الولد ربك لا تدري فردا وانت خير الوارثين واجعل لي من لدنك
ولياً يرثني في حيوتي ويستغفر لي بعد موتي ولا تجعل للشيطان فيه
اللهم اني استغفرك واتوب اليك انك انت الغفور الرحيم سبعين مرة
فانه من اكثر من هذا القول رزقه الله ما نعى من مال وولد وخير
الدنيا والاخرة فان الله تعالى يقول استغفروا وذكر الآية ايضاً وقال فيه في
الصحيح عن عمر بن يزيد الشقة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال من قال
في وثقه اذا اوتر استغفر الله واتوب اليه سبعين مرة وواظب على ذلك حتى
تمضي سنة كتب عند الله من المستغفرين بالاسحار ووجبت له المغفرة
من الله عز وجل ولعل المراد استغفر الله واتوب اليه كما فهم من الروايات وايضاً
نقل عن صحيح البخاري عن شد بن انس عن النبي صلى الله عليه واله قال سيد الاستغفار
ان يقول اللهم انت ربي لا اله الا انت خلقتني وانا عبدك وانا على عهدك
وعهدك ما استطعت واعوذ بك من شر ما صنعت وابوء لك بنعمتك
علي واتوب اليك فاعف عني انه لا يغفر الذنوب الا انت من قالها في
النهار موقناً بها فمات من يومه قبل ان يسي فهو من اهل الجنة ومن قالها
في الليل وهو موقن بها فمات قبل ان يصبح فهو من اهل الجنة من كتاب

النوري ثم قال قلت ابو ساويع الواهبة ممدودة معناه اقر واعترف و
 تباديه وروياه في صحيح البخاري عن ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 واله وسلم يقول والي لا يستغفر الله في اليوم اكثر من سبعين مرة وفي حديث
 اخر ما يترق وبالحيلة الايات والاجبار في وجوب الاستغفار وقوايد
 كثير مثل واستغفر لذنبك وسبح واستغفر لذنبك وللمؤمنين الذين انقوا
 عند ربهم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وازواج مطهرة ورضوان
 من الله الى قوله والمستغفرين بالاسحار وما كان الله معذبهم وهم
 يستغفرون والذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا انفسهم فاستغفروا الله
 واستغفر للذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يقر على ما فعلوا وهم يعلمون
 اولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من تحتها الانهار خالدين
 فيها ونعم اجر العاملين ومن يعمل سوءا او يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله
 غفورا رحيما وغير هاتين الايات والاجبار من طرق العامة والخاصة
 مما يدل على وجوب الاستغفار وجوب التوبة وجوب قبولها على
 معنى سقوط الذنب عندها بل بها وان لها فوايد شتى دينا ودينا فلا تترك
 وان لم يكن فيها الفروع والنفعية المذكورة في النسخة ولكن ذكرتها لكثر
 فوايدها في رافع النكاح وهي اقسام القسم الاول

الطلاق وفيه آيات **الاولى** يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن
 لعدتهن واحصوا العدة وانفقوا الله ربتكم لا تحرجوهن من بيوتهن ولا
 يخرجن الا ان ياربن بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد
 حدود الله فعليه المنة لا تدري لعل الله يجذب بعد ذلك
 را فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف واشهدوا

ذوي عدل منكم واقيموا الشهادة لله حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالذلة عظم
الخطاب لانه لا تارة الراس بانهم اذا اراد هو صلوات الله عليه وآله او ارادوا
هم طلاق نساهم مثل اذا قمتم الى الصلوة واذا قرأت او من قبل فميتا فله
سلبه فالف في ف منه كان الماشي الى الصلوة والمنظر لها في حكم المصلي وفيه
تاقل فافهم وطمئنه لعدتهن اي وقت عدتهن بان يكون ذلك في وقت
الطلاق وهو الطهر الذي لم يوافقها بالاجماع والاجزاء قال البيهقي
لان اللام الدخول على الزمان ونحوه للتوقيت وقال ابن كثير ليعتد بن بعد
ذلك وفيه تاقل فذلك الامة على ان للطلاق وقفا وهو وقت العدة اي
الطهر والاقرء التي هي بيان العدة في الاية الاخرى هو الاطهار كما هو عند
الاصحاب والشافعي لا الحيض كما هو مذهب ابي حنيفة وقد يكلف له بان
يكون قبل محذوف اي قبل عدتهن وايدع في ف بان قرى قبل عدتهن وان
اللام متعلقة بمحذوف اي مستقبلا لعدتهن كما يقال نوصا للصلوة
والنس السلاح للقاء العدو وانت تعلم عدم صحة الاحتجاج بالسواد وعدم
جواز التكلف والحذف مع عدم الاحتياج ثم الظان النساء عام محض
بالاجماع والنس بدوات الاقرء المدخول بهن الحوايل سواء قلنا انه اشجع
بمعنى الجمع او جمع كما قاله في القاموس السنة بالكسر والضم والنس بالضم جمع
المرأة من غير لفظها او اسم جنس كما قاله في الكشاف لان الالف واللام في مثل
هذا المقام في الاستغراق فنقول صاحب الكشاف انه لا عزم ثم ولا
حضور ولكن النساء اسم جنس للامات من الانس محل التاقل وايضا الظن من
سوقها انه لا بد من وقوع الطلاق في وقت خاص من العدة وان ذلك
واجب وشرط الصحة لانها واردة لبيان تعليم الطلاق فالظان المراد بالطلاق

العجيج فكانت قاله اذا اردتم الطلاق العجيج فطلقوهن وقت الطهر الذي يعندهن
 بعده في الجملة لا وقت الحيض ولا نه نقل انها نزلت في ابن عمر لما طلق
 نرجسته في الحيض فامر النبي صلى الله عليه واله وسلم مراجعتها ثم الطلاق
 في الطهر ان اراد ولا في النكاح عصمة ثابتة بالنص والاجماع وقد علم رفعها
 بالطلاق الجائز ولم يبدل دليل على رفعها بالطلاق المحرم اللهم بها وبوتها
 اخبار اهل البيت عليهم السلام واجماع علماءهم على ذلك فدلالة الآية على
 وجوبه في الطهر وشرطه ونحوه في الحيض وبطلانه بالقرآن والسنة
 والمؤيدات فنقول الشيخ علي الطبرسي انها تدل على بطلان الطلاق
 في الحيض لان الامر يقتضي الايجاب محل التأمل الا ان يؤك بما ذكرناه
 وقال البيضاوي ظاهره يدل على ان العدة بالاطهار وان طلاق
 العدة بالاقراء ينبغي ان يكون في الطهر وان يحرم في الحيض من حيث ان
 الامر بالشئ يستند في النبي عن صده ولا يدل على عدم وقوعه اذ النبي
 لا يستلزم الفساد كيف وقد صح ان ابن عمر لما طلق امرأته حايضا امره
 عليه السلام بالرجعة وهو سبب نزوله وفيه تأمل اما اوله فلا ينبغي
 ان يقول يجب بدله ينبغي وكان يريد به ذلك وهو لا ينبغي وثانيا
 فانه لا امر للوجوب هنا اذ لا يجب الطلاق وثالث فان ذلك فرع دلالة
 ان الامر بالشئ يستلزم النبي عن صده الخاص واكثر اصحاب الشافعية على
 خلاف ذلك فادراك مذهبه ذلك والا فيكون منافيا لمذهبه فقال
 وكلامه في النهاج في ذلك ورابع فان الطلاق في الحيض ليس ضد
 لطلاق في الطهر باحسان فان هذه الدلالة بالمعهوم وبما ذكرناه الا
 ان يتكلف ونحوه وان واجب بالنسبة الى العبد اي لعدهته من يد على

باجار اهل البيت عليهم السلام واقوال علماءهم وفيه ما قل يعلم من محله والظلال احكام
وفروعات مذكورة في علمها فلنطلب هناك ولحصو العدة اي واضبطوها
واكملوها ثلثة قروا كما ورد في اية اخرى كذا في ي وف ويحتمل مطلق العدة
المعتبرة بالدليل ليدخل المسترابة وغيرها وانفقوا الله ربكم من تطويل العدة
والاضرار بين كذا في ي ويحتمل من فعل المعاصي والنهييات وترك المهورات
مطلقا او احكام العدة من جانب الرجل بالتطويل والاضرار ومن المراه بالقبض
والانقضاء بدعوى حر وجها كاذبة لئلا يكون له الرجوع ولتزوج وغير ذلك
ولا يخرجوهن ظاهرة فخرجن اخرجهن على الزوج ما من في العدة الرجعية
مطلعا سواء كان برضاهن ام لا من يوتن من البيوت التي هن ساكنات
فيها وقت الطلاق سكون اقامة وعلى وجه يكون مسكنين عادة كاهن الشاة
ولا يخرجن وكذا يخرج عليهن الخروج مطلقا وان اذن هن الزوج لعدم القيد في
الآية الشريفة فذلك حق من حقوق الله تعالى عليها وان كان لكل واحد ايه
حق في ذلك وفي ي ان المحرم اسبدا هن اما لو انتفا على الانتفاء جازا ذ
الحق لا يعد وهما وفيه ضعف واضح لما عرفت من عدم التخصيص وفي
الآية مع التاكيد التام بذكر النيتين معا وتاكيد بما بعده وهو ط ولا يجوز
التخصيص في كلامه تعالى واحكامه المنصوصة او الظاهرة الابدليل وما ذكره
غير مسلم نفعه في بعض روايات اصحابنا المعينة مثل حسنة الحلبي عن ابي
عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للطلقة ان تخرج الا باذن زوجها حتى
تتغضي عدتها واولئذه اشهر ما يدك على جواز خروجهن باذن الزوج
ياكن الظاهر ما لا اكثر فلا بد من التأويل وهو مفهوم من الابصار
فيهم من الاستنباط العمل بها ولكن الخروج عن الآية مع التاكيد والمبالغة

بمثلها مشكل قال في واما جمع بين التبيين ليعبر بان لا ياذنوا وليس لاذنهم اثر
 وهو كلام جيد نعم ان اضطرت الى الخروج لحاجة فالظ الجواز للخروج والضيقة
 المنع من عقلا فكان مستثنى ومع ذلك فيد الاصحاب بالخروج بعد نصف
 الليل والرجوع قبل الصبح للرواية والظاهر ان الغرض منها بذلك والا فالظ
 الجواز وقت الضرورة الا ان ياتين بفاحشة معينة مستثنى عن الاول
 اي الا ان تفعل المرأة فاحشة ظاهرة او مظهره قبل ان يثبت على
 الزوج وتؤذيه وتؤدي اهلكه وح يجوز اخراج هذا النص او الضمة التي
 عقلا ونعلا وفيه فانه كالنسوز في اسقاط حقها وفيه ما قبل اذ يفهم ان
 سبب سكناها كونها زوجه غير ناسئة والظاهر ان ليس كذلك بل بسببه
 النص وان لم تكن مستحقة للنفقة لنسوزها بوجه لا يصدق عليه انه فاحشة
 ولهذا يجب ان تكون في البيت الذي طلقت وهي فيه وان يجب السكنى
 وان كانت بانية مع عدم استقامتها للنفقة والسكنى وهو وظ وهذا المعنى
 مروى عن اهل البيت عليهم السلام وان تزني وتفعل ما يوجب حدها فخرج
 الى ان تحدد والظاهر انها ترجع في الثاني دون الاول ويجعل الرجوع فيه ايضا
 مع العلم بعدم حصول ما حصل او لا ويجعل كون الفاحشة مطلقا المعصية
 كما قبل ويجعل الاستثناء عن الثاني مباعدة في المني يعني لا يجوز لها الخروج
 ولا يقع فيها الا ان تفعل فاحشة وهي الخروج قال في ي تلك حد ود الله
 ومن يتعد حد ود الله فقد ظلم نفسه اشارة الى جميع الاحكام المذكورة
 حتى خروج المرأة باذن زوجها وظلم الخارج عن حد ود الله مطلقا سواء
 كانت المذكورة ام لا لنفسه باعتبار انه عرضها للعقاب بخط الله من غضبه
 فهو يدل على جواز اطلاق الظالم على من فعل معصية ويمكن تخصيصها

يكونها كبيرة ولكن الظاهر له اطلاقا وافراد والعرض الناكيد والبالغة في ترك
 المنهيات وفعل الماورات خصوصا الاحكام المذكورة لاندرى ابها النبي
 او لاندرى النفس عواقب الامور والحوادث لعل الله يحدث بعد ذلك الطلاق
 امر عتبة في الرجعة يرفع ما يمكن من الجانبين فكانه اشارة الى ان الخروج عن
 حد ودائه شيئا ينكر ويؤدي صاحبه وموجب للندامة في الدنيا ايضا اذ
 قد يحصل الرجعة بالاجتماع وقد حصل ما لا يمكن ولا يحسن معه ذلك فالخروج
 عن حد ودائه موجب للندامة في الدنيا والاخرة والحسن فيها وهو طافا
بلعن اجلهن اي قرب آخر عدتهن وشارفن على الخلاص منها فامسكن
بمعروف او فارقوهن بمعروف فوجب اما الامساك بالرجعة بطريق معروف
 حسن شرعا يحسن المعاشرة والانفاق الحسن او المفارقة بترك الرجعة وتخليتها
 سبيلها وبتركها بطريق حسن جميل لا باضرار وغيظ وعضب بمعروف جعلها
 كالمعلقة بان يطلق وليدراجع ولم يجبر بالطلاق وبظهر الزوجة حتى لا
تتزوج او يرجع فبطلق ثم اذا قرب الخلاص بفعل مثل ذلك للاضرار بخو
 ذلك واشهد واديل على وجوب الشهادة لان الامر للوجوب كما ثبت
 في محله وعلى اشتراطها لانه للتعليم ولان الظاهر ان يقول بالوجوب
 يقول بالاشتراط والآن مجرد الامر لا يدل على الاشتراط ويدل عليه
 اخبار اهل البيت ^{عليهم السلام} واجماع علماءهم ايضا والمراد بوجوب الاشهاد ^{المشهود} اتياع
 به على وجه يعلم الشاهد ذلك لا الاخبار والاعلام بان الله اشهدني
 بفعل كذا وقد صرح فيها ايضا بذلك ثم ان المشهود به هو الطلاق لا الرجعة
 ولا تركها لها ^{بمعروف} اي يتدبر ان المقم الاصلي هنا ذكر الطلاق والباقي من
 قواعد فتوسط تلك بين احكامه وان الامر للوجوب فلا يمكن ارجاءه

الى الرجعة والفرقة كما قال في ف وي لعدم الغايل بذلك فان ابا حنيفة لم يقل
بالجواب اصله والسامعي بقوله بالجواب في الرجعة دون الفرقة وقد
صرح به فيها بلا معنى للاشهاد على ترك الرجعة الاثباتا ويل من عدم انفا
حقوقها التي كانت عند من المهر والتفقه فلعل مرادها بالفرقة هو الطلاق
وان كان خلافا لفظا وهذا في مجمع البيان قال المفسرون امر وان
يشهد وعند الطلاق وعند الرجعة شاهدي عدل حتى لا يخلو المرأة
الراجعة بعد انقضاء العدة ولا الرجل الطلاق وما ذكر قوله رجعا الى الفرقة
ونرج ما ذكرناه لا نمر وي عن اهل البيت عليهم السلام فعلى قولها لا بد من
الحزب عن ظ الامر والحال على الذنب على قول ابي حنيفة وعليها على قول
السامعي على انه قال البيضاوي انه نذب كقولهم واسهد واذا ابتاعتم وعن السامعي
وجوبه في الرجعة وقد قال من قبل واسهد واذا وي عدل منكم على الرجعة
او الفرقة وفيه تعبد والغاير لا يفهم للزوم حمل لفظ واحد على معنيين وهو على
تقدير جواز مجاز وان حمل على الاعم مجاز ايضا مع الاجمال والالفاظ فانه لا يفهم
ان المراد مطلق الرجحان فيها اولى بعض الافراد الرجوب والاخر الذنب
وان كل منهما في اي قسم واخراج الآية عن الظ وحملها على مثل هذا مشكل الا
مع دليل واضح وليس مجرد القرب والبعد موجبا لذلك فماتل ويؤيد الرجوب
ايضا لما لفته الكثير التي وجدت فيما بعد الآية بقوله ذلكم يوم عظمة من كان
يؤمن بالله واليوم الآخر ومن ينق الله يفعل له محرجا ويرزقه من حيث لا
يحتسب حيث يدل على ان الاشهاد والاقامة اوجه الاحكام المتقدمة
كما قال في وغيره ينعظ ويتبع به المؤمن فيستعرب له لم يفعل ذلك لير
بؤمن ومتق ولم يجعل له تخلصا ومخرجا من كرب الدنيا والاخرة ولم يبر

من حيث لا يحتسب أي لم يخلف عليه ولم يعطه من حيث لا يحيط به ^{غير}
ذلك مما قيل في تفسير هذه الآية من المنع الكثير جداً وبالجملة المتقي بجميع الله
له خير الدنيا والآخرة ويخلصه من مضارها وكان الشك على الله حيث أشار
به إليه بعدد ومن يتوكل على الله فهو حسبه وفيه اشعار بان المتقي مشكل بالهم
وروي عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لا أعلم أمة لو أخذ
الناس بما تكلمهم ومن يتق الله الآية فزال يقربها ويبعد عنها وروي أن
رجل من العبد وأبناؤه فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وذكر ذلك
وشكى إليه العاقبة فقال له اتق الله واصبر وأكثر من قولك كحول ولا قوة
إلا بالله ففعل الرجل فبينما هو في بيته إذ قرع ابنه الباب ومعه مائة من الإبل
قد عمل عنها العدة واستاقها ومثل هذه المبالغات لا ينبغي في المذوبات
واقیمو الشهادة أمر للشهود بأقامة الشهادة عند الاستسهاد والحاجته
لا تعرض آخر مثل رضا الشهود ومحبة ونفخ الشهود عليه وبالجملة لا
بد من كونها لله كسائر الأعمال والأفعال فيه إشارة إلى الترغيب على
الصدق في الشهادة فانها لله فلا يفعل الكذب والافتعال على غير ما عليه
والظاهر على تدبير الصدق لو كانت الشهادة متوبة باغراض آخر يحصل
عرض للشهود ويقع دون ما وعد الله على الشهادة للشاهد بل يمكن العقاب
فتأمل ويعلم اعتبار العقد من مثل هذه الآية في العبادة لا اليته المعبرة
عند الفقهاء فافهم وقريب منها **الثانية** وهي قوله تعالى وإذا طلقتم النساء
فبلغن أجلهن فامسكنهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف أي إذا طلقتم
إتھما الأزواج فليكن من انقضاء عدتهن والبلوغ هنا بمعنى القرب تعالى
بلغ البلوغ إذا قرب والأجل آخر المدة فامسكنهن أي راجعوهن بمعروف

عند العقل والشرع فانتعارف عند الناس اي امسكوهن على وجهه اباحه الله
تعالى الاخذ على وجهه يقومون بمصالحها وما يجب عليكم من حقوقها او
سرحوهن بمعروف اي انزكوهن حتى تنقضي عدتهن فيمكن امكن انفسهن
ولا تمسكوهن ضرا اي لا تراجعهن لالرغبة بل لطلب الضرر بهن او جزي
فهو يضرب اما على العلة او على الحال والضرر ينطوي بالعدو كما روي انه كان
الرجل يطلق المرأة ويتركها حتى يقرب انقضاء عدتها ثم يرجعها لانه
حاجة ولكن لنطول العدة فهو الامساك ضررا للعدو والظالمون او
للمجوهن الى الافداء ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه بتعريضها للعدو
الله ولا يتخذ آيات الله هزوا اي جذاوا واعلموا بآيات الله وارعوها حق
الرعاية والامانة فخذتموها هزوا ولعبوا بها لئلا يرحم الله في الامانة
لاعب واذكر وانعمة الله عليكم بالاسلام ونبوة محمد صلى الله عليه وآله وما
انزل عليكم من الكتاب والحكمة من القرآن والسنة وذكرها متعابها بالشكر
والقيام بحتمها والعمل بها بعضكم به اي بما انزل عليكم من الوعد واتقوا الله
معاصيه واعلموا ان الله بكل شيء عليم تهديد وتأكيذ للوعظ فدل على
وجوب الرجعة والامساك والمعاشرة بالمعروف او الشرح والترك بالاحسان
وعلى النبي عن الامساك ضررا تاكيدا للتحريم بعد ان علم ضمنا وعلى ان فاعل
العدوان ظالم لنفسه وعلى تحريم اخذ آيات الله هزوا وعدم الجحد في فعل
الادمان وترك المناهي وعلى وجوب شكر النعم والعمل بالكتاب والسنة
والعلم بان الله عالم بكل شيء **الثالث** واذا طلقت النساء فبلغن اجلهن
فلا يفضلوهن ان يمكن انزل ولجنهن اذا تراصوا بينهن بالمعروف ذلك
يوعظ به من كان منكم يومئذ بالله واليوم الآخر ذلكم انزلي لكم واطهر والله

بعدم وانتم تعلمون المعنى اذا اطلقتم النساء وانقضت عدتهن فلا تمنعوهن عن
النزوح قبل الخطابون هم الازواج الذين يعضلون نساهم بعد مضي المرأة
ولا يتركونهن بشي وجن عدوانا وفسر المحبة لاجاهلية بقرينة ان الخطاب
كان لهم فيكون منعاهم عن عضلهم نساهم فيكون ان ينكح محرم فيقتل
من واطلاق الازواج على الخطاب باعتبار ان نصبر واكذلك لحصول
الرضا والشرايط وقبل هم الاوليا لما روي انها نزلت في معقل بن دينار
حين عضل اخاه ان ترجع الى محبتها باستناده عقد وقبل هما معا وقبل
الناس كلهم بمعنى ان لا يوجد فيما بينكم العضل فانه اذا وجد بينهم وهم
راضون به كانوا كالعاضلين والعضل الحبس والنع والتضييق هكذا في
التقنين ولا يحتاج الى ذلك لاحتمال ان يكون الخطاب للناس بمعنى ان
ليس لاحد منع المرأة من النزوح بالكفو اذا حصل التراضي بينهما ولا يحتاج
ان يكون باعتبار عضل الولي او الزوج ورضا غيره به وعلى تقدير كون سبب
النزول ما ذكره يلزم كون الخطاب للاوليا خاصة لعموم اللفظ منع عدم
تسليم كون الاخ وليا وليس فيها دلالة عليها فعلى التقدير علم عدم دلالتها
على منع الولي المرأة عن النزوح بالكفو وعدم استقلالها وان قلنا ان الخطاب
للولي والاخ ولي وسبب النزوح حق اذا استقلال المرأة بالنزوح لا
عدم منع احد لهما قسرا وجورا وظلما بالظان على ذلك التقدير يعلم ان
ليس للولي منعها بل هي مستقلة فتقول القاضي فيكون دليلا على ان المرأة
لا تزوج نفسها اذ لو تمكنت منه لم يكن لعضل الولي معنى ضعيف فلا
ان يستدل بها على عدم جواز منع الولي النزوح بالكفو كما يقول الاصحاب بل
كل من يمنع ذلك بعد حصول الرضا ولو اراد الاعلى دينا او دينا سوا كان

قريبا ولا في تخصيص الاصحاب بالولي والاستثناء الا ان يراد الاعلى غير طوعا
 تحريم العظيمة بعد الرضا على العظيمة لانه منع وعضل الله يعلم اذا نزلوا بينهم
 اي الخطاب والنساء وهو ظر وان ينكح او لا تفضلون بالمعروف اي
 بما يعرفه القرع ونسبته الرواة كانه صفة مصدر محذوف اي تراضيا
 كايضا بمعروف او حال عن الضمير المرفوع اي تراضوا عاملين بالمعروف وفيه
 دلالة على عدم تحريم العضل اذا لم يكن بالكفو ذلك اشارة الى جميع ^{مقضى} ^{ذكر}
 والخطاب للجميع على ما قبل القيسل او كل واحد واحد وان الكاف مجرد الخطاب
 والفرق بين الحاضر والغائب دون تعيين المخاطبين او للرسول على طاعة
 قوله يا ايها النبي اذا طلعت النساء يوم عظمته من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر
 تخصيص الوعد الذي هو الرجاء والتخويف والنظم بالؤمن لانه المنع به ^{اللفظ}
 به ذلك اي العمل بمقتضى ما ذكر انك اي اشنع لكم واقوى ان يجعلكم اذكياء اطهر
 لغوكم من دنس الامم والله يعلم ما فيه من النفع والصالحه وانتم لا تعلمون
 تأكيد التصديق الاحكام واساها الى اشتمالها على الحكم والمصالح فلو لم يظهر
 الحكمة لا يجوزون عدمها لان الله يعلم وهم لا يعلمون الامور الخفية لمصالح
حليله **الرابعة** والمطلعات يترصص بالفتن ثلثة قرو ولا يحل هن ان
يكنن ما خلق الله في ارضهم ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلمون الحق
بردهن في ذلك ان ارادوا اصلاحا وهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال
عليهن درجة والله عزير حكيم ظاهرها الاجار عن كل امرءة مفارقة لزوجها
 بالطلاق بالترييض المدرة المذكورة او في المدرة فثلاثة اما منقول به او فيه ولا
 المقطع اجاب العدة على كل مظلمة مدخول بها ذات العدة المدرة
 مخصوصة بها بالايجاع وغيره والنكته في التعبير عن الامر بالجبر هو التاكيد ^{المال}

بالمسارعة الى الامتثال فكانت امثلة الامر بالتربص فهو مخبر عنه موجودا بخلاف
قوله في الدعاء رحمتك الله كذا في الشفيعين ولا يبعد جعلها مخصوصة بالطلاق
الرجعية غير الحاملات ايها كاي مخصوصة بالطلقة المدخولة بها لان عدتها
وضع العمل عند الاصحاب لادلتهم وقولهم ويعولون اذ الظان تخصيص الضرب
بمقتضى تخصيص الرجوع وان كان فيه خلافا اذ الضرب عين الرجوع ولا معنى لغيره
احد من الاخر الا بالنكاح وليس كذلك اعادة الظن وارادة الخاص منه هو
فالقياص عليه غير جيد كما هو مذهب الشافعي وارنكبه القاضي بل الظاهر
الاول كما هو مذهب بعض الحنفيين والحنفية وايضا وجه التعبير عريضا اذ
يقضي ذلك كونه ماضيا مثل حرك الله على ان لفظ المسارعة لا يناسب وايضا
قوله صاحب الكتاب قلت بل اللفظ مطلق في تناول الجنس صالح لكل واحد من بعضه
وجاء في احد ما يصلح كالاسم المشترك في جواب قوله فان قلت كيف جاز
ارادة المدخول بها خاصة واللفظ يقتضي العموم لا يخرج عن مناقضة اذ المطلقا
عام لا مطلق لانه جمع معروف باللام وهو من صيغ العموم وقد صرح هو ايضا
بذلك مرارا نعم هو قابل للتخصيص بمفصل كما اشار اليه وقالوا ايضا
ذكر التربص بانفسهن اشارة الى ان العدة والصبر عن التزوج صعب على النساء
فكانت يحملن بالقوة والعبور انفسهن على الصبر في تلك المدة والقرو جمع
بالفتح والضم ولا شك في اطلاقه على الحيض والطمهر ايضا اما بالاشتراك والحقبة
والجواز وان المراد هنا هو الطهر عند الاصحاب والشافعي وزيد بن ثابت وعائشة
وابن عمر ومالك واهل المدينة الاسعدي بن السيب ولعل ذلكم نقل الاجماع
والاجبار وان كان بعضها يدلك على انه الحيض والتاويل والجمع المذكور في
محله وقوله تعا وطعنوا لعدتهن اي وقت عدتهن واللام للتوقيت اذ

ظاهر وجوب وقوع الطلاق في زمان يحصل فيه العدة ومعلوم بالاجماع عدم
 جواز الطلاق في الحيض وبعد حملها على ان يستقبله العدة وان كان محي
 بعد مدة طويلة كاحملها عليه صاحب الكتاب ليوافق مذهب الحنفى ولو جوزه
 بهذا المعنى في بعض الاخبار مثل دعوى القلوة ايام افراتك وليس ذلك دليل
 وهو ظ ولعل النكته في التعبير بالقرء التي هي جمع كثرة دون الاقراء التي هي جمع
 قلة مع مناسبة جمع القلة التنبية على عدم ارادة الحيض حيث جمع بالاقراء
 القرء الذي يكون الراد منه للبيض فتنبه على ان كلام من جمع الكثرة والقلة مع
 يستعمل في الآخر والاقاضي ولعل الحكم لما عم المطلقات ذوات الاقراء
 تضمن معنى الكثرة فحسن بناؤها وفيه مناقضة اذ لا شك ان الراد الحكم على كل
 مطلقة مطلقة بان عدتها قرء وهو ظ فلا ينفع كثرتين وهو ظ وان القرء
 اطلق على الثلثة التي اصنف اليها وهي غيرها فليس ما يطلق عليه الاثثة اقراء
 فلا يحسن وجودها في افراد كثيرة من النساء ولعل مقصوده انه اذا جاز
 الحكم في كثير من النساء فنصار افراد ثلثة الاقراء كثيرة فوجد افراد جمع الكثرة
 فيه باعتبار افرادة فحسن وفيه تكلف ولا يحل لمن ان يمكن ما خلق الله
 في ارحامهن يعني يحرم عليهن ان يمترن ولم يظهر ما في بطونهن من الولد والحيض
 والظهر استسما لا للعدا وبطلان الحق الرجعة واخذ للثقة وقيل في هذه
 دلالة على ان قولها مقبول في ذلك ولعل الوجه انه لو لم يكن كذلك لما
 حسن الايجاب عليهن وتحريم الكتمان ولعله مؤيد بالاخبار والاجماع وعده
 لزوم الجرح والضرر المنفيين عقلا وفلا لعسر الاطلاع عليهن غالبا الامم جربها
 قوليها وليس الغرض من التقييد بقوله ان كن اي اشترط في الحل بايمانهن بل ^{التنبية}
 على ان كمال الايمان يقتضي عدم الكتمان وعدم فعل حرام وان المومن لا

يجزى عليه ولا يفعل ويعولن احق بردهن في ذلك اي ازوج تلك المطلقات
احق واولى في تلك المدة وزمان التريض بردهن وجوعهن الى النكاح
والزوجة بعين نكاح مجدد بل محرد الرجوع اقل لفظا وفعلا كما هو المبين
ما يعني ان ليس لاحد ان يتزوجهن وليس لهن ايضا ان يتزوجن بغيرهم
الرجوع الا للزوج فافعل هنا يعني اصل الفعل يعني هم حقيقين دون
غيرهم وانهم احق بالرد في زمان التريض من الزوج بعدة فتأمل والبعوض
جمع بعل والنساء لا يثبت الجمع كالمعمومة جمع عقم والخثولة جمع خال وليس الغرض
من قوله ان ارادوا اصلاحا بشرط تقييد الاحقية بارادة الاصلاح فانهم يفعلوا
الاجماع على صحة الرجوع وان ارادوا الاضرار بل الاشارة والتنبية الا انه لا
ينبغي بالاجماع الرجوع بقصد الاضرار بل بحسب قصد الاصلاح بل لا بعد
جعلها شرطا لجواز ذلك كما هو الظاهر وان قلنا بصحة معنى عود الزوجة
بناء على الاجماع المنقول ولا ينبغي حصول الائم وفعل الحرام بذلك القصد
والاضرار كما يظهر من مجمع البيان فقوله القاضي وليس المراد منه شرطية
قصد الاصلاح للرجعة بل التحريم عليه والمنع من قصد الضرر على النساء
فيقول الى ما قلناه ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف اي ولهن حقوق
واجبة على الرجال مثل حقوقهم عليهن في الوجوب واستحقاق المطالبة
بها لا في الجنس لان حقوق النساء على الرجال المهر والمنفعة والكسوة والسكن
والمضاجعة والدخول في الاوقات المقررة شرعا وترك الضرر كما روي ان
الرجل كان يطلق فاذا قرب خروج العدة فراجع وهكذا لئلا تنزع قربا
وتستقر بعدم الزوج فهي عن ذلك على ما فهمت ما سبق وحقوق الازواج عليهن
في انفسهن بان يبدلن انفسهن لهم ولا يمنعهم ولا يبدلن لغيرهم ولا

يخرجون عن البيوت بغير اذنهم بل لا يخرجون عن اذنهم حتى لا يمين ندبا ولا يحج كذلك
على ما ذكره وهذا معنى قوله وللرجال عليهن درجة فان حقوقهم عليهن
في النفسين بهذه المثابة دون حقوقهن لحقوقهم زيادة على حقوقهن
في العنق او في الشرف والفضيلة فانه من جهة القوام ومتعلق بالنفسين
بجلاء وحقوقهن وهنار وايات مثله على بيان حقوق الحائنين معضلة
وزيادة حق الزوج على حق الزوجة حتى وقع في بعضها عنه صلى الله عليه
واله لو كنت امر احدا بسج لا امرت المرأة ان تسجد لزوجها ومن
كثرها عليها قالت امرأة بعد ان سمعت عن النبي صلى الله عليه واله حيث
قالت فالي من العنق عليه مثله قال لا ولا من كل مائة واحدة والذي بعثني
بالحق نبيا لا يملك رقبتي رجل ابدا منه ومن امثاله يعلم معنى قوله ولهن مثل
الذي ومعنى وللرجال عليهن درجة فافهم والله عزيراي قادر على الانتقام من
خالف الاحكام حكمه بشرع الاحكام للحكم ومصالح ولا يفعل مغالبا عن
الحكمة والمصالح لانه عيب ولغو وهو والله منزلة عن ذلك علوا كبيرا وقد
علمت ما سبق ان الآية الكريمة مخصوصة بالدخول بها للاجماع والاختار
وقوله كما قالكم عليهن من عدة تعتدونها العلمها في غير المدخول بها وبغير
دوات الاحكام فان اجلهن ان يضعن حملهن فله معنى لا يركب النسخ هنا
والقول بانه نسخ بعضها مع انه خلاف الاصطلاح وما لا ضرورة لارتكابه
الخامسة والذي يسن من الحيض من نساكم ان اربنتم معدتين ثلثة
اشهر والذي لم يحضن واولات الاحكام اجلهن ان يضعن حملهن لسا
بتن عدة المطلقة البين حيضها بقوله كما والطلعات يربن بالنفسين
ثلثة قروا اراد بيان عدة المطلقة غير البين حيضها الكبر او صغر حمل

غالبا فقال والذي يسن من الحيف من نساكم ان اريتم اي يسن من
الحيف بحسب الظاهر لم يتحقق كونه لكبر ووصوها الى حد يسن منه
بالكلية كما تقرر في الشرع فحصل الشك في ذلك فجاء عليهما العدة اية
لعدم تحقق الوصول الى ذلك الحد للاستصحاب والاصل فعدت من ثلثة
اشهر وكذلك من لم يخص مع الشك في كون ذلك للصغير الذي لا حيف
معه ~~منها~~ هكذا يفهم من الكشاف ونحوه قد مر هنا ان اريتم فعدت
ثلثة اشهر وفيه تأمل لانه قد تقرر ان لا حيف قبل التسع باجاءناه
واخبارنا والاصل عدم الوصول اليه ويمكن التقييد بنحو ما ذكره التسع
ولم يخص ومثلها يخص كما فعله الشيخ وهو غيره ويفهم من ان اية فلا يكون
الحد وف اللفظ كذلك اي عدتهن اية ثلثة فحذف الخبر منه لدلالة
الاول على عكس نحن بما عندنا واثبت بما عندك راض والراي مختلف فلا عدت
على اليائسة والصغيرة وقبل معناها ان النساء اللاتي يسن من الحيف ^{جهلتم}
عدتهن فعدتهن ثلثة اشهر وكذلك من لم يخص فاليائسة والصغيرة
مطلقا يجب عليهن العدة مع الدخول وهي ثلثة اشهر وهو من حيث
العامة وبعض الخاصة كالسيد السند وذلك غير بعيد ولكن يبعد
المعنى الذي قيل في قوله ان اريتم اذ هو بعيد عن معنى الجهل مع عدم الاجتناب
اليه اذ بيان الاحكام في القرآن العزيز لا يقيد بذلك في شيء من الاحكام
واية نياتيه بعض الاخبار مثل صحيح حماد بن عثمان والاسالك ابا عبد
الله عليه السلام عن النبي قد يسن من الحيف والتي لا تخص مثلها قال ليس
عليها عدة وحسنة محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر يقول في النبي قد
يسن من الحيف يطلمها زوجها قال بانه عنده ولا عدة عليها ومثلها كثيرة

ح

وعنه التقييد في الدخول بها وغيرها وبوتة حسنة زارة في الهديب
والاستبصار عن أبي عبد الله عليه السلام في القصة التي لا تحيض مثلها
والتي قد بُست من الحيض قال ليس عليها عتق وإن دخل بها ومن سلة جميل
بن دراج عن بعض أصحابنا عن أحدهما عن الرجل يطلق القصة التي لم تبلغ
ولم يحل مثلها وقد كان دخل بها والمرأة التي قد بُست من الحيض وارتفع
حيضها ولا يلد مثلها قال ليس عليها عتق وإن دخل بها ولا يضركم قال
مثل جميل في مثلها قال في الفقيه وفي رواية جميل أنه قال في رجل إلى
آخر الرواية وكان نقله بواسطة عن أبي عبد الله ع حيث تقدم الرواية
عنه غير ولكن يدل على الثاني أي أخبار مثل صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله ع
قال عتق المرأة التي لا تحيض والسحاضة التي لا تظهر والبارية التي قد بُست
ولم يدرك الحيض ثلثة أشهر وعتق التي لا يستقيم حيضها ثلث حيض متى
حاضتها فقد حلت للزواج وضعيفة أبي بصير قال عتق التي لم تبلغ الحيض
ثلثة أشهر والتي قد قعدت عن الحيض ثلثة أشهر ويصح الأول بكثرة
الأخبار والقبيل قال في الهديب والذي ذكرناه وهو رجل خبر أبي بصير
من يكون مثلها يحيض لأن الله تعالى شرط ذلك وقيدته عن يرياتها مجالها
مذهب معوية بن حكيم من متقدمي فقهاءنا وجميع فقهاءنا المتأخرين وهو
مطابق لظاهر القرآن فما قل فيه وبالجموع بين الأدلة وبالأصل وعموم ما يدل
على جواز النكاح من النساء وعمومات الثاني مختص بأدلة الأول ورواية
أبي بصير ضعيفة وصحيحة الحلبي تحمل على ما حله الشيخ عليه رواية أبي بصير
تقدم قبل هذا على أنها مشبهة على حكم السحاضة والقبيل به غير طوعا وعلى أن عتق
الستراية ثلث حيض مع أن عدتها أحد الأمرين أما ثلثة أشهر أو ثلثة أطهار

وفي منها ايم شئ فاقبل وصحتها ايم غير ظاهرة لان في طريقه في الغيبة ابان
بن عثمان وفيه كلام وان كان في الهند يب ابان بن تغلب ولكن غير معلوم لانه
بعده نعت عن الحلبي مع كثره نعت ابن عثمان عنه ولعله لذلك ما قبل بها
ولكن الاحتياط معه فلا يترك وبو بديل الشيخ رواية محمد بن حكيم عن العبد
الصالح عليه السلام قال قلت له الجارية الشابة التي لا تحيض ومثلها تحمل طفلها
زوجها قال عدتها ثلثة اشهر واماعة ذات الحمل المذكورة فالظانها
للمطلقة لا مطلقا والذي يدل عليه ان الكلام في عدته المطلقة الطلاق لقوله
تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء والتفريق بعدة المتوفى عنها زوجها عاما
في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويدرون ان زوجها يتربص بانفسهم اربعة
اشهر وعشر معناه الله اعلم ان عدته كل زوجة كل زوج توفي عنها اربعة
اشهر وعشره ايام والزوج الحامل المتوفى عنها زوجها داخل فيها بله شك
وليس معلوم دخولها في اولات الاحمال لان الآلية في بيان حكم المطلقات
ولهذا ما كان الخلاف الذي في الداعي يسن الآتي المطلقات بالاجماع
ولا علة في الحكم هنا في النص وهو لا اعتبار بالاستحاج فلا حرجان هنا
بان هذا معلل وان العموم هناك بالذات وهنا بالعرض لانه يحصل من عموم
النسج كما قال في ولا حجة في الخبر المنقول من طريقهم وهو لا يمنع الصحة
وقد نعت في ف ان مذهب امير المؤمنين وبعض الصحابة ايم مثل ابن عباس
الذي هو وعاء العلم خلاف ذلك وهو كونها با بعد الاجلين في المتوفى عنها
زوجها فيكون هذه مخصوصة بالمطلقة كما هو مذهب الاصحاب وبوتيد
اجماعهم واجبار اهل البيت عليهم السلام مثل ما في صحيحة زرارة في الغيبة عن
ابي جعفر عليه السلام الجلي المتوفى عنها زوجها تعتد با بعد الاجلين وان

تطويل العدة في المتوفى اولى وهو ظاهري ولا خلاف في عدة الوفاة في احد
من الزوجات وان كانت رضيعه او زوجها رضيع غير مدخول بها والياس
وبغيرها فعدة الحامل المتوفى عنها زوجها اربع الاجلين باخبارهم عليهم السلام
ولجامع علماءهم وبآلية ان تقدم الوضع والافعالوم انه لا بد من وضع الحمل
فهذا التخصيص كعدمه لو ضوحه وبالحيلة اذا ثبت كونه يذهب امين المؤمنين
واهل بيته عليهم السلام كما اعترف به صاحب الكشاف لم يبق كلام لان
قولهم حجة وليس هنا محل بيانها فافهم **السادس** يا ايها الذين آمنوا
اذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فلكم عليهن من
عدة نفقة ونها فتمتوهن وسرجوهن سرجا حميلا المراد بالنكاح هنا
العقد ولعل في المؤمنات اشارة الى عدم جواز نكاح الكافرات والمراد بالتمس
الدخول مطلقا قبل ودبر فالعنى اذا طلقتموهن الزوجات قبل الدخول
مطلقا ليس لكم عليهن عدة اي يجوز لهن ان يتزوجن في الحال من غير ان
يعبرن ساعة اذا عدة لكم عليهن نفقة ونها وتشوفون عددها ثم ثبت
لهن منعة عليكم فيجب ان تنقوهن بشئ وتفصله تقدم وتقدم اي انه يثبت
في المنعة ان لا يسي لها مهر ولا يثبت لهن نصف المهر التمسى فتفيد هذه الآية
بما تقدم ويمكن ان يحمل على العموم ويجعل المنعة راحة لا واجبة فيكون مع التسمية
مسحوبة ومع عدمها واجبة وفيها دلالة على انه لا عدة مع عدم الدخول سواء
تحقق الخلوة ام لا فليس للخلوة حكم الدخول في المهر والعدة كما قال به ابو حنيفة
اذ التمس هو الدخول والجماع والوطى ولا شك ان مع الخلوة التي ما يتحقق معها
الدخول يصدق عليه قبل التمس وهو ظاهري وسراجا حميلا اي تخلية من غير
ضرر ولا منع واجب من نفقة وكسوة ومنفعة ومهر وغيرها اشارة الى ما

نفاه في قوله ولا تنكوهن ضارا ونحو ذلك وبالجملة لا يجوز الخروج عن الشرع
أما الاسماء بالمعروف والمعارضة به من غير قصد اضرار **السابعة** والذين
يتوفون منكم ويدرون ازواجاً يترقبن بانفسهن اربعة اشهر وعشراي
ازواج الذين فالمضاف محذوف للظهور او يكون التعدير يترقبن بعدهم
فيكون العايد محذوف والويعاك التعدير يترقبن ازواجهم فلا يحتاج الى
العايد فكانه مذكور فان صير يترقبن راجع الى ازواجها والمراد ازواجهم
فالازواج هنا جمع الزوجة اي ازواج الذين يموتون ويتركون زوجاتهم
فيعدن زوجاتهم هذه المدة ويجلسن انفسهن عن الزوج والتعريض للخطبة
وتلك المدة اربعة اشهر وعشرة ايام وقيل عشر الملاحظة الليل فانها مائة
وعشرة للآية واما يعبر في دون الايام حتى انهم لا يقولون صمت عشرة بل عشرة
فاذا بلغن اجلهن اي انقضت عدتهن فلا يحتاج عليكم اليها الحكم والاسمون
فيما فعلن في انفسهن بالمعروف من التعريض للخطاب بالزوج بالوجه الذي
لا ينكر شرعا فينضم انهن لو فعلن في انفسهن ما هو منكر شرعا فعلى الحكم
بل الناس الذين يدرون على منتهن ويتركونهن يفعلن انهم وجناح عجلتين
من باب الهى عن المنكر والآية دلت على وجوب العدة على كل من توفي عنها زوجها
وانها تلك المدة سواء كانت صغيرة او كبيرة مدخولها م لا مسلمة او كافرة
او امه حاملة او حايلا وقال في عموم اللفظ يقضي تساوي المسلمة والكافرة
فيه كما قال الشافعي والحرث والامه كما قال الاصم والحامل وغيرها لكن القياس
تضييق المدة للامه والاجتماع حصص الحامل عنه لقوله تعالى واولات الاحمال
اجلهن ان يضمن حملهن وعن علي عليه السلام وابن عباس انها تعدن باضي
الاجلين احتياطا وفيه نظر اذ لا شك في عموم الآية وشمولها بكلام الشافعي

ايمة لامة والحرة وان القياس على تقدير صحته في نفسه غير معلوم صحته هنا وعلى
تقدير صحته هنا يكون من السنبطة فلا يجوز تخصيص القرآن العزيز بها كما هو
المذهب الحق في الاصول والاجماع المدعى غير معلوم بل ولا مطلقون كيف وقد
نقل خلافة عن امير المؤمنين عليه السلام وابن عباس ونقله في فائده والآية
لو لم تكن ظاهرة في الطلاق يكون سقوطها لما قل المتوفي عنها زوجها كاشور
هذه لها فالرجوع يحتاج الى دليل والعمل بالبعد الاجلين جامع للعامة وقد نقل
عن علي عليه السلام وابن عباس ايم وهو المختار عند الاصحاب ثم ان الطلاق
العتق من حين الوفاة وقال الاصحاب من حين وصول الخبر الى الزوج ^{خيار} والرجوع
وكانه للاجماع ايم وفي يترتب ايم اشارة اليه حيث معناه حبس النفس على ^{العتق}
تلك المدعى وهو بدون وصول الخبر لا يمكن ولو جوب الحداد للاخبار وكانه
للجماع ايم وهو ترك الزينة لاجل موت الزوج وهو انما يمكن بعده وهو ^{جواب}
ايم في زمان العدة ولعله لا يتحقق احدهما بدون الآخر ولهذا في الطلاق
انما يعتبر بحساب العدة من حين الوقوع لا من وصول خبر الطلاق اليها للاخبار
ولحصول الغرض وهو براءة الرحم في الطلاق دون الوفاة ولهذا كانت محصورة
بالمدخول بها غير لايسة والصغيرة عند الاكثر واما وجوب ترك النكاح عن
المنزل على المتوفي عنها زوجها كما قال في ان انه واجب عندنا وانه مذهب ابن عباس
ايم تغير معلوم انه ذهب اليه احد من الاصحاب فعم واجب عندهم على المطلقة
الرجعية فقط عدم الرجوع عن المنزل التي طلقت فيه الا بعد نصف الليل للحاجة
مع الرجوع ليل وقد مر البحث فيه وقال فيه ايم قبل معناه لاجتماع على النساء
ولا عليكم فيما فعلن في انفسهن من النكاح والزينة التي لا يكره مثلها وهذا معنى ^{المعروف}
وقيل معناه ما يكون جائزا وقيل النكاح الحلال والظان الاول انما يناسب

لو لم يكن المراد ما لا ينكر شرعا ومع المراد يكون هو الثاني وإن الاحتمال لخص مما
 قبله والله بما تعملون خير أي علم فيه ترغيب وترهيب كما هو العادة في
 تعقيب الأحكام للبالغة والاهتمام بأقامة حدود الله وقال في
 أن هذه ناسخة لقوله تعالى الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية
 لأزواجهم متاعا إلى الحول غير أخراج وإن كانت متقدمة في التدوينة
 من قوله النافاة باعتبار وجوب العدة سنة الممنوم من قوله إلى الحول كما قاله
 البيضاوي وفيه تأمل وأما باعتبار وجوب الوصية ومتاعهم وعدم
 أخراجهم عن بيوت الأزواج إلى الحول فغير ظ وبالجمله إنما يستحق بعد
 العلم بتفسيرها وبشيء إن شاء الله تعالى **الناهم** الطلاق مرتان فامساك **سورة البقرة**
 المعروف أو تسريح باحسان الطلاق بمعنى التطلق كالسلام والطمع في
 التسليم والتكليم أي التطلق الرجعي اثنان فإن الثالثة باين لما روي عنه
 عليه الصلوة والسلام أنه سئل ابن السالمة فقال عليه الصلوة والسلام أو
 تسريح باحسان وإن التطلق السري نطقه بعد نطقه على التفريق
 دون الجمع والامساك دفعة واحدة لم يرد بالمرتين النية بل مطلق التكرار
 كقوله تعالى أرجع البصر كرتين أي كرتين بعد كرتين لا كرتين فقط ومثله من
 الثاني التي يراد بها التكرير قولهم لبيك وسعديك فامساك المعروف أو
 تسريح باحسان تخيير للأزواج بعد أن علم كيف يطعنون بين أن
 يسكنوا النساء بحسن المعاشرة والقيام بحقوق الواجب عليهم وبين أن يسحق
 السراح الجليل الذي علمهم وعلى الثاني معناه منع الطليقتين فالواجب
 المرأة بالرجعة وحسن المعاشرة بالوجه الذي لا ينكر عرفا وشرعا بل يكون
 معروفا أو تسريح باحسان بان بطلانها النطقه الثالثة أو بان لا يرجعها

حتى يبين منه ويخرج عن العدة فالإسك هو الإحد وضدها الإطلاق والشرح
 فالإسك خبر مبتدأ محذوف ويعرف متعلق به أو بقدر صفة له أو
 تيسر عطف عليه وبإحسان مثل معروف فعلى يدك على إحصار الإطلاق والحق
 في الطلقتين كما هو المقرر ولكن ما علم كيفية إيقاعها فهل يجوز في مجلس واحد
 مرتين بينهما رجعة ثم رجعة أخرى فإن طلق ثالثة نصير بآياتها ولا بد من
 إيقاع كل واحدة في طهر على حدة كما هو مذهب الحنفى ولا يكتفى ذلك بغير بل لا
 بد من الرجعة والوطى ايضاً حتى يقع الطلبعة أخرى والكل محتمل وفي بعض الروايات
 إشارة إليه وكان أكثر الأصحاب على الأول وهو مذهب الشافعى ايضاً بل لا يذهب
 أقدم منه وطاعة الطلاق من غير شرط مع أصل عدم الاستراط وصدق عموم
 الإطلاق مثل الآية المذكورة وكذا الإخبار دليله والاجتناب في الفروج وعدم
 العلم بصدق الطلاق الشرعى عليه والاستصحاب حتى يعلم الزيل دليلهما أما
 نعم الظان استراط وقوعه في طهر غير طهر الواقعة دون الحيض إلا أن يكون حائضاً
 أو غائبة وجهها غيبته معتبره عندهم أو يكون غير مدخول بها إجماعاً وعلى
 الثاني يدل على استراط وقوع النطلق منفصلاً بأن يقول هي طالق ثم يرجع
 ثم يطلق أخرى ويقول هي طالق وهكذا إلا أن يرسل في مجلس واحد اثنتين
 أو ثلثة أو أكثر ما بان يقول هي طالق ثلثاً أو هي طالق وطلق وطلق أو
 يكرر وهي طالق كما هو مذهب الشافعى فإنه لا يقع عند الأصحاب وتعمل الواجب
 فقط عندهم وأما دلالة ما على وقوع كل واحدة في طهر غير طهر الواقعة كما هو
 مذهب الحنفى وأصحابه على ما ذكره في الكشاف فليست بواضحة إذ ليس فيها على
 هذا الأنفى الإرسال أن سلم وأما كون النطلق الثاني في طهر غير طهر الواقعة
 وغير طهر النطلق الأول بعيد عن الغم لا بمعونة الإخبار وقد ذكر في الكشاف

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

حديث ابن عمر للدلالة عليه وهو صريح فيه على ما نقله ولكنه ما ثبت صحته ومكانه
 ايضاً بما نقله ائمه فيه من اسند لال الشافعي بخبر المجلي في الدال على طلاق امراته
 بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله تلك طلقات في مجلس واحد وهذا
 يدل على صحة الارسال ايضاً لاختلاف وقوع الفاصلة بالرجعتين كما يقول الاصحاح
 والظاهر ان في اصحابنا من ذهب الى مذهب الحنفي وفي رواياتهم ما يدل عليه لكنه
 لا يفتح في قصور منا الوسند ويحمل التنبه والاستحباب **الثامنة** **فان** **سورة البقرة**
طلقاتها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فان طلقها فلا جناح عليهما
ان يترجعا ان ظنا ان يقيما حد ود الله وتلك حدود الله بيننا والقوم
يعلمون اي فان طلق الزوج الزوجة التي طلقها مرتين فلا تحل له من بعدها
من بعد هذا الطلاق حتى تنكح الزوجة زوجاً اخر غير المطلق بالنكاح الدائم
الوطي وبلا اما يحل النكاح على الوطي المتعارف شرعاً كما قبل ان جاز هذا المعنى
والسناد ركونه بالعقد الدائم من زوجا يحل على المتعارف او من فان طلقها او
الاجار والاجماع واما يحل على العقد واخذ الوطي من الاجبار والاجماع من
غير نظر الى خلاف ابن المسيب والنكاح يسند الى الزوجة كما يسند الى الزوج
فان طلقها الزوج الثاني للحلل فلا تم وكأجرح على الزوج الاول والزوجة في
ان يرجع كل منهما الى الزوجة بان يعقد بعقد ومهر جديد بين ان ظنا الاثبات
بلوازم الزوجة من حسن العجة والعاشرة وسائر الامور الواجبة عليها فقيد
جواز نكاحها مرة ثانية بظنها اقامة حد ود الزوجة فلا يجوز ذلك بدون
وذلك غير بعيد بمعنى انه ان يتعنا ويحمل ان ظنا ايضاً عدم الاثبات بالواجبات
وارتكاب المحرمات لا يجوز لها وذلك لانه مستلزم للحرام وان قلنا بصحة العقد
فان النهي في غير العبادات لا يستلزم البطلان ويحمل ان لا يكون العقد ايضاً حراماً

ويكون التقيد للإشارة إلى تأكيد حسن الماشق وعدم الخروج عن الطاعة
وعدم حصول نفع الزوجية على تقدير عدم إقامة الحدود أو يرجع إلى
الفارقة وينبغي الائتم والعدوان وبالجملة المفهوم لا يكون حجة لها لعدم شرط
جميته أو لدفعه بأقوى منه من الإجماع ونحوه فإن شرطه وفله يحل جزاءه ^{بعد}
مبني على الضم لنبه ما أصنف إليه أي الطلاق وقد مضى جواز الشرط الثاني
وان يترجعا في محل الخلاف في وان يبقيا في محل الضم منقول ^{طائفة}
شرط وجزاؤه محذوف من جنس ما قبله ويتبين المحل له أو صفة الحدود
وتلك حدود الله إشارة إلى ما شرعه الله من حقوق الزوجية والطلاق
والرجعة والنكاح وأحكامها بينهما القوم يعلمون أي يذكرها مبتدئة ظاهرة
لأهل العلم والعلم يقتضاه أوليهم من العلم والعلماء والعلماء لا يتم المنفعة
به دون غيرهم فخصوا ذلك بالحطاب أو لأنهم الرؤساء فأكفى بهم فالإبرار
على اشتراط المحل بعد كل طلاق ثالث كما هو المقرر والجمع عليه ظاهر الآية
الدلالة تامة إذ الظاهر أن بعد الثالث الذي بعد التطبيقين الرجعتين يحتاج
إليه على أحد الاحتمالين فهذا يؤيد الاحتمال الآخر يعني أن الطلاق الشرعي هو
الطلاق المتصل الواقع كل واحد بعد آخر سوى كان بعد خروج العدة والعقد
ثانيا أو في العدة بعد العقد أو بعد الرجعة فيها لا المرسل المحل مثل طلاق
ثلثا أو طالق وطالق وطالق كما مر فإذا طلق بعد اثنين منها فلا بد من
الحلل ودلت أيضا على أنه لا بد من أن يكون التحليل بالعقد الدائم مع الوطى على
بعض ما مر والاجزاء والسنة فلا بد من كون الزوجين صالحين شرعا لذلك
وأما كونها بالغا فغير شرط الوجه الآن يقال بعدم اعتبار أفعال غيره وهو محل
الناقشة نعم في قوله نكح إشارة إلى وقوعه منها فيكون هي بالغة رشيدة ولهذا

١
قيل بدل على عدم اعتبار الولي في البالغة الرشيدة لاسناد النكاح اليها وصدق
النكاح على نكاحها بدون الولي وقد يقال ان نكاح الولي نكاحها وانما قد يكون
في التمسك وايضا اذا ثبت بطلان النكاح بغير اذن الولي فعقد هذه وايضا لا
يمكن الاستدلال بها الا بعد تحقق حصول شرط العقد وفيه ان الحراز لا
يصار اليه الا مع العجز وكذا التخصيص وظاهرها العموم فثبت الدلالة في
الجملة واذا ثبت لثبت ايضا دليل فينظر في وجه الجمع وهذه السلسلة جليته فيها
اختلاف كثير واذا ثبت كل من الاقوال المذكورة في مظاهرها وذكرها يحتاج الى
التطويل وليس الآن محلها ولصنفوا ايضا في النكاح بشرط التحليل بخوزه ابو حنيفة
وقال يجمعه وقيل لا يصح العقد ولا الشرط فلا الاول ولا الثاني وهو عند
الاصحاب والشافعي لا اثر مناف لمقتضى العقد اذ مقتضاه بقاء الزوجية وعدم
وجوب الطلاق لعدم جواز هذا الشرط وعدم صلاحية عقد النكاح للمناد
على تقدير عدم فعل الشرط وعدم بطلان عقد النكاح الصحيح مع الوطى
من دون طلاق ومنه ثابت شرعا ومعلوم استلزام بطلان الشرط لبطلان
الشرط فلا يمكن الاستدلال على مذهب حنيفة بعموم الاية مع ان الظاهر
ان المراد من قوله حتى تنكح زوجا غيره هو العقد الملتقى من الشارع وغير
معلوم كونه كذلك مع الشرط وايضا قد قيل ان الاستدلال بعمومات العقود
لا يمكن الا بعد ثبوت تحقق شرطها وفيه تأمل وايضا نقل عنه صلى الله عليه
والله انه لعن المحلل والمحلل له فكان المراد هذا المحلل الشرط اذا شك في جواز
فعله والمحلل على الكراهة مع الشرط او مع نية التحليل كما هو مذهب البعض بعيد
اذ الظاهر من الشرع تعليق الاحكام على العقد الواقع ظاهرا بينهما ونية التحليل ^{خطورة}
بالبال لا دخوله بالظاهر قيل ما ينفك عنه فهو لا يخرج عن جرح ما الله يعلم ^{اعلم}

ان الاصحاب اسندوا لهذه الآية على ان الطلاق المثلثة بلفظ واحد لا يقع
لانه قال الطلاق مرثان ثم ذكر الثالث بقوله او تسرح باحسان كما ترى في الخبر او
بقوله فان طلقها بعد هاتين من طلق ثلثا بلفظ واحد لم يات به بالمرتين
ولا بالثالث كما في اللعان ورجي الجار بلا خلاف كذا في مجمع البيان وفيه تأمل
الثاني المظن والمبارات وفيه آية واحدة اعني ولا يحل لكم ان تأخذوا مما
ابتموهن شهوا الا ان يخافا الا يقيما حدود الله فان خفتم الا يقيما حدود الله
فلا جناح عليهما فيما امدت به تلك حدود الله فلا تعدوها ومن يتعد حدود
فاولئك هم الظالمون قبل نزلت في نأب ابن قيس وزوجته حيث كانت تنقض
وهو يحبها وات النبي صلى الله عليه واله فقالت لا انا ولا نأب لا يجمع راسي واسه
شيء فنزلت فاضلعت مجدبة كانت صداقها والخطاب للحكام ولما كان الاخذ
والاعطاء بامرهم اسند اليهم فكانهم المأخوذون والمؤتون والغني لا يحل لكم ايها
الحكام ان تأمروا باخذ شيء مما حكمتم على الازواج باعطائهن او الامن المهور او
يحل لكم ان تأخذوا شيئا مما اخذتم من الازواج واعطستم النساء من مهرهن
ويعطونه لازواجهن الا ان يخاف الزوجان من ترك اقامة حدود الله
ومواجب الزوجية لما يحدث من نشوز المرأة وسوء خلقها ولعل العقود
ظنها عده اقامة الحدود بان يظهر من المرأة النشوز والبغض ولو بقول لا
اغسل لك راسي من جنابة والرجل يخاف ان يخرج عن الشرع يتبعها ففاعل نجاة
هو الزوجان ويعلم من السوق وان لا يقيما مفعولهم ينزع الخافض وفيه الخطاب
لا يخرج عن شيء سيما في فان خفتم فانه للحكام ايضاً مع ان فاعل نجاة كان غيرهم اي
فان ظنتم ايها الحكام ان لا يقيما احكام الله من لوازم الزوجية فلا جناح عليهما
فيما تغدي المرأة اي عوض الطلاق الذي يعطيه الزوج وتخلص الزوج نفسها

مجلس علمیه

من تحت حكمه فكانت تخلع نفسها من الملكية او البند حيث تخاف موتها تحت
بعضا وبعضا او يقتلها لانهم بغضها له او من المعاصي اي فلا ذنب على المرأة في
اعطاء عوض الخلع ولا على الرجل في اخذها وهذا خلاف الظاهر الثاني الخلع
عن الحكم ولكن نفيه عنها يستلزم النفي عنهم ويجعل كونه للزواج في الحكم
وناخذوا وايتوا وفي ختم الحكم وقال في ت ونحو ذلك غير عزيز في
العلم وغيره وهو خلاف الظاهر مع العدو عن الخطاب الى الغيبة بقوله ان
بخافا والخطاب بالخوف الى الحكم مع اسناده او لا الى الزوجين ويجعل ان
يكون الخطاب في الجميع للزوج ولكن عدل عن خطاب الجمع الى تنبيه الغيبة
اي بخافا ويقسم منها الى الخطاب بقوله فان ختمتم منه ايضاً الى الغيبة في قوله
ان لا يفيما فتأمل وبالمجمل يعلم من تفسير هذه الآية عدم قصور الانتفاء
في خطاب واحد وكلام واحد من ذكر حال شخص الى اخر وان ما يجد غير
حسن على سبقتنا ليس بمنع فلا بعد في كون آية التطهير في شأن من يقوله
الاصحاب ولا يكون مقصورة على الزوجات كما يدعيه غيرهم ويقولون
خلاف سوق الآية اذا ما قبلها وما بعدها في ذكر الزوجات سيما على القول
بدخولهن ايضاً الا ما اخرج به دليل خارج تلك حدود الله اشارة الى ما
حدد من الاحكام السابقة من العدة والرجعة والطلاق والخلع واحكامها
اي اوامر الله ونواهيه فلا تعدوها ولا تجاوزوها بالخالفة والعمل بخلافها
ومن يتعد حدود الله فان من يجاوزها فاولئك هم الظالمون اي يظلمون
انفسهم بان يوقعوها في العذاب الشديد من الله تعالى في الآخرة يا ايها الذين
ايهم بالجس والتعزير والحدود اذا كانت قايومها ثم اعلما ان صريح الآية عدم
جواز اخذ شيء من مهورهن باجمع ما اعطين من المهر والتفقد والعطايا فلو

على لزوم المحبة للزوجة وعدم استرجاع الثياب التي اعطوها للكنوة والنسب
جدا واطلق الاعرض الخلع فاقبل ثم ان ظاهرها نفيد جواز الاخذ
خوف عدم اقامة الحدود من الجانبين فيكون الباعض من الجانبين
وليس ذلك بشرط في الخلع بل في المبرات الا ان يحمل على انه يحاف الزوج من
انها لو خرجت عن موجبات الزوجية والشرع يخرج هو ايف ولكن ذلك
ايض غير شرط في الخلع عند الاصحاب كما هو المذكور في محله بل الشرط ^{ظهور}
بغض الزوجة فقط مثل ان تقول لا اغتسل لك من جنابة اولاد خلتك
فراشك من تكرهه وامثاله فتخرج على المبرات لا الخلع ثم ان ظاهرها
ايض عدم اثم المرأة ايف مع انها اثمه لو لم يكن من جانب الزوج ما يوجب بعضها
من الاخلاق بلوازم الزوجية ويمكن ان يقال انما نفى الاثم في اعطاء المهر
لتخليص نفسها من الاثم وهو لا يستلزم عدم تحريم اظهار الكراهة والخروج
لوازم الزوجية وجواز التكلم بمثل ما اترو ذلك الاعطاء مشروط بخوفها
وظنها انها ما تقدر على ضبط نفسها فتخرج عن الشرع فلا يبعد الجواز بل
الوجوب تخيير اما التوك او الاعطاء والخلع من الذنب ولما عرفت من
نفسها عدم الاول يعني بل لا يبعد جواز اعطاء المال لخراج النفس عن
الشقة الحاصلة لها بالعاشرة لانه غير موافق لها طبعاً وعرفاً وان كان موافقاً
لها شرعاً فيكون اخراج المال في فراغة النفس ولذتها وتخليصها عن الكراهة
جائز اذ القاصي واعلم ان طلبة يدك على ان الخلع لا يجوز من غير كراهة
وشقاق ولا بجميع ما ساق الزوج اليها فضلاً عن الزايد ويؤيد ذلك قوله
عليه الصلوة والسلام ايها امرأة سالت زوجها طلاقاً في غير باس فخرام
عليها راحة الجنة وما روي انه عليه الصلوة والسلام قال لامرأة ثابتة

فيس انزدين عليه حد بقنه فقال اردها وزايدا فقال عليه الصلوة والسلام
اما الزايد فلا والجمهور استكرهوه ولكن نفذوه فان المنع عن العقد لا يدل
على فسادده وانما يصح بلفظ الغادات فانه ساه افداء وفيه قائل لانه يدل على
ان الاخذ من المرأة لتخليص نفسها لا يجوز الا مع الحذف لاعد جواز العقد
المشتر لذلك الامع الكراهة وايضا معلوم عدم الجواز من غير شقاق بل عدم
وقوعه ايضا في الخارج انما كان عليه ان يبين دلالتها على حصوله من الحائز
او المرأة فقط او الرجل وايضا لا يعلم عدم جوازه بجميع ماساق بل يدل
على جواز الزايد فضلا عن الجميع لعدم فيما افادت والاصل عدم تعينه
وتخصيصه بشئ مما يشترطه وان سبق ذلك وهو ظو الحديث الاول
موتد لعدم جواز سوال الطلاق من غير باس والحديث الاخر يدل على جوازه
بجميع ما اخذت منه وعلى نفي الزايد فان حمل على عدمه الجواز فيدل على عدمه
اعطاء الزايد واما ان حمل على عدم الاحتياج لانه كان راضيا بغير ذلك وهو
الاولى للاصل والتوق فلا يدل على تقديره فديقع العقد ويملكه كما قال
به وايضا المنع على تقدير وقوعه وعن الجميع والزايد لا عن العقد فدل على عدم
صلح حبه للعوضية وعدم ملكته للزوج عوضا عن الطلاق فلا معنى لصحة
العقد كما ان المنع في بعض المعاملات راجع الى احد الطرفين مثل عدم جواز بيع
الجهول وجعل الجسد والخصا وبيع السفينة الطفل والربا وغير ذلك وبذلك
على الفساد بالاتفاق وكون الخلع طلاقا كما قاله والاطهر انه طلاق لانه فرقته
باختبار الزوج فهو كالطلاق بالعوض غير ظ ودليله قياس في اللغة وهو على
تقدير صحته لا يقع في اللغة فالاطهر انه فسخ اذ الاصل عدم ثبوت احكام الطلاق
مثل الاحتياج الى المحلل والتحريم الابدي وتنصيف المهر وغير ذلك وعلى تقدير

سورة المجادلة

عدم دلالة النهي على العناد لا يلزم دلالة على الصحة فلا بد لصحة من دليل فان الآية
 دلت على صحة حال الشقاق فقط ودلت على تحريم غيره مع اشعارها بعدم الصحة
 فان الظن حال الشارع عدم ترتيب الاحكام الاعلى ما رضي به الا ان ينص
 على خلافه فاقبل وايقم وقوع الخلع بلفظ المفادات غير ظ فان مجرد نسبة
 اعطاء الزوجة شأن التخليص نفسها من قبل الزوجية لا يقتضي ذلك وهو
 ظ فاقبل وانصف **الثالث الظهار** وفيه ثلاث ايات وهي الذين
 يظاهرون منكم ايها المؤمنون من نساهم ما هن امهاتهم اي ليس امهاتهم ان
 امهاتهم ان نافية الا اللابي ولدتهم فلان لك لم تصرهن اتا لا حقيقة ولا
 تشبهها وانهم يقولون منكرا من القول وزورا قوله ذلك الظهار وكونهن
 كالاتم قوله منكرا منكره اللغة والعرف والشرع وكذب وباطل وان الله
 لعفو غفور يعفو عنهم ويغفر لهم ان تابوا او غفلا واحسانا والظهار
 الذي يظاهرون به النساء ويترتب عليه احكامه ان يقول الزوج لزوجته
 انت علي كظهر ابي فع تحقق شرايطه التي اعتبرها الفقهاء تحريم عليه
 الزوجة الا بعد الكفارة فاذا اراد العود اليها والدخول فلا بد من تعديله
 الكفارة حتى يحل الدخول واليه اشار بقوله والذين يظاهرون من نساهم
 الآية وقيل اي الذين كان عاداتهم ذلك في الجاهلية ثم يعودون في الاسلام
 لما قالوا ويأتون بالظهار مثل الاول فمحرر رتبة من قبل ان يتناسا فعلمهم
 او الواجب وبجب تحرير رتبة ثم العود الى الدخول ان شاؤ فيه انه ليس بشرط
 كون ذلك في الجاهلية وانه لم يفهم ح العود الى الدخول فيكون معناه الذي
 يظاهرون منهن ثم يعودون لما قالوا اي يتداركون ما قالوه لان المتدارك
 للامر عايد اليه ومنه التلعاد الغيث على ما افسد اي تداركه بالاصلاح

والعقوبة انهم يتدبرون هذا القول ويصلحونه بالكفارة حتى ترجع حاشا
كما كانت قبل الظهار من التزوج الحلال او يراد بما قالوه ما حرموا
على انفسهم بلفظ الظهار تنزيلا للقول منزلة المقول فيه ويكون
المعنى ثم يريدون العود للناس والماسة اي الاستمتاع بالجماع ذكر
الحكم توعظون به لان الحكم بالكفارة دليل ارتكاب الجناية فحين
يتخطوا بهذا حتى لا يعودوا الى الظهار فيجب الكفارة او يخافوا عذاب
الله وانهم يفعلون خيرا وعد وعيد فمن لم يجد الرقبة ولا غيرها
فصيام شهرين متتابعين اي فالواجب عليه ذلك من قبل ان يتاسا
اي من قبل ان يستمتع كل من الظاهر والظاهر منها بالآخر فمن لم يستطع
ذلك الصيام فاطعام ستين مسكينا فالواجب ذلك الطاق هذا انهم قبل
السيس وترك الكفارة ما تقدم بيده على عدم صيرورتها اما بالظهار
وتحريمه وان الله يعفو عنه وجوب الكفارة قبل السيس بل اشتراط
حلتها بعد تمام الكفارة وعدم الكفارة مع عدم العود فتسقط بالطلاء
والفارقة وانها لم تحرم ابدا بل تحل بعد الكفارة وللظهار احكام وفروع
كثيرة مذكورة في الفروع مثل تحققة نفي الظاهر او نفي الام او نفي
لفظ انت امر لا وجه له من كون تمام الكفارة قبل السيس فلو دخل قبله
استأنف امر لا وجه له ذلك ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود
الله والمكافئ عذاب اليم اي فرض ذلك البيان والتعليم للاحكام لتصدقوا
بالله ورسوله في قبول شرايعه وتلك احكام الله لا يجوز تعديها ولن
ينزل عذاب اليم فهو مثل قوله ومن كفر فان الله غني عن العالمين **الرابع**
الايداء وفيه اتيان **الاولى** للذين يولون من نسائهم نزيه

اي على غير ما كان الاجماع من ذلك
الحلف وتعدية تعيد
من القسم معنى البعد
عند كبره
اي

اربعة اشهر فان فاء افاق الله غفور رحيم **والثانية** وان غرموا
الطلاق فان الله سميع عليم اي الذين يخلفون على عديم وطى نساهم بالله
وقال في جمع البيان او باسائه المختصه وهو محل التأمل وكذا تنقيده
بقوله على وجه الغضب والاضرار فان الظانعة مطلقا ما لم يصل
حالة الغضب الى ان يطلب قصده ولم يكن العقد دفع ضرره بالطوى
عند او عنها او ولدها فنحن هذا القسم من الخلف معنى البعد وعدي بنى فكانت
يقول بعدون من نساهم مولى ومقربين تربص مبتدأ وللذين
خبره والمعنى للولي حق التربعس واللبس والمهله في هذه الدقة وابتداء
هذه الدقة من حين الحكمه من وقت الايلاء وعند بعض الاصحاب فلا
يطلب في هذه الدقة شيء ولا يطف ولا يجس فان رجوع عن اليقين للغيث
بان جامع مع العدة او فعل منه العاجز على تعديده على عزمه على الطوى
حين العدة وظهر ذلك للمرأة فان الله يغفر له اثم حسنه وحلفه فانه
غير مشروع على ما ذكره الاصحاب وذلك اتم من ان يقع في هذه الدقة او
بعدها فتقيد بنفي هذه الدقة على انه مذهب الحنفي وبعدها كما هو
مذهب الشافعي غير سديد واعلم ان الظاهر في الحقيقة لا يمتنع
هنا فلا كفارة لها بل انما هي عقوبة للخلف ولهذا يجب حنوها والكفارة
مع العنة في الدقة عند الاصحاب وبعدها يتم على الخلف ولو كانت
بيننا وكفارة حقيقيين لما كان كذلك وهو خطأ وانهم هذا اليمين غير
مشروع وشرط الصحة فيه للشرعية وان قصد والطلاق وصموا
قصد فان الله سميع عليم يسمع طلاقهم يعلم ضميرهم يعني لا بد من بقائه
لفظا وقصد حتى يخلص فقيه اشارة لطيفة الى اعتبار اللفظ والقصد

الطلاق فافهم ثم اعلم ان ط الأية عدم الكفارة سبما بعد المد
كما هو مذهب الاصحاب ولكن نقل الاجماع على وجوب الكفارة في
المد وان ابتداء المد من حين الايلاء كما هو مذهب الاصحاب ايضا وان
الطلاق عدم انعقاد الايلاء الذي يترتب عليه حكم الايلاء الشهور في
اربعة اشهر ومادون بل يكون اقاد اياما او عقدا بالكر من اربعة اشهر
مخيب يسع الرجوع الى الحاكم والزامه باحد الامرين كما هو مذهب
اصحاب والشافعي فذهب الحنفي وهو انعقاده في الاربعة ومادون
كما هو في البيضاوي واربعة وما فوقه كما هو في الكشاف غير ان اقام
اذا لم يفعل احد الامرين فبطلت الزوجية طلقة واحدة باينة عند
الحنفي وبطلت عنه الحاكم عند الشافعي وكلهما غير واضح الدليل اذ
حل عقد شخص بغير شيء وبغير رضاه غير جائز حتى ثبت الدليل
الذي يصلح لمخفيض الأدلة العقلية والنقلية ولا يبعد كون دليل
الشافعي لا ضرر ولا ضرار ونحوه ويشكل جعل مثله دليل لمثلها مع ثبوت
التخيير وجبس ويضيق عليه الطعام والشراب عند الاصحاب حتى
يطلق او يرجع ويكون كما يجب ويباع اذا امتنع عن سائر الحقوق الواجبة
عليه وان جوزوا في بعضها انصرف الحاكم وكان عدم تجوزهم هنا ينص
واحيانا في الزوج واما سائر احكام الايلاء والشروط فيطلب من الكتب
الفقهية مثل اشتراط خلو الايلاء عن الشرط وكونه منكوحته دايما وكونه
بها وعموم الآية يدل على عدم الالدوام لذكر الطلاق وكذا يدل على
عدم الفرق بين العبد والحرة والامة في الانعقاد ووجه الترتيب
وعلى عدم اعتبار البلوغ والعقل والرشد واما الصبي المميز فلهل الاصحاب

صرحوا بعدم اعتبار كلامه لعدم التكليف وليس ذلك بذليل
 اذ قد يكون من قبيل الاسباب او يتوجه التكليف الى الاولياء لا
 ان ظاهرها تكليف الولي وان يجب عليه الفضة والطلاء ^{معلوم}
 عدم وجوب شيء عليه وعدم صحة طلاقه عندهم لكنه يمكن كونه غير
 بالغ حين الايلة، حين التزويج لكنه بعيد ولعل عندهم اجماع
الخامس المعان وفيه ايات اربع هـ والذين يرمون ازواجهم
ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادة احدى اربع شهادات
 بالله انه من القادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من
الكاذبين ويدروا عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله انه
من الكاذبين ^{وقد} والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين
 للعان احكام وشروط مذكورة في محلها وليس هذا محل ذكرها فلند
 معنى الايد وتركبها والذين مبتدأ، وشهادة احدى اربع مبتدأ، ثان
 واربع شهادات خبرها والجملة خبر الاول اي فالشهادة التي تدرك
 عند الحد هي اربع فيمكن ان يكون شهادة فاعله لفعل متقدروا وهو نحو
 يدروا والجملة الفعلية خبر الذين وعلى تقدير النصب يحتمل ان يكون
 شهادة مبتدأ ايض محذوف الخبر تقديره وشهادة احدى اربع شهادات
 واجب ولازم ونحو ذلك واربع مفعول شهادة فانها مصدر وانفسهم
 مرفوع بالبدلي من شهداء فانه في كلام غير موجب والخامسة مبتدأ
 وان لعنة الله الخ خبر وهو ظ كالباقي والمعنى والذين يرمون ازواجهم
 لا الاجنبات فانها مضى حكمها بالزنا اقاما بالذف مثل انت زانية
 اوزيت او بنتي الولد ولم يكن لهم شهداء، يشهدون لهم على صحتها

يدعون في الشهود الاربعة المعتبرة في بؤبؤ الزنا ولا يلزم المقدور الحد كما
في الاجبيات فهذه محضه لا يذوق الفذف فان الزوج الذي قد فيها
زوجها وليس عند الشهود المعتبرة داخل فيها كاجبيات كلها الا انها
في الاجبيات فقط وهذه في الزوجات كما يظهر من الا انهم
بالغة في نفي الشاهد فان انفسهم مدعيه فالذي يخلصه من حد القذف
وان لم يثبت مدعاه وهو اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين بان
الربع مرات شهد بالله اني لمن الصادقين فيما رمتها به من الزنا ويقول
في المرتبة الخامسة ان لعنة الله عليه كناية الا وهو يقول بيا التكلم
اي علي ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا وهو منل عليه ولا
يقول ان كنت من الكاذبين فيما رمتها به من الزنا فيقوم هذه
الشهادات مقام الشهود الاربعة في اسقاط حد القذف عنه ولهذا
لم يفعلها بمحد ذلك الحد ويدفع عن المرأة ايها اي حد القذف ان
تشهد هي ايها اربع شهادات بالله ان الرجل الذي قد فيها من الكاذبين
فيما قد فيها به من الزنا بان تقول شهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رما
به من الزنا وفي المرتبة الخامسة تقول ان غضب الله عليها ان كان زوجها
من الصادقين فيما رماها به من الزنا ووجه الغيبة من اختيار العصب
للتغليظ عليها ان كان زوجها من الصادقين فيما رماها به لانها اصل
المحور ومنبعه ولهذا قدمت في اية الجدل ثم من احكام اللعان التعزير
ولا تحل له ابداء عليها العدة من وقت اللعان ان كانت من ذواتها وان
كان لغير الولد ينفي عنه ولا توارث بينها ولا حرمة اي لا نسب بالكلية ويثبت
بينه وبين امة النيب وما يقتضيه واما بينه وبين من يتقرب بالاب

ففيه تأمل مذکور فی محله ویکن ثبوتہ مع اقراءہم وینفی الرجوع الی
واما سبب نزول الایۃ فمشہور مع ما فیہ من حکم ثبوت الزنا وایان
الولد من الذی زنا بالمشاہدۃ مع ان العیاقۃ باطل فیکون لذلک
السادس من رد دفع الشک الارید ان یعود بانہ منہ وهو
الاسلام بقول او فعل وقد استدک علیہ آیات تحیم الشریک
ولا تمسکوا بعصم الکوافر وقد ذكرت فی محلہا فاقبل **کام**
المطالع والمشارب والآیات المتعلقہ بہ علی اقسام **الاول**
یدل علی اصالة اباحۃ کل ما ینتفع بہ خالیاً عن منفہ وهو آیات
الاول هو الذی خلق لکم ما فی الارض جمیعاً **والثانی** یا ایتھا
کلوا مما فی الارض حلالاً طیباً ولا تتبعوا خطوات الشیطان انہ لکم
مبین قد مر تفسیرہا فی الکاسب فذكر واما عجربا اعنی قوله تعالى
یا مکرہ بالسوء والخشاء وان تقولوا علی الله ما لا تعلمون معناها ظاہر
بیان العدایۃ وحمده الشیطان لانہ انسان فی السوء والخشاء وانہ
یطلبہ الی الخیر بل انما یطلبہ الی المعاصی والذی یسوء الانسان ای یتل
دنیہ اودنیاه وکانہ یبہد تزیینہ بالامر بالسوء والخشاء كما تقول
نفسی بکذا والخشاء قبل المراد منها الزنا وکذا ما انکرہ العقل واستن
الشرع والعطف لاختلاف الوصفین لانه سوء لاغنام البعاقل بدو
لاستباحہ آیاه وقیل السوء یم القباح والخشاء ما تجاوز الحد فی الب
الکبائر وقیل الاول ما لا حد فیہ والثانی ما شرع فیہ الحد وانت
کلامہ یدل علی القبح العقلي مع ان الاشعری ینعی ذلک كما هو البیِّن فی الاص
وهذا یمامتر ومعنی ان یقولوا الخ ان الشیطان یدعوکم الی ان تقولوا

ما لا تعلمون وهو مثل قولكم هذا حلال وهذا حرام بغير علم وتحريم
على انفسكم ما احله الله ومحليلكم ما حرمه الله استنها وهو انفسكم
فمنهم من يحرم القول على الله سواء كان اطلاق الاسماء عليه او وصفه
بصفة من غير علم بل لا يبعد عيم اعتقادهما اليه اوبيان الاحكام الشرعية
بان يقول الشيء الغلاة في حلال او حرام او مكروه او مندوب او
واجب من غير علم يجوز له ذلك بان لا يكون ويقول ذلك من غير
ان يكون ناقلا عن الكتب او المشايخ كما هو الواقع كثيرا فيكون ما هو
المنداول الان بين الطلبة حراما الا ان تكون هناك قرينة تدل
على انه ناقلا ومع ذلك الاحتياط يقتضي الاجتناب الامع المصحح بالا
اليها واما المجتهد فيجوز له ذلك بشرط بذل الجهد الواجب عليه
مع حصول ظن شرعي لما لا تراه عالم بذلك والظن وقع في الطريق
كما بين في الاصول واما البصاوي اليه هنا كما يستقله عنه ولعل
وجهه انه يقول هذا مظنون مجتهدا وكل ما هو كذلك فهو واجب
العمل والاولى وجدانية والثانية لجماعته كذا في الاصول اوان
المراد بالعلم ما يجوز القول به وان كان ظنا فيكون العلم اعم وذلك
كثير فلا يبعد جواز اسناد الاحكام الى الله ونحو ذلك مما يجوز للتقليد اليه
اذا اخذ عن شيخه المجتهد مع الشرايط ولكن الاسناد اولى والماضي
وفيه دليل على النسخ من اتباع الظن راسا واما اتباع المجتهد لما ادى اليه
ظن مستند الى مدرك شرعي فوجوبه قطعي والظن في طريقة كائنا
في الكتب الاصولية وقد ذكرت الوجه الذي بينوه في الاصول بقولي
ولعل وجهه انه وانت تعلم انه لا يبي الوجه المذكور لاسناد القول الى الله

بان يقول انه واجب اوجرام مثلا مع ان له ان يقول ذلك وهو المطلوب
منه وهو العلم بالاحكام الذي هو وظيفة المجتهد لانه واجب العمل في
ولن نقول في ينبغي ان يقال حصل العلم ايضا من تلك القدر من مثل
ان يقولوا هذا مظنون في مجتهد وكل ما هو كذلك فهو حكم الله في حق
وحق متعدي فحصل العلم باحكام الله تعالى ولا يحتاج الى مزيد لظهوره
فيصح له ان يقول هذا حكم الله وهذا حلال وهذا حرام ونحو ذلك نعم
ينبغي التيقن مع ان الظان احدا ما منع ذلك والكتب مستحقة بذلك
فعله انه لا بد من الاكتفاء بالقرآن يجوز ذلك للمقلد ايضا للقرنية بل يمكن
ان يقال اذا حصل للمقلد ايضا علم بل ظن يجب اتباعه شرعا مثل ان سمع
فتواه من عدل بذهب شيخة يحصل له العلم بان يقول هذا ظن مجتهد
وكل ما هو ظنه يجب على العمل به والاولى فرضية والثانية لاجابة بل في
ايضا بل يمكن دعوى العلم ايضا كما قلنا في المجتهد فلا فرق وقد صرح في
الاصول كما اشار اليه ايضا كما سيجي ان تعذر المجتهد ليس بتقليد حقيقة
بل مجازا فانه يقول قول الغير بغير دليل وله دليل بل قالوا لا فرق بين
يقول قوله وقول النبي صلى الله عليه واله فلا يدخل في الظن المذموم في
القرآن والاجابة فانه ليس بظن كالمجتهد فلا يحتاج الى ما اجاب بان الرد
بالظن المذموم فيها في اصول الكلام كانه في الفروع وما بقي لا يجاب
الاجتهاد على كل احد ونفي التقليد كما نقل عن البعض ان التقليد ظن
وهو مذموم بل منهى معنى فاعل فلا يحرم على المقلد بيان المسائل بل ان
يقول هذا حلال وهذا حرام متداولا بين الناس العامة والخاصة
من غير تكبر فني منع غير المجتهد من قوله هذا حرام او واجب وباطل و^{صحيح}

وحسن ما لا يخفى اذ قد يكون مقولاً وله ذلك بالوجه الذي ذكرناها في
المجتهد بعينها فانهم وان في قولي فيه دليل الخ فاقتر لا بد
على ذلك اذ لا يلزم من نفي القول على الله من غير علم الا عدم جواز
القول على الله من غير علم لا غيره حتى القول على الغير جهلاً فاطنك
بالظن وانهم من كلامه عدم جواز العمل بالظن للمقلدين مع انه ليس كذلك
عنده الا ان يقول ذلك البغليس بظن بل الظن في الطريق كما قلناه
ولكن بعيد من كلامه حيث ما ذكره مع حقاؤه وذكر ما هو وظنوه
في الكتب الا ان يقال وهو داخل في اتباع ظن المجتهد فماتل فيه او
يقال ان ذلك خرج بالدليل اليقيني من اجماع ونحوه ما ثبت اعتباره
بالدليل اليقيني ولا يمنع العمل بجواز ذلك الظن وهو ايم بعيد اذ كثير
من المسائل الاصولية انما يثبت بالظن كما يظهر لمن تتبع فوجد تكون
هذه كذلك الا ان يقال وجوب اتباع الظن الشرعي يعين بالعمل
والنقل كما قيل ذلك في اتباع ظاهر القرآن والخبر المتواتر فماتل ويحتمل ان
يكون مراده بالمنع من اتباع الظن راساً في القول على الله وهو بعيد
خبيراً بل لا يسع الجواز ذلك فماتل ثم اعلم انه ان قال في قولنا
اولو كان اباد وهم لا يعقلون شيئا ولا يمتدون دليل على المنع من
التقليد لمن قدر على النظر والاجتهاد واما اتباع الغير الذين ادعوا علم
بدليل ما انه حق كالانبياء والمجتهدين في الاحكام فهو في الحقيقة
ليس بتقليد بل اتباع لما انزل الله تعالى بعد ان قال الواو والالحال او
العطف والجزء للرد وانت تعلم انه يفوت المعنى الوصلي الذي فيه المبالغة
فماتل والعطف عليه غير ممتنع وفي الكشف ايم جعله للحال وفي

المطول للعطف وايضا انه على تقدير الحالية لا دليل فيه اصله فان معناه
دم اتباع الابل حين عدم العقل وعدم الاهتداء وهو لا يشترط عدم
جواز تعليل من كان ذا عقل واهتداء وايضا لا دلالة فيها الا على تحريم
ترك ما انزل الله واتباع الابل لا على تحريم العقل مطلقا بل قد روي
الاجتهاد فقط فماتل وايضا لا يكتفي في الاتباع بمجرد كون المتبع محمدا بل لا
بد من دليل على الاتباع حتى يخرج من التعليل المذموم ويخل في اتباع
الدليل كما اشرنا اليه سابقا فماتل وايضا جواز تعليل من قد روي الا في
من هو محقق ومنع لما انزل الله غير ظا اذ لا يجوز المجتهدين ان يفعلوا
كما يتبين في الاصول فلا ينبغي تجويز ذلك وكذا انه ايضا لا يجوز كما يدل
عليه قوله من قبل دليل على المنع من التعليل من قد روي على النظر والاجتهاد
لكن ظ كلامه الاخبار ان اتباع المجتهدين مطلقا ليس بتعليل فماتل والمجتهدين
الظ عدم جواز ذلك اذ معلوم ان الظن الحاصل بالاجتهاد اقوى مما حصل
بالتعليل مع ورود المنع من اتباع الظن والتعليل في القرآن كبروا ظاهرا كما
كما اطلعت عليه وستطلع عليه ان شاء الله تعالى وان امكن تأويله كما مر جوده
الدليل عليه غير ظا والاجماع فيه وهو عدم جواز تعليلهم ولا جرح ولا
ضييق التبعين عقلا ونقله ولهذا اختلف في الاصول في اصل جواز
التعليل ثم في مادة من يعرف صحة الدليل وفسادها هل يجوز له التعليل من
غير ذكر دليل عند المنع هذا غير بعيد وهو ظ عند من تامل في ادلة
جواز التعليل مطلقا وعدمه وتامل في كلام المجتهدين وراى الجنبط
والخلط والوهم والسهو في كلامهم كما هو شأن الانسان الغير المعصوم
في المسائل الظنية ولو لا الضرر والجرح لكان عدم جوارحها اوجه لكن الظن

انه من عظيم وجع وضيق متبعي عقلة ونفلا بل غير مقدور لكثر الناس قائل
 قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا
 لله ان كنتم اياه تعبدون مضمون اولها قريب مما تقدم الا انها خاصة
 باعتبار الخاطب وعامة باعتبار ما يتعلق به الاكل فانها تشمل غير ما
 يخرج من الارض ايضاً والامر للترغيب والاباحة اكل ما يشبهه المومنون
 وليس يحلونه وبعدوه طيباً لا خبيثاً ينفع عند الطبع ويجزم العقل بفتح
 مثل الدم والبول والمني والحشرات وغيرها فينفع منهم كونه طاهراً ايضاً
 الجنس خبيث وليس مما يقدوه طيباً فهو في الدلالة على اباحة اكل جميع ما
 بعد العقل طيباً ولا يجد فيه ضراً وبخاسة وخساً مما يسي رزق النبي ادم
 اي ما ينشع به في الاكل اصح مما تقدمها فينفعهم كون الاشياء على اصل العلية
 منها اولى وقال ذلك في مجمع البيان فيما تقدمها ولو ذكرها كان اولى
 ومضمون تعليق وجوب الشكر لله على عبادتهم اية قال في مجمع البيان
 وتلخيص الكلام ان كانت العباد له واجبة فالشكر ايف ذلك فينفع وجوب
 الشكر مطلقاً كوجوب العباد وقال فيه ايضاً الشكر هو الاعتراف بالنعمة
 مع ضرب من تعظيم المنعم فهو على وجهين احدهما الاعتراف بالنعمة متى
 ذكر المنعم بالاعتقاد والثاني الطاعة بحسب جلالة النعمة فالاول لازم على
 كل حال من احوال الذكر والثاني يلزم في الحال التي يحتاج فيها الى القيام
 بالحق واما العبادة فهي ضرب من الشكر الا انه غاية فيه ليس وراها شكر
 ويعينون بها ضرباً من التسوق ولا يستحق العبادة الا الله لانه منعم باصو
 النعم مثل الحيوة والقدرة والشهوة والنوع النافع ولا يوازن بها نعمة
 وكلوا اما رزقكم الله حلالاً طيباً اي لا تحرموا على انفسكم ما احل الله ولا

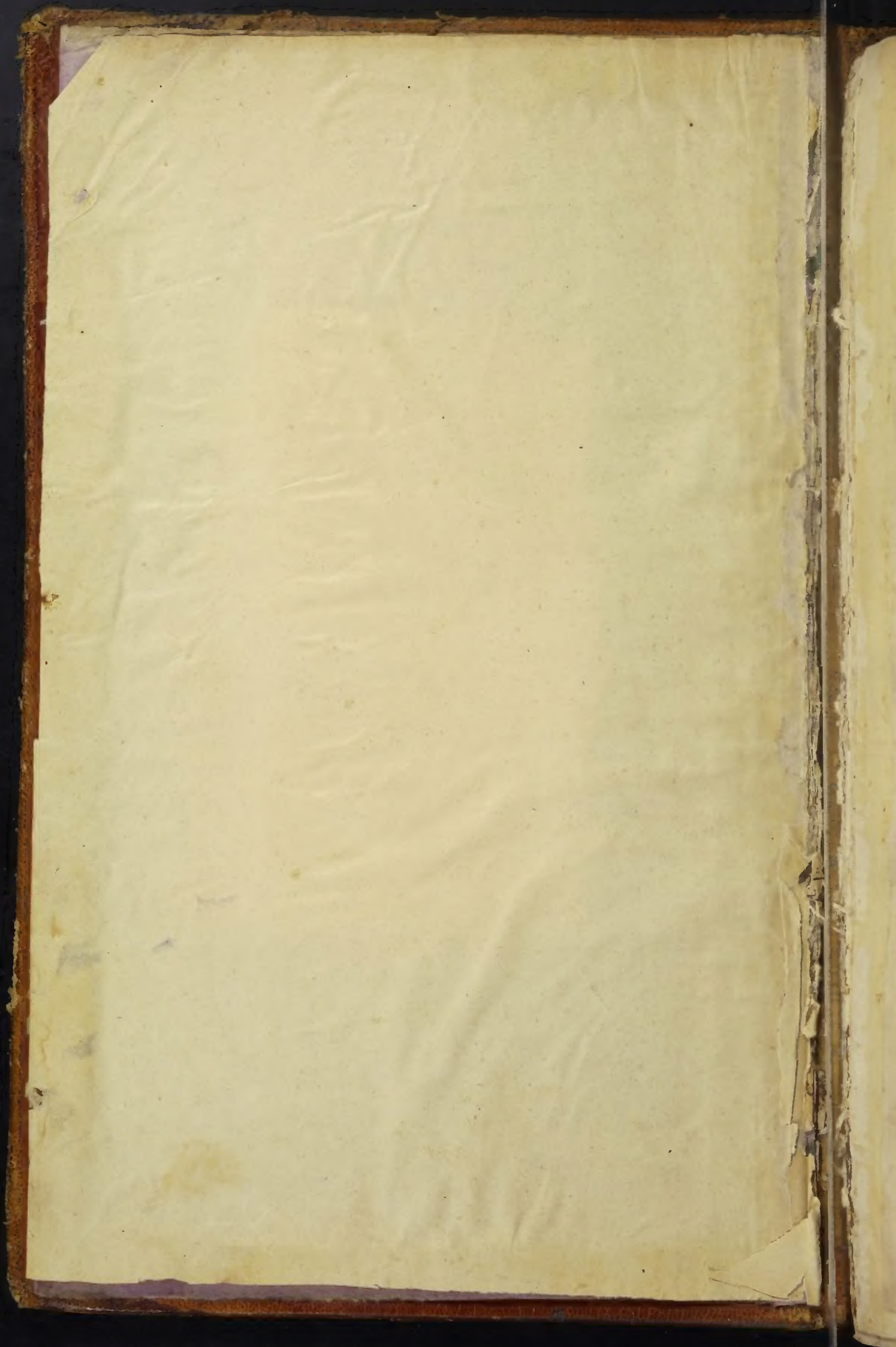
رتبة عليكم لانه الشكر لله على نعمه
 بانفسهم عنكم بانفسهم

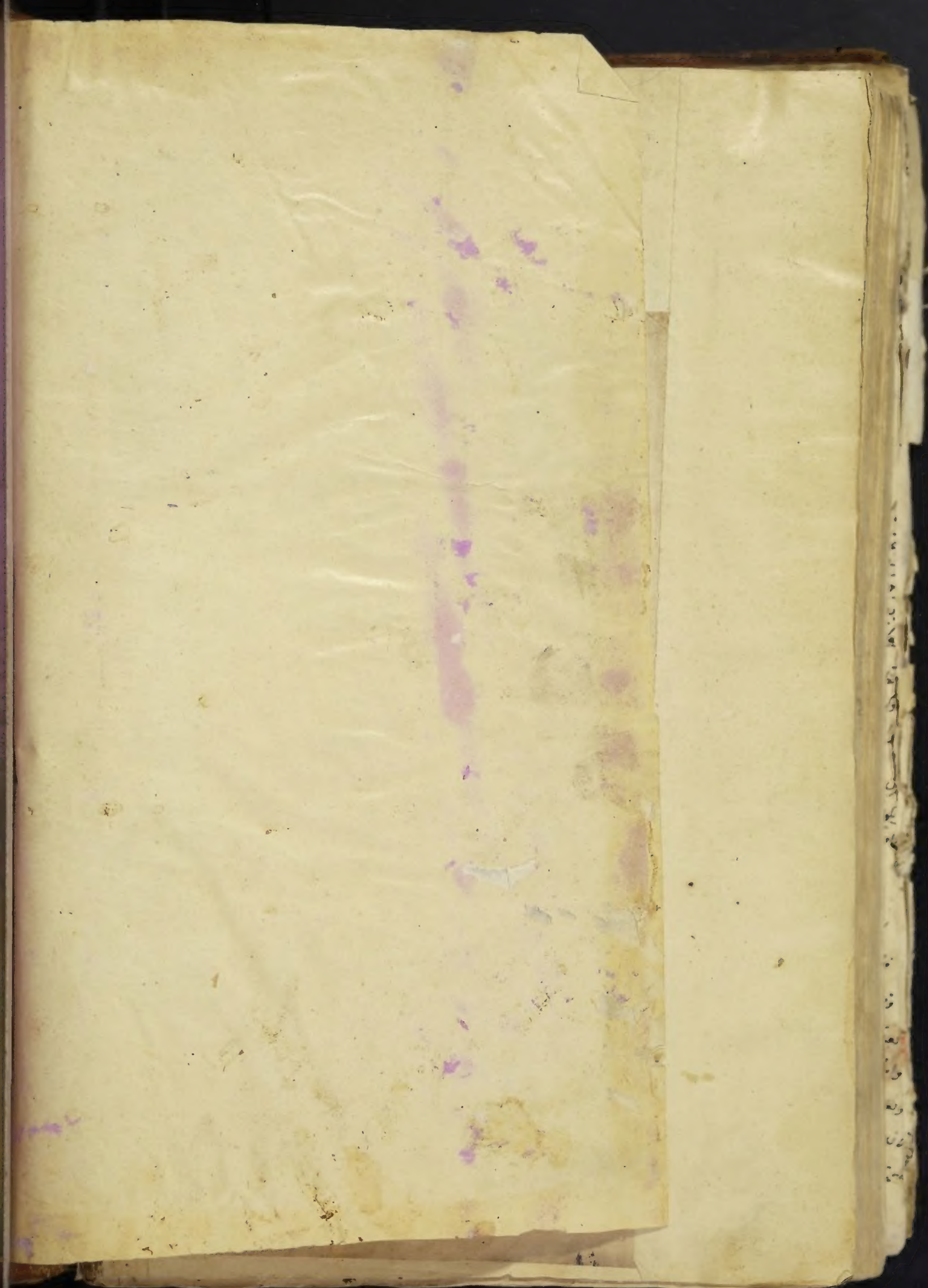
نحو ذلك نزلها بل طوا ما أحل الله ورزقكم فان جميع ما رزقكم الله
حلال وطيب خلا حاله بينه لا مقيده وكذلك طبيا وهو يحتمل
التقييد اي الذي يد ويكون سبب التقييد ما فيما قبله لا تحرموا طبيا
ما أحل الله لكم حيث نهى هناك عن تحريم طبيا ما أحل الله لكم اي
ما طاب ولذ منه فانه قيل الظان في يد طبيا ما أحل للوقوع
وانه محل التحريم والا جعل جميع ما أحل الله حراما مني ويحتمل كون الآية
بيانية اي روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه وصف العتمة
فبالغ واجتمع جماعة من الصحابة في بيت عثمان بن مظعون وانفقوا
على ان لا يزلوا صابرين وقايين وان لا ياكلوا اللحم ولا يناموا على الفرش
ولا يقربوا النساء والطيب ويرفضوا ذات الدنيا ويلبسوا السج اي
الصوف ويسجوا في الارض اي يسيروا فبلغ رسول الله صلى الله عليه وآله
ذلك فقال لهم اني لم اومر بذلك ان لانفسكم عليكم حقا فامضوا
واطروا او قوموا وناموا فاني اقوم وانا نام واصوم وافطر وكل اللحم الدم
واقي النساء فمن عذب عن سنتي فليس مني والرواية مشهورة وان النفس
اميل فلهذا في الآية على ان الرزق قد يكون حلالا وقد يكون
حراما فالحرام يكون اي رزقا كما هو معتقد الجهال والعموم الذين ياكلون
اموال الناس ويقولون هذا رزقنا الله وهو مقتضى مذهب الاشاعرة
واليه اشاري بانه لو لم يقع الرزق على الحرام لم يكن لذكر الحلال فايده زائدة
وهو خيال باطل اذ ما يحتاج ذكر كل شيء الى فايده زائدة مع وجودها في
هذا الاشارة الى عدم معقولية المنع بان ذلك حلال رزقكم الله فلا معنى
للتحريم والمنع وبالجملة العتمة قد يكون للكشف والبيان وقد يكون للاشارة

الى بيان معقولية الاجتناب وان ذلك الوصف هو لباعث المصلحة التارك
 وقد يكون لغرض ذلك وهذا يعني ان لا يكون فالابنة ذلك على عدم جواز الجواز
 عن حد ودلالة التشريع وعدم حسن الاجتناب عما احل الله ويحتمل ان
 يكون باعتماد المحرم او الرجوع بحجة بالنسبة الى المحرم والاباحة فلا يباح
 التزك التزهد ولله بصير سبيل للنوم والكسل وقساوة القلب ولهذا
 نقل ان رسول الله صلى الله عليه واله ما اكل حبة الخسطة وما شبع من الشعير
 وزهد غير المؤمن عليه السلام مشهور ولكن ينبغي ان يكون ذلك باعتبار
 الناسي الا انه لو احب لبعض الغوايد مثل كونه سبب العلة للنوم واصلاح
 النفس وتدل عليها فالظن انه لا بأس به مع اعتقاد الحلية وما يدرك على
 اصالة اباحته ما ينتفع به قوله تعالى الذي جعل لكم الارض مهدا كالمهد الذي
 مهد للصبي فهي محل راحتكم وسلك لكم فيها سبلا اي جعل لكم فيها بين
 بين والاولية وعرفكم آياها لتسلكوها وانزل من السماء ماء فاحزينا
 بنزاز واجام من نبات شتى اي خلق الماء وانزل فاجخرج به من الارض
 اصنافا كثيرة مما تبنت منها مختلفات النفع والطعم واللون والرائحة تفكها
 وطعاما وبقوة بعضها لكم وبعضها لهناءكم وبعضها لسقوفكم وغير ذلك
 وفيه التفات كلوا وارعوا انعامكم قيل حال من صير اخرجننا اي اخرنا
 اصناف النباتات اذ بين لكم في الانتفاع بها قايدين هذا القول وفيه
 تأمل ويحتمل الاستيفان وكونه منقولاً والنقد يرتكز على ان في
 ذلك لايات لا ولي الله اي فيما خلقنا لكم دلالة واضحة لذوي العقول على
 وجود الصانع وصفاته الثبوتية من العلم والارادة والقدرة والحكمة
 بتأمل في حصول هذه النباتات من الارض اليابسة لسقي الماء من السماء

ح ما رزق الله
 با وهو محمل
 من مواعيد
 احل الله لكم اي
 احل للوفوع
 يحتمل كون الا
 وصف العبد
 معون ونفوس
 وبقاوا على الف
 هو السبح اي
 صلى الله عليه واله
 حقا ضرر
 من اجل اللذة
 رة وقت السن
 لا وقد يكون
 كلين
 قوله الذين يا
 سبب ساعره
 ذلك فائدة زائدة
 وجودها في
 فك الله تعالى
 يمكن للشا

وجود حكم فيها وان بعضها اسم وبعضها نافع شاف من الامراض وبعضها
طعام وبعضها فاكهة وبعضها للدواب وان عدة رزقهم بالدواب
وان رزقها ما لم يكن ان يكون رزقها لهم وهذا غاية من الحكمة والعلم
والارادة واللفظ فيها وفيما تقدم دلالة على اباحة الارض والماء والنبات
كلها لكل انسان بالمعروف فيها لنفسه ولا نفعه وفي قوله منها خلقكم
وفيها يعيدكم ومنها يخرجكم تارة اخرى دلالة على ان الانسان مخلوق
من الارض وان يمتوت فيدفن فيها فيعود ارضا ثم يخرج منها ويخلق منها
مرة اخرى كما خلقهم اول مرة فتكون الاعادة الجسدية بعد المدة بالمرة
حقا كما هو ظنهم من الايات فتأمل وفي قوله لعلنا ان في خلق السموات
والارض واخذنا من الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر ما ينفع
الناس وما ننزل اليهم من السماء من ماء فاحيا به الارض بعد موتها وبث
فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخرين من السماء والارض الايات
لعمومهم يقولون دلالة على جواز ركوب البحر للتجارة وغيرهما يستفاد من
الطيور والسمك ونحوه فيكون ذلك مباحا شرعا كما هو كذلك عقلا
حتى يشبه الخمر فاممدها به فالخير ما للبحر والفلك باعتبار الواحد المذكور
في ضمن الجمع والباء اما السببية او للمصاحبة او موصولة اي تجري فيمنع الناس
او الذي هو نافع للناس اي يحصل ما هو نافع للناس من الامور المذكورة
او بالتأمل في البحر والفلك حتى ينقل الى ثبوت الواجب وانه باقر القدرة
والعلم والارادة حيث خلق من هذه الاشياء الذي ينفع الكثرة النفع فيستد
بها على جواز البحث في اصول الكلام كما هو سوق الآية بل فيه حجة على النظر
علم الكلام كما قاله في ويدل عليه الخبر المذكور في وفي عنه صلى الله عليه وآله





Author _____

Title _____

MANUSCRIPT

